المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية

الظواهر الصرفية والنحوية في شعر البحتري

دراسة تفسيرية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب
عوده بن مرزوعي بن حسن هبه

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح بحيري إبراهيم

العام الدراسي ١٤١٨ / ١٤١٩ هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية

الظواهر الصرفية والنحوية

في شعر البحتري

دراسة تفسيرية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

عبده بن مروعي بن حسن هبه

إشراف الأستاذ الدكتور

عبدالفتاح بحيري إبراهيم

العام الدراسي ١٤١٨/١٤١٩ هـ

الإهداء

إلى والدي العزيز

إلى أساتذتي الأفاضل الكرام

إلى كل من أسهم فيه ولو بحرف واحد

أهدي هذا العمل ....

عبده

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

نموذج رقم (١٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) عبده مرزوق حسن هبة ، كلية اللغة العربية ، قسم اللغة والنحو والصرف
الأطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، في تخصص النحو والصرف
عنوان الأطروحة الظواهر الصرفية والنحوية في شعر البحتري - دراسة تفسيرية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد
فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه ، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١ / ١ / ١٤٢٠هـ ، بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ....

أعضاء اللجنة

المشرف	الممتحن الداخلي	الممتحن الخارجي
الاسم د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم	الاسم أ.د عبد الفتاح السيد سليم	الاسم أ.د سعد حمدان الغامدي
التوقيع	التوقيع	التوقيع

يعتمد
عميد الدراسات العليا
محمد بن سالم العمري
٢٩ / ١ / ١٤٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص لهذه الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهذا ملخص مقتضب عن الرسالة المقدمة إلى قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بعنوان : الظواهر الصرفية والنحوية في شعر البحتري (دراسة تفسيرية)

وتقوم الفكرة الرئيسة للعمل في هذه الرسالة على جمع الاستعمالات اللغوية في شعر البحتري التي خالف فيها المشهور من قواعد النحاة ثم دراستها وتحليلها وعرضها على أقوال النحاة ثم الخروج بعد ذلك برأي عنها ، والحكم على هذه الاستعمالات إما بتسويغها وذلك بحملها على قراءة من القراءات القرآنية أو حديث شريف أو لغة من لغات العرب أو ضرورة شعرية جعلت البحتري يستعمل هذه الاستعمالات اللغوية ، وإما بتخطئتها وذلك في ظواهر قليلة جداً لا تتعدى ثلاثة مواضع .

وتقع الرسالة في ستمائة صفحة وسبع صفحات مقسمة إلى مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة وفهارس فنية ، وقد ضم التمهيد نبذة عن البحتري وأهمية دراسة شعره ، كما أشرت إلى أهمية مثل هذه الدراسات وما تقدمه من فائدة للباحثين .

ويختص الباب الأول بالظواهر الصرفية المتعلقة ببنية الكلمة وفيه ثمانية عشر فصلاً ، ويختص الباب الثاني بالظواهر النحوية ، وفيه ستة وثلاثون فصلاً ، ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث والمتمثلة في الآتي :

١- قلة المخالفات النحوية والصرفية والاستعمالات العامية في شعر البحتري ، وما ورد في شعره مخالفاً فهو داخل ضمن الضرورة الشعرية المباحة للشاعر .

٢- تأثر البحتري بأبي تمام ظهر واضحاً من خلال اشتراكهما في كثير من الظواهر التي عدت مخالفة .

٣- الاستعمالات اللغوية الخاصة بقبيلة طيئ لم تكن كثيرة في شعره .

ثم الفهارس الفنية للآيات والأحاديث والأبيات والمصادر والموضوعات .

والله الموفق ،،،،،،

الطالب	المشرف على الرسالة	عميد كلية اللغة العربية
ه بن مروعي بن حسن هبه	أ.د / عبدالفتاح بحيري إبراهيم	أ.د / صالح جمال بدوي

مقدمة ١-٦

تمهيد ويشمل :

أولا : التعريف بالبحتري وديوانه وأهمية الدراسة ٧-١٠

أ- التعريف بالبحتري وديوانه ٧

ب- أهمية الدراسة.....٨

ج - أهمية دراسة شعر البحتري ٩

ثانياً : الضرورة الشعرية بين التنظير والتطبيق ١١-١٩

١- تعريف الضرورة ١١

أ- المعنى اللغوي ١١

ب- المعنى الاصطلاحي ١٣

٢- آراء بعض العلماء في الضرورة ١٥

أ- رأي سيبويه ١٥

ب- رأي ابن مالك ١٦

٣- حدود الضرورة ١٨

٤- علاقة الضرورة ببعض المصطلاحات ١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد :-

فقد كانت الدراسات اللغوية العربية وما زالت تهدف إلى صيانة اللغة وحفظها من عوامل التغير والهدم ، وذلك لأن اللغة كما يقول علماء اللغة كائن متطور تجدُّ فيها كلمات واستعمالات وتموت فيها كلمات واستعمالات بفعل عوامل متعددة خلال الزمن الذي تمر به .

واللغة العربية مثها مثل اللغات الأخرى يجري عليها ما يجري على تلك اللغات ، إلا أن الخصوصية التي تتمتع بها اللغة العربية من حيث إنها لغة لكتاب خالد مُنَزَّل من عند الله تعالى تجعلنا نحاول بكل ما أوتينا من قوة أن تبقى هذه اللغة على صورتها الأولى في عصور الفصاحة ليبقى إرتباط الأجيال وثيقاً بكتاب الله ، يقرأ طرياً ندياً ويفهم كلامه وخطابه ومفرداته وجمله كيوم نزوله واضحاً لا يعتريه اختلال ولا غموض ، وقد كان للعلماء الأوئل جهودهم الجليلة والكبيرة في ضبط اللغة وإحكام قواعدها ، حيث شمروا عن سواعد قوية وهمم عالية لا تعرف الكلال والملل بادئين بهذا الكتاب العظيم ثم بحديث رسول الله لأنه أفصح متكلم ، ثم بكلام العرب شعره ونثره إلى أن تم لهم هذا الصرح العلمي الكبير المسمى بعلوم العربية نحواً وصرفاً وبلاغة وغير ذلك .

وإدراكاً منهم لما يمثله الشعر من دور كبير في اللغة جعلوه ميدان تقعيدهم وبحثهم ودراساتهم فانطلقوا في أرض العرب يجمعونه ثم يقومون بدراسته وتحليله واستنباط سنن كلام العرب منه فكان جل تقعيدهم على الشعر ، ولكنهم لم يفتحوا الباب على مصراعية في هذا المجال فقد حددوا لذلك حدوداً زمنيه وحدوداً مكانية وحدوداً اجتماعية كذلك حتى استقام لهم هذا المنهج ورسخت أقدامهم فيه ، وإداركاً منهم أيضاً لدور الشعراء أنفسهم في اللغة بما كانوا يمثلونه من تميز لأنهم لسان القبيلة والمتحدثون عن أمجادها ، وهم أمراء الكلام -كما يقولون - لأنهم يقولون البيت فتطير به الركبان ويحدو به الحداه ويتلقفه الناس ويرددونه ويتمثلون به وربما نسجوا على منواله وحاكوا تراكيبه ولهذا كانوا مقصد علماء اللغة وبخاصة معاصريهم يلاحقونهم بالنقد والتصويب والتخطئة على نحو ما رأينا من ملاحقة عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي للفرزدق الشاعر ، كل ذلك بهدف صيانة اللغة ودفع اللحن عنها .

وبعد انتهاء فترة التقعيد والاحتجاج استمر هذا المنهج وهذا الاسلوب في ملاحقة اللغويين للشعراء لا للتقعيد ولكن لأهداف أخرى من أهمها إبقاء الشعراء في دائرة الفصاحة ، فنجد مثلاً أنه في أقل من قرنين من زمن العصر العباسي ظهر في العربية ثلاثة شعراء هم : أبو تمام (١٨٨-٢٣١هـ) والبحتري (٢٠٦-٢٨٣هـ)، والمتنبي(٣٠٣-٣٥٤هـ) وقد كانت لهم أياديهم التى لاتُنكر في فنهم الذي عرفوا به، وهو فن الشعر، ودارت حولهم دراسات كثيرة أهتمت بالموازنات بينهم، وبيان ماتفرد به كل واحد منهم على الآخرين ، في المعاني والصور والألفاظ ، كما صنفت مصنفات في الكشف عما أشكل من بعض شعرهم ، ولم تكن تلك المصنفات بمعزل عن اللغة ، بل إن أغلبها انصب فيما أخذ على هؤلاء الشعراء على الجانب اللغوي ، مثل:

١- شرح مشكلات ديوان أبي تمام للمرزوقي .

٢- النظام في شرح المتنبي وأبي تمام للمبارك بن أحمد الأربيلي .

٣- كشف المشكل من شعر المتنبي لابن سيده .

٤- الموازنة بين أبي تمام والبحتري ، للآمدي .

٥- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، للقاضي الجرجاني .

٦- عبث الوليد ، لأبي العلاء المعرِّي.

٧ - أخبار البحتري ، لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي .

وغيرها من المصادر التى عنيت بالتنقيب في شعر هؤلاء الشعراء وتحليل ماورد فيه مما يمكن أن يكون موضع إشكال، وكان للغة في هذه الإشكالات نصيب غير قليل .

ومن أجل هذا اهتمت بعض الدراسات الجامعية المحدثة بتناول هؤلاء الشعراء بالدراسة الصرفية والنحوية ، فنوقشت في كلية اللغة العربية بالمنصورة - وهي تابعة لجامعة الأزهر بمصر- رسالة عن (الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي) ، وأصدر الدكتور: شعبان صلاح دراسة بعنوان : (شعر أبي تمام : دراسة نحوية) ، وبقى البحتري أوسط هؤلاء الشعراء زمناً وأغزرهم إنتاجاً دون أن تتعرض لألفاظه وتراكيبه دراسة محدثة في مستوى الدراستين السابقتين .

لذا قررت - مستعينا بالله - أن يكون شعر البحتري موضوعاً لبحثي لنيل درجة الماجستير، ورأيت أن يكون عنوانه (الظواهر الصرفية والنحوية في شعر البحتري : (دراسة تفسيرية) .

ولست اقصد بالظواهر تلك الأساليب المشهورة التى اجتمع عليها العرب وسلَّم بها المقعدون على أنها الفصيح أو الأفصح ، وإنما سيكون همي رصد الظواهر التي تمثل نتوءاً في القواعد العامة سواء أكانت على مستوى المبنى الصرفي، أم على مستوى العلاقات النحوية ، والظواهر التي أقصد إلى دراستها هي تلك الاستعمالات اللغوية التي استعملها البحتري في شعره وخالف فيها الاستعمالات الشائعة للعرب وحكم عليها النحاة بأنها تخالف الاستخدام الفصيح لمن يحتج بكلامه وإن كانت في بيت واحد ، كما أن رصدي لهذه الظواهر وتسجيلي لهذه الاستعمالات سيكون مقروناً بنصوص النحاة واللغويين لتبيين ما وافقها من هذه الاستعمالات وما خالفها، مع محاولة من جانبي لتفسير هذه المخالفات - لغوياً في ضوء اللهجات العربية ، أو القرآءات القرآنية ، أو ماتختص به لغة الشعر من بنيً وتراكيب .

وقد كان المنهج الذي اتبعته في هذا العمل متمثلاً في النقاط التالية :

أولاً : قسمت الرسالة إلي مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة على النحو التالي :

- المقدمة وأوضحت فيها أهمية بحث الموضوع ، وسبب اختياره ومنهجي في بحثه .

- التمهيد وقد عرضت فيه بإيجاز شديد نبذة عن البحتري وديوانه ثم تطرقت إلى أهمية هذه الدراسة ثم أهيمة داراسة شعر البحتري بخاصة ، ثم تحدثت بعد ذلك بإجمال عن الضرورة الشعرية ورأي بعض النحاة فيها من خلال خصوصية لغة الشعر واهتمامهم بمعالجتها في إطار خاص .

- الباب الأول وجعلته لدراسة الظواهر الصرفية المتعلقة ببنية الكلمة سواء أحدثت الظاهرة في صوت من أصوات البنية، أم في الصيغة كلها ، وكان جل هذا الباب يضم الظاهرة وعكسها مثل : الهمز وقضاياه ، والقصر والمد والتخفيف والتشديد ، وتقصير الحركة ومطلها وغير ذلك .

- الباب الثاني ويتناول هذا الباب الظواهر النحوية المتعلقة بالكلمة ملتئمة مع غيرها في نسق، من حيث العلامة الإعرابية ، وظواهر المطابقة ، أو الرتبة، أو غير ذلك من القضايا التى يفرضها السياق ، ويحكمها المسرح اللغوي الذي تأتي فيه من نحو المبتدأ والخبر ونواسخهما والفعل والفاعل والأساليب مثل التحذير والترخيم والاستثناء والحال وغير ذلك ، ورتبت فصوله على مثال ترتيب ألفية ابن مالك .

ثانياً : اعتمدت في دراسة شعر البحتري على الديوان الذي حققه حسن كامل الصيرفي في طبعته الثالثة حيث إن هذا التحقيق هو أفضل التحقيقات وأوفاها وأدقها .

ثالثاً: لتنويع طريقة عرض الظواهر ومناقشتها اتبعت طريقتين :

الأولى : عرض أبيات البحتري التي حدث فيها المخالفات ، ثم مناقشة الظاهرة بذكر آراء العلماء فيها .

الثانية : هي التقديم لموضوع الظاهرة وذكر آراء العلماء والنحاة فيها ، ثم أذكر بعد ذلك أبيات البحتري التي حدث فيها المخالفات وأقوم بمناقشتها من حيث إيضاح الظاهرة ومدى صحتها وتوضيح ما إذا ورد هذا الاستعمال في المصادر الفصيحة أم لا، وفي النهاية أحاول تفسير استخدام البحتري لهذه الظاهرة .

وقد اتبعت في تفسير الظواهر المخالفة عند البحتري الأمور التالية :

وجدت عند البحتري نوعين من الظواهر :

النوع الأول: ظواهر مُسَوَّغ لها ، وتفسيرها يكون بأحد أمرين :

الأول : بحملها على أحد المحامل التالية ما وجدت إلى ذلك محملاً وهي :

١- قراءة قرآنية صحيحة من القراءات السبع .

٢- حديث صحيح وارد في كتب الصحاح بالإضافة إلى المسانيد .

٣- لغة من لغات العرب المشهورة .

٤- ورود مستفيض من كلام العرب الفصيح شعراً ونثراً .

الثاني : إدخالها في باب الضرورة الشعرية التي تجوز للشاعر .

النوع الثاني : ظواهر غير مُسَوَّغ لها ، وتخريجها يكون أيضاً بأحد أمرين :

الأول : أحاول أن ألتمس لها تخريجاً من خلال الأوجه البلاغية المحتمله والتي يمكن أن يكون الشاعر قد قصد إليها ، وهو تخريج احتمالي يقبل الصحة والخطأ ، لأنه تبرير وبحث عن مخرج لاستخدام مخالف ، هذا من جهة ، ومن جهة آخرى لأن التخريج البلاغي وإصابة الوجه الصحيح فيه ، وإدراك مقصود الشاعر من كسر القاعدة يتفاوت من شخص لآخر ، فما تراه أنت ربما لا يراه غيرك ، وهو أليق بالشعر وكثير من المتأدبين ينهجون هذا النهج لتفسير ما أشكل على النحويين في استخدامات الشاعر ، وهذا أحسن من مصادرة الاستعمال والحكم بالخطأ .

الثاني : تخطئة الاستعمال والحكم بعدم صحته وهذا في حالة عدم إمكان تبرير الظاهرة ، وهذا الأمر لم أذهب إليه إلا في حالات قليلة جداً وفي أضيق الحدود .

رابعاً : لم يكن من أهداف الدراسة استقصاء جميع الظواهر المخالفة التي وردت في ديوان البحتري ، لأن هذا يصعب ، وبخاصة إذا عرفنا أن ديوان البحتري ضم ما يزيد على سته عشر ألف بيت ، ولذا فقد اكتفيت بدراسة أهم الظواهر التي وقعت تحت يدي من الأبواب الرئيسة واطرحت كثيراً من الظواهر التي وردت في المسائل الفرعية الصغيرة وذات الشواهد القليلة أيضاً ، حيث أن هناك ظواهر لم أظفر لها بشواهد سوى بيت واحد، وظواهر أخرى تصل شواهدها عند البحتري إلى أكثر من خمسين بيتاً مثل الكلمات المصروفة .

كذلك لم يكن من أهداف الدراسة حصر جميع شواهد الظاهرة واستقصائها عند البحتري فاكتفيت بإيراد جملة مناسبة منها في كل ظاهره .

خامساً : قمت بتخريج الأيات والأحاديث المستشهد بها في الرسالة ، كذلك قمت بتخريج القرآءات القرآنية التي وردت شاهداً على الظواهر .

سادساً : ضربت صحفاً عن تخريج الأبيات المستشهد بها والواردة في النصوص المنقولة لأنها قد وردت في نصوصها موثقة في المصادر التي نقلت عنها ، فلا معنى لتخريجها ، أما الأبيات التي استشهدت بها فقد خرجتها من دواوين شعرائها .

سابعاً : خرجت أبيات البحتري بذكر اسم الديوان ثم رقم الجزء ثم رقم الصفحة ثم رقم البيت في القصيدة حتى يسهل الوصول إليه ، وقد كفانا محقق الديوان مؤنة ترقيم أبيات القصائد في الديوان فجزاه الله خيراً .

ثامناً : وضعت في نهاية الرسالة خاتمة ذكرت فيها بعض نتائج البحث .

تاسعاً : ختمت الرسالة بوضع فهارس فنية للآيات والأحاديث والأبيات المستشهد بها ، والمصادر والموضوعات .

وفي الختام أود أن أزجي الشكر الجزيل والعرفان التام والامتنان أولاً لأستاذيَّ الفاضلين الأستاذ الدكتور شعبان صلاح على الجهود التي بذلها معي في بداية الرسالة ، حيث كان له الفضل الأول في اختيار الموضوع وتحديد إطاره ووجهته ومحاوره ، وتوجيهي خلال دروبه ومسالكه إلى أن استقام عوده وأينع ثمره ، ولأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبدالفتاح بحيري ابراهيم على جهده الوافر الذي قام به من أجل إتمام هذه الرسالة وإتمام حصادها وجني ثمارها ، وعلى وما لقيته منه من حسن توجيه وسعة صدر وحب لإفادة طلاب العلم ، فجزاهما الله خير الجزاء عن العلم وطلابه وأجزل لهما الأجر والمثوبة .

كما أتقدم بالشكر العرفان إلى استاذيّ الكريمين الأستاذ الدكتور سعد حمدان الغامدي والأستاذ الدكتور عبدالفتاح السيد سليم على قبولهما مناقشة هذه الرسالة وقراءتها وتصحيح أخطائها وتقديم خلاصة علمهما ثمرة يانعة لي ، فلهما الشكر والدعاء بأن يجعل الله ذلك في ميزان حسناتهما .

كما أنني أشكر كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى وقسم الدراسات العليا والممثل في رجاله المخلصين الأوفياء على ما يبذلونه للعلم وطلابه واسأل الله تعالي أن يجعل هذا العمل خالصاً للوجه الكريم شاكراً كل من ساهم فيه من اساتذة ومشرفين ومناقشين ، وأن يوفق الله الجميع إلى ما يحب ويرضي إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيد :

أولاً : التعريف بالبحتري وديوانه وأهمية الدراسة :

(أ) : التعريف بالبحتري وديوانه :

هو أبو عبادة الوليد بن عبيد البحتري الطائي ، غلب عليه لقب البحتري نسبة إلى عشيرته الطائية (بُحْتُر) ، ولد سنة (٢٠٦) للهجرة في قريته (مَنْبِج) القريبة من حلب ونشأ وترعرع فيها وشب بدوياً في أحضان عشيرته يتغذى من فصاحتها ، وقد اختلف إلى الكتاب فتعلم الكتابة والقراءة ، وحفظ بعضاً من القرآن الكريم ، ثم اختلف إلى حلقات العلماء في المساجد فأخذ عنهم اللغة والنحو وشيئاً من الفقه والتفسير والحديث وعلم الكلام ، ثم ما لبث أن أحس بموهبته الشعرية مبكراً فأخذ يمدح بعض الناس في قريته ، إلا أن طموحه كان أكبر من ذلك فرحل إلى حلب لتبدأ قصة حبه مع (عَلْوَة) التي طالما ذكرها في أشعاره كلما دعاه داعي الهوى والنسيب حتى وهو في سن الخمسين وكذلك شغلت كثيراً من مطالع قصائده .

ترك البحتري بعد ذلك حلب إلى حمص فالتقى بأبي تمام الشاعر الكبير الذي احتضنه احتضان الأستاذ لتلميذه حيث تعلم البحتري منه أشياء كثيرة ، كما أنه فتح له أبواب المجد والشهرة والانتشار فاستفاد من صداقات أبي تمام الواسعة الذي أوصى به عند معارفه وممدوحيه من الخلفاء والوزراء والولاة والأثرياء فعلا نجمه وذاع صيته مبكراً دون عناء أو جهد كبير ، كما استفاد من أبي تمام في فن الصناعة الشعرية الشيء الكثير حتى أنه حاكاه في كثير من شعره حتى قيل إنه قد سرق شعر أبي تمام ، وبلغ من تقليده لأبي تمام أن ألف حماسة على شاكلة حماسة أبي تمام ، إلا أن هذا لا يعني أن البحتري كان نسخة من أبي تمام فقد كان لكل منهم تميزه ، فالبحتري كان أعرابيَّ الشعر مطبوعاً على مذهب الأوئل كما قال الآمدي [1] يحاكي أنماط شعرهم لأنه احتذى في غالب شعره نمط القصيدة الجاهلية مما جعل النقاد اللغويين يعجبون بشعره ، على خلاف أبي تمام الذي كان مغرقاً في الصنعة والفلسفة .

كما كان البحتري أيضاً ذا ثقافة واسعة ، ومعرفته بالنحو واللغة أيضاً كبيرة فقد أُثِرَ عنه أنه كان يختلف إلى مجالس المبرِّد ويتردد عليه .

ويعد ديوان البحتري من أضخم الدواوين الشعرية ليس في عصره فقط بل في عصور الأدب العربي المختلفة مما يعكس غزارة قريحته .

(ب) : أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة من حيث إنَّ الشعراء هم أمراء الكلام وهم الذين يمثلون المجتمع اللغوي أحسن تمثيل ولذا أقام النحاة العرب أكثر قواعدهم على المنظوم أكثر من الكلام لأن معرفة فرق مابين الكلام والشعر واضح .

ولأن الشعراء هم القائلون والمادحون والهاجون ، ولأنهم يقولون البيت من الشعر فيذهب به الركبان ويحدو به الحداة ، فمن هذا المنطلق كان الشعر ميدان الدراسة والتقعيد ، ولذا أقام النحاة جُلَّ قواعدهم ودراستهم على الشعر فأخذوا يدرسونه ويوضحونه ويستشهدون به ويردون مابه من خطأ أوخلل أوعيوب وخروج عن المألوف على نحو ما سمعنا عن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي ومطاردته للفرزدق وتغليطه له .

ولماكان الشاعر يَصْدُر عن بيئته التي يعيش فيها وعن لغته التي يتحدث بها هو وأبناء قومه كان الشعر مجالاً واسعاً لدراسات أخرى غير الدراسات اللغوية مثل الدراسات التاريخية والاجتماعية والسياسية وغيرها .

أما من ناحية اللغة فإنَّ دراسة الشعر في فترة معينة توضح بجلاء وضع اللغة في تلك الفترة ، وإنْ كانت في اللغة العربية أقل وضوحاً من غيرها من اللغات لأن الشاعر العربي يحاول محكاة اللغة الفصحى في قوتها والشعر القديم القوي ويترك ماشاع في وقته من ركاكة ، لكن ذلك لا يكون إلا عند الشعراء الأقوياء ، وهؤلاء يَقِلُّون في عصور ما بعد الفصاحة وأنه مهما حاول الشاعر التخلص من أثار لهجته إلا أن المدقق سوف يجد في شعر الشاعر ما ينبئ عن وضع اللغة في ذلك العصر وذلك من خلال :

- التغير الدلالي للألفاظ .
- وجود الدخيل والعاميّ والمعرّب .

---

(1) الموازنة ١١ .

ـ وجود بعض الاستعمالات اللغوية المخالفة للفصيح سواء في تعدي الافعال واستخدامها ، أو في الحروف ودلالاتها أو غير ذلك ، وقد ألفت في أوقات مختلفة مؤلفات تنبه على مثل هذه الاستعمالات المخالفة للفصيح ، مثل كتاب : ليس في كلام العرب ، وكتاب المعرّب والدخيل ، وكتاب لحن العوام ، وكتاب درة الغواص وغيرها من الكتب التي تنبه على الاستعمالات المخالفة للاستعمال الفصيح .

ولذا فإنّ مثل هذه الدراسة تقدم معلومات وافرة لمن يريد أن يُشَخِّص اللغة في فترة من الفترات وذلك من خلال دراسة شعر شاعر عاش في تلك الفترة ، كما أن مثل هذه الدرا سات توضح مدى قوة لغة الشاعر من خلال رصد المخالفات في شعره وربطها بثقافته وثقافة عصره ومدى عنايتهم باللغة ، فمثلاً وجدنا أنّ اللغة في عصر المماليك كانت ضعيفة ، وأن العناية بها لم تكن كبيرة ، فما الذي دلنا على ذلك ؟ ، إنه بلا شك ما وصلنا من شعر تلك الحقبة .

كما أَنّ رصد المخالفات وخاصة الخارجة عما تقرر في قواعد النحاة عن الضرورة وغيرها يُبْقِي التواصل مع جهود النحاة الأوائل في المحافظة على سلامة اللغة وإبقائها حية طرية نقية عن كل دخيل وشذوذ وعيب ، لأن التنبيه على الأخطاء من خلال الشعر أضبط منه في الكلام .

كما أَنَّ مثل هذه الدراسات تقدم معلومات وافرة لدراسة لغة الشخص على غرار دراسة الأسلوب أي أسلوب الشخص ، وذلك من خلال التعرف علي مقومات لغة الشاعر واستخداماته اللغوية ، وثراء معجمه اللغوي وسلامة تراكيبه النحوية والصرفية ، وغير ذلك .

(ج) : أهمية دراسة شعر البحتري

لاشك أن شعر البحتري لا يرقى عند النحاة واللغويين إلى مرتبة الشعر الجاهلي وذلك لأن النحاة واللغويين الأوئل قد حددوا الإطار الزماني والمكاني للشعر الذي يستشهد به ، وشعر البحتري يقع خارج هذين الإطارين ، إلا أن القيمة اللغوية والنحوية التي يمكن أن نتحصل عليها من شعر البحتري وأمثاله هي أنها تحدد لنا بجلاء وضع اللغة في عصر الشاعر ومدى قربها وبعدها عن الفصاحة وإلى أي مدى كان تأثير عامل التغيير والتطور فيها سواء تركيبياً أو صرفياً أو صوتياً أو دلالياً .

كما أن هذه الدراسة تفيد المشتغلين والمهتمين بموضوع الدراسات التاريخة للغة وألفاظها وتطورها في مستوياتها الأربع .

والبحتري ليس بعيداً عن عصور الفصاحة حيث نرى أن ولادته كانت في أوائل القرن الثالث الهجري (٢٠٦) حيث ازدهرت في هذا القرن الدراسات اللغوية والنحوية بشكل واسع ، وكان الصراع بين المدارس النحوية على أشده وكان باب المشافهة والنقل عن الأعراب لا يزال مفتوحاً إلا أن حضريته منعت النحاة من الاستشهاد بشعره كأبي تمام وغيره ممن سُمو بالمولدين ، وإلا فإن لغة البحتري جيدة وفيها جوانب يمكن أن ترصد وتثري البحث اللغوي في اللغة العربية .

ثانياً : الضرورة الشعرية

بين التنظير و(التطبيق)

١- تعريف الضرورة :

إن مصطلح الضرورة الشعرية من المصطلحات التي ثار الجدل العلمي حولها كثيراً فقد اختلف العلماء في تحديد مفهومها تحديداً دقيقاً ، وافترقوا في ذلك طرائق قدداً وذهبوا فيها مذاهب شتى ، وحتى نُلِمَّ بجوانب هذا الموضوع سوف نبدأ أولاً بالمعنى اللغوي :

(أ) -المعنى اللغوي :

إن معنى الضرورة مأخوذ من الاضطرار ومادته(ضَرَر) ، قال الجوهري : ((ورجل ذو ضارورة وضرورة أي ذو حاجة ، وقد اضطر إلى الشيء أي أُلجئ إليه)) (١).

وعند الفيروزآبادي: ((الاضْطِرَار : الاحتياج إلى الشيء واضْطَرَّهُ إليه أحوجه وأَلْجَأَهُ فاضْطُرَّ ، بضم الطاء ، والاسم : الضُّرَّةُ والضَّرورَة : الحاجة)) (٢).

فالمعنى إذن يدل على القسرية وأن المضطر هو الذي لاخيار بين يديه ولا محيد له عنه قال تعالى : { إِلاَّ مَااضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ } (٣)، وقال تعالى: { فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَعَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ }(٤) .

وعلى ضوء هذا المعنى يظهر لنا ثلاثة أسئلة هي :

- ما الشيء الذي يضطرون إليه ؟ .

- من المضطر ؟.

- في أي شيء يكون الاضطرار ؟.

ونجيب على السؤال الأول فنقول إن الشيء الذي يضطرون إليه هو مخالفة ما استقر عند النحاة على أنه استعمال وكلام أكثر العرب وغالبيتهم والمسمى بـ(القواعد النحوية والصرفية) ، وذلك من خلال المنهج الاستقرائي الذي اعتمدوا عليه لوضع تلك القواعد وإثبات صحتها ، وسوف نستخدم كلمة (مخالفة) للتعبير عن ما يسمى بالضرورة.

أما الإجابة عن السؤال الثاني والثالث فنقول إن هذه المخالفة تكون في شكلي الاستخدام اللغوي :

الشكل الأول : الكلام ويعبرون عنه بالاتساع أو النثر أو السعة ، ويسمى المستخدم لهذا الشكل اللغوي ناثراً أو متسعاً .

الشكل الثاني : هو الشعر ويسمى المستخدم له شاعراً .

وعلى هذا التقسيم فإن النحاة والمشتغلين في هذا المجال مجمعون على أن المخالفة في الشكل الأول الذي هو سعة الكلام ليس داخلاً في باب ما يُضْطَر إليه ، لأن المتكلم ليس عليه قيود تلجئه إلى مخالفة كلام ارتضاه ضمن أبناء مجموعته اللغوية ، والمخالفة فيه تعد لحناً غير مقبول ، فلم يبق إلا المخالفة في الشعر وهذا هو الذي يجعلونه ميدان الضرورة ، يقول سيبويه : ((اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام)) (٥) وعليه فإن المضطر هو الشاعر فقط ، ولكن هل مخالفة الشاعر لقواعد النحاة مطلقة ودائمة أم أن هناك قيوداً وضوابط تحكم الشاعر ؟ .

في الحقيقة نرى أن النقاد يرون أن الشاعر يهدف إلى الإيصال والإفهام وهذا الأمر لايكون إلا عندما يكون المتكلم أوالشاعر داخل إطار اللغة ، ولذا نجد أبناء اللغة فضلاً عن النحاة ينكرون على كل مخالف لهذا النظام اللغوى الذى ارتضوه لأنفسهم وأوكلوا للنحاة مهمة

---

(١) الصحاح (ضرر) ٧٢٠/٢ .
(٢) القاموس المحيط (ضرر) ٥٥٠ .
(٣) سورة الأنعام ١١٩ .
(٤) سورة البقرة :١٧٣ .
(٥) الكتاب ٢٦/١ .

المراقبة والسهر على هذا النظام و دفع كل مايخل به ، لأن الإخلال به إخلال باللغة كلها والإخلال باللغة يصاحبه استغلاق في الفهم وعِيٌّ في الكلام والتباس فى المعنى المراد ، ولهذا نجدهم لم يتسامحوا في كسر القواعد الأساسية في اللغة ، مثل : رفع الفاعل أو المبتدأ ، أو نصب المفعول أوجر المضاف إليه أوغير ذلك مما هو قائم مقام الأركان للغة، ولأن في ذلك هدماً للنظام اللغوي بأكمله ولايعد المخالف في هذه الأركان سواء في الشعر أوالنثر مضطراً بل غالطاً ولاحناً ومخطئاً في كلامه ولا يقره على ذلك أحد سواء من النحاة وهم الموكلون بمراقبة وحفظ نظام اللغة أو من أبناء اللغة أنفسهم ، وإن صار التسامح ففي أشياء قليلة مما ليس من أركان اللغة لا يختل بها النظام اللغوي أو يحدث بها لبس في الكلام أو استغلاق في المعاني .

(ب) - المعنى الاصطلاحي

إن المهتمين بهذا الأمر افترقوا حول مفهوم الضرورة وذلك بالنظر إليها من عدة جوانب :

- من جهة من المضطر هل هو الشاعر أم الشاعر وغيره .

- من جهة متى تحتسب المخالفة ضرورة هل عند الارتجال أم في كل منظوم سواء كان مرتجلاً أم مهذباً .

وقبل أن نتكلم عن المعنى الإصطلاحي نريد هنا أن نوضح نقطة مهمة نشأ بسببها جانب كبير من الخلاف في تحديد مفهوم الضرورة ليتضح لنا من خلالها المعنى الاصطلاحي ألا وهي متي يكون الشاعر مضطراً إلى مخالفة القاعدة النحوية أو الصرفية ؟ فنقول إن الشاعر عندما يقول قصيدته يكون في إحدى حالتين :

الأولى : أن يكون مرتجلاً يلقي قصيدته أمام جمهور من الناس دون إعداد مسبق للقصيدة ودون نظر أوتهذيب لها .

الثانية : أن تكون القصيدة معدة سلفاً في وقت كان عند الشاعر فسحة يقول فيها القصيدة ويراجعها ويهذبها .

وعلى ضوء ذلك متى يكون الشاعر مضطراً للمخالفة ؟ هل في الحالة الأولى وهي وقت الإنشاد أي عندما يكون الشاعر مرتجلاً ويلقى قصيدته أمام الناس دون إعداد مسبق لها ، أم عند إعداد الشاعر للقصيدة قبل إلقائها وتحكيكها وتهذيبها ، أم في الحالتين .

الحقيقة أن الواقع خالف التنظير في هذه المسألة ، إذ أن ما استقر عند جمهور النحاة ونعني ما اصْطُلِح عليه عند النحاة بالضرورة هو ما يقع في الشعر من مخالفات سواء كان الشاعر مرتجلاً أو ملقياً لقصيدة معدة في السابق ، سواء اضطر الشاعر ولم يجد مفراً من هذه المخالفة أم عَمَد إلى ذلك عمداً لسبب عروضي كإقامة الوزن ، أو موسيقي لتكون أجمل في الأذن وأوقع في النفس ، أو لسبب بلاغي يرى فيه الشاعر قوة في المعنى وأحسن في تأدية المعنى المراد ، قال الأنباري : ((إن الشعر يسوغ فيه مالا يسوغ في الكلام ، وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر)) [1].

وهذا الأمر هو ما اشتغل به النحاة وقصروه على لغة الشعر وتسامحوا في تجويز ذلك للشاعر ، إلا أنهم في الحقيقة لم يفتحوا الباب على مصراعيه للشاعر كي يخالف كما يريد لأن مخالفة قواعد النحاة في الحقيقة يعني مخالفة كلام العرب ، إذ أن القواعد ما هي إلا تقعيد لكلام العرب ، ومخالفة كلام العرب يعني الخروج عن الهدف من اللغة وهو الإفهام ، ولذا اشترط كثير من النحاة لتجويز بعض المخالفات شرط أمن اللبس ، لأننا نقول إن هدف اللغة هو الإيصال والإفهام ، والشعر باعتباره إيصالاً راقياً فإنه أيضاً يستخدم أرقى ما في اللغة من أساليب والتي لا تخرج عما يستخدمه أبناء اللغة من نمط لغوي ونظام قاعدي ثابت ولا أظن أن أحداً يقول إن الشاعر يتكلم بلغة وينظم بلغة أخري إلا في حالات فردية معينة ، ولما كان ذلك كذلك فإن المنطق يقول إنه لابد أن يكون النظام القاعدي في السعة والشعر واحداً ، إلا أنه لما كان الشعر ذا نظام خاص نسميه تجاوزاً قوالب عروضية (بحوراً) كان صَفُّ الكلمات داخل هذه القوالب ليس بالأمر السهل اليسير وإلا لطاقه جميع الناس ، فلما كان ذلك كذلك فإن الشاعر قد لا يتيسر له رصف وإحكام هذه القوالب إلا من خلال الخروج على بعض القواعد النحوية ، وأمام هذا الأمر أجاز لهم نظامهم اللغوي - وليس النحاة - التجاوز في بعض قواعد اللغة ليتسق لهم الوزن ، وقد يحصل للشاعر ذلك دون المخالفة ، ولكنه يذهب إلى ذلك عامداً لأسباب بلاغية أو موسيقية سواء وقت الارتجال أو وقت إعداد القصيدة وتحكيكها وتهذيبها .

ومن هنا افترق المُنَظِّرون في هذه القضية إلى فريقين :

الأول: يرى أن الضرورة هي المخالفة التي يرتكبها الشاعر وقت إنشاده بحيث لا يكون له مندوحة عنها وأنه مجبر عليها ولا محيد له عنها وذلك وقت الارتجال ، ويحمل على هذا المعنى كلام ابن مالك، وهو يطبق المعني اللغوي على المعنى الاصطلاحي ، لأنه يرى أن الشاعر وقت الارتجال ليس لديه وقت لاختيار الألفاظ مثل الذي يُهَذِّب قصيدته فذاك لديه فسحة يستطيع معها تدارك الخطأ أو الابتعاد

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٨٩ .

عن المخالفة في القاعدة بتغيرها ، أما المرتجل فإن الموقف لايسعفة لكى يختار ويدقق في الألفاظ والنحو ويختار الفصيح المناسب ، الصحيح نحوياً والمناسب معنوياً ، ولذا نجده يقول في أكثر من موقع إنَّ هذا ليس من الاضطرار لأنه يستطيع أن يقول كذا بدلاً من كذا ، ويستقيم الوزن ويخلص من المخالفة [١] .

الثاني: ويرى أن الضرورة : هي التي تقع في الشعر سواء كان للشاعر عنها مندوحة أم لا وهذا الرأي نسبه الألوسى للجمهور في كتابه (الضرائر) ، ويقولون : إن هذه المخالفات من طبيعة الشعر ، وهي التي تعطيه خصوصية يتفرد بها عن الكلام المعتاد وهذا هو ما يقصده العلماء بالضرورة إصطلاحاً ، وحتي يتضح المصطلح تماماً نعرض لبعض آراء العلماء فيه .

٢ آراء بعض العلماء في الضرورة

وبناءً على ما تقدم ذكره نجد أن هناك رأيين واضحين وغيرهما تابع لهما أو يصب فيهما :

(أ) : رأي سيبويه

تعدد الكلام حول رأي سيبويه في الضرورة الشعريه فمنهم من يقول : إن سيبويه لم يصرح برأي واضح في الضرورة وأن ما نسب إليه مأخوذ من كلامه [٢] ، ومنهم من يقول خلاف ذلك ويرى أن سيبويه صرح برأيه في الضرورة الشعرية .

والجدير بالذكر أن سيبويه تعرض للضرورة الشعريه تحت عنوان " هذا باب مايحتمل الشعر " [٣] ذكر فيه بعض المخالفات التي تجوز في الشعر ولا تجوز في النثر ولم يكن غرضه من ذلك تقصي هذه الظاهرة ودراستها وإنما كان قصده الإشارة إلى هذه الظاهرة مع ذكر نماذج لها ، وقد صرح بذلك السيرافي عند شرحه لهذا الباب فقال : ((قال المفسر : اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ، ليُرى بها الفرق بين الشعر والكلام ، ولم يتقصه لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قصداً إليها نفسها وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في المنظوم والمنثور)) [٤].

وقد كانت قضايا أخرى من قضايا الضرورة مبثوثة في ثنايا كتاب سيبويه ، ثم قام بعد ذلك السيرافي بشرح هذا الباب وتقصى هذه الظاهرة .

وملخص رأيه هو أن المخالفة من حق الشاعر فقط دون الناثر وتكون لغة للمتسع في حالات لقوله سمعنا من يوثق بعربية يقول كذا ، كذلك تكون في حال الإنشاد وفي غير حالة الإنشاد ، وتكون عند توفر الاستخدام الصحيح أو عدمه ، فهي في كل حال جائزة لكل ناظم ومنظوم ، وهذا الرأي هو الذي ذهب إليه الجمهور .

(ب) : رأي ابن مالك

ويقف ابن مالك كما يرى البعض موقفاً مغايراً لما يراه الجمهور ألا وهو أنه يرى أن الضرورة هي ماليس للشاعر عنها مندوحة وأنها لاتكون إلا لحاجة وأنها كذلك ما لا يجد الشاعر مفراً منه تفادياً لانكسار وزن أو اختلال قافيه ، وما لايضطر إليه الشاعر فليس بضرورة وهو في ذلك ينطلق من المعنى اللغوي للضرورة .

ومعنى هذا هو أن المضطر هو الشاعر ، وأن الضرورة خاصة بالشعر ولا تكون إلا فيه ، ومجيئها في الكلام يُرَدُّ إلى أمرين :

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤/٦٠،٥٩ .
(٢) انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٦ ، والضرورة الشعرية في النحو العربي ١٣٢ .
(٣) الكتاب ٢٦/١ .
(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٣٣ .

الأول : أنها دليل على إخراجها من باب المخالفة فهي سليمة الاستخدام ، واستخدامها في الشعر ليس من باب المخالفة ، وإنما هو الوجه الصحيح ، وابن مالك يستدل بذلك لإثبات صحة الاستخدام في الشعر وخروجه عن دائرة المخالفة بما يرد من الكلام وخاصة كلام الله وكلام رسوله .

والآخر : هو أن المتكلم مخطئ لأنه ليس من حقه تجشم هذه المخالفة لاختصاصها بالشعر .

كذلك يرى أن الاضطرار إلى المخالفة يكون وقت الإنشاد أي الارتجال ، أما إذا هذبت القصيدة فلا .

كذلك يرى أن الضرورة تكون في حالة عدم وجود ما يحل محل المخالفة من الاستخدام الصحيح ، ولذا نراه يقول : إن هذا ليس من باب الاضطرار لإمكان الشاعر أن يقول كذا بدلاً من كذا [١].

وقد أنكر أبوحيان الأندلسي على ابن مالك رأيه هذا فقال : ((لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء ، فعلى زعمه لاتوجد ضرورة أصلاً ، لأنه مامن ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثر ، ولايعني النحويون بالضرورة أنه لامندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره)) [٢].

وقد ذكر الشاطبي أن مذهب ابن مالك في الضرورة باطل من وجوه :

الأول : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى أهماله في النظر القياسى جملة ، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه.

الثاني : أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لايمكن في الموضع غير ماذكر إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض لفظها غيره ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل.

الثالث : أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولاشك أنهم في هذا الحال يرجعون إلى الضرورة ، لأن اعتناءهم بالمعانى أشد من اعتنائهم بالألفاظ وإذا ظهر لنا في موضع أن مالاضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال.

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤/٩٠،٥٩ .
(٢) ضرائر الألوسي ٨ .

الرابع : أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف متستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك [١].

إلا أن تقرير مذهب ابن مالك دخله الاختلاف أيضاً كما هو الحال في مذهب سيبويه ، فمنهم من يرى أن ابن مالك متفق مع سيبويه ، ومنهم من يرى عكس ذلك [٢].

٣- حدود الضرورة :

ونعني بذلك تلك الدائرة التي خطها النحاة لمن يحق له المخالفة وفي أي نمط تكون المخالفة وكيفية تلك المخالفة وكيف تكون المخالفة ، كل ذلك غيرة منهم لحفظ نظام اللغة من التبديل والتحويل والتغيير الذي يطرأ علي اللغات فتستحيل بعد مدة من الزمن إلى لغات أخرى .

ونستطيع أن نحدد تلك الدائرة بعدة نقاط هي :

- أن الذي يحق له المخالفة هو الشاعر فقط دون المتكلم ، إذ لا ضرورة في النثر.
- تجوز علي أكثر أقوال النحاة المخالفة للشاعر سواء كان مرتجلا أم ناظماً .
- تكون المخالفة في غير الأبواب الرئيسية في اللغة مثل باب المبتدأو الخبر والفاعل والمفعول والنواسخ ، وغيرها .
- شرط المخالفة عدم التباس المعنى فإذا التبس المعنى فتمنع المخالفة .
- إن المخالفة تكون في موضع واحد دون أن تكون مطردة في جميع شعر الشاعر أو في كلامه .
- يجوز للشاعر أن يأتي بما في لغته وإن خالفت بعض القواعد .
- أن اللغة التي تاتي فيها المخالفة وتعد شاذة أو قليلة فهي في حكم غير المطرد ولذا لا تكون قاعدة مطردة .
- أن المخالفة في كل باب تكون على نمط معين ، وليس للشاعر أن يخترع فيها مثل : أن يكون للمضطر أن يمد المقصور وله أيضاً أن يقصر الممدود ، أو أن يخفف المشدد ويشدد المخفّف وليس له أن يقلب المشدد مثلاً حرفاً أخر أو بَدَل أن يخفف المشدد يحذف الحرفين معاً وهكذا .

٤- علاقة الضرورة ببعض المصطلحات

قَعَّدَ النحاة قواعد اللغة من خلال استقراء ناقص لكلام من يعتد بكلامه عندهم فظهر لهم من خلال هذا المنهج قواعد مطردة يستخدمها غالب المتكلمين ، ولنكن أكثر دقة فنقول إنه يتكلم بها نحواً من (5 9%) إلى (99%) من أبنـاء اللغة إن لم يكن (100%) ، ويأتي مخالف لهذا المطرد نسبة ضئيلة تكون نسبتها من (1%) إلى (5%) ، فما حكم هذة النسبة ؟ .

في الحقيقة إن النحاة البصريين أطرحوا هذه النسبة الضئيلة في مقابل طرد القاعدة وعدوها من قبيل عدة اصطلاحات مجمل فحواها أنها غير مطردة لأنها لو اطردت لكانت قاعدة ، ومن هذه المصطلحات :-

النادر والقليل والشاذ والمسموع ، وجميع هذه المصطلحات تعني عدم القياس عليها وليس للمتكلم أن يذهب إليها رغبة عما هو مطرد ، وجوز بعضهم للشاعر أن يستخدمها عند احتياجه إليها ، أما المتسع فلا .

ويرى بعضهم أن ورودها من مصادر موثوقة مثل القرآن الكريم والحديث مُسَوِّغ لاستعمالها والقياس عليها وبعضهم يبني عليها قاعـدة كمـا هو عند الكوفيين ، والبعض انتصر لهذا المنهج كابن مالك استشهاده بالحديث الشريف .

---

(١) انظر ضرائر الألوسي ٧،٨.
(٢) انظر السابق ٨ ، و الضرورة الشعرية في النحو العربي ١٣٧،١٣٨ ، و الضرائر اللغوية في العصر الجاهلي ١٥ .

والذي عليه جمهور النحاة أن لجوء الشاعر وليس المتسع إلى ما عدوه من قبيل غير المطرد سائغ مالم يكسر عماداً من اللغة ويكون استعماله اضطرارياً في ذلك الموضع لايحق له التزام تلك المخالفة في جميع شعره ، وفي حدود ما تسمح به الضرورة .

وقد حددت هذه الضرورات في عدة أبواب معينة نبهوا عليها ، مثل : القصر والمد التخفيف والتشديد والصرف والمنع وغيرها في ما سوف نراه عند البحتري .

الباب الأول : ظواهر البنية ٣٠-٢٥٠

الفصل الأول : الهمز.....٢١-٤٠

الفصل الثاني : إثبات ألف (أنا) في الوصل.....٤١-٤٤

الفصل الثالث : التقصير والمطل في الحركات والحروف ٤٥-٦٢

الفصل الرابع : التشديد والتخفيف ٦٣-٧١

الفصل الخامس : صرف الممنوع ومنع المصروف ٧٢-٨٨

الفصل السادس : التسكين والتحريك.....٨٩-٩٩

الفصل السابع : المدوالقصر ١٠٠-١١٢

الفصل الثامن : التأنيث والتذكير ١١٣-١٢٧

الفصل التاسع : المصادر.....١٢٨-١٣١

الفصل العاشر : مجيء الصيغ بمعنى صيغ أخرى ١٣٢-١٣٣

الفصل الحادي عشر : اسلوب الاستفهام ١٣٤-١٥٠

الفصل الثاني عشر : المثنى ١٥١-١٦٤

الفصل الثالث عشر : الجموع.....١٦٥-١٨١

الفصل الرابع عشر : المشتقات ١٨٢-١٩٦

الفصل الخامس عشر : أفعل التفضيل ١٩٧-٢١٧

الفصل السادس عشر : التعجب ٢١٨-٢٢٣

الفصل السابع عشر : الإعلال والإبدال.....٢٢٤-٢٥٠

الفصل الأول

الهمز

الهمزة حرف من حروف الهجاء وهو حرف مجهور ،ويرى بعض النحاة وهو المبرد [١] أن الألف هي الهمزة ويَعُدُّ حروف الهجاء ثمانية وعشرين حرفاً ويجعل أولها الباء لا الهمزة لأن الهمزة لاتثبت على صورة واحدة وليست لها صورة مستقرة ،ويخالفه في ذلك ابن جني ،ويرى أن الألف هي صورة الهمزة في الحقيقة ،وإنما كتبت الهمزة واواً مرة وياءً أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ،ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال ،قال : ((ويدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لايمكن فيه تخفيفها ،ولاتكون فيه إلا محققة لم يجز أن تكتب إلا ألفاً مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة ... وعلى هذا وجدت في بعض المصاحف : { يَسْتَهْزِأُونَ }[٢] بالألف قبل الواو ووجد فيها أيضاً { وَإِن مِن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِحُ بِحَمْدِهِ } [٣]، بالألف بعد الياء ،وإنما ذلك لتوكيد التحقيق)) [٤].

وللعرب طرقهم في التعامل مع الهمزة فنجد ((أن لهجة تميم نبر الهمزة أي تحقيقها وتلتزم النطق بها -ويشاركها في ذلك أكثر البدو -على حين يسهّل الحجازيون الهمزة ولاينبرونها إلا إذا أرادوا محاكاة التمميين استلطافاً لهذه الصفـــة الحلوة من صفـــات لهجتهم))[٥] .

((قال أبو زيد : أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لاينبرون ،وقف عليها عيسى بن عمر فقال : ما آخُذ من قول تميم إلا بالنبر وهم أصحاب النبر ،وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا)) [٦] .

وقد رووا ((عن أمير المؤمنين علي رضى الله عنه أنه قال : نزل القرآن بلسان

قريش ،وليسوا بأصحاب نبر ،ولولا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمز على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا)) [٧] .

وتشكل الهمزة إشكالاً كبيراً في اللغة العربية سواء كان ذلك على المستوى الأدائي أم على المستوى التنظيري .

أما على المستوى الأدائي فقد وجدنا أن العرب تختلف في طريقة تعاملها مع هذا الحرف [٨]، وذلك أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ((ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع ،ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها ،فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز ولاسيما قريش ... وحققها غيرهم ،والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف والتخفيف استحسان)) [٩] .

كذلك نجد أن بعض العرب لايجمع بين همزتين وذلك لثقلهما في المخرج فليجأون إلى قلب إحدى الهمزتين .

أما على المستوى التنظيري عند الصرفيين فإنها شغلت مكاناً كبيراً في دراساتهم وفي أبواب الإعلال والإبدال بخاصة ،وذلك لأنهم عدوا الهمزة أختاً لحروف العلة (الألف والواو والياء) ((فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات لأنها أخوات وهي أمهات البدل والزوائد وليس حرف يخلو منها أو من بعضها ،وبعضها حركاتها ،وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف وهي إحدى الثلاث ،الواو والياء شبيهة بها أيضاً مع شركتهما أقرب الحروف منها)) [١٠].

وقد أطَّرالعلماء من خلال استقرائهم لطرائق العرب في تعاملهم مع الهمزة قواعد وإطارات وحصروا القبائل التي تهمز والتي لاتهمز والتي تخفف بين بين ،وغير ذلك ،ومن خلال هذا حكموا على بعض الاستعمالات للهمزة بأنها شاذة أو ضرورة أو غير ذلك مما يخرجه من القياس المطرد ،كما حكموا على بعضها بالشذوذ .

---

(١) انظر المقتضب ٣٢٨/١ .
(٢) سورة الأنعام ٥ ، ١٠ ، هود : ٨ ، الحجر :١١ ، النمل :٣٤ ، الأنبياء ٤١ .
(٣) الإسراء :٤٤ .
(٤) سر صناعة الإعراب ٤٢/١ .
(٥) دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح ٧٧ .
(٦) لسان العرب ٢٢/١
(٧) شرح الشافية ٣٢/٣ .
(٨) انظر لسان العرب ١ / ١٧ - ٢٢ .
(٩) شرح الشافية ٣١/٣ ،٣٢ .
(١٠) الكتاب ٥٤٤/٣ ، ٥٤٥ .

ومن قضايا الهمز في شعر البحتري ما يلي :

أولاً : تخفيف الهمز

ومن ذلك قوله [١]:

غَدَتْ إمْراتُهُ وَلَهَا عَلَيْنَا وَلايَةُ جَائرٍ فِيْهَا قُسُوطَ

فخفف همزة (امرأته) قال المعرِّي : ((و"إمْراتُه" بالتخفيف جائز رديء ،وإنما يكثر في أشعار المحدثين ،ولكن أبا عبادة سمعه في شعر أبي تمام فاتبعه ،ويجوز في المهموزات كلها على هذا النمط التخفيف ،وقولهم (امراة) جاء على قولهم هذا (امرَأٌ) بفتح الراء ،وإذا وقعت الهمزة طرفاً وقبلها فتحة ،جاز أن تجعل ألفاً على القياس ،وذلك أنه يوقف عليها بالسكون ،فإذا سُكِّنَت وقبلها فتحة جاز أن تجعل ألفاً ،كما يقال في رأس : راس ،ولما لزمت هاء التأنيث قولهم "امرأة" كُرِه فيها التخفيف ،لأن ماقبل هاء التأنيث لايكون إلا مفتوحاً ويلزم من قال : (امراة) بالألف ،أن يقول للمذكر : هذا امرا)) [٢].

ومن ذلك قوله [٣]:

ولو كان ما خُـبِّرْتَـهُ أو ظَنَنْتَـهُ لَمَا كانَ غَرْواً أنْ ألُوم وتَكْرُمَا

فقال : "ألوم" وهو يريد : "أَلْؤُمَ" ،فخفف الهمزة وقلبها واواً ،ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ،ولم يحذف الواو ،قال المعرِّي : ((قوله "ألوم" ضرب من تخفيف الهمز رديء ،لأنه يريد "أَلْؤُمَ" وهذا إذا خُفف عند سيبويه وجب أن يقال "أَلُم" فتُنقل حركة الهمز إلى اللام وتُحذف ،وكذلك يقولون : «الناقة تَرَمُ ولدها» ،يريدون "تَرْأَمُ" ، قال كُثَيِّر :

لا أَنْزُرُ النائلَ الخليلَ إذا ما اعتَلَّ نَزْرُ الظّؤُورِ لمَ تَرَمِ

فأما قولهم : "أَلُومُ" في معنى "أَلْؤُمُ" فرديء وإن كان القياس يوجبه ،ومثله قولهم : يَزِيرُ الأسد في معنى "يَزْئِرُ" ،وإنما القياس : يَزْئِرُ ويَزِرُ ،إذا خُفف .

وبعض الناس ينشد هذا البيت :

تَرَى الرَّجُلَ النّحِيْفَ فَتَزْدَرِيْهِ وَفي أَثْوَابِـهِ أسَـــدٌ يــزِيـرُ

ويُروى "مَزِيرُ" وهو أصح ،وكذلك قول عدي بن زيد :

وَجَنَوا بِالعُلى المُشيزات للحَمْـ ـدِ وَتَرْك المُحَقَّرات الدِّقَاقِ

قال بعضهم أراد"الـمُشْئِزات" وهذا يشبه قولهم : ألُومُ في "أَلْؤُمُ" ،وذلك أن حركة الهمزة إذا نقلت إلى ماقبلها وكانت مفتوحة وقبلها حرف ساكن فوجب أن تصير ألفاً ،وكان ينبغي أن يقال في تخفيف "يَسْأَم" "يَسَام"، وإذا كانت الحركة ضمة ونقلت إلى الساكن قبلها اقتضى ذلك أن تُجعل واواً كقولهم : "يَلُومُ" في "يَلْؤُمُ" ،وإذا كانت الحركة كسرة فنقلت إلى الحرف الـمُتَقَدِّم فحق مابقى من الهمزة أن يجعل ياءً مثل قولهم : الـمُشيزات ويَزِير)) [٤] .

ومن ذلك قوله [٥]:

كَرُمَ الزّمانُ ،ولـمْتُ فِيكَ ،ولَنْ تَرَى عَجَباً سِوىَ كَرَمِ الزّمانُ ،ولُومي

((قوله : "لُمْتُ فيك" يريد "لؤُمْتُ" ،وذلك رديء جداً وقياسه أنه لما قال "لَؤُمَ" سكَّن الهمزة على اللغة الربيعية ،فقال "لأْمَ" ثم خفف الهمزة فصارت ألفاً كألف قام ،فلما ردها إلى تاء المتكلم ضم اللام كما يقول : قمت وقلت ،وهذا أقبح من قولهم "لَيْمٌ" في معنى "لَئِيمٍ" وأقل

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ١٢٢٦ / ١٠ .
(٢) عبث الوليد٢٦٦ ، ٢٦٧ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٩٨١ / ٣٤ .
(٤) عبث الوليد ٤٦٢ ، ٤٦٣ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٩٩١ / ٣ .

استعمالاً لأنه في"لَئِيم" خفف الهمزة فصارت تشبه الساكن فحذفها أو حذف الياء بعدها ثم أسكنها ،وهذا أقيس ،وقوى التخفيف ،وهذا البيت ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي وإلىغيره :

وَإِذَا حَبَوْتَ اللَّيْمَ مِنْكَ صَنِيْعَةً غَلَب الصَّنِيْعَةَ لُومُهُ فَلَواكَها)) [١].

ومن ذلك قوله [٢]:

عَجْزٌ مِنَ الدَّهْرِ لايأتِي بِعَارِفَـةٍ إلاّ تَلَبَّثَ دُونَ الأتْيِ واسْتَأنَى

يريد بـ "استانى" استأنى لأنها من الأناة ،وأصلها الهمز ،ولكن البحتري اضطر لعدم الهمز فيها ،قال المعرِّي : ((ولايجوز أن يُهمز في هذا الموضع لأنها قد وقعت مع ألفات في القافية ،ولايجوز أن تقع معهن الهمزة)) [٣] .

ومن ترك الهمز أيضاً قوله [٤]:

لو رأتْ حادِثَ الخِضَابِ لأنّتْ وأرَنّتْ من احْـــمِرَارِ اليرَنّا

قال المعرِّي :(("اليُرنَّا" بضم الياء وفتحها الحِنَّاء وهو مهموز ،قال مُزَرِّد :

يُقَنِّئُـــــهُ ماءُ اليَرنّا تَحْتَـــــهُ شَكِيرٌ كأطرافِ الثَّغامَة ناصِلُ

وتخفيف الهمز في مثل هذا كله جائز ،وذلك أنه إذا وُقِف عليه وُقِف بالسكون ،وإذا سكنت الهمزة وقبلها فتحه فهي قريبة من الألف فَيُجْتَرأُ علـــى نقلهـــا إلى تلك الحال)) [٥] .

والذي جعل البحتري يخففها أنها وقعت في القافية والقافية جميعها منتهية بالألف .

ومن ذلك قوله أيضاً [٦]:

جَزَتْكَ جَوَازِي الخَيْرِ عن مُتَهَضَّمٍ تَكَفَّا عليه جائِرُ الحُكْم قاسِطَهْ

فقوله : "تَكَفَّا" أصله الهمز وهو من تكفأت العقاب .

ومنه قوله [٧]:

لا تَرْكَنَنَّ إلى الخُطُوبِ فإنَّها لُمَعٌ تَسُرُّكَ تارَة وتَسُوكَا

فقوله: تَسُوكا ،يريد تسوؤكا ،يقول المعرِّي : (("تسوك" جائزة بلا اختلاف ،ولهاوجوه :منها أنها على لغة من قال "سَا" في الماضي ،كأنَّه خفف الهمزة الثانية فصارت ألفاً ،فلما التقت الألفان حُذفت إحداهما .

ويجوز أن يقال : "يَسُوك" على أنه نُقلت حركة الهمزة إلى الواو فقيل "يسُوُك" ثم استثقلت الضمة على الواو فسُكنت ،وإنما جاز نقل الحركة إلى الواو هاهنا لأنها أصلية ليست مثل واو مقروءة ومهنوءة ،وقد قالوا في الماضي "سآني" .

قال الشاعر :

---

(١) عبث الوليد ٤٦٧ .
(٢) ديوان البحتري ٤ / ٢١٥٠ / ١٠ .
(٣) عبث الوليد٥٠٠ .
(٤) ديوان البحتري ٤ / ٢١٤٤ / ٦ .
(٥) عبث الوليد ٤٩٩ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ١٢٣٣ / ٢٩ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٥٧٤ / ٦ .

لَقَدْ لَقِيَتْ قُرَيْظَةُ مَا سَآهَا وَحَلَّ بِدَارِهَا ذَلٌّ ذَلِـــيلُ

فيحوز أن يكون من قال "يَسُو" تصَوَّر أَنَّ مضارع سآني "يَسؤو" فنقل حركة

الهمزة إلى السين ،على أن (فَعَلَ) من هذا الباب مثل : نَأَى وشَأَى ،لم يُستعمل فيه (يَفْعُل) بضم العين ،ولكنه يجوز أن يُقَدَّر على ذلك)) [١] .

ومن ذلك قوله [٢]:

لقد وَفَّقَ الله الـمُوَفَّقَ لِلّذِي أَتَاه وأعْطَى الشَّامَ مَا كَانَ يَامُـــلْهْ

"يامله" أصلها الهمز ،ولكن البحتري اضطر إلى أن يخففها لانتهاء القافية بكلمات غير مهموزة ،قال المعرِّي : ((أصل "يأمله" الهمز، ولا يجوز همزه في هذا الموضع ،وضمُه الميم مع الكسر الذي قبله والذي بعده في القوافي مكروه بعض الكراهة ،وهو أكثر من الفتح)) [٣].

ومن ذلك قوله [٤]:

يُرَنِّقُ النّسْرُ في جُوِّ السَّمَاءِ وَقَدْ أَوْمَا إليه شُعَاعُ الشّمْسِ يادِبُـــهُ

قوله "أَوْمَا" يريد : "أَوْمَأَ" بالهمز ولكنه خففها .

وقوله : "يادِبُه" يريد "يأدبه" لكن البحتري فر من العيب الذي كان سيلحق البيت وهو سناد التأسيس إذ أن جميع أبيات القصيدة مؤسسة ومطلعها [٥]:

عَهْدِي بِرَبْعِكَ مَأنُوساً مَلاعِبُهُ أَشْبَاهُ آرامِهِ - حُسْناً كَوَاعِبُهُ

فإذا همز كلمة "يادبه" خرج بهذا البيت على نظام تأسيس قوافي القصيدة ،فيكون في هذا البيت سناداً هو سناد التأسيس ،فلذا لم يهمز البحتري هذه الكلمة لتتوافق مع مثيلاتها في التأسيس ،قال المعرِّي : ((أصل "يأدُب" الهمز لأنه من "أَدَبَ" إذا دعا إلى الطعام ،ولايجوز همزه في هذا الموضع ،لأنه يصير عيباً كما لايجوز ترك الهمز في قول الفرزدق :

وَلجَّ بـِكَ الهِجْـــرَانُ حَتّى كَأنّـــمَا تَرَى المَوْتَ في البَيْتِ الذّي كَنْتَ تَأْلَفُ

ومن همز في بيت أبي عبادة أو ترك الهمز في بيت الفرزدق فقد جعل في القصيدة ضرباً من السناد)) [٦] .

ومن ذلك قوله [٧]:

فالله أكْبَرُ ! قَدْ أقِيدَ بِجُـرْمِهِ بِشْرٌ ،وثَارَ بنَائلٍ جُعْـــلاَنُ

خفف همزة "ثأر" التي من الثأر فالتبست بكلمة ثار التي من الثوران ،والبحتري لا يريد إلا ثار من الثأر ،و ((تخفيف الهمزة إذا كانت متوسطة في مثل "ثأر" و"جأر" ،أقل منه فيها إذا كانت لاماً في آخر الفعل والاسم مثل قولهم : "قرا" في "قرأ" و"الخطا" في "الخطأ" ،لأن الأواخر يلحقها التغير أكثر من لحاقه الأواسط والأوائل ،والآخر موضع للوقف ،وإذا سُكِّنت الهمزة لم يكن في تخفيفها اختلاف فأمّا مثل قوله : "ثَارَ" وهو يريد "ثَأَرَ" فرديء ،إلا على مذهب من يجعل "سالت" في معنى "سَأَلَت" وذلك في قول حسان:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلّتْ هُذَيْلُ بمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

---

(١) عبث الوليد٣٤٩ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٦٨١ / ١ .
(٣) عبث الوليد ٣٨٧ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٢٢٨ / ٣١ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٣٢٥ / ١ .
(٦) عبث الوليد ٦٩ .
(٧) ديوان البحتري ٤ / ٢٣١٧ / ١٥ .

وقد قال بعض الناس : ليس ذلك على تخفيف الهمز وإنما هي لغة أخرى يقول أهلها : سَلْت أسَال ،ويُقَوِّي تخفيف أبي عبادة "ثأر" قول من قال :"اثَّار" إذا أراد (افْتَعَلَ) من الثأر ،وإنما القياس "اثَّأرَ" كما قال لبيد :

والنِّيب إنْ تَعْرُ مني رمَّةٌ خَلقَاً بَعْدَ المَمَاتِ فإني كُنْتُ أتَّئِرُ

ولايمتنع أن يكون من قال"اثَّارَ" لم يأخذه من الثأر وأخذه من "التّارَة" في قولهم : كان هذا تارة بعد تارة أي مرة بعد مرة ،فيكون "اثَّارَ" على هذا في وزن (افْتَعَل) من ذوات الياء مثل ابتاع واهتاج ،قال الاعشى :

بَلَى صَبَرْنا ولم تَفِرُّوا وَلَيْتَنَا لَمْ نَكُنْ نُتَار)) [١] .

ومن ذلك قوله [٢]:

سَارَ يَسْتَرْشِدُ النّجُومَ إلَيْهِم في سَوَادِ الظَّلْمَاءِ حَتّى طَفينَا

((طفينا : بفتح الطاء لاغير ،وأصله الهمز ويخفف في هذا الموضع تخفيفاً لازماً... لأن المعروف طفىء المصباح ،وأطفأه غيره)) [٣].

وكذلك قوله [٤] :

يَتَوَقَّدْنَ والكواكبُ مُطّفَا ةٌ ويَقْطَعْنَ والسُّيوفُ نَوَابي

وابن الشجري لا يجعل ذلك تخفيفاً كالمعرِّي بل يجعله من الإبدال يقول : ((ويقال: طفئت النار وانطفأت مهموز ،ولكنه أبدل من همزة تنطفىء ياءً لانكسار ما قبلها)) [٥].

وكذلك قوله [٦] :

دَعَاهُ الهَوَى مِنْ سُرَّ مَنْ رَاء فَانْكَفَا إليهَا انْكِفَاءَ الليثِ تِلقَاءَ غِيلِه

ترك الهمز في قوله انكفا يريد : انكفأ ،أي : رجع [٧] .

ومن تخفيف الهمز عند البحتري قوله [٨] :

وَإخَاءٌ مِنْهُ لَوْ يُعْرَض للـــــ ـــــبيع في سُوْقِ الثّلاَثَا مَا نَفَق

فقال "الثلاثا" فخفف الهمزة .

ثانياً : همز غير المهموز

إذا كان في الكلمة همزة مُسَهَّلة وقد قلبت إما إلى ألف أو واو أو ياء فإن للشاعر أن يردها إلى أصلها فيحقق الهمزة ،أمّا أن يَهْمِز ماليس حقه الهمز أصلاً فإن هذا يكون من قبيل الاضطرار، ومما همزه البحتري قوله [٩]:

لا يَحْسِبُونَ قُبُورَهُمُ في غُرْبَـة ولوَ انّها مَضْرُوحةٌ بِالزّأبجِ

---

(١) عبث الوليد ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ .
(٢) ديوان البحتري ٤ / ٢١٦٤ / ٢٣ .
(٣) عبث الوليد ٥٠٢ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٨٥ / ٢٦ .
(٥) أمالي ابن الشجري ١ / ٢١ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٦٣١ / ٢٠ .
(٧) انظر القاموس (كفأ) ٦٤ ، لسان العرب (كفأ) ١ / ١٤٣ .
(٨) ديوان البحتري ١٧/١٤٦٩/٣ .
(٩) ديوان البحتري ١ / ٤٠١ / ١٢ .

فقوله "الزأبج" أصلها "الزابج" بغير همز وهي جزيرة في أقصى بلاد الهند وراء بحر

هركند في حدود الصين كما عرَّفها ياقوت [١].

ومن ذلك قوله [٢]:

أَسيْتَ لأقوامٍ مَلَكْتَ أمُورَهُم وكانت دَجَتْ أَيَّامُهمْ فاسْوَأَدَّتِ

فقال : "اسوَأَدَّتِ" ،فَهَمَزَ وهو يريد : "اسوادت" .

قال أبو العلاء المعرِّي: ((في الأصل "اسوأدت" ،وهو أشبه بمذهب الشاعر ،والعرب يُحكى عنهم همزُ مثل هذه الأشياء التي يلتقى فيها ساكنان يقولون "احمَأَرَّ" في معنى "احمَارَّ" و "اسْوَأَدَّ" في معنى "اسْوَادَّ" ،قال كُثَيِّر :

وَأَنْتَ ابْنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مَصْدَقاً إِذَا مَا احمَأَرَّتْ بِالأكُفِ العَوَامِل

وقال الأسدي :

حشَّ الـــوَلائدُ بالوَقُودِ جُنُوبها حَتَّى اسْوَأَدَّ من الصّلَى صَفَحَاتها

والذين قالوا ذلك هم الذين همزوا "الضَّأَلِّين والدَّأبة")) [٣].

وقد نقل ابن منظور أن بعض العرب يهمز كلمات لا حظ لها في الهمز ،ومن ذلك همزة الوقفة في آخر الفعل ،نحو قولهم للمرأة : قولئ ،وللرجلين : قولأ ،وللجميع : قولؤ ،ومنها همزة التوهم ،كما روى الفراء عن بعض العرب أنهم يهمزون مالا همز فيه إذا ضارع المهموز نحو : رثَّأت الميت ،وحلأت السويق ،ولبَّأت بالحج ،واستنشأت الريح ،وغيرها [٤].

((وروي عن ابن كثير أنه قرأ : { بالسُّؤُوق } [٥] ،على الفُعُول ،وهمز الواو للزوم الضمة لها)) [٦].

وقال ابن جني في الخصائص: ((وأنا أرى ماورد عنهم من همز الألف الساكنة في "بأز "و "شأق" و"تأبل" ،ونحو ذلك إنما هو عن تطرّق وصنعة ،وليس اعتباطاً هكذا من غير مُسْكة ،وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه أن الحركة إذا جاوزت الحرف الساكن فكثيراً ماتجريها العرب مجراها فيه ،فيصير لجواره إياها كأنه محرك بها ،فإذا كان كذلك فكأن فتحة باء "باز" إنما هي في نفس الألف ،فالألف لذلك على هذا التنزيل كأنها محركة وإذا تحركت الألف انقلبت همزة ،من ذلك قراءة أيوب السختياني : { غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّأَلِّينَ } [٧].

---

(١) معجم البلدان ١٢٤/٣ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ٣٧١ / ٢٢ .
(٣) عبث الوليد ١٠٨ ، ١٠٩ .
(٤) انظر اللسان ١ / ١٧ .
(٥) سورة ص ٣٣ . البحر المحيط ٣٩٧/٧ : ((وقرأ الجمهور {بالسوق} بغير همز على وزن (فُعْل) وهو جمع "ساق" على وزن (فَعَل) بفتح العين كـ" أسد" و" أسد" ، وابن كثير بالهمز ، قال أبو علي وهي ضعيفة ، لكن وجهها في القياس أن الضمة لما كانت تلي الواو قدر أنها عليها فهمزت كما يفعلون بالواو المضمومة ، ووجه همز " السوق" من السماع أن أبا حية النميري كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة ، وكان ينشد : أحبُّ المؤقدين إلىَّ مؤسى . انتهى

وليست ضعيفة لأن " الساق" فيه الهمزة ، ووزن (فعْل) بسكون العين فجاءت هذه القراءة على هذه اللغة .

وقرأ ابن محيصن بهمزة بعدها الواو روهما بكار عن قنبل)) .
(٦) أمالي ابن الشجري ١ / ٩٣ - ٩٤ .
(٧) سورة الفاتحة : ٧ ، القرطبي ١٥١/١ : ((وقرأ أيوب السختياني { ولا الضألين } بهمزة غير ممدودة كأنه فر من التقاء الساكنين ، وهي لغة)) . وانظر البحر المحيط ٣٠/١ .

وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ { فَيَوْمَئِذٍ لاَّيُسْئَلُ عَن ذَنْبِهِ إِنسٌ وَلاَجَأَنٌّ } [1]فظننت أنه قد لحن ،إلى أن سمعت العرب تقول : شَأَبَّه ودَأَبَّه وقال كُثَيّر :

** إِذَا مَا العَوَالي بِالعَبِيطِ احمَأَرّت **

يريد : "أحمارت" ،وقال أيضاً :

وَللأَرْضِ أمَّا سُــودُها فَتَجَلّلت بَيَاضَاً وَأمَّا بِيْضُهَا فَاسْوَأدّت)) [2].

ويمكن أن يخرج "اسوأدت" على ما ورد من قراءة الحسن البصري لقوله تعالى : { قُلْ لَو شَاءَ اللهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلا أَدْرَأْتُكُمْ بِه } [3] ، ((وفيه وجهان :

أحدهما : أن تقلب الألف همزة ،كما قيل : لَبَّأت بالحج ،ورَثَأْتُ الميت ،وحَلَأْتُ السويق ،وذلك لأن الألف والهمزة من واد واحد ،ألا ترى أن الألف إذا مستها الحركة انقلبت همزة .

والثاني : أن يكون من "درأته" إذا دفعته ،وأدرأته إذا جعلته دارئاً ،والمعنى : ولا جعلتكم بتلاوته خصماء تدرأونني بالجدال وتكذبونني)) [4].

ويمكن أيضاً حمل صنيع البحتري هذا على كلام لبعض العرب ،لكن في الحقيقة أن الحمل على كلام العرب يفتقر إلى سماع ،لأنه ليس كل كلمة تهمز ،ولأن همز غير المهموز ليس بقياس مطرد [5]، وإن كانت هناك كلمات همزوها فيستحسن الاقتصار في استخدامها دون التوسع في ذلك ،ولذا فإن "اسوأدت" لها نظائر حتى قال ابن جني :((وقد كاد يتسع هذا عنهم)) [6]، أما كلمة "الزأبج" فغير معروف همزها همزها إلا أنه يمكن أن يقال إن الأسماء الأعجمية كثيراً ما يتسمحون فيها بالتغيير .

ثالثاً : قطع همزة الوصل

الهمزة التي في أول الكلمة همزتان :

همزة قطع وهمزة وصل ،وهمزة الوصل سميت بهذا الاسم لأنها تثبت في بداية الكلام وتسقط في درجه ،فتصل بسقوطها الكلام قبله بما بعده ،وقيل لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن ،قال الألوسي :((وسبب تسمية هذه الهمزة بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل فقيل : اتساعاً ،أي تجوزاً لعلاقة الضدية ،وقيل لأنها تسقط فيتصل ماقبلها بما بعدها ،وهذا قول الكوفيين ،وقيل لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن وهذا قول البصريين، وكان الخليل يسميها سُلَّم اللسان)) [7].

فهي تثبت في أول الكلام خطاً ولفظاً وتثبت في وسط الكلام خطاً لا لفظاً ،قال سيبويه :((واعلم أن هذه الألفات ألفات الوصل تحذف جميعهاً إذا كان قبلها كلام إلا ماذكرنا من الألف واللام في الاستفهام ،وفي(أيمن) في باب القسم، لعلة قد ذكرناها ،فُعِل ذلك بها في باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام ،فخافوا أن تلتبس الألف بألف الاستفهام وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام)) [8] .

أَمّا أَنْ تثبت في الحالين وقفاً ووصلاً فهذا ما سنتحدث عنه .

إنّ من الثابت عند النحاة أن همزة الوصل ليست هي همزة القطع ،وإن كان المسمى واحداً هو (الهمزة) لأنهم يعدون كل همزة كالحرف المستقل وإن لم يظهر ذلك في التنظير إلا أن الاستخدام يفرضه ،دَلَّ على ذلك رفضهم إبدال واحدة من الأخرى ،ولايكون ذلك إلا إذا كانت الحروف مختلفة تماماً بعضهاعن بعض،صحيح أن العرب أبدلت بعض الحروف من بعض ،والنحاة لم يعدوا قطع همزة

---

(1) سورة الرحمن آية ٣٩ ، البحر المحيط ٨ /١٩٥ ، ١٩٦ : ((وقرأ الحسن وعمرو بن عبيد { ولا جأن} بالهمز فراراً من التقاء الساكنين ، وأن كان التقاؤهما على حده)) .
(2) الخصائص ١٤٩/٣، ١٥٠ .
(3) سورة يونس : ١٦ .
(4) الكشاف للزمخشري ٢ / ٢٢٩ .
(5) قال أبو العباس : ((فقلت لأبي عثمان أتقيس ذلك ، قال : لا ، ولا أقبله)) ، سر صناعة الإعراب ١ / ٧٣ .
(6) سر صناعة الإعراب ١ / ٧٤ .
(7) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ١٣٦ .
(8) الكتاب ١٥٠/٤ .

الوصل من باب إبدال حرف مكان حرف إلا أن كلام النحاة عن قطع همزة الوصل يؤكد ذلك ،وقد ثبت لهم من خلال استقرائهم للغة أن لكل واحدة مواضع تختص بها لايحل للأخرى أن تحل محلها إلا اذا وَقَفْتَ ثم ابتدأت فيجوز لك حينئذ أن تقطع همزة الوصل لأنه قد ذهب موجب إسقاطها وهو اتصال الكلام ،قال سيبويه : ((إلا أن تقطع كلامك و تستأنف كما قالت الشعراء في الأنصاف)) [١].

وهمزة الوصل تكون في ما يلي :

الأسماء التي هي: (ابن ،وابنة ،واسم ،وامرأه ،واست ،وابنم ،وامرؤ) ومثنى هذه الأسماء : اسمان ،وابنان، وابنتان ،والمنسوب إلى كلمة اسم : الموصول الإسمي والجملة الإسمية ،والأسماء الثلاثة : اثنان واثنتان ،وايمن الله ،وايم الله ،وهمزة (أل) وكذلك التي في لفظ الجلالة ،وأمر الخماسي وماضيه ومصدره ،وأمر السداسي وماضيه ومصدره ،وأمر الثلاثي .

قال ابن مالك [٢]:

للوصـــل همـــزٌ سَـــابق لايثبت ... إلا إذَا ابتـــدي به كَاسْتَثْبِتـــوا

وهـو لفعلٍ ماضٍ احتوى عـــلى ... أكثرَ مـــن أربعة نحوُ : انْجَـلى

والأمـــرِ والمصـــدرِ منه وكـــذا ... أمرُ الثلاثي كاخْشَ وامْضِ وانْفُذا

وفي اسْمِ ، استٍ ، ابنٍ ، ابنُمٍ سمعْ ... واثنين وامـــريءٍ وتأنيثٍ تبـــعْ

وايمنُ ، همزُ (أل ْ) كذا ، ويُبْدل ... مداً في الاستفهـــام أو يُســـهَّل

وما عدا ذلك فهو همزة قطع ،فإذَا حلت واحدة محل الأخرى فإن النحاة يردون هذا الأمر ويعدونه خطأ ولحناً ،وذلك في سعة الكلام ،والأخفش يقول :((وزعموا أن من العرب من يقطع ألف الوصل ،أخبرني من أثق به أنه سمع من يقـول : (ياإبني) فقطع)) [٣].

إلا أنه عاد فقال : ((وقال قيس بن الخطيم :

إذَا جَاوَزَ الإثْنَينِ سِرٌ فَإنَّهُ ... بنَشْرٍ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ

وقال جميل :

ألاَ لاَ أرى إثنين أكْرَمَ شِيمَةً ... عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْل

وقال الراجز:

يَا نَفْسُ صَبْراً كُلُّ حَيٍّ لاقِ

وَكُلُّ إثْنَـــينِ إلى افْـــتِرَاقِ

وهذا لايكاد يعرف)) [٤] .

فقوله : "زعموا" كأنه لايذهب هذا المذهب لأنه لو رآه لقال : وتقطع همزة الوصل ،وقد ورد عن العرب .

أما في الشعر فإن قطع همزة الوصل إما أن يكون في أول صدر البيت ،وإما أن يكون في أول عجز البيت ،وإما أن يكون في حشوه .

فأما القطع في أول صدر البيت فهذا لاشيء فيه ،بل هو لازم لأن همزة الوصل ساكنة ولايبتدأ بالساكن فضلاً عن أن ثبوتها في أول الكلام من خصائصها .

---

(١) الكتاب ١٥٠/٤ .
(٢) شرح ابن عقيل ٤٦١/٢ ، ٤٦٢ .
(٣) معاني القران للأخفش ١٢/١ ، ١٣ .
(٤) المرجع السابق ١٣/١ .

أما قطعه في أوائل الأنصاف فقد تسمحوا فيه لأنه كما يقولون إن أوائل الأنصاف مواضع فصول ووقف وإنما ابتدؤها بعد قطع ،أو كأنه موضع سكت فيه ،أو موضع يتوهم هذا فيه [١]وذلك لعذر كانقطاع النفس وشبهه ،فكأن الهمزة وقعت أولاً ،قال سيبويه : ((إلا أن تقطع كلامك وتستأنف ،كما قالت الشعراء في الأنصاف ،لأنها موضع فصول ،فإنما ابتداؤها بعد قطع ،قال الشاعر :

ولا يُبَادرُ في الشتَاءِ وَلِيْدُنَا ألقدرَ يُنْزِلُهَا بغير جِعَالِ)) [٢].

وممن قال أيضاً بمثل ما قال سيبويه ابن السراج والسيرافي والقزَّاز والأعلم وابن عصفور وابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع [٣] .

أما قطع همزة الوصل في حشو البيت فهذا مالا يرتضيه كثير من النحاة ،و هو معدود من اللحن الفاحش أوالخطأ أوالشـــذوذ ،أوالقلة،أوالنـــدور ،قال ابن الســـراج: ((ويقبح أن يقطع ألف الوصل في حشو البيت ،وربما جاء في الشعر وهو ردىء)) [٤].

وابن جني يخرجها من القياس يقول :((وكل ما جاء في الشعر قطع همزة الوصل في الفعل ،وإنما يجيء الشيء النزر من ذلك في الاسم)) [٥] .

وقال الزمخشري في المفصل: ((وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب . ولحن فاحش، فلا تقل : الإسم والإنطلاق والإقتسام والإستغفار ،ومن إبنك ،وعن إسمك .

وقوله :

إذَا جَاوَزَ الإثنين سِرٌّ ....

من ضروروات الشعر)) [٦] .

وقال ابن الحاجب : ((وإثباتها وصلاً لحن ،وشذ في الضرورة ،والتزموا جعلها ألفاً لابين بين على الأفصح في نحو : آلحسن ،وآيمن الله يمينك؟ للبس)) [٧] .

قال الرضي عند شرحه لكلام ابن الحاجب الآنف : ((أقول: قوله شذ في الضرورة ،كقوله :

إذَا جَاوَزَ الإثْنَينِ سِرٌ فَإنّهُ بنَثٌ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ

فإذَا كان قبلها مالايحسن الوقف عليه وجب في السعة حذفها ،إلا أن تقطع كلامك الأول ،وإن لم تقف مراعياً حكم الوقف ،بل لعذر من إنقطاع النفس وشبهه وقد فعل الشعراء ذلك في أنصاف الأبيات ،لأنها مواضع الفصل وإنما يبتدؤون بعد قطع)) [٨].

وذكر ابن عصفور نحواً من هذا فقال : ((وقد يقطع في حشـــو البيت ،وذلك قليل)) [٩].

وقال السيوطي في الهمع :((ولاتثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلا في ضرورة)) [١٠].

وإنما سردنا لك هذا الكم الكبير من أقوال النحاة في رفض هذه الظاهرة حتى نثبت أنهم يعدون همزة الوصل غير همزة القطع ويرفضون إحلال واحدة محل الأخرى على ما ذكرت لك .

---

(١) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٧ .
(٢) الكتاب ١٥٠/٤ .
(٣) الأصول ٤٤٥/٣، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٧-٧٩، ما يجوز للشاعر من الضرورة ١٦٧،١٦٨ ، تحصيل عين الذهب ٥٥٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٣،٥٤،مغني اللبيب ٢٩٨، الهمع ٢٢٤/٦ .
(٤) الأصوال في النحو ٤٤٥/٣ .
(٥) المحتسب ٢٤٨/١ .
(٦) شرح المفصل ١٣٧/٩ .
(٧) شرح الكافية ٢٦٥/٢ .
(٨) المرجع السابق ٢٦٥/٢ ،٢٦٦ .
(٩) ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٤ .
(١٠) همع الهوامع ٢٢٣/٦ .

ويرى بعض المتأخرين أن الشاعر عندما يقطع همزة الوصل ،لايقطعها عبثاً أواستحساناً ،أوضرورة ملجئة ،وإنما لشيء يقصده الشاعر من ذلك ،فيقول : ((ومهما يكن من أمر قطع همزة الوصل ،فإنه ليلاحظ أن قطعها في الأبيات الثلاثة السابقة[١] يُحَسُّ لها معنى معنى لايدرك مع وصلها ،إذ أن قطعها يوحي بابتداء جملة جديدة ،ويرشد القاري إلى أن يقف على آخر الشطر الأول ،لأن نغمة إنشاد الشطر الثاني يجب أن تختلف عن نغمة إنشاد الشطر الأول ،فيكون الشعر بذلك أكثر إيحاء،كما أن القطع في البيت الأخير يشعر بنوع خاص من ا لتأكيد ،ولعل هذا يدل على أن الشعراء حينما يرتكبون بعض مايعده النحاة ضرورة إنما يريغون إلى معان خفية في نفوسهم لايمكن تلمسها في ظل قواعد النحاة ،ولهذا يجب أن يدرس الشعر دراسة خاصة)) [٢].

إلا أنه يجب في هذا الامر مراعاة مواضع الوقف فليس كل مكان يوقف عليه ،وقد شاع في عصرنا هذا خاصة من المذيعين قطع همزة الوصل دون داع لذلك ،ويمهدون لذلك بوقفة خفيفة على الحرف الذي قبلها ،قال الأستاذ عبدالعليم إبراهيم:((ومن أمثلة الخطأ في نطق هؤلاء المذيعين أنهم ينطقون : في ألشرق الأوسط ،وفي ألجبهة ،ويمهدون لهذا النطق الفاسد بوقفة خفيفة على كلمة (في) ،وهذا تقليد فاسد ...

والأدهى من ذلك أنهم ينطقون هذا النطق الفاسد إذَا كان قبل الكلمة المعرفة بـ(أل) لام الجر ،أو باء الجر فيقفون على هذه اللام أو هذه الباء ،وكلتاهما حرف ضعيف مسكين لايقوى على النهوض إلا مستنداً إلى غيره ،متشبثاً بصدر كلمة أخرى تليه ، وهو لهذا لايحتمل أن نقطع عنه هذه العلاقة التي تسنده وتقيمه ،لنقف عليه - مع ما في هذا الوقوف من ضغط وإثقال - وننطق : لِ ألعمال ،أو بِ ألطائرات الإمريكية ،بل أحياناً يتعمدون الوقوف على أية كلمة قبل الكلمة التي فيها (أل) ليتاح لهم النطق بهمزة (أل) وكأنما يخشون إذَا وصلوا الكلام ولم يقفوا أن تطغى الكلمة السابقة على التي فيها (أل) وتطمسها ،فتضيع منهم تلك البهجة والمتعة التي يجدونها في النطق بهذه الهمزة)) [٣] .

ومما ورد في شعر البحتري من قطع همزة الوصل أول الأنصاف قوله [٤]:

غفِرَت ذنوبُ الدَّهْر فِيمَا قَدْ مَضَى ألآنَ إذْ قـــدْ تابَـــــتِ الأيَّامُ

فقطع همزة (الآن) ،قال أبو العلاء المعرِّي تعليقاً على هذا البيت : ((وقطع همزة الوصل في قوله : (ألآن) ،وذلك يجوز في النصف الثاني ،لأن مقتضى النصف الأول موضع وقف ،وقد أنشد سيبويه في ذلك أبياتاً منها قول لبيد :

أوْ مَذْهَبٌ جُدَدٌ عَلَى ألْوَاحِهِ ألنّاطِقُ المَبْرُوزُ والمَخْتُومُ

وكذلك قول الآخر :

ولا يُبَادرُ في الشتَاءِ وَلِيْدُنَا ألقدرَ يُنْزِلُهَا بغير جِعَالِ

وهذا يقبح فيه الهمزة لأن الكلام لم يتم ،وقطعها في قول الآخر أحسن :

لانَسَبَ اليَوْمَ وَلا حُرْمَة إتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

لأن الكلام قد تم عند قوله : «ولا حرمة)) [٥].

ومن قطع البحتري لهمزة الوصل في الحشو قوله [٦]:

---

(١) الأبيات هي :

لتَسْمَعُنَّ وشيكاً في دياركمُ أللهُ أكبر يا ثارات عثمانا

ولاييادر في الشتاء وليدنا ألقدرُ ننزلها بغير جِعَالِ

لانسبَ اليومَ ولا خُلَّة إتسع الخرق على الراقع

(٢) الضرورة الشعرية في النحو العربي ٢٥٧ .
(٣) الإملاء والترقيم ٤٠ .
(٤) ديوان البحتري ٤ / ٢١١٢ / ١٥ .
(٥) عبث الوليد ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٧٥٦ / ١٧ .

أللهِ ! أللهَ كُفُّوا إنَّ خَصْمَكُمُ أبو سَعِيدٍ ؛ وضَرْبُ الأرْؤُس الجدَلُ

فقد قطع همزة الوصل في لفظ الجلالة الثانية ،قال أبو العلاء المعرِّي: ((إن صحت الرواية فقد قطع ألف الوصل وذلك قبيح ،على أن الفراء قد أنشد :

مُبَارَكٌ هَوَ وَمَنْ سَمَّاهُ عَلَى اسْمِكَ اللهُمَّ يَا أللهُ

وقد حكى نحواً من ذلك سعيد بن مسعدة)) [١] .

ومن ذلك أيضاً قوله [٢]:

وأيْـ... "طِمَاسٍ" إذا ما أشَظّ في صَدْعِ **إمْرَاتِكَ** الـمُنفَرِجْ

فقد قطع همزة (امراة) وهذا الاسم يعد من الأسماء العشرة ذات همزة الوصل ،كما قطع البحتري همزة (امراة) في بيتين آخرين هما :

الأول قوله [٣]:

غَدَت **إمْرَاتُهُ** ولَهَا عَلَيْنَا ولايَةُ جائرٍ فيها قُسُوطَ

الثاني قوله [٤]:

عِشْقُكَ للقَيْنَةِ أجْدَى الأسَى في عِشْقِ **إمْرَاتِكَ** للنّائحَة

فنرى أن البحتري في استعماله لكلمة (امرأة) في هذين البيتين قام بخروجين :

الأول : أنه قطع همزة "امرأته" التي في الأول .

الثاني : أنه سهل الهمزة الثانية التي في وسط الكلمة .

ومن قطع همزة الوصل في الحشو أيضاً قوله [٥]:

فَيَا حَائلاً عَنْ ذَلك الإسمِ لاتَحُلْ، وإنْ جَهِدَ الأعداءُ ،عَن ذلك العَهْدِ !

فقطع همزة (الاسم) وهو من الكلمات العشر ذات همزة الوصل ،ولذلك قال أبو العلاء المعرِّي :((قطع ألف الوصل ،وقد جاء بمثل هذا كثيراً ،وربما وجد في شعر الفصحاء ،وهو قليل في أشعار الجاهلية ،وقد رووا بيت قيس بن الخطيم :

إذَا جَاوَزَ الإثْنَينِ سِرٌ فَإنَّهُ بنَشْرٍ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ)) [٦].

هذا في الأسماء ،وقد قال ابن جني إن قطع همزة الوصل في الأسماء قليل .

أما في المصادر ،فإن قطع همزة الوصل كثير في شعر البحترى ومنه قوله [٧]:

في رَفِيعِ السُّمُوكِ يَعْتَرِفُ الغَيْـ ـمُ له بالسُّمُوِّ و**الإرتفاعِ**

---

(١) عبث الوليد٤١٤ .
(٢) ديوان البحتري ١/ ٤٢٢ / ٤١ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ١٢٢٦ / ١٠ .
(٤) ديوان البحتري ٢/٤٧٨/١ .
(٥) ديوان البحتري ١/ ٥٢٨ / ٦ .
(٦) عبث الوليد١٤٦ ،١٤٧ .
(٧) ديوان البحتري ٢/ ١٢٤٥ /٣٣ .

وقول [١]:

قد لَعَمْرِي أعْطَتْكَ سارِيةُ الذّلّ ، وكانت عَـــــزيزةَ **الإمْتِنَاعِ**

وقوله [٢]:

حامِلٌ من خِلاَفَةِ اللهِ مايَعْجِـــ ـزُ عنهُ ذَو الأيْدِ و**الإضْطِلاعِ**

وقوله [٣]:

ماكَفَى مَوْقِفُ التَّفَرُّقِ حَتَّى عادَ بالْبَثِّ مَوْقِفُ **الإجْتِمَاعِ**

فقطع همزة المصادر: "الارتفاع" ،و"الامتناع" ،و"الاضطلاع" ،و"الاجتماع" ،وهي همزات وصل ،قال أبو العلاء المعرِّي:((وقد جرت عادة أبي عبادة أن يقطع ألف الوصل في مثل "الاجتماع" ،و"الارتفاع" ،وهو كثير في شعره وذلك محسوب من الضرورات)) [٤].

وقال في موضع آخر: ((والذي جرت عادته بأن يقطعه كثيراً ألفات الوصل في المصادر مثل : الإنطلاق والإنتظار ،والمصادر تلحقها ألف الوصل إنما تكون للأفعال التى في ماضياتها ألفات موصولة فتجيء في المصادر)) [٥].

وعلى هذا فإن البحتري قطع همزات الوصل كثيراً سواء في الأسماء أو المصادر ،حيث قال المعرِّي : ((وهو كثير في شعره)) [٦] ،وقال : ((وقدجاء بمثل هذا كثيراً))[٧] الأمر الذي يجعلنا نقول أن البحتري ربما قصد إلى ذلك قصداً يخرجه من الضرورة إلى الحد الذي يمكن أن يقال أن له مبرره في كل بيت كالضغط على حروف الكلمة وإبرازها صوتياً وإشعار المستمع أو القارىء أنها مطلب في حد ذاته [٨] .

---

(١) ديوان البحتري ٢/ ١٢٤٤ / ١٩ .
(٢) ديوان البحتري ٢/ ١٢٤٤ / ١٣ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ١٢٤٣ / ٥ .
(٤) عبث الوليد ٢٩٠ .
(٥) المرجع السابق ٣٩٤ .
(٦) عبث الوليد ٢٩٠ .
(٧) عبث الوليد ١٤٧ .
(٨) اشار إلى هذه الفكرة محمد حماسة ، انظر الضرورة الشعرية في النحو العربي ٢٥٦ .

الفصل الثانـي

إثبات ألف " أنا " في الوصل

يقول النحاة البصريون إن (أنا) أصلها (أنَ) بفتحة على النون فقط دون ألف بعدها ،فالاسم مكون من حرفين هما الهمزة والنون ،وإنما زيدت هذه الألف للوقف ،فلذا فإن حقها أن تسقط في حالة الوصل لذهاب مبرر وجودها وهو الوقف ،قال العكبري : ((الاسم : الهمزة والنون)) [١] .

أما الكوفيون فيقولون إن الاسم مكون من الأحرف الثلاثة ،الهمزة والنون والألف ،وإلى هذا ذهب الناظم ،وذكر أن فيه خمس لغات ذكرها في التسهيل ،منها إثبات الألف وصلاً ووقفاً ،وهي لغة تميم ،وفصحاهن إثبات ألفه وقفاً ،وحذفها وصلاً ،قال : ((من المضمر منفصل في الرفع للمتكلم منه (أنا) محذوف الألف في وصل عند غير تميم ،وقد يقال : (هنا) ،و(أنَ) ،و(آنَ)) [٢] .

وقال في شرح التسهيل :((زعم الأكثرون أن ألف (أنا) زائدة للوقف كزيادة هاء السكت ،وأيدوا ذلك أن الهاء تعاقبها ،كقول حاتم : «هذا فزدي أنه» ،والصحيح أن (أنا) بثبوت الألف وقفاً ووصلاً وهو الأصل ،وهي لغة بني تميم ،وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع كـ{أنا أُحْيِ} [٣]،و{إنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ} [٤]،وقرأ بها أيضاً ابن عامر في قوله تعالى:{ لَكِنَّا هَوَ اللهُ رَبِي } [٥] ،والأصل : لكن أنا ،ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون ،وأدغمت النون في النون)) [٦].

وانبنى على هذا الخلاف التنظيري خلاف آخر يتعلق بالتطبيق ،فبعض النحاة يجعل إثبات ألف (أنا) في الوصل من باب الضرورة كالسيرافي وابن السراج [٧]وابن جني[٨] .

ونقل المبرد [٩]عن الأخفش إجازته في الضرورة الشعرية ،وممن قال بذلك أيضاً النحاس [١٠]وأصحاب الضرائر كالقزَّاز[١١] وابن عصفور[١٢] وغيرهم ،قال السيرافي في كتاب (ما يحتمل الشعر من الضرورة) : ((ومن ذلك أنهم يقولون (أنا) إذا وقفوا عليه ،ومنهم من يقول (أنه) ،فإذا وصلوا حذفوا الألف والهاء فقالوا : أنَ قُمتُ ،بحذف الألف وفتح النون ،لأن الألف المزيدة إنما كانت لبيان حركة النون وكذلك الهاء فإذا وصلت بانت الحركة واستغنى عن الألف ،فربما اضطر الشاعر فيثبتها وهو واصل ،قال الشاعر :

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ١١٥ .
(٢) شرح التسهيل ١ / ١٤٠ .
(٣) سورة البقرة آية ٢٥٨ ، القرطبى ٢٨٧/٣: ((وقرأ جمهور القراء : { أنَ أُحْيِ } بطرح الألف التى بعد النون من (أنا) في الوصل ، وأثبتها نافع وابن أبى أويس إذا لقيتها همزة في كل القرآن إلا في قوله تعالى : { إنْ أَنَا إلا نَذِيْر } فإنه يطرحها في هذا الموضع مثل سائر القراء لقلة ذلك ، ... قال النحاس : على أن نافعاً قد أثبت الألف فقرأ : { أَنَا أُحْيِ وَأُمِيت } ولا وجه له ، قال مكى : والألف زائدة عند البصري ، والاسم المضمر عندهم الهمزة والنون وزيدت الألف للتقوية . وقيل زيدت للوقف لتظهر حركة النون ، والاسم عند الكوفيين (أنا) لكماله ، فنافع في إثبات الألف على قولهم على الأصل ، وإنما حذف الألف من حذفها تخفيفاً ، ولأن الفتحة تدل عليها . قال الجوهرى : وأما قولهم(أنا) فهو اسم مكنى وهو للمتكلم وحده ، وإنما يبنى على الفتح فرقاً بينه وبين (أنَّ) التى هى حرف ناصب للفعل ، والألف الأخيرة إنما هى لبيان الحركة في الوقف ، فإن توسطت الكلام سقطت الا في لغة رديئة)) .

(٤) سورة الكهف :٣٩ .
(٥) سورة الكهف ٣٨ .
(٦) شرح التسهيل ١ / ١٤٠ ، ١٤١
(٧) الأصول في النحو العربي لابن السراج ٤٥٤/٣ .
(٨) المنصف ٩/١ ، ١٠ .
(٩) الكامل للمبرد ١٢٥٩/١ .
(١٠) إعراب القرآن للنحاس ٣٣١ .
(١١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٦٣ .
(١٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٩ .

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُوْنِي حُمَيْدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

وقال الأعشى :

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي بَعْدَ المَشِيبْ كَفى ذَاكَ عَارَا

وكان أبو العباس يُنكر هذا ويُنشد بيت الأعشى :

فَكَيْفَ يَكُوْنَ انْتِحالِيْ القوافِي .....)) [١].

وقد جعل بعض النحاة إثبات ألف (أنا) في الوصل لغـــة لبعض القبـــائل ،قال الرضي: ((وبعض العرب يصل (أنا) بالألف في الوصل أيضاً في السعة)) [٢] ،وهذا لغة تميم وبعض قيس وربيعة على ما قال أبو حيان ،وقد قرئ { وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُم }[٣] بإشباع فتحة النون في في (أنا) [٤].

و ابن يعيش يجعلها من اللغات الرديئة ،قال : ((إن إثبات ألف (أنا) في الوصل لغه رديئة وبابه الشعر)) [٥].

وقد أُعترض على من قال إن إثبات ألف (أنا) في الوصل ضرورة بورود ذلك في القران الكريم كما مَرَّ في قول ابن مالك [٦] ،وقال السيرافي : ((فإن قيل كيف يكون هذا ضرورة وفي القراء من يثبت هذه الألف في الوصل فيقرأ { وَأَنَاْ أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ } ،وما كان في القرآن مثله لايقال له ضرورة ؟ .

قيل له يجوز أن يكون هذا القاريء وصل في نية الوقف كما قرأ بعضهم : {فَبِهُدَاهُم اقْتَدِه ،قَلْ لا أَسْأَلُكُم } [٧]، { وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ } [٨]، فأثبتوا هاءات الوقف في الوصل على نية الوقف وإن كان الفصل بين النطقين قصير الزمان)) [٩].

وقال مثله ابن عصفور[١٠] .

ولكنّ كثيراً من المحدثين يردون هذا التفسير ،ويرون أن وروده في القرآن وعلى قراءات مختلفة وقراء موثقين وكذلك وروده في لغات بعض القبائل حجج كافية لإخراجه من باب الضرورة إلى حال السعة ،فهذا الدكتور محمد حماسة يقول : ((ومع ذلك كله فإن النحاة لم يمنعهم هذا من اعتداد مثله ضرورة في الشعر بل إن بعضهم أنكره وتأول ما جاء في القراءة)) [١١].

وأبو حيان يري أنَّ حمل القراءة على لغة بني تميم أحسن من جعلها ضرورة [١٢] .

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٤ - ٨٦ .
(٢) شرح الشافية ٢٩٥/٢
(٣) سورة الممتحنة آية ١ .
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١٢٢٢ .
(٥) شرح المفصل ٤٥/٤ ، ٨٣،٨٤/٩
(٦) انظر ص ٤٠ .
(٧) قال ابن مجاهد : ((قرأ ابن كثير وأهل مكة ونافع وأ هل المدينة وأبو عمرو وعاصم : { فبهداهم اقتده قُلْ } ، يثبتون الهاء في الوصل والوقف ساكنة ، وقرأ حمزه والكسائي : { فبهداهم اقتدِ قُلْ } بغير هاء في الوصل ويقفان بالهاء ، وقرأ ابـــن عامر : { فبهداهم اقتدِهِ قُلْ } ، بكسر الدال ، ويُشِمُّ الهاء الكسر من غير بلوغ ياء ، وهذا غلط لأن هذه الهاء هاء وقف لاتعرب في حال من الأحوال ، وإنما تدخل لتبين بها حركة ماقبلها)) .
كتاب السعبة(٢٦٢) وايضاً حجة القراءات ٢٦٠.
(٨) سورة القارعة الآية ١٠،١١ : ((والقراء كلهم يقفون عليها بالهاء وإن وقفوا اتباعاً للمصحف ، فإذا أدرجوا اختلفوا: فكان حمزه يسقطها درجاً ، والكسائى يسقط بعضاً ويثبت بعضاً ، وسائرهم يثبتها وصلا ووقفاً)) .
اعراب ثلاثين سورة من القرآن ص١٦٤.
(٩) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٥ .
(١٠) ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٩ .
(١١) الضرورة الشعرية في النحو العربي لمحمد حماسة ٢٢٧ .
(١٢) البحر المحيط ٢٨١/٢ ، قال :((وقرأ نافع بإثبات ألف (أنا) إذا كان بعدها همزة مفتوحة أو مضمومة ، وروى أبو نشيط إثباتها مع الهمزة المكسورة ، وقرا الباقون بحذف الألف ، وأجمعوا على إثباتها في الوقف وإثبات

ومما ورد في شعر البحتري من إثبات ألف (أنا) في الوصل قوله [1]:

وَمَنْجَنِيْقِي بِرَأسِهِ حَجَرٌ أَنَا مُزْجِيْهِ فَاحْذَرِ الحَجَرَا

وقوله [2] :

إذّ أناَ في عُنْفُوَانِ مَنْزِلَةٍ تُكْرِمُني مَرَّةً لَهَا العَرَبُ

وقوله [3] :

وَأنَا لَبِيْدٌ عَنْدَ آخِرِ دَمْعَةٍ يَصِفُ الصَّبَابَةَ وَالمَكَارِمُ أرْبَدُ

ولا شك أن حذف الألف سوف يخل بالوزن ،فهو في حكم الضرورة ،ويمكن لنا أيضاً أن نخرج استعمال البحتري هذا على لغة بني تميم ،حيث إنه يجوز للشاعر أن يستعمل لغة ليست له ،وهناك أيضاً تخريج صوتي لهذا الاستعمال ،وهو أن الشاعر مَدَّ فتحة النون حتى تولد عنها الألف ،وذلك بغرض إبراز هذا الضمير الدال على الذات لما فيه من الاعتداد بالنفس والشعور بالاعتزاز والعظمة ،وقد قيل : إن البحتري كان كثيراً ما يعتد بنفسه وشعره .

الألف وصلاً ووقفاً لغة بني تميم ، ولغة غيرهم حذفها في الوصل ولا تثبت عند غير بنى تميم وصلا إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

فكيف أنا وانتحالي القوافي .....

والأحسن أن نجعل قراءة نافع على لغة بني تميم لأنه من إجراء الوصل مجرى الوقف على ما تأوله عليه بعضهم ، قال : وهو ضعيف جداً ، وليس هذا مما يحسن الأخذ به في القرآن . فإذا حملنا ذلك على لغة تميم كان فصيحاً)) .

(1) ديوان البحتري ٣/١١٠٣/٢ .
(2) ديوان البحتري ١٤/٣٤٤/١ .
(3) ديوان البحتري ٢٩/٦٣٠/١ .

الفصل الثالث

التقصير والمطل في الحركات والحروف

أولاً : تقصير الحركة الطويلة

((اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو ،فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث ،وهي الفتحة والكسرة والضمة ،فالفتحة بعض الألف ،والكسرة بعض الياء ،والضمة بعض الواو ،وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ،والكسرة الياء الصغيرة ،والضمة الواو الصغيرة...ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه)) [١] .

والأصل أن الكلام هو ماجرت به ألسنة العرب في حال السعة لما قصده العربي الفصيح من هذه الكلمات ،وإنما ساغ للشاعر أن يُغِّير في بناء الكلِم فيطيل الحركة ويقصر الحرف لما يضطره إلى ذلك من الوزن والقافية ،قال سيبويه في باب ما يحتمل الشعر : ((اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ،يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ،لأنها أسماء كما أنها أسماء ،وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً)) [٢].

ويذهب بعض النحاة إلى أن أحرف المد هي ناتج مطل الحركة القصيرة ولذلك جاز للشاعر أن يرد الحرف إلى الحركة القصيرة إما ضرورة و إما استخفافاً كما يقول ابن جني :((وحذفت أيضاً استخفافاً ،كما تحذف الحركه لذلك ،وذلك قوله :

فَألحَقْتُ أَخْرَاهُم طَرِيْقَ أُلاَهُمُ كَمَا قِيْلَ نَجْمٌ قَدْ خَوَى مُتَتَابِعُ

يريد : "أُوَلاهُم" ... ،وقال رؤبة :

**وَصَّانِي العَجَّاجُ فِيْمَا وَصَّني **

يريد : «فِيْمَا وَصَّاني» ،وقال الله عز اسمه : { وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ }[٣])) [٤].

كما نلحظ من استشهاد ابن جني بالآية أنه يرى أن تقصير الحركة يجري في حال السعة ،كما أجاز [٥] قراءة مالك بن دينار : { فَاقْعُدُوا مَعَ الخَالِفِين } [٦] ،وقراءة أبي رجاء "القَنِع" ،في قوله تعالى: { وَأَطْعِمُوا القَانِعَ وَالمُعْتَر } [٧] .

وممن عَدَّ هذا الضرب من التقليل ضرورة ابن عصفور ، قال : ((ومنه : الاجتزاء بالحركات عن حروف المد واللين المجانسة لها في حشو الكلمة)) [٨] ،أي : من الضرورة .

ومما ورد في شعر البحتري من تقصير الحركة قوله [٩]:

---

(١) سر صناعة الاعراب ١٨٢/١ .
(٢) الكتاب ٢٦/١ .
(٣) سورة الفجر آية ٤ .
(٤) الخصائص ٣١٨،٣١٩/٢ .
(٥) انظر المحتسب ٢٩٨/١ ، ٨٢/٢ .
(٦) سورة التوبه آية ٨٣ ، البحر المحيط ٨١/٥ :((قرأ مالك بن دينار " مع الخلفين " وهو مقصور من " الخالفين " كما قال : عدداً وبدداً يرد عادداً وباددا)) .
(٧) سورة الحج آية ٣٦ ، البحر المحيط ٣٧٠/٦ : ((قرأ أبو رجاء " القنع " بغير ألف ، أي " القانع " فحذف الألف كالحذر والحاذر)) .
(٨) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٩ .
(٩) ديوان البحتري ١/ ٥٨٢ / ١٤ .

ألاَ لَيْتَ الـمَقادِرَ لَمْ تُقَدَّرْ وَلَمْ تَكُنِ الأحَاظِي والجُدُودُ

يريد : المقَادِير ،لأنها جمع "مِقْدَار" على وزن (مِفْعَال) .

وقد دار جدل نحوي حول هذا النوع من الجمع الذي على وزن (مَفَاعِيْل ،و (مَفَاعِل) مثل : مفاتيح ومفاتح ،فذهب الكوفيون إلى جواز زيادة الياء في مماثل (مفاعل وحذفها من مماثل (مفاعيل) فيجيزون في "جعافر" : "جعافير" وفي "عصافر" "عصافير" ووافقهم على ذلك أبو عمر الجرمي من البصريين .واستدلوا على ذلك بالسماع ،فمن الأول قوله تعالى : { وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيْرَه } [١] .

ومن الثاني قوله تعالى:{وَعَنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ } [٢].

غير أن البصريين تأولوا الشاهدين السابقين ،فقالوا : مفاتح : جمع (مِفْتَح) بلا ألف (ومعاذير : جمع معذار) بألف [٣] .

ويرى حماسة أن نجعل ذلك من صيغ الجموع الخاصة بالشعر ،ويرى أن كثرتها أدت إلى الترخص في مخالفة أوزانها عند أمن اللبس [٤].

ومثل المقادر المواعد وذلك في قول البحتري [٥] :

موَاعِدُ للأيَّامِ فيه ،ورَغْبَتي إلى اللهِ في إنْجَازِ تلك الـمَواعِدِ

ومما أنشد للبحترى شاهداً على تقصير الحركة الطويلة قوله [٦]:

ولماذا تَتَبَّـــعُ النَّفْـــــسُ شيئاً جَعَلَ اللهُ الفِرْدَوْسَ منهُ بَوَاءَ ؟

قال محمد حماسة : ((ومما ساقوه شاهداً على الاجتزاء بالفتحة عن الألف

قول الشاعر :

ألاَ لاَ بَارَكَ اللهُ في سُهَيْلٍ إذَا مَا اللهُ بَارَكَ في الرِّجَالِ

وقول الشاعر :

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ عِنْـدِ الله

يَحْرُدُ حَرْدَ الجَنَّةِ الـمُـــغِلَّةْ

وقول أبي العالية من أرجوزة طويلة :

ثُمَّ صَبَرْتُ وَاعْتَصَمْـتُ بِاللهْ

نَفَساً بِحَمْلِ العِبءِ مُسْتَقِلَّهْ

---

(١) سورة القيامة آية ١٥ : قال أبو حيان في البحر المحيط ٣٨٦/٨، ٣٨٧: ((وقيل المعاذير جمع معذرة ، قال الزمخشري : قياس معذرة معاذر ، فالمعاذير ليس بجمع معذرة إنما هو اسم جمع لها ونحو المناكير في المنكر ، انتهى ، وليس هذا البناء من أبنية أسماء الجموع ، وإنما هو من أبنية جمع التكسير ، فهو كـ(مذاكير وملاميح) ، والمفرد منهما (لمحة وذكر) ، ولم يذهب أحد إلى أنهما من أسماء الجموع ، بل قيل هما جمع للمحة وذكر على غير قياس أو هما جمع لمفرد لم ينطق به وهو مذكار وملمحة ، وقال السدى والضحاك : المعاذير الستور بلغة أهل اليمن ، واحدها معذار)) .

(٢) سورة الأنعام آية ٥٩ ، البحر المحيط ١٤٤/٤: ((المفاتح : جمع (مِفْتَح) بكسر الميم وهى الآله التي يفتح بها ما أغلق، قال الزهراوي : و"مفتح " أفصح من " مفتاح " ، ويحتمل أن يكون جمع " مفتاح " لأنه يجوز في مثل هذا أن لا يؤتى فيه بالياء ... وروي عن بعضهم " مفتاح الغيب " على التوحيد ، وقيل جمع " مفتح " بفتح الميم ويكون للمكان أي أماكن الغيب ومواضعها يفتح عن المغيبات)) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٧ ، ٣٨ .

(٤) الضرورة الشعرية في النحو العربي ٢٣٦ .

(٥) ديوان البحتري ١/ ٦٢٦/ ٤٠ .

(٦) ديوان البحتري ١/ ٤٠ / ٩ .

وهذا الاستعمال للفظ الجلاله قد يكون من تسرب بعض اللهجات إلى اللغة الأدبية المشتركة ماتزال بقايا هذه اللهجة موجودة حتى الآن [١] بعد حذف العلامة الاعرابية ،إذ كثيراً ما يستعمل لفظ الجلالة بهذه الطريقة في مواقف معينة ولعل البحتري حين أنشد هذا البيت :

ولماذا تَتَبّـــــعُ النَّفْــسُ شيئا جَعَلَ اللهُ الفِرْدَوْسَ مِنْهُ بـَوَاءَ ؟

كان متأثراً ببقايا تلك اللجهة ،إذ لا يستقيم البيت إلا بتقصير الحركة الطويلة في "الله" واسقاط العلامة الإعرابية ،ويتضح ذلك بكتابتها كتابة عروضية (جَعَلَلْلَهْ) ،(فعلاتن) ،وقد ظن ابن العميد أنه كسر البيت فقال ننشده :

..... جَعَلَ اللهُ الخُلْدَ مِنْهُ جَزَاءَ

ليستقيم .

ونحن لا نتخرص على البحتري حينما نزعم أنه أنشد البيت على ما وصفنا فقد روى عن أعشى همدان قال :

مَنْ دَعَا لى غُزَيِّلِي أرْبَحَ الله تَجَـارَتَهْ

وَخضـــابٍ بِكَفِّهِ أسْوَدَ اللّوْنِ قَارَتَهْ)) [٢].

وقال الآمدى في الموازنه عن بيت البحتري إنه مضطرب الوزن لأنه حذف ألف (فاعلاتن) الأولى والثانية والأخيرة فصارت (فعلاتن) ،وسين (مستفعلن) الأول فصارت (مَفَاعلن) ،وذلك كله زحاف جائز ،وزاد في البيت سبباً ،وهو حرفان الهاء من اسم الله عز وجل واللام من لفظ فردوس ،. وهو إكفاء ولا أعرف مثل هذا البيت ،وقد رأيت في بعض النسخ :

..... جَعَلَ اللهُ الخُلْدَ مِنهُ بَوَاءَ

فإن يكن هكذا قال فقد تخلص من العيب ويكون تقطيع البيت :

جَعَلَلْلا هُلْخُلْدَ مِنْ هُبَوَاء)) [٣] .

وقال ابن رشيق في العمدة : ((ونبه أبو الفضل ابن العميد على البحتري في بيت كسره وهو قوله :

ولماذا تَتَبّـــعُ النّفْـــسُ شيئاً جَعَلَ اللهُ الفِرْدَوْسَ منهُ جَزَاءَ ؟

وقال ننشده :

ولماذا تَتَبَّـــــعُ النّفْـــسُ شيئاً جَعَلَ اللهُ الخُلْـــدَ منهُ جَـزَاء ؟

ليستقيم ،حكى ذلك الصاحب بن عباد)) [٤] .

أما أبو العلاء المعرِّي فقـد أورده بلفظ "الخلد" بدل "الفردوس" ،فقال : ((كان في النسخة : «جَعَلَ اللهُ الفِرْدَوسَ منهُ بَواءَ» ،وهو كسر والتّغير الذي ذكره ابن العميد (جَعَلَ اللهُ الخُلْدَ مَنْهُ بَواءَ)،وقد جاء أبو عبادة في شعره بمثل هذا في غير موضع ،من ذلك قوله[٥]:

وَأَحَقُّ الأيَامِ بِالحُسْنِ أنْ يُؤ ثَرَ عَنْهُ يَوْمُ المِهْرَجَانِ الكَبِيرِ

تقويمه : ذو المهرجان الكبير ،أو نحو ذلك ،وهذا كسر متجانس لأنه زيادة حرفين: الأول متحرك والثاني ساكن ،في الوزن الذي يسمى الخفيف)) [١] .

---

(١) هناك من يسمي (عبدِلله) ، وكانهم يجعلون الاسم كلمة واحدة لا مركباً .
(٢) الضرورة الشعرية في النحو العربي ٢٣٣ .
(٣) الموازنة للآمدي ٣٧٠ ، ٣٧١ .
(٤) العمدة ٢٤٩/٢ .
(٥) ديوان البحتري ٢/ ٨٨٧ / ٣٣ . ورواية هذا البيت في الديوان:

ويلتمس الشيخ محمد محي الدين في تحقيق الموازنة العذر للبحتري ،ويقول :

((إنه ربما يكون هذا من تحريف النساخ)) [٢].

ومن الاجتزاء بالضمة عن الواو قول البحتري [٣]:

لَئِنْ رُزِيتَ الّتي مامِثْلُها امْرَأَةٌ لَقَدْ أُتِيتَ الّذِي لَمْ يُـؤْتَـهُ رَجُلُ

فقد اجتزأ بالضمة عن الواو في قوله : "أُتيت" لأنها من الفعل "أوتي" ، قال المعرِّي: ((قوله : «لقد أُتيت الذي لم يؤته» ،إن أراد معنى "أوتيت" فهي كلمة لم يستعمل مثلها)) [٤].

ومن الاجتزاء بالكسرة عن الياء قوله [٥]:

مِنْ رَاحَتَيْك أبا كُلْثُومٍ انْبَجَسَتْ يَنَابِعُ الجُودِ في اللّأْوَاءِ والإِزَمِ

فقال : "ينابع" ،جمع ينبوع ،وقد تقدم الكلام على مثل هذا الجمع [٦] ،قال الجوهري : ((والجمع الينابيع)) [٧] .

ومثله قوله [٨]:

ووُرْقٍ تَداعَى بالبُكَاءِ بَعَثْن لي كَمِينَ أسىً بَيْنَ الحَشَا والحَيَازِمِ

فالحيازم : ((جمع الحيزوم ،وهو ما استدار بالظهر والبطن ،أو وسط الصدر وما يضم عليه الحزام)) [٩] . وقياسها الحيازيم

ومثل ذلك قوله [١٠]:

وَلَو احْتَضَنْتَهُمُ بأَيْـدِكَ لالْتَقَتْ مِنْ خَلْفِ أَمْوَاجِ الخَلِيْجِ يَدَاكَا

قال : "أيْدِك" فحذف والوجه "أيْدِيك" .

ومن تقصير الحركة الطويلة حذف الياءات التي في آخر الكلمات والاجتزاء عنها بالحركات التي في آخر الكلمة وهي أنواع :

<u>النوع الأول :</u>

حذف ياء المتكلم (الضمير) من آخر الاسم أو الفعل ضرورة اجتزاء بالكسرة عنها في مثل (غلامي) فتقول : غلامِ ،بحذف الياء وكسرة تحت الميم ،ودعاني تقول فيها : "دعانِ" ،قال الشاعر :

أمَا تَرْضَى عَدُوَّتِ دَوْنَ مَوْتِي لِمَا في القَلْبِ مِنْ حَنَقِ الصُّدُورِ

يريد : عدوتي ،وقوله :

فَمَا وَجَدَ النّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدْتُهُ وَلا وَجَدَ العُذْرِيُّ قَبْلِ جَمِيْلُ

يريد : "قبلي" .

وكأنَّ الأيَّام أوثـرَ بالحُسْـــــ ـنِ عَلَيْهَا ذُو الـمِهْرَجان الكَبِيرِ

(١) عبث الوليد ٢٣ ، ٢٤ .
(٢) الموازنة ٣٧٠ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٨٨٤ / ١٦ .
(٤) عبث الوليد ٣٧٠
(٥) ديوان البحتري ٤ / ٢١٣٠ / ٣١ .
(٦) انظر ص ٤٥،٤٦ .
(٧) الصحاح (نبع) ١٢٨٧/٣ .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١١/١٩٦٦ .
(٩) القاموس المحيط (حزم) ١٤١٣ .
(١٠) ديوان البحتري ٣ / ١٥٦٦ / ١٠ .

وقوله :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلى قَرَابَة فَمَا عَطَفَتْ يَوْماً عَلَيْكَ العَوَاطِفُ

يريد : "قبلي" [١].

قال ابن عصفور : ((ومنه الاجتزاء بالكسرة عن الياء التي هي ضمير)) [٢].

ومن شعر البحتري في ذلك قوله [٣]:

إنْ كان لي ذَنْبٌ فعَفْواً ،وإن لَمْ يَكُ لي ذَنْبٌ فَفِيمَ **اطْرَاحْ ؟!**

وقوله [٤]:

إنِّيَ مِنْ صَدِّك في لَوْعَةٍ تَغوَّلَتْ لُبِّى وَهَاضَتْ جَنَاحْ

فالكلمات : "اطراح" ،"جناح" ،حُذِفت منها الياء التي هي ضمير المتكلم ،يريد : «اطراحي وجناحي» .

ويري بعض النحاة أن هذا النوع من الحذف ليس فيه ضرورة لمجيئة في سعة الكلام ،ولوروده في القرآن في آيات عدة منها قوله تعالى : { وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِ عَنِّي فَإِنِّي قَرِيْبٌ أُجِيْبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ } [٥]، وقوله تعالى : { وَلِيَ دِيْن }[٦] .

النوع الثاني : هو حذف الياءات الأصلية في الكلمة والتي هي لامها وتكون في الفعل أو الاسم المنقوص ،وقد عدها سيبويه من الضرورة ،وأكثر شواهده في حذف الياء من هذا النوع قال في باب ما يحتمل الشعر : ((واعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف يشبهونه بما ينصرف . . . وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً كما قال خفاف بن ندبة السلمي :

كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَـــامَةٍ نَجْدِيَهٍ وَمَسَحْتُ بِالْأَثْتَينِ عِصْفَ الأَثْمدِ

وقال :

فَطِرْتُ بِمَنْصِلِي في يَعْمَلاتٍ دَوَامِي الأيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيْحَا

وقال الأعشى:

وَأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَعُدْنَ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ)) [٧] .

أراد : «نواحي والأيدى والغواني» ،فحذف الياء ضرورة ،قال ابن عصفور : ((ألا ترى الياء من (نواحي ،والأيدى ،الغواني) قد حذفت واجتزىء بالكسرة عنها .

ووجه ذلك التشبيه بقصر الممدود أو بحذفهم لها مع التنوين ،من جهة أن الألف واللام والإضافة يتعاقبان ،فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه ،فكما تحذف الياء في "نواح" و"غوان" و"أيد" مع التنوين فكذلك حذفت في قوله : كنواحِ ريش حمامة مع الإضافة ،وحذفت في "الأيدِ" و "الغوانِ" مع الألف واللام)) [٨].

ونلاحظ من كلام ابن عصفور تعليله لهذا الحذف بتشبيهه بقصر الممدود ،وشرح الدكتور عبدالعال شاهين كلام ابن عصفور بقوله : ((وكأني به يريد أن يقول : وكما حذفت الألف الأولى من الممدود اجتزاء بالألف الثانيه - وفي ذلك رد إلى أصل - فكذلك حذفت الياء

---

(١) انظر الشواهد السابقة في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٧ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٧ .
(٣) ديوان البحتري ١/ ٤٣٦ / ١٢ .
(٤) ديوان البحتري ١/ ٤٣٧ / ١٧ .
(٥) سورة البقرة آية ١٨٦ .
(٦) سورة الكافرون آية ٦ .
(٧) الكتاب ٢٦/١ .
(٨) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠ ، ١٢١ .

اكتفاء بالكسرة ... وإذا كانت الإضافة والألف واللام يحذف التنوين من أجلها فإن ما يحذف للتنوين يحذف لأجلها ضرورة ،وهذا ما يعنيه بقوله : من جهة أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين ،فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه))[١].

وسيبويه يعلل لهذا الحذف بقوله : ((يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا))[٢] .

كما علل القزَّاز لهذا الحذف بتوهم الأصل ،فقال في باب حذف الياء من غير تنوين : ((وللشاعر أن يحذفها مع غير التنوين كأنه يتوهم أن ذاك الحذف أصل فيها)) [٣]، وهذا فحوى كلام سيبويه .

ومما أورده البحتري من حذف الياء التي هي لام الكلمة قوله [٤]:

يُخْبِرْنَ عن قَلْبٍ قديمِ الهَوى فيكَ وعن صَدْرٍ أمينِ النَّوَاحْ

أي : النواحي ،فحذف الياء كما حذفها خفاف بن ندبة في قوله :

كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَهٍ وَمَسَحْتُ بِالْثَتَينِ عِصْفَ الأثْمدِ

ومنه قوله [٥]:

لَيْسَ **المَذَارُ** بِجَالِبٍ لَكَ سُؤُدُداً غَيْرَ الجِرَارِ الخُضْرِ والكِيزَانِ

فحذف الياء من (المذاري) كما يقول المعرى وهو موضع في البصرة ،قال : ((المذارِ موضع بالبصرة ،وقد كثر حذف الياء منه حتى صارت كأنها ليست فيه أصلا ،وقيل : إنه (المذاري) أي الأماكن التي يُذرى فيها ما حصل من حبوب الزرع ،وقد يجترئون على حذف بعض الياءات ثم يتوهمون أن الاسم لم تكن فيه ياء ،وروى بعضهم أن ابن مسعود قرأ : { وَلَهُ الجَوَارُ الْمُنَشَأَتُ فِي الْبَحْرِكَالأَعْلاَمِ }[٦] ،فَعَرَّبَ الراء وذلك رديء جداً ،فأمَّا قولهم (الوادِ) ،في موضع الخفض والرفع فليس من هذا الجنس ،لأن الياء تثبت في الوادي إذا كان مرفوعاً أو مخفوضاً ،ويجوز حذفها على رأي من يجعل ذلك لغة وليس بضرورة كما قال:

لا صُلْحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوهُ وَلا بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَيْفِي وَمـَادُمْنَا بِنَجْدٍ وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الوَادِ بَالشّاهِقِ

ولو قال قائل : سال الوادُ ،لكان قبيحاً إذا ضم الدال إلا أن يحمل على قراءة ابن مسعود)) [٧].

ومنه أيضاً حذف الياء التي في آخر الفعل اجتزاء بالكسرة من نحو قول الشاعر :

كَفَّاكَ كَفٌّ مَاتَلِيْقُ دِرْهَماً جُوْداً وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا

يريد : "تعطي" ،فحذف حرف العلة تاركاً مكانها الكسرة دون موجب لحذف الحرف ، وهذا كقول بعض الأنصار :

. . . . وَلَقَدْ تُخْفِ شِيْمَتِي إعْسَارِ

يريد : "تخفي" [٨].

ومن صنيع البحتري في ذلك قوله [١]:

---

(١) الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ٢٦٤ .
(٢) الكتاب ٢٦/١ .
(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٩ .
(٤) ديوان البحتري ١/ ٤٣٧ / ١٤ .
(٥) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٨٧ / ٣ .
(٦) سورة الرحمن ٢٤ ، البحر المحيط ١٩٢/٨:((قرأ عبدالله والحسن وعبدالوارث عن أبي عمرو بضم الراء وحذف الياء))، وقال القرطبي ١٦٤/١٧ : ((وقرأ يعقوب " الجواري " بياء في الوقف ، وحذف الباقون)) .
(٧) عبث الوليد ٥١٤ ، ٥١٥ .
(٨) انظر الشواهد في ضرائر ابن عصفور ١٢١ .

يَتَكَفّا النّخْلُ في حافَاتِها بالقَمَاري تُغَنّي أوْ تُبَكّ

يريد «أو تبكي» ففعل بها كما فُعل في "تعطي" لأن الفعل «بكَّى يُبَكِّي» ونظيره قول الشاعر :

عَلَى مِثْلِ أصْحَابِ البَعُوضَـةِ فَاخْمِشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

وكذلك قول البحتري [٢]:

إنْ رَقَّ لي قَلْبُـــكِ مِمـــا ألاَقْ مِنْ فَرْطِ تَعْذِيبٍ وَفَرْطِ اشْتِيَاقْ

يريد: "ألاقي" فحذف على ما بينا .

وقوله [٣]:

نَاظِـــرَةٌ نَحْـــوَكَ ،مُشْتَـــاقَةٌ مِنْك إلى القُرْبِ وَوُشْكِ التَّلاقِ

يريد : "التلاقي" .

واحتلت هذه القضية نقاشاً لا بأس به بين النحاة من ناحيتين :

الأولى : التعليل لهذه الظاهرة

الثانية : الحكم عليها بالضرورة ،بمعنى أنه كيف نقول إن حذف آخر الكلمة ضرورة مع وروده في فصيح الكلام وعلى رأس ذلك كتاب الله الكريم حيث وردت آيات كثيرة من هذا الباب ،من نحو قوله تعالى: { قَالَ ذَلِكَ مَاكُنَّا نَبْغِ } [٤]، وقوله تعالى: { وَسَوْفَ يُؤْتِ اللهُ المُؤْمِنِينَ أَجْراً عَظِيماً } [٥] ،وقوله تعالى : { يَوْمَ يُنَادِ المُنَادِ مِن مَكَانٍ قَرِيبٍ } [٦]، وقوله تعالى : { دَعْوَةَ الدَّاعِ } [٧] ،وقوله تعالى : { يَوْمَ التَّنَادِ}[٨] ،وقوله تعالى : { يَوْمَ التَّلاَقِ } [٩] .

وكذلك قوله تعالى : { الكَبِيرُ المُتَعَالِ } [١٠] .

وأشعار العرب ،ومنها ما ذكره سيبويه وقد سبق ذكره ،وأن هذه الشواهد تخرجه من كونه ضرورة إلى الجواز في سعة الكلا م .

وأبو العلاء المعرِّي يستدل بكثرة ورودها على جوازها وخروجها عن قانون الضرورة ،يقول مسوغاً للبحتري استعماله ذاك : ((فأما حذفه الياء في مثل قوله : "اطراح" و "جناح" وهو يريد : اطراحي وجناحي ،فهو كثير جدا في أشعار العرب وغيرها ومنه قول طرفه :

مَنْ عَائِدِي اللّيْلَةَ أمْ مَنْ نَصِيحْ بِتُّ بَهَمٍّ فَفُؤَادِي قَـــرِيحْ

يريد : نصيحي ،وكذلك قول لبيد :

..... وَبإذْنِ اللهِ رَيْثِي وَعَجَلْ

يريد "عجلى")) [١١].

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٥٦٠ / ١٢ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٥١٠ / ١ .
(٣) ديوان البحتري ١٢/١٥١١/٣ .
(٤) سورة الكهف آية ٦٤ .
(٥) سورة النساء آية ١٤٦ .
(٦) سورة ق آية ٤١ .
(٧) سورة البقرة آية ١٨٦ .
(٨) سورة غافر آية ٣٢ .
(٩) سورة غافر آية ١٥ .
(١٠) سورة الرعد آية ٩ .
(١١) عبث الوليد ١٢٧ .

ثم يقول : ((وحذف الياء من "النواحي" سائغ أيضاً وهو كقول الآخر :

إِنَّكَ لَوْ ذَقْتَ الكُشَى بِالأَكْبَاد لَمَا تَرَكْتَ الضَبَّ يَعْدُو بِالوَادِ

ولو استعمل مثل هذا في غير القافية لكان عند الكوفي جائزاً من غير ضرورة بل يجعله لغة للعرب ،وأما سيبويه فيعده من الضرورات ،كما قال الشاعر :

فَطِرْتُ بِمُنْصِلِي في يَعْمَلاتٍ دَوَامِي الأيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

يريد : "الأيدي")) [١] .

وابن عصفور يرد على من أنكر على سيبويه جعلها من الضرورة بقوله: ((ومن الناس من أنكر على سيبويه وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من(الأيد) وأمثاله من ضرورة الشعر ،واستدل على ذلك أنه قد جاء في القرآن حذف الياء في غير رؤوس الآي ،وقرأ به عدة من القراء ،كقوله سبحانه تعالى : { مَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيّاً مُّرْشِداً } [٢]، وفي آي غيرها ،وهذا لا يلزم النحويين لأنهم إنما

أرادوا مَنْ لغته إثبات الياء في "الأيدي" وأمثاله قد يحذفها في الضروره بما ذكرناه)) [٣].

وهذه الياءات التي تحذف يسميها أصحاب القرآءات ياءات الإضافة لأنها تثبت لفظاً لا خطاً ،وهذه الياءات هي الياءات الدالة على المتكلم ،وقد وردت في القرآن في مائتي واثني عشرة مرة ،قال الشاطبي [٤]:

وَلَيْسَتْ بِلامِ الفِعْلِ يَاءِ إضَافَةٍ وَمَا هَيَ مِنْ نَفْسِ الأصُولِ فَتُشْكِلا

وَلَكِنَّهَا كَالهَاءِ وَالكَافِ كُلُّ مَا تَلِيْهِ يُرَى للهَاءِ وَالكَافِ مَدْخَـــلا

وَفي مَائتي يَاءٍ وَعَشْـــرٍ مُنِيْفَةٍ وَاثْنَيْنِ خُلْفُ القَوْمِ أحْكِيْهِ مُجْمَلا

ويرى محمد حماسه أن هذا الحذف متسرب من لغات أخرى إلى اللغه الأدبية المشتركة قال : ((وقد جاء فعل مثل هذا النوع كثيراً في القرآن الكريم كقوله تعالى : {يَوْمَ التَّنَادِ } [٥]، { يَوْمَ التَّلاَقِ } [٦]، { الكَبِيرُ المُتَعَالِ } [٧]، { وَمَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ } [٨]، وهذا من خصائص لهجة خاصة تسربت إلى اللغة المشتركة ،وقد حكى سيبويه أن من العرب من يحذف هذا في الوقف شبهوه بما ليس فيه ألف ولام ،ولكنه لم يصرح بأصحاب هذه اللهجة ،غير أن هذه الظاهرة جاءت في القرآن أيضاً في غير الوقف كقوله تعالى : { وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ } [٩]، ومع ذلك فإن سيبويه نفسه يعد هذا ضرورة ،وكان الأولى به أن يقول : إن هذا كثير في الشعر دون النثر)) [١٠].

ومن الياءات التي تحذف ضرورة أيضاً ياء النسب ،كما قال الشاعر عبد يغوث بن وقاص :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أسِيْرًا يَمَانِيا

قال : "يمانيا" ،وأصله "يمنياً" حذفت إحدى ياءي النسب وعوض منها الألف .

---

(١) المرجع السابق ١٢٨ ، ١٢٩ .
(٢) سورة الكهف آية ١٧ .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢١ ، ١٢٢ .
(٤) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .
(٥) سورة غافر آية ٣٢ .
(٦) سورة غافر آية ١٥ .
(٧) سورة الرعد آية ٩ .
(٨) سورة الإسراء ٩٧ ، الكهف ١٧ .
(٩) سورة سبأ آية ١٣ .
(١٠) الضرورة الشعرية في النحو العربي لمحد حماسة ٢٣٧ .

ومنه قول البحتري [١]:

يا صَقْيَلَ الشِّعْرِ الـمُقَلَّدُ في الّذي يُخْتَارُ من قَلْعِيِّـــهِ ويَمَـــانِـه

قال المعرِّي: ((وقوله : "يمانه" ،يجب أن يكون على حذف الياء ،أراد و"يمانيه" وذلك رديء جداً لأن هذه اليــاء تثبت في الإضافة ،وحذفها قليل في هذا الموضع .

وقد أنشد سيبويه بيتاً ينسب إلى خفاف بن ندبة ،ويقال : إنه مصنوع صنعه ابن المقفع والبيت :

كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَـــامَةٍ نَجْدِيَهٍ وَمَسَحْتُ بِاللِّثَتَينِ عِصْفَ الأثْمِدِ

وحذف الياء في المضاف إلى الظاهر أحسن منه في المضاف إلى المضمر لأن الظاهر منفصل ،والمضمر يجري مجرى ما هو من الاسم ،فقوله(ويمانه) أقبح من قول القائل : كنواحِ ريش ،و"نواح ريش" أشذ من قول الآخر :

فَطَرْتُ بِمَنْصِلِي في يَعْمَلاتٍ دَوَامِي الأيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيْحَا

لأن الألف واللام قد كثر معها حذف الياء التي قيل : إنها لغة العرب وقد قرأ بها القراء)) [٢].

ومن الياءات التي يحذفها الشعراء ياء النسب في نحو قول البحتري [٣]:

أأبِي يا أخِي أبُوك فَيُهْجَى أو أبو خَثْعَمِيِّك الإسْكَافِ

يريد : الإسكافي ،فحذف الياء الدالة على النسب اجتزاء بالكسرة عنها .

ثانياً : مطل الحركه القصيرة

سبق أن ذكرنا [٤]في تقصير الحركة الطويلة أن الحركة بعض من الحرف وأن الشاعر قد يضطر إلى استعمال الوجهين المتضادين من مطل الحركة القصيرة ومن تقصير الحركة الطويلة ،وإطالة الحركة القصيرة معناها أن يشبع الشاعر الحركة حتى ينشأ عنها حرف من جنسها كما قال الشاعروهو الفرزدق :

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّنَانِيرِ تَنْقَاد الصَّيَارِيفِ

يريد : الصيارف .

وهو من شواهد سيبويه على هذا الباب إذ يقول : ((وربما مدوا مثل مساجد ومنابر فيقولون : مساجيد ومنابير شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام)) [٥].

يريد في جمع التكسير لأن أغلب ما يحدث من إشباع الحركة من هذا النمط يكون في جموع التكسير.

وعد بعض النحاة هذا الصنيع من قبيل الضرائر التي يلجأ إليها الشاعر ،ومنهم من يجعلها من الشذوذ ومنهم من يجعلها لغة .

فممن جعلها من الضرورة ابن الأنبارى إذ قال في الإنصاف مسألة (القول في إعراب الأسماء الستة) : ((وهذا القول ظاهر الفساد لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشده من الأبيات وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع)) [٦].

---

(١) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٦٣ / ٨ .
(٢) عبث الوليد ٥١٢ ، ٥١٣ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٣٦٩ / ٢ .
(٤) انظر ص ٤٤ .
(٥) الكتاب ٢٨/١ .
(٦) الانصاف في مسائل الخلاف ٣١/١ .

وقال ابن عصفور : ((وقول التغلبي :

وَسَوَاعِيْدُ يَخْتَلِيْنَ اخْتِلاءً كَالمَغَالِي يَطِرْنَ كُلَّ مَطِيْر

يريد: "سواعد" ... زيادة الياء في جميع ذلك ضرورة ،لأنها إنما تزاد في الجمع إذا كانت الياء أو الواو أوالألف رابعة في المفرد ،نحو "قنديل" و"بهلول" و"دينار" أو إذا كان الآخر مضعفاً غير مدغم ،نحو "قردد" و"قراديد" كراهية التضعيف ،وما عدا ذلك لا تزاد الياء في آخره إلا في شاذ الكلام ،نحو قولهم في "مُطْفِل" و"مُشْدِن" : مطافيل ومشادين ،أو في ضرورة شعر تشبيها له بما جمع على غير واحده نحو : "لمحه" و"ملامح" .

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك في كل اسم يجمع على (مفاعل) في الكلام والشعر ،إلا أن يكون ماقبل الآخر ساكناً ،نحو : "سِبَطْر" فإن ذلك لا يجوز ،بل تقول في جمعه "سباطر" لاغير ،لأن الإشباع لا يتصور إذ ذاك في المفرد فيبنى الجمع عليه .

واستثنى الفراء موضعين آخرين سوى ذلك :

أحدهما ما كان مضاعف الآخر مدغماً ،نحو : "مَردَّ" ،لم يجز فيه "مراديد" لأن الحرف المضعف بمنزلة حرف واحد ،فكرهوا أن يصير في الجمع اثنين بظهور التضعيف .

والآخر : ماكان على وزن (فاعل) زعم أنهم لا يقولون في جمعه (فواعيل) ،وجعل سبب ذلك أن "بُرْقُعاً" قد قيل فيه "برقوع" نحو : "مِفْتَح" ،قد قيل فيه "مفتاح" ،فحمل الجمع على مايحتمله المفرد من الزيادة ،قال : ولم يأت في (فاعل) (فاعيل) فكفوا عن الياء في جمعه لذلك ،قال : قد حكى لنا أن العرب قالت "سوابيغ" وهو شاذ .

وأجاز زيادة الياء في ماعدا ذلك ،وحكى أنهم يقولون : "منكر" و"مناكير" ،و"موعظة" و"مواعيظ" ،و"معذره" و"معاذير" ،و"مخمصة" و"مخاميص" ،و"مُطْفِل" و"مطافيل" ،و"مدخل" و"مداخيل" ،قال سمعت بعض العرب يقول: «وَسَّع الله مداخيلك» ،و"مرفق" و"مرافيق" ،وأنشد:

في فِتْيَةٍ كَسِيُوفِ الهِنْدِ قَدْ حَسَرُوا أيْدِي السَّرَابِيلِ عَنْ حَدِّ المَرَافِيْقِ

ودِمَّل ودَمَامِيل ،وأنشد :

وَلَسْتُ بِمَنْ أدعي لَهُ أنْ تَفَتَّحَتْ عَلَيْهِ دَمَامِيْلُ اسْتِهِ وَحُبُونُهَا

وجميع ذلك عند البصريين شاذ أو ضرورة .

وما اعتذر به عن امتناعهم من أن يقولوا : (فواعيل) جمع (فاعل) ،مناقض لما رواه من جمع "مُطْفِل" ،و"مخمصة" و"مدخل" و"منكر" على "مطافيل" و"مخاميص" و"مداخيل" ومناكير لأنه لايقال : (مُفْعِيل) ولا (مُفْعَال)) [1] .

وممن جعل هذه الظاهرة من الشذوذ المعرِّي يقول : ((وما أعتقد أن شاعراً قوياً في الفصاحة يريد مثل هذه الزيادات ،وإنما هي شواذ ونوادر ،وقد يجوز أن ينطق بها في غير الفصيح ،لأن البيت إذا قاله القائل حمله الراشد والغوي ،وربما أنشده من العرب غير الفصيح فغَيَّرَهُ بطبعه الرديء)) [2].

وبعضهم لا يقصر ذلك على الشعر ويرى أنه لغة لبعض العرب ويحمل بعض القراءات عليها ،وقد قريء بذلك في قراءة الحسن في قوله تعالى : { سَأُوْرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ } [3]، بإشباع ضمة الهمزة ،وقرأ هاشم : { فَاجْعَلْ أَفْئِيدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِى إِلَيْهِمْ } [1] بإشباع كسرة الهمزة ،قال المعرِّي : ((يقال : إن طيّئاً تقول أنظور في معنى : انظر)) [2] .

([1]) ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٧ ، ٣٨ .
([2]) رسالة الملائكة ٢١٧ ، ٢١٨ .
([3]) سورة الأعراف ١٤٥ . البحر المحيط ٣٨٩/٤ : ((وقرأ الحسن { سَأوريكم } بواوساكنة بعد الهمزة على مايقتضيه رسم المصحف ، ووجهت هذه القراءة بوجهين : **أحدهما** ماذكره أبو الفتح وهو أنه أشبع الضمة ومطها فنشأ عنها الواو ، قال ويحسن احتمال الواو في هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ فَمكَّن الصوت فيه انتهى فيكون كقوله :

وربما يكون استعمال البحتري من هذا القبيل عندما قال [٣]:

فَغَيْرَ عَجِيبٍ إِنْ رَأَيْتِيهِ أَنْ تَرَىْ تَلَهُّبَ ضَرْبٍ في شَوَاكِ مُبِينِ

قال المعرى : ((وإن روى (رأيتيه) بياء قبل الهاء فهي لغة يقال : إنها لعدي الرباب يقولون : ضربتيه وأكرمتيه وبعضهم ينشد:

رَمَيْتِيْهِ فَأَصْمَيْتِ فَمَا أَخْطَأَتِ الرَّمْيَة)) [٤].

ومن مطل الحركة قول البحتري أيضاً [٥]:

لا يَثْلِمُ الحَمْدَ بالتَّسْوِيفِ في عِدَة ولايُطِيلُ المَعَـــالِي بالمَعَاذِيـــــــرِ

فقوله: بالمعاذير ،ورد فيها كلام بين النحاة وذلك عند تعرضهم لقول الله تعالى : { وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ } [٦]، من سورة القيامة ،قال الزمخشرى : ((فإن قلت أليس قياس "المعذرة" أن تجمع "معاذر" لا "معاذير" قلت : المعاذير ليس بجمع معذرة ،إنما هو اسم جمع لها نحو : المناكير في المنكر)) [٧].

وقال أبو حيان : ((وليس هذا البناء من أبنية أسماء الجموع وإنما هو من أبنية جمع التكسير ،فهو كـ(مذاكير وملاميح) ،والمفرد منهما : "لمحة" و"ذكر" ،ولم يذهب أحد إلى أنهما من أسماء الجموع بل قيل هما جمع لـ(لمحة وذكر) على غير قياس أو هما جمع المفرد لم ينطق به وهو "مذكار" و"ملمحة")) [٨].

ومن مطل الحركة قوله [٩]:

إذا ما جَرَوْا في حَلْبَةِ الرأيِ برَّزَتْ تَجارِيبُ مَعرُوفٍ له السَّبْقُ قارِحِ

يريد : "تجارب" ،لأنهـــا جمـــع "تجربة" ،فمد كمـــا قالوا: "دراهيم" و"صياريف" وغيرها .

ومن مطل الحركة أيضاً قوله [١٠]:

....أدنو فأنظور

أى : فأنظر ، وهذا التوجيه ضعيف لأن الإشباع بابه ضرورة الشعر .

والثانى ماذكره الزمخشرى قال : وقرأ الحسن { سَأوريكم } وهي لغة فاشية بالحجاز يقال : « أورني كذا » وأوريته ، فوجهه أن يكون من أوريت الزند كأن المعنى بينه لي وأنره لأستبينه ، انتهى ، وهي أيضاً في لغة أهل الأندلس كأنهم تلقفوها من لغة الحجاز وبقيت فى لسانهم إلى الآن ، وينبغى أن ينظر في تحقيق هذة اللغة أهي في لغة الحجاز أم لا)) .

([١]) سورة ابراهيم آية ٣٧ ، البحر المحيط ٤٣٢/٥ : ((وقرأ هشام { أفئيدة } بياء بعد الهمزة ، نص عليه الحلواني عنه وخُرِّج ذلك على الإشباع ، ولما كان الإشباع لا يكون إلا فى ضرورة الشعر حمل بعض العلماء هذه القراءة على أن هشاماً قرأ بتسهيل الهمزة كالياء ، فعبر الراوى عنها بالياء ، فظن من أخطأ فهمه أنها بياء بعد الهمزة ، والمراد بياء عوضاً من الهمزه ، قال فيكون هذا التحريف من جنس التحريف المنسوب إلى من روى عن أبى عمرو (بارئكمْ ويأمركمْ) ونحوه بإسكان حركة الاعراب ، وإنما كان ذلك اختلاساً ، قال أبوعمرو الداني الحافظ : ماذكره صاحب هذا القول لا يعتمد عليه ، لأن النقلة عن هشام وأبى عمرو كانوا من أعلم الناس بالقراءة ووجوهها وليس يفضي بهم الجهل إلى أن يعتقد فيهم مثل هذا)) .

([٢]) رسالة الملائكة ٢٢٠ .
([٣]) ديوان البحتري ٤ / ٢١٨٢ / ٤ .
([٤]) عبث الوليد ٥٠٦ .
([٥]) ديوان البحتري ٢ / ١٠٧٨ / ١١ .
([٦]) سورة القيامة :١٥ .
([٧]) الكشاف ١٩١/٤ .
([٨]) البحر المحيط ٣٧٨/٨ .
([٩]) ديوان البحتري ١ / ٤٤٨ / ١٦ .
([١٠]) ديوان البحتري ١ / ٩٤ / ١٣ .

لُجٍّ من الآلِ لم تُجْعَلْ سَفَائنُهُ إلاّ غرَيْرِيَّـةَ البُزْلِ المَصَاعيبِ

أي : المصاعب.

ومن مطل الكسرة حتى ينشأ عنها حرف الياء قوله [١]:

عَبْدُ المَلِيكِ وصالِحٌ وعَلِيُّهُ وأَبُوه خَيْرُ شَبَابِها وكُهُولِهَا

وإنما هو عبد الملك بن صالح بن عبد الله .

وقوله في بيت آخر [٢]:

يابن عبدِالمَلِيكِ مَلَّكَكَ الحَمْـ ـدَ وُفُوفٌ بين النَّدَى والجُودِ

وإنما أراد عبد الملك بن أبان بن حمزه المعروف بالزيات .

فمطل الكسرة حتى نشأت عنها الياء .

وابن جني يسوغ هذا الاستعمال ويجعله من استعمال العرب فيقول : ((فإن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها الألف ،وتشبع الكسرة فيتولد من بعدها ياء ،وتشبع الضمة فيتولد من بعدها واو)) [٣] .

ولم يجد النحاة بداً من التعلل بعدة علل لايخرجها من كونها ضرورة التجأ إليها الشاعر ليقيم من وزن بيته ،حتى ابن السراج عندما علل لذلك عاد بقوله : ((فلما اضطر أدخل هذه الياء تابعة للحركة ،وأن لم تكن للواحد وجعل الصورة بمنزلة ماعوض بالكسرة منه)) [٤].

وذلك عندما قال : ((إن هذه الياء التي تنشأ من الكسرة إنما تكون من أحد أمرين:

الأول: إما أن تكون قدكانت في الواحد فرجعت إلى الجمع نحو مصباح ومصابيح.

الثاني: إما أن تكون قد وضعت لشيء حذفته من الاسم فجعلته عوضاً، وذلك نحو منطلق ،فتقول : مطالق ،حذفت النون لزيادتها وإن شئت قلت : مطاليق ،فجئت بالياء عوضاً ،وذلك أن الكسرة تلزم في هذا الموضع فوضعت العوض من جنس الحركة اللازمة))[٥].

ومهما يكن من علل لذلك فإن الشاعر له مايضطر إليه والبحتري يعد منهم .

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٧٦٩ / ١٦ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ٦٣٦ / ٢٨ .
(٣) سر صناعة الاعراب ٢٧/١ .
(٤) الأصول في النحو لابن السراج ٤٥١/٣ .
(٥) المرجع السابق ٤٥١/٣ .

الفصل الرابع

التشديد والتخفيف

أولاً :تشديد المخفّف وتغيير البناء

تشديد المخفّف هو أن يضطر الشاعر لإقامة وزن البيت فيُشدد الحرف الأخير غير المُشدد من الكلمة ،ويكون ذلك في حشو البيت ،ويكون أيضاً في القوافي ،وسوف نتحدث عن كل قسم على ضوء ما ورد في شعر البحتري من ذلك .

(أ) : تشديد المخفّف في القوافي :

يقول القزّاز :((وما يجوز له تشديد المخفّفِ اضطراراً ،وتغييُر البناءِ ،كما قال الأول:

تَعرّضَتْ لِي بِمَكَانٍ حِلِّ

تَعَرُّضَ الـمُهْرَةِ فِي الطِّوَلِّ

يريد : "الطِّوَلِ" فَثَقَّل اللاّم اضطراراً ،والطَّوَلُ : الحبل الذي يُرخى للدّابة ترعى فيه ،ومنه قول طرفة :

لعَمْرُكَ إنّ الْمَوْتَ مَا أخْطَـأ الْفَتَى لَكَالطَوَلِ الـمُرْخَى وثِنْيَـاهُ باليَدِ

ومثل الأول قول الآخر :

** قُـطُـنَّةٌ مِنْ أجْوَدِ القُطُنِّ **

فثقّل ،وإنما هو "القُطْنُ" .

ومن التغيير قول الآخر :

وأنْتَ يَـا بُـنَيَّ فَاعْلَمْ أنِّــي

أُحِبُّ مِنْكَ مَعْقِدَ الوُشْحَنِّ

وأنت تريد : جمع "الوِشاح" فزاد وغيّر كما ترى)) [١] .

وتشديد المخفّف من أمارات الوقف ،فلذا كان أسهل من التشديد في الوصل، يقول أبو العلاء المعرِّي عند حديثه عن كلمة "الدَّم" في بيت للبحتري: ((تشديد "الدَّم"رديء جداً ،ولو كان في قافية كان أسهل ،لأنهم يقفون على تشديد المُخَفَّفِ ... والقوافي يَكثُرُ فيها التَّشْديدُ)) [٢] .

ومن تشديد المخفّف في القافية عند البحتري قوله [٣]:

وما المــرْءُ إلاّ قَلْبُـــهُ ولِســـانُهُ فإنْ قَصَّرَا عنه فلا خَيْرَ في الـمَرِّ

فقال : "المرِّ" يريد : "المرء" حيث حذف الهمزة وشدد الراء فغير البناء ،قال أبو العلاء المعرِّي : ((شَذَّذَ "الـمَرَّ" في القافية ،وَقَدْ حُكِيَ تشديدهُ عن بعض القُرّاء في قوله تعالى: { بَيْنَ الْـمَرْءِ وَزَوْجِهِ }[٤] ،والكوفيون يزعمون أَنَّ الهمزة إذا كانت متحركة وقبلها حرف ساكن جاز تشديد ذلك الساكن وإلقاءُ الهمزة ،وعلى ذلك أنشدوا قول الشَّمَّاخِ :

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٩،١٩٠.
(٢) عبث الوليد ٢٣٨ ، ورواية البيت " الدمع" بدلاً من "الدم" ، انظر الديوان ٢ / ١٠٨١ / ٣
(٣) ديوان البحتري ٢ / ١٠٨٢ / ٩ .
(٤) سورة البقرة آية ١٠٢ ، البحر المحيط ٣٣٢/١ : (({ بين الـمَرْء } قراءة الجمهوربفتح الميم وسكون الراء والهمز ، وقرأ الحسن والزهري وقتادة " المر " بغير همز مخففاً ، وقرأ ابن أبي اسحاق " المُرء " بضم الميم

رَأيْتُ عَرَابَـةَ اللّوْسِيَّ يَسْمُو إلى الغَاياتِ مُنْقَطِعَ القَرينِ)) [١].

(ب) : تشديد المخفّف في حشو الكلام :

وهو من إجراء الوصل مجرى الوقف وظاهر كلام سيبويه وروده في السعة حيث نقل ذلك عن العرب ،قال : ((ومن العرب من يثقِّل الكلمةَ إذا وقف عليها ولايثقِّلها في الوصل ،فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو : سَبْسَبًا وكَلْكَلاً ،لأنهم قد يثقلونه في الوقف ،فأثبتوه في الوصل ،كما أثبتوا الحذف في قوله : لنفسه مقنعا ،وإنما حـــذفه في الوقف ،قال رؤبة :

** ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا **

يُروى بكسر الهمزة وفتحها ،وقال بعضهم : "الضِّخَمَّا" بكسر الضاد)) [٢].

وظاهر كلام سيبويه عدم حصر ذلك في الضرورة ،قال الرضي : ((وليس في كلام سيبويه مايدل على كون مثله شاذاً أوضرورة ،بلى إنما لم يَكْثُر مثله غاية الكثرةِ لقلةِ تضعيفهم في الوقف)) [٣] .

وقال الزمخشري : ((ولايختص بحال الضرورة)) [٤] .

والأعلم وابن عصفور يجعلان ذلك من باب الضرورة ،قال الأعلم : ((أراد الأضْخَمَ ،فشدَّد في الوصل ضرورةً تشبيهاً بما يُشدّدُ في الوقف إذا قيل : «هذا أكبرّ وأعظمّ» ،ولو قال : "الأضْخمّ" فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورةٌ ،ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حُكم الوقفِ ،لأن الوقف على الألف لاعليها ،ولذلك مَثَّلَ سيبويه بـ "سَبْسَبًا وكَلْكَلاً ")) [٥].

وقال ابن عصفور : ((ومنها : تضعيف الآخر في الوصل ،اجراء له مجرى الوقف نحو قول ربيعة من صُبْح :

هَبَّتْ الـــرِّيحُ بِمُـــوْرٍ هَبَّا

تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الـدُّبَى سَبْسَبَّا

كَأَنَّهُ السَّيــْلُ إِذَا اسْلَـــحَبَّا

أَوْ كَالحَرِيْقِ وَافَقَ القَـــصَبَّا

وَالنَّبْـــنَ وَالحَلْفَـــاءَ فَالتَهَبَّا

والهمزة ، وقرأ الأشهب العقيلي " المِرء " بكسر الميم والهمزه ورويت عن الحسن ، وقرأ الزهري أيضاً " المَرِّ " بفتح الميم واسقاط الهمز وتشديد الراء .

فأما فتح الميم وكسرها وضمها فلغات ، وأما " المرِ" بكسر الراء فوجهه أنه نقل حركة الهمزة إلى الراء وحذف الهمزة

وأما تشديدها بعد الحذف فوجهه أنه نوى الوقف فشدد كما روى عن عاصم " مستطرّ " بتشديد الراء في الوقف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فأقرها على تشديدها فيه)) .

وقال صاحب إملاء ما مَنَّ به الرحمن ص ٦٢ :(({ بَينَ المَرْءِ } : الجمهور على إثبات الهمزة بعد الراء ، وقرئ بتشديد الراء من غير همز ، ووجهه أن يكون ألقى حركة الهمزة على الراء ، ثم نوى الوقف عليه مشدداً كما قالوا : هذا خالدّ ، ثم أجروا الوصل مجرى الوقف)) .

(١) عبث الوليد ٢٤٠ ، ٢٤١

(٢) الكتاب ٢٩/١ .

(٣) شرح الشافية ٣٢٠/٢

(٤) المفصل ٣٤٣ .

(٥) تحصيل عين الذهب ٦٣، ٦٤

فشدد آخر "سبسب" ،و"القصب" ،و"التهب" في الوصل ضرورة ،وكأنه شدد وهو ينوي الوقف على الباء نفسها ،ثم وصل القافية بالألف ،فاجتمع له ساكنان ،فحرك الباء وأبقى التضعيف ،لأنه لم يعتد بالحركة لكونها عارضة ،بل أجرى الوصل مجرى الوقف))[١].

ومما جاء في شعر البحتري من تشديد المخفّف في حشو الكلام قوله [٢]:

عَذَلُوا فما عَذَلُوا بِقَلْبِي عَنْ هَوى وَدَعَوْا فما وَجَدُوا الشَّجِيَّ سَمِيعَا

وقوله [٣]:

مُعَنًّى به الصَّبُّ الشّجيُّ الـمُعذّلُ علَيْهِ ،وذَو الحُبِّ الـمُعَنَّى الـمُعَذّلُ

وقوله [٤]:

قَبَّحْتَ مِنْ جَزَعِ الشَّجِيِّ مُحَسَّناً ، ومَدَحْتَ مِنْ صَبْرَ الخَلِيِّ ذَمِيمـــاَ

والمراد من هذه الأبيات كلمة "الشَّجِي" فقد شدَّد الياء فيها .

قال الجوهري : ((قال المبرد : ياء الخَلِيِّ مشددة ،وياء الشّجي مخففة ،قال وشُدِّد في الشعر ،وأنشد :

نَامَ الخَلِيُـــونَ عَنْ لَيْلِ الشّجِيِّنا شَأنُ السُلاةِ سِوى شَأنِ المُحِبِّينا

فإن جعلت الشّجِيَّ (فعيلاً) من «شَجَاه الحزن» فهو "مَشْجُوٌّ" و"شَجِيٌّ" فهو بالتشديد لاغير)) [٥] .

وفي القاموس المحيط : ((والشَّجِي : المشغول ،وشُدد ياؤه في الشعر)) [٦].

قال المرزوقي في شرح مشكلات ديوان أبي تمام : ((فإن قيل فَلِمَ شدد الياء من "الشجي" والمثل المضروب "ويلُ الشَّجِي" مخففاً ؟ ،قلت : يجوز أن يكون شدد لأنه جعله (فَعِيلاً) في معنى (مَفْعُول) ،يقال : «شجاه كذا يشجوه شَجْواً ،فهو مَشْجُوُّ ومشجِيٌّ» ، ويجوز أن يكون جعله (فَعيلا) في معنى (فاعل) ،كأنه قال : « شَجِيَ فهو شَجٍ وشَجِيٌّ» ،كما يقال : «حزن فهو حَزِنٌ وحزينٌ» ،ويحتـاج هذا إلى سماع يؤيده))[٧].

وفي لسان العرب : ((وفي حديث عائشة تصـــف أباها رضى الله عنهمـــا قالت: «شجيُّ النَّشِيج» ... وفي مثل للعرب : «ويلٌ للشّجي من الخَليّ» وقد تُشدد ياء الشّجي فيما حكاه صاحب العـــين ،قال ابن سيـــده والأول أعرف ... قال ابن بري : قال أبو جعفر أحمد بن عبيد المعروف بأبي عصيدة : الصواب «ويلُ الشَّجيِّ من الخليِّ »،بتشديد الياء ،وأما الشّجي ،بالتخفيف ،فهو الذي أصابه الشَّجا وهو الغَصَص ،وأما الحزين فهو الشَّجيُّ بتشديد الياء ،ولو كان المثل : ويلُ الشّجي بتخفيف الياء لكان ينبغي أن يقال من الـمُسِيغِ ،لأن الإساغَة ضـــد الشّجا كما أن الفرح ضـــد الحُزن ،قال : وقد رواه بعضهم : ويلُ الشّجي من الخَلي ،وهو غلط ممن رواه ،وصوابه الشّجيّ بتشديد الياء))[٨] .

ومع أن هذه النقول تجعل التشديد مقصوراً على الشعر فهناك من يري أن التشديد في "الشجي" سائغ ووارد حتى في النثر فقد نقل ابن منظور عن ابن سيده أن التخفيف أعرف وقد سبـــق ،كما نقل عباس حسن عن الاقتضاب للبطليوسي صحة استعمال التشديد قال : ((لكن قوله : "شدد ياؤه في الشعر" تقييد غير صحيح ؛ فقد جاء في : "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب" تأليف ابن السيد البطليوسي، في باب : ما يشدد ،والعامة تخففه - ص ١٩٧ - ما نصه :

((أكثر اللغويون من إنكار التشديد في لفظة : "الشَّجِيّ" وذلك عجيب منهم ؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه يقال : شجوت الرجل أشجوه إذا أحزنته ،وشَجِيَ يَشْجَي شَجْياً إذا حزن ،فإذا قيل : "شَجٍ" بالتخفيف كان اسم الفاعل من "شَجِيَ" يشجي ؛ فهو شجٍ" ؛ كقولك : "عمِي يعمَى

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٠ ، ٥١
(٢) ديوان البحتري ٢ / ١٢٥٣ / ٢ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٧٨٩ / ١٠ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٩٦٠ / ٢ .
(٥) الصحاح (شجا) ٢٣٩٠/٦ .
(٦) القاموس المحيط (شجا) ١٦٧٥ .
(٧) شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٥٢ ، ٥٣ .
(٨) لسان العرب (شجا) ٤٢٢/١٤ ،٤٢٣ .

فهو عمٍ" ،وإذا قيل : "شَجِيَّ" بالتشديد ،كان اسم المفعول من : "شجوته" أشجوه فهو مشجوّ وشَجِيّ" ،كذلك مقتول وقتيل ،ومجروح وجريح . . . ثم انبرى بعد ذلك يسرد أمثلة مسموعة للمشدد تؤيد رأيه)) [١]

وهذا مما يسوغ للبحتري استعماله لفظة (الشجي) مشددة .

ومن تشديد المخفّف أيضاً في الحشو عند البحتري قوله [٢]:

وافَاهُ هَوْلُ الرَّدِّ بَعْدَك فانْثَنَى يَدْعُوكَ و "اللُّكَّامُ"دُونَ دُعائِهِ.

قال المعرِّي :((المعروف في "اللُّكَامِ" تخفيف الكاف ولكنه اجترأ على تشديده لأنَّ (فُعَّالاً) يدخل على (فُعَالٍ) كثيراً نحو قولهم : «رَجُلٌ كُرَّا مٌ وطُوَّالٌ» ،وقرأ السُّلَمِيُّ : {شَيْءٌ عُجَّابٌ }[٣] ،وقال الراجز :

جاءَ بِصيْدٍ عَجَبٍ منَ العَجَبْ أُزَيْرِقِ العَيْنَيْنِ طُوَّالِ الذَّنَبْ)) [٤] .

وقال الفيروزآبادي :((وجبل اللُّكام ،كغُراب ،ورُمَّان : يُسامتُ حَماةَ وشَيْزَرَ وأفامِيَة ،ويمتد شمالاً إلى صَهْيون ،والشُّغْرِ وبَكاسَ ،وينتهي عند أنطاكية)) [٥].

إلا أن هناك من يرى أن التشديد هو الصحيح خلافاً للمعري والفيروزبادي فقد قال الجوهري : ((اللُّكَّام بالتشديد : جبل بالشام)) [٦] ،وقال ياقوت : (("اللُّكَامِ" بالضم وتشديد الكاف ويروى بتخفيفها)) [٧].

مما يسوغ للبحتري التشديد في هذه الكلمة .

ثانياً : تخفيف المُشَدَّد

الأصل في ذلك بقاء الكلمة على ما قضى به استعمال العرب في حال السعة من كلامهم ،إلا أن الشاعر يجوز له أن يخالف في ذلك لما يقتضيه الوزن العروضي فيضطر إلى التخفيف في الكلمة المشددة لتتوافق أوزانه وقوافيه ،ولذا كثر التخفيف في القوافي لأنها محل تصرف من قبل الشعراء لوزن البيت ولأنها كذلك محل الوقف ،ويقل في حشو البيت لعدم الداعي له ،يقول السيرافي : ((اعلم أن الشاعر يحذف مالايجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر ،كما يزيد لتقويمه ،ومن ذلك مايحذفه من القوافي الموقوفة من تخفيف المشدد كقول امرئ القيس أو غيره :

لاوَأبِيْكِ ابْنَةَ العَامِرِيُّ (م) لا يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أفِرْ

وكقول طرفه :

---

(١) النحو الوافي ٢٨٦/٣ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ٢٨ / ١٠ .
(٣) سورة ص : ٥ ، وتمام الآية : { أَجَعَلَ الألهةَ إلَهاً وَاحِداً إنَّ هَذا لَشَيءٌ عَجَاب }، قال القرطبي ١٥/ ٥٠ : ((وقرأ السلمي : عُجَّاب بالتشديد ... ، قال مقاتل عُجّابْ لغة أزد شنوءة)) .
(٤) عبث الوليد ٣١ ، ٣٢ .
(٥) القاموس المحيط (لكم) ١٤٩٥ .
(٦) الصحاح (لكم) ٢٠٣١/٥ .
(٧) معجم البلدان ٢٢/٥

أصَحَوْتَ اليَوْم أمْ شَاقَتْكَ هِرْ وَمِنَ الحُبِّ جُنُـــونٌ مُسْتَعِرْ

فأكثر الإنشاد في هذا حذف أحد الحرفين ليتشاكل أواخر الأبيات ،ويكون على وزن واحد)) [١].

والعلة في ذلك كله هو داعي الوزن والقافية ،وذلك أن الحرف المشدد حرفان فلما تم وزن البيت عند الشاعر بحرف واحد اضطر الى حذف الحرف الثاني ،وإلا زاد في التفعيلة وكسر وزن البيت ،ولذا نجد أن من عَلَلَ لذلك فسره من وجهة نظر عروضية يقول السيرافي عند بيت امرئ القيس السابق : ((لأنك إذا قلت :« لا يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أفِرْ» صار آخر جزء من البيت (فَعِلْ) في وزن العروض لأنه من المتقارب من الضرب الثالث ،فإذا شدد الراء صار آخر أجزائه على (فَعُولْ) وهو من الضرب الثانى من المتقارب ،فهو مضطر إلى حذف أحد الحرفين لاستواء الوزن ومطابقة البيت لسائر أبيات القصيدة ،ألا تراه يقول بعد هذا :

تَمِيْمُ بْنُ مُرٍّ وَأشْيَاعَهَا وَكِنْدَةُ حَوْلِى جَمِيْعاً صُبُر

فهذا من الضرب الثالث لاغير ولم يكن بالجائز له أن يأتى في قصيدة بأبيات من ضربين)) [٢].

ومما ورد من شعر البحتري مخفف التشديد في القوافي قوله [٣]:

تَلَبَّسْتُ للحَرْب أثْوَابَها وقُلتُ : أنَا الرَّجُلُ البُحْتُرِي !

فخفف لفظة "البحتري" وذلك بحذف إحدي ياءي النسب ،والبيت من بحر المتقارب .

ومن تخفيف المشدد في الحشو عند البحتري قوله [٤]:

واليومُ دَجْنٌ ،والدَّارُ قُطْرُبُلٌ فيها عن الشّاغِلينَ مُنْتَزحُ

خفف باء " قطربل " وهي مشددة ،قال ابن منظور : ((قُطْرُبُّل : بالضم وتشديد الباء : موضع بالعراق)) [٥] .

ومن ذلك قوله [٦] :

رَشَأ تُـخْبِـــرُ القَرَاطِقُ مِنْـــهُ عن كَنَارٍ يُضِيءُ تَـحْتَ الكَنَارِ

((الكِنَّار : الشقة من ثياب الكَتَّان ،دخيل)) [٧] و ((الكنانير واحدتها كِنَّارة ،قال قوم : هي العيدان ،ويقال : هي الطنابير ،ويقال الطُّبول)) [٨] فخفف كلمة "الكنَّار" .

ومن ذلك قوله [٩]:

لو عُدَّ فَتْحُ المازِيارِ ومِثْـــلِهِ أفْنَى العِدَادُ كَرَاسِفَ الأنْقَاسِ

((المازيّار بتشديد الياء ،وقد خففها الشاعر : هو محمد بن قارن بن ونداهرمز ،كان من أبناء ملوك طبرستان ،أظهر الخلاف على المعتصم)) [١٠] .

ومن ذلك قوله [١]:

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٩ .
(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٩ ،٩٠ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ١١١٤ / ١ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٤٥٦ /٣ .
(٥) لسان العرب (قطل) ٥٥٩/١١ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ٢٦/٩٨٩ .
(٧) لسان العرب (كنر) ١٥٢/٥ .
(٨) المرجع السابق (كنر) ١٥٢/٥ ،١٥٣ .
(٩) ديوان البحتري ٢ / ١١٧١/ ٥١
(١٠) ديوان البحتري ٢ / ١١٧١ .

قُدَّتِ الفِلوَةُ الخُضَيْرَاءُ مِنْهُ شَبَهاً مِثْلَ ما يُقَدُّ الشِّرَاكُ

قال المعرِّي : ((الأصل في هذا "فَلُوٌّ" بالتشديد ،وقلما يقولون "فَلْوٌ" بتخفيف الواو ،والعامة تستعمله وله وجه من القياس ،لأن "الفَلْوَ" ،إذا كان مأخوذ من "فَلَوْتُه" إذا فطمته جاز أن يقال له "فَلْوٌ" فيُنعت بالمصدر ،أي : ذو فَلْوٍ ،. . . وحكى بعض أهل اللغة فِلْوُ بمعنى فَلُوّ فيجب على هذا أن يُقال : "الفِلْوَة الخُضَيْراء" وما استعملها أبو عبادة إلا على مذهب العامة)) [٢]. وفي الصحاح : ((الفَلُوُّ :بتشديد الواو : المُهْرُ)) [٣]، وقال ابن قتيبة: ((هو "الفَلُوّ" مشدد الواو مضموم اللام)) [٤].

وتخفيف المشدد في الحشو أقل منه في القوافي ، قال ابن عصفور : ((وقد يخففون المشدد في غير القوافي ،إلا أن ذلك قليل)) [٥].

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٥٨١ / ٤ .
(٢) عبث الوليد ٣٥١ ، ٣٥٢ .
(٣) الصحاح (فلا) ٢٤٥٦/٦ .
(٤) أدب الكاتب لابن قتيبة ٢٤٦ .
(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٥ .

الفصل الخامس

صرف الممنوع ومنع المصروف

(أ) صرف مالاينصرف

يعني المنع من الصرف من الناحية التطبيقية شيئين :

الأول : عدم تنوين الاسم .

الثاني : جر الاسم المجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة .

وقد أثبت استقراء النحاة للغة العرب أن هناك مجموعة من الأسماء لاتنون ولا تجر بالكسرة كما تقضي بذلك القواعد النحوية المطردة ،إلا أن الشاعر أو المتكلم قد يضطر إلى أن يجري هذه الأسماء على اطراد القاعدة وهو التنوين والجر بالكسرة وذلك لأنها أسماء كما أن تلك أسماء كما يقول سيبويه [١] ،وأن الأصل في الأسماء الصرف كما يقول ابن السراج [٢] .

والسبب الذي يمكننا أن نرجع إليه خروج العربي باستعماله لهذه الأسماء عما اطرد فيه بقية الأسماء هو سبب تفريقي ،أي للفرق بين هذه الأسماء والأسماء الأخرى في عدة نواحٍ منها التأنيث والنقل بجميع حالاته سواء كان النقل[٣] من التذكير إلى التأنيث والعكس أو النقل إلى اللغة العربية من غيرها من اللغات ،أو النقل من الجملة إلى المفرد والعكس ،أو النقل من الإسمية إلى الفعلية وغير ذلك ،ولذا نجد أنه كي يمنع الاسم من الصرف لابد أن تتوفر فيه علة أساسية وهي إما علمية لأن هذه الأسماء غالباً ما تستعمل أعلاماً ،وإما وصفية ثم علة أخرى بجانبها ، وقد تقوم علة مقام علتين كالتأنيث بالألف وصيغة منتهى الجموع .

يقول سيبويه :((واعلم أنه يجوز في الشعر مالايجوز في الكلام من صرف مالا

ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء)) [٤].

فسيبويه يقرر أن صرف الاسماء الممنوعة من الصرف من خصوصية الشعر[٥] .

أي أن صرف الممنوع من باب الضرورة ،قال ابن مالك [٦]:

وَلاضْطِرَارٍ أوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذَو المَنْعِ ،.....

وعد بعضهم الصرف في جميع الكلام لغة لبعض القبائل ،قال ابن عصفور : ((إن صرف مالا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب ،قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه ،فجرت ألسنتهم على ذلك .

---

(١) انظر الكتاب ٢٦/١ .

(٢)وقال ابن السراج : ((للشاعر أن يصرف في الشعر جميع مالاينصرف ، وذلك أن أصل الأسماء كلها الصرف)) .

الأصول في النحو ٤٣٦/٣ .

(٣)وقال سيبويه أيضاً ٢٢٣/٣:((وأما عُمَر وزفر ، فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا ، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو : عامر وزافر)) . فدل على أن المنع لغرض التفريق .

(٤) الكتاب ١/ ٢٦ .

(٥) هذا الفعل مقصور على الشعر إلا أن النحاة لهم تعليلات غير هذا ومنها أنهم يقولون : ((إن التنوين الأصلي خاصة من خواص الأسماء لا وجود له في الأفعال ولا الحروف ، وإن الحروف كلها مبنية وكذلك الأفعال ، إلا المضارع في بعض حالاته ، فالاسم إذا أشبه الحرف بني (كأن يشبهه في الوضع أو المعنى ... أو غيرهما من أنواع الشبه) ، وإذا أشبه الاسمُ الفعلَ منع من الصرف ، وأن الفعل أقل استعمالاً من الاسم وأضعف شأناً منه ، فلذلك حرم التنوين الذي هو علامة القوة ، والوسيلة لخفة النطق ، فإذا اقترب الاسم من الفعل وشابهه في الضعف فقد استحق مثله امتناع التنوين)) . النحو الوافي ٢٠٤/٤ .

(٦) شرح ابن عقيل ٢٨٧/٢ .

وأما سائرالعرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام ،فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر)) [١] .

والحقيقة أن الشاعر ينطق بما هو مستعمل في لغته وجار على ألسنة قومه إلا أن يضطر إلى المخالفة .

ويمكننا تقسيم الكلمات التي صرفها البحتري على حسب علة المنع كالآتي :

أولاً : العلمية ووزن الفعل

قال ابن مالك [٢] :

كَذَاكَ ذَو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلا أَوْ غَالِبٍ :كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

ويعني بذلك أن الأسماء التي على وزن الأفعال نحو : "أحمد" و"يزيد" و"يشكر" وغيرها تمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

والحقيقة أن هذه الأعلام منقولة من الفعلية إلى الإسمية فمثلاً : "يزيد" ،أصلها فعل

مضارع لكن عندما سُمي بهذه اللفظة أصبحت علماً فمنعت ليدل على أنها منقولة من الفعل إلى الاسم ،وقد صرف البحتري أسماءً جاءت على وزن الفعل وهي أعلام ،ومن ذلك قوله [٣]:

ولوْلاَ **أحمدٌ** ونَدَى يَـــدَيْهِ لَبَاتَ الـمُعْتَفُون على الطّوَاءِ

فنَوّن : "أحمد" وفيه علتان تمنع صرفه وهي العلمية ووزن الفعل وليس ثمت ما يبيح صرفه ،وقد صرف البحتري الاسم "أحمد" بجره بالكسرة وتنوينه أيضاً ،وذلك في عدة مواضع منها قوله [٤]:

أعْزَزْتَ أمَّةَ **أحْمَدٍ** بالفَاضِلِين وُلاَةِ عَهْدِكْ

وقوله [٥]:

لن تُدْرِكَ الشَّأْوَ الذي تَجْرِي له حتى تكونَ ك**أحمدٍ** بن مُحمَّدِ

فقد جر "أحمد" بالكسرة بدلاً من الفتحة على أصل الأسماء .

وقوله [٦]:

أتْبَعْنَ عَبْدَاللهِ رِمَّةَ **أحْمَدٍ** والنَّقْعُ يَتْبَعُهُنَّ هَيْجُ مُثَارِهِ

وقوله [٧]:

إنَّ الخِلاَفَةَ أحْـمَدَتْ مِنْ **أحْمَدٍ** شِيَماً أنافَ بها على الإحْمَادِ

ومن الأسماء التي صرفها البحتري أيضاً قوله [٨]:

صَواعِقُ آراءٍ لوِ انْقَضَّ بعْضـــها على **يَذْبُلٍ** لانْقَضَّ أو ذَابَ جامِدُهُ

فصرف "يذبل" وذلك بجره بتنوين الكسر ،وهو علم على جبل ،وهو على وزن الفعل المضارع .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥ .
(٢) شرح ابن عقيل ٢٨٢/٢ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٤٦ / ١٨ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ٧٠٦ / ١٦ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ٦٩٠ / ١٠ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ٨٦٩ / ٢٧ .
(٧) ديوان البحتري ٢ / ٧٣٢ / ١٠ .
(٨) ديوان البحتري ١ / ٥٨٥ / ٢٤ .

وقوله [١]:

فاَعْمِدْ لِظِلٍّ من نـــزَارَ فإنـــهمْ أهْلُ اللّهى ،أو جانبٍ من **يَعْرُبِ**

فجر العلم "يعرب" بالكسرة وهو علم على وزن الفعل المضارع .

ومثله [٢]:

وبَقِيَّةَ العُرْبِ الّذي شَهِدَت له أبناءُ (أدٍّ) بالفَخَارِ و**يَعْرُبِ**

ثانياً : العلمية والعجمة

قال ابن مالك [٣]:

وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعْرِيْفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

ويقصد النحاة بالعلم الأعجمي هو العلم ((المنقول إلى اللغة العربية من غيرها ويكون زائداً على ثلاثة أحرف)) [٤] .

وقد صرف البحتري بعض الأسماء الأعجمية ،ومن ذلك قوله [٥]:

أبا **يُوسُفٍ !** سَمِـــجٌ مـــا أتَيْـ ـتَ ،ولم يَكُ مثلك يأتي السَّمِجْ !

فصرف (يوسف) وهو علم أعجمي .

وكذلك قوله [٦]:

يا أبا **يُوسُفٍ !** ومِثْلُكَ عن نَيْـ ـلِ المَعالي مُؤَخّرٌ مَبْلُودُ

وكذلك قوله [٧]:

ما لَهُمْ عَرْجَةٌ وإنْ نأتِ الشّقـ ـةُ غَيْرُ الأغـــرِّ **إبْراهِيـــمِ**

فصرف "ابراهيم" فجره بالكسرة وهو علم أعجمي .

ثالثاً : العلمية والتأنيث

وذلك في قوله [٨]:

إنَّ للبَيْـنِ مِنَّةً مـــا تُؤَدَّى ويَداً في **تُماضِرٍ** بَيْضَاءَ

فصرف الاسم "تماضر" حيث جره بالكسرة مع تنوينه ،وفي سبب منع هذا الاسم قولان :

الأول : أنه منع للعلمية والتأنيث ،لأن التاء التي في أوله أصلية ،وهو قول ابن جني ،نقل ذلك البغدادي ،قال : ((و "تماضر" من أسماء النساء ،قال ابن جني في إعراب الحماسة : والتاء في تماضر عندنا (فاء) ،وإنما لم يصرف عندنا هذا الاسم لما فيه من التعريف والتأنيث لأنه بوزن (فعاعل) ،فـ"تماضر" إذن كقراقر وعذافر ،وكذا القياس في تآجل وترامز)) [١] .

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٣٤٠ / ٨ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ٨٠ / ٢٠ .
(٣) شرح ابن عقيل ٢٨١/٢ .
(٤) المرجع السابق ٢٨٢/٢ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٤١٢ / ٢٠ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ٥٠٥ / ٣٤ .
(٧) ديوان البحتري ٤ / ٢١٢٣ / ١٧ .
(٨) ديوان البحتري ١ / ١٤ / ٧ .

الثاني : أنه منع للعلمية ووزن الفعل ،فالتاء عندهم مزيدة في أوله وهو منقول من فعل مضارع ،وإلى هذا ذهب المعرِّي واختاره البغدادي ،قال : ((والظاهر أن "تُماضر" (تُفَاعل) والتاء زائدة لا أصل ،إذا هو من مَضَر وإليه ذهب أبو العلاء في شرح ديوان البحتري ،وهو منقول من فعل مضارع)) [٢].

قال أبو العلاء المعرِّي : ((وإذا قيل : "تَماضر" بفتح التاء فهو مصدر (تفاعل) وإذا ضمت التاء ،فأصل الاسم فعل مضارع سمي به كما سميت المرأة "تكتم" و"تكني"))[٣] ،كما اختار هذا الرأي ابن الشجري ،قال : ((وبعض التصريفيين يشتق "تُمَاضر" من اللبن المضير والماضر وهو الحامض ،فهو على هذا القول (تُفَاعِل) ،ولا أرى بهذا القول بأساً ،ويقوي ذلك أن النساء يوصفن بالبياض)) [٤].

وعلى كلا الرأيين لا يفسد للمنع قضية فهي ممنوعة من الصرف سواء كانت للعلمية والتأنيث أو العلمية ووزن الفعل ،والبحتري صرفها .

ومن صرف الممنوع عند البحتري قوله [٥]:

أعْطَى ،فقيل : أحاتمٌ أم خالدٌ ووَفى ،فقيل : **أطلَحَة** أم مُصْعَبُ ؟

حيث نون العلم : "طلحة" ،وهو علم مؤنث تأنيثاً لفظياً ،وكان حقه ضمة واحدة.

ومما صرفه البحتري من أعلام البلدان قوله [٦]:

تُدِلُّ **بِمِصْرٍ** والحَوَادِثَ تَهْتَدِي **لِمِصْرٍ** إذا ما نَقَّبَتْ عن جَنَابِها

وقوله [٧]:

تَشَوَّف أهْلُ الغَرْبِ فارْم بعَزْمةٍ إلى **إرَمٍ** إذْ مانَعت و"عِمادِها"

فنَوّن "مصر" و"إرم" وجرهما بالكسرة وهما اسمان لبلدين وكان حقهما الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ،لأن أسماء البلدان معدودة من الأسماء المؤنثة ، على تقدير البلدة أو المدينة .

ومن ذلك أيضاً قوله [٨]:

إنَّ **دِمِشْقاً** أصْبَحَتْ جَنّةً مُخْضَرَّةَ الرَّوْضِ عَذَاةَ البِرَاقْ

فنَوّن "دمشق" وهي بلد .

وكذلك قوله [٩]:

أخْلَيْتَ منهُ البَذّ ،وهي قَرارُهُ ونَصَبْتَهُ عَلَماً **بسامَرَّاءِ**

فجر "سامراء" بالكسرة وهي علم مؤنث لبلد ،وكان حقها الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

ومن ذلك قوله [١]:

---

(١) الخزانة ٣٨/٨ ، ٣٩ .
(٢) الخزانة ٣٨/٨ ، ٣٩ .
(٣) عبث الوليد ١٤ ، ١٥ .
(٤) أمالي ابن الشجري ١ / ٦٤ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٧٤ / ٢٢ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ٢٣٣ / ١٥ .
(٧) ديوان البحتري ٢ / ٦٧٨ / ٣٣ .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١٥١٠ / ٩ .
(٩) ديوان البحتري ١ / ٩ / ٣٧ .

صَعِدُوا جِبالاً من عُلاكَ كأنّها هَضَبَاتُ قُدْسَ وَيذْبُلٍ و**حِرَاءِ**

فصرف "حراء" وهو علم على جبل .

قال المعرِّي : ((قال بعض أهل اللغة : تخطئ العامة في (حراء) ثلاثة اصناف من الخطأ - يفتحون أوله وهو مكسور ،ويقصرونه وهو ممدود ،ويصرفونه وهو غير مصروف)) [٢].

وفي القاموس : ((حِرَاء ككِتابٍ وكَعَلَى ،عن عياض ،ويؤنث ،ويمنع : جبل

بمكة ،فيه غار تحنث فيه النبي صلى الله عليه وسلم)) [٣].

وفي الصحاح : (("حراء" بالكسر والمد : جبل بمكة يذكر ويؤنث ،وقال :

أَلَسْنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْن طَرًّا وَأَعْظَمَهُم بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارَا

فلم يصرفه لأنه ذهب به إلى البلدة التي هو بها)) [٤].

ونقل سيبويه عن العرب في هذا الاسم وجهين أيضاً ،قال : ((وأما قولهم : قُباء وحِراء ،فقد اختلفت العرب فيهما ،فمنهم من يُذكِّر ويصرف ،وذلك أنهم جعلوهما اسمين لمكانين ،كما جعلوا "واسطاً" بلداً أو مكاناً ،ومنهم من أَنَّث ولم يصرف ،وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض)) [٥].

ومما يُمنع من الصرف أيضاً ما خُتِم بألف التأنيث سواء كانت مقصورة أوممدودة ،كما قال ابن مالك [٦]:

فَألِفُ التَّأنِيْثِ مُطْلَـــقاً مَنَعْ صَرْفَ الّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

وألف التأنيث كما يقول ابن عقيل ((تقوم مقام علتين - وهو المراد هنا - فيمنع ما فيه ألف التأنيث من الصرف مطلقاً ،أي سواء كانت الألف مقصورة كحبلى أو ممدودة كحمراء علماً كان ما هي فيه ،كزكرياء ،أو غير علم كما مَثَّل)) [٧]، ويدخل في ذلك الوصف .

ومما صرفه البحتري مما هو مختوم بألف التأنيث قوله [٨]:

فَلِلرَّقَّةِ البَيضاءِ يَوْمَ اجتماعِنا يَدٌ لك **بَيضاءٌ** يَقِلُّ لها حَمْدِي

صرف كلمة "بيضاء" ،فأدخل عليها التنوين ،قال المعرِّي : ((صرف "بيضاء" ،وهذا الفن من صرف من لا ينصرف قليل ،وإنما يكثر استعماله فيما كان بعد ألف جمعه حرفان مثل "مساجد" ،أو ثلاثة مثل "قناديل" .

فأما مثل "حمراء" و"صفراء" فذلك فيه قليل وجائز بإجماع ،إلا أنه قلما يتردد في

الشعر القديم)) [٩].

ومن ذلك قوله [١٠]:

في حُلّةٍ خضراءَ ،نَمْنَمَ وَشْيَها حَوْكُ الربيعِ ؛ وحُلّةٍ **صفراءِ**

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٨ / ٣٠ .
(٢) عبث الوليد ١٧ .
(٣) القاموس المحيط (حرا) ١٦٤٤ .
(٤) الصحاح (حرا) ٢٣١٢/٦ .
(٥) الكتاب ٣ / ٢٤٤ . وقال ٣٥٧/٣: ((فأما المصروف نحو " حِراء " ، فمن العرب من يقول : حِراوي ...)) .
(٦) شرح ابن عقيل ٢٧٣/٢ .
(٧) المرجع السابق ٢٧٤/٢ .
(٨) ديوان البحتري ١ / ٥٥٥ / ٥ .
(٩) عبث الوليد ١٦٨ .
(١٠) ديوان البحتري ١ / ٦ / ١٠ .

فصرف "صفراء" ،وجرها بالكسرة وحقها الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لما قدمناه من علل .

رابعاً : صيغة منتهى الجموع

وذلك في قوله [١]:

وعَصَائِبٍ يَتَهافَتُون إذا ارْتَمَى بهمُ الوَغَى في غَمْرَةِ الهَيْجَاءِ

فنَوّن "عصائب" وهي ممنوعة من الصرف ،والمعرِّي يرى أن صيغة منتهي الجموع يكثر فيها الصرف قال : ((وهذا الفن من صرف ما لا ينصرف قليل ،وإنما يكثر استعماله فيما كان بعد ألف جمعه حرفان مـــثل : "مســـاجد" ،أو ثلاثة مثل "قناديل")) [٢].

قال ابن مالك [٣]:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ أَوْ المَفَاعِيْلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ

يرى النحاة أن سبب المنع هو أن صيغة منتهى الجموع فيها علة تقوم مقام علتين ،وذلك أن صغية منتهي الجموع فيها علة لفظية وهي خروجها عن أوزان الآحاد العربية ،وعلة معنوية هي دلالتها على الجمع [٤]، بينما يرى القزَّاز أن سبب المنع هو أن الجمع أثقل من الواحد لأن الجمع غاية الجموع فاجتمعت فيه علتان [٥] .

خامساً : الصفة التي على وزن (فَعْلان) التي لايكون مؤنثها بالتاء

وذلك مـثل:«عطشان عطشى» و«سكران سكرى» ،يقول ابن مالك في ذلك[٦]:

وَزَائدَا فَعْلاَنَ في وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أنْ يُرَى بِتَاءِ تَأنِيْثٍ خُتِمْ

قال ابن عقيل : ((أي يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ،بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث ،وذلك نحو : سكران وعطشان وغضبان)) [٧].

ومن ذلك قول البحتري [٨]:

اِسْمَعْ لِغَضْبانٍ تَثَبَّتَ ساعةً فَبَدَاكَ قَبلَ هِجَائِهِ بِعِتَابِهِ !

فنَوّن "غضبان" بتنوين الجر وهو صفة على وزن (فَعْلاَن) ومؤنثه غير مختومة بالتاء ،لأن مؤنث غضبان غضبى .

ولعل السبب في منع هذا الضرب حتى يفرق بين الوصف الذي مؤنثه (فعلى) ،وبين الوصف الذي ليس مؤنثه على (فعلى) أو الذي ليس له مؤنث أصلاً ،وإنما تكون مختومة بالتاء نحو:"سيفان" ، فإنه يصرف لأن مؤنثه بالتاء فيقال:"سيفانة" ، إلا إذا قَدّر البحتري أن مؤنث " غضبان " هو " غضبانه " [٩].

سادساً : الوصف الدال على اللون والعيب

وهو الوصف الذي على وزن (أَفْعل) ومؤنثه (فَعْلاء) كأحمر حمراء وأبيض بيضاء وغيرها ،وفيه يقول ابن مالك [١٠]:

---

(١) ديوان البحتري ١ / ١١ / ٤٥ .
(٢) عبث الوليد ١٢٨ .
(٣) شرح ابن عقيل ٢٧٧/٢ .
(٤) انظر المسائل العسكريات ٢٤١ وما بعدها .
(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣١ .
(٦) شرح ابن عقيل ٢٧٤/٢ .
(٧) المرجع السابق ٢٧٤/٢ .
(٨) ديوان البحتري ١ / ٨٨ / ٥ .
(٩) انظر ص ١٢٢ .
(١٠) شرح ابن عقيل ٢٧٥/٢ .

وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلاَ مَمْنُوعَ تَأنِيْثٍ بِتَا : كَأَشْهَلاَ

قال ابن عقيل : ((أي : وتمنع الصفة أيضاً بشرط كونها أصلية ،أي غير عارضة إذا انضم إليها كونها على وزن أَفْعَل ،ولم تقبل التاء ،نحو : أحمر وأخضر))[١] .

ومما صرفه البحتري من هذا الضرب قوله [٢]:

ويَرْجعُ الّليلُ مُبْيَضًّا إذا ابْتَسَـــمَتْ عن **أبْيَضٍ** خَضِلِ السِّمْطَيْنِ وَضَّاحِ

فصرف "أبيض" حيث جره ونَوَّنه ،والوجه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة.

ومن هذا الضرب أيضاً قوله [٣]:

أو **أدْهَمٍ** صَافِي السَّوْادِ كأنّهُ تَحْتَ الكَمِيِّ مُظَهَّرٌ بِيرَنْدَجِ

وقوله [٤]:

أو **أشْهَبٍ** يَقَقٍ يُضِـــيءُ وراءَهُ مَـتْـنٌ كَمَتْنِ اللّجَّةِ الـمُترَجْرِجِ

وقوله [٥]:

أوْفَى بعْرفٍ **أسْوَدٍ** مُتَغَرْبِبٍ فيما يَلِيهِ وحافِرٍ فَيرْوُزَجِي

وقوله [٦]:

أو **أبْلَقٍ** يَلْفَى العُيونَ إذا بـــدا من كل لَوْنٍ مُعْجِبٍ بنَمُوذَجِ

وقوله [٧]:

كالغَيْثِ يَسْقِي الخابطينَ بأبْيَض مِنْ غَيْمِهِ وب**أحْمَرٍ** وبأسْوَدِ

فالكلمات (أدهم ،أشهب ،أسود ،أبلق ،، أحمر ،أبيض) جميعها تدل على الألوان وكان حقها عدم الصرف ولكن البحتري صرفها ،وذلك بأن جرها بالكسرة ثم نَوَّنَها ،وكان حقها أن تجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

ولعل علة منع الصرف في هذا الضرب هو الفرق بين ما كان على وزن (أفعل) ومؤنثه (فعلاء) كأحمر وحمراء ،وبين الصفة التي على وزن (أفعل) ولكن مؤنثها ليس على وزن (فعلاء) ،نحو : أكبر وأصغر .

سابعاً : ما كان على وزن أفعل منك

لم يقف النحاة موقفاً واحداً من منع ما جاء على وزن (أفعل منك) من الصرف ،فقد ثار بينهم جدل حول هذه القضية تمثل في موقف البصرين والكوفيين سَطَّرَه ابن الأنباري في الإنصاف تحت مسألة بعنوان (هل يجوز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر) [٨] ملخصه أن الكوفيين يذهبون إلى أن أفعل منك لايجوز صرفه في ضرورة

---

(١) شرح ابن عقيل ١٧٥/٢ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ٤٤٢ / ٣ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٤٠٣ / ٢٩ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٤٠٣ / ٣٢ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٤٠٤ / ٣٤ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ٤٠٤ / ٣٥ .
(٧) ديوان البحتري ١ / ٥٤٦ / ١٦ .
(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٦٩) ٤٨٨/٢ .

الشعر ،ويذهب البصريون إلى جواز صرفه في ضرورة الشعر ،ولكل حججه [١].

وقد رد ابن الأنباري حجج الكوفين مفنداً لها ومرجحاً رأي البصرين بجواز الصرف في الضرورة ،فقال : ((والصحيح أن صرفه جائز لما بيناه من أن الشعر يسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام ،وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر))[٢] .

ومما ورد في شعر البحتري على هذا الضرب قوله [٣]:

تأمَّلْتُ أشخاص الخُطَوبِ فلم أرَعْ **بأفْضَعِ** من فَقْدِ الأليفِ و**أسمْجِ**

فقد صرف "أسمج" وكان حقها الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

ومن هذه الآراء نقول : إن كل ما جاء في شعر البحتري من صرف مالا ينصرف سائغ على لغة الشعراء ،فهو كثير في شعرهم ،ولأنه رد إلى الأصل قال ابن عصفور : ((وصرف مالاينصرف في الشعر أكثرمن أن يحصى))[٤] ،وأيضـاً فإن السمـاع قد ورد به .

((وزعم الكسائي والفراء أنه جائز في كل مالاينصرف ،إلا أفعل منك)) [٥].

وقد نُسِبَ إلى الأخفش إجازة صرف الممنوع من الصرف في الكلام مطلقاً دون التقيد بضرورة الوزن ،فللمتكلم في غير الشعر أن يصرف الممنوع من الصرف ،وكذلك ابن عصفور قال : ((فإن قلت : كيف جعلت صرف ما لا ينصرف من قبيل الضرائر ،وقد زعم أبو الحسن الاخفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع مالا ينصرف)) [٦] ،وحكى الزجاجى أيضاً في نوادره مثل ذلك [٧] ،وأيضاً صاحب الهمع [٨] .

وهذا الكلام منقول عن الأخفش من كتابه المسمى الكبير ،أما رأيه في العروض فليس فيه ما يؤيد تلك النسبة حيث يقول : ((واعلم أن كل ما لاينصرف يجوز صرفه في الشعر نحو قصر الممدود)) [٩] ،وهذا يعنى أنه يراه من خصائص الشعر .

ولكن ما السبب في صرف هذه الأسماء عند البحتري ؟

لاشك في أن السبب هو الضرورة الشعرية وذلك لإقامة الوزن ،ولكن كيف ذلك؟.

أولاً نقول إن البحتري صرف هذه الأسماء بغرض إقامة الوزن ، وذلك بأن جرها بالكسرة بدلاً من الفتحة ثم نَوَّنَها ،والحقيقة أنه لا خلاف عروضياً بين الكسرة والفتحة وسواءً كانت الكلمة مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة أو كانت مجرورة بالكسرة أصالة، ولكن السر يكمن في التنوين وليس في الجر بالكسرة ،لأن التنوين نون ساكنة ،فعندما يأتي به يزيد في التفعيلة ساكناً بخلاف ما لو جر الكلمة بالكسرة فقط دون تنوين ،وهذا هو السر في صرف البحتري للأسماء التي ذكرناها سابقاً ،فهو لم يعمد إلى صرف الممنوع بهدف الجر ولكن لهدف التنوين لضرورة الوزن باجتلاب التنوين ،فإن قيل إنه ما دام قصد البحتري هو التنوين لِمَ لَمْ ينون الكلمة وهي على حالها بالجر بالفتحة ،ولِمَ عمد إلى جرها بالكسرة ثم تنوينها ،ويكون صرفه لها بالتنوين فقط وليس بإعادتها إلى الجر ثم تنوينها ،فيكون بذلك قد جاء بمخالفتين .

نقول إن الجر بالكسرة هو الأصل ،والجر بالفتحة عارض ،ولأن تنوين النصب إنما يكون بعامل نصب لا بعامل جر ،فإذا نونه بالفتحة اشتبه المجرور بالمنصوب .

(ب) ترك صرف ماينصرف

---

(١) المرجع السابق (مسالة ٦٩) ٤٨٨/٢ ، وما بعدها .
(٢) المرجع السابق ٤٨٩ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٤١٥ / ٤ .
(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٤ ، ٢٥ .
(٥) المرجع السابق ٢٤ .
(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥ .
(٧) أمالي الزجاجي ٥٥ .
(٨) الهمع ١٣٧ .
(٩) العروض ١٣٩ .

لما كان الأصل في الأسماء الصرف ،وكان منعها لعلة طارئة عليها فإنه يجوز للشاعر أن يردها إلى أصلها ويشبهها بما صرف من الأسماء ،ولأنها تنصرف إذا أضيفت ،وهو كثير في أشعارهم [١]، أما أن يمنع الشاعر كلمة مصروفة من الصرف فهذا محل خلاف بين النحاة .

ومرد هذا الخلاف إلى الأصل في الأسماء ،هل هو الصرف أو عدمه ؟ . وهل صرف الممنوع رد إلي الأصل أو منع المصروف هو الرد إلى الأصل ؟ .

قال القزَّاز : ((ومن أجاز منع صرف ما ينصرف زعم أن أصل الأسماء كلها أن يترك صرفها ،ولكن خُفِّفَت منها أسماء صرفت ،فإذا ترك صرفها رُدَّت إلى أصلها ،والوجه غير هذا لأن أصل الأسماء التمكن في التسمية والإعراب ،وتُرِكَ صَرْفُ ما لاينصرف منها لعلل ذكرت في غير هذا الموضع)) [٢] .

وقال ابن السراج : ((وقال قوم : يجوز في الشعر ترك صرف ماينصرف ،قال محمد بن يزيد : وهذا خطأ عظيم ،لأنه ليس بأصل للأسماء أن لاتنصرف ،فترد ذلك إلى أصله)) [٣] .

وأبو العلاء المعرِّي [٤]جعل هذا الباب من الضرورة التي تباح للشاعر .

وقد اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة في جواز ترك صرف المصروف لخصه ابن الأنباري وابن عصفور[٥]، يقول ابن الأنباري : ((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ماينصرف في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين ،وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ،وأجمعوا على أنه يجوز صرف مالاينصرف في ضرورة الشعر)) [٦].

وقد رجح ابن عصفور رأي الكوفيين فقال : ((والصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون ،بدليل قول دوسر :

.... مَابَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ....

وقول عمرو بن عدي ابن أخت جذيمة :

فَإنْ تَسْتَنْكِرِي عَمــْراً فَإني أنَا ابْنُ عَدَيَّ حَقّاً فَاعْرِفِينَا

... ووجه منعها الصرف اعتدادهم فيها بعله واحدة من العلل المانعة للصرف ،وهى العلمية تشبيهاً لها بالعلة التى تمنع الصرف وحدها)) [٧] .

وقد اجتهد البصريون في رد شواهد الكوفيين وتأويلها وتضعيف الروايات على نحو ما فعل الأصمعي [٨].

---

(١) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٤ .
(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٣ .
(٣) الأصول في النحو ٤٣٧/٣ .
(٤) انظر عبث الوليد ٩٨ ، ٩٩ .
(٥) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠١ .
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢ .
(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٤ .
(٨) قال ابن السراج : ((قال أبو العباس : فأما قول ابن الرقيات :

وَمُصْعَبُ حِيْنَ جَدَّ الأَمْـــــــــر أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

فزعم الأصمعي : أن ابن الرقيات ليس بحجة ، وأن الحضرية أفسدت عليه لغته ، قال ومن روى هذا الشعر ممن يفهم الأعراب ويتبع الصواب ينشد :

وَأَنْتُمْ حِيْنَ جَدَّ الأَمْـــــــــر أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

قال : ومن الشعراء الموثوق بهم في لغاتهم كثير ممن قد أخطأ ، لأنه وإن كان فصيحاً فقد يجوز عليه الوهل والزلل ، ومن ذلك قول ذي الرمة :

وذكر قوم أن ترك الصرف قد ورد في القرآن الكريم وذلك في آيات منها قوله تعالى : { وإلى ثَمُودَ } [1] ،وقوله تعالى : { ألا بُعْداً لِثَمُودَ } [2]، وقوله تعالى :

{وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأَ بِنَبَأ يَقِين } [3]، فقد قريء بترك الصرف في (ثمود وسبأ).

ومما ورد في شعر البحتري من ترك صرف الاسم المصروف قوله [4]:

ومِنْ قَبْلُ ما جَرَّبْت **أنباءَ** جَمَّةً ولا يَعْرفُ الأنْبَاءَ إلاّ المُجَرِّبُ

((فقد ترك صرف (أنباء) ،وذلك رديء جداً ولكنه يدخل فيما ترك تنوينه للضرورة ،ولعل قائل هذا الشعر قاسه على (أشياء) ،و(أشياء) شاذة في بابها ،ووزنها في الأصل عند الخليل (فَعْلاء) ،وعند الأخفش والفراء (أفْعِلاء) ،وعند الكسائي (أَفْعَال) فـ(أنباء) شبهها من هذا الوجه ،ولا ريب أن الشاعر نصب (جمة) ولو خفضها وجعل المعنى أنباء أمور جمة ،تخلص من الضرورة)) [1].

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إيهِ عَنْ أمِّ سَالمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيْمِ الدِّيَارِ البَّلاقِعِ

وهذا لا يعرف إلا منوناً في شيء من اللغات)) .
الاصول لابن السراج ٤٣٩/٣ ، ٤٤٠ .

(1) سورة الأعراف ٧٣ ، هود ٦١ ، النمل ٤٥ ، معاني القران للنحاس ٢٨٩/٢ : ((قرأ يحى بن وثاب والأعمش : {وإلى ثَمُودٍ أَخَاهُم صَالِحاً } ، وصرفا " ثموداً " في سائر القرآن ، ولم يصرف حمزة " ثمود " في شيء من القرآن ، وكذا روى عن الحسن .

واختلف سائر القراء فيه فصرفوه في موضع ولم يصرفوه في موضع ، وزعم أبو عبيد أنه لولا مخالفة السواد لكان الوجه ترك الصرف إذ كان الأغلب عليه التأنيث .

قال أبو جعفر : الذى قاله أبو عبيد رحمه الله من أن الغالب عليه التأنيث كلام مردود لأن (ثموداً) يقال له حي ، ويقال له قبيلة ، وليس الغالب عليه القبيلة بل الأمر على ضد ما قال عند سيبويه ، والأجود عند سيبويه فيما لم يقل : فيه بنو فلان ، الصرف نحو قريش وثقيف وما أشبههما ، وكذا (ثمود) ، والعله في ذلك أنه لما كان التذكير الأصل ، وكان يقع له مذكر ومؤنث كان الأصل والأخف أولى والتأنيث جيد بالغ حسن .

وأنشد سيبويه في التانيث :

غَلَبَ المَسَامِيحَ الوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَّ قُرَيْشَ المُعْضِلاتِ وَسَادَهَا)) .

(2) سورة هود ٦٨ .

(3) النمل آيه ٢٢ ، البحر المحيط ٦٦/٧ :((قرا الجمهور : { من سبإٍ } ، مصروفاً ، هذا وفي { لقد كان لسبإٍ } ، وابن كثير وأبو عمرو بفتح الهمزة غير مصروف فيهما ، وقنبل من طريق النبال بإسكانها فيهما ، فمن صرفه جعله اسماً للحى أو الموضع أو للأب ، كما في حديث فروة بن مسيك وغيره عن رسول إليه صلى الله عليه وسلم أنه اسم رجل ولد عشرة من الولد ... وسمى سبأ لأنه أول من سبا ، ومن منعه الصرف جعله اسماً للقبيله أو البقعة وأنشدوا على الصرف :

الوَارِدُونَ وَتَيْمٌ في ذرَى سَبَأٍ قَدْ عَضَّ أعْنَاقَهُم جِلْدُ الجَوَامِيسِ

ومن سكن الهمزة فلتوالى الحركات فيمن منع الصرف وإجراء للوصل مجرى الوقف ، وقال مكى الإسكان في الوصل بعيد غير مختار ولا قوي . انتهى .

وقرأ الأعمش { من سبأِ } بكسر الهمزة من غير تنوين ، حكاها عنه ابن خالويه وابن عطيه ويبعد توجيهها .

وقرأ ابن كثير في رواية : { من سبًا } بتنوين الباء على وزن (رحًى) جعله مقصوراً مصروفاً ، وذكر أبو معاذ أنه قرأ: {من سبْأً } بسكون الباء وهمزة مفتوحة غير منونة بناه على (فعْلَى) فامتنع الصرف للتأنيث اللازم ، وروى ابن حبيب عن اليزيدي : { من سبأْ } بألف ساكنه كقولهم تفرقوا أيدى سبا)) .

(4) ديوان البحتري ١ / ٣٠٨ / ١٣ .

ومن ذلك أيضاً قوله [٢]:

وَقَفْتُ ،وأَوْقَفْتُ الجَوَى مَوْقِفَ الهَوَى لَيَاليَ عُودُ الدَّهْرِ **فَيْـــنَانُ** مُـــورِقُ

((ترك صرف "فينان" والأجود صرفه ،لأنهم قالوا : «لمة فينانة» ،فدل ذلك على أنه (فَيْعَال) ،وإنما أصل اشتقاقه من "الفَنَن" وهو الغصن المتشعب ،أي لهذا الفرع فنون من الذوائب ،ولو أن (فيناناً) (فَعْلان) لوجب أن تكون أنثاه (فَيْنَى) ولم يستعمل ذلك)) [٣] .

ولعل البحتري التبس عليه (فينان) فشبهها بعطشان وغضبان ممافيه زيادة الألف والنون وأنثاه بغير التاء ،إلا أن (فينان)كما يذكر المعرِّي أنثاه بالتاء ،يقال : فينانة .

ومثل ذلك قوله [٤]:

منْ ذَا رأى غَيْثاً تَأزّرَ بَرْقُهُ في عارِضٍ **عُرْيَانَ** لم يَتأزّرِ

فترك صرف "عريان" وهو ،منصرف تشبيهاً له بـ(فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) ،لأن (فعلان) الذي مؤنثه (فَعْلي) نحو : غضبان وعطشان يمنع من الصرف ،أما "عريان" فإن مؤنثه "عُرْيَانة" على وزن (فعْلاَنه) ،وعلى هذا فإن حقها الصرف قال المعرى : ((ترك صرف "عريان" للضرورة ،وكأنه يشبهه بما لاينصرف ،نحو : "غرثان" وبابه ،والفرق بينهما بَيِّنٌ واضحٌ ،ولا اختلاف في أن (فعلاناً) إذا كان نكرة مصروف ،وقد جاء في الشعر القديم متروك الصرف على معنى الضرورة ،وتشبيهه بما لاينصرف ،وذلك نحو قوله:

فَأوفَضنَ عَنْهَا وَهِي تَرْغُو حُشَاشَة بِذِي نَفْسِهَا والسَّيفُ عُرْيَانُ أحْمَرُ

وقد كان قوم ينونون (عُرياناً) ،ويلقون على التنوين حركة "أحمر" وحذف التنوين أخف من هذا ،وأقل تكلفاً على القائل)) [٥].

ومن ترك صرف المنصرف في شعر البحتري قوله [٦]:

هَزِجُ الصَّهِيلِ كأنَّ في نَغَمَاتِهِ نَبَرَاتِ **مَعْبَدَ** في الثَّقِيلِ الأوَّلِ

فمنع "مَعْبَد" من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة بدون حق ،((والذى يوجبه رأي أهل البصرة كسر الدال في "مَعْبَد" ،ويجوز الفتح على مذهب أهل الكوفه)) [٧]، قال المعرِّي ((المتأخرون من البصريين إذا حذفوا التنوين يتركون الكسر على حاله في المخفوض ،والكوفيون يرون فتحه لأنهم يذهبون إلى تشبيه ماينصرف بما لاينصرف كما شبهوا ما امتنع من الصرف بالمصروف)) [٨] .

ومن ذلك أيضاً قوله[٩] :

رَضِينَا من **مُخَارِقَ** وابْنِ خَيرْ بِصَوْتِ الأثْلِ إذْ مَتَعَ النَّهَارُ

فقد منع (مُخَارِق) من الصرف وحقه الصرف ،فيجر بالكسرة إلا أنه شبهه بما لاينصرف .

ومن منع المصروف أيضاً عند البحتري قوله [١٠]:

أَيْنَ شَمَّاخُ والكُمَيْتُ وذُو الرُّمَّـ (م) ـةِ وَصَّافُ مَهْمَهٍ ونَبِيكِ ؟

فمنع "شماخ" من الصرف ،وذلك بأن جعله بضمة واحدة .

---

(١) عبث الوليد ٩٨ ، ٩٩ ،
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٤٨٨ / ٤ .
(٣) عبث الوليد ٣٢٨ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ٩٥٠ / ٥ .
(٥) عبث الوليد ٢٣٣ ، ٢٣٤ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٧٤٤ / ٣٠ .
(٧) عبث الوليد ٤١١ .
(٨) عبث الوليد٣٢٩ .
(٩) ديوان البحتري ٢ / ٩٦١ / ١٤ .
(١٠) ديوان البحتري ٣ / ١٥٩٤ / ٢٠ .

ومما تقدم من أبيات البحتري السابقة نلاحظ ما يلي :-

١- أنه منع صرف (أنباء ،فينان ،عريان، شماخ) وذلك بأن منعها التنوين وهذا لضرورة الوزن لأن في التنوين زيادة ساكن على التفعيلة ،فإذا جاء به أخل بالوزن .

٢- أنه منع صرف (معبد ومخارق) من الصرف وهما مصروفان وذلك بأن جرهما بالفتحة نيابة عن الكسرة ،وظاهر الأمر أن الوزن لا علاقة له بذلك ،لأنه لا خلاف عروضياً بين الكسرة والفتحة ،فما السبب لمنعها إذن ؟ .

السبب من وجهة نظري هو ما سبق وأن ذكرناه في صرف الممنوع ،ألا وهو التنوين ،لأن البحتري لو جر الاسمين بالكسرة لوجب عليه تنوينهما ،وإلا فإنه سوف يخرج إلى ضرورة أخرى ألا وهي حذف التنوين بلا مسوغ ،ويتضح لنا ذلك من خلال تقطيع الأبيات على النحو التالي :

فالبيت الأول من بحر الكامل فتكون فيها الشطرة الثانية :

..... نبراتـمع بد فثثقي .....

..... متفاعلن متفاعلن .....

فلو نَوَّنَ معبد لزاد ساكناً في تفعيلة متفاعلن الوسطى ، وكسر الوزن ، أما البيت الثاني فهو من مجزوء الوافر ، فلو نَوَّنَ مخارق لصارت التفعيلة الوسطى في الشطرة الأولى مختلة وذلك بزيادة ساكن إليها على النحو التالي :

رضينا من مخارق وبـ ....

مفاعَلْتن مفاعلتن ....

الفصل السادس

التسكين والتحريك

أولاً : تسكين المتحرك

وهو معدود من الضرورة السائغة للشاعر دون الناثر سواء كانت الحركة فتحة أم ضمة أم كسرة إلا أن تسكين الضمة والكسرة أكثر من تسكين الفتحة لأن الفتحة لا تستثقل ،وقد سكن البحتري الحرف المتحرك في عدة أبيات منها قوله [١]:

[١]:

وكيف يجوزُ لكم جَحْدُهُ وطَلْحَتُكُمْ بعضُ طَلْحَاتِهِ

فسكن لام ''طلحاته'' ،والمعروف من قواعد النحاة أنه إذا كان الاسم المفرد المؤنث ثلاثياً صحيح العين غير مضعفها ،وكان مفتوح الفاء وجب فتح عينه عند الجمع مثل صَفْحة صَفَحَات ،وتَمْرة تَمَرَات ،قال ابن مالك : ((ولا يعدل عن (فَعَلات) إلى (فَعْلات) فيما سوى ذلك إلا في ضرورة)) [٢].

قال أبو العلاء المعرِّي : ((سكن اللام في ''طَلْحاتِه'' ،وإنما الوجه الحركة ،كما قال ابن قيس الرُّقَيات :

نَضَّرَ الله أعْظَماً دَفَنُوها بسجستانَ طَلْحَةَ الطَلَحاتِ

وتسكين مثل هذا جائز بلا اختلاف ،فبعض الناس يزعم أنه ضرورة في الشعر ،ومنهم من يرى أنه جائز في الكلام ،ومن ذلك بَيْتٌ ينسب إلى قيس بن الخطيم :

فلا تجعلوا حَرْبَاتِكُمْ في صدوركم كما شُدَّ في عَرْض الَرتَاجِ المَسامِر

يريد جمع ''حَرْبَة'')) [٣].

ونرى هنا أن المعرِّي التمس للبحتري مخرجاً في ذلك ،وذكر أنه جائز لغير الضرورة ،لكن البغدادي في الخزانة رد ذلك وقال : ((واعلم أن فتح عين (فَعْلة) الاسميّ في الجمع واجب ،ويجوز تسكينه في الضرورة ،كما يأتي في بابه ،ومنه قول البحتري[٤] :

وكيف يجوزُ لَكُم جَحْدُهُ وطَلْحَتُكُمْ بعضُ طَلْحَاتِهِ

خلافاً لأبي العلاء المعرِّي في شرحه فإنه زعم أنه غير ضرورة)) [٥].

---

(١) ديوان البحتري ١/ ٣٧٥ / ٢ .
(٢) شرح التسهيل ١٠٧/١ .
(٣) عبث الوليد ١٠٥ ،١٠٦ .
(٤) ديوان البحتري ١/ ٣٧٥ / ٢ .
(٥) خزانة الأدب ١٤/٨ ، وانظر المرجع السابق ٨٧/٨

ويقول الرضي في شرح الكافية : ((ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين (فَعَلاَت) للضرورة ،قال ذو الرمة :

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِه خُفُوفاً ورَقْصَاتُ الهوى في المفاصل)) [١].

وضبطت ''طَلَحات'' في كتاب شرح قطر الندى [٢] بسكون اللام .

ومن تسكين المتحرك عند البحتري قوله [٣]:

ولمْ لا يُرَى ثَانِيكَ في السُّـــلطةِ التي خُصِصْتَ بها ،ثانِيكَ في الجُودِ والنَّدَى

سكن الياء في ''ثانيك'' التي في النصف الثاني من البيت ،قال المعرِّي :((''ثانيك'' التي في النصف الآخر في موضع نصب وهو الذي يسمى خبر ما لم يسم فاعله ،وحقيقته أنه المفعول الثاني من ''يُرَى'' إن كانت من رؤية العِلْم ،فإن كانت من رؤية العين ،جعلت (ثانيك) التي في عجز البيت منصوبة على الحال ،وهي في الوجهين محمولة على الضرورة ،لأنه سكن الياء في موضع فتحها)) [٤].

ومن تسكين المتحرك أيضاً قوله [٥]:

إنَّ الغَوَاني يَومَ سِقْطِ اللِّوَى أدَّتْ إلَيْنَا الإفْكَ مِنْ قِيلِهَا

وقوله [٦]:

إنَّ الغَوَاني غَدَاةَ الْبَيْنِ قِضْنَ لَنَا ما أَمَّلَ الدَّنِفُ الـمُضْنَى بمَا خَافَا

فسكن ياء ''الغواني'' وهي منصوبة بـ (إنَّ) في البيتين .

قال المعرِّي : ((سكن ياء ''الغواني'' ،وذلك جائز بلا اختلاف وهوعند سيبويه ضرورة [٧]، وعند الفراء لغة [٨])) [١].

---

(١) شرح الكافية ١٨٩/٢ .

(٢) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ٥١ .

(٣) ديوان البحتري ٢/ ٦٧٢ / ٢٤ .

(٤) عبث الوليد ١٤٢ .

(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٧٨١ / ٣ .

(٦) ديوان البحتري ١٣٨٠/٣ / ٣

(٧) عبث الوليد ٣٠٩ ، و قال سيبويه في الكتاب ٣٠٥/٣ ، ٣٠٦: ((وسألت الخليل عن الياءات لِمَ لم تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً وذلك قولك : رأيت معد يكرب ، واحتملوا أيادي سبا ؟ فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مُثَنًّى حيث عروها من الرفع والجر ، فكما عروا الألف منهما عرَّوها من النصب أيضاً ، فقالت الشعراء حيث اضطروا ، وهو رؤبة :

سَوَّى مَسَاحِيهِن تَقْطيطَ الحُقَقْ

وقال بعض السَّعْدِيِّين :

يادارَ هِندٍ عَفَت إلا أثافِيهَا

ونحو ذلك)) .

(٨) نقل ابن الشجري عن الفراء أنها لغة لبعض العرب قال في أماليه ١٥٧/١: ((وقال أبو العباس محمد بن يزيد : هو من أحسن الضرورات ، لأنهم ألحقوا حالة بحالتين ، يعني أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور والمرفوع مع أن

ومن ذلك أيضاً قوله [٢] :

وَلَوْ أنْصَفَ الحُسَّادُ يَوْماً تَأمَّلُوا مَعَالِيْكَ ،هَلْ كَانَتْ بِغَيْرِكَ أَلْيَقَا

فسكن الياء من قوله : " مَعَالِيكَ " وكان حقها النصب .

وابن عصفور يجعل هذا الضرب من التسكين في آخر المنقوص، حذفاً للفتحة التي هي علامة الإعراب من آخر الاسم المعتل ،قال : ((ومن هذا النوع أيضاً حذف الفتحة التي هي علامة إعراب من آخر الاسم المعتل ،تخفيفاً وتشبيهاً للمنصوب بالمرفوع والمخفوض نحو قوله :

إنّ القَوَافي يتَّلِجْنَ مَوَالِجَا تَضَايقُ عَنْهَا أنْ تُوَلّجها الإبْرُ

وقول الآخر :

فَتًى لَوْ يَنَادِي الشّمَسَ أَلْقَتْ قِنَاعَهَا أَوْ القَمَرَ السَّارِي لأَلْقَى المَقَـــالِدا

وقول النابغة :

رَدَّتْ عليه أَقَاصِـــيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبٌ الْوَلِيدَةِ بِالمِسْحَاةِ في الثّأد

وقول الآخر :

كَأَنَّ أَيْدِيْهِنْ بِالقَاعِ القَرِقْ
أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ

وقول الآخر :

يَا دَارَ هَنْدٍ عَفَتْ إلا أَثَافِيْهَا .....

ألا ترى أن ''القوافي'' و''الساري'' و''أقاصيه'' و''أيديهن'' ،و''أثافيها'' في موضع نصب ،وهي مع ذلك مسكنة الأواخر)) [٣] .

ثم قال : ((وتسكين الياء في حال النصب من الضرائر الحسنة)) [٤].

والشاهد في هذا البيت هو إسكان الياء من الاسم المنقوص للضرورة حملاً لها على ألف المقصور ،حيث سكن الياء في ''أيديهن'' وهو مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للضرورة ،وفي البيت الثاني قال : ''أثافيها'' ،فهو مستثنى منصوب فاضطر الشاعر إلى حذف علامة النصب من الياء للضرورة .

ومن تسكين المتحرك أيضاً عند البحتري قوله [٥]:

وَلأبْكَيْتَ **طَرْفَة** وزُهَيْراً ولَبِيداً وقَرْمِ آلِ نَهِيكِ

وقوله [١]:

السكون من أخف الحركات ، ولذلك اعتزموا على إسكان الياء في ذوات الياء من المركبات ، نحو : معد يكرب ، وقالي قلا)) .

(١) عبث الوليد ٣٠٩ .

(٢) ديوان البحتري ٤٣/١٥٠٢/٣ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ٩١ ، ٩٢ . وانظر المقتضب ٢١/٤ .

(٤) المرجع السابق ٩٣ . والثأد : الموضع الندي التراب .

(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٥٩٠ / ١٨ .

وكَذَاك **طَرْفَةَ** حِينَ أوْجَس ضَرْبَـةً في الرَّأسِ هانَ عَلَيْهِ قَطْعُ الأكْحَلِ

فقد ((سكن راء ''طَرَفَة'' متبعاً لأبي تمام في قوله :

** والأَعْشَيَيْنِ وَطَرْفَةً وَلَبِيْدَا **

وذلك ليس يحسن لأن الثقات من أهل العلم يقولون في التسمية ''طَرَفة'' واحد الطرفاء ،وحكى بعضهم أن ''طَرَفة'' سُمِّى بقوله :

لاتَعْجَلا بِالبُكَاءِ اليَوْمَ مُطَرِفاً وَلا أمِيرَيْكُمَا في الدَّارِ إذْ وَقَفَا

فكأنه أُخذ من قولهم : طَرَفَت عينه طَرْفة ،وتغيير الاسم بالتصغير أحسن من هذا التسكين ،وبعض الناس ينشد :

وَكَذَا عَبِيْدٌ حَيْنَ أوْجَسَ ضَرْبَةً .....

وبعضهم يقول :

وَكَذَا طَرَيْفَةَ حَيْنَ أوْجَسَ ضَرْبَةً .....

ولم يضعه البحتري إلا على أن ''طَرَفة'' الذي قد خاف القتل فاختار قطع الأكحل)) [٢].

ومن تسكين المتحرك في شعر البحتري أيضاً قوله [٣]:

شُيِّبْتَ عن صِغَرٍ ،ولم يَصْغُرْ نَفسِي ،فقال الجَذْعُ : أنتَ غُلاَمُ هَوَى

يريد : ''الجذَع'' ،قال المعرِّي : ((وكان في النسخة ''الجَذْع'' بفتح الجيم وسكون الذال ،وذلك كلام مرفوض ،وإنما ينطق به العامة ،والمعروف ''جَذَعٌ'' بالتحريك ،وعلى هذا يتردد في الأشعار القديمة ،قال الراجز :

إذا سُهَيْلٌ مَغْرِبَ الشَّمْسِ طَلَع
فَابْنُ اللَّبُونِ الحِقُّ وَالحِقُّ جَذَع

وقال آخر :

وَمَارَكِبْتُ عَلَى أكْتَادِ مَهْلَكَة وأخِّرَ الأمرُ إلاّ فُرَّ لِي جَذَعَا

ويجوز أن يكون أبو عبادة قاله بفتح الجيم وسكون الـــذال على ما تستعمله العامة ،ولو أُنشد فقيل : ''الجُذْعُ'' لصح وزالت العلة لأنهم قالوا : جَذَعٌ وجُذْعٌ ،فجمعوا (فَعَلاً) على (فُعْلٍ) كما قالوا : أَسَدٌ وأسْدٌ ،قال الشاعر :

مِنَ المَالِ أثناءً وجُذْعاً كَأنَّهَا عَذَارَى عَلَيْهَا شَارَةٌ وَمَعَاصِرُ)) [٤].

ومن تسكين المتحرك أيضاً قوله [٥]:

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٧٣٩ / ١١ .
(٢) عبث الوليد ٤٠٧ ، ٤٠٨ .
(٣) ديوان البحتري ٤ / ٢١١٠ / ٣ .
(٤) عبث الوليد ٤٨٣ ،٤٨٤ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٤٦٠ / ٣ .

أسال **بَطْحَانَ** وَلمَ يَتْرِكْ أنْ مُلِئَتْ مِنْه فِجَاجُ العَقِيقِ

فسكن الطاء من "بطحان" ،قال الفيروزآبادي : (("بُطحان" بالضم ،أو الصواب الفتح وكسر الطاء : موضع بالمدينة ،وبالتحريك : موضع في ديار تميم)) [١].وقال المعرِّي: ((الأصل "بَطِحان" بكسر الطاء ،وتسكينها جائز ،وإنما جاء (فَعِلان) في أسماء معدودة ،فالنكرة مثل ظَرِبان وقَطِران ،والمعرفة مثل بَطِحان اسم موضع ووَرِقان اسم جبل ، قال الشاعر :

عَفَا بَطِحـــانُ مِنْ قُرَيشٍ فَيَثْـــرِبُ فَمُلْقَى الجِمارِ مِنْ مِنًى فالْمُحَصَّبُ))[٢].

وقال ياقوت : ((بُطْحان : بالضم ثم السكون كذا يقوله المحدِّثون أجمعون ،وحكى أهل اللغة : بَطِحان بفتح أوله وكسر ثانيه ... وقرأت بخط أبي الطيب أحمد ابن أخي محمد الشافعي وخطه حجة : بَطْحان ،بفتح أوله وسكون ثانيه ،وهو واد بالمدينة))[٣] .

ومن تسكين المتحرك عند البحتري قوله [٤]:

ويُمْنَي بِحِضْنَي لِحْيَةٍ مُدْلَـهِمَّة لِخَدَّيْـهِ منها الوَيْلُ إنْ ساقَها قَدْرُ

يريد ''قَدَر'' فَسَكَّن الدال ،وهذا من تسكين (فَعَل) ،قال السيرافي : ((ومن ذلك حذفهم الفتحة من عين (فَعَل) ،كقولهم في (هَرَب) : ''هَرْبُ'' ،وفي (طَلَب) (طَلْبُ) ،قال الراجز ،أنشده الأصمعي :

على محالات عُكِسْنَ عَكْسا
إذا تَسَـدَّاهَا طِلابـاً غَلْسـا

أراد : ''غَلَسا'' ،وليس ذلك وجه الكلام لأن الفتحة غير مستثقلة وإنما يفعلون مثل ذلك في الضم والكسر ،كقولك في (فَخِذٍ) : ''فَخْذُ'' ،وفي (عَضُدٍ) : ''عَضْدٌ'' ولايقولون في: (جَبَلٍ) : ''جَبْلٌ'' ،ولكنهم قد يضطرون فيفتحون الساكن ،كما تقدم ذكرنا له من قولهم في (خَفْقٍ) : ''خَفَقٌ'' ،وفي (حَشْكٍ) : ''حَشَكٌ'' ،فلما زادوا هذه الفتحة على الساكن ،والسكون أخف من الفتح كان حذف الفتحة أجدر لأنهم يحلونه بالحذف محلاً هو أخف من محله)) [٥].

ومن تسكين المتحرك أيضاً قول البحتري [٦]:

أَبَا غَالِبٍ بِالجُودِ تَذْكُرُ وَاجِبِي إِذَا مَا غَـنِيُّ البَاخِلِـين نَسِيْهُ

بإشباع الياء وإسكانها في كلمة "نسيه" بدلاً من فتحها ،وقد عاب الصاحب بن عباد على البحتري هذا البيت ،وذكر أنه لحن ،نقل ذلك صاحب العمدة ،قال : ((وأُنشد له أيضاً :

أَبَا غَالِبٍ بِالجُودِ تَذْكُرُ وَاجِبِي إِذَا مَا غَـنِيُّ البَاخِلِـين نَسِيْهِ

وزعم أنه لحن ،ولست أرى به بأساً ،هذا الشاعر أسكن الياء لما يقتضيه بناء القافية ،فإذا أسكن الياء وما قبلها مكسور لم تكن الهاء إلا مكسورة إتباعاً لما قبلها ،ولاسيما وهي طرف ،وقد فعلوا مثل هذا في وسط الكلمة ،وقال رؤبة :

** كأن أَيْدِيْهِنَّ بالقاع القَرِقْ **

---

(١) القاموس المحيط (بطح) ٢٧٣ .
(٢) عبث الوليد ٣٣٣ .
(٣) معجم البلدان ١ / ٤٤٦ .
(٤) ديوان البحتري ٢/ ١٠٦٨ / ٢١ .
(٥) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٧ .
(٦) ديوان البحتري ١٣/٢٣٩٩/٤ .

ولم يقل "أيديَهُنَّ" بالضم استثقالاً ،وأيضاً فكأنه - أعني البحتري - نوى الوقوف ثم جر القافية كعادتهم في تحريك الساكن أبداً إلى الجر)) [١] .

غير أنه يمكن أن يُلتمس للبحتري مخرج من ذلك من غير ضرورة الوزن والقافية ،وهو أن من لغة طيء التي منها الشاعر إسكان الياء في مثل : بقي ورضي ونسي وغيرها .

ومن تسكين المتحرك أيضاً تسكين الميم في حرف الاستفهام (لِمَ) ،و (لِمَ) حرف استفهام مكسور اللام مفتوح الميم ،وعد القزَّاز تسكين هذه الميم ضرورة قال : ((ومما يجوز له : سكون الميم في (لِمَ) في الاستفهام ،إذا قلت : «لِمَ فَعَلْت ذاك؟» ،فتحرك الميم ،ويجوز للشاعر أن يُسَكِّن الميم في مثل هذا ومنه قول الشاعر :

فَلِمْ دَفَنْتُمْ عُبيدَاللهِ في جَدَثٍ وَلِمْ تَعَجَّلْتُمُ وَلِمْ تَرُوحُونَا)) [٢].

فأسكن (لِمْ) في الموضعين اضطراراً ،وعدها ابن مالك من الشذوذ ،قال : ((وفي قول من قال في « أنا فعلت » : « أنْ فعلت » من الشذوذ ما في قول من قال : «لِمْ فعلت ؟» ،كما قال الشاعر :

يا أسَدِياً لِمْ أكَلْتَهُ لِمَه لَو خَافَكَ اللهُ عَليهِ حَرَّمَه)) [٣]

وقال بعضهم إن (لِمْ) الساكنة الميم أصلها (لمه) ،فالشاعر عندما يقف على الميم لابد أن يلحقها الهاء للسكت ،ولكن الشاعر إذا اضطر حذف الهاء ونقل حركة الهاء إلى الميم ثم يجري الوصل مجرى الوقف .

ومما ورد من ذلك في شعر البحتري قوله [٤]:

فَلِمْ يَقُولُ أناسٌ إنَّ رُتْبَتَهُ لا تُرْتَقَي ،ونَدَاهُ غيرُ مَعْسُور

وقوله [٥]:

فَلِمْ جئتُ طَوْعَ الشوقِ مِنْ بُعْدِ غَايَتي إلى غيرِ مُشْتَاقٍ ،ولِمْ رَدَّني بِشْرُ ؟

وقوله [٦]:

أيا وَهْبُ لِمْ هَتَفَتْ بالْوزيـ ـر ؟ لعَلّكَ بَيَّنَها جائعَهْ !

ثانياً : تحريك الساكن

وذلك أنه إذا اضطر الشاعر حرك الحرف الساكن بإحدى الحركات الثلاث ،أما في السعة فلا يكون ،ومن ذلك ما أورده الفراء عند البيت :

---

(١) العمدة ٢/٢٤٩ .
(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٦،٢٥٧ .
(٣) شرح التسهيل ١ / ١٤١ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ١٠٢٨ / ١٥ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ١٠٦٦ / ٦ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ١٣٣٠ / ٥ .

أبَنِى لُبَيْنَى إنَّ أمَّكُمُ أمَةٌ وإنَّ أبَاكُمُ عَبْدُ

قال : ((وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي فأما في القراءة فلا)) [١].

وممن قال أيضاً بأن تحريك الساكن ضرورة التبريزيّ، قال تعليقاً على قول أبي تمام [٢]:

رَأيْت عَوْدَكَ مِنْ نَبْعٍ أرُوَمَتُهُ مَافي جَوَانِبِهِ لِينٌ وَلا وَصَم

قال :((المعروف "وَصْم" بسكون الصاد ،ويجوز أن يكون حركه للضرورة كما قال رؤبة:

..... مُشْتَبِهِ الأعْلاَمِ لَمَّاعِ ألخَفَقْ)) [٣] .

قال :((والشعراء يتهاونون بهذه الأشياء ،ولاسيما إذا لم تكن مشهورة في الكلام يعرفها العام كما يعرفها الخاص)) [٤]

ومن تحريك الساكن في شعر البحتري قوله [٥]:

وإنْ قَضَى الله أنْ تَبِينَ فَقَدْ كانت فَبَانَتْ من أهْلِها الْبَصِرَهْ

فحرك الصاد في "البَصْرة" بالكسر .

وقوله [٦]:

أشْتَاقُهُ مِنْ قُرَى العِرَاقِ عَلَى تَبَاعُدِ الدَّارِ وَهْوَ في شَأمِهْ

فقد حرك "الشأم" وهو ساكن ،قال أبو العلاء المعرِّي : ((حرك الشأم ،وعند أهل الكوفة أن الاسم الثلاثي المفتوح الأول إذا كان أوسطه حرفاً من حروف الحلق الستة جاز فيه التحريك ،وقد جاء تحريك (الشأم) في رجز هميان ابن قحافة ،وذلك قليل مفقود)) [٧].

ومن تحريك الساكن أيضاً قوله [٨]:

يَدْنُو إلَيْنَا بالأنْسِ وهْوَ أخٌ للنَّجْمِ في بَأْوِهِ وفي بُذَمِهْ

وقوله [٩]:

مُذَلَّلُ السَّمْعِ للدَّاعِينَ ،لَيْسَ بِذِي بَـأْوٍ عَلَى الصَّارِخِ الأقْصَى ولا بُذَمِ

فحرك الذال في (البُذْم)، قال محقق الديوان : ((استعمل الشاعر لفظي (البأو) و(البذم) في البيت ٢١ من القصيدة ٧٦٠ (صفحة ١٩٧٥) ،وقد حرك (البُذْم) هنا وهناك ،والوارد بسكون الذال ،فأما (البأو) فهو الكبر والفخر ،وأما (البُذْم) فمن معانيه القوة والطاقة وجودة الرأي)) [١٠] .

وقد ورد في القاموس المحيط : (((البُذْم) -بالضم وبتسكين الذال - الرأي والحزم والكثافة والجلد)) [١١] .

ومن تحريك الساكن أيضاً قوله [١]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣١٥/١ .
(٢) شرح ديوان أبي تمام ٢٨٣/٣ .
(٣) المرجع السابق ٢٨٣/٣ .
(٤) المرجع السابق ٢٨٣/٣ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ١٠٠٩ / ١٢ .
(٦) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٦٢ / ٨ .
(٧) عبث الوليد ٤٧٥ ، ٤٧٦ .
(٨) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٦٤ / ٢٦ .
(٩) ديوان البحتري ٣ / ١٩٧١ / ٢١ .
(١٠) ديوان البحتري ٢٠٦٤/٤
(١١) القاموس المحيط (بذم) ١٣٦٤ .

ما ضَرَّ قَوْمَكَ لو رَدَّتْ حُكُومَتُهُ عَدْلَ الْقَضَاءِ كَمَا قد جَارَ في الحُكْمِ

فحرك الكاف في " الحُكْم " وهو ساكن كما في قوله تعالي : { أَفَحُكْمَ الجَاهِلِيَّةَ يَبْغُون } [٢].

ومن تحريك الساكن أيضاً عند البحتري قوله [٣]:

هَذَا لِذَنْبٍ فَلَنْ أَعُودَ لَـــهُ مَا أَعْقَبَتْ رِيْحَ شَمْأَلٍ نُكُبُ

فقوله : نُكُب ، يريد بها (نُكْب) فحرك الكاف ، قال الجوهري : ((والنُكْبُ في الرياح أربعٌ : فَنَكْبَاءُ الصَبَا وَالجنوب ...)) [٤] ،وكلام أهل اللغة مقدم على غيرهم .

ويقول المبرد : ((ولكن الشاعر إذا احتاج إلى الحركة أتبع الحرف المتحرك الذي يليه الساكن مايشاكله ،فحرك الساكن بتلك الحركة ،قال عبد مناف بن ربعي الهذلي:

إِذَا تَجاوَبَ نَـــوْحٌ قَامَتا مَعَهُ ضَرْباً أليماً بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا

يريد الجِلْدَ . فهذا مطرد)) [٥].

ويبقى أن تصرف الشعراء في هذا الباب من قبيل الاضطرار لإصلاح الوزن وهو مُسَوَّغ لهم والبحتري منهم .

---

(١) ديوان البحتري ٤ / ٢١٢٧ / ٦ .
(٢) سورة المائدة : ٥٠ .
(٣) ديوان البحتري ٣/٣٤٤/١ .
(٤) الصحاح (نكب) ٢٢٨/١ .
(٥) الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٣٣٦/١ .

الفصل السابع

المـــــد والقصـــــــر

أولاً : مد المقصور

مد المقصور في حال السعة مرفوض عند جميع النحاة ،ولكنهم اختلفوا في مده للضرورة على آراء عدة ،وَمَرَدُّ ذلك الاختلاف هو أن مد المقصور زيادة في الكلمة على غير أصلها ،والذي أجازه جعله من باب إشباع الحركات ،ونستطيع أن نقسم آراء النحاة في هذه المسألة إلى ثلاثة آراء :

الأول : وهو منع مد المقصور مطلقاً في الضرورة وفي غيرها ،وهو رأي البصريين ومن وافقهم ،قال ابن السراج : ((وليس له أن يمد المقصور ،كما لم يكن له أن لايصرف ما ينصرف ،لأنه لو فعل ذلك لأخرج الأصل إلى الفرع ،والأصول ينبغى أن تكون أغلب من الفروع وهو في الشعر كثير ،ولكن لايجوز أن يمد المقصور)) [١] .

وحجتهم فى ذلك أنك تخفف الشيء بالحذف منه ،وليس لك أن تزيد فيه ماليس فيه ،فلذلك جاز عندهم قصر الممدود لأنك تحذف منه ما تخففه به ،ولم يجز مد المقصور لأنك تزيد فيه ماليس منه ،و قد تأولوا ما جاء من ذلك من قراءة وشعر [٢]

الثاني : وهو الرأي المضاد الذي يجيز ذلك وهم الكوفيون وحجتهم في ذلـــك ((السماع والقياس ،أما السماع فقوله - أنشده الفراء - :

قَدْ عَلِمتْ أُخْتُ بَنِـــى السَّعْلاَءِ

وَعَلِـــمَتْ ذَاكَ مَعَ الْـَـــــجَراءِ

أَنْ نِعْمَ مَأكُولاً على الْخَـــــوَاءِ

يالك من تَمْـــرٍ وَمِنْ شِيـــشَاءِ

يَنْشَبُ في الْمَسْـــعَلِ واللَّهـــَاءِ

فمد "السعلى" و"الخوى" و"اللهى" ،وهي مقصورة .

وقول طرفة :

لها كَبِـــدٌ مَلْسَـــاءُ ذاتُ أسِرَّةٍ وَكَشْحَانِ لم ينقض طَوَاءَهُمَا الَحبلْ

فمد "الطوى" وهو مقصور ،وقول الآخر : أنشده ابن الأعرابي :

** ياحُسْنُها في الرِّضَاءِ وَالغضب **

فمد "الرضى" وهو مقصور ،وليس بمصدر "رَاضَي" ،نحو : "رَامَي رِمَاءً"، كما ذهب إليه بعضهم ،لأنه قرنه بالغضب ،فَدَلَّ ذلك على أنه أراد الرضى الذي هو ضد الغضب ،ولو كان بمعنى المراضاة ،لقرن به ضده وهو المغاضبة .

وأنشد الأخفش ،أيضاً في مد الرضى ،في الكبير له :

---

(١) الاصول في النحو لابن السراج ٤٤٧/٣ .
(٢) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٤٧٧/٢ .

فَرَضِيتُ عنها بالرِّضَاءِ لِمَا أَتَتْ مِنْ دُونِ غضبة صَعْبِها وَيَسَارِ

وقول العجاج :

والمـرءُ يبـــليه بِلاَءَ السِّرْبَالْ

تَنَاسخُ الإهلالِ بَعْدَ ٱلإهْلاَلْ

رواه الأخفش في الكبير له : بِلاء السربال ،بكسر الباء والمد .

وقول الآخر :

سَيُغْنِينِي الذى أغناك عَنّي فلا فَقْرٌ يـــــدومُ ولاغِنَاءُ

فمد "الغنى" ،والغنى : ضد الفقر ،مقصور وليس المراد به مصدر غانيته أي فاخرته بالغنى عنه لأنه قرنه بالفقر ،فَدَلَّ ذلك على أنه يريد السعة في المال لا المفاخرة بالغنى عنه .

ومن هذا القبيل في أنه قد مد للضرورة ،إلا أنه لم يكن آخره قبل ذلك ألفاً ،قول الشاعر :

فَكُلّهُم مُسْتَقْبِحٌ لِصَوَابِ مَنْ يُخَالِفُهُ مُسْتَحْسِنٌ لِخَــطَائِهِ

فمد "الخطأ" وهو مقصور)) [١] .

وممن تابع الكوفيين على رأيهم ابن هشام [٢] والأشموني والسيوطي [٣] وكذلك ابن ولاد وابن خروف ،((وزعما أن سيبويه دل على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا : منابير ،قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء في الشعر إذ كانا جميعاً ليسا من أصل الكلمة)) [٤] .

وقد نقل جماعة من النحاة أن الأخفش أيضاً يجيز مد المقصور مطلقاً ،قال ابن الأنباري في الإنصاف : ((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش)) [٥] .

((وأما القياس فإنه لا فرق بين زيادة الألف قبل الآخر في "الخوى" و"السعلى" و"اللهى" و"الطوى" و"الرضى" و"الغنى" ،فيجتمع ألفان إذ ذاك ،فتنقلب الثانية همزة ،وبين زيادتها قبل الآخر في "منتزح" ،و"ورق" و"كلكل" و"عقرب" ،فكما زيدت الألف قبل الآخر في هذه الأسماء وأشباها ،فلذلك لاينكر زيادتها قبل آخر المقصور)) [٦] .

أي إشباع الحركات حتى ينشأ عنها الحروف فهي جائزة ،وهذه مثلها ،وهو ما فهم من كلام سيبويه .

وزعم قوم أن مد المقصور لغة ،وقد جاء ذلك في حال السعة على قراءة من القراءات ،قال ابن عصفور : ((وقد قيل إن المد لغة ،بل جاء ما هو أشذ من هذا ،وهو مد المقصور في حال السعة ،فقد قرأ طلحةُ ابنُ مُصَرِّف :{ يَكَادُ سَنَاءُ برقِهِ يذهبُ بالأبْصَار}[٧] فمد (السنا) الذى يراد به الضوء وهو مقصور)) [٨].

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٩،٤٠.
(٢) انظر : أوضح المسالك ٢٦٨/٤ .
(٣) همع الهوامع ١٥٦/٢ .
(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ٤١،٤٢.
(٥) الانصاف في مسائل الخلاف ٧٤٥/٢ ، ويدفع هذه النسبة قول الأخفش في العروض ١٣٩: ((ولا يجوز مد المقصور لأنه لا يجوز الزيادة إلا فيما كان في الجمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرفان)) .
فضلاً على أن نص ابن الأنباري ليس فيه دلالة على أن الأخفش يرى مد المقصور مطلقاً ، فقوله : " وإليه ذهب " يدل على أنه يرى رأي الكوفيين وهو المد في الضرورة .
(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور ٤١ .
(٧) سورة النور ٤٣ ، انظر القرطبي ٣٩٠/١٢ ، البحر المحيط ٤٥٦/٦ .
(٨) ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٠، ٤١ ، وانظر الصحاح ٢٣٨٣/٦ مادة (سنا) ، اللسان ٣٠٤/١٤ (سنا) .

الثالث : وقد تفرد به الفراء واشترط له شروطاً ذكرها ابن الأنباري قال : ((وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر ،إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط

في مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره، فذهب إلى أنه لايجوز أن يمد من المقصور ما لايجئ في بابه الممدود نحو (فَعْلَى) تأنيث (فَعْلان) نحو "سَكْرَى" و"عَطْشَى" ،فهذا لايجوز أن يمد ،لأن مذكره "سكران" و"عطشان" ،و(فَعْلَى) تأنيث (فَعْلان) لاتجيء إلا مقصورة ،وكذلك حكم كل مايقتضى القياس أن يكون مقصوراً ،وكذلك لايجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصوراً ،نحو : «بيضاء وسوداء» ،فهذا لايجوز أن يقصر لأن مذكره أبيض وأسود ،و (فَعْلاء) تأنيث أفعل لايكون إلا ممدوداً ،وكذلك حكم كل مايقتضي القياس أن يكون ممدوداً ،فأما ماعدا مايوجب القياس أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور والممدود فإنه يجوز أن يمد فيه المقصورويقصر الممدود ،إذا كان له نظير من المقصور والممدود ،فيجوز عنده مد (رحًى وهُدًى وحِجًى) لأنها إذا مدت صارت إلى مثال : سَمَاء ودُعَاء ورِدَاء ،ويجوز عنده قصر (سماء ودعاء ورداء) لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال : رَحىً وهُدىً وحِجًي ،فأما مالامثال له من المقصور والممدود إذا مد وقصر فلا يخرج عن بـــابه من المـــد والقصر))[١] .

ومما ورد في شعر البحتري من مد المقصور قوله [٢]:

لم تُقَصِّرْ عَلاَوَةُ الرُّمْحِ عنهُ قِيدَ رُمْحٍ ،ولم تَضَعْهُ **خَطَاءَ**

ففتح الخاء ومد الاسم "الخطأ" ،وليس قبل الآخر ألف ،كما قال الشاعر :

فَكُلّهُم مُسْتَقْبِحٌ لِصَوَابِ مَنْ يُخَالِفُهُ مُسْتَحْسِنٌ لِخَـــطَائِهِ

قال المعرى :(("خَطَاء" بفتح الخاء رديء إلاّ أنه جائز ،وقد حُكِيَ عن بعض القراء

المتقدمين أنه قرأ : { كان خَطَاءً كبيراً } [٣] بالفتح والمد ،والكسر أجود ليكون مصدراً لخِاَطْأتُ ،لأنهم قالوا : تَخَاَطَأْتهُ المنية ،قال الشاعر الشاعر :

تَخَاَطَأتِ النّبْلُ أحْشَاءَهُ وأخّرَ يَوْمِي فلمَ يَعْجَلِ

ويجوز أن يكون "خِطاءً " من "خَطَّيْتُ" وهو مأخوذ من الخُطْوة ،كما يقال : خَطَّاه اللهُ السوءَ ،أي جعل السوء يَخطُوه فلا يَمُرُّ به)) [٤].

ومن ذلك قوله [٥]:

عُذْراً أبَـا أيُّوبَ ! إنَّ رَوِيتَّي تَجْني **الخَطاءَ** وإنَّ رَأيِي مُـحْصَدُ

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ٧٤٥/٢ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ١٦ / ٢٩ .
(٣) سورة الإسراء آية ٣١ ، قال القرطبى ٢٥٢،٢٥٣/١٠: (("خِطْأً" قراءة الجمهور (بكسر الخاء وسكون الطاء وبالهمزة والقصر) .

وقرأ ابن عامر " خَطَأً " بفتح الخاء والطاء والهمزة مقصورة ، وهي قراءة أبى جعفر يزيد ، وهاتان قراءتان مأخوذتان من "خطئ" إذا أتى الذنب على عمد ...وروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما " خَطَأ " بفتح الخاء والطاء وهمزة ،وقرأ ابن كثير بكسر الخاء وفتح الطاء ومد الهمزة ، قال النحاس : ولا أعرف لهذه القراءة وجهاً ، ولذلك جعلها أبو حاتم غلطاً ، قال أبو علي : هي مصدر من : " خاطأ " يخاطئ ، وأن كنا لانجد " خاطأ " ولكن نجد "تخاطأ " ، وهو مطاوع " خاطأ " ، فدلنا عليه ، ومنه قول الشاعر :

تخَاَطَأت النَّبلُ أحشاءَه وأخّرَ يومى فلم أعْجَل

... وقرأ الحسن : ''خَطَاء'' بفتح الخاء والطاء والمد في الهمزة ، قال أبو حاتم : لايُعرف هذا في اللغة ، وهي غلط غير جائز ، وقال أبوالفتح : ''الخطاء'' ، من ''أخطأت'' بمنزلة العطاء من أعطيت ، هو اسم بمعنى المصدر ، وعن الحسن أيضاً ''خَطًى'' بفتح الخاء والطاء منونة من غير همزة)) .
(٤) عبث الوليد ١٦، ١٧ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٦٣٠ / ٢٦ .

وقوله [١]:

أرْمِي بِظَنيٍّ فَلا أعْدُو **الخَطَاءَ** بهِ ؛ اِعْجَبْ لأخْطَاءِ رامٍ مِنْ بَنيِ ثُعَلِ !

فمد "الخطأ" كالأول .

ومن ذلك أيضاً قوله [٢]:

لم تَنَمْ عن دُعائِهِمْ حين نَادَوْا والقَنَا قد أسَالَ فيهم **قَنَاءَ**

فـ ((مَدَّ القناء في آخر البيت وهو من القناة الجارية ،وأصله مأخوذ من التشبيه بالقناة النابتة)) [٣] ،وذلك ليشاكل أواخر القصيدة المهموزة .

ومن ذلك قوله [٤]:

ولَيْتَ النَّجـــاءَةَ للمُنْصِفِـــ ـين تُرَجَّى ،فكَيْفَ لـمَنْ يَظْلِمُ !

فمد النجاة ،قال المعرى : ((وإنما المعروف "النجاة" إذا دخلت الهاء قُصِر وإذا حذفت مُدَّ ،ولو قال "السلامة" لخلص من ذلك من استعماله كلمة ليست بمعروفة ،على أن قصر الممدود ومد المقصور في أشعار المحدثين كثير ،فأما أهل الفصاحة الأولى فقليل ذلك فيما نقل عنهم ،ولكن قصر الممدود يوجد أكثر من مد المقصور)) [٥] .

ومن مَدِّ النجاة قوله [٦]:

ثُمَّ أَلْقَى صَلِيبَـهُ الـمَـــلْسَنْيُو سُ ،ووَالىَ خَلْفَ النَّجَاءِ النَّجَاءَ

فيحتمل في هذا البيت أن يكون البحتري حذف الهاء من النجاء الأولى ثم مَدَّ على ما ذكر المعرِّي ،ويحتمل أنه أرادها بدون هاء .

ومن مد المقصور قوله[٧] :

تَمـــــرُّ بأعْلَى جَرْجَرَايَاءَ صُحْبَتِي وقد عَلِمُوا ما جَرْجَرَايَاءُ من عَمْدِي

فـ ((مد (جرجرايا) والمعروف قصرها ،وهي من الأسماء الأعجمية ،وليست بالمترددة في الكلام القديم ،وما أجدرها أن تكون اسمين جعلا اسماً واحداً ،إلا أن العامة أَجْرَوْهَا مُجرى الأحاد ،ونسبوا إليها كالنسبة إلى الواحد ،وقولهم في النسب "جرجرائي" ،يدل على القصر ،لأن مثل هذه الكلمة إذا مدت قلبت همزتها التي في آخرها واواً كما يقولون في "زكرياء" إذا مدوه "زكرياوي" والنسب باب حذف وتغيير ،فيجوز أن تترك المدة لطول الاسم ،والشعراء يتهاونون بالأسماء الأعجمية ويجترئون عليها أكثر من اجترائهم على العربية المحضة)) [٨] .

ومثلها قوله [٩]:

وأَدَّيْتَ من بَادُورِيَـــاءَ ومَسْكِنٍ خَرَاجي في جنْبَيْ كِتَابٍ وتَعْمِرِ

فمد "بَادُورِيَا" ،وهي طسوج بالجانب الغربي من بغداد ،وذكر ياقوت بيت البحتري غير منسوب ،وقال : ((وقال يَذْكُرُ "بادوريا" فَعَرَّبَهَا بتغيرين كسر الراء ومَدَّ الألف)) [١٠] .

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٨٧٠ / ١٧ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ١٦ / ٣٣ .
(٣) عبث الوليد ٢٠
(٤) ديوان البحتري ٤ / ٢١١٥ / ٢ .
(٥) عبث الوليد ٤٩٤ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ١٦ / ٢٨ .
(٧) ديوان البحتري ٢ / ٧٥٠ / ٣٩ .
(٨) عبث الوليد ١٨٩ ، ١٩٠ .
(٩) ديوان البحتري ٢ / ١٠٦٥ / ٣٨ .
(١٠) معجم البلدان ٣١٧/١ .

ومن مد المقصور أيضاً عند البحتري قوله [١]:

وفيها ما تَرُدُّ بهِ الّظـ ـمَـاءَ ،وتُذْهِبُ السَّغَبَـا

وقوله [٢]:

وفي طَيْفِ الخَيَالِ شِفَا المُعَنَّى ورِيُّ الصَّادِياتِ من الظّمَاءِ

فـ ((مد "الظمأ" ،وذلك رديء ،قال المعرِّي :((وهو كثير الجرأة على مثل هذه الأشياء وإنما يتبع أباتمام في كثير مما يستعمل ،فكأنه أخذ مد "الظمأ" من قوله[٣] :

يَكْفِيكَهُ شَوقٌ يُطيلُ ظَمَاءَهُ فإذا سَقاهُ سَقاهُ سَمَّ الأسْوَدِ

وبعض من يكره مد "الظمأ" ينشد : « يطيل ظَمَاءَةً » فيجئ بالكلمة على (فَعَالَةٍ) وهذا يشبه من الضرورات قولهم : "العَقْرَاب" وهم يريدون "العَقْرب" ،و"الدِّرْهَام" وهم يريدون الدرهم ... وقد حكى بعضهم "الظَّماَء" بالمد)) [٤] .

وقد نقل مد "الظماء" صاحب اللسان فقال :((وقد ظمِئَ فلأن يَظْمَأُ ظَمَأً وظَماءً ،وظَمَاءَة ،إذا اشتد عطشه)) [٥]، ومثله في القاموس[٦] والتاج [٧]وبذلك لاتكون فيها ضرورة كما ذكر أبو العلاء .

ومن مد المقصور كذلك قوله [٨]:

ولوْلاَ أحمدٌ ونَدَى يَدَيْهِ لَبَاتَ الـمُعْتَفُون على الطَوَاءِ

يريد : "الطوى" فمد ،ولم يرد "الطواء" في الصحاح [٩] ولا في القاموس [١٠] ،أما اللسان فقد قال : ((الطواء : أن ينطوي ثديا المرأة فلا يكسرهما الحَبَل)) [١١].

ومن مد المقصور أيضاً قوله[١٢]:

يَقولُ ليَ العَذولُ ،وليس يدرِي بأنَّ اللّوْمَ من شِيَعِ الخَنَاءِ

فمد "الخَنَا" وهو مقصور ،ولم يورد الجوهري "الخَنَا" [١٣]، بينما قال ابن منظور : ((الخنا من قبيح الكلام ،خَنَا في منطقه يخنو : مقصور)) [١٤].

ومن مد المقصور أيضاً قوله [١٥]:

يا قتيلاً لِلْحَيَةِ السَّـــوْداءِ آفَةُ الـمُرْدِ في خروجِ اللّحَاءِ

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٢٦٩ / ١٦ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ٤٦ / ٩ .
(٣) ديوان أبي تمام ٤٣/٢ .
(٤) عبث الوليد ٨٧ ، ٨٨ .
(٥) اللسان (ظمأ) ١١٦/١ .
(٦) القاموس المحيط (ظمأ) ٥٩ .
(٧) تاج العروس (ظمأ) ٢٠٣/١ .
(٨) ديوان البحتري ١ / ٤٦ / ١٨ .
(٩) انظر : الصحاح (طوى) ٢٤١٥/٦ .
(١٠) انظر القاموس المحيط (طوى) ١٦٨٦ .
(١١) اللسان (طوى) ٢٠/١٥
(١٢) ديوان البحتري ١ / ٤٦ / ١١ .
(١٣) انظر : الصحاح (خنا) ٢٣٣٢/٦ .
(١٤) اللسان (خنا) ٢٤٤/١٤ .
(١٥) ديوان البحتري ١ / ٤٩ / ١ .

فمد "اللحى" جمع لحية وهي مقصورة ،قال ابن دريد في : ((

فَلَرُبَّما فَـضَحَ الرِّجَـــا لَ ذَوي اللِّحَى كَشْفُ اللِّحَاءِ

"اللحى" : مقصور ،جمع لحية ،واللحاءة : ممدودة ،الشتم)) [١] .

وورد في الصحاح قوله : ((... واللحاء ممدود : قشر الشجر وفي المثل «لاتَدْخُلْ بَينَ العَصَا وَلحِائهَا »)) [٢] ،كما جاء في القاموس المحيط المحيط قوله : ((اللِحية بالكسر ،شعر الخدين والذقن ،والجمع : لِحىً ولحُىً)) [٣] ،غير أن صاحب اللسان أورد الممدود من "لحى" فقال : ((واللحى : الذي ينبت عليه العارض ،والجمع : ألحٍ ولِـحُيٌّ ولحِاء ،قال ابن مقبل :

تَعــرَّضُ تَصْـــرِفُ أَنْيَابُهَا وَيَقْذِفْنَ فَوقَ اللِّحَاءِ الثَّفَالا)) [٤] .

ومن مد المقصور كذلك قوله [٥]:

رَشَأٌ كأَنَّ الشّمْسَ يَوْمَ دُجُنّةٍ حَيرْاءَ بَيْـنَ حُجُولِهِ وحِجَالِهِ

فمد "حيرى" فقال : «حيراء» ،وهي وصف لمؤنث مذكره "حيران" ،لأنه لو كانت (فعلاء) لكان مذكرها على وزن (أفعل) ،وهذا ما رفض مده الفراء .

ومن مد المقصور عند البحتري كذلك قوله [٦] :

وَلَمَّا اسْتَقَرَّتْ في جَلْوَلا دِيَارُهُمْ فَلا الظّهْرُ مِنْ سَاتِيدَمَاءَ وَلا اللِّحْفُ

فقال "سَاتِيدَمَاءَ" ،وهي "سَاتِيدَمَا" بالقصر ،قال البكري في معجـــم ما استعجم : (("سَاتِيدَمَا" بكسر التاء ،بعدها ياء ،ودال مهملة : هو جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند ... ورأيت البحتري قد مَدَّه ،فلا أعلم ضرورة أم لغة ،والبحتري شديد التوقي في شعره من اللحن والضرورة)) [٧] .

وقال ياقوت : (("سَاتِيدَمَا" بعد الألف تاء مثناة من فوق مكسورة ،وياء مثناة من تحت ،ودال مهملة مفتوحة ثم ميم وألف مقصورة ،أصله مهمل في الاستعمال في كلام العرب ،فإما أن يكون مرتجلاً عربياً لأنهم قد أكثروا من ذكره في شعرهم ،وإما أن يكون عجمياً ... وقد مده البحتري)) [٨] .

والبحتري أورد هذا الاسم مقصوراً في بيت آخر هو قوله [٩]:

سَاتِيدَمَا وَسُيُوفُنَا في هَضْبِهِ يَفْرِي إيَاسُ بِهَا الطّلَى والسُّوقَا

ومن مد المقصور أيضاً قوله [١٠]:

وَرَامَت بَنُو تَيْمٍ بِكَرْمَاء مُتْعَةً فَمَا كَرِمُوا عَنْدَ اللّقَاء ولا عَفَّوا

---

(١) شرح المقصور والممدود ٣٨ .
(٢) الصحاح (لحى) ٣٤٨٠/٦ .
(٣) القاموس المحيط (لحى) ١٧١٤ .
(٤) اللسان (لحى) ٢٤٣/١٥ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٧٨٤ / ٥ .
(٦) ديوان البحتري ١٩/١٣٥٣/٣ .
(٧) معجم ماستعجم للبكري ٧١١/٢، ٧١٢ .
(٨) معجم البلدان ١٦٨/٣، ١٦٩ .
(٩) ديوان البحتري ٥٤/١٤٥٣/٣ .
(١٠) ديوان البحتري ٢٢/١٣٥٤/٣ .

فقال : "كَرْمَاء" ،قال شارح الديوان : ((لم نجد "كرماء" بالمد ،وإنما وجدنا "كرمان" كرواية النسخة (ك) وهي ولاية بين فارس ومكران وسجستان وخُرَسَان ،ولا نعتقد أنها هي المقصودة ،ولعله أراد "كَرْمَى" ،وهي قرية مقابل تكريت في الجانب الشرقي ،وتكريت بين بغداد والموصل ،وهذا ما يجعلنا نرجح أنها المقصودة ،ومدها الشاعر كما مد "سَاتِيدَمَا")) [١] .

ومما سبق نرى أن البحتري مَدَّ كلمات فَصَّح اللغويون مَدَّها فهذه سائغة الاستعمال ،أما ما رفض النحاة مدها فندخلها تحت باب الضرورة ،ويرى المعرِّي [٢]أن مد المقصور سائغ عند كثير من أهل العلم ،وقد كثر في أشعار المحدثين ،فأما الفصحاء المتقدمون فهو في أشعارهم قليل ،وقد أُدُّعِي على سيبويه أنه أوما إلى مد المقصور في ضرورة الشعر لما ذكرها في أول كتابه [٣] .

ثانياً :قصر الممدود

وهو أكثر من مد المقصور وذلك أن مد المقصور زيادة في الكلمة ،أما قصر الممدود فهو تخفيف للكلمة بالنقص منها ورد إلى الأصل بحذف الزيادة ،ذلك أن الممدود يكون في آخره ألف بعدها همزة ،ويقول النحاة [٤]: إن هذه الألف التي قبل الهمزة زائدة جاءت لغير معنى ،وأن الهمزة أصلها الألف ،انقلبت لمجيء الألف الزائدة فاجتمع ألفان فقلبت الألف الأخيرة همزة لتطرفها ،فإذا اضطر شاعر حذف هذه الألف الزائدة فعادت الهمزة ألفاً كما كانت ،ولذا أجمع النحاة على جوازه في الشعر للضرورة،قال ابن الأنباري في الإنصاف : ((وأجمعوا علــى أنه يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر)) [٥] ،وقال ابن هشام: ((أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة))[٦] .

وقال ابن عصفور : ((ومنه قصر الممدود . والنحويون مجمعون على جوازه لما فيه من رد الاسم إلى أصله بحذف الزائد منه نحو قول الشاعر :

أَنْزَلَ النَّاسَ بالظَّوَاهِرِ مِنْها وَتَبَوّا لِنَفْسِه بَطْحَـــاها

وقول الآخر أنشده الفراء :

تَرَامَتْ بِهِ النسوان حَتَّى رَمَوا بِهِ وَرَا طَرُقِ الشَّامِ البِلادَ الأَقَاصِيا

وقول الراجز :

** لابُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإنْ طَالَ السَّفَر **

فـ"البطحا" و"ورا" و"صنعا" ممدودات ،وقد قصرت للضرورة بحذف الألف التي قبل الهمزة لأنها زائدة لغير معنى ،فلما حذفت الألف رجعت الهمزة في (بطحا) و (صنعا) إلى أصلها ،لأنها مبدلة من ألف التأنيث ،وإنما كانت قلبت همزة لاجتماعها مع الألف التي كانت قبلها .

وأما الهمزة في "ورا" فإنها أصل وإنما صارت ألفاً بعد القصر لأنهم سهلوها بإبدالها ألفاً على حد قولهم في «هنأ ،هنا» ،قال الشاعر:

رَاحَتْ بمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَى فِزَارَةَ لاهَنَاكَ المَرْتَعُ

وحكى السكري عن الكسائي والفراء في شرحه شعر الكميت أنهما قالا : إن العرب لاتكاد تقصر ممدوداً في رفع ولا خفض ،يقولون : رأيت قضاءك - ولايقولون : هذا قضاك - ولامررت بقضاك)) [٧] .

((وزعم الفراء أنه لايجوز أن يقصر من الممدود إلا مايجوز أن يجئ في بــابه مقصور ،فلا يجوز عنده قصر حمراء وصفراء وأشباههما لأن مذكرهما أفعل ،والصفة إذا كانت للمذكر وزن (أفعل) لم يكن المؤنث إلا على وزن (فعلاء)) [١].

---

(١) ديوان البحتري ١٣٥٤/٣ .
(٢) عبث الوليد ٢١ .
(٣) يريد قوله في الكتاب ١٠/١: ((وربما مدوا مثل مساجد ومنابر ...))
(٤) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٦ .
(٥) الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ١٠٩ ، ٧٤٥/٢ .
(٦) أوضح المسالك ٢٦٦/٤ .
(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٦ ، ١١٧ .

والفرق بين قصر الممدود ومد المقصور هو أن قصر الممدود تخفيف ،وكذلك أن قصر الممدود إنما هو حذف زائد ورد الكلمة إلى أصلها ،ومد المقصور ليس برد له إلى أصل [٢].

قال ابن عصفور : ((وهذا الذي ذهب إليه باطل بدليل قول الأعشى:

القارحُ العِدا وكُلّ طِمِرَّةٍ ما إن تنالُ يدُ الطويلِ قَذَالَها

... ألا ترى أن "العدا" (فِعَال) كقِتَال ،وضِرَاب ،والصفة التي تكون على هذا الوزن لا تجيء على مثال (فَعْلى) فتكون من المعتل مقصورة)) [٣] .

ومما ورد في شعر البحتري من قصر الممدود قوله [٤]:

نَحلَتْهُ العراقُ ما كانَ نُـحْلاً من عُمَانٍ ومُلْكِها للجُلَنْدَى

فَقَصَر "الجلنداء" وهو ممدود قال صاحب القاموس ،((و"جُلَنْدَاء" ،بضم أوله وفتح ثانية ممدودة وبضم ثانية مقصورة : اسم ملك عُمان ،ووهم الجوهري فقصره مع فتح ثانيه قال الأعشى:

و**جُلَنْدَاءَ** في عُمَـــــانَ مُقِيماً ثَمَّ قَيْساً في حَضْرَمَوْت المنيف)) [٥] .

ومن قصر الممدود أيضاً عند البحتري قوله [٦]:

ولَـمْ تَكُ مِنيِّ نَبْوَةٌ غَيْرَ هَذه : فِرَارِي وتَرْكِي صَاحِبيَّ **وَرَا** ظَهْرِي

فقوله : "ورا" يريد وراء ،كما قال الشاعر :

تَرَامَتْ بِهِ النسوان حَتّى رَمَوا بِهِ وَرَا طَرُقِ الشّامِ البِلادَ الأقَاصِيا

ومن قصر الممدود قوله (أخلاي) في (أخلائي) ،قال عباس حسن : ((أصله أخلائي ثم قصر بحذف الهمزة لضرورة الشعر ،وأضيف لياء المتكلم)) [٧] .

وقد ورد من ذلك في شعر البحتري قوله [٨]:

مُعْمِلُ الفكرِ يَقْتُلُ الَجرْجَرَائـــ ـــيُّ أخِلاّيَ بالعراق وإرْثي

وقوله [٩]:

ضَاعَفَ مِنْ بَثّي وأحْزَاني فَقْدُ أخِلاّيَ وإخـــوَاني

ومن قصر الممدود أيضاً عند البحتري قوله [١٠]:

وَلَمَّا اسْتَقَرَّتْ في جَلْوَلا دِيَارُهُمْ فَلا الظَّهْرُ مِنْ سَاتيدَمَاءَ وَلا اللَّحْفُ

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ٤٤٤/١ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٨ .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٩ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٥٧٢ / ٢٦ .
(٥) القاموس المحيط (جلد) ٣٤٩ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ١٠٨٥ / ٤٢ .
(٧) النحو الوافي ٤٩٧/٤ .
(٨) ديوان البحتري ١ / ٣٩٥ / ٢ .
(٩) ديوان البحتري ٤ / ٢٣٤٩ / ١ .
(١٠) ديوان البحتري ١٩/١٣٥٣/٣ .

فقصر "جَلُوَلاء" وهي ممدودة ،قال ابن منظور : ((جَلُوَلاء بالمد : قرية بناحية فارس والنسبة إليها "جَلُوْلِيّ" على غير قياس مثل "حَرُوْرِي" في النسبة إلى "حروراء")) [١] .

وذكرها القاموس بالمد [٢] ،وقال ياقوت : (("جَلُوَلاء" بالمد طسُّوج من طساسيج السواد في طريق خُرَسَان)) [٣] .

وعلى هذا فقصر الممدود في شعر البحتري محمول على الضرورة المباحة للشاعر كما ذكر النحاة .

---

(١) اللسان (جلل) ١٢١/١١ .
(٢) القاموس المحيط (جلل) ١٢٦٥ .
(٣) معجم البلدان ١٥٦/٢ .

الفصل الثامن

التأنيث والتذكير

يرى كثير من النحاة المحدثين أن قضية التأنيث والتذكير تمثل إشكالاً كبيراً في النحو العربى ،وأنها من القضايا غير المنضبطة والتي لاتخضع لقواعد قياسية يمكن القياس عليها ،وربما ساروا في قولهم هذا خلف بعض المستشرقين الذين قالوا بهذا الرأي أمثال براجستراسر الذي يقول : ((والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو ومسائلهما عديدة مشكلة ، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلاً جازماً مــع صرف الجهد الشــديد في ذلك)) [١].

ويقول إبراهيم أنيس : ((مهما أجهد اللغويون أنفسهم في تبرير هذه الاستعمالات فلن يستطيعوا إنكار أنها لا تمت للمنطق العام بصلةوذلك لأن للغات منطقها الخاص)) [٢].

ويجعلون هذا الإشكال في قضايا متعددة من التأنيث والتذكير مثل علامة التذكير والتأنيث ،وتقسيم الأجناس إلى مذَكَّر ومؤنث ،والمخالفة في استعمال الصفات المؤنثة والمذَكَّرة وغير ذلك .

ويردون بعضاً من أسباب هذه الاختلافات إلى التعدد اللهجي وإلى الحمل على المعنى وإلى خصوصية اللغة وغيرها .

فمن التعدد اللهجى ما يذكرون من أن هناك كلمات تؤنث في قبيلة وهي مذَكَّرة عند قبيلة أخرى ،ومن ذلك مثلا : "النخل" ،فهو مذَكَّر عند أهل الحجاز مؤنث عند أهل نجد وغير ذلك [٣].

ومن الحمل على المعنى ماعده كثير من النحاة الأوائل باباً من أبواب التأويل ،وهو باب واسع ،قال ابن جني : ((اعلم أن هذا الشَّرْجَ غور من العربية بعيد ،ومذهب نازح فسيح ،قد ورد به القرآن ،وفصيح الكلام منثوراً ومنطوقاً كتأنيث المذَكَّر وتذكير المؤنث ...)) [٤].

ومنها مايعود إلى خصوصية في اللغة أو اللهجة ،فنجد الكلمة تؤنث وتذَكَّر في إطار اللهجة الواحدة ،وقد نظم بعضهم ذلك في أراجايز مثل ما قاله الشيخ جمال الدين بن مالك في أعضاء الإنسان وغير ذلك .

وعلى رأي من يرى أن هذه الظاهرة غير منطقية يرى أنه ليس هناك ألفاظ مختصة بمؤنث ولا ألفاظ مختصة بمذَكَّر ويعتمدون على مقارنة اللغات وتقسيم الجنس إلى مذَكَّر ومؤنث ،فيقولون : إن هناك أشياء تكون مذَكَّرة في لغة ومؤنثة في لغة أخرى مثل : العصفور ،فهو مذَكَّر في العربية مؤنث في العبرية ،والكبد مؤنثة في العربية مذَكَّرة في العبرية وهكذا [٥].

كما يستدلون على أن علامات التأنيث غير منضبطة تماماً بقولهم : لأننا نرى أن هناك ألفاظاً تدل على المؤنث بغير هذه العلامات وألفاظاً لاتدل على المؤنث مع وجود تلك العلامات بها ،ومن أمثلة ذلك "هند" و "شمس" وغيرها ،وكذلك "معاوية" و"حمزة" ،كما يقال في صفات المذَكَّر : راوية ونسّابة وعَلاّمة وغيرها [٦].

هذا رأي المحدثين ولْنَعُدْ إلى رأي النحاة الأوائل لنرى آراهم في قضية التأنيث والتذكير ،ولنبدأ برأي ابن مالك الذي يقول [٧]:

عَلامَةُ التَّأنِيْثِ تَاءٌ أوْ ألِفْ وَفي أسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالكَتِفْ

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرِ بالضَّــمِيرِ وَنَحْوهُ كَالــــرِدِّ في التَّصْــغِيرِ

---

(١) مشكلات لغوية ١٤٠ .
(٢) أسرار اللغة ١٤٢ .
(٣) انظر مشكلات لغوية ١٤٣ .
(٤) الخصائص ٤١٣/٢ .
(٥) انظر مشكلات لغوية ١٤٣ .
(٦) المرجع السابق ١٥٢ .
(٧) شرح ابن عقيل ٣٦٥/٢ .

وشرح ابن عقيل هذين البيتين بقوله : ((إن أصل الاسم أن يكون مذَكَّراً ،والتأنيث فرع عن التذكير ،ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذَكَّر عن علامة تدل على التذكير ،ولكون التأنيث فرعاً على التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه وهى التاء والألف المقصورة والممدودة)) [١].

كما أنهم يأتون بعلامة التأنيث في الصفة التي يشترك فيها المذَكَّر والمؤنث فإذا كانت خاصة بالمؤنث لم يلحقوها علامة التأنيث لأمن الالتباس ،كما في (حامل ومرضع وطالق) وغيرها لاختصاصها بالأنثى فلا يقولون : حاملة ومرضعة وطالقة .

قال ابن الأنباري : ((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذَكَّر والمؤنث ،ولا اشتراك بين المؤنث والمذَكَّر في هذه الأوصاف من الطلاق والطمث والحيض والحمل ،وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث ،لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال)) [٢].

ومن هنا نعرف أن النحاة القدماء كانوا يدركون تماماً قضية التذكير والتأنيث ،وأنهما بابان منفصلان وليس ثمة خلط بينهما ،وأن العربيَّ الفصيح صاحب اللغة يعرف ذلك ،ولذا لم يسمحوا للمتكلم أن يخلط الأوصاف بعضها ببعض فيذَكَّر المؤنث ويؤنث المذَكَّر ،وما جاء من ذلك إنما هو من قبيل الاضطرار أو من قبيل الحمل على المعنى.

وممن عد الخروج عن قواعد التأنيث من باب الضرورة سيبويه قال: ((وقد يجوز في الشعر : موعظة جاءنا ،كأنه اكتفي بذكر الموعظة عن التاء ،وقال الشاعر وهو الأعشى:

فَإِمَّا تَرَيْ لِمَّتِي بُدِّلَتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقال الآخر وهو عامر بن جوين الطائي :

فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَهَا ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبقَالهَا

وقال الآخر ،وهو طفيل الغنوى :

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بالإِثْمِدِ الْحَارِيِّ مَكْحُولُ)) [٣].

ومنهم السيرافي قال : ((قال أبو سعيد : فمن ذلك قول عمربن أبي ربيعة :

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاَثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

فحذف الهاء من "ثلاث" وكان ينبغي له أن يقول : «ثلاثة شخوص» مِنْ قِبَلِ أَنَّ الشخصَ مذَكَّر ولكنه ذهب به مذهب النسوة لأنهم كن ثلاث نسوة)) [٤] .

وقال ابن عصفور : ((ومنه أن يكون الاسم مذَكَّراً فيحكم له حكم المؤنث بدلاً من تذكيره أو يكون مؤنثاً فيحكم له حكم المذَكَّر بدلاً من تأنيثه حملاً على المعنى)) [٥].

ولنفصل بعض قضايا التأنيث والتذكير مع شواهدها من خلال ما أورده البحتري في شعره .

أولاً : تأنيث المذَكَّر

يقول النحاة إن الأصل التذكير، والتأنيث فرع عليه قال ابن معط [٦]:

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٦٥/٢ .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٥٧/٢ .
(٣) الكتاب ٤٥/٢ ، ٤٦ .
(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٥٧ ، ٢٥٨ .
(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧١ .
(٦) شرح شرح ألفية ابن معط ١٢٢٢/٢ .

القَولُ في التّأنيثِ وَالتّذكِيرِ تَذْكِيرُ الاسْمِ الأصْلُ كالتَنْكِيرِ

((إنما كان تذكير الاسم الأصل لأمرين :

احدهما : أنّ "شيئاً" اسم مذَكَّر يندرج تحته كل موجود مذَكَّراً كان أو مؤنثاً فهو أعم من المؤنث مطلقاً ،والعام أصل للخاص لأنه أعرف منه في الوجود.

الثاني: أن المذَكَّر لا يفتقر إلى علامة يدرك معناه بها بخلاف المؤنث فإنه يفتقر إلى أمر زائد ،إما لفظاً أو تقديراً)) (١) .

((ومن هنا اقتضى في كلام العرب أن المذَكَّر يوصف بوصف المذَكَّر والمؤنث يوصف المؤنث ولايعدل عن ذلك إلا في ضرورة أوشذوذ ،فتأنيث المذَكَّر أو وصفه بوصف المؤنث من الضرائر بل من أقبح الضرائر ،لكن تأنيث المذَكَّر أذهب في التناكر والإغراب)) (٢) ،وقال : ((فأما قول رويشد بن كثير الطائي :

يَاأيْهَا الرَّاكِبُ المزْجِي مَطِيَّه سَائِلْ بنى أَسَدٍ مَا هذه الصَّوْتُ

فإنما أنثه لأنه أراد الاستغاثة ،وهذا من قبيح الضرورات -أعنى تأنيث المذَكَّر –لأنه

خروج عن أصل إلى فرع ،وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير ،لأن التذكير هو الأصل بدلالة أن (الشيء) مذَكَّر وهو يقع على المذَكَّر والمؤنث ،فعلمت بهذا عموم التذكير وأنه هو الأصل الذي لاينكسر)) (٣).

وإنما يُسْتَجَاز ذلك عندهم حملهم الكلام على المعنى ،لأن عنايتهم بالمعاني أكثر من عنايتهم بالألفاظ كما روى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : ((فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ،فقال له أتقول جاءته كتابي ،فقال : نعم أليس بصحيفة)) (٤).

ومما رووا عن الخليل بن أحمد أنه قال : ((أنشدني أعرابي:

وإنّ كلاباً هذه عَشْرُ أبْطَنٍ وأنت بَرِيءٌ من قبائلها العَشْرِ

قال فجعلت أعجب من قوله : "عشر أبطن" حين أنث لأنه عنى القبيلة ،فلما رأي عجبي قال : أليس هكذا قول الآخر:

فكان مِجَنِّي دون من كنت أتّقِي ثلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ)) (٥).

وقد أجاز ذلك الكوفيون ،وقصره البصريون على الشعر ،ومذهبهم في تفسير هذه الظواهر حملهم على المعنى وهو أن تأول بمرادفها المؤنث إذا كانت مذَكَّرة ومرادفها المذَكَّر إذا كانت مؤنثة مثل قولهم في : «ماهذه الصوت »، قالوا أراد الاستغاثة ،وقوله : «جاءته كتابي» ،قالوا أليس بصحيفة وهكذا .

ويرى بعضٌ من المحدثين أن الحمل على المعنى والتشبيه إنما هو تمحل من النحاة لطرد قواعدهم حتى إنه لو قال الشاعر : "هذه البيت" لقالوا : أراد الدار ،ولو قال : هذا الدار ،لقالوا : أراد البيت .

فيقول محمد حماسة : ((ومثل ذلك الحمل على المعنى ،وقد لجاؤا إليه أيضاً تحت ضغط طرد القاعدة ،ونسبوا ذلك إلى العرب فقالوا : إن الحمل على المعنى كثير في كلامهم ،ويقول عنه ابن جني : وما أكثر هذا النحو في هذه اللغة ،وعلى هذا النحو تُخَرَّج قراءة أبي العالية : { لاتنفع نفساً إيمانها }(٦) بالتاء التي يقول عنها ابن مجاهد : هذا غلط ،وقوله تعالى : { تَلْتَقِطْهُ بعض السيارة } (٧) لأن الإيمان طاعة في المعنى كأنه قال : لا تنفع نفســـاً طاعتهـــا ،ولأن البعض سيارة في المعنى)) (٨).

---

(١) شرح ألفية ابن معط ١٢٢٢/٢ .
(٢) الخصائص ٤١٧/٢ .
(٣) سر صناعة الإعراب ١١،١٢/٢ .
(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥ .
(٥) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٥٨ .
(٦) سورة الأنعام : ١٥٨ .
(٧) سورة يوسف : ١٠ .
(٨) الضرورة الشعرية في النحو العربي ١١٦ .

وقد عقد ابن جنى في خصائصه فصلاً [١] في الحمل على المعنى ذكر فيه شيئاً كثيراً من ذلك ،وكذلك ابن الأنباري في الإنصاف [٢].

ومما ورد من التأنيث للمذَكَّر في شعر البحتري قوله [٣]:

بَنُو أعْمَامِنَا الدَّانُونَ مِنَّا وَوَاهِبَةُ النَّوَال بَنُـو أبينَا

فقال : «واهبة النوال بنو أبينا» ،فـــأنث (بنو) فقال : وواهبة ،والوجه أن يقول : وواهب النوال بنو أبينا .

ويحتمل أن يكون أنث على معنى العشيرة أو الجماعة ،ويحتمل أن تكون "واهبة" يراد بها المبالغة ،مثل : عَلاَّمة ونسّابة .

وقوله[٤]:

قد مَضَتْ سَبْعة وعُشرونَ يَوْماً ما نَزُورُ اللّـذاتِ إلاّ لِـــمَامَا

فقال : «مَضَتْ سَبْعة وعُشرونَ يَوْماً» ،فأنث اليوم ،والوجه أن يقول : قد مضى سبعة وعشرون يوماً.

وقد يُلْتَمَس للبحتري عذرٌ في هذا البيت بأحد أمرين :

الأول : أن يقال : إنه جاء بالتاء في الفعل مطابقة للفاعل الذي هو العدد سبعة ،وليس للمعدود اليوم ،فكأنه وقف على العدد فقال : مضت سبعة وعشرون ثم وصل .

الثاني : أن يقال إنما أَنَّثَ على معنى الليلة إذ أن العرب كثيراً ماتقصد الليلة

بالعدد في الأيام فأنت لذلك . وكلا الأمرين محتمل .

ومن ذلك قوله[٥]:

يُرَعِّشُ لَـحْيَيْهِ عند الغِنَاءِ كأنَّ بهِ النّــافِضَ المؤْلِـمَـهْ

فقال : النافض المؤلمة ،فوصف المذَكَّر بالمؤنث .

ويحتمل هذا البيت أن يكون أراد الحمى فأنث وصفها .

<u>ثانياً : تذكير المؤنث :</u>

وهو أكثر من سابقه وأخف وطأة في الضرورة منه ،لأنه كما قال ابن جني : ((رد فرع إلى أصل)) [٦]، وقال : ((ومن تذكير المؤنث قوله :

:

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أرضَ أَبْقَلَ إبقالها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان ومنه قول الله عز وجل : { فلما رأي الشمس بازغة قال هذا ربي } [٧] أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه)) [٨].

وقال القزَّاز : ((لكن العرب تتسع فتذَكَّر المؤنث لمعنى تخرجه له يَئُول به إلى التذكير كما قال امرؤ القيس:

---

(١) انظر الخصائص ٤١٣/٢ ، ٤٣٧ .
(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (مسأله ٧٠) ٤٩٣/٢ وما بعدها .
(٣) ديوان البحتري ٤٧/٢٢١٤/٤ .
(٤) ديوان البحتري ٧/١٩٥٩/٣ .
(٥) ديوان البحتري ٣/٢٠٧٦/٤ .
(٦) الخصائص ٤١٧/٢ .
(٧) سورة الأنعام : ٧٧ .
(٨) الخصائص ٤١٣/٢ ، ٤١٤ .

بَرَهْرَهَةٌ رَخْصَةٌ رَؤدَةٌ كَخُرْعُوبَةِ البَانَةِ المنْفَطِرْ

فذَكَّر "الخرعوبة" و"البانة" ،لأنه يريد الغصن أو نحوه من المذَكَّر)) [١].

وقال ابن عصفور : ((وتذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذَكَّر ،لأن التذكير أصل التأنيث فإذا ذَكَّرت المؤنث ألحقته بأصله ،وإذا أنثت المذَكَّر أخرجته عن أصله)) [٢].

ومما ورد من ذلك في شعر البحتري قوله [٣]:

صَلّى الإلهُ على سَدُومَ فَلَمْ يَكُنْ في جَنْبِ قِصَّتِنا سَدُومُ بِـجائِرِ

فَذَكَّر "سدوم" فقال "فلم يكن" وقال "بجائر" ،وسدوم مؤنثة، بلدٌ ،ويقال إنها قرية قوم لوط ،ولكنه ذَكَّر على معنى البلد أو نحوه من المذَكَّر ،وقيل أن سدوم اسم رجل ،وكان ملكاً جائراً فسميت المدينة باسمه [٤].

وقال [٥]:

نَفْسِي فِدَاؤُكِ ،أيُّها النَّفْسُ الّتِي لَوْ خُـلِّيتْ ،أوْدَى بِها خُلاّنُهَا !

قال : «أيها النفس »فَذَكَّر النفس وهي مؤنثة،وكان الوجه أن يقول : «يا أيتها النفس» كما قال تعالى : { يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ } [٦]، ولكن لما أراد المحبوب ذَكَّر ،كأنه قال : «أيها المحبوب» ،قال ابن الأنبـــاري : (("النفس" : مؤنثة ،قال الله تعـــالى : { أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ في جُنْبِ اللهِ } [٧] ،فأما قوله في الجواب : { بَلَى قَدْ جَاءتْكَ آيَاتي } [٨] بالتذكير ،فحمله على المعنى ،لأن النفس النفس في المعنى إنسان)) [٩] .

ومن ذلك قوله [١٠]:

فأوْلَى للمَهَارَى مِنْ فَلاَةٍ عَرِيضٍ جَوْزُهَا وسُرىً طَوِيلِ

قال المعرِّي : ((ذَكَّر "السُّرَى" والصواب تأنيثها ،يقال : إنها جمع سُرْيَة)) [١١].

وقال ابن الأنباري : ((السُّري : سُرى الليل ،مؤنثة)) [١٢] .

ولكن ورد في لسان العرب : ((وقيل "السُّرَى" : سير الليل كله ،تُذَكِّرُه العرب وتؤنثه ،قال : ولم يعرف اللحياني إلا التأنيث)) [١٣].

ونقل أيضاً ابن منظور أَنَّ بعض العرب يؤنث السُّرَى ،قال : ((إن بعض العرب يؤنث "السُّرى" و"الهدى" ،وهم بنو أسد ،توهماً ،أنها جمع "سُرْيَة" و"هُدْيَة")) [١٤].

وورد في القاموس المحيط : ((السُّرَى كالهدى : سير عامة الليل ،ويُذَكَّر)) [١] ،مما يسوغ للبحتري استعماله .

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٢ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٩ .
(٣) ديوان البحتري ٤/٩٤٥/٢
(٤) انظر اللسان (سدم) ١٢ / ٢٨٥ .
(٥) ديوان البحتري ٥/٢١٩٠/٤ .
(٦) سورة الفجر : ٢٧ .
(٧) سورة الزمر : ٥٦ .
(٨) سورة الزمر : ٥٩ .
(٩) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٥ .
(١٠) ديوان البحتري ١٣/١٧٣٣/٣ .
(١١) عبث الوليد ٤٠٤ .
(١٢) البلغة في الفرق بين المؤنث والمذكر ٧٨ .
(١٣) اللسان (سرا) ٣٨١/١٤ .
(١٤) اللسان (سرا) ٣٨٢/١٤ .

ومن تأنيث المذَكَّر أيضاً عند المبرد ومن أخذ بمذهبه ،((حذف علامة التأنيث من الفعل المسند إلى المفرد من ظاهر المؤنث الحقيقي ،نحو قول جرير:

لَقَدْ وَلَدَ الأَخَيْطِلَ أمُّ سوءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وشَام

وقول الآخر :

إنَّ امْرَءاً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ في الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

ألا ترى أن التاء قد حذفت من الفعل المسند إلى (أم) في البيت الأول وإلى "واحدة" في البيت الثاني .

وإن جاء شيء من ذلك في سعة الكلام كان شاذاً عنده يحفظ ولا يقاس عليه ،وسواء في ذلك أن يفصل بين الاسم والفعل أو لا يفصل ،نحو ما حكي من قولهم : "قال فلانة ،وحضر القاضى اليوم امرأة" ،وذهب أبو موسى الجزولي إلى إجازة حذف علامة التأنيث ،إلا أن حذفها عنده من غير فصل ليس بكثير.

وذهب الزمحشرى إلى منع حذفها في الكلام إذا عدم الفصل وأجاز الحذف مع الفصل إلا أن جوازه ليس بالواسع عنده.

وذهب النحاس إلى أن ذلك لا يجوز في نحو قولك : قامت هند ،لئلا يلتبس المذَكَّر بالمؤنث ،إذ قد يسمى المذَكَّر باسم المؤنث وأجازه في قولك : «جاءتني امرأة» وأمثاله ،لأنه قد عرف المعنى ففرق من العلم وغيره)) [٢].

ويذهب ابن عصفور مذهب المبرد في منع ذلك فيقول : ((والصحيح عندي ماذهب إليه المبرد ،لأن سيبويه ذكر أن ذلك في الواحد من الحيوان قليل ،ثم قال وهو في الآدمين أقل ،فـ«حضر القاضى امرأة » ،وأمثاله على هذا أقل قليل ،وماكان على هذه الصفة لا يجوز القياس عليه)) [٣].

والقزَّاز يجِّوز ذلك للشاعر ،قال : ((ومما يجوز له : حذف هاء التأنيث في الموضع الذي يكون ثباتها فيه الوجـــه ،إما للرد علـــى معنى يوجب التذكير ،وإما لضرب من التأويل)) [٤].

ومذهب سيبويه أن ذلك ضرورة قال : ((وقد يجوز في الشعر «موعظة جاءنا» اكتفي بذكر الموعظة عن التاء)) [٥].

ونهاية القول في ذلك أن تأنيث المذَكَّر وتذكير المؤنث ضرورة ،وإن أردت التأويل فهو حاصل لك ،لأنه ما من لفظ دال على مذَكَّر إلا وتستطيع أن تحمله على مرادف له مؤنث ،وكذلك المؤنث ،حتى الألفاظ المتمكنة في بابها ،فمثلاً إذا قال قائل: «هذا امرأة جاءتني» ،تستطيع أن تأولها وتحملها على معنى المذَكَّر فتقول : أراد معنى إنسان ،لأن المرأة إنسان ،وهذا فيه من التعسف ما ترى ،وما الحمل على المعنى إلا من ذاك .

ثالثاً : مطابقة العدد للمعدود في التذكير والتأنيث

يقول ابن مالك [٦]:

ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما آحاده مذَكَّره

في الضد جـرد..... .....

ويقول ابن عقيل : ((تثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدها إلى عشرة ،إن كان المعدود بهما مذَكَّراً ،وتسقط إن كان مؤنثاً)) [٧].

---

(١) القاموس المحيط (سرا) ١٦٦٩ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٩ .
(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٨ .
(٥) الكتاب ٤٥/٢ .
(٦) شرح ابن عقيل ٣٤٥/٢ .
(٧) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٤٥ .

والذي يقرره النحاة من هذا أن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة يخالف العدد فيها المعدود تذكيراً وتأنيثاً ،والسبب في ذلك يذكره ابن الأنباري فيقول : ((إنْ قال قائل : لم أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذَكَّر نحو : «خمسة رجال» ،ولم تدخل في المؤنث نحو : «خمس نسوة» ،قيل إنما فعلوا ذلك للفرق بينهما ،فإن قيل فهلا عكسوا وكان الفرق حاصلاً ،قيل : لأربعة أوجه)) [١] .

وقد جعل السيرافي المخالفة في هذا الضرب من قبيل الضرورة قال: ((قال أبو سعيد: فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

فكان مِجَنِّي دون من كنت أَتَّقِي ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبان ومُعْصِرُ

فحذف الهاء من "ثلاثة" وكان ينبغى له أن يقول : «ثلاثة شخوص» من قبل أن الشخص مذَكَّر ولكنه ذهب به مذهب النسوة لأنهن كن ثلاث نسوة .

وقال آخر:

وإنَّ كِلاباً هذه عَشْرُ أَبْطَن وأَنْتَ بَرِيءٌ من قبائلها العَـشْرِ

أراد بالأبطن القبائل فذهب مذهب القبائل في تأنيثها ،وإلا فقد كان الوجه أن يقول عشرة لتذكير البطن)) [٢].

ومما ورد في شعر البحتري مخالفاً لقاعدة المخالفة بين التذكير والتأنيث في العدد والمعدود قوله [٣] :

ومُهِـيجُ هَيْجَـاءٍ يُبَلِّغُ رُمْحَهُ صَفَّ العِدَى والرُّمْحُ خَـمْسَةُ أَذْرُعِ

فقال : «والرُّمْحُ خَـمْسَةُ أَذْرُعِ» ،و"الذراع" مؤنث ،فكان الوجه أن يقول : «خمس أذرع» كما قال في بيت آخر [٤]:

كالرُّمْحِ أَذْرُعُهُ عَشْرٌ وَوَاحِدَةٌ ، فَلَيْسَ يُزْرِي بهِ طَولٌ ولاقِصَرُ

وعَدَّ المعرِّي ذلك من قبيل تذكير المؤنث وليس من قبيل عدم المطابقة بحذف التاء فقال: ((و«خمسة أذرع» ،ذَكَّر الذراع ،وهي لغة عكلية ،والأجود تأنيثها ،واستدل الفراء على تذكير الذراع بقولهم في اسم الموقع : "أذرعات"، لأنه جمع أذرعة ،فهذا جمع "ذراع" في حال التذكير ،ولو كان مؤنثاً لقيل : أذرع ،وقيل في اسم الموضع "أَذْرُعات" بضم الراء ،فيجمع الجمع بالألف والتاء ،كما قالوا :"حدائداً" في جمع "حدائد")) [٥] .

وقال ابن الأنباري : ((والذراع : مؤنثة)) [٦] .

ويمكن لنا أن نلتمس للبحتري مخرجاً من هذه الضرورة إذا قلنا إنه قصد بالأذرع : الذراع ،وهي اليد قال الجوهرى: ((ذراع اليد : يذَكَّر ويؤنث)) [١]، وقال الفيروزآبادي في القاموس المحيط : ((وقد تذَكَّر فيهما)) [٢].

([١]) أسرار العربية لابن الأنباري ٢١٨ ، قال :((**الوجه الأول** : أن الأصل في العدد أن يكون مؤنثاً ،والأصل في المؤنث أن يكون بالهاء ، والمذكر هو الأصل فأخذ الأصل الهاء ، فبقي المؤنث بغير هاء .

الوجه الثاني : أن المذكر أخف من المؤنث ، فلما كان المذكر أخف من المؤنث احتمل الزيادة ، والمؤنث لما كان أثقل لم يحتمل الزيادة.

الوجه الثالث : أن الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في علامة ونسَّابة ، والمذكر أفضل من المؤنث فكان أولى بزيادتها.

الوجه الرابع : أنهم لما كانوا يجمعون ماكان على مثال : " فُعَال " في المذكر بالهاء نحو : غُرَاب وأَغْربه ، ويجمون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو : عُقَاب وأعْقُب ، حملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهاء في المذكر وأسقطوها في المؤنث)) .

([٢]) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٥٧ .

([٣]) ديوان البحتري ٢٠/١٢٨٨/٢ .

([٤]) ديوان البحتري ٢٥/٩٥٧/٢ .

([٥]) عبث الوليد ٢٨١ .

([٦]) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٠ .

بيد أن الجوهرى عاد فعلق على كلامه الأول بقوله : ((وقولهم : الثوب سبع في ثمانية ،إنما قالوا : سبع ،لأن الأذرع مؤنثة ،قال سيبويه : الذِرَاع مؤنثة وجمعها أَذْرُع لا غير ،وإنما قالوا : ثمانية ،لأن الأشبار مذَكَّرة)) [٣].

وعلى قول الجوهري لا يمكن لنا أن نخرج بيت البحتري .

رابعاً :استعمالات مخاطأة في التأنيث

ومن ذلك قوله [٤]:

عطْشَانَةٌ أَخْلَصَتْ مَوَدَّتَها لِمَنْ سَقَاها كُوبَيْنِ في نَفَسِ

فجعل مؤنث "عطشان" عطشانة ،والوجه هو أن الوصف المذَكَّر الذي على (فَعْلان) يكون مؤنثه على (فَعْلى) ،قال ابن السراج : ((نظيره من الصحيح عطش يعطش عطشان ،وهو عطشان وله (فَعْلى) نحو : عَطْشَى)) [٥] ، وقال الجوهري : ((وامرأة عَطْشَى)) [٦].

وصَرَّح ابن عقيل بمنع هذا الاستخدام حيث قال : ((لأنك لا تقول : للمؤنثة : سكرانة ،وإنما تقول سكرى ،وكذلك عطشان ،وغضبان ،فتقول : امرأة عطشى ،وغضبى ،ولا تقول : عطشانة ،ولا غضبانة)) [٧].

غير أن اللسان ذكر هذه اللفظة فقال : ((والأنثى : عَطِشَة وعَطُشَة ،وعَطْشَى وعَطْشَانة ونسوة عِطَاش)) [٨]، كما أن الفيروزآبادي يصحح مثل استعمال عطشانة فيقول: ((وهي عَطِشَة وعَطُشَة وعَطْشَى وعَطْشَانة)) [٩].

ومثل ذلك قوله أيضاً [١٠]:

أَوَانِسُ عَطْشَانَةٌ وُشْحُهَا ، رَيَّانةٌ خُرْسٌ خَلاَخِيلُهَا

فقال : عطشانة وريانة ،قال الجوهرى : ((الريان: ضد العطشان والمرأة ريَّا)) [١١].

ولذا فإن استعمال البحتري مُسَوَّغٌ له ولاسيما أن بعض المعاجم أوردته ،كما أن المجمع اللغوي أجاز ذلك ،قال محمد العدناني : ((وقد أخذ المجمع اللغوي القاهري بالمذهب الكوفي ،وبلغة بني أسد في إلحاق تاء التأنيث جوازاً بكلمة "عطشانة" ونظائرها ،وقرار المجمع مدوَّن في الصفحة ٨٣ ،٩١ من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي ألقيت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقد ببغداد سنة ١٩٦٥ ،وفيما يلي نص القرار كما قدمته اللجنة المختصة ،ووافق عليه أغلبية المؤتمرين ،وأخذ به مجمع القاهرة نهائياً : ((إن تأنيث **فَعْلان** بالتاء (**فَعْلانة**) لغة في بني أسد (كما في الصحاح) - أو لغة بني أسد (كما في المخصص) وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة ،والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء ،وإن كان غير ما جاء به خيراً (كما في قول ابن جني) .

ولذا يجوز أن يقال : عَطْشانة و غضبانة وأشباههما ،ومن ثم يصرف (**فَعلان**) وصفاً ،ويجمع "فَعْلان" ومؤنثه "فَعْلانة" جمع تصحيح)) [١٢].

---

(١) الصحاح (ذرع) ١٢٠٩/٣ .
(٢) القاموس المحيط (ذرع) ٩٢٥ .
(٣) الصحاح (ذرع) ١٢١٠/٣ .
(٤) ديوان البحتري ٢/١١٤٣/٢ .
(٥) الأصول في النحو ٤١٦/٣ .
(٦) الصحاح (عطش) ١٠١٢/٣ .
(٧) شرح ابن عقيل ٢٧٤/٢ .
(٨) اللسان (عطش) ٣١٨/٦ .
(٩) القاموس المحيط (عطش) ٧٧١ .
(١٠) ديوان البحتري ٥/١٧٨٢/٣ .
(١١) الصحاح (روي) ٢٣٦٣/٦ .
(١٢) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٤٥٣ .

الفصل التاسع

المصـــــــــــــادر

أولاً: صياغة المصدر

من استقراء النحاة واللغويين لأساليب كلام العرب وخاصة المصادر وجدوا من الأفعال ماتطرد مصادرها ،فمثلاً يقال : إن كل ما كان دالاً على حرفه فإن مصدره يكون على (فِعَالة) كزراعة وتجارة وغيرها ،وقد يضطر الشاعر فيعدل عن قياس المصدر إلى قياس آخر ،يقول القزَّاز : ((ومما يجوز له : أن يجرى المصدر على غير الصَّدر ،كما قال الأول :

وَخَيْرُ الأمرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْه وَلَيسَ بِأنْ تَتَّبِعْهُ اتِّبَاعَـــــا

فقال : ''اتِّبَاعا'' ،ولو جرى على الفعل الذي قبله لقال : ''تَتَبُّعاً'' ،وكذا قول الآخر:

..... وإن شِئْتُم تَعَاوَدنا عِوَادا

ولو أجراه على الأول لقال : ''تَعَاوُداً'' ،ولكن جاء به على ''عَاوَدْناَ'' لأن معناهما واحد)) [١].

والمفهوم من كلام القزَّاز أن الشاعر لم يخطئ في استعماله ،لأن المصدر ليس للفعل المذكور في الكلام ،وإنما هو لفعل آخر في معنى الأول جاء به الشاعر لَمَّا خاف على البيت من الكسر .

ومما ورد في شعر البحتري من مخالفة المصدر للفعل المذكور قوله [٢]:

وإذا اضْطرَبْتُ فعَنَّ لي وَجْهُ الغِنَى أَسْرعْتَ في مَنْعِي **انْسِرَاعَ** مُحارِدِ

فقال : ''انسراع'' وهو مصدر ''انسرع'' ،فعلى كلام القزَّاز فإن البحتري لم يجعل ''انسراع'' على ''أسرع'' الذي في الكلام ولكنه جعله على ''انسرع'' الغائب ولكنه لما كان مصدر الفعل المذكور هو ''إسراع'' سوف يخل بالوزن لو جيء به عدل عنه إلي مصدر

''انسرع'' لأنه في معناه ،ولو أجراه على الأول لقال : ''**إسراع**'' .

ومنه قوله [٣]:

وإعطائهِ الكَلْبَيْن ما حَظِيا بهِ عطاءَ المُحابِي لا عطاءَ المحُاسِبِ

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٨ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ٨٣٠ / ١٥ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٣٣٤ / ٤٤ .

فقال : ''عطاء'' مكررة مرتين في البيت بعد أن تقدم بالفعل ''أعطى'' فكان الوجه أن يقول : ''إعطاء'' ،ولكن عمل به مثل عمله بأسرع لما اضطر إلى ذلك .

ولكننا إذا سلمنا بهذا الرأي ،فإن هناك من يرده بورود بعض الآيات على هذا النظام ،قال القزَّاز : ((وقد زعم أكثر الناس أن هذا ليس من اضطرار الشعر ،وأنه جائز في الكلام وقد جاء به القرآن ،كما قال جَلَّ وَعَزَّ { وَاللهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا }[1] ،ولو جرى على الأول لكان ''إنباتا'' ،ولكنه جرى على ''نَبَتَ'' ،وكذا قوله جَلَّ وَعَزَّ : {وَتَبَتَّلْ إليهِ تَبْتِيْلا } [2]، ولو جرى على الأول لكان ''تَبَتُّلاً'' .

وحكى قوم أن مصدر (أَفْعَل) جاء على (فَعَل) وأنشدوا للأعشى :

وَمَا بالذّي أَبْصَـــرَتْهُ العُيُو ... نُ مِنْ قَطْعِ يَأسٍ وَلا مِنْ يَقَنْ

وإنما يقال : أيقن إيقاناً ويقيناً ،وقالوا مثله : فَلَح الرجل إفلاحاً وفَلْحاً وفلاحاً وأنشدوا:

عَدِمْتُ أُمّـــاً وَلَدَتْ رَبَاحَـــا

جَاءَتْ بِهِ مَفْرَكَحاً فِرْكَاحَـــا

تَحسبُ أَنْ قَدْ وَلَدَتْ نَجَاحَا

أَشْـهَدُ لا يَزِيدُهَا فَلاَحَـــــا

''المفرْكَح'' : الذي تنفرج أليتاه ،والذي أظنُّ أَنَّ هذه لم تجرِ على الفعل ،وإنما هي أسماء موضوعات تقوم مقام الأفعال ،وإن كان هذا الرجز لا ضرورة فيه)) [3].

وعليه فإن للبحترى فسحة في استعمال هذا الخروج إذا قدرنا أن المصدر ليس للفعل الموجود في الكلام ،بل لفعل آخر هو في معناه عدل إليه البحتري خوف اختلال الوزن إذا استعمل مصدر الفعل الموجود .

ولكن هل نستطيع أن نجزم بأن البحتري كان يريد إسراع وإعطاء ،ولأن الوزن لم يسعفه عدل عن ذلك ،أم أن البحتري قصد أن يأتي بهذه المصادر لغرض يريده .

الحقيقة أنه إذا كان الشاعر راغ إلى هذا الاستعمال خوف اختلال الوزن فهو ضرورة ،وإن كان قصد إليه دون نظر للفعل الموجود فشواهده من القرآن تخرجه من الضرورة .

ثانياً : استعمال الاسم في موضع المصدر

وذلك في قوله [4]:

وأقلُّ مـــــَـــا أعْتَدُّ مِنْك ... من حُسنِ رأيِك فيَّ نُجْحُكَ مَوْعِدِي

---

(1) سورة نوح آية ١٧ .
(2) سورة المزمل آية ٨ .
(3) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٨،٢١٩ .
(4) ديوان البحتري ٢ / ٦٩١ / ٢٩ .

وأرْتَجِى

فوضع الاسم ''نُجْح'' موضع المصدر ''إنجاح'' ،قال المعرى معلقاً على هذا البيت: ((أراد : فيَّ إنجاحك ،فوضع الاسم موضع المصدر وهذا يناسب قول القطامي :

أكُفْراً بَعَدَ رَفْعِ المَوْتَ عَنِّى وَبَعْدَ عَطَائِكِ المئةَ الرِّتَاعَا

وأشدُّ من هذا بيت أنشده الفراء:

فإنْ كَانَ هَذا المَطّلُ فيكَ سَجِيَّةً فَقَدْ كُنْتُ في طَوْلي رَجَاءَكَ أشْعَبَا

يريد : في إطالتي رَجَاءكَ)) (١).

ثالثاً : إعمال اسم المصدر

وذلك في قوله :

وأقـلُّ مـــــا أعْتَدُّ مِنْك وأرْتَجِى من حُسنِ رأيِك فيَّ نُجْحُكَ مَوْعِدِي

فقال : «فيَّ نجحُك موعدي» حيث أعمل اسم المصدر ''نُجْح'' فنصب به ''موعد'' ،والكسرة التي في الدال هي كسرة مناسبة الياء .

وللنحاة في إعمال المصدر آراء مختلفة ،وهذا الأمر جائز على مذهب الكوفيين والبغدادين ،أما البصريون فمنعوا ذلك وأمثاله ،يقول ابن عقيل : ((وإعمال اسم المصدر قليل ،ومن ادَّعى الإجماع على جواز إعماله فقد وَهِم ،فإن الخلاف في ذلك مشهور ،وقال الصيميري : إعماله شاذ ،وأنشد :

أكُفْراً .... البيت

وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط : ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله ،ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياسا)) (٢).

والحقيقة أنه لا يبعد في القياس لأن النحاة قد أقروا بمبدأ عمل المشتقات عمل ما اشتقت منه .

رابعاً : جمع المصدر

الأصل في المصادر ألا تجمع ،ولكن البحتريَّ جمع بعض المصادر في عدة أبيات ،منها قوله (٣):

أَحِبُّ انتظاراتِ الَمَواعِدِ ،والتي تَجِيءُ اختلاساً لايَدُومُ سُرورُهَا

فقد جمع المصدر ''انتظار'' .

ومنها قوله (١):

---

(١) عبث الوليد ١٨٥ ، ١٨٦ .
(٢) شرح ابن عقيل ٨٨/٢ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ١٠٠٢ / ٤٢ .

وما يَعْتَـرِيني الّذي يَعْتَرِيـ ـكَ بحَقِّ السَّوَادِ مِنَ الأبْخِرَة

قال المعرِّي : ((وحق الْبُخَارِ ألاّ يجمع في الأصل لأنه مصدر ،فلا يحسن جمعه كما لا يجمع الهُتَاف والجُؤَار ،إلا أنه إذا اختلفت أصنافه جاز أن يتأول له وجه يجمع به كما قالوا : دُعَاء وَأدْعِيَة)) [٢] .

خامساً :وضع المصدر موضع الاسم

وذلك في قوله [٣]:

فَقَدْ أنْسَيْتَنَا ـ عَدْلاً وَبَذْلاً ـ أبُـــوَّتَكَ الهُدَاةَ الرَّاشِدِينَا

فقوله : ''أُبُوَّتَك'' مصدر وهو يريد الاسم ''أباءك'' ،فوضع المصدر موضع الاسم .

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ٩٠٠ / ٩ ، البخار : يقال بَخَرَت القدرُ إذا ارتفع بخارها .

(٢) عبث الوليد ٢٠١ :٢٠٢.

(٣) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٥٨ / ٢ .

الفصل العاشر

مجيء الصيغ بمعنى صيغ أخرى

الصيغ هي القوالب التي تأتي على مثالها الكلمات وقد وجد النحاة أن العرب تستعمل كل صيغة لمعنى معين لا تخلط فيه صيغاً أخرى حتى لا تلتبس المعاني ،إلا أنّ الشعراء قد يكسرون قواعد النحاة فيجعلون المعني الذي يريدون في صيغة غير صيغته لأغراض يريدونها أو يحاولون بها وجهاً كما قال سيبويه ،ومن استعمال البحتري في ذلك ما يلي :

أولا : (فَاعِل) بمعنى (فَعِل)

ومن ذلك قول البحتري [1]:

ما مِنْهُمُ إلاّ مَريضُ الحَشَا بغَيْظِهِ مُخْتَنِقٌ شَـــاجِ

((أراد : شَجٍ ،فبنى (فَعِلاً) على (فَاعِلٍ) ،وربما استعملوا مثل هذا في الشعر الفصيح قال الشاعر:

إذَا أنْتَ حَارَبْتَ الرِّجَالَ فَلا تَزَلْ عَلَى حَذَرٍ لاخَيرَ في غَيرِ حَاذِرِ

وقال الفرزدق:

أَلَمَّ خَيَـــــالٌ مِنْ عُلَيَّةَ بَعْدَمَا رَجَا لِيَ قَوْمِيْ البُرْءَ مِنْ دَاءِ دَانِفِ

أي دَنِف)) [2].

ثانياً : صيغة (فَاعَل)

يقول ابن الحاجب : ((و(فَاعَل) لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً فيجيء العكس ضمناً ،نحو : ضاربته وشاركته)) [3].

أي : أن الفعل يشترك فيه كلا الطرفين ،فقوله : "ضاربته" فإن الضرب يكون من الفاعل على المفعول ،ويكون كذلك من المفعول على الفاعل ،وذلك قوله فيجيء العكس ضمناً .

ولا تكون هذه الصيغة من طرف واحد ،نحو قوله : خَاصَم، فإن المخاصمة تقع

---

(1) ديوان البحتري ١ / ٤١٠ / ١٣ .
(2) عبث الوليد ١١٩ .
(3) شرح الشافية ٩٦/١ .

من الطرفين لا من طرف واحد ، ومما جاء به البحتري من (فَاعَل) على غير ما هي له قوله [1]:

يُكاذِبُني وأصْــدُقهُ وِداداً ؛ ومن كَلَفٍ مُصَادَقَةُ الكَذُوبِ !

فقوله : ''يكاذبنى'' تقتضي المشاركة من الطرفين كل طرف يكذب على الآخر ،ولا شك أن البحتري لم يرد هذا المعنى بدليل قوله : وأصدقه ،ولكنه جاء بـــ(فَاعَل) وهو يريد غيرها ،وهي ''يكذبني'' .

ومن ذلك قوله [2]:

وَمَا رَأَيْتَ المِرِّيخَ قَدْ **حَاسَدَ** الـــ ـزَّهَرَةَ في الحَدِّ مِنْهُ والشَّرَفِ

فجعل ''حاسد'' بمعنى ''حَسَدَ'' .

<u>ثالثاً : (فَاعَل) بمعنى (أفعل)</u>

وذلك في قوله [3]:

ناكَرَتْهُ الحَسْنَاءُ أَبْيَضَ بَضًّـا وهَوَاهَا لو كان أَسْوَدُ وَحْفُ

''نَاكَر'' على وزن (فَاعَل) وهو يقتضي المشاركة ،وقد جاء به على معنى ''أنكر'' ،أي : أنكرته الحسناء .

---

(1) ديوان البحتري ١ / ٩٨ / ٣ .
(2) ديوان البحتري ٣ / ٢٤/١٤٠٧.
(3) ديوان البحتري ٣ / ١٣٧٢ / ١١ .

الفصل الحادي عشر

أسلـــوب الاستفهـــام

أولاً : مجيء الاسم مقدماً على الفعل بعد أداة الاستفهام

وحقك تقديم الفعل على الاسم في سعة الكلام عند الاستفهام ،والعكس غير صحيح إلا في الضرورة ،وذلك أن أدوات الاستفهام لا يليها في الأصل إلا الفعل ،إلا أنهم قد توسعوا فيها ،فابتدءوا بعدها الأسماء ،ألا ترى أنهم يقولون : « هل زيد منطلق» ،«وهل زيد في الدار» ،فإن قلت : «هل زيداً رأيت» ،و«هل زيدٌ ذهب» ،قبح ولم يجُز إلا في ضرورة الشعر ،فإن اضطر شاعر فقدَّم الاسم وجب نصبه نحو : «هل زيداً ضربته» ،قال ابن عصفور : ((ومنه : أن يقع بعد أدوات الاستفهام -ماعدا الهمزة - اسم وفعل ،فإنك تقدم الفعل على الاسم في سعة الكلام ،ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا في ضرورة شعر، نحو قوله :

أمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبرته إِثْرَ الأحِبَّـــةِ يَوْمَ البْينِ مَشْـــكُومُ

فلولا الضرورة لقال : «أم هل بكى كبير» ،حيث قدم الاسم "كبير" على الفعل "بكى" بعد أداة الاستفهام (هل) ضرورة)) [١].

ومما ورد في شعر البحتري من هذا الاستعمال قوله [٢]:

وإنْ سألُوا : أيْنَ الدَّنيئةُ أعْوَزَتْ لَدَى أحْوَزِيٍّ للدَّنِيئَةِ مـــــُنْكِرِ

فقد قدم الاسم وهو (الدنيئة) على الفعل أعوزت في الجملة المصدرة باستفهام .

ومن ذلك قوله أيضاً [٣]:

هل دَيْنُ عُلْوَةَ يُسْتَطَاعُ فَيُقْتَضَى ، أمْ ظَلْمُ عُلْوَةَ يَسْـــتَفِيقُ فَيقْصِرُ ؟

فقد قدم الاسم "دين علوة" على الفعل يستطاع في الجملة المصدرة باستفهام .

ومن ذلك أيضا قوله [٤]:

وهل جُرْحٌ يُرَبُّ بغير آسٍ ؟ وهل غَرْسٌ يَطولُ بغير ماءِ

فقد قدم الاسمين "جرح" و"غرس" على الفعلين "يُرَبّ" و "يطول" في الجملتين المصدرتين باستفهام ،وهو (هل) لأن (هل) لا تدخل على جملة إسمية خبرها فعل ،نحو : «هل زيد قام » إلا على شذوذ ،ذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى (قد) [٥].

وقد جوَّز المجمع اللغوي القاهري هذا الاستعمال ،نقل ذلك محمد العدناني قال: ((إن مؤتمر المجمع المنعقد في كانون الثاني عام ١٩٦٩ م ،أقر المسألة الآتية التي عرضتها عليه لجنة الأصول " يجري على ألسنة الكتاب مثل هذا التعبير : هل الكذوب يصدق ؟ بدخول (هل) على اسم مخبر عنه بجملة فعلية ،وجمهور النحاة على أن ذلك جائز في ضرورة الشعر ،على أنه جاء في الهمع في الصفحة ٧٧ من المجلد الثاني تجويز الكسائي دخول (هل) على الاسم الذي يليه فعل في الاختيار ،ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التعبير)) [٦] .

والبحتري شاعر يسوغ له الخروج عند الاضطرار .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٨ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ١٠٦٤ / ٣١ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ١٠٧٠ / ٤ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٤٦ / ١٦ .
(٥) انظر شرح الكافية ٣٨٨/٢ .
(٦) معجم الأغلاط اللغوية ٧٠٠ .

ثانياً: حذف همزة الاستفهام

يُعَرِّف النحاة الاستفهام بأنه طلب الفهم [١] ،ويكون الاستفهام بأدوات مخصوصة ولذا فان الركيزة الأساسية في الاستفهام هي الأداة ،ومن هنا فإن حذف الأداة يفوت الغرض من الاستفهام ،ولذا منع النحاة حذف الأداة لما فيها من تفويت الغرض المتوخى منها وهو طلب الفهم .

والهمزة هي أصل أدوات الاستفهام [٢] ،ولذا جاز عليها مالم يجز على غيرها من أدوات الاستفهام ،إلا أن حذفها لايقره كثير من النحاة وخاصة إذا لم يدل عليها دليل ،وعلى هذا تستطيع أن نقسم حذف الهمزة إلى قسمين :

الأول : حذفها دون دليل يدل عليها ،**الثاني** : حذفها مع إبقاء دليل عليها .

١- : حذفها دون أن يدل عليها شيء.

والنحاة يجعلون هذا من الأمور المُلْبِسة ،ولذا شرطوا عند الحذف أمن اللبس ، قال ابن مالك [٣]:

وَرُبَّمَا أَسْقِطَتِ الهَمْزَةُ إنْ كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

ولم يُجَوِّز ذلك كثير من النحاة ،ومنعه البصريون ،وإذا وقع شيء من ذلك فهو ضرورة ويتأولون ما يرد من هذا الباب .

والكوفيون يجيزون ذلك ،قال القزَّاز : ((ومما يجوز له عند الكوفيين: حذف ألف الاستفهام ،وليس في الكلام عليهادليل ،وأنشدوا :

ثَمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ،قُلْتُ : بَهْراً عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتراب

معناه عندهم : "أتحبها" ،وهذا لا يجوز عند البصريين ،ومعنى

البيت عندهم الإيجاب ،كأنه يقول: أنت تحبها .

وأنشدوا في الحذف أيضاً:

إنْ كُنْتَ أَرْزَنْتَنِي بِهَا كِذِباً جَزْءٌ فَلاقَيْتَ مِثْلَهَا عَـجَلاَ

أفْـــرَحُ أنْ أَرْزَأَ الكِرَامَ وَأنْ أورَثَ ذَوْداً شَصَائِصاً نَبَلاَ

قالوا يريد :"أأفرح" ،وغيرهم يقول : معناه الحكاية ،كأنه يقول : « أفرح أن أرزأ الكرام »)) [٤] .

وقال ابن عصفور : ((فأما قول عمر بن أبي ربيعة :

ثَمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ،قُلْتُ : بَهْراً عَدَدَ النَّجْمِ وَالحَصَا وَالتُّرَابِ

فليس على حذف الهمزة كما ذهب إليه بعضهم ،لعدم الدليل على ذلك ،وإنما قالوا له: أنت تحبها ،قد علمنا ذلك وتحققناه منك)) [٥].

وقال ابن هشام في المغنى : ((واختلف في قول عمربن أبي ربيعة :

---

(١) انظر مغني اللبيب ١٧، شرح ألفية ابن معط ١١٣٨/٢ .
(٢) انظر : شرح التسهيل ١١٠،١١١/٤ ، شرح ألفية ابن معط ١١٣٨/٢ .
(٣) شرح ابن عقيل ١٩٤/٢ .
(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٦٨،٢٦٩.
(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٩،١٥٨.

ثَمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ،قُلْتُ : بَهْراً عَدَدَ النَّجْمِ وَالحَصَا وَالتُّرَابِ

فقيل أراد :« أتحبها» ،وقيل : إنه خبر ،أي : أنت تحبها)) [١] .

وقال ابن جني في الخصائص : ((أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد : أتحبها ؟ لأن البيت الذي قبله يدل عليه ،وهو قوله:

أَبْرَزُوهَا مَثْلَ المَهَاةِ تَهَادَى بَيْنَ خَمْسٍ كَوَاعِبٍ أَتْرَابِ)) [٢] .

فنلاحظ من هذه الأقوال عدم تجويز النحاة لحذف همزة الاستفهام بغير دليل يدل عليها ،وإن وردت فذلك ضرورة .

وقد ورد في شعر البحتري شيء من ذلك ،وهو حذف همزة الاستفهام دون أن يدل عليها دليل ،ومن ذلك قوله [٣]:

تَدْرِينَ كم مِنْ زَوْرَةٍ مَشْكُورَةٍ؟ من زائرٍ وَهَبَ الخَطِيرَ وما دَرَى

فحذف همزة الاستفهام والتقدير : "أتدرين" .

وقوله [٤]:

يَكْذِبُ ظَنِّي أو يَخِيبُ شِعْرِي؟ وأنْتَ بَحْـــــرٌ وأمـــيرُ البَحْرِ !

التقدير : "أيكذب" .

وقوله [٥]:

أيْنَ أهْلُ القِبابِ بالأجْرَعِ الفَرْ دِ تَوَلَّوْا ؟ لا أين أهلُ القِبَابِ !

التقدير : "أتولوا" ،وربما تستطيع أن تقول : إن الاستفهام الأول دل عليها.

وقوله [٦] :

فتُرَانِي يَكُونُ لي فِيْكَ حَظّ مِنْ دُنُوٍّ أحْيَا بِهِ ،ونَصِيبُ

التقدير : "أفتراني" .

وقوله [٧]:

أنْسَى لَيالِيَنا هُنَاك وَقَدْ خَـلاَ مِنْ لَهْونا في ظِلِّها ما قد خَلاَ ؟

التقدير : "أأنسى" ،فحذف ألف الاستفهام ،قال المعرِّي : ((قوله : "أنسى" يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون أراد ألف الاستفهام فحذف ،وهو كثير كما قال الأول :

---

(١) مغني اللبيب ٢٠ .
(٢) الخصائص ٢٨١/٢ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ٩٧٤ / ٤
(٤) ديوان البحتري ٢/ ١٠٢٥ / ٢
(٥) ديوان البحتري ١/ ٨٣ /٢
(٦) ديوان البحتري ١/ ٣٥٧ /٣٤
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٦٤٧ / ٢

فَوَاللهِ مَا أدْرِي وَإنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْـــــعٍ رَمَيْتُ القَوْمَ أمْ بِثَمَانِ

ويروى "الجمر" .

والآخر : أن يكون أراد "لا" فحذف ،وذلك إنما يستعمل في القسم ،لأنه يدل على ما بعده من الغرض ،كما قال تأبط شراً :

تَاللهِ آمَنُ أنْثَى بَعْدَمَا حَلَفَتْ أسْمَاءُ بِاللهِ مِنْ عَهْدٍ وَمِيْثَاقِ

يريد : "لا آمَنُ" ،ولا يحتمل أن يكون "أنسى" ها هنا فعلاً ماضياً)) [١] .

وقول المعرِّي جيد ،إلا أننا نلاحظ أن تنظير المعرِّي لبيت البحتري ببيت عمر بن أبي ربيعة غير مستقيم ،وكذلك قوله : "وهوكثير" إذ أن بيت ابن أبي ربيعة حذف مع وجود ما يدل على الهمزة المحذوفة ،أما بيت البحتري فليس فيه دليل على الهمزة المحذوفة .

وقوله [٢]:

النّسْلَ حاوَلْتَ مِنْهَا ؟ فَهْيَ مُدْبِرَةٌ قد جاوَزَتْ مُنْذَ حِينٍ عُقْبَةَ الحَبَلِ !

أراد : "أالنسل" ،وهنا نرى أن البحتري حذف همزة الاستفهام عندما دخلت على كلمة فيها ألف وصل ،وكان الواجب على البحتري أن يبدله مداً نحو قوله تعالى : {آلذَكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمْ الأُنْثَيَيْن } [٣]، وقوله : { آللهُ خَيْرٌ أَمْ مَا يُشْرِكُون } [٤]، لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام ،قال التبريزي : ((... وإذا فعلوا ذلك مدوا مدة تقوم مقام الحرف ،ليفرقوا بين الاستفهام والخبر)) [٥] .

فنرى في كل ما تقدم أن البحتري حذف حرف الاستفهام دون أن يكون هناك دليل يدل عليها مما يجعل الاستفهام غير واضح في الكلام ،والحقيقة أن طلب الفهم لا يتوقف على وجود الأداة فقط ،لأن أدوات الإيصال ليست اللغة فقط ،فهناك النظام الإشاري دال أيضاً ،قال ابن فارس : ((فقد يمكن القائل إفهام السامع بوجوه يطول ذكرها من إشارة ،وغير ذلك)) [٦] ،ولذلك نستطيع أن نُفْهِمَ وأن نطلب الفهم بغير الأداة ،وعلى هذا فإن وجودها في الكلام قد لايكون ضرورياً وذلك لوجود قرائن أخرى تدل على المراد والمطلوب ،فالإشارة باليد وبأي عضو من أعضاء الجسم ،وفي الكلام يكون النبر والتنغيم كل ذلك أدوات دالة قد تغني عن الأدوات الملفوظة مثل أداة الاستفهام ،ولذا فإن هذه الأدوات قد تغني عن أداة الاستفهام ولا يلتبس المعنى المراد ،ولهذا يحذف المتكلم أو الشاعر أداة الاستفهام غير مضطر حيث أنه يدل على مراده من الاستفهام بأشياء أخرى كما ذكرنا ،فيكون بذلك حذف أداة الاستفهام ليس ضرورة بل لعدم الحاجة إليها ،لأنه أوضح مراده بأشياء أخرى غير ملفوظة ،وقد يكون حذفها في بعض المواقف أبلغ من ذكرها .

وقد كان الذي يحدث في القديم أن الشاعر ينشد قصيدته فيفهم السامعون منه ما يريد من خلال إشارات يده وتقاطيع وجهه وارتفاع صوته وانخفاضه ما يغنيه عن ذكر كثير من الأدوات ومن بينها أدوات الاستفهام ،وكما قال ابن مالك :

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ .....

ولكن عندما تكتب القصيدة بعد ذلك دون علامات الترقيم التي لم تكن معروفة آنذاك يلتبس على القاري ما كان مفهوماً عند السامع مما جعلهم يقولون أن حذف الأداة دون أن يدل عليها دليل يُلْبِس الكلام .

وعلى هذا فإن حذف همزة الاستفهام سائغ في الشعر والنثر ،فضلاً عن ورود ذلك في أفصح كلام ،فقد ورد حذف همزة الاستفهام دون أن يدل عليها دليل في آيات

---

(١) عبث الوليد ٣٧١ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٦٤٠ / ٢
(٣) سورة الأنعام آية ١٤٣ .
(٤) سورة النحل ٥٩ .
(٥) شرح ديوان أبي تمام ١٩/٢ .
(٦) الصاحبي ٣٠٩ .

من القرآن الكريم ،من ذلك قوله تعالى :{ قَالُوا إِنَّ لَنَا لأَجْرَاً إِنْ كُنَّا نَحْنُ الغَالِبِين}[١] فقد قُرئ على الاستفهام ،دل عليه قوله : { نَعَمْ وَإِنَّكُم لَمِنَ المُقَرَبِين } [٢]، قال القرطبي: (({ قالوا أَئِنَّ لَنَا لأجراً } أي جائزة ومالاً ... ،وقُرئ "إنَّ لَنَا" على الخبر ،وهي قراءة نافع وابن كثير ... ،وقرأ الباقون بلا استفهام على جهة الاستخبار)) [٣] ،وقال أبو حيان : ((وجوّز أبو علي أن تكون استفاماً حذفت منه الهمزة)) [٤] .

وكذلك قوله تعالى : { فَلا اقْتَحَمَ العَقَبَة } [٥] ،قال القرطبي : ((وقال ابن زيد وجماعة من المفسرين : معنى الكلام الاستفهام الذي معناه الإنكار ،تقديره : أفلا اقتحم العقبة)) [٦] ،كما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله : عصرتيها ؟ ،قالت : نعم[٧] ، وقوله [٨]: تزوجت ؟ قلت نعم .

كما نقل ابن مالك بعض الأحاديث وإن كان في صحيح البخاري [٩] خلافها نحو قوله صلى الله عليه وسلم:((يَا أَبَا ذَرٍ عَيَّرْتَه بأُمِّه))[١٠] ،أراد بأُمِّه))[١٠] ،أراد أعيرته ؟ و حديث ابن عباس في بعض النسخ : ((أن رجلاً قال : إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فَأَقْضِيه)) [١١] .

ونسب [١٢]بعض النحاة إلى الأخفش حمله بعض الآيات على الاستفهام مما يخرجه من دائرة الضرورة إلى السعة .

---

(١) سورة الأعراف آية ١١٣ . البحر المحيط ٣٦١/٤ : ((وقرأ الحرميان وحفص : (إنَّ) ، على وجه الخبر ، واشتراط الأجر وإيجابه ، على تقدير الغلبة ، ولا يريدون مطلق الأجر ، بل المعنى لأجراً عظيماً ، ولهذا قال الزمخشري : والتنكير للتعظيم ، كقول العرب : إنّ له لإبلاً وإنَّ له لغنماً ، يقصدون الكثرة ، وجوّز أبو علي أن تكون (إنَّ) استفهاماً حذفت منه الهمزة كقراءة الباقين الذين أثبتوها وهم الأخوان وابن عامر وأبو بكر وعمرو ، فمنهم من حققهما ومنهم من سهّل الثانية ، ومنهم من أدخل بينهما ألفاً)) .

(٢) سورة الأعراف آية ١١٤ .

(٣) تفسير القرطبي ٢٥٨/٧ .

(٤) البحر المحيط ٣٦١/٤ .

(٥) سورة البلد آية ١١ .

(٦) تفسير القرطبي ٦٦/٢٠ .

(٧) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ / ٤٠ ، كتاب الفضائل معجزات النبي صلى الله عليه وسلم ، وانظر صحيح ابن حبان كتاب النذور ١٠ / ٢٣٧ ، وانظر سنن أبي داود كتاب الأيمان والنذور ٣ / ٢٣٩ .

(٨) فتح الباري ٤٥/٥ ، كتاب البيوع ، باب شراء الدواب والحمير ، حديث رقم ٢٠٩٧ .

(٩)رواية البخاري :« أعيرته» و «أفأقضيه» بإثبات الهمزة فيهما . انظر مختصر صحيح البخاري ٣٠/١ حديث رقم ٢٨ ، كتاب الإيمان ، وكتاب الصوم حديث رقم ٩٥٠ ، ٢٠٩/١.

(١٠) مختصر صحيح البخاري للزبيدي كتاب الإيمان ص ٣٠ حديث رقم ٢٨ .

(١١) المرجع السابق كتاب الصوم ص ٢٠٩ ، حديث رقم ٩ .

(١٢) نصوص الأخفش في كتابه معاني القرآن لاتويد هذه النسبة بل تقول بعكسها ، ففي آيه الشعراء ٢٢: { وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى اسرائيل } ، قال : ((فيقال : هذا استفهام ، كأنه قال : أوتلك نعمة تمنها ، ثم فسر فقال : أن عبدت بنى اسرائيل ، وجعله بدلا من النعمة)) معاني القرآن للأخفش ٤٢٦/٢ .

وعند الآيه { هذا ربى } الأنعام ٧٦: ، قال : ((وأما قوله للشمس :« هذا ربي» ، فقد يجوز على هذا الشيء الطالع ربي ، أو على أنه حين ظهرت الشمس وقد كانوا يذكرون الرب في كلامهم ، قال لهم :«هذا ربى» ، وإنما هذا مثل ضربه لهم ليعرفوا إذا هو زال أنه لا ينبغى أن يكون مثله ألهاً ، وليدلهم على وحدانية الله ، وأنه ليس مثله شيء ، قال الشاعر:

مكثت حولا ثم جئت قاشرا لا حملت منك كـــــراع حافرا)) .

معاني القرآن للأخفش ٢٨٠،٢٨١/٢ .

وفي هذا النص ترى أنه لم يذكر الاستفهام البتة ، ولم يقدر أن هناك محذوفاً وهي همزة الاستفهام .

قال ابن هشام : ((و الأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس ،وحمل عليه قوله تعالى : { وَتلكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ } [1]، وقوله تعالى: { هَذَا رَبي } [2] في المواضع الثلاثة)) [3] .

فهذه التفسيرات وإن كانت تأويلات للآيات تبقى أن هناك من قال بها ويمكن أن تكون مسوغاً لحذف همزة الاستفهام في السعة دون أن يدل عليها دليل .

٢- الحذف مع وجود دليل

وغالباً ما يكون هذا الدليل (أم) ولذا تسمى همزة الاستفهام بالهمزة المعادلة لـ(أم)، قال ابن عصفور : ((وأكثر ما يوجد ذلك مع (أم) لأن فيها دلالة عليها)) [4] .

ونطالع في قضية حذف الهمزة مع وجود الدليل عدة آراء ،فهذا سيبويه يجعلها من خصوصية الشعر ،يقول : ((وزعم الخليل أن قول الأخطل :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلامِ مِنْ الرَّبَابِ خَيَـــالاَ

كقولك : «إنها لإبلٌ أَمْ شَاءٌ» .

ومثل ذلك قول الشاعر ،وهو كثير عزة :

أَلَيْسَ أَبِي النَّظْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خُزَاعَة أَزْهَرا

ويجوز في الشعر أن يريد بـ ((كَذَبَتْك)) الاستفهام ويحذف الألف ،قال التميمي الأسود بن يعفر :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً شعيثُ ابن سَهْمٍ أَمْ شعيثُ ابن مِنْقَرِ

وقال عمر بن أبي ربيعة:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَـــبْعٍ رَمَيْـــنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ)) [5] .

وقال : ((فأما قوله : { سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون } البقرة :٦ ، فإنما دخله حرف الاستفهام ، وليس باستفهام ، لذكره السواء ، لأنه إذا قال في الاستفهام : « أزيد عندك أم عمرو ؟ » وهو يسأل أيهما عندك فهما متساويان عليه ليس واحد منهما أحق بالاستفهام من الآخر ، فلما جاءت التسوية في قوله : " أنذرتهم " شبه بذلك الاستفهام إذ أشبه في التسوية ، ومثلها : { سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم } المنافقون :٦ ، ولكن " استغفرت " ليست بممدودة ، لأن الألف التي فيها ألف وصل ، لأنها من «استغفر يستغفر » فالياء مفتوحه من (يفعل) وأما " أنذرتهم " ففيها ألفان ألف "أنذرت" وهي مقطوعة ، لأنه يقول : " تنذر " ، فالياء مضمومة ، ثم جعلت معها ألف الاستفهام فلذلك مددت وخففت الآخرة منها ، لأنه لا يلتقى همزتان)) .

فإذ نظرنا إلى هذه النصوص لم نر فيها مايشير صراحة إلى صحة هذه النسبة ففي النص الأول قال : قالوا : فكأنه رأي نقله ، أما النص الثاني فليس فيه ما يشير إلى الاستفهام ، أما النص الثالث فنجد أنه قال : فإنما دخله حرف استفهام وليس باستفهام ، وأما قراءة ابن محيصن : { سواء عليهم أنذرتهم } البقرة :٦، بهمزة واحدة ، الهمزة المحذوفة فيها همزة التسوية لا همزة الاستفهام ، ومثلها قراءة أبي جعفر : { سواء عليهم أستغفرت لهم } المنافقون :٦ ، إذا كانت القراءة بهمزة الوصل كما ذكر ابن مالك وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٢٣٧/٨ أنها بمدة على الهمزة ، قيل هي عوض من همزة الوصل .

(1) سورة الشعراء آية ٢٢ .
(2) سورة الأنعام آية ٧٦، ٧٧، ٧٨ .
(3) مغني اللبيب ٢٠ . وانظر : الصاحبي ٢٩٧ ، ومعاني الفراء ٣٤١/١ .
(4) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٨ .
(5) الكتاب ١٧٤/٣، ١٧٥ .

قال الأعلم في الشاهد الأول : ((الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة (أم) عليها ،ولايكون هذا إلا على تقدير ألف ،لأن قوله :« ما أدرى» ،يقتضى وقوع الألف و(أم) مساوية لها ،كما تقول :«ماأدرى أزيد في الدار أم عمرو»)) [١] .

ولابن هشام في مغني اللبيب نصان يظهر فيها التعارض ،فالأول يقطع بأن الحذف ضرورة ،قال عند البيت السابق : ((الأصل : "أشعيث" ،بالهمزة في أوله والتنوين في أخره فحذفهما ضرورة ،والمعنى : ما أدرى أي النسبين هو الصحيح)) [٢] .

والثاني : يوحي بأن الحذف جائز في السعة سواء دل عليه دليل أم لا ،قال : ((والألف أصل أدوات الاستفهام ،ولهذا خصت بأحكام :

أحدها : جواز حذفها ،سواء تقدمت على (أم) كقول عمر بن أبي ربيعة :

بَدَا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِيْنَ جَمَّرَتْ وَكَفٌ خَضِيْبٌ زُيِّنَتْ بِبِنَانِ

فَوَاللهِ مَا أدْرِي وَإنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمَانِ

أراد : "أبسبع" ،أم لم تتقدمها كقول الكميت :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلى البِيْضِ أطْرَبُ وَلا لَعِباً مِنِّي وَذَو الشّيْبِ يَلْعَبُ

أراد : «أو ذو الشيب يلعب» ؟)) [٣].

وأجاز ابن مالك الحذف عند أمن اللبس ،ولاشك أن وجود (أم) مانع من اللبس يقول [٤]:

وَرُبَّمَا أسْقِطَتِ الهَمْزَةُ إنْ كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أمِنْ

وكذلك ابن عصفور[٥] يتابعهم على هذا الرأي في شرط أمن اللبس .

ولعل الذي دعاهم إلى القول بأنَّ الحذف ضرورة مع وجود الدليل عليها هو فقدان عنصر التنغيم وإهمالهم له لأن التنغيم في مثل هذه الحالة يقوم مقام الأداة في افادة المعنى المراد[٦]

وهناك فريق آخر يرى أن منع الحذف إنما هو لمنع اللبس في الكلام ،ووجود القرينة مثل (أم) أو غيرها كافية لدحض اللبس والدلالة على الاستفهام وحينئذ لا مانع من حذف همزة الاستفهام هنا سواء في الشعر أم النثر حتى أن بعضهم رأى أن هذا مطرد ،ولا يختص بضرورة بل قد ورد منه شيء في كتاب الله ،قال ابن مالك : ((وقد تحذف الهمزة ويكتفى بظهور معناها قبل (أم) المتصلة ،كقول الشاعر :

فَأصْبَحْتُ فِيْهِم آمِناً لا كَمَعْشَرٍ أتَوْنِي وَقَالُوا مِنْ رَبِيْعَةَ أمْ مُضَر

ومثله :

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وَإنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمَانِ

ومن قراءة ابن محيصن { سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم } [٧])) [٨] .

وقد اختار ذلك المرادي[٩] لكثرتة نظماً ونثراً واستدل على مجيئها محذوفة في النثر بقراءة ابن محيصن:{سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم } [١] ،وقراءة أبي جعفر { سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَسْتَغْفَرْتَ لَهُم } [٢] بهمزة واحدة .

---

(١) تحصيل عين الذهب ٤٤٦ ، ٤٤٧
(٢) مغني اللبيب ٦٢ .
(٣) السابق ١٩،٢٠ .
(٤) شرح ابن عقيل ١٩٤/٢ .
(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٨ ، ١٥٩ .
(٦) انظر الضرورة الشعرية في النحو العربي ٣٥٩ .
(٧) سورة البقرة آية ٦ .
(٨) شرح التسهيل ٣٦١/٣ .
(٩) الجنى الداني ١٠٠ ، قال ((والمختار أن حذفها مطرد إذا كان ما بعدها (أم) المتصلة لكثرته نظماً ونثراً)) .

وقد ورد في شعر البحتري حذف الهمزة مع وجود (أم) كثيراً ومن ذلك قوله[٣]:

يا أَبَا القاسِمِ اقْتِسَامُ عطاءٍ ما نَرَاهُ أَمِ اقْتِسَامُ نِهَابِ ؟

فحذف الهمزة والتقدير : أاقتسام عطاء ؟ ،فكأنه كره اجتماع همزتين في أول الكلمة ،قال أبو العلاء المعرِّي : ((لاريب أن أبا عبادة لم يرد إلا الاستفهام بهذا البيت إلا أنه حذف ،كما قال :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَــبْعٍ رَمَيْــنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

ولو أنه في كلام منثور وأدخل ألف الاستفهام على "اقتسام" لقال : أَقْتِسَام عَطَاءٍ بهمزة مفتوحة ،وهي همزة الاستفهام ،فأما في البيت فألف "اقتسام" مكسورة وهي ألف الوصل ،ويجوز أن يجعل « ا قتسام عطاء » مبتدأ موجباً لا مستفهماً ،وقوله :«ما نراه » خبره ،ثم يجيء بـ (أم) على ابتداء كلام آخر ،وكلا الوجهين قد قيل في قول الأخطل:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلام من الرَّبابِ خَيَالا

ولا اختلاف أنه يقال في الكلام : النهار قد ذهب أكثره ،أم قد بقيت منه بقية صالحة ،كأن الجملة الأولى ذهبت وهو غير شاك ،ثم استفهم لأن شكاً أدركه ،ومن هذا النحو الآيه : { الم تَنْزِيلُ الكِتَابِ لارَيْبَ فِيْهِ مِنْ رَبِّ العَالَمين } [٤]، ثم قال : { أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاه}[٥] ،ولم يتقدم استفهام)) [٦] .

ومن حذف همزة الاستفهام مع وجود دليل عليها عند البحتري قوله [٧]:

بَلَوْنا حالَتَــيْهِ ،فمَا نُبــــالي ضَرَبْتَ بذِي الفَقَارِ أو الرَّسُوبِ

((المعنى : "أضربت ؟" وهو على حذف ألف الاستفهام ،وقد تردد مثله في شعره كثيراً ،وبعض الناس لايعده من الضرورات)) [٨] .

ومن حذف الهمزة أيضاً مع الدليل قوله [١]:

---

(١) سورة البقرة آية ٦ .

(٢) سورة المنافقون :٦ ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٢٣٧/٨: ((وقرأ الجمهور (أستغفرت) بهمزة التسوية التي أصلها همزة الاستفهام وطرح ألف الوصل ، وأبو جعفر بمدة على الهمزة ، قيل هي عوض من همزة الوصل وهي مثل المدة في قوله : { آلذكرين حرم } ، لكن هذه المدة في الاسم لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا يحتاج ذلك في الفعل لأن همزة الوصل فيه مكسورة ، وعن أبي جعفر أيضاً ضم ميم (عليهم) إذ أصلها الضم ووصل الهمزة ، وروى معاذ بن معاذ العنبري عن أبي عمرو كسر الميم على أصل التقاء الساكنين ووصل الهمزة فتسقط في القراءتين ، واللفظ خبر والمعنى على الاستفهام ، والمراد التسوية وجاز حذف الهمزة لدلالة (أم) عليها كما دلت على حذفها في قوله:

..... بسبع رمين الجمر أم بثمان

يريد : " أبسبع " .

وقال الزمخشرى : وقرأ أبو جعفر : " أستغفرت" ، اشباعاً لهمزة الاستفهام للإظهار والبيان لا قلب همزة الوصل أيضاً كما في : آلسحر وآلله ، وقال ابن عطية : وقرأ أبو جعفر : آستغفرت ، بمدة على الهمزة وهي ألف التسوية ، وقرأ أيضاً بوصل الألف دون همز على الخبر ، وفي هذا كله ضعف ، لأنه في الأول أثبت همزة الوصل وقد اغنت عنها همزة الاستفهام ، وفي الثانية حذف همزة الاستفهام وهو يريدها ، وهذا مما لا يستعمل إلا في الشعر)) .

(٣) ديوان البحتري ١/ ٨٦ / ٣٣

(٤) سورة السجدة آية ١-٣ .

(٥) سورة السجدة آية ٣ .

(٦) عبث الوليد ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ .

(٧) ديوان البحتري ١/ ٢٦٣ / ٢١

(٨) عبث الوليد ٩٢ .

وُجُوهُ حُسَّادِك مُسْوَدَّةٌ أمْ صُبِغَتْ بَعْدِيَ بالزّاجِ

يريد : أوجوه حسادك ؟.

وقوله [٢]:

فَوالله ما أدْري سَلَوْت عن الهَوى فأكْفَيْتَنِيهِ أمْ حَـــسَدْتَ ابْنَ مَعْمَرِ

يريد : أسلوت ؟.

وقوله [٣]:

سُقِينَا جَنَى السُّلوانِ أمْ شَغَل الهَوَى عَلَيْنَا بَنُـــو العِشْرِينَ مِنْ كُل مَعْشَرِ

يريد : أَسُقِينَا ؟.

وقوله [٤]:

مـــا نُبالِي يدُ الوزيرِ استَهَلّتْ أم رأيتَ العقيقَ سالت شِعابُهْ

يريد : أيد الوزير ؟.

وقوله [٥]:

أَمْنِيَّةُ الـمَغْرُورِ عن قَصْدِهِ ضَلّتْ بهِ أمْ حُلْمُ الحالِمِ !

يريد : أأمنية المغرور ؟.

وقوله [٦]:

حُلْمٌ مُطّبِقٌ عَلَى الشَّكِّ عَيْنِي أمْ أَمَانٍ غيَّرْنَ ظَنِّي وحَدْسِي ؟!

يريد : أحلم ؟. ، وقوله [٧]:

فِراقٌ مِنْ جفَاءٍ حالَ بَيْنِي وبَيْنَكَ ،أمْ فِرَاقٌ من فِرَاقِ ؟

يريد : أفراق من جفاء ؟.

وقوله [٨]:

---

(١) ديوان البحتري ١/ ٤٠٩ / ١٢
(٢) ديوان البحتري ٢/ ٨٩١ / ٢٢
(٣) ديوان البحتري ٢/ ١٠٦٢ / ٨
(٤) ديوان البحتري ١/ ١١٦ /١٠
(٥) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٧١ / ٤
(٦) ديوان البحتري ٢/ ١١٥٨ /٣٤
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٥٢٢ / ١٢
(٨) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٦٥ /١

مَلّناَ ،أمْ نَبَا ،أمْ جَفَانَا أمْ قَلاَنا ،فاعَتاضَ مِنّا سِوَانَا ؟!

يريد : أَمَلَّنَا ؟.

وقوله [١]:

أعادَ شَكْوَى من الطّيْفِ الّذي اعْتَادَا رُشْداً تَوَخَّيْـتَ أمْ غـــيًّا وإفـــنَادَا

أراد : «أرشدا؟ ».

وقوله [٢]:

فَلَيْـــسَ يُـــبَالِي مُسْتَمِيحُو نَوالِهِ أَصابَ اللّيالي خِصْبُها أمْ مُحُولُهَا

أراد : «أأصاب الليالي ؟».

وقوله [٣]:

وسِرْبُ ظِبَاءِ الوحْشِ هذا الّذِي أرَى أمامكِ أمْ سِرْبُ الظَبَـــاءِ النّـــواعِمِ ؟

أراد : أسرب ؟.

فمما سبق في أبيات البحتري نرى أنه حذف همزة الاستفهام في وجود ما يدل عليها ،وما قيل عن حذف الهمزة بلا دليل أولى به الحذف مع الدليل ،وإن جعلها بعض النحاة من ضرورات الشعر .

وقد ورد من الحذف مع وجود الدليل أحاديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام منها قوله : ((بيعاً أم عطية - أو قال أم هبة - ،قال : لا ،بل بيع)) [٤] .

مما يجعل القول بالضرورة أمراً فيه نظر .

<u>ثالثاً : وضع(أو) موضع (أم) المعادلة للهمزة في الاستفهام</u>

ورد ابدال (أو) من (أم) في شعر البحتري في قوله [٥]:

فَلَسْتُ أبَالِي جادَ بالعُرْفِ باذِلٌ عَلى راغِبٍ أو ضَنَّ بالخَيرِ مَانِعُ

وهمزة الاستفهام التي يسمونها همزة التسوية أو الهمزة المعادلة لـ(أم) تفيد التخير بين شيئين ويكون التخير بـ(أم) ،والبحتري في البيت السابق حذف همزة التسوية ،التقدير أجاد ،وأبدل من (أم) الدالة على الهمزة (أو) .

قال سيبويه :((فأما إذا قلت : ما أبالي أضربت زيداً أم عمراً ،فلا يكون هنا إلا (أم) لأنه لا يجوز السكوت على أول الاسمين)) [٦] .

وقال ابن هشام : ((إذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو) ،فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً ،وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : «سواء كان كذا أو كذا» وهو نظير قولهم «يجب أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا» ،والصواب العطف في الأول بـ(أم) ،وفي الثاني بالواو ،وفي الصحاح " تقول : سواء عليَّ قمتَ أو قعدتَ" انتهى . ولم يذكر غير ذلك ،وهو سهو ،وفي كامل الهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني

---

(١) ديوان البحتري ١/ ٦٠٧ / ١
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٧٧٦ / ١١
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٩٦٦ / ٦
(٤) مختصر صحيح البخاري (كتاب الهبة ،باب قبول هدية المشركين/ ٢٥٥)
(٥) ديوان البحتري ٢/ ١٣٠٥ / ٣٥
(٦) الكتاب ١٨٠/٣ .

{ سواءٌ عليهم أأنذرتهم أو لمْ تنذرهم } [1]وهذا من الشذوذ ،وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً ،وكان الجواب بنعم أو بلا ،وذلك أنه إذا قيل «أزيد عندك أو عمرو» فالمعنى «أأحدهما عندك أم لا» ،فإن أجبت بالتعين صح ،لأنه جواب وزيادة)) [2] .

رابعاً :مجيء (هل) بدلاً من الهمزة في الاستفهام

(هل) حرف استفهام موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور ودون التصديق السلبي ،فيمتنع نحو : « هل زيد قائم أم عمرو» إذا أريد به (أم) المتصلة ،لأنه تصور ،ويمتنع نحو: هل لم يقم زيد [3].

قال ابن هشام في المغني : ((فيمتنع نحو : «هل زيداً ضربت» ،لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ،ونحو :« هل زيد قائم أم عمرو» ،إذا أريد بأم المتصلة)) [4].

وسبب المنع في ذلك أن(أم) تفيد التخيير بين شيئين ،و(هل) يطلب بها التصديق إما بنعم أو بلا فقط ،فإذا جئت بـ(أم) مع (هل) أحدث تناقضاً ،ففي حين أنه يطلب بهل الاجابة بنعم أو (لا) تكون (أم) مخيرة بين شيئين ،قال ابن جني في اللمع : ((وأما (هل) فكقولك : «هل قام زيد» ،و«هل يقوم جعفر» ،فجوابه : نعم ،أو لا)) [5].

وقال سعيد بن الدهان : ((واعلم ان جواب الحروف ،حروف مثلها ،والهمزة ،و(هل) حرفان فجوابهما حرفان في الإيجاب المحض : نعم والنفي(لا)) [6].

ولذا لم تتوافق(أم) مع (هل) وإنما الذي يتوافق مع(أم) هي الهمزة ،ولذا تسمى همزة التسوية أو المعادلةـ(أم) كقولك : «أحضر زيد أم عمرو» ،و الفرق بين الهمزة و(هل) كما قال سعيد بن الدهان : ((أن الهمزة تستفهم بها وأنت مثبت ،كقولك:«أطربا وأنت قنسري » ، وليس كذلك(هل) ،وأيضاً فإنك تأتي بالهمزة في الإنكار ، تقول في جواب من قال :« ضرب زيداً ،أزيدنيه ؟» ، وأيضاً فإن الهمزة تقع مع الاسم الذي تبدله من الاسم المستفهم به ،تقول:«أعشرون أم ثلاثون ؟» إذا أبدلت من : كم مالك؟ وليس كذلك (هل) ،ومنها أنها تعادل(أم) المتصله وليس كذلك(هل)) [7].

وعلى هذا الرأي فإن مجيء (أم) مع (هل) غير صحيح ،ويحتمل أمرين :

الأول : أن يكون قد أبدل من الهمزة (هل) لوجود (أم) الدالة على أحقية الهمزة بالاستفهام.

الثاني: أن يكون حَذَفَ الهمزة .

ومما ورد في شعر البحتري من مجيء (هل) مع (أم) قوله [8]:

هَلِ ابْنُ الْقُمَاشِيَةِ الْيَوْمَ لي مُقِيمٌ على الذَّنْبِ أمْ يَعْتَذِرْ

فأبدل(هل) من الهمزة مع وجود (أم) المعادله للهمزة.

ويحتمل أن يكون قطع الكلام عند (لي) وابتدأ في الشطرة الثانية فحذف الهمزة ،التقدير : «أمقيم على الذنب أم يتعذر» وكلا الوجهين فيه ضرورة.

وقوله [1]:

---

(1) سورة البقرة :٦ .
(2) مغني اللبيب ٦٣،٦٤.
(3) مغني اللبيب ٤٥٦ .
(4) المرجع السابق ٤٥٦ .
(5) اللمع في العربية ٢٩١ .
(6) حاشية محقق اللمع في العربية ٢٩٨ .
(7) المرجع السابق ٢٩٨ .
(8) ديوان البحتري ٢ / ٩٢٤ / ١٥ .

فَهَلْ أنا بائعٌ عَيْشاً بِعَيشٍ مَضَى ،أو مُبْدِلٌ دَاراً بِدَارِ ؟

فالبحتري في هذا البيت والذي قبله مخيِّر بين شيئين ولكنه جاء بـ (هل) في موضع الهمزة لأن التخيير من خصائص الهمزة لا من خصائص(هل) أوأنه أبدل (أو) من (أم) لأن (أو) مثل (أم) في التخيير .

إلا أنه ورد في أحاديث للرسول صلى الله عليه وسلم ما يمكن أن يُخَرَّج عليه استعمال البحتري هذا ،فقد ورد في صحيح البخاري في حديث الثلاثة الذين خلفوا قول كعب ابن مالك : ((فأقول في نفسي : هل حرك شفتيه برد السلام علي أم لا)) [٢] .

كما ورد حديث آخر عن الرسول صلـى الله عليه وسلم وهو قوله لجابر : ((هل تزوجت بكراً أم ثيباً)) [٣] ،مما يسوغ هذا الاستعمال .

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ٩٣٥ / ٩ .
(٢) مختصر صحيح البخاري ٣٩٣/٢ ، كتاب المغازي .
(٣) فتح الباري ٢٤٤/٦ ، كتاب الجهاد والسير ، باب استذان الرجل الإمام حديث رقم ١١٣ .

الفصل الثاني عشر

المُثـــــــــــــــــنَّى

يُعَرِّف النحاة المُثَنَّى بأنه : ((ما لحق آخره ألف ،أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل أن معه مثله من جنسه)) [١].

ويعرفه بعضهم بأنه ((كل اسم دال على اثنين وكان اختصاراً للمتعاطفين)) [٢].

ويفصل ابن الخباز في ذلك فيقول : ((التثنية مأخوذة من ثنيت الشيء إذا عطفته ،وأصلها العطف بدليل مراجعة الأصل في الضرورة ،قال :

لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كَانَ أكْرَمَهُم بَيْتاً وَأبْعَدَهُم عَنْ مَنْزِلِ الـــذَّام

وهي في الصناعة : عبارة عن ضم مفرد إلى مثله ،ومن جهة المعنى بإلحاق آخره ألف أوياء مفتوحاً ماقبلها)) [٣].

ويشترطون للتثنية ثمانية شروط [٤] لابد من توافرها حتى تصح التثنية وما خالف ذلك إمَّا أن يكون شاذاً أو ضرورة .

وقد جاء في شعر البحتري بعض الظواهر التي يرى بعض النحاة أنها مخالفة

لشروطهم في قواعد التثنية ،ومن هذه الظواهر مايلي :

أولاً : تثنية ماليس له ثان

يشترط النحاة للتثنية أن يكون المفرد المراد تثنيته له ثان في الوجود فلا يثَنَّى الشمس لأنها واحـــدة ولا القمـر لأنه لا ثانـــي له ،وأما قولهم "القمران" للشمس والقمر ،و"العمران" لأبي بكر وعمر رضى الله عنهما فهما من باب التغليب ،و"الأصفران" أو "الأحمران" للذهب والفضة [٥] ،وقال ابن مالك ((وهو محفوظ))[٦] .

ومما جاء في شعر البحتري مثَنَّى وهو مفرد وليس له ثان لفظة "رامتين" ،حيث أوردها تارة مثناة وتارة مفردة مما يدل على أنها مفردة ،والأبيات التى وردت فيها هذه اللفظة مفردة هي قوله [٧]:

---

(١) الكافية في النحو لابن الحاجب ١٧٢ ، قال الرضي في شرح الكافية ١٧٢/٢: ((يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحاً لأكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة كالأبيضين لإنسان وفرس ، فإن الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره إلى الماهيتين بل إلى صفتها التي اشتركا فيها . . . قال : وهذا الذي ذهب إليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيداً وان اشترك فيه كثيرون جنساً)) .

(٢) شرح شذور الذهب ٤٤ .

(٣) شرح ألفية ابن معط ٢٧٠/١ .

(٤) ١- الإفراد فلا يثَنَّى المُثَنَّى ولا المجموع ، ٢- الإعراب فلا يثَنَّى المبني على الأصح ، ٣- عدم التركيب فلا يثَنَّى المركب الأسنادي ولا المزجي ، ٤- التنكير فلا يثَنَّى العلم ، ٥- الاتفاق في اللفظ فلا يثَنَّى مثل كتاب وقلم ، ٦- الاتفاق في المعني ، ٧- إلا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته ، ٨- أن يكون له ثان في الوجود .
انظر شرح التسهيل ٥٩/١ .

(٥) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢٧٢/١ .

(٦) شرح التسهيل ٥٩/١ .

(٧) ديوان البحتري ٢ / ٩٨٦ / ٥ .

رُبَّ عَيْشٍ لنا بِرَامَةَ رَطْبٍ ولَيَالٍ فيها طِوَالٍ قِصَارِ

وقوله [١]:

أصُدُودٌ غَلاَ بـــها أمْ دَلاَلُ يَوْمَ زُمَّتْ بِـ (رامَةَ) الأجْمَالُ

و"رامة" هذه اسم موضع ،قال الجوهرى : (("رَامَة" : اسم موضع بالبادية وفيه جاء المثل : تَسْأَلُنِي بِرَامَتَيْنِ سَلْجَماً)) [٢] ،وقال الفيروزآبادى : ((و "رامة" موضع بالبادية ومنه المثل : تَسْأَلُنِي بِرَامَتَيْنِ سَلْجَماً ،يكثرون من تَثْنِيَتِهِ في الشعر)) [٣] .

وقال الميداني في مجمع الأمثال عند شرح هذا المثل : (("رامة" : موضع بغرب البصرة ،والسَّلْجَم معروف ،قال الأزهري : هو بالسين غير معجمة ولا يقال : شَلْجَم ولا تَلْجَم ،وضم "رامة" إلى موضع آخر هناك فقال : برامتين ،كما قال عنترة :

** شَرِبَتْ بمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ **

وإنما هو "وَسِيع" و"دُحْرُض" وهما ماءان أو موضعان ،فثَنَّى بلفظ أحدهما كما يقال : القَمَرَان والعُمَرَان ،ويضرب لمن يطلب شيئاً في غير موضعه)) [٤].

والمواضع التي جاء فيهما البحتري بلفظ "رامتين" مثناة هي :

الأول : قوله [٥]:

أتْرَى فائِتاً يُرَجَّى ويَوْماً مثلَ يَوْمِي **بِرَامَتَيْنِ** يعُـــودُ

الثاني قوله [٦]:

لاهَنَاكَ الشَّغْلُ الجديدُ بِحُزْوَى عن رُسُـــــــومٍ **بِرَامَتَـين** قِفَارِ

الموضع الثالث : قوله [٧]:

خَـوْنُ عَينٍ لم أحْتَسِبْهُ وقلبٍ لم أخَفْ يومَ "**رامَتَينِ**" انقِلاَبَهْ

فقال: "رامتين" ،حيث جاء بها مثناة ،وهي مفردة ليس لها ثانٍ من لفظها ،وإنما ثناها بضمها إلى غيرها كما قال الميداني : ((وضم "رامة" إلى موضع آخر هناك فقال برامتين)) [٨]، ويحتمل أن يكون البحتري أجراها على ماسمعه ممن قبله من الشعراء كما ورد في المثل : « تسألنى برامتين سَلْجَماً» .

ومن تثنية ماليس له ثان قوله[٩] :

حَتّى رَمَاني بِسَهْمِ الـــــ ـــــمَنُونِ عَنْ **قَوْسَين**

فقال : «رماني بسهم المنون عن قوسين» ،وإنما يقال : رماهم أو رموهم عن قوس واحدة ،كناية عن الاجتماع على الشخص ،أما قوله "عن قوسين" فعلى خلاف المتعارف عليه ،ولعل البحتري أراد التكثير فجعله سهماً واحداً عن قوسين .

وأما قوله تعالى :{ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ } [١]، فمعناه ((قدر قوسين عربيتين أو قدر ذراعين)) [٢] .

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٨٠٦ / ١ .
(٢) الصحاح (روم) ١٩٣٩/٥ .
(٣) القاموس المحيط (روم) ١٤٤١ ، وانظر السابق (صلب) ١٣٥ .
(٤) مجمع الأمثال للميداني ١٢٤/١ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ٧٢١ / ٩ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ٩٨٦ / ٢ .
(٧) ديوان البحتري ١ / ١٤٤ / ٥ .
(٨) مجمع الأمثال للميداني ١٢٤/١ .
(٩) ديوان البحتري ٤ / ٢٣٥٣ / ٣ .

ونقصد هنا بقولنا : أنه ليس له ثانٍ ،أي أنه صار كالمثل ،ولم تجر العادة باستعماله مثَنًّى ،وإلا فإن القوس له ثان فيقال في تثنيته : "قوسان" .

ومن ذلك أيضاً قوله [٣]:

كُلُّ مَهْزُوزِة **المِقَذَيْنِ** تُلْفَــى رَوْحَةَ الجَأْبِ خَلْفَها والظّليمِ

فقال : "المِقَذَّيْنِ" ،واحدها "مقذ" حيث ثَنَّاها وهي واحدة ليس لها ثان ،قال شارح ديوان البحتري : ((المقذ : أصل الأذن وما بين الأذنين من خلف وثنوه كتثنية "رامتين" وقد جاء في تفسيرها في طبعة بيروت "المقذين" مثَنًّى "مقذ" وهو آله من قذ السهم : ألصق به الريش)) [٤] ،قال الفيروزآبادي : ((المِقَذُّ : ما قُذَّ به ،والسِّكِّين ،وكَـ(مَرَدٍّ) : ما بين الأذنين من خلف ،ومنتهى منبت الشعر من مُؤَخِّر الرأس)) [٥] .

والأرجح أن البحتري قصد به "المقذ" وهو ما بين الأذنين من مؤخرة الرأس حيث إنه يصف الناقة بالسرعة فتهتز أذناها وما يحيط بها من شعر .

وكأن العربي إذا أراد الشيء وما حوله ثَنَّى ذلك الشي كما قال القزَّاز : ((لأنه يريده هو وما حوله)) [٦] ،وهو على هذا الشكل أحرى بسعة الكلام ،لكن هناك من يجعل ذلك من الضرورة قال القزَّاز : ((ومما يجوز له ثنية الواحد الذي لا يعلم له في مكانه ثان ،مثل قول الشاعر :

عَلَى كُلِّ ذِي مَيْعَةٍ سَابِحٍ يُقْطَعُ ذَو أَبْهَرَيْه الحِـــزَاما

يريد : أنه يُقطِّع الحزام لانْتِفَاج جنبيه ،وَثَنَّى "الأَبْهَرَ" لأنه يريده هو وماحوله ،فجعل ذلك "أبهرين" .

ومثله قول الفرزدق :

أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنِّي ابنُ صَاحِبِ صَوْأرٍ وَعَنْدِي حُسَامَا سَيْفِهِ وَحَمِائِلُهْ

أراد : «حُسام سيفه» ،فثَنَّى على ماذكرنا .

ورواه قوم : «حساماً سيفُه وحمائلُه» فنصب "حساماً" على الحال ،والأول أعرف ،و"صَوْأر" ماء لكَلْبٍ فوق الكوفه .

ومثله لقيس بن الخطيم :

..... كَأَنَّ قَتِيْرَيْهَا عُيُونُ الجَنَادِبِ

يصف الدِّرع ،فقال : "قَتِيْرَيْهَا" يريد : "قتيرها" ،وهو مسامير الدِّرع ،ولكن ثَنَّى على ماذكرنا، ومثله قول جرير :

لماَّ تَذَكَّرْتُ بالدَّيْرَيْنِ أرَّقَنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرْعٌ بالنَّوَاقِيْسِ

أراد : «دير الوليد» ،فثناه وهو دَيْرٌ بالشام معروف)) [٧].

أما قول البحتري وهو يمدح أحمد بن محمد الطائي [٨]:

---

(١) سورة النجم آية ٩ .
(٢) القاموس المحيط (قوس) ٧٣٢ .
(٣) ديوان البحتري ٤ / ٢١٢٣ / ١٥ .
(٤) ديوان البحتري (طبعة بيروت ٢٢٢/٢) ، والموجود في الحاشية هكذا نصه : ((المقذين ، والواحد مقذ : ما بين الأذنين من الخلف)) .
(٥) القاموس المحيط (قذذ) ٤٣٠ ،
(٦) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠١ .
(٧) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠١،٢٠٢،٢٠٣ .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١٣٥٥ / ٢٧ .

لنـــا حاتِمَان ؛ للمُجَدَّدِ مِنْهُما عَلَى المُبْتَدِي في كلِّ مَكْرُمَةٍ ضِعْفُ

فالنحاة يجعلونه من باب التغليب ،وقد أجازه الرضي : قال: ((وقد يثَنَّى ويجمع غير المتفقين في اللفظ كالعمرين ،وذلك بعد أن يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشباههما حتى كأنهما شخصٌ واحدٌ في شيءٍ كتماثل أبي بكر وعمر رضى الله عنهما فقالوا : العمران وكذا القمران والْحَسَنَانِ)) [١].

فالشاعر جعل ممدوحه بكرمه وجوده كحاتم الطائي ولأن ممدوحه من طيء أيضاً فقال : "حاتمان" .

ومن هنا نستطيع أن نقسم أحوال التثنية باعتبار اللفظ والمعنى إلى الأقسام التالية :

الأول: الاسمان متفقان في اللفظ والمعنى كقلم وقلم ومحمد ومحمد

فهذا الضرب لاخلاف في تثنيته فنقول : قلمان ومحمدان

الثاني: الاسمان مختلفان في اللفظ متفقان في المعنى .

وذلك نحو : العمران ،والقمران وغيرهما ،وقد تقدم إجازة الرضي لهذا النوع من التثنية من باب التغليب ،لأن اتفاقهما في المعني كبير إلى حد طغى فيه المعني على

اللفظ ،وقال عنه ابن مالك إنه محفوظ أي لا يقاس عليه [٢].

الثالث: الاسمان متفقان في اللفظ ،مختلفان في المعنى

وذلك نحو : "الْقُرْءَانِ" للطهر والحيض و "العينان" ،لعين الماء وعين الشمس وغيرها ،ففيه خلاف ،فمنهم من أجازه ومنهم من رده ،قال الرضي : ((وعند المصنف تَرَدُّدٌ في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك :"الْقُرْءَان" للطهر والحيض ،و "العيون" لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب ،وغير ذلك ،منع من ذلك في شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء ،وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل ،وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله قال الأندلسي : يقال العنيان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى))[٣].

الرابع: الاسمان مختلفان في اللفظ والمعنى

وهذا الضرب لاشك في منع تثنيته ،قال ابن مالك : ((ولا يقال في رجل وامرأة : رجلان ،ولا في ثور وبقرة : ثوران ،ولا في في غلام وجارية : غلامان)) [٤] .

ثانيا : تثنية المؤنث

المؤنث إما أن يكون مؤنثاً حقيقياً ،أو لفظياً والحقيقى يكون إما مختوماً بالتاء كفاطمة وعائشة ،أوغير مختوم بالتاء كزينب وهند ،والمؤنث اللفظي هو المختوم بالتاء ويدل على مذكر كحمزة وطلحة وغيرها .

وهذا التقسيم لايؤثر في التثنية فإنه إذا ماتوفرت شروط التثنية في الاسم سواء كان مذكراً أم مؤنثاً فهي بإضافة الألف والنون أوالياء والنون ولايحذف منه شيء . قال ابن جني في اللمع : ((والمؤنث كالمذكر في التثنية)) [٥]، وقال ابن هشام : ((إلا ما ختم بتاء

---

(١) شرح الكافية ١٧٢/٢ .
(٢) انظر شرح التسهيل ٥٩/١ .
(٣) شرح الكافية ١٧٢/٢ ، وانظر شرح التسهيل ٥٩/١ ، قال : ((وبقولي: "وفي المعنى على رأي" على خلاف في المختلفي المعنى كعين ناضرة وعين نابعة ، وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه ، والأصح الجواز ، لأن أصل التثنية والجمع العطف)) .
(٤) شرح التسهيل ٨٠/١ .
(٥) اللمع في العربية ٦١ .

التأنيث فإن تاءه تحذف في الجمع وتسلم في التثنية)) [١] .

غير أن البحتري خالف هذه القاعدة في ثلاثة مواضع :

الأول : قوله [٢]:

وتَذَكَّرُوا حَرْبَ الفَسَادِ وما مَرَتْ لِ**لأَبْرَهَيْنِ** من الأجَـــــاجِ الأكْدَرِ

فثَنَّى "أبرهة" على "أبرهين" ،وكأنه لم يعتد بالتاء التي في آخر الاسم فثَنَّى "أبره" وكان وجهه أن يقول "الأبرهتين" كما تقول في حمزة : حمزتان وطلحة طلحتان ،ولا يقال حمزان وطلحان ،ويقصد البحتري بالابرهين أبرهة بن الحارث الرائس من ملوك اليمن ،وأبرهة بن الصباح وهو أبو يكسوم ملك الحبشة وصاحب الفيل .

الثاني : في قوله[٣]:

وبَكَى **النّابِغَانِ** مِنْ فَرْطِ وَجْد ثم صَنَّاجَةُ الْقَرِيضِ المَحــُوكِ

فقال : "النابغان" ،فحذف تاء التأنيث وثناها على "نابغ" فقال : "النابغان" وكان حقه أن يقول "النابغتان" ويقصد البحتري بهما النابغة الذبيانى زياد بن معاوية ونابغة بني جعدة حبان بن قيس .

الثالث : في قوله [٤] :

وَمَأذَونٌ عَلَى خُصْيَيْهِ إذْناً يَعُمُّ وإنْ تَعَمَّقَ في الحِجَابِ

فجعل مثَنَّى "خُصْية" : خُصْيَان ،وهذا معدود من الشذوذ .

قال ابن معط [٥]:

مِثْلَ شُذوذِ قَولِهِم أَلْيَانِ فَحَذَفُوا التّاءَ كَذَا خُصْيَان

قال الشارح ابن الخبار : ((والمذكر والمؤنث يستويان في التثنية لعدم اختلاف كميتهما ،لأنها عبارة عن ضم مفرد إلى مثله بخلاف الجمع ،فإنه لما اختلفت كميته خالف المذكر المؤنث في الجمع ،فإن كان المؤنث بالتاء وجب إثباتها فرقاً بين المذكر والمؤنث ،نحو: مسلمان ومسلمتان ،وقد شذ "أليان" و"خُصْيَان" فحُذف منهما التاء كما شذَّ الزائد على الثلاثي "مذروان" ،ومنه قوله :

** تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْب **

وقول الآخر :

كَأنَ خُصْيَيْهِ مِنَ التّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنتَا حَنْظَلِ

والوجه فيه أنَّ المذكر لايلتبس فيهما بالمؤنث لعدم استعمال مذكريهما ،وقيل إنَّ حذفهما من "خُصْية" يدل على الجلد الذي هو الظرف ،وإثباتها يدل على المظروف وقد جاء إثباتها فيهما وهو القياس ،والأول أكثر استعمالاً قال :

بَلَى أَيْرُ الحِمَارِ وَخُصْيَتَاه .....

وقال الآخر:

. . . . . . روَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارا)) [١] .

---

(١) أوضح المسالك ٢٧١/٤ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ١٠٣١ / ١٧ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٥٩٠ / ١٩ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٢٧٥ /١٦ .
(٥) شرح ألفية ابن معط ٢٧٨/١ .

ويرى بعض النحاة أن "خُصْيَان" ليست مثنى "خُصْية" وإنما هي مثنى "خُصْي" ،قال سيبويه : ((كما أنه إذا قال : "خُصْيَان" لم يُثَنِّه على الواحد المستعمل في الكلام ،ولو أراد ذلك لقال خُصْيَتَان)) [٢].

وقال المبرد : خُصْيَان فإنما بنوه على قولهم "خُصْي" ،فاعلم ،ومن ثنى على قولهم "خُصْية" لم يقل إلا خُصْيَتَان)) [٣].

وقال الرضي : ((فأما "خُصْيَان" و"أليان" فقال أبو علي : الوجه أنه لما كان الخُصْيَتَان لا تنفرد إحدهما عن الأخرى صار اللفظ الدال عليهما معاً أي لفظ التثنية موضوعاً وضعاً أول على التثنيه كما في "مذروين" وكذا "أليان" ،وليس "خُصْية" و"ألية" بمفرد "الخُصْيَان" و"أليان" بل مفرداهما "خُصْي" و"أَلي" في التقدير ،ومثَّنى "خُصْية" و"أليه" "خُصْيَتَان" و"أليتان" ،وقيل : بل "أليان" و"خُصْيَان" من ضرورات الشعر فإنهما لم يأتيا إلا فيه قال :

** تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْب **

وقال :

كَأَنَ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنتَا حَنْظَلِ

وفي غير الضرورة لايحذف التاء منهما ،وقيل "خُصْي" و"ألي" مستعملان ،وهما لغتان في "خُصْية" و"أليه" وإن كانتا أقل منهما ،فلفظ الإفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية قال :

** كَأَنَّهُ وُجْهُ تُرْكِيَين قَدْ غَضِبَا **)) [٤].

ومهما يكن من خلاف حول هذه اللفظة فإن الثابت عند النحاة أن التاء تثبت في التثنية ،فإن كان المفرد "خُصْيَة" وجب أن يقال "خُصْيَتَان" ،وإن كان المفرد "خُصْي" قيل فيه "خُصْيَان" ،وقد ورد استعمال "خُصْي" للواحد ،قال الفيروزآبادي : ((الخُصْي ،و"الخُصْية" بضمهما وكسرهما من أعضاء التناسل ،وهاتان خُصْيَتَان وخُصْيَان))[٥] .

فلعل البحتري في قوله "خُصْييه" يريد بها ما مفرده "خُصْي" ،وله الحق في ذلك .

أما استعمال البحتري لـ"أبرهان" و"النابغان" يمكن أن يوجد له تخريج وهو أنه لما كان الاسمان مؤنثين تأنيثاً لفظياً وأنهما دالان على مذكرين وأنهما منقولان من الصفة وأن التاء مزيدة لا للغرض التأنيث حذفها وأقام الاسمين على الصفة المذكرة (أبره ونابغ) وحذف التاء وزاد الألف والنون فقال : الأبرهان والنابغان ،على التثنية ،ولكن ذلك يبقى في ضرورة الشعر إذ نرى أن النحاة يجعلون هذه التاء من جملة حروف الكلمة تثنى وتجمع معها ولا تحذف في تثنية ولا جمع ،قال أبو علي الفارسي : ((ومن أجل ما ذكرت لك من حظر التسمية إسقاط التاء لم يجز النحويون في نحو طلحة أن يجمع - إذا كان اسماً لمذكر - بالواو والنون ،ألا ترى أنه لو جمع به كان لا يخلو من أحد أمرين : إما أن تَثْبُتَ التاء مع حرف الجمع فيجمع بذلك بين مالا يجتمع ،ويعاقب أحدهما الآخر ،أو يحذف التاء ،وحذفها غير سائغ ،لتحريف الاسم وتغييره عما سمي به)) [٦] .

وقوله [٧]:

سَحابًا عَطاءٍ مِنْ مُقِيمٍ ومُقْلِعٍ ونَـجْمًا ضِيَاءٍ مِنْ مُنِيفٍ وغائرِ

قوله : سحابا عطاءٍ ،تتحمل أمرين :

الأول : أن "سحابا" مثَّنى سحابة وعلى هذا يكون البحتري حذف التاء والوجه أن يقول : سحابتا على ماذكرنا.

---

(١) شرح ألفية ابن معط ٢٧٨/١ ، ٢٧٩
(٢) الكتاب ٣٨٧/٤ .
(٣) المقتضب ٤١/٣ .
(٤) شرح الكافية ١٧٦/٢ .
(٥) القاموس المحيط (خصى) ١٦٥١ .
(٦) المسائل العسكريات ٢٣٨ . وانظر الانصاف في مسائل الخلاف ٤١/١ وما بعدها .
(٧) ديوان البحتري ٢ / ٩٦٢ / ٦ .

الثاني : أن "سحابا" مثَنَّى سحاب ،وسحاب اسم جنس ،واسم الجنس غالباً لا يثنى ولا يجمع ،لأنه موضوع لمعنى الجمع قال الرضى : ((ويخرج أيضاً اسم الجنس أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء نحو : تمرة وتمر أو بالياء نحو: رُومِيّ وروم ،وذلك لأنها لا تدل على آحاد ،إذ اللفظ لم يوضع للأحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا أومثَنَّى أو جمعا)) [١].

وعلى كلا الأمرين فإن استخدام البحتري "سحابا" لايخلو من الشذوذ .

ثالثاً : عدم التثنية:

كما ذكرنا سابقاً أن التثنية تقوم مقام عطف المتماثلين ولذا قالوا إن المُثَنَّى ما وضع لاثنين وأغنى عن متعاطفين كما تقول في (رجل ورجل): رجلان فتستغني عن ذكر المتعاطفين بذكر الصيغة ،وقرر النحاة أنه لا يلجأ إلى فك التثنية والرجوع إلى العطف إلا في ضرورة قال الرضي : ((قيل أصل المُثَنَّى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع إليه المضطر)) [٢].

وقال ابن الخباز: ((بدليل مراجعة الأصل في الضرورة)) [٣].

وقال ابن عصفور : ((ومنه : وضع العطف موضع التثنية أو موضع الجمع واستعماله بدلاً منهما حيث لا يسوغ ذلك في سعة الكلام ،فمن الأول قوله :

لُيْثٌ وَلَيْثٌ في مَحَلٍّ ضَنْكِ

كِلاَهُــمَا ذُو أشَرٍ وَمَحْكِ

وقوله :

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّـهَا وَالفَــكِّ

فَأَرةُ مِسْكٍ ذُبِحتَ في سُكِّ

وقوله :

أَنْجَبُ عِرْسٍ وُلِدَا وعِرْسِ

كان الوجه في جميع ذلك أن يقال : ليثان في محل ضنك ،وكأن بين فكيها فأرة مسك ،وأنجب عرسين وُلِدا)) [٤].

وقال في الخزانة : ((أصل المُثَنَّى العطف بالواو فلذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة)) [٥].

ومما ورد في شعر البحتري من وضع العطف مكان التثنية قوله [٦]:

علِقَتْ كفٌّ بكفٍّ بيْنَنا واعْتَنقْنا فالْتَقَى خَدٌّ وخَدُّ

---

(١) شرح الكافية ١٧٧/٢ ، ١٧٨ .
(٢) شرح الكافية ١٧٣/٢ .
(٣) شرح ألفية ابن معط ١/ ٢٧٠ .
(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥٧ .
(٥) الخزانة ٤٦١/٧ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ٦٦٨ / ٧ .

فقال : «فالتقى خَدُّ وخَدُّ» ،وكان حق الكلام أن يقول : فالتقى الخدان ،إلا أن في استعمال البحتري للعطف أبلغ من استعمال التثنية حيث أن قوله : خَدُّ وخَدُّ مفردين يومئ بدلالات متعددة ليست في التثنية ،منها : أنه قابل بهما قوله : كَفُّ بكَفٍّ ليدل على أن كل عضو قابل العضو المقابل له ،ومنها أنه وضح كيفية الالتقاء .

ومن ذلك قوله [١]:

أَذَكَّرُ أَيَّامَ الـمُصَافاةِ بَعْدَ ما تَجَرَّمَ عَــامٌ بَعْدَهُنَّ وعَامُ

فقال : «تجَرَّمَ عَــامٌ بَعْدَهُنَّ وعَامُ» ،وكان الوجه أن يقول «تجرم عامان بعدهن» ،ولكن العطف أعطى معاني ليست في التثنية تشف عن مقصود الشاعر وإبداعاته وتجعل الشاعر يكسر القاعدة النحوية من أجل ذلك .

والرضي يجوِّز العطف إذا كان هناك فاصل بين المتعاطفين فيقول: ((وأما إذا قصد التكثير كما في قوله :

لَوْ عُدَ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كَانَ أَكْرمَهُمْ بَيْتَاً وَأَبْعَدَهُـــمْ عَنْ مَنْزِلِ الذّأمِ

أو فصل بينهما بفاصل ظاهر ،نحو : «جاءني رجل طويل ورجل قصير» ،أو بفصل مقدر ،نحو قولك : «جاءني رجل فأكرمت الرجل ،والرجل الذي ضربته » أي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته ،فيجوز العطف كما رأيت من غير شذوذ وضرورة))[٢] .

ولكن ظاهر استدلال الرضي يخالف بيت البحتري ،ذلك أنه مَثَّل بأمثلة تختلف عن بيت البحتري إذ أن تمثيله يوحي باختلاف المتعاطفين ،فالرجل الطويل غير الرجل القصير ولذا جاز الفصل ،والرجل الجائى غير الرجل الذي ضربته ،ولذا جاز الفصل ،أما قول البحتري «تجَرَّمَ عَــامٌ بَعْدَهُنَّ وعَامُ» فإن العامين غير مختلفين كما في استدلال الرضى.

ولذا فإن استعمال البحتري داخل ضمن الضرورة ،إلا أن يُتَأول أن أعوام البحتري غير متماثلة ،فعامٌ سيء وعام أسوء منه .

ومما يجري مجرى عدم التثنية : إفراد ما حقه التثنية ،ومن ذلك أنهم يقولون لمن يُولدان معاً من بطن واحدة إذا اجتمعا : تَوْأَم ،والصواب كما يقول أهل اللغة : إنهما إذا اجتمعا يقال لهما : تَوْأَمان ،قال الجوهري : ((والولدان تَوْأَمَان ،يقال : هذا تَوْأَمُ هذا ،على (فَوْعَل) ،وهذه تَوْأَمَةُ هذه والجمع "تَوَائم")) [٣] .

وقال الفيروزآبادي:((ويقال تَوْأَم للذكر، وتَوْأَمَة للأنثى ،فإذا جمعا فهما تَوْأَمَان)) [٤]

وقد نقل ابن منظور عن ابن سيده أن "تَوْأَم" تكون في الجمع ،قال : ((ويقال تَوْأَم للذكر، وتَوْأَمَة للأنثى ،فإذا جمعوهما قالوا:هما تَوْأَمَان ،وهما تَوْأَمٌ ،قال حميد بن ثور:

فَجَاؤوا بِشَوْشَاةٍ مِزاقٍ تَرَى بها نُدُوباً مِن الأنْسَاعِ ،فَــذّاً وتوأما)) [٥].

كما نقل ابن منظور عن الليث نحواً من ذلك ،قال : ((وقال الليث : التَّوْأَم : ولَدان معاً ،ولا يقال هما تَوْأَمَان ،ولكن يقال:هذا تَوْأَم هذا ،وهذه تَوْأَمَتُه ،فإذا جمعا فهما تَوْأَم))[٦] .

إلا أنه عاد فنقل تخطئة أبي منصور لليث ،قال : ((قال أبو منصور : أخطأ الليث فيما قال ،والقول ما قال ابن السِّكِّيت ،وهو قول الفراء والنحويين الذين يوثق بعلمهم ،قالوا : يقال للواحد تَوْأَمٌ ،وهما تَوْأَمَان إذا وُلِدَا في بطن واحد)) [٧] .

والمترجح ما ذكره الجوهري وابن السكيت وغيرهم .

ومما جاء به البحتري من ذلك في شعره قوله [١]:

---

(١) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٦٩ / ٢٣ .
(٢) شرح الكافية ١٧٣/٢ .
(٣) الصحاح (تأم) ١٨٧٦/٥ .
(٤) القاموس المحيط (تأم) ١٣٩٨ .
(٥) اللسان (تأم) ٦١/١٢ .
(٦) اللسان (تأم) ٦٢/١٢ .
(٧) السابق (تأم) ٦٢/١٢ ، وقال في اللسان ٦٢/١٢ : ((ابن السكيت وغيره ، يقال : هما توأمان ، وهذا توأم هذا ، على (فَوْعَل) وهذه توأمة هذه ، والجمع توأم مثل قشعم وقشاعم)) .

تَقَصَّاهُم بِالجُودِ حتَى لأقْسَمُوا بِأَنَّ نَدَاهُ كَانَ وَالبَحْرَ تَوْءَمَا

وقوله [٢]:

أخَوَانِ في نَسَبِ الإخَاءِ لِعِلَّةٍ بَكَرَا وَرَاحَا في السَّمَاحَةِ تَوْءمَا

فالبحتري يريد بقوله "تَوْأَم" اثنين لا واحداً ،فعلى ما قدمنا كان عليه أن يقول : توأمان .

ومما هو بسبيل ما تقدم قوله [٣]:

غَرَائبُ مِنْ فُنُونِ النَّبْتِ فِيْهَا جَنَى الزَّهْر الفُرَادى وَالتَّوْءَاما

في هذا البيت خروجان على المقرر عند النحاة واللغويين :

الأول : أن "التُّؤام" عند أهل اللغة ليس هو "التَّوْأَم" واحد التَّوْأَمَان بل معناه الدُّرة أو الصدفة ،قال ابن منظور : ((تُؤَام مثل تُعَام : مدينة من مدن عُمان يقع إليها اللؤلو فيُشْتَرى من هناك ،والتُّؤامِيَّة ،مثل التُّعَامِيَّة ،والتُّوآمِيَّة مثل التُّوعامِية : اللؤلو ؛ الجوهري : تُؤَام قصبة عُمان مما يلي الساحل وينسب إليها الدُّر ،قال سويد :

كالتُّؤامِيَّة إنْ بَاشَـــــرْتَهَـــا قَرَّتِ العَينُ وَطَابَ المضْطَجَعْ

و"التُّؤامِيَّة" : الدرة نسبها إلى التُّؤام ،قال الأصمعي : "التُّؤَام" : موضع في البحرين مَغاص ،وقال ثعلب : ساحل عمان ،ويقال قرية لبني سامة بن لؤي ،وقال النَّجِيرَمِيُّ : الذي عندي أن التُّؤامِيَّة منسوبة إلى الصدف ،والصدف كله تُؤَام ،كما قالوا صدفية ،ولم نَرُدَه إلى الواحد فنقول "تَوْأَمِيَّة" للضرورة)) [٤] .

الثاني : أن قول البحتري "التُّوْءَاما" يريد بها "التَّوْأَم" ويقصد بها الاثنين ولذا قابل بها الفُرَادى أي الواحد ،وكما ذكرنا قبل أن "التَّوْأَم" يطلق على الواحد .

رابعاً :حذف النون في الجمع والتثنية بغير إضافة

وهذه الظاهرة فيهاحذف ما حقه الإثبات،قال القزاز : ((ومما يجوز له : حذف النون التي هي غير أصلية في الجمع المُسَلَّم والتثنية بغير إضافة،فمن ذلك ما ذكرته من قول الشاعر :

أبَنِي كُلَيْبٍ إنّ عَمَّيَّ اللّذَا قَتَلاَ الـمُلُوكَ وَفَكّكَا الأغْلاَلاَ

وإنما جاز هذا عند قوم،لأن "اللَّـذَيْنِ" لا يتم اسماً إلا بصلة،فطال فحُذف منه لطوله،وذكرته أولاً،وذكرتُ أنّ منه قول الشاعر :

لَهَا مَتْنَتَان خَظَاتَا كَمَا أكَبّ عَلَى سَاعِدَيْـهِ النّمِرْ

وأنّه يريد : "خظاتان" في بعض الأقوال،ولكن حذف .

وكذا قول الآخر :

لَنَـــا أعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلاثٌ فَبَعْضُهَا لأوْلاَدِنَا ثِـنْـتَا وَفِي بَـيْـتِنَـا عَنْـزُ

فقال : "ثنتـا" وهو يريد : "ثنتـان" فحذف النون عندهم اضطراراً .

وممّا حُذف في الجمع قول الآخر :

---

(١) ديوان البحتري ١٨/٢٠٨٩/٤ .
(٢) ديوان البحتري ١٢/١٩٥٥/٣ .
(٣) ديوان البحتري ٣٣/٢٠٠٨/٣
(٤) اللسان (تأم) ٦٣/١٢ .

وَلَقَدْ يَغْنَى بِهَـــا جِيرَانُك الـ ـمُمْسِكُو مِنْكَ بِحَبْلٍ لِلْوِصَالِ

فقال : "الممسكو" وحقه أن يقول : "الممسكون" فحذف النّون لما ذكرنا من أنّ ذلك جائز للشاعر .

ومنه قول الآخر :

** وَحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ الْمِئِـي **

يريد : "المئين" فحذف النون أيضاً اضطراراً على ما ذكرنا .

وكذا قول الآخر :

** يَأْكُلُ أَيَّـامَ الهُزَالِ والسِّنِي **

يريد : "السنين"،فحذف أيضاً اضطراراً .

وقد زعم قوم أن "المِئِي" جمع "مائة"،كَتَمْرَةٍ وَتَمْر .

وقالوا يجوز أن يَبني السنين والمئين على حذف النون،وجَعْل ما بقي اسماً ،كأنه يجعل "سِنُو" ،و"مِئُو" من قولك : "سِنُون ومِئُون" اسماً بعد الحذف،فلم يمكن أن يكون اسم آخره واو قبلها متحرك ،فقلب الواوَ ياءً وردَّ الضمة كسرة ، فقال :"المئي" و"السِّني"))[1].

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر البحتري في قوله [2]:

كَيْفَ الخُروجُ إلى الشّآمِ وعِنْدَهُ زَادِي وَرَاحِلَتي **اللّذا** فَاتَـــاني ؟

فقال : "**اللذا**" فحذف النـــون وهو يريد : «اللذان فاتاني» بغير مسوغ لذلك إلا ضرورة الوزن لأن البيت من الكامل،ولو قال : "اللذان" لكسر الوزن بزيادة متحرك في آخر تفعيلة (متفاعلن) الوسطى على النحو التالى :

..... زَادِي وَرَا حِلَتِلْلَذَا فَاتَانِي

..... مستفعلن متفاعلن فعولن

وقال ابن سنان الخفاجي : ((ومنه قول المتنبي :

وَإِذَا الفَتَى طَـرَحَ الكَلامَ مُعَرِّضَـاً في مَجْلِسٍ أَخَذَ الكَلامَ "اللذ" عَنَّا

فإن "اللذ" في الذي لغة شاذة)) [3].

وابن عصفور لا يرى أن هذا النوع من الحذف خاص بالشعر،بل إنه جائز في فصيح الكلام،قال عند تعرضه لحذف النون من آخر الكلمة دون مسوغ : ((ووجه حذف النون في جميع ذلك التشبيه بما يجـــوز حذفها منه في فصيـــح الكـــلام،وهو الموصول،نحو قول الأخطل :

أَبُني كُلَيْبٍ إِنَّ عَمْـــيَّ اللّذَا قَتَلا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلالا

وقول الأشهب بن رُمَيْلـة :

إِنَّ الّذِي حَانَتْ بِفَلْـــجٍ دِمَاؤهُم هُمُ القَومُ كُلّ القَومِ يَـا أُمَّ خَالِدِ)) [4].

وما فعله البحتري لا يخرج عن كونه ظاهرة خاصة بلغة الشعر عند قوم أو كونه جائزاً في الشعر والنثر عند آخرين .

---

(1) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٢،١٨٣ ..
(2) ديوان البحتري ٤ / ٢٣٤٣ / ٥ .
(3) سر الفصاحة ٨١ .
(4) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٩ .

الفصل الثالث عشر

الجـــمـــــــــــــوع

أولاً : جموع التكسير

جموع التكسير لكثرتها وكثرت أوزانها تعددت مذاهب العرب في استعمالاتها لهذه الجموع فكانت موضعاً للاختلاف فيها ،وليس أدل على ذلك من وجود أكثر من وزن لبعض الكلمات وأن بعض الكلمات تجمع بوزنين ،ككلمة "عمود" فإنها تجمع على "عَمَد" ،قال تعالى:{ في عَمَدٍ مُمَدَّدَة } [1] ،وتجمع كذلك على "أعمدة" و"عمدان" .

ولكن النحاة والصرفيين جمعوا هذه الأوازن وضبطوها ونبهوا على ماشذ منها وغير ذلك ،ومع كثرة أوزان الجموع فإننا نجد استعمالات تخالف هذه الأوزان يعدها النحاة شاذة ومخالفة للقياس .

ولجموع التكسير أوزان معينة جمعها النحاة من خلال استقصاء كلام العرب ووضعوا هذه الأوزان في منظومات نحوية ،وجعلوا لكل جمع قوانين مخصوصة به ،وهذا ماهداهم إليه تفكيرهم من خلال استقصاء كلام العرب ،وجعلوا ما لا ينتظم تحت هذه القوانين شاذاً وإن كان فصيحاً في بعض لغات العرب .

وقد استعمل البحتري جموع التكسير استعمالات شتى منها ماجاء موافقاً لأقيسة النحو وقياسات النحويين ،وبعضها جاء شاذاً على أقيسة النحويين ولكنه صحيح في الاستعمال ،ومنها ماجاء صحيحاً في المسموع وشاذاً في القياس ومن هذه الجموع التي استعملها البحتري خلافاً للقياس عند بعض النحاة ما يلي :

(أ) : جموع غير قياسية ولكنها مسموعة

ومن ذلك بعض الكلمات التي جاءت على وزن (أفْعُل) بضم العين وهو جمع قلة ،ويطرد هذا الوزن في نوعين إحدهما (فَعْل) صحيح العين سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو ،نحو : نجم ،وجمعها "أنجم" بشرط ألا تكون فاؤه واواً كـ (وعد) ولا لامه مماثلة لعينه كـ (رقَّ) وشذ من ذلك عدة جموع ،قال ابن هشام : ((من أبنية القلة: (أفْعُل) بضم العين وهوجمع لنوعين :

احداهما : (فَعْل) ،اسماً ،صحيح العين ،سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو ،نحو "كَلْب" ،وَ"ظَبْي" ،وَ"جَرْو" ،بخلاف نحو : "ضَخْم" فإنه صفة ،وإنما قالوا : "أَعْبُدٌ" لغلبة الاسمية ،وبخلاف نحو : "سَوْط" ،وَ"بَيْت" لاعتـــلال العين ،وشذ قياساً "أَعْيُنٌ" ،وقياساً وسماعاً : "أَثْوُبٌ" وَ"أَسْيُفٌ" ،قال :

** لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُباً **

وقال :

** كَأَنَّهُمْ أَسْيُفٌ بِيْضٌ يَمَانِيَةٌ **

الثاني : الاسم ،الرباعي ، المؤنث ،الذي قبل آخره مدة ، كـ"عَنَاق"، و"ذِرَاع" ، و"عُقَاب" ، و"يَمِين" ،وشـــذ في نحو "شِهَاب" و"غُرَاب" من المذكـــر)) [2] .

ومما ورد عند البحتري من الكلمات الشاذة على هذا الوزن ما يلي :-

---

(1) سورة الهمزة : ٩ .
(2) أوضح المسالك ٢٧٨/٤،٢٧٧،٢٧٦ .

(١) أعين جمع عين

ووجه شذوذها اعتلال العين إذ أن الشرط لهذا الجمع صحة العين وقياسه : عيون ،على وزن (فُعُول) لأن وزن (فُعُول) يطرد فيما كان على وزن (فَعْل) نحو كَعْب كعوب ،وعين : عيون ،قال ابن هشام : ((وشذَّ قياساً أَعْيُن)) [١].

وقد ورد في شعر البحتري لفظة أعين أكثر من تسع مرات منها قوله [٢]:

سَقَمٌ دُونَ أعْيُنٍ ذاتِ سُقْمٍ وعَذَابٌ دُون الثَّنَايَا العِذَابِ

(٢) أوجه جمع وجه

وقياسه "وجوه" كما قال تعالى : { وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَة }[٣] ووجه شذوذه أن شرط الجمع على (أفْعُل) ألا تكون فاؤه واواً ،وقد ورد في شعر البحتري جمع "وجه" على

"أوجه" في عدة أبيات منها قوله [٤]:

يَتَعثَّرْنَ فى النُّحُورِ وفي الأوْ جُهِ سُكْراً لـمَّا شَرِبْنَ الدِّمَاءَ

(٣) أكف جمع كف

وقياسة كفوف لأن لامه مماثلة لعينه وقد وردت في شعر البحتري أكثر من خمس مرات منها قوله [٥]:

رُفِعَتْ نَـحْوَكَ الأكُفُّ ،ومُدَّتْ لانْتِظَارٍ قَصْـــــداً إِلَيْكَ الْعُيُونُ

(٤) أحاديث جمع حديث

قال الجوهري : ((الحديث خبر يأتي على القليل والكثير ،ويجمع على "أحاديث" على غير قياس ،قال الفراء : نُرَى أنَّ واحد الأحاديث "أحدوثـة" ثم جعلوه جمعاً للحديث)) [٦]، وقال الفيروزآبادي في القاموس : ((و"الحديث" الجديد والخبر ،كالحديثي والجمع أحاديث شاذاً)) [٧].

ومما ورد في شعر البحتري قوله [٨]:

يُـخَبِّرُ عن شَيْخَيْ ضَلال سَرَاحُكُمْ أحـــــاديثَ منْ يُـخْـبرْ بهنَّ يُفَنِّدِ

(٥) وزن فواعل

وهذا الوزن يطرد في وصف على (فاعل) لمؤنث نحو حائض وجمعها "حوائض" وطالق وجمعها "طوالق"، أو لمذكر غير عاقل كصاهل وجمعه "صواهل" وشاهق وجمعه "شواهق" وشذَّ من ذلك "فوارس" جمع "فارس"وهو وصف على (فاعل) لمذكر عاقل ،قال ابن مالك [٩]:

وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ وَشذّ في الفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

وقد ورد هذا الجمع في شعرالبحتري أكثر من سبع مرات ،ومنها قوله[١] :

---

(١) أوضح المسالك ٢٧٦/٤ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ٨٣ / ٣ .
(٣) سورة الغاشية : ٨ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ١٨ / ٤٥ .
(٥) ديوان البحتري ٤ / ٢٣٣٨ / ٢ .
(٦) الصحاح (حدث) ٢٧٨/١ .
(٧) القاموس المحيط (حدث) ٢١٤ .
(٨) ديوان البحتري ١ / ٥٣٨ / ٢ .
(٩) شرح ابن عقيل ٣٩٨/٢ .

فَوَارِسُ صَرْعَى مِنْ تُؤَامٍ وفارِدٍ وأرْسالُ خَيْلٍ في شَكَائمها عَقْرى

قال المعرِّي: ((فأما قولهم "فارس" و"فوارس" ،فزعموا أنهم جمعوه على هذا المثال ،لأنَّه نعت للمذكر لا توصف به المرأة، يقولون : «رجل فارس» ولا يقولون فارسة ،وقالوا : "هالك في الهوالك»، فجمعوه على هذا المثال ،لأنه جرى مجـــرى المثل ،والأمثال يجوز فيها ما يجوز في الشعر ... وقالوا : «هالك في الهوالك» ،ولو قيل : إن هوالك جمع "هالكة" أي جماعة كذلك لكان وجهاً)) [٢].

قال شارح الشافية : ((قلت لا دليل على جميع ماذكروا ،إذ يجوز أن يكون في الهوالك جمع هالكة أى : «طائفة هالكة» وكذلك غيره كقولهم : "الخوارج" ،أى الفرق الخوارج)) [٣] .

(ب) - جموع شاذة

(١) " نواكس " جمع " ناكس "

والمعرى يرى ذلك ضرورة ،قال عند تعليقه على بيت البحتري برواية [٤]:

فِدَاؤكَ أقْوَامٌ إِذَا الحَقُّ نَابَهُم تَغَادَوْا مِنْ المَجْدِ الْمُطِلِّ نَوَاكِلاَ

قال : ((كان في الأصل : "نواكلاً" فإن كانت الرواية صحيحة فهو يجوز في ضرورة الشعر ،لأن باب (فَاعِل) إذا كان وصفاً لمن يعقل من المذكرين أن يجمع على (فُعَّل) و(فُعَّال) كما قال القطامي :

إِذَا الفَوَارِسُ مِنْ قَيْس بِشكَّتِهِم حَوْلِي شُهُودٌ وَمَا قَوْمِي بشُهَّاد

وقال دريد :

نَصَحْتُ لِعَارِضٍ وَاصْحَابِ عَارِضٍ وَرَهْطِ بَنِي السَّوْدَاءِ وَالقَوْم شُهَّدِي

وقال الفرزدق في جمع فاعل من المذكر على (فواعل) :

وإِذَا الرِّجَال رأوا يزيد رأيتهم خُضُع الرقاب نواكس الأبصار)) [٥] .

ومما جاء في شعر البحتري قوله [٦]:

إِذَا ارْتَدَّ صَمْتاً فالرُّءُوس **نَوَاكِسٌ** وإِنْ قالَ فالأعْنَاقُ صُورٌ خَوَاضِعُ

فقوله : نواكس وخواضع ،وصف لمذكر عاقل وكان قياسها أن يقول : نُكَّس أو نُكَّاس ،وخُضُعَ أو خُضَّاع كما قال الفرزدق :

..... خُضُعَ الرِّقَابِ .....

وكما أشار إلى ذلك المعرِّي ،ولعل البحتري أراد أن يستخدم هذا الجمع لمعنى معين وهو وصف الرجال بصفة هي من صفات النساء ليشخص حالتهم وليشبههم في الذلة والخضوع بتنكيس رأس المرأة وخضوعها كما قال الدكتور محمد حماسة في بيت الفرزدق ،قال : ((فضلاً عما في بيت الفرزدق بالذات من إشارة هذا الجمع إلى معنى يناسب الموقف من وصف الرجال بالذلة والانكسار حين رؤية يزيد ،وهذا ما يحدث للنساء غالباً عند رؤية الرجال ذوي المهابة ،فلعل الشاعر أراغ إلى هذا الجمع عامداً ليدل عل هذا المعنى)) [٧] .

والذي يبرر للبحتري استعمال هذا الجمع أنه كان مسبوقاً به من قبل كما رأينا في كثيرمن الأبيات .

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٦٠ / ١١ .
(٢) عبث الوليد ٣٥٤ ، ٣٩٨ .
(٣) شرح الشافية للرضي ١٥٤/٢ .
(٤) ديوان البحتري ٤٥/١٦٠٤/٣، وروايته في الديون (تواكلا) بدل (نواكلا) .
(٥) عبث الوليد ٣٥٣ ، ٣٥٤ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ١٣٠٣ / ١٧ .
(٧) الضرورة الشعرية في النحو العربي ٣٠٠ .

كما يرى "حماسة" أن هذا الجمع مطرد في العاقل وفي غيره ،يقول : ((والذي أراه أن هذا خطأ من النحاة في الملاحظة ،وأن هذا الجمع مطرد في العاقل وغيره ،ويؤيد هذا أن الأعلم يذكر أن صيغة (فواعل) هي الأصل ،فلعل هذه الاستعمالات من بقايا الأصل))[1] ،كما يعضد رأي حماسة قول المبرد الذي يقول : ((فلما كان جمع (فاعلة) (فواعل) اجتنبوا مثل ذلك في المذكر ،وعدلوا عن هذا الباب لكثرة أبنية المذكر في الجمع ،ولو احتاج إليه شاعر لرده إلى الأصل فجمعه على (فواعل) ألا تراهم قالوا في جمع فارس : "فوارس" ،إذ كان مثل هذا مُطَّرَحاً فيه المؤنث وكذلك : هالك في الهوالك ،لما أردت الجنس كله ،قال الفرزدق حيث احتاج إليه :

و إِذَا الرِّجَالُ رَأووا يَزِيْدَ رَأَيْتَهُم خُضُعَ الرِّقَابِ **نَوَاكِسَ** الأبْصَارِ))[2] .

(٢) حواسد جمع حاسد

قال البحتري [3]:

فَلا زَالَتْ نُجُومُكَ طَالِعَاتٍ عَلَى رَغْمِ **الحَوَاسِدِ** والعِدَاءِ

أراد البحتري بقوله : "حواسد" جمع "حاسد" وليس جمع "حاسدة" فقد أراد التذكير ،وإنما هذا الوزن كما ذكرنا للمؤنث ،ولكن البحتري جعله هنا للمذكر ،وكأنه أراد به ما أراده من قوله : "نَوَاكِس" .

والتبريزيّ يجوز هذا الاستعمال على معنى نساء الحَاسِد ،قال ذلك عند بيت أبي تمام:

فَأَثْبتُ بِنُعْمَى مِنْهُ بَيْضَاءَ لَدْنَةً كَثِيرة قُرْحٍ في قُلُوبِ **الحَوَاسِدِ**

وذكر أنه يمكن حمل المذكر على المؤنث في الشعر ،فيقال للعُذَّال : "عواذل" ،وللعُوَّاد: "عوائد" ،ورأى أَنَّ الأجود أن يكون المقصود بالحواسد : جماعة حاسدة [4] .

(٣) خواضع جمع خَاضِع

والكلام في "خواضع" مثل الكلام على "نواكس" ،وقد وردت في البيت نفسه الذي وردت فيه "نواكس" ،قال البحتري [5]:

إِذَا ارْتَدَّ صَمْتاً فالرُّءُوس نَوَاكِسٌ وإِنْ قالَ فالأعْنَاقُ صُورٌ **خَوَاضِعُ**

وقياسها (خُضُعَ) كما وردت في بيت الفرزدق :

..... **خُضُعَ** الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأبْصَارِ

(٤) حوائج جمع حاجة

ورد جمع "حَاجَة" على"حَوَائج" عند البحتري في بيت واحد فقط وهو قوله [6]:

هَلْ تُفْلِحَنَّ ؟ وكَيْفَ تُفْلِحُ لِـحْيَـةٌ جُعِلَتْ **حَوَائِجُها** إلى الصِّـــــبْيَانِ

وأنكر الأصمعي هذا الجمع ،وقال عنه :إنه مُوَلَّد ،وتابعه على ذلك صاحب

---

(١) المرجع السابق ٣٠٠ .
(٢) المقتضب ١٢٠/١ ، ١٢١ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٤٧ / ٢٨ .
(٤) انظر:شرح ديوان أبي تمام ٦/٢ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ١٣٠٣ / ١٧ .
(٦) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٨٤ / ٤ .

القاموس ،قال : (("الحَاجَة" معروفة كالحَوْجَاء ،وتَحَّوَج : طَلَبَهَا ،والجمع حَاجٌ وحَاجَات وحِوَجٌ ،و"حَوَائج" غير قياسي ،أو مولدة ،أو كأنهم جمعوا "حَائجَة")) [١].

كذلك الحريري جعلها وهماً من أوهام الخواص ،قال: ((ويقولون في جمع حَاجَة : "حَوَائج" فيوهمون فيه...والصواب أن يجمع في أقل العدد على "حَاجَات" كقول الأول :

وَقَدْ تُخْرِجُ الحَاجَاتُ يَا أَمَّ مَالِكٍ كَرّائمَ مِنْ رَبٍّ بِهِـــنَّ ضَنِينِ

وأن تجمع في أكثر العدد على "حَاجٍ" مثل «هَامَة وَهَامٍ» ،وعليه قول الراعي :

وَمُرْسَلٍ وَرَسُـــولٍ غَيْرَ مُتَّـــهَمٍ وَحَاجَةٍ غَيْرِ مُزْجَاةٍ مِنَ الحَاجِ)) [٢] .

و الجوهري يثبت مجيئها عن العرب ويقول : ((وإنما أنكرة الأصمعي لخروجه عن القياس ،وإلا فهو كثير في كلام العرب ،وينشد :

نَهَارُ المَرْءِ أَمْثَلُ حَيْنَ يَقْضِي حَوَائِجَهُ مِنَ اللّيْلِ الطّوِيلِ)) [٣]

كما ورد هذا الجمع مسموعاً أيضاً في أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم ،من ذلك قوله :" استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان لها " ،وقوله : "اطلبوا الحوائج إلى صباح الوجوه " وحكى سيبويه : تنجّز فلان حوائجه [٤] ،وورد استعمالها في قول الأعشى [٥]:

النّاسُ حَوْلَ قِبَابِهِ أَهْلُ الحَوَائجِ والمَسَائل

وقول الفرزدق [٦]:

وَلِيَ بِبِلادِ الهِنْدِ عَنْدَ أَمِيرِهَا حَوَائجُ جماتٌ وَعَنْدِي ثَوَابُهَا

وقال الشَّمَّاخ [٧]:

تَقَطّـــعُ بَيْنَنَا الحَاجَاتِ إلا حَوَائجَ يعتسفْنَ مَعَ الجريِّ

وهذا كاف لأن يخرج البحتري باستعماله عن الابتداع وإن كان خارجاً عن القياس ، إلا أن الدليل قائم على وروده .

(٥) أحاظٍ جمع حَظّ

وذلك في قوله [٨]:

ألاَ لَيْت المَقادِرَ لم تُقَدَّرْ وَلَمْ تَكْنِ الأحَاظِي وَ الجُدُودُ

قال التبريزي في شرح ديوان أبي تمام في بيت [٩] مثل هـــذا البـــيت ،قـــال : ((الأحاظي جمع حَظّ غير قياسي ،كأنهم جمعوا (حَظّاً) على (أَحُظٌّ) وجمعوا (أَحظاً) على (أَحَاظٍ) ثم أبدالوا الياء من الحرف المضعف فقيل : " أَحَاظِي " لأنها أخف وفروا مع ذلك من جمع بين ساكنين ولو قيل إنَّ "أحاظّ" مأخوذ من الحُظوة لكان قولاً حسناً ، لأنه يجوز أن يقال : حِظْوَة وأحُظّ ، على القياس ،كما قالوا " نعمة " و" أنعم " ،ثم تجمع " أحُظّ " على " أحاظٍ " ، قال :

---

(١) القاموس المحيط (حوج) ٢٣٦ .
(٢) درة الغواص ٩٤،٩٥ .
(٣) الصحاح (حوج) ٣٠٧/١ ، ٣٠٨ .
(٤) انظر الكتاب ٧٣/٤ .
(٥) ديوان الأعشى ١٥٥ .
(٦) ديوان الفرزدق ٧٩ .
(٧) ديوان الشماخ ٤٦ .
(٨) ديوان البحتري ١ / ٥٨٢ / ١٤ .
(٩) هو قوله :
فَتًى هَزَّ القَنَا فَجَرَى سَنَاءً بِهَا لا بالأحَاظِي وَالجُدُودِ .
ديوان أبي تمام ٣٧٠/١

وَلَيْسَ الغِنَى وَالفَقْرُ مِنْ حِلْيَةِ الفَتَى وَلَكِنْ أحَاظٍ قُسِّـــمَتْ وَجُدُودُ

وأضاف الأحاظي إلى الجدود لاختلاف اللفظين)) [١] .

ونلاحظ هنا التشابه بين بيت البحتري وبيت أبي تمام ، فقد جاء بالأحاظي وجاء أيضاً بالجدود .

(٦) أَظَافِرُ جمع ظُفُرٍ

وذلك في قوله [٢]:

حَتَّى تَقَنَّصَ في أظَافِرِ ضَـــيْغَم مَلأتْ هَمَاهِمُهُ القُلُوبَ وَجِيْبَا

يجمع "ظُفْر" على أَظْفَار كـ "شِعْر" و "أشعار" .

قال الجوهري : ((الظُفُر، جمعه : أَظْفَار وأُظْفُور ، وأظَافِير)) [٣] ، أما "أَظْافِر" فلم يرد ، قال الفيروزآبادي : ((الظُّفْر : بالضم، وبضمتين ، وبضمتين ، وبالكسر شاذ ، يكون للإنسان وغيره كالأُظْفُورِ ، وقول الجوهري جمعه "أُظْفُورٌ" غَلَطٌ ، وإنما هو واحد ... والجمع أَظْفَارٌ وأَظَافِير)) [٤] .

(٧) أَوْرَاد جمع وَرِيد

وذلك في قوله [٥]:

أجْلَى لِـهَامٍ عَلَيْها بَيْضُها وطَلَى مـــــنهُ ، وأفْرَى لأوْرَادٍ وأوْدَاجِ

قوله : "لأَوْرَادٍ" يريد بها جمع "وَرِيْدٍ" وهو عرق غليظ في العنق ، ولا يريد البحتري معنى غيره ، دل على هذا قوله : "وَأَوْدَاج" ، وقوله : "وَأَفْرَى" ، ولكن البحتري أخطأ في جمع الوريد فقال : "أوراد" ، والوجه في جمع "وريد" هو "أورده" ، أما "أوراد" فإنما هي جمع (وَرْد) بفتح الواو وهو الزهر المعروف ، وكذلك (أوراد) جمع (وِرد) بكسر الواو وهو الجزء من القرآن ، وجاء في القاموس : ((الوَرْد : من كل شجر : نورها ... والجمع وُرْد و وِرَاد وأورَاد...والوريدان : عرقان في العنق ، والجمع أوردة و وُرُود))[٦] .

وجاء في الصحاح : ((الوِرْدُ : بالكسر الجزء ، يقال : قرأت وِرْدِي)) [٧] .

أما جمع "وريد" على "أوراد" فإنه لم يرد ، وقد أنكره المعرِّي ، قال : ((وفي الحاشية "أوراد" وذلك إِذَا جُعل جمع "وريد" يفتقر إلى سماع ، لأنه لا يخلو من أحد وجهين : أحدهما : أن يكون جمع "وريد" من وريد العنق ، فيكون مثل يتيم وأيتام وشريف وأشراف ، وجمع (فَعِيْل) على (أفعال) قليل .

والآخر : أن يكون جمع "وريداً" على "وُرُد" ثم جمعه جمعاً ثانياً)) [٨] .

(٨) بُرُد جمع بُرْد

---

(١) شرح ديوان أبي تمام ٣٧٠/١ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ١٨٦ / ٢٤ .
(٣) الصحاح (ظفر) ٧٢٩/٢ .
(٤) القاموس المحيط (ظفر) ٥٥٦ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٤١٢ / ١٢ .
(٦) القاموس المحيط (ورد) ٤١٥ .
(٧) الصحاح ((ورد) ٥٤٩/٢ .
(٨) عبث الوليد ١١٧ .

ورد هذا الجمع في شعر البحتريّ في قوله [١]:

أَخَيَّ إِنَّ الصِّبا اسْتَمَّر بـهِ سَيرُ اللّيالي فأَنْهَجَتْ بُرُدُهْ

يريد البحتري بـ"البُرُد" : جمع "البُرْد" ، وهو نوع من الثياب ، ويرى الآمدي في الموازنة أن هذا الجمع غير صحيح ، يقول : ((أنهجت بُرُده ، يريد بُرَدَه ، و(فُعْل) لا يجمع على (فُعُل)) [٢] .

ويقول المعرِّي :((كان في النسخة "البُرُد" بضم الراء ، ولا يمتمع ذلك على أن يكون أراد "البرود" فحذف الواو ، كما قالوا : "الْهَيْدَكُور" ، يريدون : «الْهَيْدَكْور» ، و"الْخَلقُ" ، يريدون : «الْخَلُوق» ، وأسوغ من هذا الوجه أن يكون "بُرَدُه" جمع "بُرْدَة" ، و"البُرْد" و"البُرْدة" واحدٌ ،كما قالوا : «سَلٌّ وسَلَّة» وَ«حُقٌّ وحُقَّة»)) [٣] .

وفي الصحاح :((والبُرْد من الثياب والجمع "بُرُود" و"أبْرَاد" ... والبُرْدة : كساء أسود مربع فيه صور تلبسه الأعراب وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه : "بردة قَلُوت" والجمع بُرَد)) [٤] .

وفي القاموس المحيط : (((البُرْد) بالضم : ثوب مخطط والجمع : أبْرَاد وأبْرُد وبُرود ،وأكسية يلتحف بها)) [٥] .

(٩) لَعَائِنُ جمع لَعْنَة

قال الجوهري : ((واللَّعْنَة الاسم ،والجمع لِعان ولَعَنَات)) [٦]، وذكر نحواً منه في اللسان [٧] ،ولكن البحتري جمع "لَعْنَة" على "لَعَائن" فقال[٨] :

لم يَعِبْه إلا حُضورُ "الهَدَادِيِّ (م) عَلَـــيْهِ لَعَائـــــنُ الرَّحمـــــنِ

---

(١)ديوان البحتري ٢ / ٧٣٥ / ٥ .
(٢) الموازنة للآمدي ١٥٢/٢ ، ٢١٠/٢ .
(٣) عبث الوليد ١٨١ ، ١٨٢ ، والهيدكور : المرأة الشابة .
(٤) الصحاح ((برد) ٤٤٧/٢ .
(٥) القاموس المحيط (زري) (برد) ٣٤١ .
(٦) الصحاح (لعن) ٢١٩٦/٦
(٧) لسان العرب (لعن) ٣٨٧/١٣ .
(٨) ديوان البحتري ٤ / ١٢/٢٣٦٨ .

ثانياً: جمع المذكر السالم

معاملة بعض الأسماء معاملة جمع المذكر السالم :

عامل البحتري بعض الأسماء معاملة جمع المذكر السالم فرفعها بالواو ونصبها وجرها بالياء ومن هذه الأسماء ما يلي :

أولاً : فلسطين وقد وردت في قوله [١]:

لِتَسْكُنَ ضَوضاءُ العَرِيشِ وتنتهِي **فِلَسطَونَ** عن عِصيَانها وعِنادِها

وقال المعرِّي : ((فلسطين إِذَا ألزمت الياء في الرفع والنصب والخفض جعلت نونها بمنزلة نون مسكين ،إلا أنها لاتنصرف لأنها اسم بلدة ،ومنهم من يقول : فلسطون في الرفع وفلسطين في النصب والخفض ،ويدل على قوة هذا الوجه أنهم قالوا في النسب "فِلَسْطِيٌّ" ، قال الأعشى :

تَخَلْهُ فِلَسْطِيًّا إِذَا ذَقْتَ طَعْمَهُ عَلَى نَيِّرَاتِ الظَّلْمِ حُمْشٍ لِثَاتُها

ولو حمل على اللغة الأخرى لوجب أن يقال (فِلَسْطِينِيّ) وهكذا سائر الأسماء الجارية على هذا النحو مثل : قِنَّسْرين والأنْدَرين ،ومثل قولهم (فِلَسْطِي) قولهم في النسب إلى الأنْدَرِين (أَنْدَرِيّ) قال امرؤ القيس :

..... أقَبُّ كَكَرِّ الأنْدَرِيِّ خَمِيْصُ

ولو حمله على مذهب من يقول : هذه الأندرينُ ،لوجب أن يقول : "أندرينيّ" ولم يستعمل ذلك لأنهم مالوا إلى الأخف إذ كان أقلَّ مؤنة من غيره)) [٢].

وقال الجوهريّ : ((وفِلَسْطين بكسر الفاء بلد)) [٣] . وذكر القاموس المحيط : ((فلسطون وفلسطين وقد تفتح فاؤهما : كورة بالشام)) [٤] .

ثانياً : نَصِيبِين وذلك في قوله [٥]:

ما نَصِيبُونَ لي بِدَارٍ ،ومالي بنَصِيبِينَ غيرَ عِرْضِي نَصيبُ !

وقال [٦]:

كانت نَصِيبُونَ خِيساً مايُرَامُ فقدْ ذَلّتْ لِلَيْثٍ على الأعداءِ وَلاّجِ

وقال [٧]:

عَدَتْنِي عن نَصِيبِينَ العَوَادِى فَنُجْحِي أبْلَـــــهٌ فيها بَلِيدُ

وقال [٨]:

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ٣٤/٦٧٨
(٢) عبث الوليد ١٣٧ ، ١٣٨ .
(٣) الصحاح مادة (طين) ٢١٥٩/٦ .
(٤) القاموس المحيط مادة (فلسط) ص ٨٧٩ .

وذكر محقق القاموس أن الجوهري أهمل كلمة (فلسطون) ، قال : ((كتبه بالأحمر لأنه أهمله الجوهري هنا)) .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٢٦٥ / ٩ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ٤١٤ / ٢٣ .
(٧) ديوان البحتري ١ / ٥٨٠ / ٢ .
(٨) ديوان البحتري ٤ / ٢١٠٥ / ٢٢ .

جَحَدَتْ نَصِيبِيُونَ الإِخَاءَ وأَنْكَرَت مِـنْ حـقِّنَا مـا يَعــرِفُ الأَقْوَامُ

قال الجوهري : ((ونَصِيبِين : اسم بلد ،وفيه للعرب مذهبان ،منهم من يجعله اسماً واحداً ويلزمه الإعراب)) [١].

وقال الفيروزآبادي : ((نصبين : بلد ،قاعدة ديار ربيعة ،والنسبة إليه نَصِيبِينيٌّ ونَصِيبِيّ)) [٢].

ثالثاً : صِفِّين وقد وردت في قوله [٣]:

تَغَنَّمُوا السِّلْمَ إِنْ الحَرْبَ تُوعِدُكُمْ يَوْماً يَعـُودُ به صِفَّونَ والجَـمَـلُ

وهذه الكلمات والجموع التي يسمى بها المفرد يرى جمهور النحاة جواز الوجهين فيه ،وهما [٤]:

الاول : أن يعرب الاسم بالحروف اعراب جمع المذكر السالم .

الثاني : أن يعرب بالحركات على النون مع لزوم الياء قبل النون فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ،وذلك لخفتها .

وقال المعرِّي : ((صِفِّين وفَلِسْطين وقِنَّسْرِين تحتمل وجهين :

أحدهما : أن تُقَرَّ الياء في كل الوجوه وتعرب النون .

والآخر: أن يكون الاسم بواو في الرفع وياء في النصب والخفض ،وتفتح النون في ذلك كله ،وكان الأحسن في هذا البيت أن يقول : "صِفِّينُ" فيُقِرَّ الياء ويعرب النون ويخلص من أن يكون أول الاسم مكسوراً ثم تجئ الضمة وليس بينها وبين الكسر إلا الفاء الساكنة وهي الأولى من الفاءين اللتين وقع بهما التشديد ،ويُقَوِّى إقرار الياء في "صِفِّين" أنه على (فِعِّيلٍ) وليس يجري مجرى قِنَّسْرين ،لأن لفظ قِنَّسرين يشهد بأن نونه للجمع وصفين ليس كذلك لأن (فِعِّيلاً) أولى به من (فِعْلِين) والوجهان جائزان)) [٥] .

قال الجوهري :((وصِفِّين موضع كانت به وقعة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما))[٦] .

رابعاً : القرابين

وذلك في قوله [٧]:

بادٍ بأَنْعُمِهِ العَافِينَ يُزْلِفُهُمْ عَلى الأَشِقَّاءِ فيها والقَرَابِينَا

فظن البحتري أن "القرابين" جمع مذكر سالم وهي جمع تكسير كمَيْدَانٍ وَمَيادِينَ فجرها بالياء وفتح نونها وهذا يقتضى منه فى الرفع أن يقول : القرابون ،والأمر ليس كذلك بل كان عليه أن يجرها بالكسرة لوجود (أل) وإلا فإنها ممنوعة من الصرف .

---

(١) الصحاح (نصب) ٢٢٥/١ .
(٢) القاموس المحيط (نصب) ١٧٧ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٧٥٦ / ١٨ .
(٤) قال الفيروزبادي : ((فلسطون وفلسطين ، وقد تفتح فاؤهما : كورة بالشام ، وقرية بالعراق ، تقول في حال الرفع بالواو ، وفي النصب والجر بالياء ، أو تلزمهما الياء في كل حال)) .

القاموس (فلسط) ص ٨٧٩ .

وقال الجوهري عند كلمة نصبين : ((نَصِيبِين : اسم بلد ، وفيه للعرب مذهبان : منهم من يجعله اسماً واحداً ويلزمه الإعراب كما يُلزم الأسماء المفردة التي لا تنصرف ، فيقول هذه نَصِيبِينُ ، ومررت بنَصِيبِينَ ، ورأيت نَصِيبِينَ ، والنسبة إليه " نصيبيّ " ومنهم من يجريه مُجرى الجمع فيقول : هذه نصيبون ، ومررت بنصيبين ، ورأيت نصيبين ، وكذلك القول في " يَبْرِين " و"فِلَسطين "و"سَيْلَحين"و"ياسِمَين" و" قِنَّسْرِين " ، والنسبة إليه على هذا القول "نصيبيبيّ "و"يبرينيّ "، وكذلك أخواتها)) .
الصحاح (نصب) ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ .
(٥) عبث الوليد ٤١٥ .
(٦) الصحاح (صفن) ٢١٥٢/٦ .
(٧) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٠٢ / ١٦ .

قال المعرِّي : ((إن صح أنه وضع "القرابين" في هذا الموضع فهو وَهَمٌ لأن القرابين جمع قربان ،وهو جليس الملك ،قال الشاعر :

وَمَالِى لاَ أحِبُّهُمُ وَمِنْهُمْ قَرَابِينُ النَّبِيِّ بَنُو قُصَـــــيٍّ

وإنما أجراه مجرى "المسلمين" ظناً منه أَنَّ ياءه كياء الجمع التي تكون واواً في الـــرفع ، وهذا بعيد جداً ، وقد حُكِيَ أَنَّ الحسنَ البصريَّ قرأ : { وَمَاتَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُون } [1] وهذا أمر لاتعرف حقيقته ،وأكثر الناس يقولون إنه وَهَمٌ من الحسن ،فإن كان أجراه مجرى "الزَّيْدِيَن" فيجب أن تُفتح نون "الشياطين" .

وحكى بعض العلماء أنه كان بظاهر البصرة فسمع أعرابياً يقول : هذه بساتون بني فلان ،فقال السامع : هذه والله قراءة الحسن ،ولكن إن أجريت "بساتون" مجرى «الزيدين» فينبغي أن تحذف نونها في الإضافة ،إلا أن يدعي صاحب هذه الحكاية أنهم وهموا في تصيير الياء واواً ثم وهموا وهماً ثانياً في ظنهم أن النون كنون (زيتون) ،وإنما الوجه خفض (القرابين) في القافية)) [2] .

ثالثاً: جمع المؤنث السالم

١- : جمع الممدود :

ورد جمع الممدود جمع مؤنث سالماً في قول البحتري [3]:

كَمَا رأيْتُ **الثَّلاَثَاءَاتِ** وَاطِئَةً مِنَ التَّخَلّفِ أعْقَابَ الأثَانِينَا

فقوله : "الثلاثاءات" ،يريد بها جمع "ثلاثاء" ،وهو اسم ممدود ،والممدود : إما أن تكون همزته بدلاً من ألف التأنيث أو للإلحاق أو بدلاً من أصل أو أصلاً .

فإذَا كانت بدلاً من ألف التأنيث وجمعت جمع مؤنث سالماً فالمشهور قلبها واواً مع إضافة ألف وتاء مثل : "حسناء" ،فنقول : "حسناوات" ،و"ثلاثاء" كما يقول المعرِّي إنها عندهم - أي النحاة - مؤنثة ،وعلى هذا كان على البحتري أن يقول : الثلاثاوات ولكنه لم يفعل ذلك .

قال المعرِّي : (("الثلاثاء" عندهم مؤنث ،لأنه يجري مجرى الشَّصَاصَاء ،فإذَا جمع وجب أن يقال : "الثلاثاوات" كما يقال في ألفي التأنيث ولم يحك سيبويه "حمراءات" في جمع "حمراء" وقد حكاه الكسائي ،فيجوز على هذه الحكاية أن يقال الثلاثاءات)) [4] .

يقول ابن معط في ذلك [1]:

([1]) سورة الشعراء : ٢١٠ ، قال القرطبي ١٤٢/١٣ : ((قرأ الحسن ومحمد بن السميقع : { وَمَاتَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُون } قال المهدوى : وهو غير جائز في العربية ومخالف للخط ، وقال النحاس : وهذا غلط عند جميع النحويين ، ... وقال المؤرج : إن كان "الشيطان" من (شاط) (يشيط) كان لقراءتهما وجه ، وقال يونس بن حبيب ، سمعت أعرابياً يقول : دخلنا بساتين من ورائها بساتون فقلت : ما أشبه هذا بقراءة الحسن)) .

البحر المحيط ٤٦/٧ : ((ووجهت هذه القراءة بأنه لما كان آخره كآخر(يبرين وفلسطين) فكما أجرى إعراب هذا على النون تارة وعلى ماقبله تارة فقالوا (يبرين ، ويبرون ، وفلسطين وفلسطون أجرى ذلك في " الشياطين" تشبيهاً به فقالوا : الشياطين والشياطون ، وقال أبو فيد مؤرج السدوسي إن كان اشتقاقه من شاط أي : احترق ، يشيط شوطة، كان لقراءتهما وجه ، قيل ووجهها أن بناء المبالغة من " شَيَّاط" وجمعه الشَّيَاطُون مخفف الياء وقد روى عنهما التشديد وقرأ به غيرهما ، وقرأ الاعمش { الشياطون } كما قرأه الحسن وابن السميقع فهؤلاء الثلاثة من نقلة القرآن قرؤا ذلك لايمكن أن يقال غلطوا لأنهم من العلم ونقل القرآن بمكان)) .

([2]) عبث الوليد ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

([3]) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٠٤ / ٢٩ .

([4]) عبث الوليد ٥٠٩ .

وَألِفُ التَّأنِيْثِ يَاءً يُبْدَلُ إلا إذَا مُدَّتْ فَوَاواً تُجْعَلُ

ويعلل النحاة لقلب ألف التأنيث واواً عند الجمع : ((للثقل ولئلا تقع علامة التأنيث حشواً ،وكون القلب إلى الواو للفرق بين المقصور والممدود ولأن الواو لما كانت تقلب همزة ،قلبت الهمزة اليها طلباً للمعاوضة)) [٢] .

وأما إبقاء الهمزة فهو خطأ .

٢- : جَمْعُ "أُمّ" على "أُمَّات"

قال السيوطي في المزهر: ((وفي شرح الفصيح لابن درستويه : جمع الأُمّ : أُمَّاتٌ ،لغة ضعيفة غير فصيحة ،والفصيحة أُمَّهَات)) [٣].

وقد ورد هذا الجمع في شعر البحتري مرتين :

الأولى : في قوله [٤]:

ثَكِلَتْكُمُ أُمَّاتُكمْ ! أفَلاَ يَدٌ تُرْعَى ؟ ألا وَصْلٌ ؟ ألاَ إلْمَامُ ؟

فجمع "أم" على "أُمَّات" والأصل جمعها على "أُمَّهَات" لأن أصل (أم) "أُمَّهَةٌ" وقيل : إنَّ جمع "أُمَّات" للبهائم ،وقد وردت لفظة (أمهات) في القرآن الكريم إحدى عشرة مرة .

وورد في الصحاح قوله : ((وقال بعضهم : الأمَّهَات للناس والأُمَّات للبهائم)) [٥]

وقال الرضي : ((و أما "أُمّ" فلفظ أمهات في الناس أكثر من أُمَّات ،وفي غيرهم العكس))[٦] .

وفي مفردات الراغب : ((قال بعضهم : أكثر ما يقال أُمَّات في البهائم ونحوها ،وأُمَّهَات في الإنسان))[٧] .

مما يضعف استخدام البحتري لهذه الجمع ،ولكننا نستطيع أن نقول إن البحتري قصد هذا الاستعمال قصداً وهو يهجو هؤلاء القوم ويسبهم ،فكأنه جعلهم بهائمً عندما جمع أمهاتهم على جمع البهائم .

والثانية في قوله [٨]:

لَهُ في مَارِجِ النّارِ انْتِسَابٌ بِأُمَّاتٍ نَقِيَاتِ الجِيُوبِ

فقال "أُمَّات" للجمع المؤنث العاقل الدال على الإنسان ،ولكن البحتري في هذا البيت لايهجو وإنما يمدح أبا العباس حمولة وزير أبي دلف بأنَّ نسبه عريق في المجوسية إذ كان لهم بيت نار ،فربما يكون البحتري يُعِّرض من خلال المدح . وإلا فإن استخدامه هذا ضعيف .

رابعاً : وضع المفرد موضع الجمع

---

(١) شرح ألفية ابن معط ٢٩٦/١ .
(٢) المرجع السابق ٢٩٦/١ .
(٣) المزهر في اللغة وأنواعها ٢١٥/١ .
(٤) ديوان البحتري ٤ / ٢١٠٥ / ١٩ .
(٥) الصحاح (أمم) ١٨٦٣/٥ .
(٦) شرح الكافية ١٩٠/٢ .
(٧) مفرادات ألفاظ القران للراغب الأصفهاني ٨٦ .
(٨) ديوان البحتري ٢٣/٢٦٣/١.

جعل سيبويه هذا الضرب من الإبدال ضرورة قال : ((وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع ،حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك مالا يستعمل في الكلام ،قال علقمة بن عبدة:

بِهَا جِيَفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ

وقال :

لاتُنْكِرُوا القَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا)) [١].

وقال أيضاً : ((ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ)) [٢] .

قال الأعلم في البيت الأول: ((الشاهد فيه وضع الجلد موضع الجلود لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جميعه ،فأفرده ضرورة لذلك)) [٣] .

وقال في الثاني : ((الشاهد فيه وضع الحلق موضع الحلوق كالذي تقدم قبله)) [٤].

وقال في الثالث : ((الشاهد فيه وضع البطن في موضع البطون ،كما تقدم قبله))[٥].

وقال الرضى : ((وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى : { يَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا}[٦]، وقوله تعالى : { وَهُمْ لَكُمْ عَدُو} [٧]، وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترادف كقوله صلى الله عليه وسلم :" المؤمنون كنفس واحدة "))[٨] .

قال ابن عصفور :((ومنه إبدال المفرد من الجمع ووضعه موضعه حيث لا يجوز ذلك في الكلام نحو قول الأسود بن يعفر:

تَبَيَّنَهُمْ ذَو اللّبِ حِينَ يَرَاهُمُ بِسِيمَاهُم بِيضاً لِحَاهُم وَأصْلَعا

يريد : وصُلعاً ،وقول القُطَامي:

كَأَنَّ نُسُوعَ رِجْلَي حِينَ ضُمَّتْ حَوَالِبَ غزراً وَمِعىً جِيَاعَاً

يريد : وأمعاء)) [٩] .

وذهب الفراء إلى أن وضع الواحد موضع الجمع غير مختص بالشعر بل هو جائز في السعة أيضاً ،قال عند قوله تعالى : { يَتَفَيَّأُ ظِلالُهُ عَنْ اليَمِينِ وَالشَّمَائِلِ} [١٠] : ((فوحَّد اليمين وجمع الشمائل وذلك جائز في العربية ... فجاء التوحيد لأن أكثر الكلام يواجه به الواحد ،فيقال : خذ عن يمينك وعن شمالك ،لأن المُكَلَّمَ واحد والمتكلم كذلك ،فكأنه إذا وحد ذهب إلى واحد من القوم ،وإذا جمع فهو الذي لا مسألة فيه)) [١١].

---

(١) الكتاب ٢٠٩/١ .
(٢) المرجع السابق ٢١٠/١ .
(٣) تحصيل عين الذهب ١٦٩ .
(٤) المرجع السابق ١٦٩ .
(٥) المرجع السابق ١٧٠ .
(٦) سورة مريم : ٨٢ .
(٧) سورة الكهف : ٥٠ .
(٨) شرح الشافية ١٧٧/٢ .
(٩) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥١ .
(١٠) سورة النحل : ٤٨ .
(١١) معاني القران للفراء ١٠٢/٢ .

وقال البغدادي في الخزانة : ((نص سيبويه على أن إبدال المفرد من الجمع ضرورة وتبعه ابن عصفور . وذهب الفراء إلى أنَّه جائز في الكلام غير مختص بالشعر . وذهب ابن جني إلى ما ذهب إليه الفراء)) [١].

وذهب البغدادي في خزانة الأدب إلى أن الصحيح ما ذهب إليه الفراء من عدم اختصاص ذلك بالشعر [٢]، وأنه قد تبع الفراء جماعة منهم منهم ابن جني والزمخشري وصاحب اللباب [٣] .

ومما جاء به البحتري على وضع المفرد موضع الجمع قوله [٤]:

كأنَّ تَشَكِّي السَّفْرِ الحَيَارى عَوِيلُ ضَرائرٍ باتت غَيَارى

فقال : عويل ضرائر باتت غيارى ،فوحد الضمير مع عوده على الجمع وهن الضرائر وكان الوجه أن يقول : بتن غيارى

ومن استعمال الجمع استعمال المفرد :

قوله [٥] :

غابَ دُجاها ؛ وأيُّ لَيْلٍ يَدْجُو عَلَيْنا وأنتَ بَدْرُ ؟

فوحد (الدجى) وهو جمع " دُجْيَة " ،ولكن المحدثين يستعملونها في معنى الواحد وذلك جائز يحمل على معنى الجنس كما قال:

مِثْلَ الفِرَاخِ نُتِفَتْ حَوَاصِلُهُ

فأما القياس فهو الجمع ولو استعملها مؤنثة فقال: غابت دجاها ، لخرج إلى الوجه الذي تستعمله العرب كما قال الراعي النميري :

فَجَاءَتْ إلينَا وَالدُّجَى مُرْجَحِنَّة رَغُوثُ شِتَاءٍ قَدْ تَقَوَّب عُودُهَا

فأنث الدجى على معنى الجنس .

ومنه إفراد المجموع الذي ليس له مفرد وذلك في قوله [٦]:

وكأنَّ صُفْرَ بَهَارِها ذَهَبٌ وكأنَّ حُمْرَ شَقِيقِها جَمْرُ

فقال : "شقيقها" يريد : شقائقها وهو نوع من أنواع الزهور وهي شقائق النعمان ،قال الجوهري : ((وشقائق النعمان معروف ،واحده وجمعه سواء ،وإنما أضيف إلى النعمان لأنه حمى أرضاً فكثر ذلك فيها)) [٧] ،وقال الفيروزآبادي : ((شقائق النعمان معروف للواحد والجمع سميت لحمرتها تشبيها بشقيقه البرق ،أضيف إلى ابن المنذر لأنه جاء إلى موضع وقد اعتم نتبه من أصفر وأحمر ،وفيه من الشقائق فراقه فقال : احموها ،وكان أول من حماها)) [٨] .

ويحتمل أن البحتري أراد شقيقها بمعنى "أخوها" ،ولكنه مرجوح لذكره في مقابل الشقائق "البَهَار" كما أن الهاء في شقيقها يعود إلى الروضة التي يصفها لا إلى البهار.

وقد ذكر اللسان أن واحدة الشقائق : شقيقة [٩]، وعلى هذا كان على البحتري أن يقول : شقيقتها جمر .

ومن استعمال البحتري للمفرد في موضع الجمع قوله [١]:

---

(١) الخزانة ٥٥٩/٧
(٢) قال في الخزانة ٥٩٩/٧ : ((وظاهره أنه غير ضرورة ، ونص سيبويه على أنه ضرورة)) .
(٣) انظر :الخزانة ٥٦٢/٧ ، ٥٦٣ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٦٢ / ١ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ١٠٥٠ / ٩ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ١٠٢٣ / ٣ .
(٧) الصحاح (شقق) ١٥٠٣/٤ .
(٨) القاموس المحيط (شقق) ١٦٦ .
(٩) انظر : اللسان (شقق) ١٨١/١٠ .

شَدَّمَا فُرِّقَتْ طَرَائِقُ هَذَا الـ ـنَّاسِ المذْمُومُ وَالمَحْمودُ

وقوله [٢] :

لمَْ يَبْقَ مِنْ جُلِّ هَذَا النَّاسِ بَاقِيَة يَنَالَهَا الوَهْمُ إلا هَذِه الصُّوَرُ

وقوله [٣]:

مَا طَاهِرٌ إلا أَبُوهُ وَجَدُّه بَرَعُوا ثَلاثَتُهُم عَلَى ذَا النَّاسِ

ففي هذه الأبيات نرى أن البحتري استعمل اسم الإشارة الخاص بالمفرد وهو (ذا) في موضع الجمع ،فأشار إلى اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وهو (الناس) ،ويمكن أن يقال أن البحتري في هذه الأبيات يجعل الناس وحدة واحدة لتشابههم في صفة معينة هو يريدها ،فكأنهم عنده شخص واحد ،فأشار إليهم بأشارة المفرد لا الجمع .

والبحتري في استعماله هذا مسبوق من قبل شاعر فحل هو لبيد بن ربيعة حيث يقول [٤]:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنْ الحَيَاةِ وَطَولِهَا وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ ؟

وابن مالك يجعله من ((الإشارة بما للواحد إلى الجمع)) [٥] .

خامساً: وضع الجمع موضع المفرد

ومثل ما تقدم في وضع المفرد موضع الجمع أيضاً ذهبوا في العكس ،فابن جني الذي سوغ وضع المفرد موضع الجمع يسوغ وضع الجمع موضع المفرد ،يقول : ((وأعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ كقولك: شكرت من أحسنوا إليَّ على فعله ،ولو قلت : «شكرت من أحسن إليَّ على فعلهم» جاز ...

وأما قول الفرزدق:

وَإِذَا ذَكَرْت أَبَاكَ أوأَيَّامَهُ أَخْزَاكَ حَيثُ تُقَبَّلُ الأَحْجَارُ

يريد : الحجر ،فإنه جعل كل ناحية حجرًا ،ألا ترى إنك لو مسست كل ناحية منه لجاز أن تقول : «مسست الحجر» ،و«عليه شابت مفارقه» ،و«هو كثير العثانين» وهذا عندي هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد)) [٦].

وموقف ابن عصفور من هذه القضية كسابقتها يقول : ((ومنه وضع الجمع موضع المفرد وجعله بدلاً منه حيث لايسوغ ذلك في حال السعة ،نحو قوله الأعشى:

وَمِثْلُكِ مُعْجَبَةً بالشَّبَا بِ صَاكَ العَبِيرُ بأَجْسَادِهَا

يريد: بجيدها [٧]، وقول أمرئ القيس :

يَطِيرُ الغُلامُ الخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِه وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ العَنِيفِ المُثَقَّلِ

يريد : عن صهوته.

---

(١) ديوان البحتري ٣١/٥٠٤/١ .
(٢) ديوان البحتري ٨/٩٥٤/٢ .
(٣) ديوان البحتري ٥٣/١١٧١/٢ .
(٤) ديوان لبيد ٣٥ .
(٥) شرح التسهيل ٢٤٩/١ .
(٦) الخصائص ٤٢٢/٢ ، ٤٢٤ .
(٧) كذا في الأصل ، والصواب (بجسدها) ، انظر ضرائر بن عصفور ٢٥٥ .

ووجه ذلك أن العرب توقع على الجزء اسم الكل ،ألا ترى أنك لو قلت: لمست ناحية من الحجر أومن الصهوة أو من الجيد ،لقلت لمست الحجر ولمست الصهوة ولمست الجيد)) [١] .

ومما جاء من ذلك في شعر البحتري قوله [٢]:

قُسِم الأسَى لي والسَّماح لأحْمَدٍ قِسْمَينِ جَفَّتْ عَنْهُمَا الأقلامُ

فقال : الأقلام ،وهو يريد به قلماً واحداً ،وهو القلم الذي كتب به في اللوح .

وقد جاء في حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : " إن أول ما خلق الله القلم ،فقال : اكتب ،فقال ما أكتب ،قال اكتب القدر ،ما كان وما هو كائن إلى الأبد" [٣].وفي حديث آخر : " ... رفعت الأقلام وجفت الصحف " [٤] .

ولعل الرسول صلى الله عليه وسلم أراد بذلك المبالغة ،فليس هناك أحد سيغير ما هو مكتوب ،ويحتمل أن الرسول صلى الله عليه وسلم قصد بالأقلام أقلام الكتبة والحفظة الذين يكتبون أعمال العباد .

وقال المعرى : ((يقال في الشيء إذا سبق وقضى أمره : جَفَّ به القلم ،وأصل ذلك أن الكاتب بين يدي الملك إذا وَقَّع بالشيء امتثل ونفذ ،فالمعنى قد جَفَّ القلم ،أي قد تقدم في هذا الأمر وكتب منذ حين فلم يبق في القلم رطوبة من المداد ،وحكى عن الأصمعي أنه قال : رأيت أعرابياً بين يديه حمولة وهو داخل إلى البصرة يرتجز ويقول:

يا أيُّهَا المُـــضْمِرُ هَمّاً لا تُهَمْ إنَّكَ إنْ تُقْدَرْ لَكَ الحُمَّى تُحَمْ

قَدْ قُضِيَ الأمْرُ وَقَدْ جَفَّ القَلَمْ وَخُطَّ أيَامُ الصِّحَاحِ والسّـقَمْ

وقال ابن قيس الرقيات:

إنَّ الفَنِيقَ الذي أبُوهُ أبُو الـــ ـعَاصِي عَلَيهِ الوَقَارُ وَالحُجُبُ

خَلِـيفَةُ الله في بَـــــرِيَتِه جَفَّتْ بذَلِكَ الأقْلامُ وَالكُتُبُ)) [٥].

والبحتري لم يرد بقوله : "الأقلام" ،إلا القلم الذي كتبت به المقادير، لأن تقدير الأسى والسماح هو من عند الله لا من غيره .

ويمكن أن يخرج استعمال البحتري على نحو ما خرّج به المرزوقي بيت أبي تمام القائل :

كُتِبَتْ لَهُ وَلأوَّلِيهِ وِرَاثَةً في اللّوحِ حَتّى جَفَّتِ الأقْلامُ

قال : ((وإنما قال الأقلام والقلم واحد لأنه جمعه على مواقعه ،كما تجمع الشمس على مطالعها وإن شئت قلت : جمع لنيابته في الجري عن أقلام كثيرة)) [٦] .

والواقع أن نيابة الجمع عن المفرد كثير مشهور في اللغة ،ويدخل في أنواع المجاز وقد ورد منه في القرآن الكريم نماذج عدة ، منها قوله تعالى:{الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوهُم}[٧]، قيل:أريد بالناس رجل واحد ،وهو نعيم بن مسعود الأشجعي[٨]،ومنها قوله تعالى:{إنْ نَعْفُ عَنْ طَائفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائفَةً}[٩] ،قيل المَعْفُو عنه رجل واحد اسمه مخشي بن حُمَيْر بضم الحاء وفتح الميم وسكون

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥٥ .
(٢) ديوان البحتري ٤ / ٢١١١ / ١٢ .
(٣) سنن الترمذي ٣٢٠/٧، أبواب القدر .
(٤) مسند الأمام أحمد ٤/ ، مسند بني هاشم .
(٥) عبث الوليد ٤٨٧ ، ٤٨٨ .
(٦) شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٦ .
(٧) سورة آل عمران : ١٧٣ .
(٨) انظر : تفسير القرطبي ٢٧٩/٤ .
(٩) سورة التوبة : ٦٦

الياء،سماه الله طائفة [١] ، ومنها قوله عز وجل : { إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُون }[٢] ،قيل : هو رجل واحد ، هو الأقرع بن حابس[٣]،ومنها قوله سبحانه : {بِمَ يَرْجِعُ المُرْسَلُون }[٤] قيل : كان الرسول واحداً[٥]، يدل عليه قوله: ارجع إليهم .

ومن جعل المفرد موضع الجمع عند البحتري قوله [٦]:

وقَطَعْتُ أَطْوَالَ البِلاَدِ وعَرْضَها ما بَيْنَ سِنْدَانٍ وبَيْنَ سِجَاسِ

وإنما هو طول واحد ولكن للمبالغة في كثرة السفر والذهاب والمجيء جعلها "أطوال" ووحد العرض فقال : وعرضها ،وكان المفترض أن يطابق بينهما فيجمع الطول ويجمع العرض أو أن يوحد الطول ويوحد العرض ،إلا أنه خالف فجمع الطول ووحد العرض والمراد واحد .

ومنه قوله [٧]:

بَدَا بالسِّبَاطِ الشَّقْرِ ؛ والـمَرْءُ مُبْتَـدٍ من النَّاس بالرَّهْطِ الَّذِين يَعُولُ

فالرهط اسم جمع واسم الجمع يعامل معاملة المفرد فيشار إليه بهذا فتقول : هذا رهط بنى فلان ،وتقول : الذي جاء رهط بنى فلان ،إلا أن تحمل ذلك على المعنى أي معنى الجمع لأن الرهط وإن كان مفرداً في اللفظ فإنه جمع في المعنى كما فعل أبو عبادة ،كما أنه حذف العائد على الموصول وتقديره يعولهم .

ومن ذلك قوله [٨]:

قِفَا في مغانِى الدَّارِ نَسْأَلْ طَلُولهَا عَن **الأَنَسِ** الـمَفْقُودِ كانُوا حُلولَهَا

فقال : «الأُنَّسِ الـمَفْقُودِ» ،وصف الجمع بالمفرد وعاد عليه بضمير الجمع في (كانوا) ،ولكن البحتري ربما يكون قد حمل على معنى الساكنِين ،ولأنه لو حذف الضمير لالتبس المعنى .

والأنس : جمع آنسة وهي الجارية الطيبة النفس ،ولكن البحتري عندما أضاف إليها قوله : "المفقود" التبس المراد منها إذ أنه أضاف مفرداً إلى جمع ،وكان الوجه أن يقول : الأنس المفقودات ،والذي يدل على أن مراده الجمع قوله : كانوا ،فأتى بواو الجماعة ،وهذا يبعد احتمال أنه أراد الأَنَس بفتح النون ،قال المعرِّي : ((هكذا كان في النسخة وهو صواب[٩] ، لأن الأَنَس لفظه لفظ الواحد ،وهو مؤدٍ معنى الجمع ،فيحمل قوله : "المفقود" على اللفظ ويحمل قوله "كانوا" على المعنى .

وكان في الحاشية "الأَنَّس" النائين ،واللائين ،أما الأُنَّس بتشديد النون فهو جمع امرأة آنسة ،مثلما يقال : "شاهد" وشُهَّد ،ولعل أبا عبادة لم يقل إلا "الأَنَس" في هذا البيت ،وعلى لفظ "الأَنَس" يجوز النائين واللائين ،وإذا رويت "الأُنَّس بتشديد النون وأريد بها النساء بعد أن يقال : اللائين ،لأن الياء والنون إنما تستعمل للمذكر)) [١٠].

وغاية القول في وضع المفرد موضع الجمع والعكس إنه يمكن أن يجعل من باب الحمل على المعنى ،والبحتري لا يشذ .

---

(١) انظر تفسير البحر المحيط ٦٧/٥ .
(٢) سورة الحجرات : ٤ .
(٣) انظر : تفسير القرطبي ٣٠٩/١٦ .
(٤) سورة النمل :٣٥ .
(٥) انظر تفسير القرطبي ١٩٦/١٣ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ١١٦٧ / ٢٤ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٨٣١ / ١٤ .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١٧٩٢ / ١ .
(٩) يريد : الأَنَس
(١٠) عبث الوليد ٤٢٨ ، ٤٢٩ .

الفصل الرابع عشر

المشـــــــــــــتقات

أولاً : الصياغة من أسماء الأجناس

يعرف الصرفيون الاشتقاق بأنه :((أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ جميعاً)) [١].

وقد وقع خلاف طويل بين الكوفيين والبصريين في أصل الاشتقاق أمن الأسماء هو أم من الأفعال ؟، فذهب الكوفيون إلى أن الأصل في الاشتقاق الفعل وذهب البصريون إلى أن الأصل هو المصدر ولكلٍّ أدلة [٢].

ولكن ما استقر عليه الوضع هو أن الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر ،وبخاصة من أسماء الأجناس المعنوية ،ويقل الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة ،قال السيوطي في المزهر : ((كونه جوهراً والآخر عرضاً لايصلح للمصدرية ،ولا شأنه أن يشتق منه ،فإن الرَّد إلى الجوهر حينئذ أولى ،لأنه الأسبق ،فإن كان مصدراً تعين الرد إليه ،لأن اشتقاق العرب من الجواهر قليل جداً ،والأكثر من المصادر ،ومن الاشتقاق من الجواهر قولهم : «استحجر الطين» ،و«استنوق الجمل » ... وقال في ارتشاف الضرب: الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر ،وأصدق ما يكون من الأفعال المزيدة ،والصفات منها ،وأسماء المصادر ،والزمان والمكان ،ويغلب في العَلَم ،ويقل في أسماء الأجناس ،كغراب يمكن أن يشتق من الاغتراب ،وجراد من الجَرْد)) [٣].

إلا أنه في بعض الأحيان يلجأ المتكلم إلى الصوغ من الجوهر، وهذا مافعله البحتري فقد صاغ من الجواهر عدة كلمات منها :

١- قوله [٤]:

عَطَنِ الوُفُودِ : **فَمُنْجِدٌ أومُتْهِمٌ** أو وَافِدٌ من مَشْرِقٍ أو مَغْرِبِ

٢- وقوله [٥]:

إنْ غارَ فَهْوَ من النَّبَاهةِ **مُنْجِدٌ** ، أو غابَ فهو من الـــمَهَابةِ شاهدُ

٣- وقوله [٦]:

وما حَمَلَ الرُّكْبانُ شَرْقاً ومَغْرِباً **وأنْجَدَ** في أعْلَى البِلاَدِ **وأتْهَمَا**

فقد صاغ في الأبيات الثلاثة من نجد وتهامة فقال : منجد و متهم .

٤- وقوله [٧]:

وهو المَسِيرُ إلى الخَليج لِنِيَّةٍ لولا ابنُ يُوسُفَ لم تَشِطّ **فَتَخْلَجِ**

فصاغ من الخليج فقال : تخلج .

---

(١) الاشتقاق لعبدالله أمين ١ .
(٢) أنظر هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٢٨) ٢٣٥/١ .
(٣) المزهر ٣٥٠/١ .
(٤) ديوان البحتري ١/ ٨١ /٢٢ .
(٥) ديوان البحتري ١/ ٦٠٢ / ١٧ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٩٨٢ / ٣٦ .
(٧) ديوان البحتري ١/ ٤٠٢ / ٢٤ .

٥- وقوله [١]:

وحَيْثُ يُذَمُّ الغَيْثُ ،والغَيْثُ حافلٌ ، وتُسْتَقَصْرُ الدُّنيا ،و**يُسْتَخْلَجُ** البَحْرُ

فقال : " يستخلج " فصاغها من الخليج .

٦- وقوله [٢]:

إنْ أنتَ **أفْقَرْتَني** ظَهْرَيْهِمَا ظَهَرَتْ نَفَاسةٌ مـــن قُلُوب القَوْم أو حَسَدُ

صاغ من فقرات الظهر فقال : أفقرتني .

٧- وقوله [٣]:

لأسْمَـــــعْتَني في ظَلْمَةِ الهَجْرِ دَعْوةً على الهَجْرِ في وَقْتٍ من العَفْو **مُقْمِرِ**

صاغ من القمر فقال : "مقمر" .

٨- وقوله [٤]:

كُفَّوا ،وإلاّ كَفَفْتُمْ مُضْمِرِي أسَفٍ إذا **تَنَمَّرَ** في إقْـــــدَامِهِ النَّمِرُ !

صاغ من النمر فقال : **تَنَمَّر** .

٩- وقوله [٥]:

مَنَّيْتَنَا عَلَلاً ،وما أنْهَلْتِنا ؛ الوَقْتُ ليس يُحِيلُ حتى **يُشْهِرَا**

صاغ من الشهر فقال : **يُشْهِر .**

١٠-وقوله[٦] :

بَذَ الـمُلُوكَ تَكَرُّماً وتَفَضُّلاً وأحَانَ مِنْ نَجْمِ السَّمَاحِ طَلَوعَا

قال : أحان وهو من الحين .

١١- وقوله [٧]:

وبَدْرَيْن أنْضَيْنَاهُمَا بَعْدَ ثالِثٍ أكَلْنَاه بالإيجَافِ حتى **تَمَحَّقَا**

قال تمحق من المحاق وهو ((آخر الشهر ،أو ثلاث ليالٍ من آخره ،أو أن يَسْتَسِرَّ القمر فلا يرى غدوة ولا عشية ،سمُيّ لأنه طلع مع الشمس فمحقته)) [٨] .

١٢- وقوله [٩]:

---

(١) ديوان البحتري ٢/ ١١٠٠ / ١٦ .
(٢) ديوان البحتري ٢/ ٦٤٩ / ٣٥ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ٨٩٠ / ٨ .
(٤) ديوان البحتري ٢/ ٩٥٧ / ٣٢ .
(٥) ديوان البحتري ٢/ ٩٧٥ / ٩ .
(٦) ديوان البحتري ٢/ ١٢٥٤ / ١١ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٥٠٠ / ٢٠ .
(٨) القاموس المحيط (محق) ١١٩١ .
(٩) ديوان البحتري ٣ / ٢٠١٧ / ٢٣ .

حَشَدَتْ مَوالِيهِ لهُ فَتَـرَادَفَتْ عُصَباً تُسَايِفُ دُونَهُ وتُرَامِي

فصاغ (تُفَاعِل) من السيف فقال "تسايف" .

١٣- وقوله [١]:

ولِمْ **تخَرْسَنْتَ** يامَلْعُونُ بَيْنَهُمُ وأَنْتَ كُورٌ عَلِيلُ الْكِيرِ والكُونِ

فقال : "تخرسنت" فصاغها من البلد "خراسان" .

١٤ - وقوله [٢]:

فَخْرُ الدَّهَاقِينِ مَأْثُورٌ وفَخْرُكُمُ مِنْ قَبْلُ دَهْقَنَ آباءَ الدهَاقِينِ

فقال دهقن من الدهقان وهو ((معرب بالكسر والضم : القوي على التصرف وحده والاسم الدهقنة وقد تدهقن ،ودهقنوه جعلوه دهقاناً)) [٣].

١٥ - وقوله [٤]:

إنَّ الكِرَامَ إذَا مَا أسْهَلُوا ذَكَرُوا مَنْ كَانَ يَأْلَفهُم في المَنْزِلِ الخَشِنِ

فقال : "أَسْهَلُوا" من المكان السهل ،وهي الأرض المنبسطة وذلك لسهولة السير فيها .

١٦ - وقوله [٥]:

تَجَمَّعَ فِيْهَا الحُسْنُ حَتَّى انْتَهَى بهَا وأفرَطَ فيها الظَرْفُ حتى **تَزَنْدَقَا**

قال تزندق من الزنديق وهو الذي يبطن الكفر ويظهر الاسلام .

ثانياً :النحت

النحت ويسمى الاشتقاق الكُبَّار [٦]، وهو أخذ كلمة من كلمتين فأكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معاً، وذلك بأن تؤلف الكلمات المنحوته من الكلمتين فأكثر بإسقاط حرف أو أكثر من كل منها وضم مابقى من أحرف كل كلمة إلى الأخرى فتصبح الحروف المضمومة كلمة واحدة فيها بعض أحرف الكلمتين أو الأكثر وما تدلان عليه من معنى ،وقد شُبِّه نحت الكلمة بنحت الخشب [٧] .

.

وقد استعملت العرب هذا النوع من الاشتقاق ولكنها لم تحفل به كثيراً ،ولعلهم لم يأنسوا دافعاً للغلو فيه لأن أنواع الإشتقاق الأخرى أغنتهم عنه فلم يُخَلِّفوا لنا من الشواهد عليه إلا النزر اليسير مثل قولهم :"حَوْقَل وهَلَلَّ وصَيْهَل وعبدريّ وعبشميّ" وغير ذلك [٨].

وهذا كله لاشيء فيه وإنما الغريب ما استعمله البحتري في قوله [٩]:

---

(١) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٨٦ / ٥ .
(٢) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٥٠ / ٢٥ .
(٣) القاموس المحيط (دهقن) ١٥٤٦ .
(٤) ديوان البحتري ٥ / ٢٦٨٤ / ١ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٤٩٨ / ٦ .
(٦) سماه عبدالله أمين بذلك ، انظر كتاب الإشتقاق لعبدالله أمين ٣٩١ .
(٧) انظر الاشتقاق لعبدالله أمين ٢ .
(٨) دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح ٢٤٣ .
(٩) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٧٧ / ٩ .

يُبَظْرِمُهُ القوم من بُغضه جهاراً وقَلّتْ له البَظْرَمَه

فنحت كلمة "البَظْرَمَه" من كلمتي "بَظْر" و "أُمِّه" ،وهي عامية ثم اشتق منها الفعل فقال : "يُبَظْرِمُهُ" ،أي يسبه ببظر أمه ،وهذا استعمال غير فصيح ،وإن عده المعرِّي مقيساً على قولهم: « عبدريّ وعبشميّ » ،((لأنهم بَنَوْ من الاسمين اسماً واحداً وأشبه من هذا بها قولهم: "بَسْمَل"، إذا قال : بسم الله ،و"حوقل" إذا قال: لاحول ولاقوة إلا بالله ،و"جَعْفَل" إذا قال : جُعلت فداك ... ولايُعرف مثل هذه الأشياء في الكلام القديم ،وإنما هي محدثات، ويجوز أن يكون المنقول من كلام الجاهلية ليس فيه شيء من هذا النوع ،وقد افتنوا في التعبير لأن قولهم : "جَعْفَلَهُ" إذا قال : جُعِلت فداه ،قد قُدِّمَت فيه الفاء على اللام ،وإنما ينبغي أن يقال : "جَعْلَفَهُ" [١].

وأما البظرمة : فهو الخاتم [٢] .

ومن النحت أيضاً قوله [٣]:

والعَبْدَلِيُّون المِرَاضُ مِنَ الحَيَا مِثْلَ اللّيُوثِ تَمِيدُ في الأَخْيَاسِ

قوله "العبدليون" نحته من "عبدالله" ،فقال : عَبْدَلي ،ثم جمعها فقال: "عَبْدَلِيون" ،وكأنه لم يرد أن يقول: "العبادلة" وهو القياس حتى لايلتبس بالعبادلة وهم "عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو بن العاص" [٤] ،أما العبدليون الذين مدحهم الشاعر فهم "آل عبدالله بن طاهر" [٥].

ثالثاً : اسم الفاعل

اسم الفاعل هو: ((ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث)) [٦] ويدل على الحدث وفاعله كـ (ذاهب ومُكْرِم و مُسَافِر) ،وهو حقيقة حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال والماضي .

ويصاغ اسم الفاعل على ضربين :

الأول : من الثلاثي المجرد

وذلك على زنة فاعل كـ (ضَرَبَ ضَارِب ،وخَرَجَ خَارِج ،وقَال قَائل ،ونحو ذلك) [٧].

الثاني : من غير الثلاثي

وذلك بالإتيان بالفعل المضارع منه ثم إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره مثل : دحرج مدحرج ،واستخرج مستخرج .

وقد ورد في شعر البحتري ما يخالف ذلك القياس في عدة أبيات فقال [٨]:

---

(١) عبث الوليد ٤٧٩ .
(٢) القاموس المحيط (بظرم) ١٣٩٦ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ١١٧٣ / ٧٣ .
(٤) انظر : الصحاح (عبد) ٥٠٥/٢ .
(٥) أنظر ديوان البحتري ١١٧٣/٢ .
(٦) شرح شذور الذهب ٣٨٥ .
(٧) و يصاغ اسم الفاعل أيضاً من الفعل الذي على وزن (فَعِل) على وزن (فَعِل) كفَرِح فهو فَرِح وأَشِر فهو أَشِر ، ومن الالوان والخلق كـ (أخضر وأسود ، أكحل ، وأعمى وأعور ، وعلى وزن فعلان فيما دل على الإمتلاء وحرارة البطن كـ(شبعان وريان وعطشان) ، والوصف من (فَعُل) في الماضي والاستقبال بالضم (فعيل) .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١٤٦٩ / ١٥ .

أَكْثرُ الإِشْفَاقِ يُرْجى نَفْعهُ بَعْد أنْ تَطرِحَ الخِلَّ الشّفِقْ

فقوله : "الشَّفِق" ،يريد به اسم الفاعل .

والخلاف في هذا الاسم هو في أصل الفعل ،هل هو (أَشْفَقَ) الزائد على ثلاثة أحرف أو أنه الفعل الثلاثي (شَفَق) ؟.

فإذا كان من (**أشفق**) فيكون اسم الفاعل منه (مُشْفِق) على وزن (مُفْعِل) ،وإذا كان من (**شَفِق**) فيكون اسم الفاعل منه (**شَفِق**) كفرح وأشر ،وإن كان من "شَفَقَ" فهو "شافق" .

وأبو العلاء المعرِّي يرى أن قوله : الشَّفَق ،خطأ ،لأنه من الإشفاق وقياسه أن يقول "مُشْفِق" ،قال : ((وقوله : "الشَّفِق" ،كلمة قليلة ،لأن الكلام : "أَشْفَقَ" فهو "مُشْفِقٌ" ،و"شَفِيْقٌ" مشارك "لِمُشْفِقٍ" ،كما قالوا :« هذا أمر مُعْجِبٌ» و"عَجِيْبٌ" ،و«عَذَابٌ مُؤلِم» و"أَلِيْم" ،فيجوز أن يريد : الشَّفِيْق ،فيحذف الياء ، فأما قولهم : "شَفِقٌ" ،في معنى "شَفِيْقٌ" في غير ضرورة فقليل ،وقد حكى بعضهم : "شَفِقٌ" بمعنًى ،وقالوا في قول النهشلي :

** كَمَا شَفِقَتْ عَلى الزَّادِ العِيَالُ **

أراد : بخلت ،ويجب أن يكون راجعاً إلى الإشفاق)) [١].

ولم يرجح القاموس أياً منهما فقد أورد اللفظين فقال : ((و"الشَّفَقَة" والناحيةُ ،والجمع : "أَشْفَاق" ،وحرص الناصح على صلاح المنصوح ،وهو "مُشْفِقٌ" و"شَفِيْقٌ" ،و"الشَّفِيْقَة" كسَفِيْنَة : بئر عند أبلى ،و"شَفَقَ" و"أَشْفَقَ" : حاذر ،أو لا يقال إلا "أَشْفَقَ")) [٢].

فقوله : أو لايقال ،عدم ترجيح ،أما الصحاح فقد كان أكثر وضوحاً حيث منع كلمة (شفق) ونسب ذلك لابن دريد حيث قال : ((و"الشَّفَقَة" الاسم من الإشفاق ،وكذلك "الشَفَق" قال الشاعر :

تَهْوَى حَيَاتي وَأهْوَى مَوْتَهَا شَفَقاً وَالموتُ أكْرَمُ نَزّالٍ عَلَى الحُرَم

و«أَشْفَقْتُ عليه» فأنا مُشْفِقٌ وشَفِيقٌ ،وإذا قلت : «أَشْفَقْت منه» ،فإنما تعني حذرته ،وأصلهما واحد ،ولا يقال "شَفِقْت" ،قال ابن دريد : "شَفِقْتُ" و"أَشْفَقْتُ" بمعنى ،وأنكره أهل اللغة)) [٣].

ومع نسبة الجوهري ذلك لابن دريد إلا أن عبارة ابن دريد في الجمهرة لا تدل على أنه تبنى هذا الرأي فقد قال : (("شَفِقْتُ" و"أَشْفَقْتُ": إذا حَاذرت ،بمعنى واحد ؛ زعم ذلك قوم ،وأنكره جل أهل اللغة ،وقالوا : لا يقال إلا«أَشْفَقْتُ فأنا مُشْفِقٌ» وَ"شَفِيْقٌ" وهو أحد ما جاء على (فَعِيْل) في معنى (مُفْعِل)) [٤].

فقوله : زعم ذلك قوم لايدل على أنه ارتضاه ،وإنَّ إردافه بعبارة : " وأنكره أهل اللغة " دون اعتراض على ذلك يعضد موقف ابن دريد ،ويدل على أن جمعاً كبيراً من أهل اللغة يرفضونه ،الأمر الذي لايسعنا معه إلا أن نوافق المعرِّي على إنكاره على البحتري استعمال هذه اللفظة من حيث صياغتها من الفعل الثلاثي ولا سيما أن الفيروزآبادي تردد ولم يجزم في عبارته فقال : ((أو لا يقال إلا أَشْفَقَ)) [٥] .

أما جعلها (فَعِل) بمعنى (فَعِيْل) فقد قال به ابن دريد إلا أن المعرِّي يجعله ضرورة ،وحمله على الضرورة أخف من حمله على الخطأ .

قوله [٦]:

مُتَحَيِّرُونَ فَبَاهِتٌ مُتَعَجِّبٌ مِمَّا يَرَى أو ناظِرٌ مُتَأمِّلُ

قوله : "باهت" ،معناه الدَّهِش المتحير ،ويرى أهل اللغة أن قوله : "باهت" ،خطأ والصحيح قوله : "مبهوت" ،لأن فعله "بُهِت" على مالم يسم فاعله ،قال السيوطي : ((وبُهِتَ وَدُهِش وتحير فهو : مَبْهوت ،ولا يقال باهت ولا بهيت)) [١] .

---

(١) عبث الوليد ٣٣٧ .
(٢) القاموس المحيط (شفق) ١١٥٩ .
(٣) الصاح (شفق) ١٥٢١/٤ ، ١٥٠٢ .
(٤) الجمهرة لابن دريد ٦٥/٣ .
(٥) القاموس المحيط (شفق) ١١٥٩ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٥٩٨ / ٢٩ .

وقال ابن سنان الخفاجي : ((وقد يكون إيراد الكلمة على الوجه الشاذ القليل ،وهو أردأ اللغات فيها لشذوذه ،والكثير أبداً خفيف كما يقول النحويون في خفة الأسماء لكثرتها ،ومن هذا قول البحتري :

مُتَحَيِّرُينَ فَبَاهِتٌ مُتَعَجِّبٌ مِمَّا يَرَى أو ناظِرٌ مُتَأَمِّلُ

فقوله : "باهت" لغة رديئة ،شاذة ،والعربي المستعمل : بُهِتَ الرجل يُبهَتُ ،فهو مبهوت)) [٢] .

ولعل البحتري تابع في استعمال هذه اللفظة أبا تمام في قوله [٣]:

قَمَرٌ تَبَسَّمَ عَنْ جُمانٍ نَابِتٍ فَظَللتُ أَرْمُقُهُ بِعَيْنِ البَاهِتِ

لأنه كثيراً ما يقفو أثره .

وباهت : اسم فاعل من "بَهِت" بفتح الباء وكسر الهاء ،إذا دهش وتحير ،قال الجوهري :((بهته : أخذه بغتة ،قال تعالى : { بَلْ تَأتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُم } [٤] ، وتقول أيضاً : بَهَتَه بَهْتاً وبَهَتاً وبهتاناً فهو بَهَّات ،أي قال عليه ما لم يفعله ،فهو مبهوت ،أما قول أبي النجم :

** سُبّي الحَمَاةَ وابْهَتي عَلَيْها **

فإن (على) مقحمة ،ولا يقال بَهَت عليه وإنما الكلام بَهَتَه ،والبُهَيته : البهتان ، يقال : ياللِبهيته ،بكسر اللام وهو استغاثه ،و«بَهِت الرجل» بالكسر ،إذا دهش وتحير

و"بَهُت" بالضم مثله ،وأفصح منهما "بُهِت" كما قال جل ثناؤه {فبُهِت الذي كَفَرَ} [٥]، لأنه يقال : «رجل مبهوت» ولا يقال بَاهِت ولا بَهِيت ،قاله الكسائي)) [٦] ،وبها قرأ الجمهور ،أي (بُهِت) على ما لم يسم فاعله ،في حين قرأ اليماني ومجاهد : فبَهَت ،بفتح الهاء .

وقرأ "فبَهُت" بفتح الباء وضم الهاء أبو حيوة ،وذكره أبو معاذ ومن ثم يقال : «رجل مبهوت» ،من "بَهُت" ولا يقال : "باهت" ،من "بَهَت" ،ولا "بهيت" من "بهت" .

وربما نقول أن اسم الفاعل "باهت" جائز لورود الفعل "بَهَت" المبني للمعلوم لأن القياس يرتضيه ولا يمنعه ،وأن البحتري قاس ما لم يسمع على ما سمع ،غير آبه بعدم الورود ما دام الفعل وارداً على صيغة المبنى للمعلوم ولو على قلة ،فكأنه رجح القياس على السماع .

لكن الحقيقة هي أنَّ السر في منع النحاة لاستعمال "باهت" ليس عدم ورود الفعل في صيغة المبني للمعلوم لأن الفعل واردٌ قال تعالى : { بَلْ تَأتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهُتم } [٧]، بل السر كما يبدو أنه في الفعل نفسه إذ أن الفعل وإن كان مبنياً للمعلوم فإنه ليس كالفعل "خرج" لأن قولك: «زيد خارج» ،يقتضي أن يكون الخروج واقعاً من زيد لا واقع منه على غيره ،أما في الفعل (بَهَت) فالأمر مختلف ،فعند قولك : زيد

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٣٥/٢ .
(٢) سر الفصاحة ٨١ ، برواية " متحيرين بدلاً من متحيرون " .
(٣) ديوان أبي تمام ١٥٦/١ .
(٤) سورة الأنبياء : ٤٠ .
(٥) سورة البقرة : ٢٥٨ ، القرطبي ٢٨١/٣ :((وبَهُت الرجل وبَهَت وبُهَت ، إذا انفطع وسكت متحيراً ، عن النحاس وغيره،وقال الطبري: وحكى عن بعض العرب في هذا المعنى " بَهَتَ " بفتح الباء والهاء ، قال ابن جني قرأ أبو حيوة {فبَهُتَ الذي كفر} بفتح الباء وضم الهاء ، وهي لغة في " بُهِتَ " بكسر الهاء ، قال : وقرأ ابن السميقع " فبَهَتَ " بفتح الباء والهاء على معنى : فبَهَتَ إبراهيم الذي كفر ، فالذي في موضع نصب ، قال : وقد يجوز أن يكون " بَهَتَ " بفتحها لغة في "بَهُتَ"، قال: وحكى أبو الحسن الأخفش قراءة " فبَهِت " بكسر الهاء كغرق ودَهِشَ ، قال : والأكثرون بالضم في الهاء، قال ابن عطية : وقد تأول قوم قراءة من قرأ : " فبَهَتَ " بفتحها أنه بمعنى سبَّ وقذف ، وأن نمرود هو الذي سب حين انقطع ولم تكن له حيلة)) .

الأخفش ١٨٢/١ : ((أي : بَهَتَه إبراهيم ، " وبُهِتَ " أجود وأكثر)) .

النحاس ٣٣١،٣٣٢/١ : (({ فبُهِتَ الذي كفر } ، الذي في موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله ، يقال : بُهِتَ الرجل، وبَهِتَ و بَهُتَ إذا انقطع وسكت متحيراً)) .
(٦) الصحاح (بهت) ٢٤٤/١ .
(٧) سورة الأنبياء : ٤٠ .

باهت ،يقتضي حصول البهت منه ،والواقـــع أن البهت واقع علـيه لا منه ،فعند قوله تعالى : { فَتَبْهَتُهُم } لا نقول : إن الناس عنئذ باهتون لأن الفعل ليس حاصلاً منهم بل حاصل عليهم فهم مبهوتون والساعة هي الباهتة ،فكذلك قول البحتري :

مُتَحَيِّرُينَ فَبَاهِتٌ مُتَعَجِّبٌ مِمَّا يَرَى أو ناظِرٌ مُتَأَمِّلُ

فقوله : "باهت" يقتضي حصول البهت منه على شخص آخر ،والصحيح عكس ذلك وهو حصول الْبَهْتِ منه بفعل شيء آخر بهته ولذا فهو "مبهوت" ،والأمر الذي يجعله يدهش ويتحير (باهت) إلا أن نجعل (فاعلاً) بمعنى (مفعول) .

وكذلك قول أبي تمام :

..... فَظَلَلْتُ أَرْمُقُه بِعَينِ البَاهِتِ

أي بعين الذي وقع له الْبَهْتُ من غيره ،لا الذي وقع منه البهت بحيث يجعل غيره هو المبهوت .

ومثل ذلك قوله [١] :

لاتسخط المصعد الـ**مَهُوْل** إذا كان إلى ما ترضاه منحدره

وقوله [٢]:

إلى أبي جَعْفَرٍ خَاضَتْ رَكَائبُنَا خِطَارَ لَيْلٍ مَهُوْلِ الخَرْقِ مَرْهُوبِ

وقوله [٣] :

عَذِيرِيَ مِنْ " حَارِ بْنِ كَعْبٍ" تَعَسَّفَتْ مِنَ الظَّلْمِ صَـــــــعْدَاءً **مَهُولاً** صُعُدُها

يرى المعرِّي أن استعمال البحتري لكلمة " مَهُوْل " غلط ،وأن ذلك من استعمالات العامة ،قال : ((والعامة يقولون : «هذا أمر مَهُوْل» ،يريدون معنى "هائل" وذلك غلط ،ولعل أبا عبادة نطق به على مذهب العامة ،لأنه كان لا ينظر في هذه الأشياء ،وقال قوم قولهم : «أمر مَهُوْل» ،أي فيه"هَوْل" ،كما يقولون مجنون ،أي : فيه جنون)) [٤] .

وممن قـال بمثل قول المعرِّي أيضاً الأزهري ،قال:((أمر هائل ،ولا يقال: مَهُوْل)) [٥].

وجاء في اللسان : ((وكرهها بعضهم)) [٦]، أي "مَهُوْل" .

إلا أننا نجد من يصحح هذا الاستعمال ،كالقاموس المحيط الذي يورد اللفظ فيقـول : ((وهَوْلٌ هَائلٌ ومَهُوْل، كمَقول ،تأكيد)) [٧] .

وكذلك اللسان أورد اللفظ ،إلا أنه نقل كراهة بعضهم لها ،قال : ((وهَوْلٌ هَائلٌ ومَهُوْل ،وكرهها بعضهم ،وقد جاء في الشعر الفصيح)) [٨].

[٨].

والكلام الذي قيل عن باهت ومبهوت يمكن أن يقال عن « هائل ومَهُوْل » إذ أن هائل اسم فاعل ومَهُوْل اسم مفعول ،فإذا قلت : «هالني الأمر» ،فالأمر هائل ،وأنا مَهُوْل منه ،ولا يمكن أن يقال : إن الأمر نفسه مَهُوْل إلا على مذهب العامة كما قال المعرِّي .

---

(١) ديوان البحتري ١٣/١٠٠٣٤/٢
(٢) ديوان البحتري ١٩/٩٥/١ .
(٣) ديوان البحتري ٩/٦٥١/٢ .
(٤) عبث الوليد ٢٨٣ ، ٢٨٤ .
(٥) تهذيب اللغة (هول) ٤١٤/٦ .
(٦) اللسان (هول) ٧١٢/١١ .
(٧) القاموس المحيط (هول) ١٣٨٦ .
(٨) اللسان (هول) ٧١٢/١١ . والشعر المراد هو قوله :
ومَهُولٍ ، مِنْ المَنَاهِلِ ، وَحْشٍ ذي عَرَاقيبَ آجِنٍ مِدْفَانِ

رابعاً : اسم المفعول

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي على وزن مفعول فيقال : مقتول من قتل ومضروب من ضرب ،أما إذا كان الفعل أكثر من ثلاثة أحرف فإنه يصاغ بأن يأتي بالمضارع من الفعل المبني للمجهول ثم تقلب ياؤه ميماً مضمومة ثم يفتح ماقبل الآخر فيقال من الفعل : استنصر مُسْتَنْصَر ،وكذّب مُكَذَّب ،وغير ذلك .

وماوقع فيه البحتري في اسم الفاعل [١]وقع فيه في اسم المفعول ألاَ وهو تقدير الفعل المشتق منه، أثلاثي هو أم غير ذلك ؟ .

فنجد أن البحتري في اسم الفاعل صاغ (شَفِق) بينما المعروف أنه يقال في "أَشْفَق": مُشْفِق ،وكذلك في اسم المفعول فنجده يقول [٢]:

وَعزَّكَ مُهْرَاقٌ مِن الدَّمْعِ حَيْث ما تَوَجَّهَ بَعْد الْبَيْنِ صادَف مُهْرَقاً

فقوله : "مُهْرقا" وَهَم من البحتري بأن الفعل رباعي "أهرقت" على وزن أفعلت فجاء بـ "مُهْرق" ،والقياس في ذلك ضم الميم ،والمعرِّي ينكر أن يكون الفعل رباعياً ،يقول : ((الصواب أن يكون "مُهْراقاً" وضم الميم أجود ،وهذا يجرى مجرى الغلط ،لأنه توهم أن الفعل (أفعلت) مثل أكرمت فجاء بـ "مُهْرَق" ،وحذف هذه الألف رديء جداً لأنها من الأصل ،وإذا فتحت الميم فهو وجه ضعيف إلا أنه على لغة من ينشد :

أعْدَدْتُ للحَرْبِ خَيْفَانَةً جَـــوَادَ المَحثَّةِ وَالمَرْوَدِ

وإنما هو من "أرودت" وقد جاء في الشعر القديم "مرتد" في معنى مرتاد وذلك من هذا النوع)) [٣].

فمُهْرَاق فعلها "أهْرَاق " يُهراق فهو دم مُهراق ولكن البحتري على رأي المعرِّي حذف الألف ،غير أننا نجـــد أن الجوهـــري يذكـــر أن (أهَرَق) لغة فيها قـــال : ((وفيه لغة أخرى : أهْرَقَ الماء يُهْرِقُه إهْرَاقاً ،على وزن (أفْعَل يفْعِل) ،وفيه لغة ثالثة : (أهْرَاق) يُهْريق إهْرَاقاً فهو مُهْرِيق ،الشيء مُهْرَاقٌ ومُهَرَاق أيضاً بالتحريك ... وفي الحديث أهْرِيق دمه)) [٤]

وذكر القاموس في (هراق) : ((هَرَاق الماء يُهَرِيقُه بفتح الهاء هِراقة بالكسر ،وَأهْرَقَه يُهْرِقُه إهْرَاقاً ،وَأهْرَاقه يُهْرِيقُه إهْرِيَاقاً فهو مُهْرِيقٌ ،وذاك مُهَراق ومُهْراق : صَبَّـه)) [٥].

وعلى هذا فإن "مُهْرق" قياسية على "أهرق" ،وهي واردة في اللغة ،إلا أن الضم أجود .

قوله [٦] :

تَغَيَّبَ أهْلُ النّصْرِ عَنْهُ وَأحْضِرَتْ سَفَاهَةُ مَضْعُوفٍ وَتَكْثِيرُ كَاشِـــحِ

صاغ البحتري اسم المفعول "مَضْعُوف" من الفعل الثلاثي اللازم المبني للمجهول "ضُعِفَ" وهذا خلاف القياس ،قال المعرِّي : (("مَضْعُوفٌ" كلمة قليلة الاستعمال ،وإذا حملت على القياس فإنما يراد : «رجلٌ فيه ضَعْفٌ» ،ولا يستعمل "ضُعِفَ" فهو "مَضْعُوفٌ" ،وهذا مثل قولهم : مجنون ،أي به جُنون ،ولا يقولون : جَنَّهُ اللهُ ، وإنما يقولون: أَجَنَّه ،ولهذا نظائر مثل قولهم : مَكْزُوزٌ ،إذا أصابة الكُزَاز ،ومَقْرُورٌ ،إذا أصابه القُرُّ ،فإذا رُدَّ الفعل إلى الفاعل دخلت الهمزة فقيل : أَقَرَّهُ اللهُ وأَكَزَّهُ ،ونحو ذلك)) [٧] .

---

(١) انظر ص ١٩٢ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٤٩٨ / ٨ .
(٣) عبث الوليد ٣٤٢ ، ٣٤٣ .
(٤) الصحاح (هرق) ١٥٦٩/٤ ، ١٥٧٠ .
(٥) القاموس المحيط (هرق) ١٢٠٠ .
(٦) ديوان البحتري ١٠/٤٤٨/١ .
(٧) عبث الوليد ١٢١ ، ١٢٢ .

والاعتراض على هذا الاستعمال يتمثل في أن القياس النحوي يمنع صياغة اسم المفعول من الفعل المبني للمجهول المأخوذ من الفعل الثلاثي اللازم الذي لا يتعدى بحرف جر ،قال الرضي : ((وإن كان الفعل لازماً فإن لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه ،كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه إذ المسند لابد له من المسند إليه ،فلا يقال : المذهوب ،كما لا يقال : ذُهِبَ)) [١] .

و"مَضْعُوف" التي جاء بها البحتري يريد بها : «رجل فيه ضَعْفٌ» ،وهذا المعنى إنما يكون قياسه على "مُضْعَف" من الفعل "أُضْعِفَ" المزيد بالهمزة .

وبعض المعاجم تورد هذا الاستعمال ولا تعترض عليه ،فقد جاء في اللسان : ((ورجل مَضْعُوف : به ضَعْفَة ،ابن الأعرابي : رَجُلٌ مَضْعُوفٌ ومَبْهُوتٌ إذا كان في عقله ضَعْف ،ابن بزرج : رجلٌ مَضْعُوفٌ وضَعُوفٌ وضَعِيْفٌ)) [٢] .

ويرى بعضهم أن اسم المفعول لا يأتي من الفعل الثلاثي المبني للمجهول ،فإن جاء فهو على تقدير الفعل المزيد بالهمزة في أوله ،مثل قولهم : مسعود ومجنون ومحبوب ومضعوف ،فهي ليست من الأفعال سُعِدَ وجُنَّ وحُبَّ وضُعِفَ ،وإنما من الأفعال (أسعده الله وأجنه وأحبه وأضعفه) ، قال مكي بن أبي طالب : ((قوله تعالى { وَأَمّا الّذِينَ سُعِدُوا}[٣] قراءة حفص والكسائي وحمزة بضم السين حملاً على قولهم : مسعود ،وهي لغة قليلة شاذة ،وقولهم : مسعود ،إنما جاء على حذف الزائد كأنه من «أسعده الله» ،ولا يقال: سعده الله ،فهو مثل قولهم : «أجنه الله» فهو مجنون ،فـ"مجنون" أتى على «جَنَّهُ اللهُ وإن كان لا يقال ،كذلك "مسعود" أتى على «سعده الله» وإن كان لا يقال ،وضم السين في "سُعِدُوا" بعيد عند أكثر النحويين إلا على تقدير حذف الزائد كأنه قال : وأما الذين أسعدوا)) [٤] .

((قال ابن سيده : وإنما هو عندي على طرح الزائد ،كأنهم جاؤوا به على "ضُعِفَ")) [٥] ، والقاموس المحيط يجعل "مَضْعُوف" "مَضْعُوف" من الفعل "أَضْعَفَه" المزيد بالهمزة جاء على غير قياس ،وقياسه "مُضْعَف" ،قال : ((وأَضْعَفَه جعله ضَعِيفاً ،وهو مَضْعُوف ،والقياس "مُضْعَف")) [٦] .

وقال النحاس : ((وقرأ الأعمش وحمـــزة والكســـائي { وَأَمّا الّذِينَ سُعِدُوا}[٧] بضم السين ،وقال أبو عمرو: والدليل على أنه "سَعِدُوا" أن الأول "شَقُوا" ولم يقل "أُشْقُوا" ،قال أبو جعفر : رأيت علي بن سليمان يتعجب من قراءة الكسائي "سُعِدُوا" مع علمه بالعربية إذ كان هذا لحناً لا يجوز لأنه إنما يقال : «سَعِدَ فلانٌ» و«أَسْعَدَه اللهُ جَلَّ وعَزَّ» فأُسْعِدَ مثل أُمْرِضَ ،وإنما احتج الكسائي بقولهم : مسعودٌ ،ولا حجة له فيه لأنه يقال: «مكانٌ مسعودٌ فيه» ثم يحذف (فيه) ويسمى به ،واحتج بقول العرب : فَغرَ فَاهُ وفَغَرَ فوهُ ،وكذا شحاه وسار الدابةُ وسرتُهُ ونَزَحت البئرُ ونَزَحتُها وجَبرَ العظمُ وجَبَرتُهُ ،وذا لا يقاس عليه ،إنما يُنطق منه بما نَطَقَتْ به العرب .

قال أبو جعفر : وسمعت علي بن سليمان يقول : لو قال لنا قائل : كيف تنطقون بالمتعدي من «فَغَرَ فوه» ؟ ما قلنا إلا : «أفغرت فاه» ،وهذا الذي قال حسن ويكون «فَغَر فاه» ليس بمتعدى ذلك ولكنها لغة على حدة)) [٨] .

وبعضهم يرى أن هذه الاستعمالات مما استغنت العرب بها عن الاستعمالات المقيسة ،حيث استغنوا بمسعود عن مُسْعَد ومحبوب عن مُحَبّ وغيرها ،لأنهم يقولون في ذلك كله : «قد فَعَل» بغير ألف فبنوا مفعول على هذا [٩] .

والبحتري في هذا الاستعمال يمكن لنا أن نقول إنه قاس مضعوف على قولهم مسعود ومحبوب ومجنون مما هو مستعمل ،ويُخَرَّج على ما خُرِّجَت به هذه الاستعمالات كحذف الزائد أو مما استغنت به العرب .

خامساً : (أفعل) التفضيل

يُعَرِّف النحاة اسم التفضيل بأنه : ((الاسم المشتق من فِعْلٍ على جهة الزيادة على غيره)) [١] ، أي أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصـــفة ، مثل : «خالد أشجع من زيد» .

---

(١) شرح الكافية ٢٠٤/٢ .
(٢) اللسان (ضعف) ٢٠٤/٩ .
(٣) سورة هود : ١٠٨ .
(٤) مشكل أعراب القرآن ٣٧٤ .
(٥) اللسان (ضعف) ٢٠٥/٩ .
(٦) القاموس المحيط (ضعف) ١٠٧٣ .
(٧) سورة هود:١٠٨ .
(٨) إعراب القرآن للنحاس ٣٠٣،٣٠٤/٢ .
(٩) انظر : المزهر ٢٦٠،٢٦١/٢ .

وتكون صياغته على وزن (أَفْعَل) للمذكر ،و(فُعْلى) للمؤنث ،و(أَفْعَل) ممنوع من الصرف للوصفية ووزن (أفعل) ،و(فُعْلى) ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة والصفة.

وقد اشترط النحاة لصياغة اسم التفضيل شروطاً ثمانية [٢] ،فيصاغ اسم التفضيل من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه ،فإذا كان الفعل غير مستكمل الشروط وكان السبب جمود أو عدم قبول معناه للمفاضلة كالفعل ("مات" ،"فني" ،"عدم") لم يجز التفاضل منه مطلقاً بطريق مباشر، أو غير مباشر ، لأنه بجموده لا مصدر له فلا سبيل إلى الاشتقاق حتى نصوغ على وزن (أفعل) ،ولأنه بعدم قبوله المفاضلة يفقد الأساس الذي يقوم عليه التفاضل في أغلب حالاته .

أما إذا كان السبب فقد شرط آخر غير الشرطين السابقين فإن صياغة (أفعل) تمنع من مصدره مباشرة وتصاغ من مصدر فعل آخر مناسب للمعنى ومستوف للشروط ويوضع بعد صيغة (أفعل) مصدر الفعل الأول الذي لم يكن مستوفياً للشروط منصوباً على التمييز .

وقد كان للبحتري مع اسم التفضيل تعاملات مختلفة إزاء تحقيق هذه الشروط على النحو التالي :

١-: طريقة صياغة (أفعل) التفضيل

قوله [٣]:

وَمَا دُوَلُ الأيَامِ نُعْمَى وَأبْؤُساً بِأجْرَحَ في الأقْوَامِ مِنْهُ وَلا أسْوَا

قال أبو العلاء المعرِّي : ((قوله :(أَسْوَى) تسامح من أبي عبادة لما كان (الأَسْوُ) ظاهر الواو وكذلك قولهم : أَسَوْتُهُ في الفعل فأنا آسُوُه ،أنِسَ بالواو فجاء بها في (أفْعَل) الذي يراد به التفضيل وإنما القياس :« ولا آسَى» وما عَلِمْتُ أن أحداً استعمل هذه اللفظة التي استعملها أبو عبادة ،وكأنه قال : (ولا أَوْسَى) ثم نقل الواو إلى موضع العين ،وإذا بنى من (أَسَا يَأْسُو) مثل (أَفْعَلَ) فالأصل أن يجتمع فيه همزتان إلا أن الثانية تجعل ألفاً كما فعل بها في (آدَم) فهذه الألف التي جاء بها أبو عبادة في(أَسْوَى) بعد الواو يجب أن تكون الهمزة المخفّفة ،وقد أبدع في استعماله هذه الكلمة)) [٤].

وفي استعمال البحتري لهذه اللفظة إيهام حيث أوهم أنها من السوء كما يقال الكذب أَسْوَءُ من الاعتذار ،فهو (أَفْعَل) من السَّوء ،ولكن البحتري أرادها من الأَسَى وهو المداواة والعلاج فصاغها على (أفعل) ،وكان القياس أن يقول (آسى) وأصلها (أَأْسَى) فتجتمع همزتان كما في (آمن) ولكن البحتري استعملهما استعمالاً مخالفاً للقياس .

وقوله [٥]:

أقِرُّ بِمَا لَمْ أجْنِهِ مُتَنَصِّلاً إلَيكَ عَلَى أنِّي إخَالُكَ ألَوَمَا

((الشعراء تستعمل (أَلْوَم) في معنى أكثر استحقاقاً للملامة كأنهم يقولون : «أنا أَلْوم نفسي وفلان أَلْوَمُ مني» ،وهذا رديء في الوضع ،وإن كانوا قد استعملوه فيما قل من الكلام القديم ،وإنما منهاج اللفظ أن يقال :لمت فلاناً وهو أَلْوَمُ مني ،أي : «أكثر لوماً»، وينصرف هذا

---

(١) شرح ألفية ابن معط ١٠٠٢/٢ .
(٢) أن يكون فعلاً ثلاثياً ، قابلاً للتفاضل ، متصرفاً ، مبنياً للمعلوم ، تاماً ، مثبتاً ، ولايكون الوصف منه دالاً على لون أوعيب ، أو على وزن (أفعل فعلاء) .
انظر شرح ابن عقيل ١٣٣/٢ ، ١٣٤ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٢٤/٥٦ .
(٤) عبث الوليد ٢٩ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ٣٧/١٩٨٢ .

الوجه على أن يقدر أن يقال : فلان لائم أي ذو لوم ،كما يقال : هَمٌّ نَاصِبٌ أي ذو نَصَبٍ)) [١]. والبحتري وإن قاله وهو معتذر من الفتح بن خاقان فإنه يقصد : إني أظنك تلومني ،لا على قصد أنك أكثر استحقاقاً للوم .

٢- : الصياغة من فاقد الشروط :

(أ) الصياغة من الأسماء

سبق أن ذكرنا أن النحاة قد اشترطوا أن تكون الصياغة من المصادر ذات الأفعال إذ أن اسم التفضيل هو من الأسماء المشتقة ،وإذا لم يكن ثمة ما يشتق منه وهو المصدر أو الفعل فإنه يلجأ إلى الإتيان بالفعل المساعد .

قال ابن هشام في شرح شذور الذهب : ((وأقول : لا يبنى (أفعل) التفضيل ولا ما أفعله وأفعل به وفَعُلَ في التعجب من نحو "جِلْفٍ" و "كَلْبٍ" و"حمار" لأنها غير أفعال)) [٢]

غير أن البحتري صاغ اسم التفضيل من الأسماء فقال [٣]:

وما الغَيْثُ مُنْهَلاً تَوَالىَ عِهَادُهُ بأرْوَحَ منهُ بالسَّمَاحِ ولا أغْدَى

فقال :« أرْوَح منه وأَغْدَى» ،فجاء باسم التفضيل من الاسم الروحة والغدوة.

فإن قال قائل : إنما صاغها من الفعل "راح" و"غدا" قلنا هذا أشذ من ذلك إذ أنهم اشترطوا للفعل الثلاثي أن يكون على وزن "فَعُل" مثل : حَسُن وكَرُم ،فيقول : أحسن وأكرم ،لا على وزن "فَعَل" اللازم ،مثل : قال ،وباع ،وراح فهذا قليل لأنها لازمة[٤].

وقوله [٥]:

يَدَّعي أنَّ لُوَاطاً رَاهِناً والفتى أحْلَقُ مِنْ ذَاتِ الحَلَق

فقال : «أحلق من» ،فصاغ اسم التفضيل من الحلقة .

قال الرضي في شرح الكافية : ((شرط (أفعل) التفضيل أن يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة ،فقولنا : جاء منه فعل ،إحتراز من "أيدي" و"أرجل" من اليد والرجل ،فإنه لم يثبت ،وقولهم : «أحنك الشاتين» ،أي : آكلهما ،من الحنك ،وأول شاذ ،وكذا قولهم : «آبل من حنيف الحناتم» ،لم يستعمل منه (فِعْلٌ) على ما قال سيبويه ،وقال الجوهري : أَبِلَ يَأْبَلُ أَبَالَةً ،مثل شَكِسَ يشكسشَكَاسَةً ،إذا قام بمصلحة الإبل ،وهو أفرس من غيره من الفروسية ،ولم يستعمل منها أيضاً فِعْلٌ)) [٦].

ومن الصياغة من الأسماء أيضاً قوله [٧]:

يُطَيَّبُ بالكَافُورِ مَنْ كانَ نَشْرُه أَطَلَّ من الكَافُورِ إذْ لم يُكَفَّرِ

فقوله : «أطل من» ،وهو يريدها من الطَّل وهو الندى .

قال ابن هشام في شرح شذور الذهب : ((وما سمع مخالفاً لشيء مما ذكرنا لم يقس عليه ،فمن ذلك قولهم : هو ألص من فلان ،وأقمن منه ،فبنوه من غير فعل بل من قولهم : هو لِصٌ وقَمِنٌ بكذا)) [٨].

(ب) الصياغة من المبنى للمجهول :

---

(١) عبث الوليد ٤٦٤ .
(٢) شرح شذور الذهب ٤١٨ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٥٣٦ / ٧ .
(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٢٢/٢ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٤٦٩/١٩ .
(٦) شرح الكافية ٢١٢/٢ .
(٧) ديوان البحتري ٢ / ١٠٦٠ / ٢٢ .
(٨) شرح شذور الذهب ٤١٩ .

اشترط النحاة أيضاً لصياغة (أفعل) التفضيل مباشرة أن يكون مبنياً للمعلوم وليس مبنياً للمجهول قال ابن هشام : ((ولا يُبنى ولا ينقاس هو وأفعال التعجب ،وهي ما أفعله وأفعل به وفَعُلَ ،إلا من فعل ثلاثي مجرد لفظاً وتقديراً ،متفاوت المعنى غير منفي ،ولا مبنى للمفعول ،... وما سمع مخالفاً لشيء مما ذكرنا لم يقس عليه)) [١].

ويقول التبريزي عند شرح بيت أبي تمام [٢]:

فَطَلْعَةُ الشِّعْرِ أَقْلَي في عِيونِهِم وَفي صُدُورِهِم مِنْ طَلْعَةِ الأسَدِ

قال : ((وإنما يبنى ذلك اللفظ من فعل الفاعل ،تقول : «هذا أقلى من زيد لفلان» ،لأنه يأخذه من قلاه يقليه إذا أبغضه ،وكذلك تقول : «ما أقلاك للشر» ،ومستحيل أن يُبنى هذا اللفظ من فعل ما لم يسم فاعله ،لا يحسن أن يقال في قوله : ضُرب زيدٌ - إذا أردت أن تعجب من كثرة ما ضُرب -: «ما أضرب فلاناً» ،وإذا تؤمل هذا المعني عُلم أن الطائي لم يرد إلا المفعول ،إلا أنهم قد جاءوا بأشياء يتأول لها وجوه ،ومن ذلك قولهم : «ما أَلْوَمه» ،أي: أحمله للائمة ،وكـــذلك «أنت أَلْوَم من فلان» ،أي : أحقُ باللائمة ،وهذا يحمل على أنهم بنوه إلى مثل قولك «فلان لائم» أي : ذو لوم ،كما يقال : «فلان تامر» ،أي : ذو تمر ،ولا يمكن أن يحمل بيت الطائي على أن الشعر يقليهم أي يبغضهم ،لأنه إذا بغضهم فهم له مبغضون)) [٣].

وابن الحاجب كأنه يرى جواز ذلك فيقول : ((وقياسه للفاعل ،وقد جاء للمفعول نحو : أَعْذَر وأَلْوَم وأَشْهَر وأَشْغَل)) [٤] .

وابن مالك يصرح بجواز ذلك ،ولكنه يشترط أمن اللبس وفهم المعنى على إرادة المفعول فيقول : ((وقد يبنى فعل التعجب من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل نحو ما أجنه ،وما أبخته ،وما أشغفه ،وهذا الاستعمال في (أفعل) التفضيل أكثر منه في التعجب كـ «أزهى من ديك» ،و«أشغل من ذات النحيين» و«أشهر من غيره» و"أعذر" ،و"ألوم" و"أعرف" و"أنكر" و"أخـــوف" و"أرجى" ،من شُهِر ،وعُذِر ،وليم ،وعُرِف ونُكِر وخِيف ورُجى ،وعندي أن صوغ فعل التعجب و(أفعل) التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يُلْبِس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع ،بل يحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر)) [٥].

وقد ورد من شعر البحتري في الصوغ من المبنى للمجهول قوله [٦]:

وأَذَمُّ الفِتْيَانِ مَنْ بَاتَ يُلْقِي دُونَنَا سِتْرَهُ وَيُغْلِقُ بَابَه

قال المعرِّي : (("أذم" هاهنا يريد به (أفعل) من الذَّم أي : أحق الفتيان بالذم وهذا رديء جداً ،ويفتقر إلى سماع ،وهو يشبه قولهم : «هذا أَلْوَم من هذا» ،وإنما يسوغ ذلك على أن يجعل اسم الفاعل مبنياً على "فاعل" مثل : "ذَامّ" وهو في معنى "مفعول" كما قيل: "عيشة راضية" أي "مرضية" وذات رضى ،وهَمٌّ نَاصِب أي : ذو نصب ،ثم يبنى منه بعد ذلك (أفعل) التي للتفضيل ،وليس يبنى هذا البناء من فعل ما لم يسم فاعله ،لو قيل : ذُمَّ فلانُ ،ثم أراد القائل أن يخبر أن غيره أكثر ذماً منه لم يمكن أَنْ يقول ذلك حتى يحمله على الوجه المتقدم ذكره ،وقد حُكى : هو أَجَنُّ منه ،وإنما يستعملون قولهم "مجنون" فكأنه محمول على قولهم : رجل جَانّ أي ذو جن ومنه قول الراعي :

أَثَمَّ غَـــدَوتَ بَعْـــدَ ذَاكَ تَلُومُنِي فَسَائل ذَوي الأحْلامِ : مَنْ كَانَ أَلْوَمَا ؟

أي : أحق أن يلام)) [٧] .

ووجه المنع في صياغة اسم التفضيل من المبنى للمجهول أمران :

<u>الأول</u>: التباس المفعول بالفاعل ،ولذا جوز ابن مالك الصياغة عند ذهاب اللبس .

<u>الثاني</u>: أن اسم التفضيل هو صياغة من الفعل لمعنى الفضل في الفاعل ،ولما كان الفاعل غائباً وناب عنه المفعول فإنَّ المفاضلة سوف تكون في المفعول وليس في الفاعل فيقع اللبس في ذلك .

---

(١) شرح شذور الذهب ٤١٨ ، ٤١٩ .
(٢) ديوان أبي تمام ٣٣٨/٤، ٣٣٩ .
(٣) شرح ديوان أبي تمام للتبريزي ٣٣٨/٤ .
(٤) الكافية لابن الحاجب ١٨٥/٢ .
(٥) شرح التسهيل ٤٥/٣ .
(٦) ديوان البحتري ٢/٢٧٣/١
(٧) عبث الوليد ٨١ ، ٨٢ .

والمعرِّي لا يرى القياس في ذلك يقول عند شرحه لهذا البيت [١]:

وَمنْ أجْلِ طَيْفِكِ عَادَ مُظْلِمُ لَيْلِهِ أَهْوَى إليهِ مِنْ بَيَاضِ نَهَـــارِهِ

قال : ((قوله : «أهوى إليه» ،كلمة غير مستعملة ،ويجوز أن يكون أبو عبادة سمعها في شعر أو يكون قاسها على قولهم : « وهو أحب إليه من غيره » ،والأصل المعتمد في ذلك أن قولهم : « هذا أفعل من هذا » ينبغي أن يكون مأخوذاً من فعل الفاعل كقولك : "هذا السيف أقطع من هذا" لأنك تقول : قطع السيف ،وكذلك جميع الباب ،إلا أن يشذ منه شيء ،فإن قلت : « هذا الرجل أضرب من هذا » ،وأنت تريد : أنه ضُرب أكثر مما ضرب هذا فهو غير مستعمل لأن (أفعل) منك وفعل التعجب إنما يبنى من فعل الفاعل لا من فعل ما لم يسم فاعله ،فإذا قال : «هذا أهوى من فلان» ،فمعناه أشد هوى منه ،وهو مأخوذ من هوى الرجل ،وأبو عبادة لم يرد إلا أخذه من "هُوِىَ" فأما حمل هذه اللفظة على "أحب" فإن تلك استعملت في مواضع لم تستعمل فيها هذه ،لأنهم قالوا :«حب إلينا» ،ولم يأت في ذلك "هويت" وقد جاء في شعره نحو من ذلك)) [٢].

ومن الصياغة من الفعل المبني للمجهول عند البحتري قوله [٣] :

أرَى أقْصَرَ الأيَامِ أحْمَدَ في الصِّبَا وَأطْوَلَهَا مَا كَانَ فِيهِ مُـــذَمَّمَا

فقوله : "أَحْمَد" ،صاغها مِنَ الفعل حُمِد ،وفي أمثالهم : «العَوْدُ أَحْمَدُ» .

قال الفيروزآبادي : ((والعود أحمد ،أي أكثـــر حـــمداً ،... أو هو (أفعل) من المفعول)) [٤] .

ويجوز أن يكون معنى المثل : « العود أحمده » فيحذف الضمير ويجعل "أحمد" فعلاً مضارعاً ،ولعل البحتري بنى استعماله هذا على هذا المثل فاستعمل "أحمد" على معنى أكثر حمداً .

٣- : (مِنْ) في اسم التفضيل

إذا كان اسم التفضيل مجرداً من (أل) والإضافة فلابد أن يتصل به (من) لفظاً أو تقديراً جارة للمفضل عليه نحو : زيد أفضل من عمرو ،ومررت برجل أفضل من عمرو ،وقد تحذف (من) ومجرورها للدلالة عليهما كقوله تعـــالى : { أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُ نَفَرَا}[٥]، نَفَرَا}[٥]، أي وأعز منك نفرا .

فإذا كان اسم التفضيل مقترناً بـ(أل) أو مضافاً لم تصحبه (من) ،فلا تقول : زيد الأفضل من عمرو ،ولا زيد أفضل الناس من عمرو ،هذا على أكثر أقوال النحاة .

وقد كان للبحتري مع (من) تصرفات شتى منها :-

(أ) : تقديم (مِنْ) على (أفعل) التفضيل :

لا تتقدم (من) على (أفعل) التفضيل إلا في حالة واحدة وهي إذا كان المجرور بمن استفهاماً نحو : أنت ممن أفضل ،أو مضافاً إلى الاستفهام نحو : أنت مِنْ غلام مَنْ أفضل ،وماعدا ذلك فهو داخل في الضرورة ،كما قال الشاعر وهو جرير :

إِذَا سَايَرَتْ أسْمَاءُ يَومَاً ظَعِينَةً فَأسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أمْلَحُ

فقدم (مِنْ) على اسم التفضيل وهو : أملح .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله [٦]:

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ٨/٨٦٧ ورواية الديوان " أحضى لديه " بدل " أهوى إليه " .
(٢) عبث الوليد ٢٢٧ ، ٢٢٨ .
(٣) ديوان البحتري ٢/٢٠٨٧/٤ .
(٤) القاموس المحيط (حمد) ٣٥٥ .
(٥) سورة الكهف :٣٤ .
(٦) شرح ابن عقيل ١٥٧/٢ ، ١٥٨ .

وإنْ تَكُنْ بِتِلـوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا فَلَهُــمَا كُنْ أَبَـــــداً مُقَدِّمَا

كَمِثْلِ : مِمَّنْ أَنْتَ خَيرٌ، وَلَدَى إخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَـــــزْراً وَرَدَا

قال الشارح : ((تقدم (أفعل) التفضيل إذا كان مجرداً جيء بعده بـ(من) جارة للمفضل عليه نحو : زيد أفضل من عمرو ،و(من) ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه والمضاف ،فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ،إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام ،أو مضافاً إلى اسم استفهام ،فإنه يجب حينئذ تقديم (من) ومجرورها نحو : ممن أنت خير ؟ ،ومن أيهم أنت أفضل ؟ ،ومن غلام أيهم أنت أفضل ،وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام وإليه أشار بقوله : ولدى إخبار التقديم نزراً وردا ،ومن ذلك قوله :

فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَدَّتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

التقدير: بل ما زودت أطيب منه .

وقول ذي الرمة يصف نســـوة بالسِّمَن والكسل :

وَلا عَيبَ فِيهَا غَيرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَنْ لا شَيء مِنْهُنَ أَكْسَلُ

التقدير : وأن لا شيء أكسل منهن)) [١] .

ومما ورد من شعر البحتري مقدماً فيه (مِنْ) على المفضل عليه قوله [٢]:

خَرَجْنَا بِهَا في البِيضِ بِيضاً فَلَمْ نَرَ الـــ ـــــدُّآدِئ إلا وَهْيَ مِنْهُنَّ أَمْحَقُ

فقوله : إلا وهي منهن أمحق ،التقدير فيها : إلا وهي أمحق منهن ،فقدم (من) على أمحق شذوذاً .

وقوله [٣]:

هِيَ أَفْضَلُ الرُّتَبِ الَّتِي جُعِلَتْ لَهُ دُونَ البَرِيَةِ وَهْوَ مِنْهَا أَفْضَلُ

فقوله : وهو منها أفضل ،التقدير وهو أفضل منها فقدم (من) على "أفضل" شذوذاً

وقوله [٤]:

أَرَدْنَا رِضَاكُم بِإِسْخَاطِهَا وَبُخْلُكِ مِنْ جُودِهَا أَطْيَبُ

فقوله : وبخلك من جودها أطيب فقدم (من) في غير الاستفهام على (أفعل) التفضيل "أطيب" ،التقدير : وبخلك أطيب من جودها شذوذاً .

ومن الأمثلة السابقة نجد أن البحتري حفل بهذه الظاهرة حيث وردت ثلاث مرات ،ولهذا التقديم جرس موسيقي من خلال جعل اسم التفضيل متأخراً في آخر البيت كما هو ملاحظ من الأمثلة ليؤكد عليه ،ومن خلال الضغط على آخر الكلمة ليظهر الغرض من هذا التقديم ،ولعل هذا ما جعل البحتري يكثر من هذه الظاهرة .

<u>(ب) : الجمع بين (أل) و (مِنْ) في أسلوب التفضيل</u>

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر البحتري مرة واحدة في قوله [٥]:

الأَحْسَنُونَ مِنْ النُّجُومِ وُجُوهُهُم بَهَرُوا بِأَكْرَمِ عُنْصُرٍ وَنُحَاسِ

---

(١) شرح ابن عقيل ١٥٨/٢ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١١/١٤٩٠ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٢/١٥٩٦ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٣٢٤ / ٧ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ٧٦/١١٧٤ .

فجمع بين الألف واللام و(من) بقوله : الأحسنون من النجوم ،((ولا يقال : هذا الأفضل منك ،ولكن (من) تعاقب الألف واللام في هذا الباب .

ومن هذا النوع قول الأعشى :

وَلَسْتَ بِالأكْثَرِ مِنْهُم حَصًى وَإنَّمـــا العِـــزَّةُ للكَاثـــرِ

فقيل : أراد : ولست بأكثر منهم ،فأدخل الألف واللام للضرورة كما دخلت في بنات الأوبر ونحوها ،إذ كانت قد تدخل في هذا الموضع إذا عدمت (من) ،فكأنه بدأ بالكلام وعنده أنه لا يفتقر إلى (من) ثم جاء بها بعد ذلك .

وقيل : (من) هاهنا لغير التفضيل ،وإنما هي لتبين الجنس ،كما قال :

وَأعْتَقَ مِنْ أوْلادِ ذِرْوَة لَمْ أفِدْ بِإعْطَائهِ عَاراً وَلا أنَا نَادِمُ

وقيل : بل أضمر بعد قوله : الأكثر ،فكأن الكلام تَمَّ عند قوله : ولست بالأكثر ،ثم اعتقد أن بعدها (بأكثر) مضمرة ليس فيها ألف ولام .

وقول أبي عبادة : "الأحسنون" رديء في هذا الموضع لأن (أفعل منك) يقع على الواحد والجميع)) [١].

وأكثر النحاة على أنه لا يجوز الجمع بين الألف واللام و(من) في أسلوب التفضيل .

وقال ابن عقيل : ((إذا كان (أفعل) التفضيل بـ (أل) لزمت مطابقته لما قبله ... ولا يجوز أن تقترن به (من) فلا تقول : زيدٌ الأفضل من عمرو)) [٢].

وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمر الجرمي مستدلاً بقول الشاعر :

وَلَسْتَ بِالأكْثَرِ مِنْهُم حَصًى وَإنّمـــا العِـــزّةُ للكَاثـــرِ

وغيره مما ورد مسموعاً ومنعه الجمهور ،وذهبوا إلى أن (من) هذه ليست (من) التي للتفضيل ،ولهم تخريجات لهذا البيت على مذاهبهم ذكرها ابن هشام في أوضح المسالك [٣] وزاد عليها صاحب التصريح [٤] ،وكل هذه التأويلات مردها منعهم الجمع بين (أل) و(من) في أسلوب التفضيل .

وقال ابن الحاجب : ((ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه : مضافاً ،أو بـ(من) ،أو معرفاً باللام .... والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز : زيد الأفضل من عمرو ،ولا زيد أفضل ،إلا أن يعلم)) [٥] .

وقال الشارح الرضي معللاً لذلك : ((وإنما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان لأن كل واحد منها يغنى عن الآخر في إفادة ذكر المفضول كما ذكرنا - ولا فائدة في ذكر واحد منهما إلا ذاك ،فكان ذكر الآخر إذا ذكر أحدهما لغواً)) [٦].

فالرضي أيضاً لا يجيز الجمع بين (أل) و(من) لأن كل واحد إذا ذكر أغنى عن الآخر، فإذا ما احتجنا في مسموع فواحد منهما يكون زائداً ،وعلى هذا فاستعمال البحتري في البيت لايقره أغلب النحاة .

<u>٤- : المطابقة في أسلوب التفضيل</u>

تكون المطابقة في أسلوب التفضيل في عدة أمور وهي :

- التعريف والتنكير .

---

(١) عبث الوليد ٢٤٩ ، ٢٥٠ .
(٢) شرح ابن عقيل ١٥٤/٢ .
(٣) انظر : أوضح المسالك ٢٦٣/٣ -٢٦٦ .
(٤) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٤٤٧/٣،٤٤٦ .
(٥) شرح الكافية ٢١٤/٢ .
(٦) المرجع السابق ٢١٥/٢ .

- والتذكير والتأنيث .

- الإفراد والتثنية والجمع وغير ذلك .

وإنما يجب تحقق هذه المطابقة في عدة أحوال منها :-

(١) إذا كان صاحبه معرفة فيكون من قبيل الصفة فيجب فيه المطابقة كما تقول : يد سفلى واليد السفلى .

(٢) إذا كان اسم التفضيل معرفاً بـ(أل) فيجب مطابقته لموصوفه .

(٣) إذا كان اسم التفضيل مضافاً إلى معرفة بشرط التأويل بما لا تفضيل عليه فيه أو قصد به زيادة مطلقة ،فإذا كان مجرداً أو مضافاً إلى نكرة فإنه لا يجب فيه المطابقة ويكون حينئذ مفرداً مذكراً .

وقد خرج البحتري بعض الخروج عن قواعد المطابقة التي حددها النحاة في بعض أمور المطابقة التي منها :

(أ) المطابقة في التعريف والتنكير :

ومن ذلك قوله [١]:

قَدْ رَأينَا عَصَاكَ صَفْرَاءَ مَلْسَا ءَ مِنْ النّبْعِ بَينَ صُغْرَى وَكُبْرَى

قال أبو العلاء المعرِّي : ((سيبويه يزعم أن الصواب : الصغرى والكبرى ،بالألف واللام ومذهبه أن حذفهما لا يجوز إلا فيما استعمل فيه كقولهم : دنيا وحسنى ،وكذلك كل ما كان أنثى لـ(أفعل) مثله ،يجئ إما مضافاً بالألف واللام كقولنا :هذا الأفضل وهذه الفضلى ،فإن عداها الألف واللام لم تعدها الإضافة ،فيقال : هذه فضلى القوم ،ويدعي قوم في قوله : { طُوبَى لَهُم } [٢] ، أنه من هذا الباب ، وأن الألف واللام حذفتا منه ، وقال قوم : بل "طوبى" هنا جرت مجرى المصادر فليست في ذلك التأويل ،والعامة يقولون طوباك ،وطوبى فلان ،وهو كلام مبتدأ والخبر محذوفاً كأنه قال طوباك موجودة ،أو يقدر فعلاً ينصب به "طوبى" كأنه قال : اختار طوباك ،أي طيب عيشك أو اشكر أيها الرجل طوباك)) [٣] .

قال السيوطي : ((وتقول : هي الكبرى والصغرى ،والكُبْر والصُّغر ،ولا تقله بلا إضافة ولا تعريف)) [٤] .

وما قرره النحاة سابقاً من أن اسم التفضيل إما أن يكون مجرداً فتلحقه (من) ،وإما أن يكون معرفاً بإضافة أو بـ (أل) التعريف ،فإذا عدمت وتعاقب (أل) و(من) على اسم التفضيل فإن عدمت (من) أتي (بأل) ،وإن كان مجرداً من (أل) أتي بـ(من) ،كما ذكر

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٣/٦٨ .
(٢) سورة الرعد ٢٩ .
(٣) عبث الوليد ٢٠٣ ،٢٠٤ .
(٤) المزهر ١٥٩/٢ .

الرضي .

واسم التفضيل إذا كان على وزن (فُعْلى) كصغرى وكبرى ولم يكن مضافاً أو معه (من) فلابد أن تلحقه (أل) .

والبحتري في هذا البيت يهجو معلماً أعرج في جملة من الأبيات هي [1]:

أيُّـهَا الأعْـرَجُ المعْجَبُ مَهْلاً لَيسَ هَـذا فـِعْلُ مـِنْ يَتـَمَرَّى

مَـا رَأينَا مُعَلِماً قَطّ مَحْجُوباً وَلَـو أنـَّهُ عَـلَى مُلْكِ كِسْرَى

قَدْ رَأينَا عَصَاكَ صَفْرَاءَ مَلْسا ءَ مِنْ النَّبْعِ بَينَ صُـغْرَى وَكُـبْرَى

جَمَعْتَ خُلّتَين : حُسْناً وَلِيناً لَكَ فِيهَا ظَنِّي مـآربُ أخْـــرَى

ولأن المهجو أعرج ،ورجلاه أحدهما قصيرة والأخرى طويلة فهو يريد أن يقول : إننا رأينا عصاك بين الرِّجْل الصغرى والرِّجْل الكبرى ،فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه ،والموصوف مؤنث معرف بـ(أل) فتجب فيه المطابقة كما تقول : اليد العليا خير من السفلى أي من اليد السفلى ،فتطابق بين اسم التفضيل وبين صاحبه ولا يحذف الألف واللام إلا فيما استعمل محذوفاً وسماعاً عن العرب كقولهم : «دنيا وحسنى» .

(ب) : التذكير والتأنيث .

وذلك في قوله [2]:

الله آثَـــرَ بِالخِلافَـــةِ جَعْفَـــراً وَرَآهُ نَاصَرَهَا الّذِي لا يُخْذَلُ

هِيَ أفْضَلُ الرُّتَبِ الّتِي جُعِلَتْ لَهُ دُونَ البَرِيَةِ وَهُوَ مِنْـهَا أفْضَلُ

فنجد أن اسم التفضيل "أفضل" مضافاً إلى معرفة مؤنثة وهي "الرتب" جمـــع رتبة ،والإضافة إلى المعرفة ليست وحدها الموجبة للمطابقة وإنما هي مجوزة ،ولكن لوجوب المطابقة شرط آخر وهو أن لا يقصد المفاضلة وإنما يقصد إثبات الصفة من غير نظر إلى تفضيل [3] ،كأنه قال : هي فاضلة الرتب التي جعلـــت له كما قـــال تعالى : { وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيه } [4]، إذ أن الله ليس عنده شيء أهون من شيء ،وكذلك الخلافة ليس شيء يفضلها عرفاً [5]، وكان المفترض أن يقول : الخلافة فضلى الرتب ،فيطابق بين اسم التفضيل المفضل وقد قيل هذا الكلام على بيت أبي خداش :

كَأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أرْضٍ مِنْ الذَهَبِ

والقياس (أصغر وأكبر) لأنها صيغتان للتفضيل مجردرتان ،والقاعدة تقضي بالتزام التذكير والإفراد في هذه الحالة .

فقالوا : إن الشاعر لم يقصد التفضيل مطلقاً ولا الحديث عن شيء أصغر من شيء آخر ،أو أكبر منه ،وإنما قصد صغرى وكبرى من حيث هي ،لا باعتبار موازنتها بغيرها ،ولو أراد المفاضلة لوجبت عليه المطابقة .

---

(1) ديوان البحتري ١ / ٦٨ / ١،٢،٣،٤.
(2) ديوان البحتري ٣ / ١٥٩٦/ ١١ ، ١٢ .
(3) يرى الصبان أن القياس هو المطابقة فيقول : ((فإن أضفت (أفعل) إلى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس ، وأجاز سيبويه الإفراد تمسكاً بقوله :

وَمَيَّةُ أحْسَنُ الثَّقَلَينِ جِيداً وَسَالِفَةً وَأحْسَنهُ قَذَالاً

أي أحسن من ذكر)) . حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٧/٣ .
(4) سورة الروم :٢٧ .
(5) عرفاً : أي في عرف الناس والمتعارف علية عندهم ، فهي في عرفهم أفضل شيء ، وليس هناك ما يقارن بها ، وإلا فإن هناك ماهو أفضل من الخلافة كالصلاح والعافية وغيرها .

وعلى رأي من يرى أن البحتري أراد المفاضلة بدليل قوله : وهو منها أفضل فإن له جواز المطابقة وعدمه ،وعلى هذا فالبحتري غير مخطئ في ذلك .

(ج) : المطابقة في الإفراد والجمع

ومن ترك المطابقة في شعر البحتري قوله [١]:

رَأيتَ نَفْسَكَ فَوقَهَا وَهِي الّتِي فَوقَ العَلِيِّ مِنَ الرِّجَالِ الأرْفَعِ

التقدير: من الرجال الأرفعين فوحد اسم التفضيل مع أن المفضل جمعاً ،لأن اسم التفضيل معرف بـ(أل) والمعرف بـ(أل) تجب فيه المطابقة .

(د) : الصياغة مما استغني عنه

قال عباس حسن : ((زاد بعض النحاة شرطاً خالف به الأكثرين ،وهو ألا يستغنى عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة ،فلا يصح : ما أقيله في التعجب من القيلولة ،لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أكثر قائلته ،ولا يصح ما أسكره ولا ما أقعده ولا ما أجلسه لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أشد سكره ،وما أكثر قعوده وما أحسن جلوسه)) [٢].

وقد ورد من ذلك قول البحتري [٣]:

مِنْ خَيرِهِمْ خُلَقاً سَمْحاً وَأقْعَدِهِمْ فَضْلاً وَأكْرَمِهِمْ في السَّروِ إسْنَادَا

فقال : "أقعدهم" ،من الفعل (قَعَد) وهو على رأي هؤلاء مما استغني عنه بصيغة أخرى وهي أكثر قعوداً .

ثم قال عباس حسن : ((والحق أن هذا شرط غير مقبول ولم يأخذ به المجمع اللغوي إذ يقتضينا أن نرهن أنفسنا بالبحث المضني في جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغ القياسية وهذا تكليف لا يطاق ،ولا يمكن تحقيقه ،وفيه تعويق للتعبير وتحويل للقياس عن معناه السديد)) [٤].

٥- : إظهار فاعل اسم التفضيل :-

وذلك قوله [٥]:

الأحْسَنُونَ مِنْ النّجُومِ وُجُوهُهُم بَهَرُوا بِأكْرَمِ عُنْصُرٍ وَنُحَاسِ

فقوله: «الأحسنون من النجوم وجوههم» حيث أظهر فاعل " الأحسنون " وهو "وجوههم" وهذا لا يجوز ،وقد تعرض المعرِّي إلى هذا البيت في نقطة واحدة وهي الجمع بين الألف واللام و(من) وقد سبق أن ذكرنا ذلك [٦]، أما النقطة الثانية وهي إظهار فاعل اسم التفضيل فلم يتعرض لها .

وإظهار فاعل اسم التفضيل منعه أكثر النحاة إلا في مسألة واحدة وهي مسألة الكحل ،قال ابن هشام : ((ولا يعمل في مصدر ... ولا في فاعل ملفوظ به ،لا تقول: «مررت برجل أحسن منه أبوه» ،إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه ،واتفقت العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل . وضابطها : أن يكون (أفعل) صفة لاسم جنس مسبوق بنفي ،والفاعل مفضلاً على نفسه باعتبارين ،وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم : ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ،وقول العرب : «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد» ،ولهذا لقبت المسألة بمسألة الكحل)) [٧].

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ١٢٩٠/ ٣٤ .
(٢) النحو الوافي ٣٥٢/٣ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٦١٠ / ٢٩ .
(٤) النحو الوافي ٣٥٢/٣ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ١١٧٤ /٧٦
(٦) انظر : ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
(٧) شرح شذور الذهب ٤١٥ .

قال ابن مالك [١]:

وَرَفـْعُهُ الظَاهِـرَ نـَزْرٌ وَمَتَى عَاقَـبَ فِعـْلاً فَكَثِيرٌ ثَبَتَـا

كـ" لَنْ تَرَى في النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنْ الصِّدِّيقِ

قال ابن عقيل : ((لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه ،أو لا فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه لم يرفع ظاهراً ،وإنما ضميراً مستتراً ... فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً وذلك في كل موضع وقع منه (أفعل) بعد نفي أو شبهه وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين)) [٢].

وقال ابن معط [٣]:

وَ(أفْعَلُ) التَفْضِيلِ لَيسَ يَرتَفِعْ مُظْهَرُهُ إلا شُذُوذاً قَـدْ سـُمِعْ

في مَـا رَأيْتُ رَجُـلاً أحْسَنَ في عَينَيه كُحْلٌ مِنْه في عَينِ الصَّفِي

((فقوله : "شذوذاً" يريد أن المظهر لا يرتفع به إلا ارتفاع شذوذ وقد مثله بقوله :

ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه كحل منه في عين الصفي فـ"رجـلاً" مفعول "رأيت" و"أحسن" صفة له ،و«في عينيه» متعلق بـ«أحسن» ،فهو في موضع نصب ،و"كحل" فاعل مرفوع بأحسن ،و"منه" متعلق بأحسن والهاء ضمير الكحل)) [٤] .

وقد اتفق النحاة على أن اسم التفضيل لا يعمل ،قال الرضي : ((يعمل في الظرف والحال والتمييز)) [٥] .

ويعلل الرضي لعدم جواز رفع اسم التفضيل للفاعل فيقول : ((اعلم أن مشابهة (أفعل) التفضيل للفعل ضعيفة وكذا لاسم الفاعل أيضاً كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعرف الأشهر إلا بشروط كما يجئ ،وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه ،وبرجل خير منه عمه، وليس ذلك بمشهور ،ويرفع المضمر المستتر الذي هو فاعله لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل ،أما المفعول به فكلهم متفقون على أنه لا ينصبه بل إن وجد بعده ما يوهم ذلك فـ(أفعل) دال على الفعل الناصب له ،قال الله تعالى : { هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُ عَنْ سَبِيلِه} [٦] ،أي : أعلم من كل واحد يعلم من يضل)) [٧].

فالرضي يرى سبب عدم عمل اسم التفضيل هو بُعْدُه عن مشابهة الفعل واسم الفاعل فهو اسم على رأي أكثر النحاة .

أما في مسألة الكحل فالذي جعل اسم التفضيل يعمل ويرفع الفاعل هو أن له فعلاً في معناه كما يرى ابن الحاجب قال : ((لأنه بمعنى حَسُن)) [٨]، واعترض على ذلك الرضي قال : ((قوله : لأنه بمعنى حَسُن ،قال المصنف : إنما لم يعمل (أفعل) لأنه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ،و(أحسن) هاهنا بمعنى (حسن) إذ المعنى : ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسناً مثل حسنه في عين زيد ،فعمل (أفعل) لأن له في هذا المكان فعلاً بمعناه))[٩] ، والرضي يعترض على ذلك ويقول إن ذلك يطرد في جميع (أفعل) التفضيل ،فيلزمه إذن جواز رفعه للظاهر مطرداً [١٠].

---

(١) شرح ابن عقيل ١٦٠/٢ .
(٢) شرح ابن عقيل ١٦١/٢ . قوله " باعتبارين " ، أي بإعتبار الثاني فاضل والأول مفضول .
انظر النحو الوافي ٢٢١/٢ ، ٤٨٨/٣ .
(٣) شرح ألفية ابن معط ١٠٠٢/٢ .
(٤) شرح ألفية ابن معط ١٠٠٣/٢ .
(٥) شرح الكافية ٢٢٠/٢ .
(٦) سورة الأنعام : ١٢٤ .
(٧) شرح الكافية ٢١٩/٢ .
(٨) الكافية لابن الحاجب ١٨٧ .
(٩) شرح الكافية ٢٢١/٢ .
(١٠) المرجع السابق ٢٢١/٢ .

وسيبويه يرى أن سبب عمله مع ضعف مشابهة للفعل الاضطرار إلى العمل لأنه لو لم يعمل للزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ والجملة صفه لـ"رجلاً" ،ولا يجوز ذلك لأن قولك : منه ،بعد الكحل متعلق بـ"أحسن" فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي وذلك غير جائز ،وعند الكسائى والفراء ليس الفصل هاهنا بأجنبي لأن المبتدأ معمول -عندهما- للخبر [١].

وعلى هذا فقول البحتري :

الأحسنون من النجوم وُجُوهُهُم .....

لا يرتضيه جُلُّ النحاة وإن اختلفوا في التعليل .

٦- : حذف (من) من أسلوب التفضيل

يجوز حذف (من) مع المفضل عليه شرط أن يدل دليل على ذلك نحو قوله تعـــالى : { والآخرة خير وأبقى } [٢]، وأكثر ما تحذف (من) مع مجرورها إذا كان (أفعل) خبراً ويقل في غير ذلك[٣]، أما حذف (من) وإبقاء مجرورها فهو غير جائز لما فيه من حذف العامل وإبقـاء وإبقـاء المعمول ،فلا تقول : زيد أفضل عمرو ،وأنت تريد أفضل من عمرو .

وقد ورد في شعر البحتري حذف (من) وإبقاء مجرورها في قوله [٤]:

لَو فَعَلُوا فِعْلَكَ لاسْتَوجَبُوا أَكْثَرَ مَا يَأمُلُهُ الرَّاجِـــــي

أراد : أكثر من ما يأمله الراجي ،فحذف (من) وأبقى المفضل عليه ،فـ(ما) هنا بمعنى الذي ،التقدير لاستوجبوا أكثر من الذي يأمله الراجي .

ولو قال قائل : إنما (ما) هنا نكرة تامة بمعنى "شيء" ،التقدير : أكثر شيء يأمله الراجي ،قلنا: إن هذا يبعد في المعنى ويَخْرُجُ كثيراً من أسلوب التفضيل إذ أن التقدير سيكون : لاستوجبوا شيئاً هو أكثر شيء يأمله الراجي ،ولم يرد البحتري هذا المعنى ،إذ لا يكون في البيت مدح أن يجعل فعل ممدوحه يستوجب شيئاً هو أكثر شيء يأمله الراجي ولاشيء غيره ،بل على تقدير (من) أبلغ للمدح إذ أنه يريد أن فعل ممدوحه لا يفعله أحد ولو فعله أحد لاستحق عليه من العطاء أكثر بكثير مما يأمله الراجي له .

وقال الرضي : ((اعلم أن الأصل في (أفعل) التفضيل أن يذكر معه ما اقتضاه وضعه وهو (من) التفضيلية لأن بصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى إلى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا ،فـ(أفعل) التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كـأحمر والاسم كـ "أَفْكَل" في بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كأنها من تمام الكلمة ،فلهذا لا يُفصل بينهما إلا بمعمول (أفعل) وذلك أيضاً قليل)) [٥].

---

(١) شرح الكافية ٢٢١/٢ .
(٢) سورة الأعلى : ١٧ .
(٣) كأن يكون حالاً كقول الشاعر :

دَنَوتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أجْمَلا فَضَلَّ فُؤَادِي في هَوَاكِ مُضَلَّلاً

أو صفة كقول أحيحة بن الحلاج :

تَرُوحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدَاً بِجَنْبى بدارٍ ظَلِيلِ

(٤) ديوان البحتري ١ / ٤١٠ / ١٥ .
(٥) شرح الكافية ٢١٧/٢ .

الفصل الخامس عشر

التَّعَـــــــــــــــــجُّب

أولاً : صياغة فعلي التعجب

اشترط النحاة لصياغة فعلي التعجب شروطاً[1] إذا انتقض شرط من هذه الشروط فإنَّ التعجبَ يكون بوضع فعل مساعد مناسب والإتيان بمصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد فعل التعجب .

أما صياغة أفعل التعجب مباشرة من عادم الشروط فإنه نادر أو شاذ .

قال ابن مالك [2]:

وَبِالنَّدُورِ احْكُمْ لِغَيرِ مَا ذُكِرْ وَلا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

وقد ورد من شعر البحتري قوله [3]:

عَدِمْتُ النَّغَيْلَ فَمَا أَدْمَرهْ وأَوْلَى الصَّدِيقَ بأَنْ يَهْجُرَهْ

فقوله : «ما أدمره» ،مصوغ من فعل فاقد لعدة شروط ،فهو رباعي ومبني للمجهول "دُمِّرَ" ،لأن البحتري يتعجب من شدة ما دُمِّرَ هذا الرجل ،وفعل التعجب يصاغ من الثلاثي فقط ،وما ورد مسموعاً فإنه لا يقاس عليه كقولهم : ما أخصره ،من اخْتُصِرَ ،وعلى هذا يكون البحتري مخالفاً للقاعدة بصياغته أفعل التعجب من الرباعي المبنى للمجهول .

وقوله [4]:

تَصَدَّتْ لَنَا دَعْدٌ وصَدَّتْ عَلَى عَمْدِ وأَقْبِلْ بها عند التَّصَدِّي وفي الصَّدِّ !

قوله : وأقبل بها ،يحتمل أن يكون من الإقبال الذي هو ضد الإدبار وعلى هذا يكون فعلها رباعياً ،وإما أن يكون من القبول ويكون فعلها (قُبِل) المبنى للمجهول ،

وكلا الاحتمالين وارد إلا أن صياغتها من الفعل (قُبِلَ) أرجح لقوله : تعدت وصدت ،وهو الإعراض ولذا فإن القبول أقرب إلى المعنى المراد .

وعلة عدم البناء من غير الثلاثي المجرد . هو أن ((أفعل منقول بالهمزة من اللزوم إلى التعدي ليصير ما كان فاعلاً مفعولاً وهذا لا يتأتى إلا في الثلاثي ،لأن الهمزة لما أحدثت في الفعل معنى وهو التعدي صارت كالجزء منه ،فلو زيدت في الرباعي لصار بها على خمسة أحرف وذلك بناء معدوم في الأفعال . وأما عدم بنائه من المزيد فيه فلتعذره مع وجود الزائد)) [5].

أما السبب في عدم بنائه من المبني للمجهول فهو أن التعجب إنما يكون من الفعل والفاعل جميعاً لاستحالة حدوث الفعل بدون فاعل ،أما المبنيّ للمفعول فإن فاعله غير معروف ولذا لم تصح الصياغة منه .

ثانياً : الفصل بين أركان التعجب

---

(1) أن يكون فعلاً ثلاثياً ، قابلاً للتفاضل ، متصرفاً ، مبنياً للمعلوم ، تاماً ، مثبتاً ، ولايكون الوصف منه دالاً على لون أوعيب ، أو على وزن (أفعل فعلاء) .
انظر شرح ابن عقيل ١٣٣/٢ ، ١٣٤ .

(2) شرح ابن عقيل ١٣٥/٢ .

(3) ديوان البحتري ٢ / ٨٩٩ / ١ .

(4) ديوان البحتري ٢ / ٨٣٣ / ١ .

(5) شرح ألفية ابن معط ٩٦٢/٢ .

أركان التعجب ثلاثة سواء في صيغة (ما أفعله) أم (أفعل به) ففي صيغة (ما أفعله) تكون أركان التعجب على النحو التالي :

ما و أفعل و مفعولا به

وصيغة أفعل به تكون على النحو التالي:

أفعل و الباء و اسم مجرور

ويعرب الباء حرف جر زائد ومجروره فاعل ويكون استعمال هاتين الصيغتين بهذا الترتيب دون فاصل بين أحد منهما أو حذف ركن منها ،أو تقديم ركن على آخر ،أو تغير في صياغة الفعل .

قال ابن مالك [١]:

....وَوَصْلَهُ بِـهِ الزَمَا

قال ابن عقيل : ((ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما بأجنبي فلا تقول في : «ما أحسن معطيك الدرهم» ،«ما أحسن الدرهم معطيك» ،ولا فرق بين المجرور وغيره فلا يقول : «ما أحسن بزيد ماراً» ،تريد «ما أحسن ماراً بزيد» ،ولا : «ما أحسن عندك جالساً» تريد «ما احسن جالساً عندك»)) [٢].

ومما ورد في شعر البحتري قوله [٣]:

زِدْني اشتياقاً بالمُدامِ ،وغَنِّـني ؛ أعْزِزْ عليَّ بفُرْقَـةِ القُرَنَـــــــاءِ

وقوله [٤]:

أحْبِبْ إِلَيْنـــــــا بِدَار عَلْوَةَ مِنْ بَطْيَاسَ والمُشْرِفَاتِ مِنْ أكَـــمِهْ

فقد فصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور وهما (عليَّ) و (إلينا) وهناك خلاف بين النحاة في هذا النوع من الفصل أي إذا كان الجار والمجرور أو الظرف معمولاً لفعل التعجب ،فبعض النحاة قال بجوازه ،ومنهم ابن عقيل قال : ((فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف ،والمشهور جوازه ،خلافاً للأخفش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصيمرى [٥] المنع إلى سيبويه)) [٦] .

ومن أجاز الفصل فقد قاسه على (أن) في قول الشاعر :

فَلا تَلْـــحَنِي فِيـهَا فَإنَّ بِحُبِهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُه

وعلى (نِعْمَ) و(بئس) في قوله تعالى : {بِئْسَ للظَالمينَ بَدَلا} [٧] ،وبدليل قولهم : «ماأحسن بالرجل أن يصدق» ،أما من منع كالأخفش والمبرد وجماعة فقد قالوا إن صيغ التعجب صيغ منسبكة قد جرت مجرى المثل)) [٨] .

غير أن كثرته نثراً وشعراً تدل على جوازه فمن ذلك النثر ((قول عمرو بن معدي كرب : لله در بنى سليم ما أحسن في الهيجاءِ لَقَاءَها وأكرم في اللَّزَبَاتِ عَطَاءَها ،وأثبت في المكرماتِ بَقَاءَهَا ،وقول على بن أبي طالب كرم الله وجهه وقد مر بعمار بن ياسر وهو مقتول فمسح التراب عن وجهه وقال : أعزز عَليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجَدَّلاً)) [٩].

---

(١) شرح ابن عقيل ١٣٦/٢ .
(٢) المرجع السابق ١٣٦/٢ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٦ / ٥ .
(٤) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٦٣ / ٩ .
(٥) انظر التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٦٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٨٣،٣٨٤/٣ .
(٦) شرح ابن عقيل ١٣٦/٢ .
(٧) سورة الكهف : ٥٠ .
(٨) انظر شرح ألفية ابن معط ٩٦٠/٢، ٩٦١ .
(٩) شرح ابن عقيل ١٣٦/٢ .

أما ما ورد في الشعر فقول عباس بن مرداس:

وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ : تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إلينَا أَنْ تَكُونُ المُقَدَّمَا

وقول الآخر:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنُ القَرْعِ للأبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

وقول الآخر:

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللّبِ أنْ يُرَى صَبُوراً ،وَلَكِنْ لا سَبِيلَ إلى الصَّبرِ

وقول أوس بن حجر :

أَقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَادَامَ حَزْمُهَا وَأحْرِ- إِذَا حَالَتْ -بِأنْ أَتَحَوَّلا

وغيرهما من الشواهد كثير [١] مما يدل على جواز هذا الاستعمال الذي استعمله البحتري ،وفي ذلك يقول ابن مالك [٢]:

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَر مُسْتَعْمَلٌ وَالخُلْفُ في ذَاكَ اسْتَقَر

ثالثاً : التعجب من النكرة

قال ابن مالك : ((ثم قلت : «ولا يتعجب إلا من مختص» فنبهت بذلك على أن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يكون إلا من معرفة أو نكرة مختصة ،فيقال : «ما أحسنك» و«ما أكرم زيداً» ،و«ما أسعد رجلاً اتقى الله» ،ولا يقال : «ما أحسن غلاماً» ،ولا «ما أسعد رجلاً من الناس» ،لأنه لا فائدة في ذلك)) [٣] .

وقد ورد التعجب من النكرة في شعر البحتري في قوله [٤]:

أَصَابَكَ اللهُ بِشَرٍّ فَمَا أَشْأَمَ مَكْفُولاً وَمَا أَحْرَفَا

فقوله : «مَا أَشْأَمَ مَكْفُولاً» تعجب من النكرة وهي "مَكْفُولاً" ،وهذا ما منع منه ابن مالك .

ولعل الذي جعل البحتري يتعجب من النكرة هو اعتماده على ذكر سابق للمتعجب منه يعلمه السامع ،كذلك دل عليه التعجب الثاني في قوله «ما أحرفا» الذي حذف المتعجب منه أيضاً لأن المتعجب منه يجوز حذفه إذا عُلِم أودل عليه دليل .

وهناك وجه آخر وهو أن يجعل "مكفولاً" حال من المتعجب منه المحذوف على تقدير : «ما أشأمه مكفولاً» لجواز اضمار صاحب الحال لحضور معناه أو لتقدم ذكره[٥]، إلا أَنَّ إرادة البحتري للتعجب مترجحة دَلَّ عليها بقوله : «وما أحرفا» حيث عطف .

رابعاً : حذف الباء من صيغة التعجب (أفعل به)

في صيغة التعجب (أفعل به) تدخل الباء الزائدة على الفاعل وذلك أن (أفعل) فعل أمر معناه التعجب وأصل الكلام في (أحسن بزيد) أَحْسَنَ زَيْدٌ ،أي صار ذا حُسْنٍ ،ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب فحولوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون بصورة الإنشاء ،ثم أرادوا

---

(١) انظر الشواهد في شرح ابن عقيل وكذلك منحة الجليل ٢ / ١٣٦ ، ١٣٧ .
(٢) شرح ابن عقيل ١٣٥/٢ .
(٣) شرح التسهيل ٣٦/٣ .
(٤) ديوان البحتري ٩/١٣٦٨/٣.
(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٥١/٢ .

أن يُسندوه إلى "زيد" فاستقبحوا إسناد صورة الأمر إلى الاسم الظاهر فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو :« أُمْرُر بزيد» ،ثم التزموا ذلك فأصبحت الصيغة منسبكة وجرت مجرى الأمثال [١].

قال ابن الخشاب : ((فعلى الأول الباء زائدة زيادة لازمة لأنه يجرى مجرى المثل بخلاف الباء في { كَفَي باللهِ شَهِيداً }[٢] ولأنها لزمت زيادتها للفرق بين الأمر والتعجب ،لأنه إذا قيل : «أكرم بزيد» على أنه تعجب به ،ولو قيل «أَكْرِم زيداً» لم يعلم ذلك)) [٣].

ومن حذف الباء من صيغة التعجب قول البحتري [٤]:

أَجْدِرْ وأَخْلِقْ أن تُرِنَّ عَوَائِدِى ويُسَاءَ خُلْصانِي ،ويَشْمتَ حاسِدِي

فحذف الباء التقدير : «أجدر وأخلق بأن ترن عوائدي» .

ومن ذلك إبدال ا لباء بحرف آخر كقوله [٥]:

نَحْنُ مَنْ قد عَلِمْتَ في الشَّرَفِ الْوَا فيِ ،فأَجْمِلْ في عِـــشْرَةِ الأشرافِ

فقوله "أجمل" يحتمل أنه أراد فعل الأمر ويحتمل أن يكون أراد التعجب وهو المرجح ،ولكنه أبدل حرف الجر (في) من الباء يريد :«فأجمل بعشرة الأشراف» ،تعجباً لأنه عندما افتخر بنفسه وقبيلته وأنهم شرفاء ،قال: فأجمل ،وهو لا يريد أن يأمر أحداً ولكنه يريد أن يزيد على ذلك فخراً بأن يتعجب من ذلك غير أنه أبدل الحرف (في) من الباء على ما ذكرنا .

---

(١) وضع المبرد لذلك باباً أسماه الفعل الذي يتعدى إلى مفعوله وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة لأن المعنى لزمه على ذلك . راجع المقتضب ١٧٣/٤ .
(٢) سورة النساء :٧٩ .
(٣) شرح ألفية ابن معط ٩٥٩/٢ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ٨٢٩ / ١ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٣٦٩ / ٣ .

الفصل السادس عشر

الإعـــــــــلال و الإبـــــدال

من مجرى كلام العرب إبدال بعض الحروف مكان حروف أخرى لعلل شتى منها ما هو إبدال لهجي ،ومنها ما هو إبدال صرفي ،والإبدال اللهجي هو الذي لا يجرى على قانون معين ولا يطرد إلا عند تلك القبيلة فقط ،وأما الإبدال الصرفي هو المطرد في جميع الكلام ،وهو النوع الذي أجهد العلماء والصرفيون أنفسهم في تتبعه واستخلاص القوانين المنظمة له ،ونبهوا على ما شذ على تلك القواعد .

والحقيقة أن هذا الجهد من علماء اللغة يثير العجب والتقدير لما فيه من الدقة البالغة والتعليل المنطقي السليم في ترتيب العلل على وفق أقيسة منضبطة .

وسوف نستخدم هنا كلمة الإبدال بمعناها اللغوي وهو إبدال حرف من حرف آخر والذي يشمل جميع أنواع الإبدال من حذف وقلب وتعويض وإدغام وغير ذلك وقد ورد في شعر البحتري بعض من الخروج عن القواعد الموضوعة في ذلك ،ومن هذا ما يلي :

أولاً : الإعلال

القُصْوَى والقصيا

استخدم البحتري كلمة (القُصْوَى) غير مُعَلَّة كما استخدم الكلمة المُعَلَّة (القصيا) وذلك في قوله[1] :

ووادٍ مِنْ المعْرُوفِ عِنْدَكَ لَمْ يَكُنْ ... مُعَرَّجُنَا مِنْهُ عَلَى العُدْوَة **القَصْوَى**

وقوله [2]:

مُـــدَبِّرُ دُنْيَا أمْسَكَتْ يَقَظَاتـــــُه ... بِأفَاقِهَا **القَصْوَى** وَمَا طَرَّ شَارِبُه

وقوله [3] :

شَدِيدُ إحْصَادِ قَتْلِ الرَّأي يَنْكُلُ عَنْ ... جَرْيٍ إلى الغَايةِ **القَصْوَى** مخَاطِبُه

وقوله [4] :

غَايةَ آمَالِنَا **القَصْوَى** وَعُدَّتُنَا الـ ... ـعُظْمَى لأقْرَبِ مَا نَرْجُو وَأبْعَدِه

وقوله [5] :

كِلُوا الغَايةَ **القَصْوَى** إلى مَنْ يَفُوتُكُم ... بِهَا ،وَدَعُوا التَّدْبِيرَ لابْنِ المدَبِّرِ

---

(1) ديوان البحتري ١ / ٥٦/ ٢٧
(2) ديوان البحتري ١ / ٢١٧ /٣٥ .
(3) ديوان البحتري ١ / ٢٢٨/٢٥ .
(4) ديوان البحتري ١ / ٤٩٩ / ١٣
(5) ديوان البحتري ٢ / ١٠٦٤/٣٤

وقوله [١] :

مَصَارِعٌ كُتِبَـتْ في بَطْـنِ لُؤْلُؤَةٍ مِنْ ظَهْرِ أَنْقِرَةَ **القَصْوَى** وَطِمِّينَا

وقوله [٢] :

تَغْنَى بَسِاتِينُهَا **القَصْوَى** بِرُؤْيَتِهَا عَنْ السَّحَائبِ مُنْـــحَلاّ عَزَاليهَا

وقوله [٣] :

وَأَدْبَـــرَ مَـــنْكُوباً بِرَأيٍ مُضَعَّفٍ إلى **"الكَرَج" القَصْيَا** وَوَجْهٍ مُقَبَّحِ

ويقول علماء الصرف : إن "القُصْوَى" وصف على وزن (فُعْلَى) فكان عليه بمقتضى استعمال العرب أن يبدل الواو ياء لأن القاعدة في ذلك تقول : إنه يجب قلب الواو ياء إذا وقعت لاماً في صفة على وزن (فُعْلَى) مضمومة الفاء ساكنة العين ،نحو : "الدُّنْيَا" و"العُلْيَا" ،والسر في هذا القلب أمران :

الأول: هو أنه قد حدث فيه نوع من الثقل إذ أن وجود الضمة في أوله والواو قرب طرفه أثقل طرفيه ،والمعروف أن الواو أثقل حروف العلة ولذا نجد أن العرب يقلبونها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً ،والضمة جزء منها وفيها من الثقل ما في أصلها .

الثاني : إرادة الفرق بين الصفة والاسم من هذا البناء لأن هذا البناء يشترك فيه الاسم كـ"حُزْوَى" والصفة كـ"دنيا" فقلبوا في الصفة وتركوا الاسم على حاله ليحصل الفرق مع التخفيف [٤].

فإن قال قائل : فهلا عكسوا فكان التفريق حاصلاً ؟ نقول إنما كان ذلك في الصفة لأنها أثقل من الاسم وحاجتها إلى التخفيف أشد من حاجة الاسم ، قال ابن مالك[٥]:

بالعَكْسِ جَاءَ لامُ "فُعْلَى" وَصْفَا وَكَوْنُ "قُصْوَى" نَادِرَاً لا يخْفَى

وقد وردت لفظة (القُصْوَى) في القرآن الكريم غير مُعَلَّة وذلك في قوله تعالى : {إذ أَنْتُم بالعُدْوَةِ الدّنيَا وَهُم بالعُدْوَةِ القُصْوَى } [٦]، مما جعل النحاة يقولون بأن هذا الاستعمال شاذ في القياس صحيح في الاستعمال ،وأن أهل الحجاز يقولون : "القُصْوَى" والإعلال لغة تميم [٧] [٧] .

غير أننا نرى أن بعض النحاة يرون أن استعمال (القُصْوَى) صحيح قياساً واستعمالاً وينسبون ذلك إلى سيبويه ومنهم صاحب المفصل وابن يعيش وابن الحاجب والرضي ويرون أن القلب الواجب إنما يكون في الاسم لا الصفة ،وقد مثلوا للاسم بـ(الدنيا والعليا وحُزوى) وجعلوا "حُزوى" شاذاً لأنه على قاعدتهم كان يجب أن تقلب واوه ياء .

قال ابن الحاجب : ((وتقلب ياء (فُعْلَى) اسماً واواً في نحو: "طُوْبَى" و"كُوْسَى" ،ولا تقلب في الصفة ،ولكن يكسر ما قبلها لتسلم الياء ،نحو: « مِشْيَةٌ حِيْكَى» ،و«قِسْمَةٌ ضِيْزَى» ،وكذلك : بابُ بِيضٍ ،واختلف في غير ذلك ،فقال سيبويه : القياس الثاني ؛ فنحو "مضوفة" شاذ عنده)) [٨]، ويقول الرضي : ((أقول : قوله "طوبى" إما أن يكون مصدراً كالرجعى ،قال تعالى : { طُوبَى لَهُم } [٩]، أي : طِيباً لهم ،كقوله تعالى : { تَعْسَاً لَهُم }[١٠] ،وإما أن يكون مؤنثاً للأطيب ،فحقه : الطُّوبَى ،باللام ،وحكمه حكم الأسماء كما قال سيبويه : هذا باب ما تقلب فيه الياء والواو ،وذلك إذا كان اسماً

---

(١) ديوان البحتري ٤ / ٣٤/٢٢٠٥
(٢) ديوان البحتري ٤ / ٢٦/٢٤٢٠
(٣) ديوان البحتري ١ / ٤٥٢ / ١٥
(٤) انظر منجد الطالبين ١١١،١١٢ .
(٥) شرح ابن عقيل ٤٧٧/٢ .
(٦) سورة الأنفال : ٤٢ .
(٧) انظر اللسان (قصا) ١٨٤/١٥ .
(٨) شرح الشافية ١٣٤/٣ .
(٩) سورة الرعد : ٢٩ .
(١٠) سورة محمد : ٨ .

كالطُّوْبَى والكُوْسَى)) [١].

وعلى هذا فكلمة "حُزْوَى" شاذة عند سيبويه ومَنْ تبعه ،لأنها اسم ،وكان حقه الإعلال ،غير شاذة عند غيرهم مثل ابن مالك .

وقد وردت لفظة "حُزْوَى" في شعر البحتري في قوله [٢]:

لَنَا أَبَـــدَاً بَثٌّ نُعَـــانِيهِ مِـــنْ أَرْوَى و"حُزْوَى" وَكَمْ أَدْنَتْكَ مِنْ لَوْعَةٍ حُزْوَى

وقوله [٣]:

لا هَنَاكَ الشَّغْلُ الجَدْيدُ بـ (حُزْوَى) عَـــنْ رُسُـــومٍ برَامَـــتَينِ قِفَـــارِ

والمحققون على أن القلب إنما يكون في الصفة ،وأَنَّ ما مثلوا به للأسماء هو من قبيل الصفات إذ أن (الدُّنْيَا والعُلْيَا والقُصْوَى) هي صفات ،وأيضاً هي (أفعل) تفضيل لمؤنث ؛ وسيبويه يَعُدُّ (أفعل) التفضيل من قبيل الأسماء ،ولعل الذي أوقع هذا الإشكال قلة الوارد من هذا البناء قلة أبهمت أمره [٤].

وعلى هذا فاستعمالات البحتري واردة عن العرب سواء المقيسة أو الشاذة .

ثانياً : الإبدال

(أ) إبدال حرف من حرف

عَدَّ القزَّاز من إبدال الحروف ضرورة الهمزة إذا وقعت ساكنة وقبلها فتحة من نحو "يقرأ" و"يبدأ" وغيرها ،قال :((ومما يجوز له : بدل الهمزة حرفاً من حروف اللين في موضع البدل ،فإذا تم ذلك حذف الحرف للجزم ،من ذلك قول الشاعر :

جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بظَلْمِهِ سَرِيعاً وَإلا يُبْدَ بالظَلمِ يَظْلِمِ

كان الأصل : «وَإلا يُبْدَأ بالظُّلمِ» ،فوقعت الهمزة ساكنة بالشرط ،وقبلها فتحة ،واحتاج إلى بَدَلَها ،فأبدلها ألفا ،كما يقول في "رأس" و"كأس" :"راس" و"كاس" ،فلما صارت ألفاً حذفها للجزم ،وأبقى الفتحة تدل عل حذفها)) [٥] .

ومما هو بهذا السبيل من شعر البحتري قوله [٦]:

فَلَمْ أَمْلَ إلاّ مِن مَوَدَّتِـــــــهِ يَدِي وَلا قُلْتُ-إلا مِنْ مَوَاهِبِهِ-: حَسْبِي !

فقال "أَمْلَ" وأصها "أَمْلأْ" فعلى رأي القزَّاز أنه أبدل الهمزة الساكنة ألفاً فلما جزم حذفها ، وهناك تخريج آخر وهو أن البحتري خفف همزة الفعل "أَمْلأْ" فصارت "أَمْلَى" كـ(أرضى) ثم لما جزم الفعل بـ(لم) توهم أن الألف حرف علة فَحذفها فقال : "أملَ" ،وهناك تخريج ثالث أيضاً لصنيع البحتري هذا ،وهو أن البحتري فَرَّ من اجتماع همزتين ،وهما همزة الفعل "أملأ" والهمزة التي في الكلمة بعدها وهي همزة (إلا) ،فحذفها ،ولكن يبقى ذلك شاذاً أيضاً ،ووجه الشذوذ فيه أنه في حال اجتماع همزتين لا تحذف إحداهما وإنما تقلب الهمزة الثانية إلى حرف من جنس حركة الأولى ،نحو أأتمر زيد أم لا .

ومنه أيضاً قول البحتري [٧]:

---

(١) شرح الشافية ١٣٥/٣ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ١/٥٣
(٣) ديوان البحتري ٢ / ٩٨٦/ ٢
(٤) منجد الطالبين ١١٢ .
(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٨٣ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ١٠٥ / ١٥ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١١/١٧٨٢

لا تَعْبَ بَالدُّنْيَا فَكَائنْ أرَتْ فَاضِلَهَا تَابِعَ مَفْضُولِهَـــا

فقال : "تَعْبَ" ،وهو يريد : "تَعْبَأ" ،ففعل بها كما فعل في "تملأ" .

ومن ذلك قوله [١]:

اِسْمَعْ لِغَضْبانٍ تَثَبتَ سَاعةً فَبَدَاكَ قَبْلَ هِجَائهِ بِعِتَابهِ

وقوله [٢]:

عَيَّرَتْني المَشِيبَ وَهِيَ بَدَتْهُ في عِذَارِي بالصَّدِّ والاجْتِنَابِ

وقوله [٣]:

عادَ منها لَمَّا بَدَاهُ إلى أنْ خِلْتُهُ يَسْتَمْلِها مِنْ كتابِ

ومنه إبدال الألف بالهمزة مما عُدَّ عند النحاة ضرورة من نحو قول الشاعر [٤]:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَى فَزَارَةُ لاهَنَاك المَرْتَعُ

فقوله : لا هناك ،يريد : لاهنأك .

ومما ورد في شعر البحتري من هذا الضرب قوله [٥]:

هَنَاكَ أنَّ أعَزَّ الناسِ كُلِّهِمِ عليكَ غَـادَى الغَدَاةَ الرَّاحَ مُصْطَبِحَا

وقوله [٦]:

لا هَنَاكَ الشَّغْلُ الجديدُ بِـ"خُزْوَى" عن رُسُومٍ بـ"رَامَتَيْنِ" قِفَارِ

يريد : «لا هنأك» .

وقوله [٧] :

هَنَّتْكَ أمَيْرَ المؤمِنِينَ بِشَارَةٌ إلَيْكَ عَلَى كَرْهِ الأعَادِي تَأدَّتِ

وقوله [٨]:

قَدْ تَقَضَّى الصِّيَامُ عَنْكَ وَعَنَّا فَتَهَنَّا حُلْوْلَ هَذا العِيْدِ

يريد : "فتهنأ" ،فأبدل الهمزة ألفاً لما احتاج إلى التسكين ،حيث خفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها فقلبت ألفاً ،والهمزة لاتسكن في مثل هذا الموضع ،وسهل ذلك كون الهمزة والألف من مخرج واحد ،قال الرضي : ((وقد تبدل الهمزة المفتوحة ألفاً إذا إنفتح ما قبلها ،مثل (سَال) ،وواواً ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها كـ(رُوس) ،وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها ،نحو : (المستهزِيين) ،قال سيبويه : وليس ذا بقياس مُثْلَئِبٍّ ،بل هو سماعي)) [٩].

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٨٨ / ٥ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ٨٤ / ٨
(٣) ديوان البحتري ١ / ٨٥ / ٢٢
(٤) القائل الفرزدق وهومن شواهد الكتاب ٥٥٤/٣ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٤٤١ / ١٧ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ٩٨٦ / ٢ .
(٧) ديوان البحتري ٢٧/٣٧٢/١ .
(٨) ديوان البحتري ٢/ ٤/٦٩٢
(٩) شرح الشافية ٤٧/٣ .

وقال ابن الشجري : ((ويقال : طفئت النار وانطفأت مهموز ،ولكنه أبدل من همزة تنطفىء ياءً لإنكسار ما قبلها ،كما أبدل الفرزدق من المفتوح ما قبلها ألفاً في قوله :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَى فَزَارَةُ لاهَنَاك المَرْتَعُ

وهذا لا يسمى تخفيفاً ،وإنما هو إبدال لا يجوز إلا في الشعر ،والتخفيف الذي يقتضيه القياس في هذا النحو أن تجعل الهمزة بين بين)) [1].

(ب) : إبدال كلمة من كلمة أخرى

ومنه إبدال اسم مفرد من اسم مفرد وقد قسموه إلى نوعين :

النوع الأول : جائز في الشعر دون الكلام ،وينقسم إلى أربعة أقسام [2]:

---

(1) أمالي ابن الشجري ١ / ١٢٠ .

(2) ومن النوع الجائز في الشعر أربعة أنواع :

١- أن يشتق للمسمى من اسمه اسماً آخر ، كقول الحطيئة :

فيهَا الرِّمَاحُ وَمِنْهَا كُلُّ سَابِغَةٍ بَيضَاءَ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسْجِ سَلاَّمِ

يريد بسلام : سليمان النبي عليه السلام ، وسَهَّلَ ذلك كون سليمان و(سلام) المشتق منه يرجعان إلى معنى السلامة .

٢- أن يكون الاسم مشتركاً ، ويكون الوزن لايسعفه على الإتيان بمثله ، مثل قول امرئ القيس :

وخَرْقٍ كَجَوفِ العَيرِ قَفْرٍ مُضِلَّة قَطَعْتُ بِسَامٍ سَاهِمِ الوَجْهِ حُسّانِ

قال ابن عصفور : ((كان ينبغي له أن يقول :كجوف حمار ، إلا أنه لم يتزن له ، فوضع العير موضعه)) .

ضرائر ابن عصفور ٢٤٣ .

٣- أن يكون الاسم لايساعده الوزن عليه فيجعل بدله اسم ماهو منه بسبب ، نحو قول الجعدي :

كَـأنَّ فَـــاهَا إِذَا تَنَسَّمُ في طيبِ مُشَمٍّ وَحُسْنِ مُبْتَسَمِ

رُكِّبَ في السَّامِ الزّبيبُ أقَا حِي كَثيبٍ تَنْدَى مِنْ الرَّهَمِ

أراد أن يقول :ركب في السام و الخمر ، فلم يتزن له فاوقع الزبيب موقع الخمر اذ كانت من سببه .

٤- أن لايقع على المسمى اسمه ، بل يضع بدله اسم مسمى آخر نحو قول طرفه بن العبد :

مِنْ الزَّمِرَاتِ أسْبَلَ قادماها وَضرّتها مركّنة دَرُورُ

فاستعار : قادماها للشاة وهما للناقة وهو من قبيح الاستعارة .

انظر ضرائر ابن عصفور ٢٣٩وما بعدها .

أما النوع الثاني : فلا يجوز في شعر ولا كلام على رأي بعض النحاة ،وهو ما يجئ عن طريق الغَلَط : إذ ليس من حق الغالط متابعة غلطه ،وذلك نحو قول عمرو بن كلثوم :

عَلَيْنَا البِيْضُ وَاليَلَبُ اليَمَانِي وأسْيَافٌ يَقُـــمْنَ وَيَنْحَنِيـنَا

اليلب : نسيجة من سيور تلبس تحت البيض ،فغلط وجعلها من أجود الحديد توهماً منه .

ولكن النحاة تباينت مواقفهم من هذا النوع فمنهم من جعله من أغلاط العرب ،ومنهم من جعله من ضرائر الشعر ،ومنهم من جعله من فصيح الكلام ومما يجوز في حال السعة والاختيار ،قال أبو على الفارس في المسائل العسكريات : ((ومن الضرورة التي تستقبح ولا تُسْتَجَاز في الكلام ما يفعله الشاعر لإقامة الوزن من تحريف الاسم ووضعه موضعه لفظاً على معناه ،وإن لم يكن العلم المتعارف .

من ذلك ما أنشده أبو الحسن الأخفش :

بَنِي رَبِّ الجَوَادِ فَلا تَفِيلُوا فَمَا أَنْتُمْ فَنَعْذِرَكُمْ لِفِيلِ

قال أبو بكر : أراد : ربيعة الفرس ،فلم يستقم الوزن له فعدل إلى " رب الجواد " ... فأما ما أنشده أحمد بن يحي :

..... مِنْ نَسْجِ دَاودَ أَبِي سلامِ

فالأولى أن يكون اشتقه من لفظ سليمان كما اشتق عطاء من عطية ،ولا يحتمله اللفظ كقوله :

..... كَأحْمَرِ عَادٍ .....

وكقول الآخر :

..... وَالشَّيخُ عُثْمَانُ أبُو عَفَّان)) [١] .

وقد عالج الألوسي هذه المسألة في صدر كتابه (الضرائر) فسمي المسألة الرابعة عشرة ،بعنوان : أغلاط العرب هل هي من الضرائر أم لا ؟ [٢] ، فممن جعلها من الضرائر الإمام أبو سعيد القرشي ،قال في أرجوزته التي نظمها في فن الضرائر :

وَأَبْدَلُوا كَلِمَةً مِنْ كَلِمَة كَمُبْدِلِ القَوسِ بِلَفْظِ امْسَلِمَه

يريد في قول الشاعر :

ذَاكَ خَلِيلي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَه

يريد "القوس" فأبدل منها "امسلمه"

ومنهم السيد المرتضى علم الهدى فإنه ذهب أيضاً إلى أن أغلاط العرب من باب الضرورة الشعرية .

ومن ذلك قول زهير :

فَتُنْتُجُ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشَأَمَ كُلّهُمْ كَأحْمَرِ عَادٍ ثَمَّ تُرْضِعْ فَتُفْطِمِ

قال : يريد كأحمر ثمود فغلط ،وغير ذلك [٣].

ومما ورد في شعر البحتري من النوع الأول قوله [٤]:

---

(١) المسائل العسكريات ٢١١-٢١٦ ، يريد بالشيخ عثمان الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه .
(٢) انظر : الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر ٤٣،٤٤ .
(٣) انظر : ضرائر الألوسي ٤٥-٤٦ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ١٠٥٩ / ١١ ، وهذه القصيدة يرثي فيها غلاما مغنياً مات بمنونيا يقال له (زبرج) .

يُشِيدُ بِحَاجَاتِ النَّفُوس إذا اعْتَزَى إلى ابْنِ سُرَيْجٍ [١] أوْ حَكَى ابن **مُحَزِّر**

فقال : (ابن مُحَزَّر) وهو يريد : (ابن محرز) ولكنه لما لم يتزن له لأن قافية القصيدة رائية واسم الشخص بالزاي أبدل بين الحرفين، قال محقق الديوان : ((أخطأ البحتري في اسم هذا المُغَنِّي فليس فيما بين أيدينا من المراجع من يعرف بهذا الاسم وقد ورد في بعض النسخ (ابن محمر) والمعروف هو ابن "محرز"بالراء قبل الزاي)) [٢].

ومن النوع الثاني قوله [٣]:

ومنْ إرْثِكُمْ أعْطَتْ صَفِيَّةُ مُصْعَباً جمِيلَ الأسَى لما اسْتُحِلَّتْ محَارِمُـهْ

قوله : "صفية" يريد بها صفية بنت عبدالمطلب عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي أم الزبير بن العوام حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم ،وقد قتل سنة ٣٦ هـ في معركة الجمل ،وهو زوج أسماء بنت أبي بكر وأُمُّ عبدالله بن الزبير صاحب الموقف في مكة مع الحجاج بن يوسف .

وقوله : "مصعباً" فمصعب هو ابن الزبير بن العوام حواري الرسول من أم أخرى كلبيه ،وليست أمه أسماء .

والبحتري في هذا البيت يقصد عبدالله بن الزبير الذي ثار على بني أمية واستقل بالحجاز لكنه وَهَمَ في ذلك فجعل صفية بدلاً من أسماء ومصعباً بدلاً من عبدالله قال المعرِّي : ((بَنَى أبو عبادة هذا المعنى على أن صفية ابنة عبدالمطلب كانت توصف بالصبر ، ولم يرو عنها شيء من ذلك ،بل ذكر أن ولدها الزبير بَارَزَ رجلاً في بعض (الغزوات) بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ،فجزعت من ذلك ، وقالت يا رسول الله يقتل ابني ، فقال : ابنك يقتله ،فقتله الزبير ،وإنما الموصوفة بالتَّصَبُّر أسماء ابنة أبي بكر وهي أم عبدالله بن الزبير وليست أم مصعب)) [٤].

ومن ذلك قوله [٥]:

هُمُ ثَأرُوا الأخْدُودَ لَيْلَةَ أغْرَقَت رِمَاحُهُمُ في لُـجَّةِ البَحْرِ تُبَّعـاً

قال المعرِّي : ((الذي غرق من ملوك اليمن في البحر لما ارهقته الحبشة هو ذو نواس الحميري ،ولم يكن يقال له (تُبَّع) إلا أن هذا يحتمله الشعر ،على أن يجعل كل ملك للعرب تُبَّعاً كما جعلوا كل ملك للروم قيصـــر وكل ملك من ملوك الحـيرة النعمان)) [٦] . فقول المعرِّي : هذا يحتمله الشعر أي أنه يجعله من خصوصية الشعر .

والحقيقة أن هذا الإبدال هو من قبيل تحريف الاسم ليتزن البيت كما قال ابن عصفور [٧] ،والبحتري ليس بدعاً في ذلك ،إلا أن ذلك مستقبح لما فيه من تغير للأسماء والأعلام عما هو متعارف عليها كما قال أبو على الفارسي [٨].

---

(١) ابن سريج : هو عبيد بن سريج ، غنى زمن الخليفة عثمان ، ومات في خلافة هشام بن عبدالملك .
انظر ديوان البحتري ١٠٥٩/٢ .
(٢) ديوان البحتري ١٠٥٩/٢ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٩٠٢ / ٣٢ .
(٤) عبث الوليد ٤٥٤ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ١٢٦٥ / ١٧ .
(٦) عبث الوليد ٢٧٦ .
(٧) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٤١ .
(٨) انظر : المسائل العسكريات ٢١١ .

الفصل السابع عشر

القلـــــــــب المكانـــــي

القلب المكاني هو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض وأكثر ما يتفق ذلك في المهموز والمعتل نحو : (أيس) و(حادي) وقد جاء في غيرهما قليلاً نحو : "امْضَحَلَّ" في "اضْمَحَلَّ" ،و"اكْرَهَفَّ" في "اكْفَهَرَّ" .

وقد يكون القلب بتقديم العين على الفاء كما في "جاه" و"أيس" و" أينق" و"آراء" و" آبار"،أو بتقديم اللام على الفاء كما في "أشياء" وقد تؤخر الفاء عن اللام كما في الحادي الذي أصله الواحد [1].

وقد ورد القلب في شعر البحتري في عدة كلمات على النحو التالي :

الأولى : رَاءَ بمعنى رَأى

وقد استعملها البحتري في اسم المدينة "سُرَّ مَنْ رَأى" [2] ،وقد استخدم البحتري هذا الاسم على عدة أشكال ،فقال : "سُرَّ مَنْ رَاء" فقلب وقدم الألف وأخّر الهمزة ،وقال أيضاً "سَامُرَّاء" ،وقال : "سُرَّ مَنْ رَا" بقصر الممدود ،قال المعرِّي : ((كان في النسخة (سُرَّ مَنْ رَأى) بالياء بعد الألف وهذا غلط من الناسخ لأنه رآها في الكتب إذا كانت الهمزة مقدمة تكتب بالياء وذلك قولهم (سُرَّ مَنْ رَأى) فظن أنها في هذا الموضع كذلك ،وإنما هو "سُرَّ مَنْ رَاء" لأن المحدثين من الشعراء استعملوها على ثلاثة أوجه :

فمنهم من يقول : **(سُرَّ مَنْ رَأى)** وهو على ما توجبه التسمية ،ومنهم من يقول **(سُرَّ مَنْ رَاء)** فيقلب على ما جرت عادة العرب أن تستعمل في "رأى" كما قال :

وَكُلُّ خَلِيـلٍ رَاءَني فَــهوَ قَــائلٌ مِنْ أجْلِك هَذا هَامَةُ اليَومِ أوْ غَدِ

ومنهم من يقصر فيقول **(سُرَّ مَنْ رَا)** على التخفيف والقصر ،وهو أردأ اللغات ،والذين يقولون هذا من العرب يقولون في الماضي (رَيْتَ) في معنى (رأيت) كما قال :

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أوْ سَمِعْتَ برَاعٍ رَدَّ في الضَّرْعِ مَا قَرَي في الحِلابِ

ويقول (را) في الماضي أيضاً كما قال :

---

(1) انظر شرح الشافية ٢١/١ ، ٢٢ .

(2) سَامُرَّاء : مدينه كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة وقد خربت ، وفيها لغات (**سَامُرَّاء**) ممدودة و(**سامرا**) مقصورة و (**سُرَّ مَنْ رَاء**) مهموز الآخر و (**سُرَّ مَنْ رَا**) مقصور الآخر ، كما يقول ياقوت في معجم البلدان ، كانت تسمي قديماً (سومر) وقد أمر المعتصم في سنة (٢١٩) أبا الوزير أحمد بن خالد الكاتب أن يأخذ مالاً ويشتري به في هذه الناحيه موضعاً يبني فيه مدينة ، فاشترى أبو الوزير الموضع وخرج المعتصم في آخر سنه(٢٢٠) حتى نزل القاطول وبدأ البناء سنة (٢٢١) ومازالت تعمر أيام المعتصم والواثق والمتوكل والمنتصر حتى أصبحت من أعظم الحواضر الإسلامية حتى يقال أنها بجمالها كانت تسر الناظر فسميت (سُرَّ مَنْ رَأى) ، ثم بدأت في التناقص منذ خلافة المستعين حتى ولي الخلافة المعتضد فتركها إلى بغداد وبدأ الخراب يمد يده إليها ، فسميت (ساء من رأى) ،
قال الجوهري: ((وسامرا المدينه التي بناها المعتصم ، وفيها لغات : سُرَّ مَنْ رَأى ، وسُرَّ مَنْ رَأى وساء من رأى وسَامَرَّا)) .
الصحاح (رأى) ٢٣٤٩/٦ .

وَمَنْ رَا مِثْلَ مَعْدَانَ بنِ لَيْلَى إِذَا مَا النِّسْعُ جَالَ عَلَى المَطِيَّة

والذين يستعملون هذه اللغة يجب أن تكتب هذه الكلمة على لغتهم بالياء لأنهم إن كانوا حذفوا الهمزة من (رأى) فياء هي الباقية ،وأن كانوا قلبوها في (راء) وأخروا الهمزة فألف (رأى) أصلها ياء ،وهي الباقية في اللفظ ،وكَتْبُ هذه الأشياء بألف أقوى في القياس لولا الاصطلاح المتقدم)) [١].

وفي اللسان : ((ومن قال : "سَامُرَّاءَ" فإنه أخر همزة "رأى" ،فجعلها بعد الألف فصار « سَا مَنْ رَاءَ » ،ثم أدغم النون في الراء ... ويقال : رَاءَه في : رآه ،قال كثير :

وَكُلُّ خَلِيـلٍ رَاءَني فَـهوَ قَـائلٌ مِنْ أَجْلِك هَذا هَامَةُ اليَومِ أَوْ غَدِ

وقال قيس بن الخطيم :

فَليتَ سُوَيْداً رَاءَ مَنْ فَرَّ مِنْهُمُ وَمَنْ جَرَّ إذْ يَحْدُونَهمُ بالرَّكَائبِ

... فإذا قلت : "أرى" وأخواتها لم تهمز ،قال : ومن قلب الهمز من "رأى" قال : "راء" كقولك : نأى وناء)) [٢] .

وقد وردت هذه اللفظة بأشكالها المتعددة في شعر البحتري اثنتي عشرة مرة ،منها أربع مرات بلفظ "سُرَّ مَنْ رَاء" هي قوله [٣]:

دَعَاهُ الهَوَى مِنْ **سُرَّ مَنْ رَاء** فَانْكَفَا إليهَا انْكِفَاءَ الليثِ تِلقَاءَ غِيلِه

وقوله [٤]:

لأرْحَلَنَّ وَآمَـــالي مُطَرَّحـــَةٌ **بسُرّمَنْ رَاءَ** مُسْتَنْبِطاً لَهَا القَدَر

وقوله [٥]:

بسُرَّ مَنْ رَاءَ مَنْكُوساً تجُاذِبُهُ أَيْدِي الشَّمَالِ فُضُولاً كُلهَا فُضُلُ

وقوله [٦]:

مَا بَعْـدَ جُـودِكَ لَوْلا مَا يُجَاوِرُهُ **بسُرَّ مَنْ رَاءَ** مِنْ جَهْلٍ وَمِنْ بُخْلِ

ووردت بلفظ "سَامُرَّاء" مرتين وهي قوله [٧]:

فاقْسِمْ **لِسامَرَّاءَ** قِسْمةَ مُنْصِفٍ تَجْذَلْ قُلـــوبُ الأوْلِيَاءِ وتُسْرَرِ

وقوله [٨] :

أَخْلَيتَ مِنْهُ (البَذّ) وَهْيَ قَرَارَةٌ وَنَصَـــبْتَهُ عَلَـماً **بسَامُرَّاء**

ووردت بلغة القصر "سُرَّ مَنْ رَا" وهي أردأ اللغات كما قال عنها المعرِّي خمس مرات وهي قوله [٩]:

---

(١) عبث الوليد ٣٦٢ ،٣٦٣،٣٦٤ .
(٢) اللسان (رأى) ٣٠٣/١٤ ، ٣٠٤ .
(٣) ديوان البحتري ٢٠/١٦٣١/٣
(٤) ديوان البحتري ٢ / ١٣/٩٥٥
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٧٥٨ / ٢٨
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٨٦٩ / ١٣
(٧) ديوان البحتري ٢ / ٨٦٢ / ٢٣
(٨) ديوان البحتري ١ / ٣٧/٩ .
(٩) ديوان البحتري ١ / ٣٤٠ / ٦ .

قالت : أراكَ **بِسُرَّ مَنْ رَا** ثَاوِيَا في مَـــرْتَعٍ جَشِبٍ وعَيْشٍ مُنْصِبِ

وقوله [١] :

قُلْتُ : ارْبَعِي ! في **سُرَّ مَنْ رَا** سيِّدٌ كَرُمَــتْ ضَرائبُهُ عــظيمُ الـمَنْصِبِ

وقوله [٢] :

بِسُرَّ مَنْ رَا لَنَا إمامُ تَغْرِفُ مِنْ بَحْرِهِ البِــحَارُ

وقوله [٣]:

وَلَمَّا قَصَدْنَا **سُرَّ مَنْ رَا** تَضَاءَلا وَلا خِضْرَ يُقْرِي فيهَا ، البَدْوُ وَالحَضرُ

وقوله [٤]:

زَهَتْ **سُرَّ مَنْ رَا** بالخَلِيفَةِ جَعْفَرٍ وَعَــادَ إليهَا حُسْنُهَا وَجَــمَالُهَا

كما وردت بلفظ "سُرَّمُرَّا" حيث أدغم الميم في الراء مرة واحدة وهي قوله [٥]:

بسُرَّمُرَّا سَرَى هَمِّي وَسَامَرَنِي لَهْوٌ نَفَى الهَمَّ عَنْ قَلْبِي بإخْرَاجِ

قال أبو العلاء المعرِّي :

((قال : را ،فحذف الهمزة كما قالت هند بنت عتبة :

مَنْ عَايَنَ الأخَوَيْنَ كَالــــ ــغُصْنَينِ أمْ مَنْ رَاهُمَا)) [٦].

واستخدام البحتري يسير على ما استخدمه الشعراء من قبله ،فضلاً عمن جعل هذا الاستخدام من قبيل اللغات المتعددة للفظة الواحدة ،كما جاء في اللسان : ((وقال في المحكم: هنا "راء" لغة في "رأى")) [٧].

الكلمة الثانية : راء بمعنى رأى

ونقول الكلام على ذلك تميزاً للحديث عن "سَامُرَّاء" ،وقد وردت هذه اللفظة مفردة في شعر البحتري أربع مرات وذلك في قوله [٨] :

وَعَجِبْتُ كُلَّ تَعَجُبِي مِنْ بُخْلِهِ وَالجُودُ أجْمَعُ سَـاعَة مِنْ **رَائه**

وقال [٩]:

بِـــمِطَالِهِ ،إنّي أعُـــــــ ـــــدُّ مِطَالَهُ مِنْ غَيرِ **رَائك**

وقوله [١٠]:

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٣٤١ / ١١ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ١٠١٣ / ١ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ١١٠٠/ ١٤
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٦٢٦ / ٨ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٣/٤٣١ .
(٦) عبث الوليد ٢٢٩ .
(٧) اللسان (رأى) ١٤ / ٣٠٣ .
(٨) ديوان البحتري ١ / ٢٩/ ١٥ .
(٩) ديوان البحتري ١ / ٣٥ / ١٥ .
(١٠) ديوان البحتري ١ / ٤٦ / ١٣ .

وَأنْتَ مُشَرِّقٌ في غَيرِ عَزْمٍ وَأنْتَ مُغَرِّبٌ مِنْ غَيرِ **رَاءٍ**

وقوله[1] :

وَإذْ لَمْ يَكُنْ شَاهِدٌ يُرْتَضَى **وَرَائكَ** في الجَحْدِ مُودٍ مُنْضِجُ

ويرى بعض النحاة أن ذلك لغة عند العرب ،ويستشهدون له بكلام وشعر للعرب كما مر معنا في كلام المعرِّي .

قال سيبويه : ((ومثل ذلك قد راءه ،يريد : قد رآه ،قال الشاعر ،وهو كثير عزة :

وَكُلُّ خَلِيْلٍ رَاءَنِي فَهَو قَائلٌ مِنْ اجْلِك : هَذا هَامَةُ اليَوْمِ أوْ غَدِ

وإنما أراد : « ساءها [2] ورآني » ،ولكنَّه قلب ،وإنْ شئت قلت : راءَني ،وإنما أبدلت همزتها ألفاً وأبدلت الياء بَعْدُ ،كما قال بعض العرب "راءة" في "راية")) [3] .

قال الجوهري : ((وربما جاء ماضيه بغير همز ،قال إسماعيل بن بشار :

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أوْ سَمِعْتَ برَاعٍ رَدَّ في الضَّرْعِ مَا قَرَى في الحِلابِ)) [4].

وقد نقل التبريزي عن أبي العلاء كلاماً في هذا الباب قال : ((هذا شيء استعمله الطائي وغيره ،فأما مذهب سيبويه في ذلك فإذا حُمِلَ عليه كان كالعيب ،لأنه لا يجعل همزة (حوبائه) وما كان مثلها - إذا خَفَّفَ - في هذا الموضع ياءً خالصة ،ولكن يكون بَيْنَ بَيْن ،وياء (راية) ياءٌ خالصة لا يجوز قلبها إلى الهمزة في هذا الموضع فيقع الاختلاف في الروي ،فأما غير سيبويه فلا يبعد في مذهبه أن يجعل همزة (حوبائه) ومثلها إذا خَفَّفَ ياءً ،وهو مذهب ضعيف ،ونحوٌ من ذلك ما جاء في شعر أبي النجم ،لأنه قال :

** هَلْ تعرف الرَّبْعَ عَفَتْ جوَاؤُه **

وقال فيها :

** وَعَزَّ شَأوَ المغْرِبِيَن شَاوِه **

فواو (شأوه) لا يجوز أن يهمز ،وهمزة (جواؤه) لا يجوز أن تجعل واواً خالصة))[5] ،وابن مالك يجعلها قلباً ،قال : ((ومن قال : « آنَ فعلت » بالمد ،فإنه قلب (أنا) كما قال بعض العرب في "رأى" : راء ،ومنه قول الشاعر :

وَكُلُّ خَلِيـلٍ رَاءَني فَــهوَ قَــائلٌ مِنْ أجْلِكَ هَذا هَامَةُ اليَومِ أوْ غَدِ)) [6]

فعلى رأي سيبويه فإن وزن (رَاءَ) (فَعَلَ) ولا قلب فيها ،قال : ((وإن شئت قلت : راءَني ،وإنما أبدلت همزتها ألفاً وأبدلت الياء بَعْدُ ،كما قال بعض العرب "راءة" في "راية")) [7] فـ(رائه) هي بعينها (رأيه) دون قلب ،خففت الهمزة الأولى ،وهمزت الياء ،بدليل مقارنتها بـ (راية)

وعلى رأي المعرِّي وابن مالك أن وزنها (فَلَعَ) ،فهي مقلوب (رأى) فصارت (رَيَأ) ،ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ،فصارت (راء) ،فالهمزة أصلية لا منقلبة وهي عين الكلمة .

---

(1) ديوان البحتري ١ / ٤٢١ / ٢٦ .
(2) في قول كعب بن مالك :
لَقَدْ لَقِيَتْ قُرَيْظَةُ مَا سَآهَا وَحَلَّ بِدَارِهِم ذُلٌ ذَلِيْلُ
(3) الكتاب ٤٦٨/٣،٤٦٧ .
(4) الصحاح (رأى) ٢٣٤٨/٦ .
(5) شرح ديوان أبي تمام للتبريزي ٣٨/٤ .
(6) شرح التسهيل ١ / ١٤١ ، ١٤٢ .
(7) الكتاب ٤٦٨/٣،٤٦٧ .

ولعل البحتري اقتفى أثر أبي تمام في هذا ،والأمر كمـــا قال المعرِّي أنه استعمله هو وغيره .

الكلمة الثالثة : واء بمعنى وأى

أي وَعَدَ وذلك في قوله [١]:

أعْطَى القَلِيلَ وَذَاكَ مَبْلَغُ قَدْرِهِ ثَمَّ اسْتَرَدَ وَذَاكَ مَبْلَغُ **وَائه**

وقوله [٢] :

وَتَحَدَثُوا عَنْ نُجْحِ وَعْـــــــــدِكَ في السَّمَاحِ وَصِدْقِ **وَائك**

وكل ما قيل عن (رَاءَ) يمكن قوله عن (وَاءَ) فهي مثلها وزناً ،فيكون وزن (وَاءَ) على رأي المعرِّي وابن مالك (فَلَعَ) ،وعلى رأي سيبويه (فَعَل) من غير قلب .

الكلمة الرابعة : نَاءَ بمعنى نَأَى

وذلك في قوله [٣]:

مَا كُنْتُ أَفْهَمُ نَيْلَهُ في قُرْبِهِ حَتّى نَأى فَفَهِمْتُهُ في **نَائه**

وقوله [٤]:

تَنَاسَى عَهْدَهُ سَكَنٌ خَلِيٌّ **وَنَاءَ** بِوُدِّهِ خِلٌّ مَلُولُ

فقد استعمل (نَأَى) مقلوبة ،قال أبو العلاء المعرِّي: ((فوزن (نَأَى) (فَعَل) ،وزن (ناء) في الحقيقة (فَلَع) لأن الياء في (نأى) جعلت بعد النون فاعتلت كما اعتلت ألف باع))[٥] .

وقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم في قولـــه تعالى : { أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِه } [٦] وقرأ بها الجمهور ،((وقرأ ابن عامر في روايـــة ابن ذكوان "ناء" مثل "باع" ،الهمزة مؤخرة ،وهو على طريقة القلب من "نَأَى")) [٧] .

وقيل هما لغتان فيه ،قال النحاس : ((وقرأ أبوجعفر { وَنَاءَ بجَانِبِهِ } ،قال الكسائي: هما لغتان ،وقال الفراء : لغة أهل الحجاز "نَأَى" ،ولغة بعض هوازن وبني كنانة وكثير من الأنصار : « نَاءِ يا هذا » ،قال أبو جعفر : الأصل "نَأَى" ،ثم قلب))[٨].

وعلى كلا الرأيين - القلب أو اللغة - فإن البحتري مسبوق بهذا الاستعمال ،فقد أنشد الجوهري لسهم بن حنظلة الغنوي قوله :

((مَنْ إِنْ رَآكَ غَنِيّاً لاَنَ جَانِبُهُ وَإِنْ رَآكَ فَقِيراً نَاءَ وَاغْتَرَبَا)) [٩] .

كما يعضد هذا الاستعمال قراءة ابن عامر وأبي جعفر .

كما استخدم البحتري اسم الفاعل من الفعل (نَأَى) وذلك في قوله [١٠]:

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٢٩/ ١٣ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ٣٤ / ١٠ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٢٨/ ٨ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٨١٩ / ١٢ .
(٥) عبث الوليد ١٥٣ .
(٦) سورة الاسراء ٨٣ ، فصلت ٥١ .
(٧) تفسير القرطبي ٣٢١/١٠ .
(٨) اعراب القرآن للنحاس ٤٣٨/٢ .
(٩) الصحاح (نوأ) ٧٩/١ .
(١٠) ديوان البحتري ١ / ٤٦ /١٧ .

غَرِيتُ بأرْبَعٍ : بِيدٍ وَعنسٍ وَلَيلٍ دَامِسٍ وَرَحِيْلِ **نَاء**

وقوله [١]:

إلى أبِي نَهْشَلٍ ظَلّتْ رَكَائبُنَا يخَدِينَ مِنْ بَلَدٍ **نَاءٍ** إلى بَلَدِ

قال صاحب اللسان ،((ناء الرجل ،مثل بَاعَ ،كَنَأَى ،مقلوب منه : إذا بعد ،أو لغة فيه)) [٢] .

ويعد بعض العلماء هذا النوع من القلب من اختلاف اللغات فنرى كثيراً من المعاجم تذكر أن كثيراً من الكلمات التي يتحد معناها ويختلف ترتيب حروفها أنها لغات لبعض القبائل فنجد - مثلاً - أن الجوهري يذكر أن الاختلاف في (سُرَّ مَنْ رَاء) و(سَامُرَّاى) وغيرها لغات ،ويذكر أيضاً أن الشأم والشآم لغتان ،وأيهات وهيهات [٣].

وقالوا في (أَيِسَ) لغة في (يئس) ،وكذلك نجد في اللسان والقاموس ،وفي ذلك يقول السيوطي : ((قال أبو الطيب اللغوي : وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقه تتقارب اللفظتان في حرف لمعنى واحد ،حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد)) [٤].

وقال : ((والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى ،وكذلك إبدال لام التعريف ميماً ،والهمزة المصدرة عيناً ،كقولهم في نحو (أَنَّ) (عَنَّ) لا تشترك العرب في شيء من ذلك ،وإنما يقول هذا قوم وذاك آخرون)) [٥].

وأبو العلاء المعرِّي يرى أن ذلك من اختلاف اللغات أيضاً ،فيقول عند روايته لهذا البيت بهذه الرواية [٦] :

سَكَنٌ لي إِذَا نَأى نَاءَ لَيَّا نَاً وَمَنْعاً فَازْدَادَ بالبُعْدِ بُعْدا

((قال "نَأَى" فاستعمله غير مقلوب ،ثم قال "نَاءَ" فاستعمله مقلوباً ،فوزن (نَأَى) (فَعَلَ) ،وزن (نَاءَ) في الحقيقة (فَلَعَ) ،لأن الياء في (نَأَى) جعلت بعد النون فاعتلت كما اعتلت ألف (بَاعَ) ،وهذا داخل في نوع مجيء الشعراء باللغتين في البيت الواحد وهو دون الضرورة . كما أنهم يقولون : فَعَلْتُمْ ،فيسكنون الميم ،ثم يقولون : فَعَلْتُمُ في إثر ذلك .

قال النابغة :

ألا مــَنْ مـُبْلِغٌ عَنِّـى خُزَيماً وَزَبَّانَ الذِي لَمْ يَرْعَ صِهْرِي

بأنِّـــي قَـدْ أتَانِي مَا فَعَلْتُمْ وَمَا رَشَّحْتُمُ مِنْ شِعْرِ بــَدْرِ

ومن ذلك قول لبيد :

سَقَى قَوْمِي بَنِى مَجْدٍ وَأسْقَى نُـمَيراً والغَطَارِفَ مــِنْ هِلالِ

قيل : إن المعنى واحد وقيل بل المعنيان مختلفان ،سَقَاهُم أي : رواهم بأفواههم و« أَسْقَاهم » إذا جعل لهم شرباً وسقياً)) [٧].

وبعض النحاة يقول بعدم القلب ،وجمهور العلماء على الاعتداد به ،قال ابن فارس في الصاحبي : ((من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ،ويقولون:«مَدَحَة ،ومَدَهَة » ،و« فَرسٌ رِفْلٌ ورِفْنٌ » ،وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء)) [١].

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٥٧٤ /٨ .
(٢) اللسان (نيأ) ١٧٨/١ .
(٣) انظر الصحاح (أيه) ٢٢٢٦/٦ ، و (هيه) ٢٢٥٨/٦ .
(٤) المزهر ٤٦٠/١ .
(٥) المرجع السابق ٤٦٠/١ .
(٦) رواية الديوان ٨/٥٧٠/١ :
سَكَنٌ لي إِذَا دَنَا ازْدَادَ لِيَّا نَاً وَبُعْداً ، فَازْدَادتُ بالقُرْبِ بُعْدا

(٧) عبث الوليد ١٥٣ ، ١٥٤ .

وأبو جعفر النحاس يفرق بوضوح بين ما يقال عنه قلب وبين ما يقال عنه لغة ،قال عند شرحه قول زهير :

لَدَى أَسَدٍ شَاكِى السِّلاحَ مُقَاذِفٍ لَهُ لَــبَدٌ ،أَظْفَارُهُ لَـــمْ تُقَــلَّمِ

قال : ((شاكى السلاح ،بمعنى شايك ثم أخر الياء كما قال الله عز وجل : { عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ به } [٢]، أي : هائر ،وهذا القلب الصحيح عند البصريين وأما ما يسميه الكوفيون (القلب) نحو : "جَبَذَ" و"جَذَبَ" ،فليس هذا بقلب عند البصريين وإنما هما لغتان ،وليس بمنزلة :"شاكٍ" و"شايك" ،ألا تراه قد أخر الياء في قوله : شاكي السلاح)) [٣].

---

(١) الصاحبي ٣٣٣ .
(٢) سورة التوبة :١٠٩ .
(٣) شرح القصائد التسع ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

الفصل الثامن عشر

استعمالات لغوية مخطأة

هناك بعض الأفعال والأسماء التي وردت عند البحتري يرى بعض النحاة واللغويون أن استخدامها بالطريقة التي استخدمها البحتري غير صحيحة،إما من حيث الصيغة وإما من حيث الاستخدام الدلالي لها،وإما من حيث تعديها و لزومها أو غير ذلك،في حين يرى غيرُهم غيرَ ذلك ويقولـــون بصحة هذا الاستخـــدام،ومن تلك الأسماء والأفعال ما يلي:

أولاً : استعمالات في الأفعال

(١) من ذلك قوله [١]:

وَأَكْسَبْتَني سُخْطَ امْرِئ بت موهناً أرى سخطه ليلاً مع الليل مظلماً

وقوله [٢] :

وَمِثْلُ نَدَاكَ أَذْهَلَني حَبِيْبِي وَأَكْسَبَني سُلُوّاً عَنْ بِلادِي

وقوله [٣] :

وَأَكْسَبْتَني شُغْلاً عَنْ الوَصْلِ شَاغِلاً تُعَاتِبُني فِيهِ،وَتَعْتَـــدُّه هَـــجْرَا

فقوله : "أَكْسَبْتَني " يرى بعـــض العلمـــاء أنها غير فصيـــحة،قال المرزوقـــي: ((أَكْسَبَهُ : لغة مُسْتَرْذَلَة،والفصحى هي كَسَبَه كذا)) [٤] .

وقال الجوهري : ((" الكَسْبُ " طلب الرزق،وأصله الجمع،تقول منه : كَسَبْتُ شيئاً واكْتَسَبْتُه بمعنى،... وكَسَبْت أهلي خيراً،وكَسَبْت الرجلَ مالاً فكَسَبَه وهذا مما جاء على فَعَلْتُهُ فَفَعَل)) [٥]،ولم يورد (أَكْسَبَه كذا) خلافاً للقاموس المحيط الذي قال : ((وَكَسَبَه: جمعه،وكَسَبَ فلاناً مالاً : كأَكْسَبَه إيَّاه فَكَسَبَهُ هَو)) [٦]، وقـال ابن المستوفي : ((وإذا جاز " أَكْسَبَه " بالألف فهو أحسن في السمع،وإذا كان الشاعر يستعمل في شعره

---

(١) ديوان البحتري ١١/١٩٧٨/٣
(٢) ديوان البحتري ٢٩/٧٢٦/٢ .
(٣) ديوان البحتري ٧/٩٢٧/٢ .
(٤) شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٦٣ .
(٥) الصحاح (كسب) ٢١٢/١ .
(٦) القاموس المحيط (كسب) ١٦٧ .

ما تدعوه الضرورة إلـيه مما ليس بمستعمل ،فأن يُستعمل ما ورد به النقــل أولى)) [١].

وعَلَّق أبو العلاء المعرِّيّ على هذا البيت قائلاً : ((استعمل "أَكْسَبْتَني"،وإنما أخذه من أبى تمام، لأنه استعمله في مثل قوله :

..... أكْسَبَهُ البَأوَ غَيْرَ مُكْتَسَبِه

والمتقدمون من أهل اللغة ينكرون «أَكْسَبَهُ مَالاً»،ويحكون : «كَسَب الرجلُ وَكَسَبْتُهُ أَنَا »،وقد حُكي أن ابن الأعرابي روى : «كَسَبْتُهُ وَأَكْسَبَني »،وهذا البيت ربما روى بالهمزة :

فَأكْسَبَني حَمْداً وَأكْسَبْتُهُ قِرىً وَأرْخِصْ بِحَمْدٍ كَانَ كَاسِبَهُ أكْلُ

والقياس يسوغ "أَكْسَبَهُ " لأن الهمزة مما يعدى به الفعل)) [٢] .

وكلام المعرِّيّ فيه تسويغ لاستعمال البحتري،ورأي ابن المستوفي وجيه ومُبرَّرٌ للشاعر أن يطلب الحسن في السمع،وسلامة الموسيقى مع موافقة اللغة ولو بوجه .

وعند أبي علي القالي جواز الوجهين،قال : ((قال أبو علي كان أبو بكر بن دريد يقول «كَسَبْت المال» و«كَسَبْته غيري»،ولا يجيز " أكْسَبْتُه "،وغيره يقول : «كَسَبَ المال»،و«أكْسَبْتُه غيري»،وهمـــا عنـــدي جائـــزان " كَسَبْته " و"أكْسَبْتُه")) [٣] .

(٢) وقوله [٤]:

سَوْفَ يَقْرِيكَ سَلاماً مَوْصِلِيَّات الرّياحِ

يرى الزبيدي أن من لحن العامة قولهم : ((«أَقْرِ فلاناً السَّلامَ»،والصواب : «اقرأ عليه السَّلام»، فأما «أقرئه السَّلامَ»، فمعناه اجعلْه أن يقرأ السَّلام،كما يقال أقرأته السورة)) [٥].

ويرى الصواب كما أنشد أبو علي :

اقْرَأ عَلَى الوَشَلِ السَّلامَ وقُلْ لَهُ كُلُّ المَشَارِبِ مُذْ هَجَرْتَ ذَمِيمُ

ومع المعترضين على هذا الاستخدام إلا أن هناك من العلماء يفصح هذا الاستخدام، ويجعله جائزاً، يقول الجوهري : ((« قرأ عليك السَّلامَ»و« أقرأك السَّلامَ» بمعنًى))[٦].

ويقول صاحب اللسان : ((« قرأ عَلَيْك السَّلامَ » يَقْرَؤه عليه،و« أقرأه إياه » أَبْلَغَهُ،وفي الحديث : أَنَّ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ يقرئكِ السَّلام،يقال أقرئْ فلاناً السَّلامَ،واقرأ عليه السَّلام)) [٧].

(٣) قوله [٨]:

إنْ أتْبـــعِ الشَّوْقَ إزْرَاءً عَلَيْهِ فَقَدْ جَافَى مِنَ النَّوْمِ عن عَيْنَيَّ ما جَافَى

---

(١) ديوان أبي تمام (حاشية المحقق) ٢٧١/١ وصدره : لَهُ جَلالٌ إذَا تَسَرْبَلَهُ
(٢) عبث الوليد ٤٦١ .
(٣) الأمالي ٢٨١/١ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٤٨٠ / ٢ .
(٥) لحن العامة للزبيدي ٢٥٨ .
(٦) الصحاح (قرأ) ٦٥/١ .
(٧) اللسان ١٢٥/١ .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١٣٧٧ / ١٢ .

قال المعرِّيّ : ((قوله : إِزْرَاءً عَلَيْهِ،رديء إنما المعروف "أَزْرَيْتُ به " و"زَرَيْتُ عليه " ،وقد عابوا على ابن دريد قوله في رســـالة الجمهرة : « إلى الإزْرَاءِ عَلَى علمــائنا»،وقد حَكى بعض أهل اللغة : « أَزْرَيْتُ عليه »،وليس بمعروف،وإنما الفصيح «أَزْرَى به »،كما قال الأعشى :

فَإِنْ تَعْهَدِي لامْرِيءٍ لِمَّةً فَإِنَّ الحَوَادِثَ أزْرَى بِهَا)) [١].

وفي الصحاح : ((« زَرَيْتُ عَلَيْهِ » بالفتح زِرَايةً وتَزَرَّيتُ عليه : إذا عَتِبْتُ عليه ...،وقال أبو عمرو : "الزَّارِي" على الإنسان الذي لا يعده شيئاً،وينكر عليه فعله،والإزْرَاء: التهاون بالشيء،يقال : أَزْرَيْتُ به،إذا قصرت به)) [٢].

أما في القاموس المحيط فيقول :((زَرَى عليه زَرْياً وزِرَاية ومُزْرِيَة ومُزْرَاةً وزُرْيَاناً بالضم : عابه وعاتبه كأَزْرَى،لكنه قليل،وتَزَرَّي وَأَزْرَى بأخيه : أدخل عليه عيباً أو أمراً يريد أن يلبس عليه به)) [٣].

والأمر ليس كما قال أبو العلاء،وهو سائغ للبحتري استعماله وقد صرح به

الفيروزبادي،وقلته لا تمنع استعماله [٤].

(٤) قوله [٥]:

بَدَرَاتُ مَوْثُورٍ،وهَفْوَةُ مُحْرَجٍ أَكْنَى عن التَّصْرِيحِ فِيكَ فَعَرَّضَا

قال : " أكنى " من الكناية وهي أن تتكلم بشيء وتريد به غيره،والمعرِّيّ يرى أنّ " أَكنى " لغة رديئة وإنما أفصح اللغات كَنَوتُ وَكَنَيْتُ،كما قال الشاعر :

وَإِنِّي لأَكْنُو عَنْ قَذُورَ بِغَيْرِهَا وَأَعْلِنُ أحْيَاناً بِهَا فَأُصَارِحُ

ولكنها قد حكيت [٦].

وقد ورد في المقاييس [٧]، والتاج : ((وإني لأَكْنُو .. وَأُعْرِبُ أحْياناً)) [٨]،وفي المخصص [٩]، واللسان : ((وإني لأكني ... وأَعْربُ)) [١٠].

(٥) قوله [١١]:

رُبَّ رُغْبٍ نَقَّبْتُ عَنْهُ فَلَمْ يبْـ ـعُدْ،ونُجْحٍ نَشَطْتُـهُ مِنْ عِقَالِهْ

قال أبو العلاء المعرِّيّ : ((كان في النسخة : " نشَطْته " والمعروف " أنشطته " ولعل أبا عبادة كذلك قاله،وإنما اجترأ مُغَيِّره على ترك الهمزة لأن حذفها يحسن في الغريزة،والمعروف « نَشَطْتُ العقدةَ » إذا عقدتها،و" أَنْشَطْتُها " إذا حللتها)) [١٢].

وقد ورد في القاموس : ((ونَشَطَ الحبل كنَصَرَ : عَقَده،كَنَشَطَه،وَأَنْشَطَهُ : حَلَّهُ،و«أَنْشَطَ العقال » : مَدَّ أنشوطته،وأَنْشَطَ الشيء اختلسه،وأوثقه)) [١] .

---

(١) انظر : عبث الوليد ٣١٠ .
(٢) الصحاح (زري) ٢٣٦٧/٦ ، ٢٣٦٨ ،
(٣) القاموس المحيط (زري) ١٦٦٦ .
(٤) الذي في مقدمة الجمهرة المطبوعة ٣/١ : ((إلى الإزراء بعلمائنا)) ، أشــار المحقق إلى أنهــا في إحدى النسخ (على) .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ١٢٠٤ / ١٤ .
(٦) انظر : عبث الوليد ٢٦٥ .
(٧) مقاييس اللغة (كني)١٣٩/٥ .
(٨) تاج العروس (كني) ١٣٥/٢٠ .
(٩) المخصص لابن سيده ٢٣/١٤ .
(١٠) اللسان (كني) ٢٣٣/١٥ .
(١١) ديوان البحتري ٣ / ١٨٣٩ / ٨ .
(١٢) عبث الوليد ٤٣٨ .

قال شارح القاموس : ((وقد تقدم آنفاً أن النَّشْطَ هو الإيثاق،والإنْشَاط هو الحل،فإن صح ما ذكره المصنف فيكون هذا من باب الأضداد)) [٢] .

ومقصد الشارح أنه سبق للمصنف أن قال : إن " نَشَطَ " بمعنى أَوْثَق،وأَنْشَطَ بمعنى (حَلَّ) ثم عاد فقال : إن "أَنْشَطَ " بمعنى " أوثق " فيكون "أَنْشَطَ " تأتي بمعنى أوثق وتأتي بمعني (حَلَّ)، وهذا خلاف ما جاء به البحتري إذا جعل " نَشَط " بمعنى "حَلَّ" وهي بمعنى " أوثق " فتكون عنده أن " نَشَطَ " من الأضداد وليس " أَنْشَطَ " كما ذكر الفيروزبادي .

(٦) قوله [٣]:

غِلَظَ في جِرْمِهِ يَشْفَعُهُ حَسَبٌ أُهزِل باللؤمِ فَدَقْ

قوله "أُهْزِل" من قولهم : أُهْزِلَت الدابة، ويرى المعرِّيّ أن هذا الاستعمال ليس فصيحاً،والصواب أن يقال : هَزُلت الدابة،قال : ((وهي لغة رديئة،وقد حكيت)) [٤] .

ولم يذكر الجوهري "أُهْزِل"،وما ذكره هو أنه قال :((يقال "هُزِلَت" الدابة هُزالاً على ما لم يسم فاعله،وهَزلتُها أنا هَزْلاً،فهو مَهْزُولٌ)) [٥] .

غير أن استعمال البحتري هذا مُسَّوغ له من قبل اللغويين فقد ورد في القاموس المحيط : ((هُزِلَ كَعُنِيَ،هُزَالاً، وهَزَلَ كنَصَرَ،هَزْلاً، ويضم،وَهَزَلْتُهُ أَهْزِلُهُ وَهَزَّلْتُهُ،وأَهْزَلُوا: هُزِلَتْ أموالهم،كَهَزَلُوا)) [٦]،وكذلك اللسان [٧] .

(٧) قوله [٨]:

زَنَتْ زَمَاناً فلمَّا عَنَّسَتْ هَرَماً قادَتْ عَلَى كُلِّ قَوَّادٍ وخَمَّارِ

قوله " عَنَّسَت " بفتح العين غير صحيحة على رأى الأصمعي،قال السيوطي في المزهر: ((وقال الأصمعي : يقال عُنَسَت الجارية وعَنَّسها أهلها ولا يقال عَنَسَت)) [٩]، غير أن أهل اللغة يذكرونها،قال الجوهري : ((عَنَّسَت الجارية تَعْنُس بالضم عُنُوساً وعِنَاساً،فهي عانس)) [١٠].

وقال الفيروزآباوي : ((عَنِست الجارية،كسَمِع ونصر وضرب عنوساً وعناساً : طال مكثها في أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأبكار ولم تتزوج قط)) [١١].

(٨) قوله [١٢]:

زَهَتَ سُرَّ مَنْ رَا بِالخَلِيْفَةِ جَعْفَرٍ وَعَادَ إلَيْهَا حُسْنُهَا وَجَمَالُهَا

---

(١) القاموس المحيط (زري) (نشط) ٨٩٠ .
(٢) المرجع السابق (نشط) ٨٩٠ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٤٩٦ / ٢٣ .
(٤) عبث الوليد ٣٣٨ .
(٥) الصحاح (هزل) ١٨٥٠/٥ .
(٦) القاموس المحيط (هزل) ١٣٨٣ .
(٧) اللسان (هزل) ٦٩٦/١١ .
(٨) ديوان البحتري ٢ / ١١٠٦ / ٤ .
(٩) المزهر في اللغة وأنواعها ٢٣٥/٢ . وانظر الصحاح (عنس) ٩٥٤/٣ .
(١٠) الصحاح (عنس) ٩٥٣/٣ .
(١١) القاموس المحيط (عنس) ٦٧٠ .
(١٢) ديوان البحتري ٨/١٦٢٦/٣ .

((''الزَّهْوُ'' : الكِبْرُ والتِّيْهُ والفَخْرُ والعظمة)) [١] .

والمختار عند أهل اللغة ألا يقال ''زَهَا'' بفتح الزاء،وإنما الصواب بضم الزاء على مالم يسم فاعله،فيقال ''زُهِيَ''،قال ابن منظور : ((قال ابن سيده : « وقد زُهِيَ » على لفظ ما لم يُسَمى فاعله،جزم به أبو زيد وأحمد بن يحى،وحكى ابن السكيت :« زُهِيْتُ وَزَهَوتُ،وللعرب أحرف لا يتكلمون بها إلا على سبيل المفعول به،وإن كان بمعنى الفاعل،مثل « زُهِيَ الرجل » و« عُنِيَ بالأمرِ)) [٢] .

(٩) قوله [٣]:

إِذَا اسْتَقَلَّتْهُ جُرْدُ الخَيْلِ أَقْدَمَهَا سَبْطاً يَفُوتُ سِنَانَ الصَّعْدَةَ العَالي

((قوله : "اسْتَقَلَّتْهُ " كلمة غير مستعمله،وإنما المعروف « إذا اسْتَقَلَّتْ به»،ويقولون : « اسْتَقَلَّ القومُ» إذا ساروا،غَيرُ مُتَعَدٍّ،وإنما أراد بقوله "اسْتَقَلَّتْهُ " "أَقَلَّتْهُ" ،ولو قال : "أَقَلَّتْهُ" لاستقام الوزن،ولعلّ أبا عبادة كذلك قال،وإذا قالوا : "اسْتَقَلَّ " في معنى ارْتَفَع،واسْتَقَلَّ بكذا،إذا نهض به ،فأصله أنه مأخوذ من قُلَّة الجبل،أي ارْتَفَع حتى صار مع القُلَّة،وإذا قالوا : "أَقَلَّهُ" في معنى رَفَعَه وحمله احتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون من "القِلِّ" ،وهي الرِّعْدَة،أي حَرَّكَهُ حَرَكَةً سريعة .

والآخر : أن يكون من "القُلَّة" كما مر في "اسْتَقَلَّ ")) [٤].

وإن كان المعرِّيّ قد أخذ على البحتري استعمال "اسْتَقَلَّ " نجد أن

القاموس المحيط يذكر أن "اسْتَقَلَّ " بمعنى أَقَلَّ،قال :((واسْتَقَلَّه:حمله ورفعه،كَقَلَّهُ وَأَقَلَّه)) [٥]،مما يسوغ للبحتري هذا الاستعمال،لأنه أراد : حَمَلَتْه .

(١٠) قوله [٦]:

فَلا زِالَتْ تَرْمِي إلى أنْعُمٍ تُبِذّ سِهَامُكَ أغْرَاضُـــــهَا

قوله : "تُبِذُّ" أي تَغْلِب أو تُصِيْب،وهو أقرب للمعنى،فهو يريد أن السهام تصيب أغراضها،أي أهدافها،والمعرِّيّ يعترض على البحتري استعماله هذه اللفظة ويقول : إنها غير مستعملة، قال : ((''تُبِذُّ'' بضم التاء من قولهم : بَذَّ الجوادُ وأَبَذَّه غيرُه وَ"أَبَذَّ" كلمة غير مستعمله،ولكنه جاء بها طبعاً على القياس)) [٧].

والحقيقة أن اللسان والتاج والصحاح لم يوردوا هذه اللفظة ،غير أنها وردت في القاموس،قال :((البَذُّ : الغَلَبَةُ)) [٨] .

ويحتمل أن يكون البحتري أراد "البَزُّ" بالزاى فقلب الزاي ذالاً،وهي كـ"بَذَّ " وزناً ومعنى،قال الجوهري : ((بَزَّه يَبَزُّه بَزّاً : سَلَبَه،وفي المَثَل « مَنْ عَزَّ بَزَّ »،أي مَنْ غَلَبَ سَلَبَ)) [٩].

وإن من أمرٍ فإن ورودها في مصدر واحد مسوغ للبحتري استعمالها .

---

(١) اللسان (زها) ٣٦٠/١٤ .
(٢) المرجع السابق (زها) ٣٦٠/١٤ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ٢٤/١٧١٩ .
(٤) عبث الوليد٣٩٩ ، ٤٠٠ .
(٥) القاموس المحيط (قلل) ١٣٥٦ .
(٦) ديوان البحتري ٩/١٢١٩/٢ .
(٧) عبث الوليد ٢٦١ .
(٨) القاموس المحيط (بذذ) ٤٢٢ .
(٩) الصحاح (بزز) ٨٦٥/٣ .

ثانياً : استعمالات في الأسماء

(١) ومن ذلك قوله [١]:

غمْرٌ يَمدُّ إلى العَلْيَاءِ مِنْهُ يَدا تُعْطِيهِ عادَتُها المَمْنُوعَ والسَّعَفَا

قال : " السَّعَفَا " أرادها من الإسعاف أي المواتاه والمساعدة، قال المعرِّيّ : ((إن روي بالسين فهو من الإسعاف،وقلما يستعملون ذلك)) [٢] .

ولم يرد في مصادر اللغة أن " السَّعَف " بمعنى الإسعاف، أي:المساعدة والمعاونة [٣] .

(٢) وقوله [٤]:

وَمَرِيضَةِ اللّحَظاتِ يُمْرِضُ قَلْبَها ذِكْرُ المَطَامِعِ عِفّةً وَقُنُوعَا

قالوا : "القُنُوع" خطأ وإنما هي القَنَاعَة،فأما "القُنُوع" فالمسألة،يقال :« قَنِعَ يَقْنَعُ قَنَاعَةً » إذا رضي،و« قَنِعَ يَقْنَعُ قُنُوعاً »،إذا سأل،والفاعل فيهما "قَانِع" .

وورود في الصحاح: ((“القُنُوعُ” : السؤال والتذلل في المسألة،و«قد قَنَعَ» بالفتح يَقْنَع قُنُعاً،قال الشماخ :

لَمَالُ المَرْءِ يُصْلِحُهُ فَيُغْني مَفَاقِرَهُ أَعَفُّ مِنْ القُنُوعِ

يعني من مسألة الناس،والرجل قَانِع وَقَنِيْعٌ ،قال عدي بن زيد :

وَمَا خُنْتُ ذَا عَهْدٍ وَأَبْتُ بِعَهْدِهِ وَلَمْ أَحْرِمِ المُضْطَرَّ إِنْ جَاءَ قَانِعاً

يعني سائلاً،وقال الفراء : "القَانِعُ" الذي يسألك فما أعطيته قبله،و"القَنَاعَة" بالفتح: الرضا بالقَسْم ،وقد "قَنِع" بالكسر يَقْنَعُ قَنَاعَةً،فهو قَنِعٌ وقَنُوعٌ .

وأَقْنَعَهُ الشيءَ : أرضاه،وقال بعض أهل العلم : إنَّ "القُنُوع" أيضاً قد يكون بمعنى الرضا،و"القَانِعُ" بمعنى الراضي،وهو من الأضداد،وأنشد :

وَقَالوا قَدْ زُهِيْتَ فَقُلْتُ كَلاّ وَلَكِني أَعَزَّنِـــيَ القُنـــُوعُ

وقال لبيد :

فَمِنْهُم سَعِيدٌ آخِذٌ بِنَصِيبِهِ وَمِنْهُم شَقِيٌّ بِالمَعِيْشَةِ قَانِعُ

وفي المثل : «خيرُ الغِنَى القُنُوعُ،وَشَرُّ الفَقْرِ الخُضُوعُ » .

قال : ويجوز أن يكون السائل سُمِّي "قَانِعاً" لأنه يرضى بما يُعطى قَلَّ أو كَثُر ويقبله ولا يرده،فيكون معنى الكلمتين راجعاً إلى الرضا)) [٥].

وفي هذا مسوغ لاستعمال البحتري "القُنُوع" بمعنى الرضى، حيث إنها محكية عن العرب،وقد ذكرها أهل اللغة،وحكوا عن أوس بن الحارث الطائي أنه أوصى ابنه،فقال في بعض وصيته : «خيرُ الغِنَى القُنُوعُ،وَشَرُّ الفَقْرِ الخُضُوعُ » ،ولا يحتمل معنى "القُنُوع" في

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٤٣٤ / ١٤ .
(٢) عبث الوليد ٣٢٧ .
(٣) راجع مادة (سعف) في الصحاح ٦٣٧٤/٤، واللسان ١٥٢/٩، والقاموس ١٠٥٩ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ١٢٥٤ / ٦ .
(٥) الصحاح (قنع) ١٢٧٢/٣ ، ١٢٧٣ .

بيت البحتري إلا الرضا والقناعة .

(٣) قوله [١]:

تَلْكَ الرَّعِيَةُ مَوفُوراً جَوَانِبُهَا وَقَدْ تَكُونُ كَنَهْبِ شَعَّ مُقْتَسَمِ

قوله : "شَعّ" يحتمل أن يكون من " الشَّعَاع "،ويحتمل أن يكون أبو عبادة جاء بها من "شَاع" فأسقط الألف، وأبقاها على حرفين .

قال أبو العلاء المعرِّيّ : ((كان في الأصل "شَعَّ"،فإن صح أن أبا عبادة قال ذلك فإنما أخذه من الشَّعَاع،وهو التَّفَرُق، و"شَاع" أشبه بكلامه،وكذلك كان في الحاشية،وقلما يستعملون الفعل من " الشَّعَاع "،إلا أنهم قد حكوا : شَعَّتْ الناقه ببولها، إذا أخرجته دفعاً،وهذا من الشَّعَاع،وكأنهم يكرهون اجتماع العينين في مثل هذا البناء ،وإنما صحَّ من أبنيته : "دَعَّ" إذا دَفَعَ،و«كَعَّ دون الأمر» إذا عجر،و"هَعَّ" إذا قاء،وقد حَكَى بعضهم:«بَعَّ المزادة» إذا دفقها،ومنه اشتقاق بَعَاع السحاب)) [٢].

(٤) قوله [٣]:

لو تَرَاهُ عَلِمــْتَ أَنَّ اللّيَالِي جَعَلَتْ فِيهِ **مَأتَماً** بَعْدَ عُرْسِ

وقوله [٤]:

كَمْ تُشَقُّ الجُيوبُ في **مَأتَمِ** البيْـــــنِ ،وتَدْمَى لهُ الخُدودُ الرِّقَاقُ !

وقوله [٥]:

بِشَاهِقَةِ البذّيْنِ قَبْـــــرُ مُحَمَّدٍ بَعِيدٌ عَنْ البَاكينَ في كلِّ **مأتَمِ**

" المأتم " كما يذكر أهل اللغة أنه كل مجتمع فيه نساء،سواء كان للفرح أو للحزن،بينما البحتري جعله للحزن ، قال الجوهري : ((" المَأْتَم" عند العرب نساء يجتمعن في الخير والشر،... والجمع "المَآتِم"،وعند العامة المصيبة يقولون : «كنا في مأتم فلان »، والصواب أن يقال : كنا في مناحة فلان)) [٦].

وقال الفيروزآبادي : ((و"المَأْتَم" كَمَقْعَد : كل مجتمع في حزن أو فرح،أو خاص بالنساء أو بالشواب)) [٧].

وقال ابن الشجري : ((واستعمال المأتم لجماعة النساء في المناحة خاصة مما لم ترده العرب،ولكنه عندهم لجماعة في المناحة وغيرها،قال أبو حية :

رَمَتْهُ أَنَاةٌ مِنْ رَبيعةِ عَامِرٍ نَؤُومُ الضُّحَى في مَأتَمٍ أيِّ مَأتَمِ)) [٨].

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ٢٨/١٩٧٢ .
(٢) عبث الوليد ٤٦٠ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ١١٥٦ / ٢٠ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٥٥٢ / ٣ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٩٤١ / ٩ .
(٦) الصحاح (أتم) ١٨٥٧/٥ .
(٧) القاموس المحيط (أتم) ١٣٨٨ .
(٨) أمالي ابن الشجري ١٨٥/١ .

(٥) قوله [١]:

مُغَامِسُ حَرْبٍ ما تَزَالُ جِيَادُهُ مُطَلَّحَةً مِنها حَسِيرٌ وظالِعُ

يقال : ((طَلَح البعير كمَنَع طَلْحاً وطَلاحَة : أعيا،وطَلَح زيد بعيره : أتعبه ،كأطْلَحَه وطَلَّحه فيهما،وهو طَلْحٌ وطِلْحٌ و طَلِيحٌ وناقة طِلْحَة وطَلِيحَة وطِلْحٌ وطَالحٌ وأبلٌ طُلَّحٌ كرُكَّعٌ وطَلائحٌ، وراكب الناقة طليحان أي : هو والناقة)) (٢).

فـ((جعل التطليح للجياد على معنى الاستعارة،وإنما هو للإبل قال كثير :

خَلِيْلَيَّ إنَّ الحَاجِبِيَّةَ طَلَّحَت قَلُوصِيْكُمَا وَنَاقَتي قَدْ أكَلَّتِ)) [٣].

(٦) قوله [٤]:

وإذا ما امْتَعَضْتُ مِنْ وَلَـــع الشَّيْـ ـــبِ بِرَأسِي لم يَثْنِ منهُ امْتِعاضِي

يذكر المعرِّيّ أن : ((" الامتعاض " كلمة تستعملها العامة والصحيح : مَعِضَ يَمْعَض)) [٥]، ولكن ورد في اللسان : ((مَعِضَ من ذلك الأمر يَمْعَض مَعْضاً ومَعَضاً، وامْتَعَضَ منه : غضب وشق عليه وأوجعه)) [٦]، وقال أيضاً : ((وقال ثعلب مَعِضَ مَعْضاً غضب،وكلام غضب،وكلام العرب : امتعض،أراد كلام العرب المشهور)) [٧].

وفي القاموس : ((مَعِضَ من الأمر كفَرِحَ : غضب وشَقَّ عَلَيه فهو مَاعِضٌ ومَعْض وأمْعَضَه ومَعَضَه تمعيضاً فامتَعَض،والإمعاض الاحراق)) [٨].

(٧) قوله [٩]:

أوْ عَدَّدُوا صَالِحَ الأيَّامِ كَاثَرَ أحْـــ ـــدَانَ الفُذُوذِ الَّتي عَدُّوا بَأثْوَامِ

((قوله : "أَثْوَامِ" كلمة ليست بالكلمة الفصيحة،لأن المستعمل " تَوْأَمٌ " في الواحد،وَمِثَالُه (فَوْعَل)،وجمعه على " تُؤَامٍ " ،وقوله : "أَثْوَامِ " إنما حمله على قولهم " تَوْمٌ"،كما تقول العامة،فقاسه على "ثَوْبٍ" و"أَثْوَابٍ" ،و"قَوْمٍ" و"أَقْوَامٍ" ،وليس بالمعروف من الكلام القديم،وإن عُرِف فهو شاذ،وأقيس من هذا المذهب أن تخفف الهمزة في " تَوْأَم " فتلقى حركتها على الواو ثم تحذف،فيقال : " تَوَمٌ " يجعل على (أَفْعَال)،مثل: زَمَنٍ وَأَزْمَانٍ، وَجَبَلٍ وَأَجْبَالٍ،فيجب على هذا القول أن يكون وزن " أَثْوَامٍ " (أَفْوَالاً)،لأن أهل النحو يمثلون الأصول بالفاء والعين واللام،ويظهرون الزوائد على لفظها الموجود،وإنما يسوغ "أَثْوَام" على أن تجعل الواو كالأصل وليست كذلك)) [١٠].

وفي الصحاح : ((أَتْأَمَت المرأة : إذا وضعت اثنين في بطن،فهي مُتْئِم،فإذا كان ذلك عادتها فهي "مِتْآم" ،والولدان تَوْأَمَان،يقال :« هذا تَوْأَم هذا»،على (فَوْعَل)،وهذه تَوْأَمَةُ هذه،والجمع " تَوَائِم " مثل : قَشْعَمٍ وَقَشَاعِمٍ، و"تَوْأَمٍ" أيضاً)) [١١].

والبحتري تصرف في هذه الكلمة كثيراً،والمعرِّيّ يرى أن هذه التصرفات غير معروفة في الكلام القديم،فقد أوردها البحتري بصيغة أخرى في قوله [١٢]:

جُمِعَتْ عَلَيْكَ وَلِلأنَامِ مُفَرَّقٌ مِنْهَا فَأفْرَاداً قُسِمْنَ وَتُوْمَـــا

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ١٣٠٤ / ٢٣ .
(٢) القاموس المحيط (طلح) ٢٩٦ .
(٣) عبث الوليد ٢٨٦ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ١٢٠٧ / ٢ .
(٥) عبث الوليد ٢٦١ .
(٦) لسان العرب (معض) ٢٣٤/٧ .
(٧) المرجع السابق ٧/ ٢٣٤ ، ٢٣٥ .
(٨) القاموس المحيط (معض) ٤٤٨ .
(٩) ديوان البحتري ٢٠/٢٠٩٧/٤ .
(١٠) عبث الوليد ٤٨١،٤٨٢ .
(١١) الصحاح (تأم) ١٨٧٦/٥ .
(١٢) ديوان البحتري ٣ / ٢٩/١٩٦٧ .

((فقد استعمل "تُوْمَا" في معنى "تُؤْأَم"،وذلك غير معروف في الكلام القديم،وإنما يقولون للواحد "تَؤْأَمٌ" وللاثنين "تَؤْأَمَان" وللجميع "تُؤَامٌ" ،ولكن يجوز أن يجمع "تُؤاماً" على "تُومٍ" ،مثلما يجمع "غُرَابٌ" على "غُرْبٍ"،ويكون أصله "تُؤُمٌ" بالهمز، ثم تخفف الهمزة تخفيفاً لازماً،فأما "التَّوْمُ" بغير همز فهو اللؤلؤ وما صِيغ على مقداره من ذهب أو

فضة، قال ذو الرمة :

وَحْفٌ كَأَنَّ النَّدَى وَالشَّمْسُ مَاتِعَةٌ إِذَا تَوَقَّدَ في أَفْنَانِهِ التَّومُ)) [١].

وقال أيضاً [٢]:

إِذَا ذَكَرَتْكِ النَّفْسُ شَوْقاً تَتَابَعَتْ لِذِكْرَاكِ أَحْدَانُ الدُّمُوعِ وَتُومُهَا

فقوله : "وَتُومُهَا"،يريد : وَتَوَائمَهَا،أو أنه يُخَرَّج على رأى المعرِّيّ،وذلك بأن يجمع "تُؤام" على "تُوم" مثلما يجمع "غُرَابٌ" على "غُرْبٍ" [٣].

(٨) وقوله [٤]:

مَتَى دُعِيَ الكِرَامُ إلى المَسَاعِي تَقَاعَسَ دُونَهَا ابْنُ ابْرَهِيْـــمَا

((أبدع أبو عبادة في " إبراهيم " وما يعرف ذلك لغيره من الشعراء،فكأنه نقل الهمزة من أوله إلى وسطه،إلا أن الأولى مكسورة فيجوز أن يكون فتح الهمزة التي بعد الألف ويجوز أن يكون كسرها، وهو في الوجهين مُلِيمٌ، إلا أن فتحها أقيس،لأنه يحمل على مثل مد المقصور،فإذا كسرها جعل ما بعدها كالاسم الأعجمي، وإذا كانت الأعجمية على ثلاثة أحرف والأوسط ساكن فالأجود الصرف مثل : نوح ولوط،ونحوهما)) [٥].

(٩) وقوله [٦]:

ولم يَكُ وَاعِداً وَعْداً كَذَوباً وَلا قُوَلٌ يَقُولُ بِلا وَفَاء

فقوله : " قُوَلٌ" غير موجودة في مصادر اللغة [٧]، وإنما الموجود هو " قُوَلَةٌ" .

---

(١) عبث الوليد ٤٥٥ ، ٤٥٦ .
(٢) ديوان البحتري ٤/٢٠١٩/٣ .
(٣) عبث الوليد ٤٥٥ .
(٤) ديوان البحتري ٤ / ٢١٠٠/ ٢ .
(٥) عبث الوليد ٤٩٥ ، ٤٩٦ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ٤٧ /٢٣ .
(٧) انظر مادة (قول) في الصحاح ١٨٠٦/٥ ، واللسان ٥٧٣/١١، والقاموس المحيط ١٣٥٨ .

الباب الثاني : الظواهر السياقية ٢٥٢-٥١١

الفصل الأول : العلم ٢٥٢-٢٦٥

الفصل الثاني : الجملة الإسمية ٢٦٦-٢٧١

الفصل الثالث : النواسخ ٢٧٢-٢٩٥

الفصل الرابع : أفعال المقاربة ٢٩٦-٣١٤

الفصل الخامس: لحوق نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الحرف الناسخ ٣١٥-٣١٧

الفصل السادس : تكرار الفاعل ٣١٨-٣٢٣

الفصل االسابع : الاستثناء ٣٢٤-٣٢٦

الفصل الثامن : الحال ٣٢٧-٣٣٢

الفصل التاسع : التمييز ٣٣٣-٣٣٧

الفصل العاشر : إنابة حروف الجر بعضها عن بعضها ٣٣٨-٣٤١

الفصل الحادي : عشر : الجر على المجاورة ٣٤٢-٣٤٥

الفصل الثاني عشر : القسم ٣٤٦-٣٤٩

الفصل الثالث عشر : الإضافة ٣٥٠-٣٦٣

الفصل الرابع عشر: اسلوب المدح والذم ٣٦٤-٣٦٧

الفصل الخامس عشر : النعت.....٣٦٨-٣٧١

الفصل السادس عشر : التوكيد ٣٧٢-٣٧٥

الفصل السابع عشر : العطف ٣٧٦-٣٩٩

الفصل الثامن عشر : العطف على التوهم ٤٠٠-٤٠٣

الفصل التاسع عشر : الاسماء الملازمة للنداء ٤٠٤-٤٠٥

الفصل العشرون : الترخيم ٤٠٦-٤١٥

الفصل الحادي والعشرون : أسلوب التحذير ٤١٦-٤٢٢

الفصل الثاني والعشرون : الشرط ٤٢٣-٤٤٦

الفصل الثالث والعشرون : اتصال ضمائر النصب والجر بـ (لولا) ٤٤٧-٤٤٩

الفصل الرابع والعشرون : التقديم والتاخير ٤٥٠-٤٥٣

الفصل الخامس والعشرون : الزيادة ٤٥٥-٤٨١

الفصل السادس والعشرون : الفصل بين المتلازمين ٤٨٢-٤٨٩

الفصل السابع والعشرون : الحذف ٤٩٠-٥١١

الفصل الأول

العَـــــــــلَم

العَلَمُ كما يقول ابن مالك [١]:

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَـــا

وَقَـرَنٍ وَعــَدَنٍ وَلاحِقِ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِـــقِ

والعلم هو أحد المعارف التي تَتَعَرَّف بنفسها،ولا تحتاج إلى ما يُعَرِّفُهَا سواء كان التعريف بإدخال (أل) عليه أو بالإضافة،ومما جاء في شعر البحتري من استعمالات يخطئها بعض النحاة ما يلي :

أولاً : إدخال (أل) التعريف على (العلم)

وذلك في قوله [٢]:

فَقَدتْكَ أَقْدَامُ العُلُوجِ فكُلُّ مَنْ بِبِلادِ **رَأسِ العَيْنِ** بَعْدَك حَافِ

وقوله [٣]:

ومِنْ قصْدِي **لرأسِ العَيْنِ** أسْعَى إلى حَظِرٍ بعَفْوتِها زَهِيدِ

وقوله [٤]:

وما تَرْكِي لِمَنْبِج واخْتِيارِي **لِرأسِ العَيْنِ** فِعْلٌ مِنْ مرِيدِ

وقوله [٥]:

نَظَرْتُ **ورَأسُ العَيْنِ** مِنِّي مَشْرِق صَوامِعُها،والعاصِمِيَّةُ مَغْرِبُ

قوله : **رأس العين**،يريد بها رَأْس عَيْن،قال الجوهري : ((قدم فلان من رَأْس عَيْن - وهو موضع - والعامة تقول من رأس العين)) [٦] .

فأدخل الألف واللام على العلم،وقال المعرِّيّ :((أهل اللغة يقولون : إن الصواب أن

يقال : «جئنا من رَأْس عَيْن»،ويكرهون دخول الألف واللام)) [٧] .

وقال البكري :((«رأس العين»:على لفظ عين الماء،وبعض اللغويين يقولون «رَأْس عَيْن»،وينكر أن تدخله الألف واللام وهو موضع في ديار بني أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان))[٨] .

وقال ياقوت : ((«رَأْس عَيْن»،ويقال «رَأْس العَيْن» والعامة تقوله هكذا،ووجدتهم قاطبة يمنعون من القول به، وقد جاء في شعر قديم قاله بعض العرب)) [١].

---

(١) شرح ابن عقيل ١٠٥/١ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٤٢٩ / ٨ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ٦٨١ / ٧ .
(٤) ديوان البحتري ٢/ ٦٨١ / ١٠ .
(٥) ديوان البحتري ١/ ١٣٦ / ١٦ .
(٦) الصحاح (رأس) ٩٣٢/٣ .
(٧) عبث الوليد ٥٧ .
(٨) معجم ما استعجم للبكري ٦٢٣/٢ .

وقال ابن منظور : ((قال ابن برى ،قال على ابن حمزة : إنما يقال : «جاء فلان من رَأْس عَيْن»، إذا كانت عيناً من العيون نكرة، وأما «رَأْس عَيْن» هذه التي في الجزيرة، فلا يقال لها إلا «رأس العين»)) [٢] .

وفي القاموس المحيط :((ورأس عين بالجزيرة)) [٣].

هذا قول أهل اللغة،أما النحاة فإنهم يمنعون إضافة الألف واللام إلى العلم إلا عندما يضطر شاعر لذلك،قال ابن مالك [٤]:

وَلاضْطِرَارٍ : كَبَنَاتِ الأوْبَرِ كَذَا،وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

قال ابن عقيل : ((أما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة - اضطراراً على العلم كقولهم في (بنات أوبر) - علم لضرب من الكمأة - (بنات الأوبر)،ومنه قوله :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأوْبَرِ

والأصل (بنات أوبر) فزيدت الألف واللام)) [٥] .

قال الشيخ محمد محي الدين تعليقاً على هذا الشاهد :((قوله (بنات الأوبر) علم على نوع من الكمأة - والعلم لا تدخله (أل) فراراً من اجتماع معرفتين،وهما حينئذ العلمية و(أل) فزادها ضرورة .

قال الأصمعي : وأما قول الشاعر :

..... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأوْبَرِ

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ،وقد زعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم فالألف واللام عنده غير زائدة)) [٦] .

ومن ادخال الألف واللام على العلم عند البحتري أيضاً قوله [٧]:

لَقَدْ سَاوَرَت خَيلَ الـمُسَاوِرِ عُصْبَةٌ أفاءَتْ عَلَيه الطَّعْنَ غَضًّا مُجَدَّدا

فقال : «خيل المساور»،وإنما هو مساور بن عبد الحميد بن مساور[٨] فأضاف الألف واللام ٠

وللمعرى رأى جيد في هذه القضية إذ أنه يُحَكِّم العرف في ذلك،والاستعمال الشائع للعلم،فيري أن العلم إذا كان مستعملاً بألف ولام قبح حذفهما منه وإن كان مستعملاً بغيرها قبح أيضاً إضافتهما له،والمخالفة في ذلك من باب الضرورة عنده .

قال عند تعليقه على بيت البحتري [٩]:

نَظَرْتُ **ورَأسُ العَيْنِ** مِنِّي مَشْرِقٌ صَوامِعُها،والعاصِمِيَّةُ مَغْرِبُ

قال : ((أهل اللغة يقولون : إن الصواب أن يقال :«جئنا من رَأْس عَيْن»،ويكرهون دخول الألف واللام،وهذا شيء يقال وليس مما ينبغي أن يؤخذ به،بل إدخال الألف واللام في هذا الاسم أقيس وأوجب، لان تلك البلدة فيها عين ماء عظيمة،وهي التي تعرف بعين الوردة،وتنسب إليها وقعة التوابين وهم أصحاب سليمان بن صُرَد، وقول من يقول : رَأْس عَيْن،من العرف يجرى مجرى قولهم مرة بن

---

(١) معجم البلدان ١٣/٣ ، ١٤ .
(٢) اللسان (رأس) ٩٣/٦ .
(٣) القاموس المحيط (رأس) ٧٠٥ .
(٤) شرح ابن عقيل ١٥٥/١ .
(٥) شرح ابن عقيل ١٥٧/١ .
(٦) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١٥٧/١ ، ١٥٨ .
(٧) ديوان البحتري ٢/ ٦٧٣ / ٣١ .
(٨) المساور : هو مساور بن عبد الحميد بن مساور الشارى البجلي ، من كبار الشراة من أهل الموصل ، وكان يتولى شرطتها، وفي سنة ٢٥٢ خرج ثائراً ، فأقام بالبوازيج - من أعمال الموصل - وكثر جمعه من الأعراب والأكراد ، واستولى على أكثر أعمال الموصل وعظم شأنه ، حتى قصده الموفق سنه ٢٦١ فتواري مساور ، ولم يقاتله ثم توفي سنه ٢٦٣هـ وهو راحل من البراريج يريد لقاء عسكر الخليفة. انظر ديوان البحترى ٢ / ٦٧٣ ٠
(٩) ديوان البحتري ١ / ١٦/١٣٦ .

عباس، فيحذفون الألف واللام وإنما الأكثر العباس بن عبدالمطلب - وإذا سمي الشيء بِاسْمٍ أَصْلُهُ أن يكون صفة أو شائعاً في الجنس مثل : عين وقتب وسالم،ونحو ذلك،فهو مظنة دخول الألف واللام وإن كانوا يجرون في ذلك على العرف فيقولون : "محمد"ولا يعرف "المحمد"،ويقولون الضحاك بالألف واللام فلا يكادون يحذفونها منه إلا في الشعر ،كما قال العباس بن مرداس :

عَشِيَةَ ضَحَّاكُ بْنُ سُفْيانَ قَائمٌ بِسَيْفِ رَسَولِ اللهِ والمِوْتُ كَانِعُ)) [١].

وقال :((وإنما يُرْجَع في ذلك إلى ما يتعارف بين الناس، ومن الأسماء ما أصله أن يكون نعتاً، فإذا سمى به قبح إدخال الألف واللام عليه مثل قولهم : محمد،قد جرت العادة بأن لا تدخل عليه الألف واللام،حتى لو استعمل ذلك مستعمل لأنكر عليه،وأصله أن تدخل عليه الألف واللام، ومن الأسماء المعارف ما يستعمل مرة بالألف واللام ومرة بغيرهما، كقولهم : الحسن،الحسين ،قال الشاعر :

أَتَرْجُو أَمَّةٌ قَتَلَتْ حُسَيناً شَفَاعَةَ جَدِّهِ يَومَ الحِسَابِ

وقال آخر :

أَيَطْمَعُ فِيْنا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنا وَلولاك لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنا حَسَنْ

يريد الحسن بن علي،وكذلك قولهم : "العباس"،يستعملونه بالوجهين)) [٢].

ورأي المعرِّيّ في ذلك وجيه،وخاصة في الأسماء المنقولة،على العكس من ابن مالك الذي يقول [٣]:

وَبَعْـضُ الأَعْلامِ عَلَيه دَخَلا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلا

كَالفَضْلِ وَالحَارِثِ وَالنَّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّـــانِ

فقد جعل الذكر والحذف سواء .

في حين أن ابن عقيل قيد ذلك فقال :((وحاصله أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه،أنه إنما سمى به تفاؤلاً بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقولك : "الحارث" نظراً إلى أنه إنما سمى به للتفاؤل، وهو أن يعيش ويحرث، وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة، كفضل ونحوه،وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علماً لم تدخل الألف واللام، بل تقول : فضل وحارث ونعمان، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما، فليستا بزائدتين،خلافاً لمن زعم ذلك،وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والإثبات ينزل على الحالين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لمح الأصل جئ بالألف واللام، وإن لم يلمح لم يؤت بهما)) [٤] .

ولذلك فإن استعمال البحتري لرأس العين استعمال له ما يعضده وخاصة ما ذكره المعرِّيّ من تحكيم العرف واستعمال العامة قد يعد عرفاً،وليس من الحكمة أن يخالف البحتري إلى استعمال ربما لم يكن مألوفاً ويدع ما شاع وانتشر،خاصة إن كان له ما يؤيده كما ذكر ذلك ابن منظور في «رأس عين»،أما استعماله لـ "المساور" فإن ذلك من قبيل الاضطرار لأنه لم يُذكر أنه قد شاع اسم المساور بالألف واللام .

ثانياً :حذف الألف واللام من العلم

ومثل إضافة الألف واللام إلى العلم المجرد منهما في الضرورة،يكون حذفهما منه ضرورة أيضاً،وخاصـة فيمـا تُعُورف عليه باقترانه بالألف واللام،كما قال المعرِّيّ[٥].

ومما حَذَفَ البحتريُّ منه الألفَ واللامَ قولُه [٦]:

---

(١) عبث الوليد ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .(كَنَعَ الموتُ : دنا واقترب)
(٢) عبث الوليد ٣٨٩ ، ٣٩٠ .
(٣) شرح ابن عقيل ١٥٩/١ .
(٤) شرح ابن عقيل ١٦٠/١ .
(٥) عبث الوليد ٥٨ . ٣٨٩ .
(٦) ديوان البحتري ٢/ ١٦٩٣ / ٨ .

أَبَرْقٌ تَجَلّى أمْ بَدَا ابْنُ مُدَبِّرٍ بِغُرَّةِ مَسْئُولٍ رَأى البِشْرَ سائلُهْ ؟!

فحذف الألف واللام من الاسم "المدبر" [١] .

قال المعرِّيّ : ((... فأما "ابن المدبر" فما أَحْسَب أحداً استعمله بغير الألف واللام، إلا أن يكون في شعر كما صنع أبو عبادة)) [٢] .

وقد قدمنا رأي المعرِّيّ في ذلك[٣]،فهو يرى أن (ابن مدبر) هنا استعمال اضطراري،لأنه لم تجر العادة باستعمال هذا العلم بدون ألف ولام،ولو جرى العرف باستعماله لخلص من الضرورة ٠

ومن قبيل ذلك قول البحتري [٤]:

فكأنَّما إذْ قُمْتَ قامَ حُطَيْئَـةٌ للشِّعْرِ،أو للحِلْمِ قَامَ الأحْنَفُ

فقال :"حطيئة"،هو يريد الحطيئة الشاعر المعروف جرول بن أوس ،وقد عرف بالحطيئة لصغره ودمامته،فحذف الألف واللام اضطراراً .

وهذه الألف واللام كما يقول ابن عقيل [٥] ليست زائدة على إطلاقها،وإنما جاءت لمعنى فحذفها يفوت هذا المعنى،وهي في هذا الموضع تفيد التخصيص إذ أن كلمة "حطيئة" معناها القصير، والقريب من الأرض،وقد تطلق على كل من تنطبق عليه هذه الصفة، ولكن بدخول الألف واللام عليها خصتها بشخص معين وهو جرول بن أوس فصارت علماً عليه لا يصح حذفها منه وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله [٦]:

وَقَـدْ تَصِـــيرُ عَلَمـــاً بالغَلَبـــــَة مُضَافاً أوْ مَصْحُوبَ (أل)كَالعَقَبَة

وَحَذْفُ (أل) ذِي -إنْ تُنَادِ أوْ تُضِفْ- أوجِبْ وَفي غَيرِهِمَا قَدْ تَنْـــحَذِف

فهذه الألف واللام صارت للغلبة،((نحو:المدينة والكتاب،فإن من حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب،لكن غلبت المدينة على مدينة الرسول ﷺ،والكتاب على كتاب سيبويه رحمة الله تعالى، حتى إنهما إذا أطلقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما ٠

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة،نحو : «يا صَعِقُ» في الصَّعق،وهذه مدينة رسول الله ﷺ .

وقد تحذف في غيرهما شذوذاً،سمع من كلامهم : «هذا عَيَّوقَ طَالعاً»، والأصل العَيَّوق،وهو اسم نجم)) [٧] .

ومن هذا يتضح لنا أن حذف البحتري للألف واللام من الحطيئة شاذ أو للضرورة.

ومن ذلك أيضاً قول البحتري [٨]:

أَيْنَ شَمَّاخُ والكُمَيْتُ وذُو الرُّمَّـ (م) ـةِ وَصَّافُ مَهْمَهٍ ونَبِيكِ ؟

فقال : "شمَّاخ" فحذف الألف واللام،وإنما هو الشَّمَّاخ [١]مَعْقِل بن ضرار، شاعر معروف وهذا من الشذوذ أو الاضطرار .

---

(١) ابن المدبر هو : إبراهيم بن محمد المدبر ، وكنيته أبو اسحاق ، وأصله من دمتميان ، وقيل أنه كان يدعي أنه من ضبة، وهو شاعر وكاتب ومن وجوه كتاب أهل العراق ، وقد وزر للمعتمد ، وتولى ديوان الضياع ، توفي سنة ٢٧٩ . انظر : ديوان البحتري ٢٨٩/١
(٢) عبث الوليد ٣٨٩ ، ٣٩٠ .
(٣) انظر ص ٢٥٤،٢٥٥.
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٤٢٩ / ٤ .
(٥) انظر شرح ابن عقيل ١٦٠،١٦١/١ . .
(٦) شرح ابن عقيل ١٦١/١ .
(٧) المرجع السابق ١٦١/١ .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١٥٩٤ / ٢٠ .

ثالثاً : إضافة العلم

من فوائد الإضافة أنها تفيد التعريف ،فالاسم النكرة أو المبهم إذا أريد إزالة إبهامه قرن إليه ما يزيل ذلك الإبهام ٠

أما المعارف فإنها مستغنية بتعريفها،ولا تحتاج إلى ما يعرفها إذ أنها معرفة أصلاً .

قال الشيخ محمد محي الدين : ((واعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام،ولا يضاف،وذلك لأنه معرفة بالعلمية و (أل) والإضافة وسيلتان للتعريف،ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان،إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقي في الاسم العلم،فيكون لك صديقان اسم كل واحد منها (زيد) أو (عمرو) مثلاً،في هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس،فتصل به (أل) وتضيفه،كما تفعل ذلك برجل وغلام)) [٢] .

والأعلام من المعارف،ومن أعرف المعارف على رأي بعض النحاة [٣]، ولذا فإن إضافتها كانت محل جدل بين النحاة كما تباينت آراؤهم أيضاً في توجيه ما وردهم من شواهد على هذه الظاهرة .

فمنهم من يرى أن إضافة العلم تكون بعد تنكيره،وذلك بأن يجعل واحداً من جملة من سمى بذلك اللفظ،وبذا يحدث اشتراك لفظي،فتجوز حينئذ إضافته للتعين .

ومن القائلين بهذا الرأي ابن هشام في شذور الذهب يقول :((وكما أن الإضافة تستدعى وجوب حذف التنوين والنون المشبهة به،كذلك تستدعى وجوب تجريد المضاف من التعريف،سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي،فلا تقول : الغلامُ زيدٍ ولا زيدُ عمرٍو،مع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب أن تجرد الغلام من (أل)،وأن تعتقد في زيد الشيوع والتنكير وحينئذ يجوز لك إضافتهما،والذي يستثنى منها مسألة " الضارب الرجل،والضارب رأس الرجل ،والضاربا زيدٍ ،والضاربو زيدٍ")) [٤].

ومن القائلين بهذا الرأي أيضاً الصبان يقول عند هذا البيت :

عَلا زَيْدُنَا يَومَ النَّقَا رَأسَ زَيْدِكُم بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَينِ يَمَانِ

((المتجه أن البيت ونحوه من إضافة الشيء إلى ملابسه بعد تنكير العلم)) [٥] .

أما الفريق الآخر فيرى أن هذا النوع من الإضافة من باب إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة،ومن القائلين بهذا الرأي ابن مالك والأشموني [٦]،يقول ابن مالك: ((ومنها إضافة الموصوف إلى مضاف إليه كقول الشاعر :

عَلا زَيْدُنَا يَومَ النَّقَا رَأسَ زَيْدِكُم بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَينِ يَمَانِ

أي : علا زيدٌ صاحبنا رأس زيدٍ صاحبكم،فحذف الصفتين المضافتين إلى ضميري المتكلم والمخاطب،وجعل الموصوف خلفاً عن الصفة في الإضافة .

ومثله :

فَإنَّ قُرَيشَ الحَقِّ لا تَتْبَعُ الهَوَى وَلَنْ يَقْبَلُوا في اللهِ لَوْمَةَ لائمٍ

أراد : فإن قريشاً أصحاب الحق،ثم فعل كما فعل الأول .

ومثله قول الأسد الطائي :

---

(١) الشَّمَّاخ هو: مَعْقِل بن ضرار بن وصلة الغطفاني ، وهو مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام ، وله صحبة ، وشهد وقعة القادسية ، توفي زمن عثمان بن عفان رضي الله عنهما . الشعر والشعراء ٦٣ .

(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١١٣/١ .

(٣) عقد ابن الانباري لهذه القضية مسألة الانصاف برقم ١٠١ تحت عنوان مراتب المعارف .

انظر الإنصاف ٧٠٧/٢.

(٤) شرح شذور الذهب ٣٢٦

(٥) حاشية الصبان ٢٤٣/٢ .

(٦) انظر شرح الأشموني ٢٤٢،٢٤٣/٢ .

قَتَلْتُ مجُاشِعاً وأسَرتُ عَمْراً وَعَنْتَرَةَ الفَوارِسِ قَدْ قَتَــلْتُ

ومثله قول الحطيئة :

إلَيكَ يَاسَعيدَ الخَيرِ جُبْتُ مَهَامِهاً يُقَابِــلُني آلٌ بِـــــهَا وَتُنُوفُ

ومثله قول رؤبة :

يَاقَاسِمَ الخَيرَاتِ وَابْنَ الأخْيَرِ

مَا سَاسَنَا مِثْلُكَ مِنْ مُـــؤَمَّرِ

ومثله :

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَلِ

وكذا قولهم في "زيد" الذي سماه رسول الله ﷺ زيد الخير : زيد الخيل لأنه كان صاحب خيل كريمة .

وعلى هذه الأمثلة وسببها نبهت بقولي والموصوف إلى القائم مقام الصفة)) [١] .

كذلك من الشواهد التي وردت عن العرب قول الشاعر :

لَشَتَّانَ مَا بَينَ اليَزِيدَينِ في النَّدَى يَزِيد سلَيمٍ وَالأغَرِّ ابنِ حَاتِمِ

وقول الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب :

يا عُمَرَ الخَيرِ جُزِيتَ الجَنَّة

أكْسُ بُنَياتِـــــي وَأُمَّهُنَّه

وقال غَسّان بن ذُهيل السليطي :

لَعَــمْرِي لَئِنْ كَانَتْ بجِيلَةُ زَانَهَا جَرِيرٌ لَقَدْ أخْزَى كُلَيباً جَرِيرُهَا

وقد جاء في كلامهم : ربيعة الفرس وأنمار الشاة ومضر الحمراء وغير ذلك .

وأصحاب هذا الرأي لا يقبلون إضافة العلم،ولذا نجدهم يذهبون إلى التأويل والتقدير والتكلف لما ورد من ذلك عن العرب .

ومع هذه الشواهد فبعض النحاة يرد هذا الأسلوب ويقول بقلة شواهده ويُؤول ما جاء على هذا المنوال،يقول الصبان على هذا التأويل : ((المتجه أن البيت ونحوه من إضافة الشيء إلى ملابسه بعد تنكير العلم،وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاد الدمامينى)) [٢].

وبصرف النظر عما سبق من أقوال فإن البحتري استهواه هذا الضرب من الإضافة فنجد أنه قد ورد في شعره أكثر من أربع وأربعين مرة منها قوله [٣]:

هَلْ للنَّدى عَدْلٌ فَيَغْدُر مُنْصِفاً من فِعْلِ **إسماعيلِهِ** ابْنِ **شِهَابِهِ**

وقوله [٤]:

---

(١) شرح التسهيل ٢٣٢/٣،٢٣١ .
(٢) حاشية الصبان ٢٤٣/٢ .
(٣) ديوان البحتري ١/ ٨٨ / ١ .
(٤) ديوان البحتري ١/ ٢٠٩ / ٢٢.

أمّا ابْنُ **بِسْطَامِكَ** الذي ظَلّتَ تُطَـــ ـــــرِيهِ فغَيْثٌ يُغِيثُنَا حَـــــــلَبُهْ

وقوله [1]:

وكيف يجوزُ لكم جَحْدُه وَ**طَلْحَتُكُمْ** بعضُ **طَلْحَاتِهِ**

وقوله [2]:

وإنْ حَالَ دُونِ حَقِّي فلَمْ يُسَلِّمْهُ **يَعْقُوبُها** ابْنُ الفــرَجْ

وقوله [3]:

سَيِّدٌ من بَنِي الحُسَيْن بْن سَعْدٍ شـــادَ بُنْيانَهُ الحُسَينُ و**سَعْدُهُ**

وقوله [4]:

والعُلا سُلَّمٌ مَرَاقِيهِ خَطّا بُ أبِي عامرٍ إلى **مَسْعُودِهْ**

وقوله [5]:

وما نُخِلُّ بتَقْريظٍ نَخُصُّ بهِ أبَا **مُحمَّدِهم** شُكْراً وإحمَـادَا

وقوله [6]:

بَيْتُهُمْ في **عَدِيِّهِمْ** مُرْتَقَى النّجْـــ ـم أوَانَ انْتَهائهِ في صُعُودهْ

وقوله [7]:

ما دَيْرُ **عاقولكُمْ** بالبُعْدِ مانِعَنا مِنْ أنْ نَجيئَكَ من بغْدَادَ عُوَّادَا

وقوله [8]:

لـمَّا غدا **بَكْرُ بَكْرٍ** في قَسَاطِلِهِ غَدَا بَنُو حَسَنٍ فيها بَنِي سَمَجِ

وقوله [9]:

فصَامِتُهُ و**شَمْسُهُ** و**حُمَيْدُهُ** و**رِبْعِيهُ** تِرْبُ الرَّبيع و**خالدُهْ**

وقوله [10]:

ألاَ جعَلَ اللهُ الفِدَا كلَّ حُرَّة **لِعَلْوَ الـمُنَى** إنِّي بها لَـمُعَذَّبُ

---

(1) ديوان البحتري ١/ ٣٧٥ / ٢ .
(2) ديوان البحتري ١/ ٤٢٠ / ١٢ .
(3) ديوان البحتري ١/ ٥١٠ /١٠ .
(4) ديوان البحتري ١/ ٥٩٧ /١٣ .
(5) ديوان البحتري ١/ ٦١٠ /٢٨ .
(6) ديوان البحتري ١/ ٥٩٨ /٢٨ .
(7) ديوان البحتري ١/ ٦١٠ /٣١ .
(8) ديوان البحتري ١/ ٤٢٤ / ٣ .
(9) ديوان البحتري ١/ ٥٨٦ /٣٠ .
(10) ديوان البحتري ١/ ٣٠٨ /١٩ .

وقوله [١]:

وللظّلم ما أمسَتْ وعَبْدُ **يَغُوثِها** يُخزِّيهِ غاوِي مَذْحِجٍ ورَشِيدُها

وقوله [٢]:

وما كان يرْضَى بالذي رَضِيَتْ بهِ لأنفسها ديَّانُهـــــــا و**يَزِيدُها**

وقوله [٣]:

يُكَثِّرُ فيـــــها الكاشِحونَ وبَيْنَنَا حوَاجِزُ من سَلْمى وبِرْكِ **غِمادِها**

وقوله [٤]:

يَتَقَرَّى الغَادِي رِبَاعَ سَمَاحٍ مـــن **نَصِيبِينِهِ** إلى **بَرْقَعِيدِهْ**

وقوله [٥]:

وعُـــلاَ **قَصَيِّكَ** أو **قَرَيْـ** **ـشِكَ** أو **نِزَارِكَ** أو **مَعَدِّكْ** ؟

وقوله [٦]:

إنْ أزعَجَتْكَ مـن الزمانِ مُلِمَّةٌ فانْدُبْ رَ**بِيعَتَهُ**،لها،ابْنَ **نِزَارِهِ**

وقوله [٧]:

وقـد مُلِّيَتْ فَخْراً رَبِيعةُ أنْ سَعَى لَهَا من سِوَى بَكْرِ بْنِ **وائِلِها** بَكْرُ

وقوله [٨]:

مَتَى جِئْتُمُوها أو دُعِيتُمْ لِمِثْلِها فَمَا هي من بَكْرِ بْنِ **وائِلِكُمْ** بِكْرُ

وقوله [٩]:

عَلى أنَّهُ لو شاءَ رَبْعُكِ بَيَّنَتْ مَعَالِمُهُ للصَّبِّ : أيْنَ **تُمَاضِرُهْ**

وقوله [١٠]:

تَهُولُ الصُّدُورَ الهائلاتِ سُلَيْمُـهُ وأعْصُرُهُ في السَّابغاتِ و**عامِرُهْ**

---

(١) ديوان البحتري ٢/ ٦٥١/ ١٢ .
(٢) ديوان البحتري ٢/ ٦٥١/ ١١ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ٦٧٤ / ٥ .
(٤) ديوان البحتري ١/ ٥٩٨ / ١٦ .
(٥) ديوان البحتري ٢/ ٧٠٥ / ٨ .
(٦) ديوان البحتري ٢/ ٨٦٧ / ١٢ .
(٧) ديوان البحتري ٢/ ٨٧٣ / ٢٧ .
(٨) ديوان البحتري ٢/ ٨٧٥ / ٤٥ .
(٩) ديوان البحتري ٢/ ٨٧٧ / ٥ .
(١٠) ديوان البحتري ٢/ ٨٨٠ / ٣٩ .

وقوله [١]:

تَخَوَّنَهُ خَطْبٌ تَخَوَّنَ قَبْلَهُ **حُسَيْنَ النَّدَى** والسُّؤْدَدِ المُتَواتِرِ

وقوله [٢]:

تلك الخُصوصُ فإنْ عَمَمْتَ أَمَدَّها **بربيعَتَيْهِ وحـــــــارِثَيْهِ وكَعْبِهِ**

وقوله [٣]:

مُضَرُ الجَزِيرَةِ كلّها و**رَبِيعَةُ الـ** **خابُورِ** تُوعِدُني وأزْدُ المَوْصِلِ

وقوله [٤]:

وفيه النّبِيُّ المُصْطَفَى و**عَلِيُّهُ** و**عَبَّاسُهُ** و**جَعْفَرَاهُ** و**قاسِمُهْ**

وقوله [٥]:

سَلاَمٌ -كُلّمَا قِيلَتْ سَلاَمُ- على **سَعدِ العُفَاةِ** أبي سَعيدِ !

وقوله [٦]:

لا تَقِيسَنَّ **حاتمَ الجُودِ** في الجُو د إليهِ فحاتِمٌ فيه عَـــــبْدُهُ

وقوله [٧]:

قــد كان **عَنْتَرَةَ الفَوَارِسِ** نَجْدَةً يَكِفُ النّجِيعَ،وعُرْوَةَ الصُّعْلُوكا

وقوله [٨]:

مَفَازَةُ صدْرٍ لو تُطَرَّقُ لم يَكُنْ لَيَسْلُكَها فَرْداً **سُلَيْكُ المَقانِبِ**

وقوله [٩]:

لاتُضَامُنَّ حاجَتِي وأبُو طَلْحَة **منْـ** **ـصُورُكَ** الشّرِيفُ نَصِيرِي

وقوله [١٠]:

فَكَمْ حَقَنَتْ من **تَغْلِبِ الغُلْبِ** مِنْ دمٍ مُبَاحٍ،وأدْنَتْ مِنْ شَتِيتٍ مُفَرَّقِ

وقوله [١١]:

---

(١) ديوان البحتري ٢/ ٩٦٤ / ٢٧ .
(٢) ديوان البحتري ١/ ١٦٤ / ١١ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٧٤٦ / ٤٢ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٩٥٣ / ٤٠ .
(٥) ديوان البحتري ١/ ٥٧٩ / ٢٩ .
(٦) ديوان البحتري ١/ ٥١٠ /١٣ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٥٧٢ / ٢ .
(٨) ديوان البحتري ١/ ١٧٨ / ١٠ .
(٩) ديوان البحتري ٢/ ٩٤٠ /٨ .
(١٠) ديوان البحتري ٣ / ١٥٠٧ / ٢٧ .
(١١) ديوان البحتري ٣ / ١٨٢٢ / ٧ .

تُنْمِيهِ مِنْ **كَعْبِهِ وحارِثِهِ** أمْلاَكُ أكْرُومةٍ وأقْيَالُ

وقوله [1]:

كريمٌ أبَي إلاَ التَّفَضُّلَ إنّهُ لِدِينَارِهِ إرْثٌ قَدِيمٌ وَ**سَهْلِهِ**

وقوله [2]:

كَمْ لَك فِيهَا مِنْ نائلٍ ونَدىً سُدْتَ بها **بَكْرَها وَوَائِلَهَا**

وقوله [3]:

لا تَعْدُمَنْكَ عَشِيرَةٌ تَسْمُو إلى **سَعْدِ العَشِيرَةِ** عَمْرُها وقَنَانُها

وقوله [4]:

أرَبِيعَةَ الفَرَسِ ! اشْكُرِي يَدَ مُنعِمٍ وَهَب الإِسَاءَةَ لِلمُسِيءِ الجَاني

وقوله [5]:

إنْ شئتَ أنْ تَدَعَ الفَعال لأهلِهِ فاعْرِضْ لـمَجْدِ **سَعِيدِهِ** أو **وَهْبِهِ**

وقوله [6]:

إذا قُلْتُ قد ألْقَى يَداً لِصَنِيعَةٍ أبَاها أبُو **عِمْرَانِهِ** ومَشَـارِطَهْ

وقوله [7]:

لأبْيَضَ يَعْلُو بقُرْبَى الوَزِيـ ـرِ عُلْوَّ الـوَزِيرِ **بِشَيْبَانِهِ**

وقوله [8]:

تِلْكَ العُلاَ يُعْوِلْنَ وَجْداً عَلَى **أيُّوبِهِنَّ** بْنِ سُلَيْـــــمانِ

وقوله [9]:

شَرَفٌ بين مُسْلِمٍ -**مُسْلِمِ المَجْـ ـدِ**- وعبدِ العزيزِ والصَّبَّاحِ

---

(1) ديوان البحتري ٣ / ١٨٤٣ / ٢ .
(2) ديوان البحتري ٣ / ١٨٦٦ / ٦ .
(3) ديوان البحتري ٤ / ٢١٩٢ / ١٥ .
(4) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٥٢ / ٨ .
(5) ديوان البحتري ١/ ١٦٤ / ١٠ .
(6) ديوان البحتري ٢/ ١٢٣١ / ١٣ .
(7) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٢١ /٣١ .
(8) ديوان البحتري ٤ / ٢٣٤٩ / ٦ .
(9) ديوان البحتري ١/ ٤٥٩ / ٢٦ .

الفصل الثانـي

الجمـــــلة الاسميــة

أولاً : المبتدأ نكرة والخبر معرفة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ((لأنه محكوم عليه،والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته،ولأنَّ الفائدة لا تحصل إلا إذا أسند مجهول إلى معلوم، لامتناع إسناد مجهول إلى مجهول،والنكرة في حكم المجهول،فيصير الحكم بالنسبة للمُخَاطب مجهولا فامتنع الحكم،بخلاف الخبر فإنَّ الأصل فيه التنكير فلا يكون معلوماً إلا للمتكلم ليحصل للمخاطب عِلمٌ لم يكن عنده،لأنَّ الشيء إذا لم يتعين جُهِلت أحواله،فإذا نَسَب المتكلم شيئاً منها علم المخَاطَب أن ذلك الحكم منسوب إلى الذات المعينة دون غيرها،ولهذا قالوا : المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة،يعتمد في بيان النسبة على المبتدأ وفي بيان الفائدة على الخبر،أما النكرة فلا يصح الحكم عليها إلا إذا تخصصت بوجه ما لامتناع الحكم على المجهول المطلق))[١]، وقال سيبويه : ((ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس،وهو النكرة)) [٢]، ويقول ابن مالك[٣]:

وَلا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَكِرَه مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَه

ولذا لم يجز الابتداء بالنكرة إلا إذا تخصصت بوجه تَقْرُب به من المعَرّف [٤]، ولذلك عد قلب الأمر في هذا الباب - أي جعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة- من قبيل الضرورة التي قد يَلجَأ إليها الشاعر .

ولا يتغير هذ الحكم سواء سُبق المبتدأ النكرة بناسخ أم لا،قال سيبويه في باب (كان) : ((واعلم أنه إذا وقع شيء في هذا الباب نكرة ومعرفة،فالذي تشغل به (كان) المعرفة لأنه حدُّ الكلام لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك : «ضَرَبَ رجلٌ زيداً»،لأنهما شيئان مختلفان،وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء،إذا قلت : «عبد الله منطلق» يبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر)) [٥].

ومعنى كلام سيبويه أنك إذا قلت : «كان زيدٌ قائماً»، فالوجه أن ترفع "زيد" على أنه اسم لكان وتنصب "قائماً" على أنه خبر لـ(كان) لأن "زيد" و"قائم" شيء واحد،و"زيد" معرفة و"قائم" نكرة،وحد الكلام أن تخبر عمن يعرف بما لا يعرف، لأن الفائدة في أحد الاسمين،والآخر معروف لا فائدة فيه،والذي فيه الفائدة هو الخبر،فأولى أن تجعل "زيد" المعروف هو الاسم وتجعل المنكور هو الخبر،حتى يكون مستفاداً،فليس يحسن أن تقول : «كان قائم زيداً»،وهذا لا يشبه «ضَرَب رجلٌ زيداً»،لأنك إنما أخبرت عن رجل بالضرب الواقع منه بزيد،ولو نصبت "رجل" ورفعت "زيد" انعكس المعنى وصار المفعول فاعلاً لأنهما شيئان مختلفان)) [٦].

ثم قال :((فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس .

وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام،حَمَلَهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة "ضرب" ،وأنه قد يعلم إذا ذكرت "زيداً" وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام،وذلك قول خِدَاش بن زهير :

فَإنَّكَ لا تُبَالي بَعْدَ حَوْلٍ أظَبْيٌ كَانَ أمَّــكَ أمْ حِمَـارُ

وقال حسان بن ثابت :

---

(١) شرح ألفية ابن معط ٨١٨/٢ ، ٨١٩ .
(٢) الكتاب ٤٨/١ .
(٣) شرح ابن عقيل ١٨٥/١ .
(٤) لم يتفق النحاة على مسوغات الابتداء بالنكرة وعددها ، فمنهم من جعلها اثني عشر موضعاً كابن معط ٨١٩/٢ ، وابن مالك ذكر منها ستة ، وأكملها ابن عقيل إلى أربعة وعشرين موضعا (شرح ابن عقيل ١٩٤/١) ، وقد أوصلها بعضهم إلى نيف وثلاثين موضعاً (شرح ابن عقيل ١٩٤/١) .
(٥) الكتاب ٤٧/١ .
(٦) مختصر السيرافي على شرح الكتاب ٢٢/١ ط بولاق .

كَأنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري :

ألا مَـنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي أسِحْرٌ كَانَ طِبَّكَ أمْ جُنُونُ

وقال الفرزدق :

أسَكِرَانُ كَانَ ابنَ المَرَاغَةِ إذْ هَجَا تَمِيماً بِجَوفِ الشَّامِ أمْ مُتَسَاكِرُ

فهذا إنشادبعضهم،وأكثرهم ينصب "السكران" ويرفع الآخر على قطع وابتداء)) [١].

واستشهد سيبويه بالأبيات الأربعة السابقة على مجيء اسم (كان) في كل منها نكرة وخبرها معرفة للضرورة الشعرية .

قال الأعلم : ((ووجه مجاز ذلك أن (كان) فِعْلٌ بمنزلة "ضَرَب" في التصرف،و"ضرب" قد ترفع النكرة وتنصب المعرفة،فشبهت بها عند الضـرورة)) [٢].

وقال ابن عصفور : ((ومنه الإخبار بالمعرفة عن النكرة،ولا يجوز في الكلام إلا عكسه،لكن الشاعر لما اضطر حكم للنكرة بدلاً من حكمها بحكم المعرفة فأخبر عنها بالمعرفة،نحو قول حسان :

كَأنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيتِ رَأسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فأخبر بـ"مِزَاجَهَا" وهومعرفة عن "عسل" وهو نكرة)) [٣] .

وقال ابن هشام في المغني : ((فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر،نحو : «كان زيد قائماً »،ولا يعكس إلا في الضرورة)) [٤].

ومن اضطرار البحتري قوله [٥]:

وحارسُ مُلْكٍ ما يَزَالُ عَتَادَهُ مُهَنَّدَةٌ بِيضٌ وخَطِّيَّةٌ سُمْرُ

قال أبو العلاء المعرِّيّ :((جعل "عتاده" خبراً وهو معرفة،و"مهندة" اسماً وهو نكرة،وهذا نظير قول القطامي :

..... وَلا يَكُ مَوقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

ويجوز : «ما يزال عَتَادُهُ »، على أن يكون (يزال) للممدوح،ويكون "عتاده" مبتدأ و"مهندة" خبره،كما قال :

إِذَا ما المَرْءُ كَانَ أبُوهُ عَبْسٌ فَحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ إلى الكَلامِ

وإذا حمل على أن يجعل (ما يزال) خبراً واسماً مرفوعاً ومنصوباً جاز)) [٦].

وعلى هذا فإن المعرِّيّ قد التمس للبحتري مخرجاً من هذه الضرورة،وذلك بأن جعل اسم "ما يزال " و(كان) ضميراً مستتراً خبره الجملة الإسمية كما في قول الشاعر :

إِذَا ما المَرْءُ كَانَ أبُوهُ عَبْسٌ فَحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ إلى الكَلامِ

---

(١) الكتاب ٤٨/١ ، ٤٩ .
(٢) تحصيل عين الذهب ٧٧ .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٥ ، ٢٩٦ .
(٤) مغني اللبيب ٥٩١ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ٨٤٥ / ١٦ .
(٦) عبث الوليد ٢٠٩ ،٢١٠.

ثانياً : تقديم الخبر في أسلوب الحصر

ينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه إلى ثلاثة أقسام :

- قسم يجوز فيه التقديم والتأخير .

- قسم يجب فيه تأخير الخبر .

- قسم يجب فيه تقديم الخبر .

ويهمنا من هذه الأقسام القسم الذي يجب فيه التأخير،وقد ذكر ابن مالك خمسة مواضع لوجوب تأخير الخبر وهي قوله [١]:

فَـامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ عُرْفَــاً وَنُكْــرْاً عَادِمَــي بَيَــانِ

كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا أَوْ قُصِــدَ اسْتِعْمَـــالُهُ مُنْحَصِــرَا

أَوْ كَــانَ مُسْنَداً لِذِي ابْتِدَاء أَوْ لازِم الصَّدْرِ كـ" مَنْ لي مُنْجِدَا

أي : أن المواضع الخمسة هي [٢]:

1 - أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير،إذا كانت النكرة صالحة للابتداء بها مثل «زيدٌ أخوك» و «أفضل من زيدٍ أفضلُ من عمرٍو».

2 - إذا كان الخبر فعلاً فاعله ضمير مستتر عائد على المبتدأ نحو: «زيدٌ قام» .

3 - أن يكون الخبر محصوراً بإنما - وهو المراد بهذه القضية - نحو : إنما زيدٌ قائمٌ أو بإلا نحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ،وهو المراد بقوله [٣]:

..... أَوْ قُصِــدَ اسْتِعْمَـــالُهُ مُنْحَصِــرَا

فلا يجوز تقديم (قائم) على زيد في المثالين السابقين،وقد جاء التقديم مع (إلا) شذوذاً كقول الشاعر :

فَيَارَبِ هَلْ إلا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيهِم وَهَلْ إلا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

فالشاهد فيه قوله : «بك النصر»،و«عليك المعول»،حيث قَدَّم الخبر المحصور بـ(إلا) في الموضعين شذوذاً،وكان حقه أن يقول : «هل يرتجى النصر إلا بك»،«وهل المعول إلا عليك» [٤].

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً هو رأي جماعة من النحاة،فأما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر هي (إنما) لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه،وإن كانت أداة القصر (إلا) فإن قدمت الخبر وقدمت معه (إلا) - كما في هذه العبارة - صح التقديم،لأن المعنى المقصود لا يضيع إذ تقديم (إلا) معه بَيَّنَ المراد [٥] .

---

(١) شرح ابن عقيل ١٩٨/١ .
(٢) انظر : المرجع السابق ٢٠١-٢٠٥ . وقد ذكرنا منها ثلاثة ، والرابع : أن يكون خبر المبتدأ دخلت عليه اللام . الخامس : أن يكون المبتدأ له صدر الكلام .
(٣) المرجع السابق ١٩٨ .
(٤) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٢٠١ .
(٥) قال الخطيب القزويني : ((ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور كقولك : ماضَرَبَ إلا عمراً زيدٌ ، وما ضَرَبَ إلا زيدٌ عمراً ، وما كَسَوتُ إلا جبةً زيداً ، وما ظننت إلا زيداً منطلقاً ، وما جاء إلا راكباً زيدٌ ، وما جاء راكباً إلا زيدٌ .

وقولنا : بحالهما ، احتراز من إزالة حرف الاستثناء عن مكانه بتأخره عن المقصور عليه ، كقولك في الأول : ما ضَرَب عمراً إلا زيدٌ ، فإنه يختل المعنى ، فالضابط أن الاختصاص إنما يقع في الذي يلي (إلا) .

ومن صنيع البحتري في تقديم الخبر المحصور قوله [1]:

فما إن له إلاّ إليَّ مَذاهبُ تكونُ،ولا إلاّ إليهِ مَذاهِبي

التقدير : فما له مذاهب إلا إليّ و (إن) زائدة،ولا مذاهبي إلا إليه، ولكنه قدم الخبر الذي هو شبه الجملة المحصور بـ(إلا) على المبتدأ كما ذكرنا، وهو شاذ .

وقوله [2]:

فمَتَى ما أرابَني مِنْهُ رَيْبٌ لَيْسَ فِيهِ إلاّ إلَيْك مَفَرِّي

التقدير:ليس مفري إلا إليك فيه،فقدم الخبر (إليك) وهو شبه الجملة على المبتدأ (مفري) وهو محصور بـ(إلا)،وهو شاذ .هذا على رأي النحويين،أما على رأي البلاغيين فإن ذلك سائغ .

ثم قال : ((ولكن استعمال هذا النوع - أعني تقديمهما - قليل لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها ، الضّربُ الصادر من زيد في:ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عمراً ، والضّرْبُ الواقع على "عمر" في:ما ضَرَبَ عمراً إلا زيداً)) .

وقيل: إذا تأخر المقصور عليه والمقصور عن (إلا) وقدم المرفوع ، كقولنا : ما ضَرَبَ إلا عمروٌ زيداً ، فهو على كلامين، و"زيداً" منصوب بفعل مضمر فكأنه قيل: ما ضَرَبَ إلا عمروٌ ، أي : ما وقع الضّرب إلا منه ، ثم قيل: من ضرب ؟ ، فقيل: زيداً ؛ أي : ضرب زيداً .

وفيه نظر لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعا .

وأما في (إنما) فَيُؤَخَّر المقصور عليه ، تقول : إنما زيدٌ قائمٌ ، وإنما ضربَ زيدٌ ، وإنما ضرب زيدٌ عمراً)).
الايضاح في علوم البلاغة ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

(1) ديوان البحتري ١ / ٣١٢ / ٢٥ .
(2) ديوان البحتري ٢ / ١٠٨٠ / ١٩ .

الفصل الثالث

النـــــــواســـــــخ

أولاً : كان وأخواتها

(١) : نصب اسم كان

يقول ابن مالك [١]:

تَرْفَعُ (كَانَ) المُبْتَدَا اسْماً وَالخَبَر تَنْصِبـُهُ كَـ(كَانَ سَيِّداً عُمَـــر)

فكان تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها،وهذه القاعدة مطردة وليس فيها خلاف،وإن كان ثمت خلاف فهو خلاف شكلي لا يغير شيئاً مثل: أعملت كان في الاسم والخبر،أم أنها عملت في الخبر فقط؟ [٢]،وغير ذلك مما هو خلاف شكلي،أما أن تنصب كان الاسم فتعمل عمل (إن) فهذا ليس من قبيل الضرورة ولا من الشذوذ وإنما يعد من الخطأ .

ومن ذلك قول البحتري [٣]:

ولن يَعْدَمُوا حُسْناً إذا كُنْتَ فيهِمُ **وَكَانَ لَهُمْ جارَيْنِ** : جُودُكَ والبَحْرُ

فقال : «كان لهم جارين»،حيث نصب اسم كان،وكان حقه الرفع فيقول : «كان لهم جاران» ،ولا مسوغ أبداً لنصب "جارين" لا بتقديم ولا بتأخير،فتقديم الخبر الذي هو (شبه الجملة) ليس مسوغاً لنصب الاسم،وليس ذلك مما يجرى على لغة من اللغات،إذ أن الجاري على بعض اللغات هو إلزام الاسم والخبر المثنى الألف دائماً كمن

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٢٣/١ .
(٢) انظر : شرح الكافية ١١٠/١ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ٩٩٢ / ٦ .

خَرّجَ قراءة : { إِنَّ هَذَانِ لَسَحِرَانِ } [1] على لغة لبنى الحارث بن كعب ، حيث يُلْزِمُون المثنى الألف جميع الحالات، وليس هناك من يُلْزِم الياء في كل الحالات .

وقد أشار محقق ديوان البحتري إلى وجود نسخة بها خلاف ذلك [2]،وعلى كل حال فمهما التمس لهذا البيت من تخريج فإنه يبقى ضعيفاً،إلا أن يكون ذلك من تحريف النساخ .

(٢) : وقوع الفعل الماضي خبراً لـ(ليس)

مَنَعَ أكثر النحاة مجيء الفعل الماضي خبراً لـ "صار" أو "ليس" أو لما كان أوله (ما) من أخوات (كان)،قال الرضي : ((ومنع ابن مالك - وهو الحق - من مضي خبر صار وليس وما دام،وكل ما كان ماضياً من (مازال ولازال ومرادفاتها)) [3] .

أما بقية الباب فجمهور النحاة على جوازه ولا يحكمون بمطلق المنع لكثرة أمثلته من الشعر والنثر،ومن ذلك قوله تعالى { إِنْ كَانَ قَمِيصُه قُدَّ } [4]وقوله تعالى :{ إِنْ كُنْتُ قُلْتُه}[5]، وقوله تعالى : { أَوَ لَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُم }[6]،وقال الشاعر :

..... ثَمَّ أضْحَوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِم

وحكى الكسائي : أصبحت نظرت إلى ذات التنانير،يعني : ناقته .

وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة - وحجتهم أن (كان وأخواتها) إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج إليها ... واشتراط (قد) لأنها تقرب الماضي من الحال[7].

ومما جاء من شعر البحتري فيه خبر الناسخ ماضياً قوله [8]:

أوَ لَيسَ قَدْ غَنّتْ بِمَا حَبَّرْتُهُ فَيكَ الرّوَاةُ وَسَارَتِ الرُّكْبَانُ

فأخبر عن (ليس) بـ "غَنَّت" وهو فعل ماض .

والعلة في منع مجيء الخبر ماضياً في تلك الأفعال أنها تفيد استمرار اتصاف المبتدأ بالخبر،وإذا كان الخبر ماضياً عارض الاستمرار فلذلك منعوه،وخصوه بالضرورة،أما (ليس) فإنها تفيد نفي الحال فيتعارض نفي الحال مع الماضي،إلا أن ابن مالك جعل مجيء خبر (ليس) ماضياً في حال السعة وجعل ذلك خصيصة لها قال : ((وربما خالفتهن (ليس) فوليها فعل ماض، كما جاء في الحديث من قول النبي ﷺ : " أليس قد صليت معنا " وحكى سيبـــويه عن بعض العرب: ليس خَلَق الله أشعر منه،وليس قالها زيد،وإلى هذا وأمثاله أشرت

---

(١) سورة طه : ٦٣ ، القرطبي ٢١٦/١١ : ((قرأ أبو عمرو :{ إنَّ هَذَين لَسَاحِرَان } بنصب "هذين" ، ورويت عن عائشـــة وعثمان رضـــى الله عنهما ، وغيرهما من الصحابه . وكذلك قرأ الحسن وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وغيرهم من التابعين ، ومن القراء عيسى بن عمر وعاصم الجحدري كما ذكر النحاس،وهذه القراءة موافقة للإعراب مخالفة للمصحف .
وقرأ الزهري والخليل بن أحمد والمفضل وأبان وابن محيصن وابن كثير وعاصم - في رواية حفص عنه : { إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَان} بتخفيف (إن) ، وابن كثير يشدد نون (هذان) ، وهذه القراءة سَلِمَت من مخالفة المصحف ومن فساد الإعراب ، ويكون معناها : ما هذان إلا ساحران .
وقرأ المدنيون والكوفيون : { إن هذان لساحران } بتشديد (إن) ، فوافقوا المصحف وخالفوا الإعراب)) .

(٢) ذكر محقق الديوان أنه فى نسخه (أ) كان لهم جاران ،كما فى مجموعة المعانى (١١٥) وكان لهم " جاران " وربما يكون الذى حمل البحتري على ذلك هو الاشباع حيث إن القافية مرفوعة ومطلع القصيدة :
أبرَّ على الألواء نائلك الغمر وبنت بفخر ما يشاكله فخر .
انظر حاشية المحقق ص ٩٩٢/٢.

(٣) شرح الكافية ٢٥٢/١ .

(٤) سورة يوسف : ٢٥ .

(٥) سورة المائدة : ١١٦ .

(٦) سورة إبراهيم : ٤٤ .

(٧) انظر شرح الكافية ٢٥١/١ ، ٢٥٢ .

(٨) ديوان البحتري ٧/٢٣١٦/٤ .

بقولي : وقد تخالفهن (ليس)،أي قد تخالف (ليس) (صار) و (ما دام) وما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماض)) [١]، مما يسوغ للبحتري استعماله،والذي سهل له ذلك مجيء (قد) مع الفعل الماضي لتقريبه من الحال كما شرط الكوفيون .

(٣) : رفع خبر (ليس)

(ليس) من أخوات (كان) تعمل عملها فتدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر،وفي ذلك يقول ابن مالك [٢]:

تَرْفَـعُ كَانَ المُبْتَدَا اسْماً تَنْصِبُـهُ كَـ(كَانَ سَيِّداً عُمَـر)
وَالخَبَـر
كَكَانَ ظَلَّ أمْسَى، وَصَارَ،لَيسَ،زَالَ،بَرِحَا
،بَاتَ،أَضْحَى،أصْبَحَا

و''ليس'' وإنْ كان لها أحكام تميزها عن (كان) فليس من أحكامها أن يرتفع مدخولاها الأول والثاني كما فعل البحتري في قوله [٣]:

ولَيْسَ العُلاَ دُرَّاعَةٌ ولا جُبَّةٌ مَوْشِيَّةٌ وقَميصُها
ورِدَاؤُها

فرفع ''دُرَّاعَة'' وهي الخبر وكان حقها النصب على أنها خبر لـ''ليس'' ،ثم عطف عليها بالرفع،وهذا غير جائز وإن كان المعرِّيّ يرى له تخريجاً ،وذلك بأن يجعل ''العلا'' هو الخبر و''دُرَّاعَة'' هي الاسم،متخذاً من خفاء الإعراب في ''العلا'' مبرراً لذلك،لأنَّ ''العلا'' يحتمل الرفع ويحتمل النصب [٤]،ولكن ما يضعف ذلك الوجه هو أن ''العلا'' معرفة و''دُرَّاعَة'' نكرة والأصل في باب المبتدأ والخبر أن تكون المعرفة هي المبتدأ والنكرة هي الخبر،يقول سيبويه : ((واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تنشغل به كان المعرفة))[٥].

يقول المعرِّيّ معلقاً على هذا البيت : ((رفع ''دُرَّاعَة'' و''رِدَاؤهَا'' جائز على أن تجعل ''العُلا'' هي الخبر،وإنما يقبح لأن ''دُرَّاعَة'' نكرة،ولو تنصب ''الدُّرّاعَة'' و''الرداء'' لم يضر ذلك البيت،ويجعل قوله : ''ولا جُبّةٌ مُوْشَّيَة'' منقطعاً من الكلام كأنه قال : ''ولا هي جُبَّةٌ'' ولا يبلغ هذا في القبح قول حسان :

..... يَكُونُ مُزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

لأنَّ الاسمين هاهنا أحدهما نكرة والأخر معرفة وهما في بيت حسان نكرتان)) [٦].

وبيت البحتري وأن كان يمكن أن يخُرَّج على وجه كما فعل المعرِّيّ لكنه يبقى تخلصاً من خطأ إلى ضرورة وهي جعل المبتدأ نكرة .

---

(١) شرح التسهيل ٣٤٤/١ .
(٢) شرح ابن عقيل ٢٢٣/١ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ١١٩١ / ٢ .
(٤) عبث الوليد ٢٥١ .
(٥) الكتاب ٤٧/١ .
(٦) عبث الوليد ٢٥١ . قول المعرِّيّ : وهما في بيت حسان نكرتان ، لعله تسمح من أبي العلاء ، لأن الأمر ليس كذلك، فـ''مزاجها'' معرفة بالإضافة إلى الضمير و'عسل'' نكرة .

(٤) : حذف خبر (ليس)

وقد ورد ذلك في بيت واحد وهو قوله [١]:

وتَعْلَمُ جُرْدُ الخَيْلِ أَنْ لَيْسَ سِوَاهُ،وسُمْرُ الخَطِّ أَنْ لَيْسَ حامِلُ راكِبُ

فحذف خبر (ليس) الثانية لدلالة المعنى المتقدم عليهـــا من (ليس) الأولى وخبرها،التقدير : «أن ليس حاملٌ سواه»،وهذا معدود من الضرورة .

قال ابن عصفور : ((ومنه حذف الخبر في باب (كان) لدلالة المعنى عليه،نحو قول التيمي :

لَهَفِي عَلَيك للهفة مِنْ خَائفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيسَ مُجِيرُ

يريد : «ليس في الدنيا مجير»،وقول الآخر :

فَإِنْ قَصَدُوا لحقٍ حَقَّ فَاقْصِد وَإِنْ جَارَوا فَجُرْ حَتَّى يَصِيرُوا

يريد : «حتى يصيروا لك تبعاً» .

وإنما لم يجز حذفه إلا في ضرورة لأنه عوض عما اخترم منها من الدلالة على الحدث فلزم ذلك)) [٢].

غير أنَّ سيبويه نقل مجيء (ليس) محذوفة الخبر عن العرب،قال :((وقولهم:ليس أحدٌ،أي:ليس هنا أحدٌ،فكل ذلك حذف تخفيفاً،واستفاد بعلم المخاطب بما يعني)) [٣]،وابن مالك يرى جواز اقتصار (ليس) على اسمها دون خبرها حملاً لها على (لا) لأنها حينئذ تشبهها،ولأن الاسم يكون نكرة عامة معها،يقول : ((ولإفادتها النفي أيضاً اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة،لأنه يشبه اسم (لا)،فيجوز أن يساويه في الاستغناء بـــه عن الخـــبر،كقول الشاعر:

أَلا يَا لَيلُ وَيْحَكِ نَبِّئِينَا فَأَمَّا الجُودُ مَنْكِ فَلَيسَ جُودُ

أراد : «فليس منك جود»،أو «ليس عندك جود)) [٤].

(٥) : استعمال (ليس) حرف نفي غير عامل

أقحم النحاة (ليس) في الأفعال اعتماداً على عملها مع أنها تفتقد لشروط الفعلية وهو الدلالة على الحدث والزمن،وقد ذهب ابن السراج والفارسي في الحلبيات وأبو بكر ابن شقير وجماعة إلى أنَّها حرف [٥] .

أما جمهور النحاة فعلى أنها فعل ناسخ يعمل دائماً في رفع الاسم ونصب الخبر،وعلى هذه القاعدة قرر النحاة أنّ (ليس) لا تدخل على الجملة الفعلية،لأنه لا يجوز أن يدخل الفعل على الفعل ويعمل فيه،وإن ورد ما ظاهره ذلك فإن الحقيقة أن (ليس) فيها ضمير مستكن يكون اسماً لها ويكون الفعل خبراً لها،قال بذلك سيبويه،قال : ((فمن ذلك قول بعض العرب : «ليس خَلَق الله مثله»، فلولا أنَّ فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكنْ فيه من الإضمار مثل ما في (إنَّهُ) . . . قال الشاعر وهو حميد الأرقط :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِين

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٧٢٩ / ١٩ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨٢ .
(٣) الكتاب ٣٤٦/٢ .
(٤) شرح التسهيل ٣٥٨/١ ، ٣٥٩ .
(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٢٢٤/١ .

فلو كان (كل)على (ليس) ولا إضمار فيه،لم يكن إلا الرفع في "كلّ"،ولكنه انتصب على "تُلْقِي" . ولا يجوز أن تَحْمِلَ المساكين على (ليس) وقد قَدَّمْتَ فَجَعَلْتَ الذي يعمل فيه الفعلُ الآخرُ يلي الأولَ وهذا لا يحسن لو قلت : «كانت زيداً الحُمَّى تأخذُ» أو «تأخذ الحمى» لم يجز وكان قبيحاً)) [١].

وبعض النحاة يخالف سيبويه وهم الذين قالوا بحرفية (ليس) ويجعلون (ليس) حرف نفي كـ(ما) قال ابن السراج : ((وقد شبهها بعض العرب بـ(ما) فقال : «ليس الطيبُ إلا المسكُ»،فرفع،وهذا قليل)) [٢].

وقال الرضي:((وحكم الجملة المصدرة بـ(ليس) - إن كانت فعليه - حكم الاسمية، في أن اجتماع الواو والضمير أو انفراد الواو أكثر من انفراد الضمير، وذلك لان (ليس) لمجرد النفي على الأصح ، ولا يدل على زمان ، فهو كحرف نفي داخل على الإسمية ، فالإسمية معها كأنها باقية على اسميتهـــا بخـــلاف "لا يكون"و "ما كان" ونحوهما)) [٣].

وقد رد ذلك سيبويه،قال : ((وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تُجعل كـ(ما) وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف، فهذا يجوز أن يكون منه :« ليس خَلَقَ الله أَشْعَر منه »،« وليس قالها زيدٌ»،قال حميد بن الأرقط :

فَأصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالي مُعَرَّسِهِم وَلَيسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي المَسَاكينُ

وقال هشام أخو ذي الرمة :

هي الشِّفاءُ لِدائي لو ظَفِرتُ بِهَا وَلَيسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذَولُ

هذا كله سمع من العرب،والوجه والحد أنْ تحمله على أنَّ في (ليس) إضماراً وهذا مبتدأ كقوله : «إنَّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ»،إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : «ليس الطيبُ إلا المِسكُ» و«ما كانَ الطيبُ إلا المسكُ»)) [٤].

وقد وردت عدة أبيات من شعر البحتري جاء فيها بعد (ليس) فعل مضارع دون أن يكون هناك مجال لتقدير ضمير شأنٍ منها قوله [٥] :

وَقَالَ لِيَ الأعْدَاءُ : مَا أنْتَ قَائل وَلَيْسَ يَرَاني اللهُ انْحَتُ مِنْ جُرْفي

وقوله [٦]:

لَيْسَ يَرْضَى عَنِ الزّمَانِ مُرَوٍّ فِيهِ إلاّ عَنْ غَفْلَةٍ أو تَغَاضِ

وقوله [٧]:

فَلَيْسَ تَنْفَكّ من مَنْعٍ ومِنْ عَذلٍ مِنْكُمْ بِمُنْبَسَطٍ مِنّا ومُنْقَبَضِ

وقوله[٨]:

يَقْضِي الأمُورَ **وَلَيْسَ يُسْمَعُ** نَبْسَـةً بِخِلاَلِ أشْوَس في الـمَحَلِّ الشّاسِي

وقوله [٩] :

وَهَلْ يَشْفِي السِّبَابُ مِنْ ابْنِ لُؤْمٍ دَنِيءٍ **لَيسَ يُؤْلِمُهُ** السِّبَابُ

وقوله [١] :

---

(١) الكتاب ٧٠/١ وانظر السابق ١٤٧/١ .
(٢) الأصول في النحو ٩٠/١ .
(٣) شرح الكافية ٢١٢/١ .
(٤) الكتاب ١٤٧/١ .
(٥) ديوان البحتري ٢٤/١٣٩٧/٣ .
(٦) ديوان البحتري ٢/ ١٢٠٧ / ٣ .
(٧) ديوان البحتري ٢/ ١٢٠٦ / ٢ .
(٨) ديوان البحتري ٢/ ١١٧٣ / ٦٧ .
(٩) ديوان البحتري ٤/١٥٧/١ .

مَا للّيَالي أرَاهَا **لَيسَ تَجْمَعُهَا** حَالٌ وَيَجْمَعُهَا مِنْ جِذْمِهَا نَسَبُ

وقوله [٢]:

لِي صَاحِبٌ **لَيسَ يَخْلُو** لِسَانَهُ مِـــنْ جِرَاحِ

وقوله [٣]:

مُحَسَّدٌ بِخِلالٍ فيهِ فَاضِلَةٍ وَ**لَيسَ تَفْتَرِقُ** النَّعْمَاءُ وَالحَسَدُ

وقوله [٤]:

وَيَسُرُّنِي أنْ **لَيسَ يَكْرُمُ** شِيمَةً مِنْ مَعْشَرٍ مَنْ لَيسَ يكْرَمُ وَالِدَا

وقوله [٥]:

وَ**لَيسَ يُلَقَى** الحَــزْمَ إلا ابْنُ حَازِمٍ **وَلَيسَ يَسُوسُ**ُ النَّاسَ إلا ابْنُ سَائسِ

وقوله [٦]:

رِقَّ لي مِنْ مَدَامِعَ **لَيْسَ تَرْقَا** وارْثِ لِي مِنْ جَوَانحَ **ليس تَهْدَا !**

فهذه الأفعال التي بعد (ليس) لا يستقيم تقدير ضمير الشأن فيها،وإن المعنى فيها يستقيم بتقدير (ما) بدلاً من (ليس)،الأمر الذي يجعلنا نقول : إن (ليس) لمجرد النفي فقط، وليس هناك حاجة لتقدير ضمير الشأن،ولاسيَّما أن هناك من قال بذلك مما يسوغ للبحتري استعماله هذا،وإلى هذا ذهب أبو العلاء المعرِّيّ ،قال : ((ومن زعم أن (ليس) تكون في معنى (ما) لم يحتج في هذا الموضع إلى الضمير ويكون كأنه قال : مِنْ مَدَامِعَ مَا تَرْقَا)) [٧].

ومما يدل على أن البحتري استخدم (ليس) بمعنى (ما) فقط هو إدخالها على الأفعال الناسخة التي تَتَطَلَّبُ سَبْقَهَا بـنفي وهو (ما)،مثل الفعل (ينفك) مع إبقاء الفعل الناسخ عاملاً،كقوله [٨]:

وَهوَ الهَجْرُ **لَيسَ يَنْفَكَّ** يُذْكِي حَرَّ بَثٍّ يَفِي بِحَرِّ الهَجِيرِ

وقوله [٩]:

لَيسَ يَنْفَكَّ هَاجِياً مَضْرُوباً أَلْفَ حَدٍّ،أَوْ مَادِحاً مَصْفُوعَا

وقوله [١٠]:

وَأرَى الغَيثَ **لَيسَ يَنْفَكّ**ُ يَهْمِي في غَدَاة مُخْضَلّةٍ وَعَشِيِّ

فجعل (ليس) بمنزلة (ما) وأدخلها على الفعل الناسخ (ينفك) .

(٦) :توسط خبر الناسخ

---

(١) ديوان البحتري ٦/١٧٠/١ .
(٢) ديوان البحتري ١/٤٨٣/١ .
(٣) ديوان البحتري ١٧/٤٩٦/١ .
(٤) ديوان البحتري ١٤/٨٢٣/٢ .
(٥) ديوان البحتري ٢٤/١١٢٥/٢ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ٧١٢ / ٩ .
(٧) عبث الوليد ١٧٨ .
(٨) ديوان البحتري ٢/٩٤٦/٢ .
(٩) ديوان البحتري ٩/٢٨٣/٢ .
(١٠) ديوان البحتري ٢/٢٤٥١/٤ .

قال ابن مالك [١]:

وَفي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَر أَجِزْ،وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَر

أي أنه يجوز لأخبار (كان) وأخواتها أن تتوسط بين الناسخ واسمه،لأن الناسخ يدخل على الجملة الإسمية المكونة من المبتدأ والخبر،والأصل جواز تقدم الخبر على المبتدأ إلا في الحالات التي لا يجوز فيها أن يتقدم الخبر فإنه يمتنع توسط الخبر،ومن تلك المواضع: أن يكون الخبر جملية فعلية فاعلها ضمير يعود على المبتدأ حتى لا يكون هناك التباس بين المبتدأ والفاعل،نحو : «زيد قام»،بخلاف : «زيد قائم»،أو «قام أبوه»،و«أخواك قاما» [٢].

ومن ذلك قول البحتري [٣]:

وهل يَشْفِي السِّبَابُ من ابْنِ لُـؤْم دَنيءٍ **ليس يؤْلِمُهُ** السِّبَابُ ؟ !

وقوله [٤]:

وتَعافَسُوا مَنْ **كان طاحَ** سِلاحُـهُ والنَّفْسُ تَتْلَفُ عند كلِّ عِفَاسِ

وقوله [٥]:

ليس يَحْلو وُجودُك الشيءَ تَبْـغِيـ ـه الْتِمَاساً حتى يَعِزَّ طِلابُـهْ

وأجاز ابن عصفور توسط خبر الناسخ في باب (كاد) وأخواتها على الإطلاق - اقترن الخبر بـ (أن) أم لم يقترن - قال :((وقد تتقدم أخبار الأفعال على أسمائها فتقول «عسى أن يقوم زيد» ،و«يوشك أن يقوم عمرو»، على أن يكون "زيد" اسم (عسى) و"عمرو" اسم (يوشك) و (أن) والفعل في موضع الخبر)) [٦].

ومما ورد في شعر البحتري من ذلك قوله[٧] :

جَافِي الـمَضَاجِعِ لا يَنْفَكُّ في لَجَبٍ يَكَادُ يُقْمِـرُ مِنْ لألآئِهِ القَـــمَرُ

وقوله [٨]:

وتكادُ تَنْتَقِصُ السُّيُوفُ من الأسَى فَتَخُـورُ أنْفُسُهُمْ ولم تَتَخَـــيَّرِ

وقوله [٩]:

أشْرَقْنَ حتّى كـاد يُقْتَبَسُ الدُّجَـــى ورَطَبْنَ حتى كادَ يَجْرِي الجَنْدَلُ

فنرى أنه في هذه الأمثلة قد توسط الخبر الذي هو الجملة الفعلية في (كاد) وأخواتها،وهو ما أجازه النحاة،ولعل السبب الذي جعلهم يمنعون التوسط في أخبار "كان" ويجيزون ذلك في أخبار كاد هو زوال المحذور في ذلك وهوالتباس اسم الناسخ بفاعل الفعل لأنه في (كاد) وأخواتها يكون الاسم حينئذ متستراً في الناسخ بخلاف (كان) وأخواتها .

وقد ذهب بعض النحاة في تأويل شواهد هذه الظاهرة كأبي على الشلوبين إلى القول بتمام الفعل ووجوب أن يكون الاسم الظاهر بعد الفعل مرفوعاً به .

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٣١/١ .
(٢) أوضح المسالك ١٨٨/١ .
(٣) ديوان البحتري ١/ ١٥٧ / ٤ .
(٤) ديوان البحتري ٢/ ١١٧١ / ٥٧ .
(٥) ديوان البحتري ١/ ١١٨ / ٣١ .
(٦) المقرب ١١٠ .
(٧) ديوان البحتري ٢/ ٩٥٨ / ٣٥ .
(٨) ديوان البحتري ٢/ ٩٥١ / ١٣ .
(٩) ديوان البحتري ٣ / ١٧٥٢ / ٢١ .

وقد تكلم النحاة في ذلك معتمدين في استشهادهم على أمثلة قيل إنها مصنوعة ، وعلى الفعلين عسى وأوشك وقد ورد في القرآن الكريم آيتان يمكن أن تلتبس بهذا الأمر وهي قوله تعالى : { عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُودَا } [١] ، وقوله تعالى:{ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدَيَنِي رَبِّي لأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدَا }[٢] وقد رأى أبو حيان أنَّ (عسى) في الآية الأولى تامة وفاعلها { أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكُ } ولا يجوز أن تكون ناقصة وتجعل "ربك" اسمها و«أن يبعثك» خبرها لأن "مقاماً" منصوب بـ"يبعثك" فيترتب على ذلك الفصل بين الموصول وهو (أن) وبعـــض صلتـــه وهو "مقاماً" وهذا غير جائز [٣] .

والآية الثانية أيضاً لا يصح جعلها ناقصة لأنه لو جعل (ربى) اسمها لكان فيه فصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن "لأقرب" متعلق بالفعل "يهديني".

ونستخلص من كل ما سبق أن استعمالات البحتري مُسَوَّغَة سواء على رأى من يجعل الفعل الناسخ تاماً أو على رأى من يجيز توسط الخبر في بعض الأفعال .

ثانياً : حذف حرف النفي من الناسخ

تنقسم الأفعال الناسخة إلى قسمين ، القسم الأول يعمل بلا شروط ، والقسم الآخر يشترط لكونه ناسخاً عاملاً أن يسبقه نفي أو شبه نفي ، وهذا القسم يتكون من أربعة أفعال هي : ((زال - وبرح - وفتئ - وانفك ، فمثال النفي لفظاً : «مازال زيدٌ قائما» ، ومثاله تقديراً قوله تعالى : { تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُف} [٤] أي لا تفتؤ، ولا يحذف النافي معها قياساً إلا بعد القسم كالآية الكريمة)) [٥] .

أما الحذف في غير أسلوب القسم فقد شذذه النحاة ، قال ابن عقيل :((وقد شذ الحذف بدون القسم كقول الشاعر:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَومِي بحَمْدِ اللهِ مُنْتَطَقاً مُجِيدَا

أي «لا أبرح منتطقاً مجيدا)) [٦].

وجعله ابن عصفور ضرورة قال :((ومنه إضمار (لا) النافية غير الداخلة على الفعل المستقبل في جواب القسم،نحو قول النمر:

وَقَوْلي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِم تُلاقُونَهُ حَتّى يَؤُوبَ المُنَـــخّلُ

يريد : «لا تلاقونه»، وقول أبي ذؤيب :

وَأَنْسَى نَشِيبَةَ وَالجَاهِلُ الـــ ـمُغَمِّرُ يَحْسَبُ أَنّي نَسِي

يريد : ولا أنسى نَشِيبَة .

وقول الآخر:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَاحَييـــ ـــتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونُه

يريد : لا تنفك)) [٧].

وأما حذفها مع الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم فجائز في سعة الكلام،لأنه حينئذ زال اللبس ولأنه قد عُلِم أن هذه الأفعال يلزمها النفي،ولكنه حذف استخفافاً، ويكون ذلك بثلاثة شروط[١] نحو: قوله تعالى : { تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُف}[٢]، المعنى «لاتفتؤ» .

---

(١) سورة الإسراء : ٧٩ .
(٢) سورة الكهف : ٢٤ .
(٣) انظر : البحر المحيط ٧٢/٦ .
(٤) سورة يوسف : ٨٥ .
(٥) شرح ابن عقيل ٢٢٥/١ .
(٦) شرح ابن عقيل ٢٢٥/١ ، ٢٢٧ .
(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٥، ١٥٦ .

قال ابن معط[٣]:

وَإنْ أتى الجَوَابُ مَنْفَياً بـ(لا) أوْ (مَـا) كَقَولي : وَالسَّمَا مَا فَعَلا

فَإنَّهُ يَجُــوزُ حَذْفُ الحَـــرفِ إنْ أمِنَ الإلبَــاسُ حَالَ الحَـــذْفِ

وقد جاء في شعر البحتري من هذا الضرب أربعة أبيات حذف منها النافي في سياق القسم وهي ليست من الأفعال الناسخة،وهي قوله [٤]:

فَتَاللهِ أرْضَى بالعـــرَاقِ إقامَةً وفي الأرْضِ للسَّفْرِ المُغِذَ شَـآمُ

وقوله [٥]:

تاللهِ أبْقَى والأسَى بِجَوَانحِي لِلْبيْنِ يَسْقِيني بِسُمٍّ أسَـاوِدِ

وقوله [٦]:

تالله أوخَذَ بالخَراَجِ وضَيْعَتي لَحْمٌ يُطَرَّحُ في مَخَالِبِ طائرِ

وقوله [٧]:

تاللهِ يَسْهَرُ في مديحك لَيْلَه مُتَمَلْمِلاً،وتنامُ دُونَ ثَوَابهِ

أما حذف النافي في غير سياق القسم فقد ورد في شعر البحتري في موضعين :

<u>الموضع الأول : حذف (لا) من تفتؤ</u>

وقد ورد ذلك في بيت واحد،وهو قوله [٨] :

تَفْتَأُ عُجْـــباً بالشَّيْء تَذَّكِرُهْ وإنْ تَوَلّى أو انْقَضَى عُصُرُه

فحذف (لا) النافية،مع فقد شرط من شروط الحذف وهو أن يكون الفعل مستقبلاً بالقسم،التقدير : لاتفتؤ، قال أبو العلاء المعرِّيّ تعليقاً على هذا البيت :((إذا رويت (تفتأ) فهي في قولهم "مافتيء" أي "مازال "،وهذا رديء جداً لأن (لا) إنما تحذف في القسم خاصة لأن مكانها قد عرف هنالك،فاستغنى السامع أن تذكر له كقول تأبط شراً :

تَاللهِ آمنُ أنْثَى بَعْدَمَا حَلَفَتْ أسْمَاءُ بِاللهِ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقِ

وليس في بيت أبي عبادة ما يدل على القسم، فهو منكر عند المخاطب،ويقويه أن (تفتأ) قد علم أنها لا تستعمل إلا في النفي، فالعلم بذلك يحسن طرح الحرف النافي من صدر الكلام)) [٩] .

وابن هشام لم يجعل حذف النافي من الضرورة،قال :((وسمع بدون القسم كقوله:

---

(١) أن يكون النافي المحذوف هو (لا) ، وأن يكون المنفي به مضارعاً ، وأن يكون في سياق القسم .
انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٢٦/١ .
(٢) سورة يوسف : ٨٥ .
(٣) شرح ألفية ابن معط ٤٣٤/١ .
(٤) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٦٨ / ١٤ .
(٥) ديوان البحتري ٢/ ٨٢٩ /٥ .
(٦) ديوان البحتري ٢/ ٩٤٥ / ٢ .
(٧) ديوان البحتري ١/ ٨٨ / ٦ .
(٨) ديوان البحتري ٢/ ١٠٣٣ / ١ .
(٩) عبث الوليد ٢٣١ .

وَقُولِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِم يُلاَقُونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ المُنَخَّلُ)) [1].

والمُنَخَّلُ : شاعر اتهمه النعمان بامرأته "المتجردة" فحبسه ثم انقطعت أخباره ، فضرب العرب به المثل فيمن يذهب فلا يعود،و "يُلاَقُونَهُ" بتقدير : «لا يُلاَقُونَهُ» .

ويحتمل أن يكون البحتري أراد (تفتأ) تامة من غير نفي،يقوي ذلك مجيء أخواتها تامة من غير قصد النافي وإن ذكرت المصادر اللغوية [2]أنه لا يُتَكَلَّمُ بها إلا مع النفي فإن القياس لا يمنعها،فكما تأتي "زال" و "برح" تامتان فكذلك لا يبعد أن تكون (تفتأ) تامة تامة بمعنى (تبقى) ويكون معني بيت البحتري : «تبقى معجباً بالشيء تَذَكِرُه وإن تولى وانقضت عصره»،ويكون هذا من قبيل الحمل على المعنى،فكما عَدَّوا أفعالاً لازمةً بحروف جر حملاً على أفعالٍ متعدية هي في معناها فلا يَبْعُدُ أن يجعل البحتري "تفتأ" تامة من غير نفي حملاً على "تبقى" التي هي في معناها وهو كثير وله شواهد من القرآن الكريم [3] وكلام العرب.

<u>الموضع الثاني : حذف النافي من (ما زال)</u>

أما حذف (ما) من (مازال) في غير الجملة المصدرة بالقسم فشاذ .

قال ابن عصفور : ((ومنه حذف (ما) النافية، وهو قليل جداً،وهو قوله:

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ

يريد: مازالت عزيزة)) [4] .

وقد قَدَّر ابن قتيبة [5]في كتابه (تأويل مشكل القرآن) المحذوف في هذا البيت بـ(لا) وليس (مـا)،وجعل ابن الخباز النافي المحذوف مقدراً،قال : ((ولا تستعمل إلا بحرف النفي إما ظاهراً نحو : ما زال زيدٌ قائماً ، وإما مقدراً كقوله:

تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٍ أَعِدُّهَا لَهَا مَا مَشَى يَوماً عَلَى خُفِّهِ جَمَلُ)) [6]

وعلى هذا فالواجب إثبات النافي في (مازال) وأخواتها،ولكنه قد يحذف في ضرورة الشعر، إلا أن حذفه قليل جداً، ((قال ابن عبدالحليم عن أبي حيان : ومازال وما انفك ومافتيء ،تلزمها أداة نفي لفظاً وفي الضرورة تقديراً،يعني : لا يجوز : زال زيد قائماً، وانفك عمرو مقيماً، وفتئ محمد ضاحكاً،وأنت تريد الإيجاب، فإن قدرت فيه حرف النفي محذوفاً لم يجز إلا في ضرورة الشعر)) [7] .

وقد ورد من ذلك في شعر البحتري بيت واحد حذف منه النافي قبل "زال" وهو قوله [8]:

---

(1) مغني اللبيب ٨٣٥ .
(2) انظر : الصحاح (فتأ) ٦٢/١ ، اللسان (فتأ) ١٢٠/١ .
(3) من نحو قوله تعالى : { وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُم } الكهف ٢٨، فلا يقال تعدو عن هذا الأمر ، ولكنه حمل على تتجاوز عنهم أو تنصرف عنهم ، وقوله تعالى : { أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إلى نِسَائكُم } البقرة ١٨٧، لا تقول رفثت إلى النساء ، ولكنه حمل على : الإفضاء إليهم ، وقوله تعالى : { يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا } التوبة ٣٥ ، لا تقول : أحميت على الحديدة ، ولكنها محمولة على : أوقدت عليها ، وقوله تعالى :{ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِه } النور ٦٣ ، لا يقال خالف عن أمره ، ولكنه محمول على ينحرفون أو يرغون عن أمره ، وقوله تعالى { وَكَانَ بِالمؤْمِنِينَ رَحِيْماً } الأحزاب ٤٣ ، لا يقال رحم به ، ولكنه محمول على رؤف به ، وقوله { مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِم } الفتح ٢٤ ، المعروف ظفر به ، لاظفر عليه ، ولكنه محمول على أظهركم عليهم .

أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١-٢٢٥ بتصرف

(4) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٦ .
(5) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٢٥ ، والفرق بين التقديرين أن من شرط جواز الحذف أن يكون النافي (لا) ، فلو توفر الشرطان الآخران وقدر (لا) جاز الحذف ، وإن قَدَّر (ما) لم يجز على رأي الشيخ محمد محي الدين الذي اشترط أن يكون النافي (لا) .
(6) شرح ألفية ابن معط ٨٧٣/٢ .
(7) الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ٣١٩ .
(8) ديوان البحتري ١/ ٤٢٢ / ٤٠ . وقبله

وَأَوْقَدَتْ نَاقُوسَهَا وَالصَّلِيـــ ـــبَ تَحْتَ عَشَائكَ حَتَّى نَضِجْ

وزِلْتَ من اللهِ في لَعْنَـةٍ تُقيمُ عليكَ ولا تَنزَعِجْ

التقدير : «ومازلت من الله في لعنة»،فحذف (ما) ضرورة.

والفائدة من وجوب لزوم النفي في (ما زال،وما فتيء،وما انفك،وما برح) أنه يؤتى بها لمعنى الاستمرار والدوام،و"زال" وأخواتها بدون نفي تفيد المفارقة،فإذا خلت هاتان الكلمتان من النافي فُهِمَ من الكلام ضد المراد وهو عدم الاستمرار، لذا أوجبوا ملازمتهما للنفي إذا أريد بهما معنى النسخ،ولهذا المعنى أشار ابن الخباز بقوله : ((والمعنى الجامع لهذه الأربعة المفارقة وهي في معنى النفي،فإذا دخل عليها حرف النفي صار معناها إثباتاً،لأن نفي النفي إثبات)) [١] .

ثالثاً : العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر

ورد العطف على اسم (إنَّ) في شعر البحتري ثماني مرات عطف فيها البحتري على اسم (إن) وجميعها تجري حسب القاعدة المقررة إلا في بيت واحد فقط جاء به البحتري مخالفاً،وهذه المخالفة هي العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر،وهذا البيت هو قوله[٢]:

أجِدَّكَ ! إنَّا وَالزّمَانُ كَمَا جَنَتْ عَلَى الأضْعَفِ المَوْهُونِ عَادِيَةَ الأقوَى

وقبل أن نناقش هذا القضية عند البحتري نقول : إنَّ العطف على اسم (إن) يكون على مثالين :

الأول : أن يعطف على اسم (إنَّ) بعد أن تستوفي (إنَّ) معموليها،نحو قوله : « إن زيداً قائمٌ وعمرو »، ويكون العطف باسم مرفوع أو منصوب تقول :«إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو»،أو "وعمراً" فالمرفوع على الابتداء أو محل اسم (إن) قبل دخول (إن) عليه والنصب عطف على اسم (إن) المنصوب . وهذا الأمر لا اعتراض عليه من النحاة وجميعهم يقرونه .

الثاني : أن يعطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر،فيكون العطف إما باسم منصوب كقولك : « إنك وزيداً ذاهبان ».

فهذا أيضاً لا اعتراض عليه .

بقي أن يعطف على اسم (إنّ) المنصوب باسم مرفوع قبل تمام الخبر وهذا مما لا يقره النحاة،وذلك أن العطف يقتضي المتابعة في الإعراب،فيعطف المرفوع على المرفوع والمنصوب على المنصوب،أما أن يعطف مرفوع على منصوب فهذا الذي أثار خلافاً بين النحاة في هذه المسألة،والذي وسّع دائرة الخلاف ورود ذلك في فصيح المنقول سواء كان نثراً أو شعراً،وفي ذلك يقول سيبويه : ((واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : «إنهم أجمعون ذاهبون» و«إنك وزيدٌ ذاهبان»،وذاك أن معناه معنى الابتداء فَيُرَى أنه قال: (هم) كما قال :

..... وَلا سَابِق شيئاً إذَا كَانَ جَائياً

على ما ذكرت لك .

وأما قوله عز وجل : { والصَّابِئون } [٣]فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله: «والصابئون» بعدما مضى الخبر .

وقال الشاعر (بشر بن أبي خازم) :

وَبَكَرَتْ تَخْرَأُ في المَذْبَحِ الـــ ـكَبير ، وتَلْطَخُ تلِكَ الـــدَّرَجْ

(١) شرح ألفية ابن معط ٨٧٥/٢ .

(٢) ديوان البحتري ١ / ٥٦ / ٢٩ .

(٣) المائدة : ٦٩ ، القرطبي ٢٤٦/٦ : ((" الصابئون " معطوف على المضمر في "هادوا" في قول الكسائي والأخفش ، قال النحاس : سمعت الزجاج يقول ـ وقد ذكر له قول الأخفش والكسائي -: هذا خطأ من جهتين : **أحدهما** : أن المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد، والجهة الأخرى أن المعطوف شريك المعطوف عليه فيصير المعنى : إنَّ الصابئين قد دخلوا في اليهودية وهذا محال . وقال الفراء "إنما جاز الرفع في " والصابئون " لأن (إن) ضعيفة فلا تؤثر إلا في الاسم دون الخبر و (الذين) هنا لا يتبين منه الإعراب فجرى على جهة واحدة الأمران ، فجاز رفع "الصابئين" رجوعاً إلى أصل الكلام . قال الزجاج : وسبيل ما يبين فيه الإعراب ومالا تبين منه الإعراب واحد وقال الخليل وسيبويه : الرفع محمول على التقديم والتأخير ،والتقدير . إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الأخر وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولاهم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك)) .

وإلا فَاعْلَمُوا أنّا وَأنْتُم بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاقِ

كأنه قال : «بغاة ما بقينا وأنتم»» [١].

ففي هذا النص نجد أن سيبويه يعرض إلى قضايا متعددة،منها قضية العطف على اسم (إن) بالمرفوع قبل تمام الخبر،فهو لا يقر ذلك ويجعله غلطاً من العرب ومثل له بقوله: «وإنك وزيدٌ ذاهبان ».

وهذه الظاهرة كانت مثار جدل بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة سطره ابن الأنباري في الإنصاف وملخصه أن البصريين يمنعون ذلك،وعلى رأسهم سيبويه ولا يجِزونه إلا بعد تمام الخبر،وأما العطف قبل تمام الخبر فيرون فيه النصب لا غير نحو : «إنَّ زيداً وعمراً قائمان»،ولابد من تثنية الخبر .

وأجاز الكوفيون العطف قبل تمام الخبر واختلفوا بعد ذلك،فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أو لم يظهر،وذلك نحو قولك : «إنَّ زيداً وعمراً قائمان» ،و«إنك وبكرٌ منطلقان» .

وذهب أبو زكريا يحي بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن) أي خفي فيه الإعراب .

وقد رَجَّح ابن الانباري رأي البصريين،ورد على رأي الكوفيين،وتأول ما جاءوا به كما فعل سيبويه من قبل،فقد جعل الآية على التقديم والتأخير [٢]،وكأنه يقول إن هذا الاستعمال خاطئ،وإن أردت التأويل فهاكه على الآية وهذا حسن أدب منه مع القرآن لأنه حمل الآية على التقديم والتأخير ولم يحمل كلام العرب على ذلك،بل نسبهم إلى الغلط .

قال ابن عقيل : ((فإن كان العطف قبل أن تستكمل (إن) أي قبل أن تأخذ خبرها تعين النصب عند جمهور النحويين،فتقول : إن زيداً وعمراً ذاهبان ، وإنك وزيداً ذاهبان وأجاز بعضهم الرفع)) [٣]، ومما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب في جملة صالحة من الشعر وفي بعض النثر وقوع الاسم المرفوع مسبوقاً بالواو بعد اسم (إن) المنصوب وقبل خبرها،منها ما استشهد به الكوفيين ومنها أيضا قول الشاعر :

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإنِّي وَأنْتُمَا وَإنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوى دَنِفَانِ

وقوله تعالى :{ إنَّ اللهَ وَمَلائكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِي } [٤]برفع ملائكتُه [٥].

ويرى ابن هشام أنَّ سبب المنع هو زوال التجرد يقول: ((إن زيداً وعمرو قائمان،وذلك لأن الطالب لرفع "زيد" هو الابتداء،والابتداء هو التجرد،والتجرد قد زال بدخول (إنَّ))) [٦] .

وقد نسب أبو جعفر النحاس إلى الأخفش إجازة العطف بالمرفوع على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر فقال : ((إن الاخفش ذكر في (المسائل الكبير) أن { والصَّابئون}[٧] عطف على الضمير الذي في (هادوا)) [٨]، ونسبها كذلك إلى الكسائي،كما ذكر البغدادي أيضاً أن الأخفش لَحَّن من قرأ : { إنَّ اللهَ وَمَلائكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِي}[٩] برفع "ملائكَتُه" ،في قصة رواها في الخزانة [١] .

---

(١) الكتاب ١٥٦/٢ ، والشاهد فيه رفع " أنتم " على التقديم والتأخير ، والتقدير : فاعلموا أنا بغاة وأنتم ، فـ " أنتم " مبتدأ والخبر محذوف لعلم السامع ، والمعنى : وأنتم بغاة ، ويجوزأن يكون المحذوف خبر (إنّ) كما تقول : «إن هنداً وزيدٌ منطلق» ، فالمعنى : إن هندا منطلقة وزيد منطلق .
(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٦/١ .
(٣) شرح ابن عقيل ٣١٦/١ .
(٤) سورة الأحزاب : ٥٦ ، القرطبي ٢٣٢/١٤: ((قرأ ابن عباس : { ومَلائكَتُه } بالرفع على موضع اسم "الله" قبل دخول "إنَّ" والجمهور بالنصب عطفاً على المكتوبة)) .
(٥) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣١٥/١ ، ٣١٦ .
(٦) مغني اللبيب ٦١٧ .
(٧) سورة المائدة : ٦٩ .
(٨) إعراب القرآن للنحاس ٢٣/٢ .
(٩) سورة الأحزاب : ٥٦ .

وإذا أردنا أن نتحقق من صحة هذه النسبة نجد أن روايته في معاني القرآن تعارض العطف بالرفع على اسم (إن) قبل استكمال الخبر،يقول عند آية المائدة :

((وقال في موضع آخر "والصابئين"،والنصب القياس على العطف على ما بعد (إنَّ)) [٢] ،ثم قال : ((فأما هذه فرفعها على وجهين،كأن قوله:{ إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا }[٣]،في موضع رفع في المعنى لأنه كلام مبتدأ،لأن قوله : «إن زيداً منطلق»،من غير أن يكون فيه (إنَّ) في المعنى سواء،فإن شئت عطفت عليه شيئاً جعلته على المعنى،كما قلت : «إنَّ زيداً منطلق وعمرو»،ولكن إذا جعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر ،وقال بعضهم : لما كان قبله فعل شبه في اللفظ بما يجري على ما قبله ليس معناه في الفعل الذي قبله، وهو { الَّذِينَ هَادُوا } أجراه عليه فرفعه به وإن كان ليس عليه في المعنى)) [٤].

فنرى من هذا النص أن الأخفش يرفض العطف بالمرفوع على اسم (إن) قبل تمام الخبر ولكنه أوَّل الآية كما فعل سيبويه فجعلها على وجهين مختلفين :

الأول : العطف على موقع (إن) واسمها،فكأنه عطف على المبتدأ لأنهما معاً في موضع رفع .

الثاني : العطف لفظياً على محل الضمير في "هادوا" وهذا الوجه الذي رواه عنه أبو جعفر النحاس[٥] .

وعلى ضوء ما سبق من عرض الظاهرة نرى أنه لم يسجل على أبي عبادة في هذه الظاهرة سوى بيت واحد فقط من مجموع ثمانية [٦] أبيات عطف فيها البحتري على اسم (إن) فجعل الاسم المعطوف منصوباً على اسم (إن)،وأما البيت الذي عطف بالمرفوع على المنصوب فهو قوله :

أجِدَّكَ ! إنّا والزمانُ كما جَنَتْ على الأضْعَفِ المَوْهُونِ عاديةُ الأقوَى

فقال : «إنَّا والزمانُ»،فرفع "الزمان" عطفاً على الضمير (نا) المتصل بـ(إنّ) في محل اسمها وهذا ما رده كثير من النحاة كما سبق البيان به .

---

(١) الخزانة ٣١٦/٤ ، ٣١٧ .
(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٦١/١ .
(٣) سورة المائدة : ٦٩ .
(٤) معاني القرآن للأخفش ٢٦١/١ ، ٢٦٢ .
(٥) انظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط ١٠٦ .
(٦) قوله :

إنّـــــك والإحْتِفـــالَ في عـــذَلي غَيرَ مُقَيِّـــمٍ زَيْغـــــِي وَلا مَيْلـــــــِي ٣/ ١/ ١٨٤٩ .

وإنَّ بَنـِي حَـــرْبٍ ومَرْونَ أصْبَحُـــوا بِـــدارِ هَـــوَانٍ قد عَرَاهُـــمْ نَكَالهُـا ٣ / ١٩/١٦٢٧

وإنِّي وذَاتَ الـخالِ في حَـــالِ مُغْرَمٍ يَزِيـــدُ غـــرَاماً من جَوَانـــحِ خَـالِ ٣ / ٦ / ١٦٩٨

فإنّـــــهُمُ وإنّا حَيْـــثُ نَغْـــــدُو وإنْ كانَـــــتْ تُدَبـــرُنَا العُقـــــُولُ ٣/١٨٢١/ ٢٧

وإنِّي وكِتْـــــمَانِي هَوَاهـــا وقد فَشَا كَذِى الجَهْلِ تَحْتَ الثَّوبِ يَضْرِبُ بالطّبْلِ ٣ / ٣ / ١٨٨٦

إنَّ السَّمَـــــاحَةَ والتَّكُرُّمَ والنَّـــدَى لِفَتَـــى السَّمَـــاحَةِ أحمـــدَ بْن الهَيْثَمِ ٣ / ١ / ٢٠٢٩

تَقَصَّاهُمُ بالْجُـــــودِ حَتَّى لأَقْسَمُوا بأَنَّ نَـــــدَاهُ كانَ والْبَحْـــرَ تَوْءَمَا ٤/ ٢٠٨٩/ ١٨

رابعاً : إلغاء عمل أفعال القلوب

أفعال القلوب من نواسخ الابتداء،فهي ((تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه

فتنصب الجزأين)) [١] لان النسبة فيها قد تكون عن علم،وقد تكون عن ظن،فإذا دخلت على الجملة الاسمية نصبت المبتدأ وسمى مفعولاً أولاً،ونصبت الخبر وسمي مفعولاً ثانياً ، وحتى تَطَّرد أفعال القلوب في هذه القاعدة يجب أن تسير وفق الترتيب الأصلي للجملة وهو :

الفعل الناسخ و الفاعل و المبتدأ و الخبر

فإذا حصل هناك تقديم أو تأخير كان لها وجوه من حيث الإلغاء والعمل،ومعنى الإلغاء إبطال العمل لفظاً ومحلاً ،ويتساوى الإلغاء في حقها وعدمه في حالتين :

الأولى : التوسط ويجوز فيه الأمران،نحو: زيداً علمت منطلقاً، أما الإعمال وهو الأظهر فلأنها أفعال والأصل فيها العمل، وتقديمها على أحد الجزأين يرجح ذلك - وأما الإلغاء فلضعفها في التوسط ومنه قول الشاعر :

أَبِالأَرَاجِيزِ يَابْنَ اللؤْمِ تُوعِدُنِي وَفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَر

فـ"اللؤم" مبتدأ و"الخور" معطوف عليه و"في الأراجيز" خبره،و"خلت" ملغاة.

الثانية : التأخر نحو : زيداً منطلقاً علمت،ويجوز إعمالها كما يجوز إلغاؤها وهو الأجود،أما الإلغاء فلضعفها بتقدم المفعولين، وأما الأعمال فلأنها أفعال، ولها تعلق بالجملة وقول الشاعر :

القَومُ في إثْرِي ظَنَنْتُ فَإنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ نَجَوتُ وَخَابُوا

يروى برفع "القوم" ونصبه،فمن رفع ألغاها ،ومن نصب أعملها .

أما إذا تقدمت هذه الأفعال فلا بد من إعمالها،نحو : علمت زيداً منطلقاً،لأن تقدم الفعل يدل على قوته والعناية به، بدليل «لَزيد ضربت » وامتناع « ضربت لَزيد » فلو ألغي للزم الجمع بن متنافيين لأَنَّ إلغاءه يدل على ضعفه وإهماله [٢]، وفي ذلك يقول ابن مالك [٣]:

وَجَوِّزِ الإلغَاءَ لا في الابْتِدَا وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأنِ أوْ لامَ ابْتِدَا

ويقول ابن معط[٤] :

وَإنْ تَوَسَّطَتْ أتَــى التَّخْييرُ لَكِنَّهَا إعْمَالُهَا المَشْهـــُورُ

وَإنْ تَقَدَّمَتْ فَأعْمِلْ مُطْلَقَا مَا لَمْ تُصَدِافْ بَعْدَهَا مُعَلَّقَا

وإذا ما ورد شيء مخالف لما ذكر فإن أكثر النحاة يتأولونه ويقدرون ضمير الشأن فيه قال ابن عقيل : ((أو أن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين،فلا تقول : «ظننت زيدٌ قائمٌ»، بل يجب الإعمال،«ظننت زيداً قائماً»، فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أوَّل على إضمار،كقوله :

أرْجُو وَآملُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا أخَالُ لَدَينَا مِنْكِ تَنْويلُ

فالتقدير : «وما أخاله لدينا منك تنويل»،فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول الأول و« لدنيا منك تنويل » جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا إلغاء،أو على تقدير لام الابتداء كقوله :

كَذَاكَ أدَبْتُ حَتّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أنّي وَجَدَّتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ

التقدير : «أني وجدت لملاك الشيمة الأدب»،فهو من باب التعليق،وليس من باب الإلغاء في شيء)) [١] .

---

(١) الكافية لابن الحاجب ٢٠٤ .
(٢) انظر شرح ألفية ابن معط ٥٠٧/١ .
(٣) شرح ابن عقيل ٣٦٢/١ .
(٤) شرح ألفية ابن معط ٥٠٥/١ .

ومما ورد مخالفاً لما ذكرناه سابقاً في شعر البحتري قوله [٢]:

وَقَدْ زَعَمُوا مِصْرٌ مَعَانٌ مِنْ الغِنَى فَكَيْفَ أَسَفَّتْ بِي إلى عَدَمٍ مِصْـرُ ؟!

حيث رفع "مصر" وكذلك "معان" ،وهما مفعولان لـ (زعم) وهذه رواية الديوان وقد رواها المعرِّيّ بالنصب في "مصراً،ومعاناً" ،وعلق على رواية الرفع بقوله:((الأجود نصب (مصر ومعان) لأنهما مفعولان،وكذلك يقولون : زعمتك ظاعناً، والمعنى : زعمت أَنَّك،فلما حذفت (أَنَّ) وصل الفعل فعمل،وعلى ذلك قول أبي ذؤيب :

فَإنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أجْهَلُ فِيكُمُ فَإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ

فالياء الآخرة في "تزعميني" في موضع نصب،وقوله : كنت أجهل فيكم،في موضع

مفعول ثان،ويتعذر رفع "مصر" في البيت إلا أن يجعل "زعموا" في معنى (قالوا) وليس ذلك بمعروف كالوجه الآخر،إلا أن القياس يوجبه)) [٣] .

هكذا لم يجد المعرِّيّ للبحتري مخرجاً في رفع المفعولين ،إلا أن الكوفيين وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره أجازوا إلغاء التقدم فلا يحتاجون إلى تأويل [٤] .

<u>خامساً :وقوع (مادام) في بداية الجملة</u>

الأسلوب الذي تأتي فيه (مادام) شبيه بأسلوب الشرط من حيث افتقاره إلى جملتين تكون (مادام) وما بعدها كجملة الجواب في الشرط،وعلى هذا فإن الأصل في هذا الفعل أن يكون مسبوقاً بجمله سواء ورد تاماً كما في قوله تعالى : { وَأَمَّا الَّذِينَ سُعُدُوا فَفِي الجَنَّة خَالِدِينَ فِيْهَا مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ } [٥] أم كان ناقصاً كما في قوله تعالي : { وَأَوْصَانِي بالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَادُمْتُ حَيّاً } [٦]،وكقولك : «سوف تنجح مادمت تذاكر»،فتجعل جملة «مادمت تذاكر» مرتبطة بجملة «سوف تنجح»،ولا تجعل (مادام) في بداية الكلام إلا على تقديم وتأخير،وذلك لأن (ما) فيه مصدرية ظرفية،والمصدر المؤول يقوم بوظيفة ظرف الزمان،والظرف لا بُدَّ له من متعلق .

وقد أورد البحتري (مادام) في بداية الجملة في بيتين :

الأول قوله [٧]:

فَمَا دَامَ الحَبِيْبُ عَلَى وِصَـالٍ وَلا أدَّى أمَانَتَــهُ خَلِــيْلُ

أذَمَّ إلَيْكَ مَنْ أحْمَدْتُ إنْ لَمْ يَكُنْ عَدَدٌ بِحَيْثُ هُمُ قَلِيْلُ

الثاني قوله [٨]:

مادَامَ ذَاكَ الـمَعْدِنُ الزَّاكِي الثَّرَى في جِزْعِنا لَمْ نَلْتَفِتْ لِلْعَسْجَدِ

وهذا الأسلوب الذي جاء به البحتري يمكن أن يخَّرج على التقديم والتأخير أي:لم نلتفت للعسجد مادام ذلك المعدن الزاكي الثري في جزعنا، لأن الخيار الآخر هو أن تكون (دام) تامة بمعنى (بقي) فتوقع في محظورين :

<u>أحدهما :</u> حاجه الظرف وهو المصدر المؤول من (مادام) وما بعدها للمتعلق مما يقتضي إعادة النظر في ترتيب الجملة .

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٦٥/١ .
(٢) ديوان البحتري ٢/ ٨٧٢ / ١٧ .
(٣) عبث الوليد ٢٢٤ .
(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣٦٦/١ .
(٥) سورة هود آية ١٠٨ .
(٦) سورة مريم آية ١١٧ .
(٧) ديوان البحتري ١٣/١٨٢٠/٣ .
(٨) ديوان البحتري ٤ / ٢٥٥٣ / ١٤ .

الثاني: نصب "الزاكي" على الحالية وهو معرفة ينبغي تأويلها بنكرة، وهو تكلف في التخريج قد يتناقض مع المدح الذي قصد إليه الشاعر.

و على هذا يكون تخريج البيت على التقديم والتأخير،وهذا سائغ للشاعر إذا كان اللبس مأموناً .

وينقل محمد العدناني عن المجمع اللغوي وجهاً آخر يمكن أن يخرج عليه مثل هذا الأسلوب [١]، وهو أن تكون (ما) في (مادام) زمانية شرطية كما في قوله تعالى : { فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُم } [٢]،كأنه قال في أي وقت كان فيه ذاك المعدن الزاكي لم نلتفت للعسجد،ولكن على هذا التخريج لابد من جعل (مادام) تامة بمعنى "بقي"،وهذا يعود بنا إلى المحظورين اللذين ذكرناهما أولاً،والأحسن من ذلك أن تجعل (ما) مصدرية ظرفية فيكون المعنى : دوام أو مـدة بقاء ذاك المعدن الزاكي لم نلتفت إلى العسجد،وقد ذكر ذلك على الآية [٣].

---

(١) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٢٣٤ .
(٢) سورة التوبة : ٧ .
(٣) انظر : البحر المحيط ١٢/٥ .

الفصل الرابع

أفعـــال المقـــاربة

وسوف نتحدث في أفعال المقاربة عن حكم اقتران خبرها بـ(أَنْ) وتجرده منها فيما يلي :

أولاً : دخول (أَنْ) على خبر كاد

وردت هذه الظاهرة في شعر البحتري ثلاث مرات على النحو التالي :

الأولى : في قوله [١]:

مَعْشَرٌ أمْسَكَتْ حُلُومُهُمُ الأرْ ضَ،وَكَادَتْ مِنْ عِزِّهم **أنْ تَمِيدَا**

الثانية : في قوله [٢]:

أتاكَ الرَّبِيعُ الطَّلْقُ يَخْتَالُ ضاحِكاً مِنَ الحُسْنِ حَتَّى كـادَ **أن يَتَكلّمَا**

الثالثة : في قوله [٣]:

يَكَادُ اضْطِرابُ الشّوْقِ **أنْ يَسْتَخِفَهُ** إذا مَرَّ مُخْتَالاً سَلاَمـــــة حــاجِبُهْ

وقد افترق النحاة حول هذه الظاهرة إلى فريقين :

الأول : يرى أَنَّ دخول (أَنْ) على خبر (كاد) خلاف الصحيح وأن الأصل فيها عدم الدخول،وإذا ما دخلت فهو من باب الضرورة التي لا تجوز في حال السعة،وهو مذهب سيبويه ووافقه الجمهور ومنهم المبرد،قال سيبويه في الكتاب: ((ويضطر الشاعر فيقول كدت أن ... و«كدت أَنْ أَفْعَل»،لا يجوز إلا في شعر)) [٤].

وقال أيضاً : ((وأما (كاد) فإنهم لا يذكرون فيها (أَنْ)،وكذلك «كرب يفعل»،ومعناهما واحد،يقولون «كرب يفعل» و«كاد يفعل»)) .[٥]

ثم قال : ((وقد جاء في الشعر : كاد أن يفعل،شبهوه بـ(عسى)،قال رؤبة :

** قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ البِلَي أَنْ يَمْصَحَا **)) [٦] .

قال الأعلم في شرح هذا الرجز : ((الشاهد فيه دخول (أن) على (كاد) ضرورة والمستعمل في الكلام إسقاطها - ودخلت عليها تشبيهاً بـ(عسى) كما سقطت من (عسى) تشبيهاً بها لاشتراكهما في معنى المقاربة)) [٧].

ويقول المبرد :((أما (كاد) و(كرب) فـ(أن) لا تعمل بعد واحدة منها إلا أن يضطر شاعر)) [٨] .

وغيرهم،ومن المحدثين عباس حسن في النحو الوافي [٩].

---

(١) ديوان البحتري ١/ ٥٩٢ / ١٩ .
(٢) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٩٠ / ٢٥ .
(٣) ديوان البحتري ١/ ٢٨٨ / ٣ .
(٤) الكتاب ١٢/٣ .
(٥) الكتاب ١٥٩/٣ .
(٦) المرجع السابق ١٦٠/٣ .
(٧) تحصيل عين الذهب ٤٤٣ .
(٨) الكامل ١٣٣/١ .
(٩) انظر : النحو الوافي ٦١٤/١ .

وحجة القائلين بهذا الرأي السماع ،حيث أنه لم يرد في القرآن الكريم اقتران خبر (كاد) بـ (أن)،وكل ما ورد في القران كان بدون (أن)،قال ابن الأنباري : ((فأما في اختيار الكلام فلا يستعمل مع (كاد) ولذلك لم يأت في قرآن ولا في كلام فصيح . قال تعالى : { فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون } [١]، وقال تعالى : { مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُم } [٢]، وكذلك سائر ما في القرآن من هذا النحو،فأما الحديث الحديث " كاد الفقر أن يكون كفراً " فإن صح فزيادة (أنْ) من كلام الراوي،لا من كلامه عليه السلام،لأنه صلوات الله عليه أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضاد)) [٣].

الثاني : ومن الذين قالوا بهذا الرأي ابن مالك[٤] وابن هشام [٥]وابن الحاجب[٦] والرضي[٧] ومذهبهم أن دخول (أن) ليس بضرورة لأنها لأنها تدخل على (كاد) في حال السعة،وإنما الغالب فيها عدم الاقتران،وأن اقترانها وارد لكنه قليل ،ومثلها (كرب) فيكون الغالب في خبرهما التجرد من (أن) لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته،وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه فلم يناسب خبرهما أن يقترن بـ(أن) غالباً،ويقل اقترانه بـ(أن) نظراً إلى أصلهما .

يقول ابن مالك [٨]:

وَكَونُهُ بِدُونِ (أنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزْرٌ وَ(كَادَ) الأمْرُ فِيهِ عُكِسَا

ويقول الرضي : ((وأما (كاد) (كرب) و(أوشك) فيستعمل أخبارها مع (أن) ومجردة،والتجريد مع (كاد) و(كرب) أكثر وأعرف، وإذا كانت مع (أن) فهو بتقدير حرف الجر،أي : (كاد) أو (كرب) من أن يقوم،و«أوشك في أن يقوم»،ومن ثم حذف حرف الجر على القياس)) [٩].

ويعلل السبب في ذلك بقوله : ((وإنما غلب في أفعال المقاربة أعنى (كاد) ومرادفاته كون أخبارها كذلك،وجوز اقترانها بأن لكونها من شدة القرب الذي فيها كأنها للاشتغال والشروع،أيضاً فهي ليست متضمنة لمعنى (كان) مثل أفعال الشروع،بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط،فجاز في بعضها اقتران الخبر بـ(أن) كقوله :

** قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا **)) [١٠] .

واستدل ابن مالك ومن وافقه على مذهبهم بالسماع والقيا س[١١] .

فأما السماع فقد وقع اقتران الفعل الواقع خبراً لكاد بـ(أن) في الحديث،وفي أقوال بعض الصحابة، وفي جملة من الشعر العربي،فمن ذلك ما ورد في صحيح البخاري في شأن أمية بن أبي الصلت : «كَادَ أَنْ يُسْلِم» ،ويروي : " كَادَ الفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْراً "، وفي حديث عمر بن الخطاب " مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّي العَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُب " وفي حديث جُبَير بن مُطْعِم : " كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِير "،وقول أنس : " فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إلى مَنَازِلَنَا " .

وأما الشعر فمنه قول ذي الرمة :

وَجَدتُ فُؤَادِي كَادَ أنْ يَسْتَخِفَّهُ رَجِيعُ الهَوى مِنْ بَعْضِ مَا يَتَذَكَرُ

وقول محمد بن مناذر،وهو من شواهد الأشموني :

كَادَتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيه إِذَا غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُــرُودِ

---

(١) سورة البقرة آية ٧١ .
(٢) سورة التوبة آية ١١٧ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٧/٢ .
(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٢٧٦/١ .
(٥) انظر : شرح شذور الذهب ٢٧٢ .
(٦) انظر : شرح الكافية ٣٠٤/٢ .
(٧) انظر : السابق٣٠٥/٢ .
(٨) شرح ابن عقيل ٢٧٦/١ .
(٩) شرح الكافية ٣٠٤/٢ ، ٣٠٥ .
(١٠) شرح الكافية ٣٠٥/٢ .
(١١) انظر : الانتصاف من الإنصاف ٥٦٦/٢ ، ٥٦٧ .

ومنه قول الآخر :

أَبَيتُــم قَــبُولَ السِّلمِ مــــنِّا،فَكِدْتُم لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السِّيوفَ عَنْ السَّل

ومنه ما أنشده ابن الأعرابي :

** يَكَادُ لَوْلا سَيرُهُ أَنْ يملصَا **

ومنه ما أنشده أبو زيد في صفة كلب :

يَرْتَمُ أَنْفَ الأَرْضِ في ذَهَابِهِ يَكَادُ أَنْ يَنْسَلَّ مِنْ إهَابِهِ [١]

أما القياس فيقول ابن مالك : ((ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بأن من استعماله قياساً لو لم يرد سماع،لأن السبب المانع من اقتران الخبر بـ(أن) في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كـ(طفق وجعل) فإن (أن) تقتضي الاستقبال وفعل الشروع يقتضي الحال،فتنافيا،وما لا يدل على الشروع كـ(عسى وأوشك وكرب وكاد) فمقتضاه مستقبل فاقتران خبره بـ(أن) مؤكد لمقتضاه،فإنها تقتضي الاستقبال وذلك مطلوب فمانعه مغلوب)) [٢] .

والنحاة يشبهون دخول (أن) على كاد بعسى ،ويشبهون حذفها من عسى بكاد،يقول ابن الأنباري : ((فإن قيل : ولم كان الاختيار مع كاد حذف (أن) وهى كعسى في المقاربة قيل : هما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة إلا أن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال،وعسى أذهب في الاستقبال ألا ترى أنك لو قلت : «كاد زيد يذهب بعد عام» لم يجز، لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال،ولو قلت:«عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته»، لكان جائزاً،وإن لم يكن شديد القرب من الحال،فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال،ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال أتي معها بـ(أن) التي هي علم الاستقبال))[٣].

وبعبارة أخرى فإن عسى تدل على رجاء المتكلم وقوع الخبر، والفعل المرجو الذي هو الخبر لا يكون حصوله في زمن المتكلم،وإنما يكون حصوله بعد وقت الكلام،أي في المستقبل،والأصل في المضارع الصلاحية للحال والاستقبال فاحتيج إلى أن تقترن به (أن) لتُمَحِّضَه للاستقبال،وتبعده عن الحال فيتطابق زمنه مع زمن وقوع الفعل (عسى)،بالنظر إلى كونه مرجو الحصول،وبالعكس منها (كاد) .

ويرى المحققون أَنَّ رأي ابن مالك ومن وافقه هو الصحيح مما يسوغ للبحتري استعماله بغير حرج،لأن امتناع الاقتران بأن في أفعال الشروع لدلالتها على الحال،و(أن) تفيد الاستقبال فيتنافيان،(وكاد) ليست كذلك،فليس هناك مانع من دخول (أن) على خبرها،كما قال ابن مالك [٤].

ثانياً: دخول(أَنْ) على خبر(لعل)

وردت هذه الظاهرة في شعر البحتري ثلاث مرات من مجموع واحد وثلاثين بيتاًوردت فيها (لعل) وهذه الأبيات هي قوله [٥]:

لَعلّـهُ أَنْ يَعُودَ عيشٌ كَما بَدَا،أو يُدِيلَ دَهْرُ

وقوله [٦]:

دَاجَـــاهُ حِيناً عَلّـهُ أَنْ يَرْعَوِي فأَبَى ومالَ إلى الهِجَفِّ الجاسِي

وقوله[٧] :

---

(١) انظر الشواهد في الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٦/٢ ، ٥٦٧ .
(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ٩٨-١٠٢ .
(٣) من أسرار العربية لابن الأنباري ١٢٩ .
(٤) انظر شواهد التوضيح ٩٨-١٠٢ .
(٥) ديوان البحتري ٢/ ١٠٥١ / ١١ .
(٦) ديوان البحتري ٢/ ١١٦٩ / ٣٢ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٨٠١ / ١ .

أقِمْ عَلّها أنْ تَرْجعَ القَوْلَ أو عَلّي أخَلّفُ فيها بَعْضَ ما بِي مِنَ الْخَبْلِ !

ويذكر التبريزي أن النحويين يرون ((أن (لعل) يجب ألا تدخل (أن) في خبرها،فيقال : «لعلك تقوم»،ويكرهون : «لعلك أن تقوم» إلا في الشعر،كما قال متمم :

لَعَلّكَ يَـــوماً أنْ تُلِـــمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيكَ مِنْ اللاتِي يَدَعْنَكَ أجْدَعَا

وإنما كرهوا مجيء (أن) في هذا الموضع لأنه مكان يقع فيه اسم الفاعل والفعل المضارع،و(أن) وما بعدها في تأويل المصدر،فكأنه قال : لعلك إلمامُ ملمة،وجاز ذلك على حذف المضاف كأنه قال : لعلك صاحب إلمام ملمة،وكذلك جميع هذا الباب إنما يحمل على الحذف لدلالة المعنى على الغرض)) [١].

ورأي التبريزي هذا هو رأي سيبويه[٢]،والمبرد [٣]،وابن السراج[٤]، والزمخشري [٥]، قال ابن يعيش :((إن ذلك إنما ساغ ها هنا هنا لأنها بمعنى عسى،إذ كان معناهما الطمع والإشفاق،فلذلك جاز دخول (أن) في خبرها)) [٦].

وابن مالك يشترط لهذا الاقتران أن يكون اسمُ الناسخ اسمَ معنى،قال : ((وإذا كان الاسم في هذا الباب وغيره اسم معنًى جاز كون الخبر فعلاً مقروناً بـ(أن)،كقولك: «إن الصلاح أن يُعصى الهوى»،فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء،وقد يستباح في (لعل) حملاً على (عسى)،ومنه قول النبي ﷺ : لعلك أن تخلف فَيُنْتفع بك أقوام،ويضَّر بك آخرون)) [٧] .

وقد ورد هذا الحديث في صحيح البخاري بصيغتين :

الأولي : في كتاب الجنائز :" إنك لن تُخلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة،ثم لعلك أن تخلّف حتى ينتفع بك أقوام،ويضرّ بك أخرون)) [٨] .

الثانية:في كتاب الفرائض:((لن تُخلّف بعدي فتعمل عملاً تريد به وجه الله إلا ازددت به رفعة و درجة،ولعل أن تخلّف بعدي حتى ينتفع بك أقوامٌ،ويضرّ بك آخرون))[٩] .

وعلى هذا فإن إدخال (أَنْ) في خبر (لعل) عند البحتري وإن كان ليس الأفصح لتصريح النحاة بذلك،إلا أننا لا نستطيع تغليطه في ذلك لورود ذلك في أحاديث صحيحة .

ثالثاً : مجيء خبر لعل فعلاً ماضياً

قال الحريري في الدرة :((ويقولون : «لعله ندم»،و«لعله قدم» فيلفظون بما اشتمل على المناقضة وينبئ عن المعارضة،ووجه الكلام أن يقال : «لعله يفعل»،أو «لعله لا يفعل»،لأن معنى (لعل) التوقع لمَرْجُو أو مَخُوف،والتوقع إنما يكون لما يتجدد ويتولد،لا لما تَقَضَّى وتَصَّرم،فإذا قلت "خرج" فقد أخبرت عما قضي الأمر فيه،واستحال معنى التوقع له،فلهذا لم يجز دخول (لعل) عليه)) [١٠] .

ومما هو بهذا السبيل عند البحتري قوله [١]:

---

(١) ديوان أبي تمام ٢٤٢/٢ ، ٢٤٣ .
(٢) الكتاب ١٦٠/٣ .
(٣) قال في المقتضب ٧٤/٣ : ((إذا ذكرت الفعل فهو بغير (أن) ،لأنه خبر ابتداء ، وقال الله عز وجل { لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلكَ أَمْرا } ، وقوله تعالى : { فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيناً لَعَلَهُ يَتَذَكَرُ أَوْ يَخْشَى } ، فإن قال قائل في الشعر : لعل زيداً أن يقول ، جاز لأنَّ المصدر يدل على الفعل ، فجاز المصدر ها هنا كمجاز الفعل في باب (عسى))) .
(٤) الأصول في النحو لابن السراج ٢٠٧/٢ .
(٥) شرح المفصل ٨٦/٨ .
(٦) المرجع السابق ٨٧/٨ .
(٧) شرح التسهيل ٤٧/٢ .
(٨) فتح الباري ١٢٨/٣ .
(٩) السابق ١١/١٢.
(١٠) درة الغواص ٧٠ .

أَيَاوَهْبُ لِمْ هَتَفَتْ بِالوَزِيـــ ـــــرِ لَعَلَّكَ بَيَّتَهَا جَائِعَه

وقوله [٢]:

لَعَّلَ حَمُوْلَةَ أَخْنَى عَلَى غُلامِي جِهَاراً أو اغْتَالَهُ

فجعل خبر (لعل) فعلاً ماضياً وهو قوله "بيتها" و"أخنى" .

رابعاً : حذف (أن) من خبر (عسى)

وردت هذه الظاهرة في شعر البحتري في بيتين من مجموع عشرة أبيات جاء بعسى فيها،وهي قوله [٣]:

عَسَتْ دِمَنٌ بِالأَبْرَقَيْنِ خَوَالِ تَرُدُّ سَلاَمِي أو تُجِيبُ سُؤَالي

وقوله [٤]:

عسى آيِسٌ مِنْ رَجْعةِ الْبَيْنِ يُوصَلُ وَدَهْرٌ تَوَلّى بالأحِبَّةِ يُقْبِلُ

وقد افترق النحاة حول اقتران الفعل المضارع الواقع في خبر (عسى) بـ(أن) إلى رأيين:

الأول: وجوب الاقتران ومنع التجرد

ومن القائلين بهذا الرأي الفراء،نقل ذلك عنه ثعلب في مجالسه،قال : ((قال الفراء (عسى) لا يقاس ولا يستحسنها ولا يجيزها إلا مع (أن)) [٥]،أي لا يقاس تجرد خبرها من (أن) و يجب أن يقترن بها،نحو:{فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالفَتْحِ} [٦]، ويؤيده في ذلك القرآن الكريم،حيث وردت فيه (عسى) أربعاً وعشرين مرة جميعها مقترنة الأخبار بـ(أن) .

الثاني : وهو القائل بالغالب في الاقتران [٧]، والقلة [٨]والندور[٩] والشذوذ في عدم الاقتران [١٠]، وقصر ذلك في إطار الشعر،فما ورد منه فهو ضرورة،قال ابن عقيل : ((مذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من (أن) إلا في الشعر)) [١١]،وذكر بعضهم أَنَّ الاقتران ليس له شواهد محفوظة إلا قليلاً [١٢] .

واختلف النقل عن سيبويه من حيث هل تجرد خبر عسى من (أن) ضرورة أم جائز في سعة الكلام ؟،وسبب ذاك تمثيله بالمنثور من كلام العرب،قال : ((واعلم أن من العرب من يقول : «عسى يفعل» يشبهها بكاد)) [١٣]، فقال ابن عقيل : ((اقتران خبر (عسى) بـ (أَنْ) كثير،وتجريده من (أَنْ) قليل،وهذا مذهب سيبويه)) [١٤].

وذكر ابن عصفور أن ظاهر كلام سيبويه إجازة شيء منه في الكلام، قال:((وظاهر كلام سيبويه يعطي أنه جائز في الكلام)) [١] .

---

(١) ديوان البحتري ٥/١٣٣٠/٢.
(٢) ديون البحتري ٢/١٨٥٢/٣ . أخنى عليه : أتى عليه وأهلكه .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٦٩٧ / ١ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٨٨٨/ ١ .
(٥) مجالس ثعلب ٢٠٩/١ .
(٦) سورة المائدة : ٥٢ .
(٧) شرح شذور الذهب ٢٦٨ . شرح ألفية ابن معط ٩٠٠/٢ .
(٨) شرح ابن عقيل ٢٧٦/١ .
(٩) ابن هشام في شرح شذور الذهب ٢٦٨ ، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معط ٣٠٤/٢ .
(١٠) الرضي في شرح الكافية ٣٠٤/٢ .
(١١) انظر : شرح ابن عقيل ٢٧٦/١ .
(١٢) الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ٣١٢ .
(١٣) الكتاب ١٥٨/٣ .
(١٤) شرح ابن عقيل ٢٧٦/١ .

إلا أَنَّ ابن عصفور عاد ليوضح رأي سيبويه فقال : ((إلا أنه لا ينبغي أن يحمل كلامه على عمومه، لما ذكره أبو علي من أنها لا تكاد تجيء بغير (أن) إلا في ضرورة، وأيضا فإن القياس يقتضي أن لا يجوز ذلك إلا في الشعر، لأن استعمالها بغير (أن) إنما هو بالحمل على (كاد) لشبهها بها من حيث جمعتهما المقاربة،و (كاد) محمولة في استعمالها بغير (أن) على الأفعال التي هي للأخذ في الفعل نحو: «جعل يفعل»، و«طفق يفعل»، من جهة أنها لمقاربة ذات الفعل،فقربت لذلك من الأفعال التي هي للأخذ في الفعل،وليست (عسى) كذلك لأن فيها تراخياً،ألا ترى أنك تقول : «عسى زيد أَنْ يحج العام الآتي»،وإنما عُدَّت في أفعال المقاربة مع ما فيها من التراخي من جهة أنها تدخل على الفعل المرجو، والفعل المرجو قريب بالنظر إلى ما ليس بمرجو، فلما كانت محمولة في استعمالها بغير (أن) على ما هو محمول على غيره، ضعف الحمل فلم يجيء إلا في الضرورة)) [٢].

وبالنسبة لأبيات البحتري فإنه لاشك أن إدخال (أن) في الخبر سيفضي إلى خلل عروضي لكن ليس هذا هو السبب في حذف البحتري لها،ولعل السر يكون بلاغياً،إذ أن (عسى) تفيد الإشفاق والطمع والأمل في حصول الشيء المراد،والآمل يود حصول مأموله في أسرع وقت،و (أن) تُمَحِّضُ الفعل للمستقبل،والمستقبل ربما يكون قريباً وقد يكون بعيداً،فحذف (أن) لما فيها من زيادة في الحروف،فكأن زيادة الحروف زيادة في الزمن،فيكون فيها تبعيد لحصول المأمول يعطي معنى أكثر قرباً في وقوع الخبر،وقد أشار ابن الخباز إلى هذا المعنى بقوله:((وقد جاء خبرها بغير (أن) للدلالة على شدة المقاربة)) [٣].

وقد حمل النحاة تجرد (عسى) من (أن) على بعض أخواتها،واختلفوا في ذلك فذهب القزاز إلى أنها محمولة على (لعل)،فقال : ((ولكن الشاعر شبه عسى بـ(لَعَلَّ)،فكما يقول : «لعل زيداً يقوم» ،فكذا يقول : «عسى زيد يقوم»)) [٤] .

وأما الجمهور فعلى أنها محمولة على (كاد) كما قال سيبويه : ((واعلم أن من العرب من يقول : «عسى يفعل» يشبهها بكاد)) [٥] .

وكذلك الرضي في شرح الكافية [٦].

وقد ورد في الصحاح قوله:((وربما شبهوا عسى بكاد فقالوا:عسى زيد ينطلق)) [٧]، قال الرازي في مختار الصحاح : ((وقد يدخلون عليه (أن) تشبيهاً بـ(عسى))) [٨] .

وإذا سألنا عن سبب الحمل في هاتين الكلمتين،حيث نرى أنهم حملوا (عسى) على (كاد) ،ذلك لأن الفعل المضارع المقترن بـ(أن) يكون للاستقبال خاصة،وبغير (أن) يحتمل الحال ويحتمل الاستقبال،فإذا كان الخبر المقترن بـ(أن)مع (كاد) الدالة على قرب اتصاف المبتدأ بالخبر أعطى معنى قرب وقوع الخبر في المستقبل لا الحال، و(عسى) تعطي معنى الإشفاق والطمع وهما مختصان بالمستقبل فعندئذ شابهت (عسى) (كاد) من هذه الزاوية فساغ حمل (عسى) على (كاد) .

أما حمل عسى على (لعل)،فلأن (لعل) فيها ما في (عسى) من الإشفاق والطمع المختص بالمستقبل،فجاز حمل (عسى) على (لعل) .

أما العكس وهو حمل (كاد) على (عسى) في عدم الاقتران فإن الفعل المضارع المجرد من (أن) يدل على الحال أو على المستقبل،فعندما يكون مع (عسى) يعطي معنى الرجاء والإشفاق والطمع في الحال ،لأن الطامع والراجي يود حصول مأموله في أسرع وقت،وهذا ما تدل عليه (عسى) ،فإذا جاء الفعل المضارع من غير (أن) فكأنها أشبهت (عسى) في إفادة توقع حصول المأمول في أقرب وقت وهو الحال ،ولذا حلت محلها.

ويقول الرضي : ((وأما التزامهم في خبر (عسى) كونه مضارعاً بـ(أن) ومنعهم من أن يكون مصدراً نحو : عسى زيد القيام ،وكذا منعوا من : عسى قيام زيد ،فلأن المضارع المقترن بـ(أن) للاستقبال خاصة،والطمع والإشفاق مختصان بالمستقبل فهو أليق بعسى من المصدر، ومن ثمة قد يحمل (لعل) وإن كانت من أخوات (إنّ) عليه،نحو : «لعلك أن تقوم»)) [٩].

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٣ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٣ ، ١٥٤ .
(٣) شرح ألفية ابن معط ٩٠٠/٢ .
(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٣ .
(٥) الكتاب ١٥٨/٣ .
(٦) انظر : شرح الكافية ٣٠٤/٢ .
(٧) الصحاح (كود) ٥٣٢/٢ .
(٨) مختار الصحاح (كود) ٤٣٣ .
(٩) شرح الكافية ٣٠٥/٢ ، ٣٠٦ .

قال العلوي : ((والعلة في لزوم (أن) (عسى) أنَّ (عسى) موضوعة لفعل متوهم وقوى في الاستقبال فألزموها (أن) لأن (أن) مع ما بعدها تدل على المستقبل ألا ترى أن "كاد"، لما كانت لمشاركة الفعل منعت من (أن)) [١] .

قال سعيد بن الدهان:((والذي حَسَّن حذف (أن) كون (عسى) دالة على المستقبل،والثاني أنها محمولة على (كاد) كما حُمِلت (كاد) على (عسى) فأوجدوا (أن)

معها)) [٢] .

وابن الحاجب يرى تعليلاً آخر يقول : ((فإن قلت فقد استقلت عسى مع فاعلها كلاماً في قولك : «عسى أن يقوم زيد»،فمقتضى هذا التعليل أن تدخل (قد)، قلت ليس المقصود أيضاً بالخبر هاهنا إلا الجملة الواقعة بعد (عسى)،وهي وإن كانت في صورة الفعلية فالمعنى فيها على الإسمية،والمعنى فيها كمعنى : «عسى زيد أن يقوم» سواء،والمقصود : زيد يقوم،فالأصل : «عسى زيد يقوم»،فلما التزموا دخول (أن) لمعنى اقتضاها قدموا تارة الاسم ليصح دخول(أن) عليه فقالوا : «عسى أن يقوم زيد»،وَبَقَّوهَا تارة أخرى على نظمها الأصلي،وأدخلوا (أن) على الفعل مؤخراً فقالوا : «عسى زيد أن يقوم»،فصار حكم : «عسى أن يقوم زيد» سواء)) [٣] .

خامساً : اتصال عسى بضمير النصب

تنقسم عسى من حيث الاتصال بالضمائر وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون مجردة،نحو : { عَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِي بالفَتْح } [٤].

الثاني : أن تتصل بضمائر الرفع،نحو : عسيت وعسينا وغيرها .

الثالث : أن تتصل بضمائر النصب نحو عساه وعساي وعساك .

أما القسمان الأول والثاني فلا خلاف فيهما بين النحاة،وأما القسم الثالث ففيه خلاف،والسبب في ذلك هو أنه قد تقرر أن (عسى) تعمل عمل (كان) فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو : «عسى زيدٌ أن يفعل» ،فـ"زيدٌ" اسم (عسى) مرفوع ووالمصدر المؤول"أن يفعل" خبره، ويحل المُضمر محل الظاهر فنقول : عسيت وعسينا أن نفعل ،فيحل ضمير الرفع محل الاسم الظاهر ويكون في محل رفع الاسم،وعلى هذا فالنظام متسق،أما أن يحل ضمير نصب في محل ضمير الرفع : نحو عساك وعساي، فهذا موضع الخلاف .

فسيبويه يجعل الضمير المتصل في موضع نصب بمنزلته في (لعل) كما أدخلوا (أن) في خبر (لعل) تشبيهاً لها بـ(عسى)،قال : ((وأما قولهم : عساك،فالكاف منصوبة،قال الراجز - وهو رؤبة - :

**يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا **

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني)،قال عمران بن حِطان :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُني لَعَلّي أَوْ عَسَانِي

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي،ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع))[٥].

والأخفش يجعلها على بابها،ويوقع الضمير المنصوب موقع الضمير المرفوع مجازاً واتساعاً،وفي كليهما تغيير .

أما سيبويه فَغَيَّر (عسى) لأنه تغيير واحد معنوي بخلاف الضمير،فإن تَغْيِيره متعدد لفظي .

والأخفش غَيَّرَ الضمير لوجوب ثبوت الرفع في نحو: عسيت وعسينا،عملاً بالاستصحاب .

---

(١) حاشية اللمع في العربية ٢٠٤ .
(٢) المرجع السابق ٢٠٥ .
(٣) الأمالي النحوية ١٠٤/١ .
(٤) سورة المائدة آية ٥٢ .
(٥) انظر :الكتاب ٣٧٤/٢ ، ٣٧٥ .

والمبرد يجعل اسمها مضمراً فيها،والكاف خبرها وفيه تغيير لجعله الخبر غير فعل مضارع مقترن بـ(أن)،ويلزم على قوله: أن تبقى "أن والفعل" بعدها في نحو : «عساك أن تفعل» ملغي [١].

وقد جعل ابن مالك ذلك جائزاً بإجماع،إلا أن ابن هشام عده من القليل فقال : ((أن يقال "عساي وعساك،وعساه"،وهو قليل)) [٢] .

((وقول الأخفش - على حد تعبير ابن مالك - هو الصحيح لسلامته عن عدم النظير،إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر البحتري مرتين وذلك في قوله [٣]:

عَنَانَا ما عَسَاهُ يُزَالُ عَنَّا وأَنْصَبَنَا تَكَلُّفُ ماكُــفِينَا

وقوله [٤]:

قالُـــــوا أَبُو عِيسَى تَضَمَّنَ أَسْوَ مَا جَنَتِ الخُطُوبُ عَلَيْكَ، قُلْتُ : عَسَاهُ !

فجاء بالهاء وهي ضمير نصب في موضع ضمير الرفع مع تجريد خبر (عسى) من (أن) في البيت الأول وحذف جملة الخبر في البيت الثاني .

سادساً : أوشك

(أوشك)كلمة تدل على قرب وقوع الخبر،وهي فعل ماضٍ من النواسخ تعمل عمل (كان) إلا أن خبرها يجب أن يكون جملة فعليه مشتملة على المضارع يغلب فيه الاقتران بـ (أن) نحو قول لشاعر:

وَلَو سُئلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأوشَكُوا -إذَا قِيلَ هَاتُوا - أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا [٥]

ويستعمل لأوشك الماضي والمضارع،واستعمل لها اسم فاعل وهو نادر،وذلك كقول كُثَيِّر عزة:

فَإنَّكَ مُوشِـــكٌ ألاتَـرَاهَا وَتَعْدُو دَونَ غَاضِرةَ العَوَادِي

ومما عُدَّ من المخالفات للقواعد النحوية لـ(أوشك) في شعر البحتري ما يلي :

١- : حذف (أَنْ) من خبر (أوشك)

قال ابن هشام في شرح شذور الذهب : ((وندر تجرد خبر عسى وأوشك)) [٦].

فالغالب في خبر (أوشك) اقترانها بـ(أَنْ) قال ابن مالك [٧]:

..... وَبَعْدَ (أوشَكَ) انْتِفَا (أنْ) نَدَرَا

قال الشارح ابن عقيل : ((وأما أوشك فالكثير اقتران خبرها بـ (أَنْ) ويقل حذفها منه)) [٨].

وقال القزاز في ضرائره : ((ومثله : حذف (أَنْ) أيضاً بعد «يوشك من فَعَلَ أَنْ يُفْعَلَ به»،وأجازوا في الشعر (يُفْعَلُ به) وأنشدوا:

---

(١) شرح ألفية ابن معط ٩٠٢/٢ .
(٢) مغني اللبيب ٢٠٣ .
(٣) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٠٨ / ١٠ .
(٤) ديوان البحتري ٤ / ٢٤٠٥ / ٢٦ .
(٥) البيت أنشده ثعلب في أماليه وكذلك الزجاجي غير منسوب لأحد ، انظر شرح ابن عقيل ٢٨١/١ .
(٦) شرح شذور الذهب ٢٦٧ .
(٧) شرح ابن عقيل ٢٨١/١ .
(٨) المرجع السابق ٢٨١/١ .

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا)) [١].

وقال المبرد : ((يقال : يوشك فلان أن يفعل كذا وكذا،والماضي منه أوشك ووقعت بأن وهو أجود وبغير (أن)) [٢].

ووجه الشبه بين (أوشك) و(عسى) أنهما من أفعال الترجي،ولذا شابهت (أوشك) (عسى) في الاقتران بـ(أَنْ) ((وكان القياس وجوب اقتران خبر (أوشك) بـ(أَنْ) حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من (أَنْ) خاص بالشعر ، وأما (أوشك) فإنما يغلب معها الاقتران بـ(أَنْ) حيث جعلت للترجي أختاً لـ(عسى)) [٣].

((قال الشاطبي : والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والأبدي وابن أبي الربيع أن "أوشك" من قسم (عسى) الذي هو للرجاء،قال ابن الضائع : والدليل على ذلك أن تقول : «عسى زيد أن يحج»،و«يوشك زيد أن يحج»،ولم يخرج من بلده ولا تقول : «كاد زيد يحج» إلا وقد أشرف عليه،ولا يقال ذلك وهو في بلده)) [٤].

وقد أورد البحتري أوشك بغير (أن) في بيت واحد فقط وهو قوله [٥]:

ولو أنَّ الجِبالَ فَقَدْنَ إِلْفاً لأوْشكَ جامِدٌ منها يَذُوبُ

فقال : «لأوشك جامد منها يذوب»،حيث جاء بخبر (أوشك) وهو الفعل المضارع مجرداً من (أن) على خلاف الكثير،ولعل البحتري في حذفه أراد أن يقرب الفعل أكثر من الحدوث بحذف (أن) إذ أن (أن) تعطي فارقاً زمنياً أكبر من تجرد الفعل منها .

وللشيخ محمد محي الدين عبد الحميد تعليق جميل حول (أوشك) يمكن أن نخرج عليه استعمال البحتري،يقول عند تعليقه على كلام ابن هشام : ((وأما أوشك فلكونها تأتى أحياناً للدلالة على الرجاء فتكون مثل (عسى) وأحياناً تأتى للدلالة على مقاربة حصول الخبر،وهذا المعنى الثاني هو الذي ذكره المؤلف فيها،لم تَصِرْ بمنزلة فعل الرجاء حتى يتعين في خبرها أَنْ يقترن بأنِ المصدرية،ولو أنه لوحظ فيها أحد المَعْنَيَين بخصوصه لما كان ذلك حكمها، فلو لوحظ دلالتها على المقاربة لترجح تجرد خبرها من أن المصدرية ككرب وكاد ،ولو لوحظ دلالتها على الرجاء وحده لوجب اقتران خبرها بأن كحرى))[٦]، وهي في بيت البحتري تدل على المقاربة .

<u>٢- : مجيء اسم الفاعل من (أوشك)</u>

قال ابن مالك [٧]:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأوشَكَا وَ(كَادَ) لا غَيرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

اختلف في مجيء اسم الفاعل "موشك" من الفعل (أوشك)،فمن قائل بعدم جواز الإتيان به،ومن قائل بندوره .

فابن عقيل يعلق على بيت ابن مالك بقوله : ((«وزادوا موشكا»، معناه أنه قد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل من (أوشك) . كقوله :

فَمُوشِكَةٌ أرْضُنَا أنْ تَعُودَ خِلافَ الأنِيسِ وُحُوشاً يَبَابَا)) [٨].

وعباس حسن يقول : ((وقد ورد لها اسم فاعل قليلاً حيث سمع (موشك) ولا مانع من استعماله)) [٩] .

وقد استعمل البحتري اسم الفاعل من الفعل (أوشك) أربع مرات فقال [١٠]:

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٥ .
(٢) الكامل للمبرد ١٠٤/١ .
(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٦٨٧/١ .
(٤) المرجع السابق ٢٠٦/١
(٥) ديوان البحتري ١ / ٢٥٧ / ٢٤ .
(٦) شرح شذور الذهب ٢٦٩ .
(٧) شرح ابن عقيل ٢٨٦/١
(٨) المرجع السابق ٢٨٦/١ .
(٩) النحو الوافي ٦٢٥/١ .
(١٠) ديوان البحتري ٢ / ١٠٣٤ / ٥ .

لَمْ أنْسَهُ **مُوشكاً** عَلَى عَجَلٍ مُدَامجا في الحديثِ يَـخْتَصِرُهُ

فقال : "موشكاً"، حيث استعمل اسم الفاعل من الفعل (أوشك) .

وقوله [١]:

مُوشكٌ عزْمُهُ،ومنْ حسَبِ السَّيْـ ـفِ إذا هُـــزَّ أنْ يُهَزَّ غـــرَارُهْ

وقوله [٢]:

إذا أنْبَسَطْـــنَا رُدِدْنَا عــن زيارَتِنَا أوِ انْقَبِضْنَا فَلَوْمٌ **مُوشِكُ** الـمَضَضِ

وقوله [٣]:

يا ناصِرَ الدِّينِ انْتَصِرْ **مُوشِكاً** مِنْ كائدِ الدِّينِ ومُغْـــتَالِهِ

وقوله [٤]:

جـــرَى لَهَا قَدَرٌ حَتْمٌ،فَحلَّ بها مَكْرُوهُهُ،وقَضَاءٌ **مُوشِكٌ** عَجِلُ

وحجتهم في المنع السماع،ولكن القياس لا يمنعه .

٣- : مجيء الفعل الماضي من يوشك

قال ابن عقيل :((وزعم الأصمعى أنه لم يستعمل (يُوشِك) إلا بلفظ المضارع، ولم تستعمل (أوشك) بلفظ الماضي،وليس بجيد، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي، وقد ورد في الشعر،كقوله :

وَلَوسُئلَ النّاسُ التّرَابَ لأوشَكَوا إذَا قِيلَ هَاتُوا أنْ يَمَلّوا وَيَمْنَعُوا

نعم الكثير فيها استعمال المضارع وقلَّ استعمال الماضي)) [٥] .

وقال ابن مالك[٦]:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأوْشَكَا وَ(كَادَ) لا غَيرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

وفي التصريح :((

يوشك من فَرَّ من ....

... وهو أكثر استعمالاً من ماضيها حتى إنَّ الأصمعي وأبا عليّ أنكرا مجيء ماضيها، وهما محجوجان بما تقدم،ولقلته لم يمثل أكثر النحويين لها إلا بالمضارع)) [٧] .

ومما جاء به البحتري في صيغة الماضي في قوله [٨]:

وقد **أوْشَكْتُ** أنْ يَنْوَى رَجَائي، ويُكْدِيَ مَطْلَبي،وَيخَسَّ أمْرِى

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ٩٠٧ / ٢١ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ١٢٠٦ / ١ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٦٣٤ / ١٦ . .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٨٨٣ / ٧ .
(٥) شرح ابن عقيل ٢٨٦/١ .
(٦) المرجع السابق ٢٨٥/١ .
(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٦٩٥،٦٩٦/١ .
(٨) ديوان البحتري ٢ / ٨٦٤ / ١٣ .

حيث جاء بأوشك في صيغة الماضي .

وقوله [1]:

أخَا عُلَةٍ ! سارَ الإخاءُ فأوْضَعا وأوْشَكَ باقِي الوُدِّ أنْ يَتَقَطّعَا

٤- : مجيء خبر (أوشك) مفرداً

وذلك في قوله [2]:

أرَى العَيْشَ ظِلاً تـوشِكُ الشَّمْسُ نَقْلَه فَكِسْ في ابْتِغَاءِ العيْشِ كَيْسَكَ أوْمُقِ !

فجاء بخبر (أوشك) مفرداً وهو "نقله" التقدير : «أن تنقله»،وأفعال المقاربة يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع،قال ابن الخباز :((... لكن أفردت عنها لامتيازها بكون خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً غالباً،وإنما بدأ بـ(كاد وعسى) لأن بقية أخواتها محمولة عليها،فأما (أوشك) فمحمول على (عسى)) [3] .

وقال ابن منظور : ((وقد يأتي (يوشك) مستعملاً بعدها الاسم،والأكثر أن يكون الذي بعدها (أَنْ) والفعل،وذلك نحو قول حَسّان :

مِنْ خَمْرِ بَيسَانَ تَخَيَّرتُهَا تِرْيَاقَةً تُوشِك فَتْرَ العِظَامِ

ويروى : تسرع فتر العظام)) [4]

---

(1) ديوان البحتري ٢ / ١٢٩٢ / ١ .
(2) ديوان البحتري ٣ / ١٥٤٩ / ٣ .
(3) شرح ألفية ابن معط ٨٩٨/٢،وانظر المقرب لابن عصفور ٩٨/١ .
(4) اللسان (وشك) ٥١٣/١٠ .

الفصل الخامس

لحوق نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الحرف الناسخ

وقد ورد ذلك عند البحتري في قوله [١]:

فلَعلّني أَلْقَى الرَّدى فَيُرِيحُني عمّا قليل من جَوَى البُرَحَاءِ

وقوله [٢]:

عَلّني أسْري على مِنْهَاجِهِ أو أَوَافي معهُ ذَاكَ البَلَدْ

قال المعرِّيّ : ((الأكثر في كلامهم "لعلي"، وبها جاء القرآن [٣]، وربما جاء "لعلني"،وهذا البيت يُنشد على وجهين :

أرِيني جَوَاداً مَاتَ هَزْلاً لَعَلّني أرَى مَا تَرَيْنَ أوْ بَخِيلاً مُخَلّدَا

ومنهم من يُنشد : "لأَنني"،وهو بمعنى "لعلَّني")) [٤].

ونـــون الوقاية هي النون التي تلحق الفعل عند اتصاله بيـــاء المتكلم لتقيه الكسر، لأن الياء إذا لحقت الفعل اقتضى ذلك كَسْرُ ما قبلها لتُنَاسبها،والفعل لا يدخله الكسر فتجلب النون ليقع عليها الكسر ،ويسلم الفعل،قال ابن مالك [٥]:

وَقَبْلَ (يا) النَّفْسِ مع الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقايةٍ .....

وذلك نحو «أَكْرَمَنِي ويُكْرِمُنِي »،وهذه النون تلحق أيضاً -قبل ياء المتكلم -الحروف النواسخ مثل : (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) وغيرها وكذلك حروف الجر.

ولكن هناك حروفاً ثبت الاستقراء للغة أنها لا تلحقها نون الوقاية،فإذا لحقتها كان ذلك من قبيل الضرورة أو القلة أو الشذوذ،ومن هذه الحروف "لعل" قال ابن مالك [٦] :

"وليْتَنِي" فشا،و"لَيْتي" نَدَرَا وَمَعْ "لعلَّ" اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيِّرَا

في الْبَاقِياتِ،واضْطِرَاراً خَفّفَا منِّي وعَنِّي بعْضُ منْ قدْ سَـــلَفَا

أي : أن "ليت" المعروف عنها لحاق نون الوقاية بها ومن النادر تجردها،والكثير في لسان العرب ثبوتها وبه ورد القرآن،قال الله تعالى { يَالَيْتَني كُنْتُ مَعَهُم }[٧]،وقال تعالى: { يَا لَيْتَني مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْياً مَنْسِيَا }[٨] .

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٦ / ٦ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ٦٦٩ / ٢٤
(٣) وردت في القران ست مرات وهي:سورة يوسف:٤٦، طه:١٠، المؤمنون:١٠٠، القصص:٢٩ ، ٣٨ ، غافر : ٣٦ .
(٤) عبث الوليد ٨ ،٩.
(٥) شرح ابن عقيل ٩٧/١ .
(٦) شرح ابن عقيل ٩٨/١ .
(٧) سورة النساء : ٧٢ .
(٨) سورة مريم : ٢٣ .

وعلى العكس من ذلك تكون "لعل" أي : أن الأصل عدم لحاق نون الوقاية بهـــا،وجميع ما جاء في القرآن من ذلك،فقد وردت في القرآن الكريم ست مرات لم تلحق بها نون الوقاية ،مثل قولـــه تعـــالى : { لَعَلِّي أَبْلُغُ الأسْبَاب} [1]، وقولـــه تعالى : { لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالحاً } [2] .

وزعم بعضهم أن "لَعَلَّنِي" لغة في "لَعَلَّ"ذكره القالي،قال : ((وفي لَعَلَّ لغات،بعض العرب يقول : لَعَلِّي،وبعضهم : لَعَلَّنِي،وبعضهم عَلِّي وبعضهم عَلَّنِي،وبعضهم لَعَنِّى،وبعضهم لَعَنِّي... وبعض العرب يقول : لأَنِّي، وبعضهم يقول : لأَنِّي،وبعضهم لَوَنِّي)) [3].

وجاء في الصحاح قال : (("عَلَّ" و "لَعَلَّ" لغتان بمعنى، يقال عَلَّك تفعل،وعَلِّي أفعل،ولَعَلِّي أفعل،وربما قالوا : عَلَّنِي ولَعَلَّنِي،وأنشد أبو زيد لحاتم :

أَرِيني جَوَاداً مَاتَ هَزْلاً لَعَلّني أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا)) [4].

وجاء في(ل ع ل) من الصحاح : ((ويقال : "لَعَلِّي أفعل،ولَعَلَّني أفعل بمعنى")) [5].

وكذلك جاء في القاموس : ((عَلَّ ويزاد في أولها لام : كلمة طمع وإشفاق وفيه لغات)) [6].

وذكر في (ل ع ل) : ((ويقال : عَلِّي أفعل وعَلَّني ولَعَلِّي ولَعَلَّني ...)) [7] .

وإذا أردنا أن نبرر للبحتري هذا الاستعمال نقول ربما أنه جاء بها على لغته لأننا رأينا أن الشاهد في هذه الظاهره هو لحاتم الطائي مما يشي بأن هذا الاستعمال وارد في لغة طيئ،وراي آخر هو أن البحتري لم يكن ليأتي بهذه اللغة حتى سمع بيت حاتم فبنى على مثاله،وكلا الرأيين محتملان .

---

(1) سورة غافر : ٣٦ .
(2) سورة المؤمنون : ١٠٠ .
(3) الأمالي لأبي علي القالي ١٣٤/٢ .
(4) الصحاح (ع ل ل) ١٧٧٤/٥ .
(5) الصحاح (ل ع ل) ١٨١٥/٥ .
(6) القاموس المحيط (ع ل ل) ١٣٣٨ .
(7) القاموس المحيط (ل ع ل) ١٣٦٤ .

الفصل السادس

لغة أكلوني البراغيث

يقرر سيبويه أن إلحاق العلامة الدالة على التثنية والجمع في الفعل مع ذكر الفاعل بعدها لغة لبعض العرب فيقول : ((واعلم أنَّ من العرب من يقول : «ضربوني قومك»،و«ضرباني أخواك»،فشبَّهوا هذه التاء التي يُظهرونها في : «قالت فلانة»،وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً،كما جعلوا للمؤنث)) [١].

ويقول ابن هشام : ((ومن العرب من يُلْحِقُ علامات دالة على ذلك،كما يُلْحِقُ الجميع علامةً دالة على التأنيث [٢]، كقوله :

تَوَلى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقوله ﷺ : "يَتَعَاقَبُونَ فيْكُم مَلائكةٌ بالليل وَمَلائكةٌ بالنهار" .

وقول بعض العرب : «أكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ»)) [٣].

وهذا الاستعمال للعرب عرف باسم لغة «أكلوني البراغيث» .

ومع إقرار النحاة بأن هذا الاستعمال موجود في لغة العرب فإنهم وصفوه بالقلة والشذوذ ومنعوا القياس عليه،قال سيبويه : ((وهي قليلة،قال الشاعر،وهو الفرزدق :

ولكنْ ديـــافيٌّ أبوه وأمُّه بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقَاربُهْ)) [٤] .

وقال الأشموني : ((وقد يقال على لغة قليلة : «سعدا الزيدان»،و«يسعدان الزيدان»،و«سعدوا العمرون» و«يسعدون العمرون»،و«سعدن الهندات» و«يسعدن الهندات»)) [١].

---

(١) الكتاب ٢ / ٤٠

(٢) ولسائل أن يسأل لماذا ألحقوا الفعل علامة دالة على التأنيث مع وجود الفاعل ولم يلحقوا الواو والألف الدالتان على العدد مع وجود الفاعل ؟ .

ويجيب الشيخ محمد محي الدين عن هذا السؤال فيقول: ((الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن إلحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم ، يقال : هم طيئ ويقال هم أزد شنوءه ، وأما إلحاق تاء التأنيث فلغة لجميع العرب .

الثاني : أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولايكون واجباً أصلاً ، فأما الحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقى التأنيث .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ، ويكون الاسم مع هذا مشتركاً بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ، فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر ، وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثني والجمع فإنه لايمكن فيهما احتمال المفرد)) .

منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ /٣٩٠

(٣) شرح شذور الذهب ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) الكتاب ٢ / ٤٠

وبعض النحاة لا يرى أن هذا الضرب من الاستعمال قليل قلة تمنع استعماله أو القياس عليه،ويستشهد لذلك بعدة آيات وأحاديث وبعض من كلام العرب شعراً ونثراً، من ذلك قوله تعالى : { وَأَسَرُّوا النَّجْوى الذِينَ ظَلَمُوا } [٢]، وقوله تعالى : { ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم } [٣]، ومن الأحاديث قوله ﷺ في الحديث المروي في الصحيحين : "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل،وملائكة بالنهار"،ومن الشعر ما ذكرناه سابقاً،قال القزاز : ((وزعم أكثر النحويين أن هذا جائز في الشعر والكلام،قالوا : ومنه قول الله تبارك وتعالى: { ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمُ }[٤]،فَجَمَع في الفعل وهو مُتَقَدِّم،وكذا قوله:{وَأسرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا }[٥]،فقال : «أسرّوا»،وهو فعل (الذين)، وحكوا عن العرب : «أكلوني البراغيثُ» .

وأنكر قومٌ هذه اللغة،وقالوا : لو كانت "أكلتني" كانت حُجَّة،ولكن لما قالوا : «أكلوني» جعلوا في فعل من لا يعقل عَلَمَ ما يعقل،كان صاحبُها غالطاً،فلم تقم به حُجَّة))[٦] .

ومن هؤلاء ابن مالك فيما نقل عنه البغدادي،قال : ((إن ابن مالك استشهد على لغة «أكلوني البراغيث» بحديث الصحيحين "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائكَةٌ بالليلِ،ومِلائكةٌ بالنهارِ"،وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة "يتعاقبون")) [٧].

إلا أنَّ الظاهر من كلامه في الألفية المنع،قال [٨]:

وَجَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنِدَا لاثْنَينِ أَوْ جَمْعٍ كَـ(فَازَ الشُّهَدَا)

وإن قال بعد ذلك [٩]:

وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالفِعْلُ للظَاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدُ

وقد علق ابن عقيل على ذلك بقوله : ((فأشعر قوله : «وقد يقال» بأن ذلك قليل،والأمر كذلك)) [١٠] .

ويقول ابن هشام مسوغاً لهذه اللغة : ((ومن العرب من يلحق علامات دالة على ذلك كما يلحق الجميع علامة دالة على التأنيث،كقوله :

تَوَلّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِه وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقوله ﷺ : "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائكَةٌ بالليلِ،ومِلائكةٌ بالنهارِ"، وقول بعض العرب: «أكلوني البراغيثُ»)) [١١].

وعد بعضهم هذه اللغة لقبائل بعينها منها هذيل وطيئ وأزد شنوءة وبني الحارث من كعب،ولكن ليس ذلك مطرداً في لغتهم فربما جاءوا بها وربما تركوها [١٢].

أما أصحاب الضرائر فيمنعون هذه اللغة في سعة الكلام،ولكنهم يبيحون للشاعر استعمالها عند الضرورة، يقول القزاز : ((ومما يحوز له : أن يجعل في الفعل علامة من التثنية والجمع،والفعل متقدِّم،فيقولون :«قاما الزيدان»،و«قاموا الزيدون»،وأنشدوا في ذلك :

---

(١) شرح الأشموني ١٠٨/١ الطبعة الثالثة .
(٢) سورة الأنبياء : ٣ .
(٣) سورة المائدة : ٧١ .
(٤) سورة المائدة : ٧١ .
(٥) سورة الأنبياء : ٣ .
(٦) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨١ .
(٧) خزانة الأدب للبغدادي ١٣/١ .أستشهد ابن مالك بهذا الحديث في شرح التسهيل في أربعة مواضع ، انظره ٢/١،٢٧٢،٣/٥٠،٩٩/١١٦.
(٨) شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٩ .
(٩) شرح ابن عقيل ٣٨٩/١ .
(١٠) شرح ابن عقيل ٣٩٣/٣ .
(١١) شرح شذور الذهب ١٧٦ ، ١٧٧ .
(١٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤١٠/١، ومجاز القران ١٧٤/١، البحر المحيط ٢٩٧/٦، شرح ابن عقيل ٣٩٠/١، التصريح بمضمون التوضيح ٢٦٢/٢ .

يَلُومُونَني في اشْتِرَاءِ النَّخِيـــــــــــلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

فقال : «يلومونني»،وهو فعل للقوم .

ومثله قول الآخر:

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُـــوهُ وَأُمُّـــه بحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه

فقال : "يَعْصِرْن " وهو فعل للأقارب .

وإنما جاز هذا عندهم لأنهم جعلوا في الفعل علماً من التثنية والجمع،كما جعلوا فيه علماً للتأنيث في قولك :« قامت هند»،و«ذهبت دعد»)) [١].

وفي الحقيقة أن هذه اللغة شاذة لا يقاس عليها،ولا تستعمل لأن ما ثبت عند النحاة من استقراء كلام العرب هو ألا يلحق الفعل العلامة الدالة على العدد إذا كان مرفوعه مثني أو جمعاً ،ثم أن هذه الظاهرة عند أصحاب هذه اللغة ليست هي القاعدة عندهم بدليل أنه قد ورد في غالب لغتهم غير ذلك،ولو اطردت عندهم لوصلنا منها شواهد كثيرة،وقطعت جهيزة قول كل خطيب .

وأما الآيات فقد تُؤُوِّل لها وجوه مقبولة غير الحمل على اللغة،كما فعل سيبويه عند تعرضه لها فإنه جعلها على البدل،ونسبها أيضاً إلى يونس، قال : ((وأما قوله عز وجل: { وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا }[٢] فإنه يجئ على البدل وكأنه قال : انطلقوا،فقيل له : مَنْ ؟ ؟ فقال : بنو فلان،فقوله جل وعز : { وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا } على هذا فيما زعم يونس)) [٣]

أما ابن هشام فقد خرجها على نحو آخر[٤]،ووافقه ابن عقيل [٥].

وقد ورد على هذه اللغة في شعر البحتري عدة أبيات هي قوله [٦]:

كِدنَ يَنْهَبْنَـهُ العُيُون سِرَاعا فيهِ لَو أمكَنَ العُيونَ انْتِهابُهْ

فقال :"كدن" فأتى بنون النسوة،وهو ضمير في محل رفع الفاعل يقصد به العيون،ثم عاد وكرر الفاعل بقوله "العيون" مرة أخرى،قال أبو العلاء المعرِّيّ : ((في النسخة "كدن" وهو جائز،على أنه رديء، لأن الصواب أن يقال : «رأته النساء» فيؤنث الفعل بالتاء،أو «رآه النساء»،فأما المجيء بالنون في الفعل المتقدم فهو قليل،وذلك على مذهب من قال : «أكلوني البراغيث»،ومنه قول الفرذوق :

وَلَكِــنْ دِيَافِيٌّ أَبُـــوهُ وَأُمُّه بحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه

ولو قال : (كاد) لجاز وخلص من هذا الوجه،ويكون في "كاد" ضمير المذكور،فإن جعله للعيون فهو جائز أيضاً،إلا أن الضمير يجئ في "ينهبن" فتنفر الغريزة من ذلك لخلو "كاد" منه،وإنما حمل أبا عبادة على مجيئه بالنون في "كدن" كون "ينهبن" بعدها في بناء البيت)) [٧] .

ومن ذلك أيضاً قوله [٨]:

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨١،١٨٠.
(٢) سورة الأنبياء : ٣ .
(٣) الكتاب ٤١/٢ .
(٤) قال:((وقد حمل على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله سبحانه: {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} فالأجود تخريجها على غير ذلك،وأحسن الوجوه فيها إعراب «الذين ظلموا» مبتدأ، و «وأسروا النجوى» خبر)) .
شرح شذور الذهب ١٧٩ .
(٥) انظر شرح ابن عقيل ٣٩٠/١ .
(٦) ديوان البحتري ٥/١١٦/١ .
(٧) عبث الوليد ٨٤ ، ٨٥ .
(٨) ديوان البحتري ١٢/٣١١/١ .

إِذا ذَهَبَا هذانِ منِّـــــي بِلَذّتي فما أنا في الدُّنيا لِعَيْشٍ بصاحبِ

فقال : «ذهبا هذان»،حيث جعل في الفعل المتقدم علامة التثنية،وهي هنا الألف الدالة على الفاعلين،ثم أعاد الفاعل مرة أخرى فقال (هذان)،وكان الوجه أن يقول : «ذهب هذان»، ويبعد أن تكون هذه الألف ناتجة عن إشباع حركة الفتحة في الفعل "ذهب" .

ومن ذلك أيضاً قوله [١]:

وَهْي القَوَافي إِذا سارَتْ هَوىً صَغُرَا قَدْرُ الدَّرَاهِـــمِ عَنْـهَا والدَّنَانِيرِ

فقال : «صغرا قدر الدراهم عنها والدنانير»،حيث ذكر الفاعل في الفعل "صغرا" وهو ألف الاثنين ،ثم أعاد الفاعل مفصلاً وهو قوله : «قدرُ الدراهم عنها والدنانير» .

ومن ذلك أيضاً قوله [٢]:

أَتَوْكَ وُفُودُ الشُّكْرِ يُثْنُونَ بالذّي تَقَدَّمَ مِنْ نُعْمَـــــاكَ عِنْدَهُمُ قَبْلُ

فقد كرر البحتري الفاعل "وفود" بعدما جاء به في الفعل "أتوك"،وكان الوجه أن يقول : «أتاك وفود الشكر» أو «أتتك وفود الشكر» .

ويمكن لنا أن نفسر استخدام البحتري هذا على أحد الرأيين التالين :

الأول : أن تحمل على القراءات التي وردت في ذلك ويُخَرَّج على ما خُرِّجَت عليه [٣]، وكذلك الحديث الذي استشهد به ابن مالك .

الثاني : أن يكون البحتري قد جاء بها على لغة قومه،فقد ذكرنا أن بعض النحاة عد ذلك لغة لبعض العرب،ومنها طيئ التي ينتمي إليها البحتري،وهو الارجح .

والله أعلم .

---

(١) ديوان البحتري ١٩/١٠٢٨/٢ .
(٢) ديوان البحتري ٣٥/١٦١٥/٣ .
(٣) قال القزاز : ((ولهم فى الآيتين تأويل ، منه أن يجعلوا ما في الفعل ضميراً ويجعلوا " كثيراً " و(الذين) بدلاً منه .

ومنه ، أن يجعلوا (الذين) بدلاً من الناس فى قوله تعالى :{ اقترب للناس } ، ثم قال : الذين ظلموا ، ومن أجاز ما

قدمنا يجعله وجهاً ثالثاً)) .

ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨١ .

الفصل السابع

الاستـــــثـــنـــاء

رفع المستثنى الموجب المثبت:

يقرر النحاة أن أسلوب الاستثناء يتكون من ثلاثة أركان هي : المستثنى منه وأداة الاستثناء والمستثنى،فإذا كانت هذه الأركان موجودة،ولم يكن هذا الأسلوب مسبوقاً بنفي كان حق المستثنى النصب لا غير، يقول ابن مالك [١]:

مَا اسْتَثْنَتْ (إلا) مَعْ تَمَامٍ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبِ
يَنْتَصِبْ

ويقول ابن عقيل في شرح هذا البيت : ((حكم المستثنى بـ(إلا) النصب،إن وقع بعد تمام الكلام الموجب،سواء كان متصلاً أو منقطعاً، نحو : «قام القومُ إلا زيداً »، و«ضربت القوم إلا زيداً » و«مررت بالقوم إلا زيداً »... فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب،وهو المشتمل على النفي أو شبه - والمراد بشبه النفي النهي،والاستفهام - فإما أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً ،والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله،وبالمنقطع،ألا يكون بعضاً مما قبله فإن كان متصلاً جاز نصبه على الاستثناء،وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب)) [٢].

لكن البحتري قد خالف هذه القواعد المقررة لنصب المستثنى،حيث رفعه في موقع يوجب نصبه،وذلك في قوله [٣]:

سقَى اللهُ عَهْداً مِنْ أُنَاسٍ تَصَرَّمَتْ مَوَدَّتُهُمْ إلاّ التَّوَهُّمُ والذِّكْرُ

فرفع كلمة "التوهم" في الاستثناء التام الموجب،قال أبو العلاء المعرِّيّ : ((الحد في هذا أن ينصب "التوهم" و "الذكر" لأنه استثناء من موجب .

ويجوز الرفع هاهنا على مثل ما جاز في قول ذي الرمة :

أنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إلاّ بُغَامُهَا)) [٤].

وقد علق الأعلم على هذا البيت بقوله : ((الشاهد في وصف الأصوات بقوله : ''إلا بغامها ''، على تأويل ''غير''،والمعنى قليل بها الأصوات غير بغامها،أي الأصوات التي هي غير صوت الناقة ... ويجوز أن يكون ''البغام'' بدلاً من الأصوات على أن يكون ''قليل'' بمعنى النفي، فكأنه قال : «ليس بها صوت إلا بغامها»)) [٥] .

---

(١) شرح ابن عقيل ٤٩٦/١ .
(٢) المرجع السابق ٤٩٦/١ ، ٤٩٧ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ٨٤٤ / ٤ .
(٤) عبث الوليد ٢٠٨ .
(٥) تحصيل عين الذهب ٣٧٦ .

وقد أجاز المعرِّيّ الرفع في بيت البحتري كما جاز في بيت ذي الرمة حملاً على المعنى،لأن ‘‘تصرمت’’ فيها معنى النفي أي : «لم يبق مودتهم»،كما أن ‘‘قليل’’ فيها معنى النفي أيضاً،أي ليس بها صوت .

وقد تعرض ابن هشام لهذه المسألة بتفصيل كبير في المغني وهي مسألة (رفع ما بعد إلا في الاستثناء الموجب) ،وقد جعل ابن هشام أن من وجوه (إلا) ((أن تكون صفة بمنزلة (غير) فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبه، فمثال الجمع المنكر قوله تعالى: { لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتَا } [1] فلا يجوز في (إلا) هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى،إذ التقدير حينئذ : لو كان فيما آلة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا،وليس ذلك المراد،ولا من جهة اللفظ،لأن ‘‘آلهة’’ جمع مُنَكَّرٌ في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت : «قام رجالٌ إلا زيداً»،لم يصح اتفاقاً .

وزعم المبرد أن (إلاَّ) في هذه الآية للاستثناء،وأن ما بعدها بدل،محتجاً بأن (لو) تدل على الامتناع،وامتناع الشيء انتفاؤه،وزعم أن التفريغ بعدها جائز،وأنَّ نحو : «لو كان معنا إلا زيد » أجود كلام)) [2].

وقد اعترض على هذا ابن هشام قائلا :((ويرده أنهم لا يقولون : لو جاءني ديارٌ أكرمته، ولا : لو جاءني من أحد أكرمته،ولـو كانت بمنزلة النافي لجـاز ذلك كمـا يجوز : «ما فيها ديار»، و«ما جاءني من أحدٍ»، ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه : إن (إلا) وما بعدها صفه)) [3] .

((وشرط ابن الحاجب في وقوع (إلا) صفة تعذر الاستثناء،وجَعَل من الشاذ قوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلا الفَرْقَدَان

والوصف هنا مخصص لا مؤكد)) [4] .

وعلى هذا يمكن تخريج بيت البحتري السابق على عدة وجوه :

الأول : ما جعله المعرِّيّ له كما في بيت ذي الرمة حملاً على المعنى لأن ‘‘ تصرمت’’ فيها معنى النفي أي :«لم يبق مودتهم»،كما أن ‘‘قليل’’ فيها معنى النفي في قوله : «قليل بها الأصوات إلا بغامها»، أي : ليس بها صوت .

الثاني : أن تكون (إلا) صفة بمعنى ‘‘غير’’ على تقدير : تصرمت مودتهم غير التوهم والذكر،أو يكون التوهم بدلاً من المودة .

---

(1) سورة الأنبياء آية ٢٢ .
(2) مغني اللبيب ٩٩ .
(3) مغني اللبيب ٩٩ .
(4) مغني اللبيب ١٠١ .

الثالث : أن يكون البحتري جعل التوهم غير المودة فقطع .
وعلى جميع الوجوه يخرج البحتري من كسر القاعدة النحوية .

الفصل الثامن

الحـــــــــــال

أولاً : مجيء الحال جملة ماضوية غير مقترنة بـ(قد)

يشترط بعض النحاة لجملة الحال الفعلية التي يكون فعلها ماضياً أن تقترن بـ(قد) مباشرة لتقرب زمنها من الحال،ولأنه يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية،يقول الرضي: ((ولابد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة أو مقدرة)) [١] .

ويقول ابن الخبـاز:((واعلم أنه لا يقع الماضـي المثبـت حالاً إلا مع (قد)) [٢].

وأجاز الكوفيون والأخفش وقوعه حالاً مطلقاً استدلالاً بنحو قوله تعالى { أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم } [٣] ، وقول الشاعر :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِـــــزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

قال ابن هشام :((زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالاً،لابد معه من (قد) نحو قوله تعالى : { وَمَا لَكُمْ ألاَّ تَأكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهُ عَلَيهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ} [٤]، أو مضمرة نحو قوله تعالى { أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأرْذَلُون } [٥]،وقوله { أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُرُوهُم} [٦] [٦] .

وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه " أليس قد صليت معنا ")) [٧] .

ومن مجيء الفعل الماضي الواقع حالاً والمقترن بالواو بدون (قد) قول البحتري [٨] :

قَدْ قُلْتُ للغَيمِ الرُّكَامِ ولجَّ في إبراقِـــهِ وألحَّ في إرْعَـــادِه :

---

(١) شرح الكافية ٢٢١/١ .
(٢) شرح ألفية ابن معط ٥٥٨/١ .
(٣) سورة النساء آية ٩٠ .
(٤) سورة الأنعام آية ١١٩ .
(٥) سورة الشعراء آية ١١١ .
(٦) سورة النساء آية ٩٠ .
(٧) مغني اللبيب ٨٣٣ .
(٨) ديوان البحتري ٢ / ٧٠٣ /٧ ،٨ .

لا تَعْرِضَـنَّ لجعفرٍ مُتَشَبِهـــاً بِنَدَى يَدَيه فلَسْتَ من أنْدَادِه

فقال : "ولجَّ" و"ألحَّ" فحذف (قد)،والتقدير : «وقد لج»،«وقد ألح» لأن الفعل ماضٍ ،متصدر الجملة الحالية،فعلي رأي البصريين كان الواجب اقترانه بقد وبخاصة مع وجود الواو،أما على رأي الكوفيين ومن تبعهم فهو جائز .

وكذلك قوله [١] :

تَرَكْتُكَ لماَّ اسْتَوقفَ الدَّجنُ رَكْبَـــه عَلَينَا،وَطَارَ البَرقُ خَوفاً مِنْ الرَّعْد

أي : «وقد طار» فحذف (قد) .

ومن مجيء جملة الحال الماضوية غير مقترنة بـالواو و(قد) قوله [٢]:

أَتُرَاك الغَـــدَاةَ مُطْلقُ رِبْقِي مُؤْذِنٌ بالرَحِيلِ زُمَّتْ رِكَابُه

التقدير: «وقد زُمَّتْ ركابه»، فحذف الواو و(قد) .

<u>ثانياً : مجيء الجملة الحالية بعد (إلا) مقترنة بالواو :</u>

عد النحاة سبعة مواضع [٣] يمتنع فيها اقتران جملة الحال بالواو،وعدوا من ذلك مجيء جملة الحال بعد (إلا) التي تفيد الإيجاب أي : المسبوقة بكلام منفي غير موجب، فيكون المعنى بعدها موجباً .

قال الصَّبان : ((وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكاً بقوله :

نِعْمَ امْرَأ هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائبَةٌ إلا وَكَانَ لِمُرْتاعٍ بَهَا وَزَراً

وحَكَمَ الأول (أي : الفريق صاحب الرأي الأول) بشذوذه)) [٤].

وجاء في التصريح ما نصه عند الكلام على الصور التي تمتنع فيها واو الحال : ((الثالثة : الماضي التالي (إلا) الإيجابية نـحو { مَا يَأتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئون })) [٥].

وقال الخضري : ((وشذ قول الشاعر :

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٢/٥٦٣ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ١١٨ /٢٨ .
(٣) انظر : شرح الأشموني ٥٨٤/٢ .
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٨٨/٢ .
(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٦٧٦/٢ .

نِعْمَ امْرَأ هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلا وَكَانَ لِمُرْتاعٍ بَهَا وَزَراً

قال : وقيل غير شاذ)) [١] .

وتنحصر هذه الظاهرة في الجملة الاسمية والجملة الفعلية ذات الفعل الماضي، فالشيخ محمد محي الدين ساوى بين الجملتين في المنع،قال : ((السادسة : الجملة التي تقع بعد (إلا) سواء أكانت الجملة اسمية نحو قولك : ما صاحبتُ أحداً إلا زيد خير منه،أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك : ما أرى رأياً إلا رأيت صواباً،ونحو قوله تعالى :{ يَاحَسْرَةً عَلَى العِبَادِ مَا يَأتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئون }[٢])) [٣].

إلا أن كلام الشيخ والنحاة فيه نظر فقد ورد في القران الكريم اقتران الجملة الاسمية بالواو في قوله تعالى : { وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُوم } [٤].

أما الرضي فقد جَوَّز الاقتران في الجملتين،قال : ((وإذا كان الماضي بعد (إلا) فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو و(قد) أكثر،نحو : ما لقيته إلا أكرمني،لأن دخول (إلا) في الأغلب الأكثر على الأسماء،فهو بتأويل : إلا مكرماً لي،فصار كالمضارع المثبت،وقد يجيء مع الواو و(قد)،نحو قولك : ما لقيته إلا وقد أكرمني،ومع الواو وحدها،نحو ما لقيته إلا وأكرمني،لأن الواو مع (إلا) تدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم)) [٥].

ومن مجيء جملة الحال الاسمية بعد (إلا) مقترنة بالواو في شعر البحتري قوله [٦] :

مَا دَارَ لِلْمَكْرُمَاتِ مِنْ فَلَكٍ إلا وَزَاكِي فِعَالِهِ قُطَبـــــه

فقوله «وَزَاكِي فِعَالِهِ قُطُبـه » جملة حال اسمية صَدَّرَها بالواو وهي بعد (إلا) .

ومن ذلك قوله [٧] :

وَمَا ذَكِرَتْ أَخْلاقُكَ الغُرُّ فَانْثَنَى صَدِيقُكَ إلا وَهُوَ غَضْبَانُ حَاسِدُ

وقوله [٨] :

فَابْقَ أُنْساً لَنَا فَمَا ضَحِكَ الدَّهْـــ ـر إلَيْنَا إلا وَعَنْكَ افْتِـــــرَارُه

وقوله [١] :

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢١٩/١ .
(٢) سورة يس :٣٠ .
(٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٥٤٥/١ .
(٤) سورة الحجر آية ٤ .
(٥) شرح الكافية ٢١٣/١ .
(٦) ديوان البحتري ٢٥/٢٧٩/١ .
(٧) ديوان البحتري ٢/٧٨١/٢ .
(٨) ديوان البحتري ٤٠/٩٢٠/٢ .

وَلا حَمَدْنَا في امْرِيءٍ خَلّةً إلا وَفِيهِ مِنْهَا عَشْـــرُ

وقوله [٢] :

فَمَا جَارَ في تِلْكَ المَدَامِعُ دَمْعُهَا لِنَازِلَةٍ إلا وَحَادِثَهَا نُكْـــــرُ

وقوله [٣] :

وَلَمْ يَنْقَلِبْ مِنْ "بُسْتَ" إلا وَرَأيُهُ شَعَاعٌ وَ إلا رَوْعُهُ شُغْلُ رُوعِـــهِ

أما اجتماع الواو و(قد) فقد ورد في قوله [٤] :

مَا اسْتَنَّ عَبْدُالله أكْرُومَةً إلا وَقَدْ نَازَعَهَا مَخْلَدَه

فنلاحظ من خلال الشواهد السابقة أن البحتري جاء بجملة الحال بعد (إلا)،بيد أن هناك رأياً آخر يرى غير ذلك،يقول عباس حسن :((الجملة الواقعة بعد (إلا) في هذه الآية الكريمة : { إلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُوم } [٥]،نعت،والواو التي في صدره هي واو الحال زائدة تلحق بأول الجملة النعتية لتقوي دلالتها على النعت،وتزيد التصاقها بالمنعوت ويسمونها لذلك (واو اللصوق)) [٦] .

ثالثاً: مجيء الحال من المضاف إليه :

لا يجيز النحاة مجيء الحال من المضاف إليه إلا في ثلاث حالات :

الأولى : أن يكون المضاف عاملاً في الحال مثل اسم الفاعل واسم المفعول،وغيرها من المشتقات والتي تعمل عمل الفعل،كقوله تعالى : { إلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيْعاً } [٧]

الثانية : أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه،نحو قوله تعالى : { وَنَزَعْنَا مَا في صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إخْوَاناً } [٨]،فـ"إخواناً" حال من الضمير المضاف إليه في"صدور" .

الثالثة : أن يكون المضاف كبعض المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه،نحو قوله تعالى : { بَلْ مِلَّةَ إبْرَاهِيمَ حَنِيفاً } [٩]، فحنيفاً حال من "إبراهيم"،وهو مخفوض بإضافة الملة إليه،ولكنها كبعضه في صحة الإسقاط والاستغناء به عنها،فلو قيل في غير القرآن : بل اتبع إبراهيم حنيفاً،صح [١].

---

(١) ديوان البحتري ١٠/٩٦٧/٢ .
(٢) ديوان البحتري ٤/١٠٩٩/٢ .
(٣) ديوان البحتري ١٧/١٢٧٧/٢ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ٦٦٣/ ١٦ .
(٥) سورة الحجر : ٤ .
(٦) النحو الوافي ٣٩٧/٢ .
(٧) سورة يونس : ٤ .
(٨) سورة الحجر ٤٩ .
(٩) سورة البقرة آية ١٣٥ .

وإذا لم ينطبق شرط من هذه الشروط فلا يجوز الإتيان بالحال من المضاف إليه .

إلا أن البحتري تجاوز هذه الشروط وجاء بالحال من المضاف إليه وذلك في قوله[٢]:

اللهُ جَـــارُكَ مَكْلُوءاً وَمُمْتَنِعاً مِنَ الحَوَادِثِ حَتَّى يَنْفَدَ الأبَدُ

فقوله "مكلوءاً " حال من الكاف فهي مضاف إليه والمضاف "جار"،و"جار" لا ينطبق عليها أي شرط من شروط مجيء الحال من المضاف إليه لأن "جار" ليست مشتقة ولا تعمل في الحال "مكلوءاً"،وهي أيضاً ليست جزءاً من الكاف ولا هي كالجزء،لأنه لا يصح أن يسقط المضاف ويحل المضاف إليه محله .

إلا أننا نجد من يُجَوِّز للبحتري هذا الاستعمال بلا قيد ولا شرط،فقد نقل الشريف أبو السعادات بن الشجري عن أبي علي الفارسي جواز مجي الحال من المضـــاف إليه مطلقاً،قال :((وقال أبو علي في المسائل الشيرازيات : قد جاء الحال من المضاف إليه في نحو ما أنشده أبو زيد :

عَوْذَ وَبُهْثَةُ حَاشِدُونَ عَلَيهِمُ حَلَقُ الحَدِيدِ مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ)) [٣] .

ولكن ابن الشجري رد ذلك وقال بأن "مضاعفاً" ليست حال من المضاف إليه "الحديد"،وإنما هي حال من "الحَلَق" أو من الضمير في "يَتَلَهَّبُ" [٤]،وقال إن الحال من المضاف إليه قليل وضعيف [٥].

ويعزى السبب في هذا الخلاف إلى الخلاف في عامل الحال وصاحبها،هل يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها أم لا يجب ؟ .

فمن قال بوجوب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها منع مجيء الحال من المضاف إليه [٦]إلا إذا توفر واحد من الشروط السابقة،وذلك لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه بالفعل لكونه مصدراً أو اسم فاعل وكان ذلك عاملاً في الحال فيتحد العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه،وأن كان المضاف جزء من المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً،كالشيء الواحد فيصير في هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف،فالعامل فيه هو العامل في الحال [٧].

رابعاً: العدول عن الحال

---

(١) انظر شرح شذور الذهب ٢٤٨، ٢٤٩ ، وانظر شرح ابن عقيل ٥٣٦/١ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ١٨/٤٩٧ .
(٣) أمالي ابن الشجري ٩٦/٣ ، وانظر المرجع نفسه ٢٥٦/١ .
(٤) السابق ٩٦،٩٧/٣ .
(٥) انظر الأمالي الشجرية ٢٣٣/١، ٢٥٦/١ ، ٩٦/٣ ، ١٩٠/٣ .
(٦) انظر الأمالي الشجرية ٢٦/١ .
(٧) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٥٣٤/١ . (بتصرف) .

قال البحتري [1]:

تَعُـــمُّ تَفَضُّــلاً وَتَبِينُ فَضْلاً وَأَنْتَ المَجْدُ مَقْسُومٌ مُشَاعُ

جعل "مقسوم " بدلاً من "المجد" والأجود جعلها حالاً،لأن الحال فضلة مبين للهيئة يأتي بعد استيفاء الجملة أركانها،وفي هذا البيت قد استوفي المبتدأ خبره،فقول البحتري : مقسومٌ مشاع،بعد قوله : وأنت المجد،اضطره إليها أن القافية مرفوعة،وإلا فإنَّ نصبها على الحالية أجود،فالمعنى يكون عندها وأنت المجد حالة كونك مقسوماً مشاعاً، ولكنه جاء بها رفعاً على البدليــة،قال المعــري : ((جعل "مقسوماً مشاعاً " بدلاً من "المجد"، والكلام قد تم بقوله : فأنت المجد، ولولا أن القافية مرفوعة لكان نصب "مقسوم" أجود .

ولو لم يتم الكلام بالخبر "المجد" لكانت الجملة حالاً على ما يقتضيه المعنى فيكون التقدير : وأنت مقسوم مشاع)) [2].

---

(1) ديوان البحتري ٢ / ٣/١٢٤٦ .
(2) عبث الوليد ٢٧٤ .

الفصل التاسع

التمـــــييـــز

أولا : مجيء التمييز معرفة

اشترط النحاة البصريون في التمييز أن يكون نكرة،لأن الأصل فيه التنكير ولـ((أن المقصود رفع الإبهام وهو يحصل بالنكرة،وهي أصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا .

وأجاز الكوفيون كونه معرفة نحو «سَفِهَ نَفْسَهُ»، وقولهم : «غَبُنَ رَأْيَه»،و«بَطُرَ عَيْشَه»،و«أَلُمَ بَطْنَهُ»، و«وَفُقَ أَمْرَهُ»،وَ«رَشُدَ أَمْرَهُ»،وزيدٌ الحسنُ الوجْهَ))[١]

وكقول الشاعر وهو رشيد بن شهاب اليشكري :

رَأَيْتُكَ لَمَّـــا أنْ عَـرَفْتَ جِلادَنَـــا رَضِيْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَازَيْدُ عَنْ عَمْرِو

وقول زهير بن أبي سلى :

أهْوَى لــَهَا أسْفَعُ الخَدَّينِ مُطّرِقٌ رِيشَ القَوَادِمِ لَمْ يُنْصَبْ لَهَا شَرَكُ

ولأنه تحصل بها معرفة الجنس كما تحصل بالمعرفة،والبصريون يردون ذلك ويؤولونه .

ومما ورد في شعر البحتري قوله [٢]:

لَبَكَيْتَ الدِّمَاءَ للأدَبِ الْغَضِّ (م) بِفَيْضٍ من الدُّمُوعِ سَفُوكِ

يريد : «لبكيت دماً»،فجعل التمييز معرفة جمعاً.

ثانيا : تمييز (واحد واثنين)

للعدد (واحد واثنين) أحكام خاصة بهما تختلف عن بقية الأعداد،فمن هذه الأحكام أنه لا يجمع بينهما وبين المعدود،فلا تقول : «واحد رجل»،ولا «اثنا رجلين» ،وإنما تليان المعدود على سبيل التوكيد،فتقول : «رجلٌ واحدٌ»،و«امرأتان اثنتان»،كما قال تعالى : { زَوجَينِ اثْنَينِ } [٣] .

قال ابن مالك : ((ولا يفسر واحد واثنان،و«ثنتا حنظل» ضرورة)) [٤].

وقال أيضاً : ((واستغني عن تفسير الواحد والاثنين،لأن الشيء إذا اقتصر على واحده أو مثناه عرف جنسه،فلذلك افتقر في الثلاثة فما فوقها إلى عدد مفسر،واقتصر على ذكر الواحد والمثنى فقيل : "درهم" و"درهمان" ولم يقل : «واحد درهم»،ولا «اثنا دراهم» بل جُعل من الضرورة قول الراجز :

كَأنَّ خُصْيَيهِ مِـــنْ التَّدَلْدُلِ

---

(١) شرح الكافية ٢٢٣/١ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٥٨٩ / ١٧ .
(٣) سورة هود آية ٤٠ .
(٤) شرح التسهيل ٣٩٢/٢ .

ظَرْفُ عجوزٍ فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ)) [١] .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك : ((اعلم أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين :... والثاني : أنهما لايجمع بينهما وبين المعدود،لا تقول: «واحد رجلٍ »، ولا «اثنتا رجلين»،لأن قولك : "رجل" يفيد الجنسية والوحدة،وقولك "رجلان" يفيد الجنسية وشفع الواحد،فلا حـاجة إلى الجمع بينهما)) [٢] .

ولكن البحتري خالف هذه الأحكام في قوله [٣]:

لَيسَ بالـمُصَّرِمِ الـمُقِلِّ الذي يُو جَـدُ رَبُّ اثْنَتَيْ مَسـاعٍ وإِحْدَى

فقوله : «اثنتي مساعٍ»،من إضافة العدد وهو "اثني" إلى التمييز وهو "مساعٍ" وحكمها أي (الواحد والاثنين) أنهما لايجمع بينهما وبين المعدود .

والقزاز يجيزه للشاعر في الضرورة،قال : ((ومما يجوز له : إضافة الواحد والاثنين في العدد إلى ما يُبَيِّنُهما من الجنس كما يفعل في الثلاثة والأربعة، فتقول : «واحدُ رجالٍ» , «اثنا رجال» كما يقول : «ثلاثةُ رجالٍ» و«أربعةُ رجالٍ»، لأن الأصل ذلك،ولكن اجتزءوا بـ "رجل " و"رجلين"،فإذا اضطر الشاعر رد إلى الأصل .

فمن ذلك قول الشاعر :

كَأنَّ خُصْيَيهِ مِـــنْ التَّدَلْدُلِ

ظَرْفُ جِرَابٍ فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

فقال : «ثِنْتَا حَنْظَلِ »،يريد : حنظلتين)) [٤] .

ثالثا : مجيء التمييز جمعاً سالماً

قال البحتري [٥]:

عَلَوْت عَلَى خَمْسةٍ **أمْجَدِينَ** كِرَام الفَعَالِ،كِرَام الجُدُودِ

جعل البحتري مميز "خمسة" كلمة "أمجدين" وهي جمع مذكر سالم،والذي يقرره النحاة أن تمييز الأعداد إنما يكون جمع تكسير،وله أوزان يذكرها النحاة،قال ابن السراج : ((أما المضاف فما كان منها من الثلاثة إلى العشرة ،فأنت تضيفه إلى الجمع الذي يبنى لأدنى العدد نحو : «ثلاثة أثواب» و«أربعة أفلس»،و«خمسة أكلب»، و«عشرة أجمال»،فـ(أَفْعُل) و(أَفْعَال) مما بني لأقل العـدد،وأقل العـدد هـو العشرة فما دونها)) [٦].

أما الجمع السالم فلا يكون تمييزاً إلا للمعدود الذي لا تكسير له نحو : مسلم،فتقول: «خمسة مسلمين»،أو ما عدل عن تكسيره بشرط ألا يكون مشتقاً مثل قوله تعالى: {سَبْعُ سُنْبُلاتٍ } [٧] ،قال القزاز وقد أورد كلام سيبويه :((سألت الخليل عن ثلاثة كلاب،فقال يجوز في الشعر يشبهونه بثلاثة قرود)) [٨]،قال القزاز :((ومعنى هذا الكلام أن العدد فيما دون العشرة إنما يضاف إلى الجمع القليل،ولا يضاف إلى الكثير، إلا أن يكون لم يأت لما يُبَيَّن به العدد جمع قليل،ومثل قولهم : «ثلاثة شُسُوع»،لأنه جمع كثير،ولم يأت لـ "شسع" جمع قليل،فاضطـــروا إلى هذا الجمع،فالمعنى : ثلاثة من الشسوع،فلذلك قال سيبويه : يشبهونه بثلاثة قرود،لأنه لم يأت له جمع قليل،فلما قالوا

---

(١) المرجع السابق ٣٩٥،٣٩٦/٢ .
(٢) أوضح المسالك ٢١٨،٢١٩/٤ .
(٣) ديوان البحتري ١/ ٥٧١ / ٢٣ .
(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٨٤،٢٨٥. .
(٥) ديوان البحتري ٢/ ٧٦٧ / ١٩ .
(٦) الأصول في النحو لابن السراج ٣١٢/١ .
(٧) سورة يوسف آية ٤٣ .
(٨) الكتاب ٦٢٤/٣ .

: "كلاب" و"أكلب"،كان الوجه أن يقولوا : «ثلاثة أكلب»،فإن قال الشاعر : "كلاب"،جاء به على غير ما يجب فإنما يجوز على التشبيه بما لم يأت له جمع قليل،ويراد : ثلاثة من الكلاب)) [١].

و"أمجدين" قد جاء فيها "أماجد"،قال ابن مالك في شرح التسهيل : ((ولا تضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع تصحيح،إلا إن أهمل غيره،أو جاور ما أهمل غيره)) [٢] .

رابعاً : الفصل بين التمييز والمميز

قال البحتري [٣]:

وَلَقَدْ خَدَمْتُكَ بِالرُّصَافَةِ بُرْهَةً وَخَدَمْتُ سحكَ[٤]في قُرَى بِطْيَاسِ

لي حُرْمَةٌ مُذْ أرْبَعُونَ أعدُّهَا حِجَجاً،وَلَستُ عَنْ القَدِيمِ بِنَاسِ

فقول البحتري «مذ أربعون أعدها حججاً» فيها قضيتان :

الأولى : أن البحتري فصل بين العدد "أربعون" وتميزه "حججاً" وهذا معدود من الضرورة،قال القزاز : ((ومما يجوز له : التفرقة بين المُفَسِّر والعدد،في قولك : «عندي ثلاثون رجلاً »، و«أربعون فرساً»،فيجوز له : «عندي ثلاثون في الدار رجلاً»)) [٥].

وقال ابن عصفور : ((ومنه الفصل بين الأعداد والتمييز المنتصب بها نحو قوله :

في خَمْسَ عَشرَةَ - مِنْ جُمَادَى - لَيْلَةً لا أسْتَطِيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَادَا

يريد : «في خمس عشرة ليلة من جمادى»،فقدم المجرور،وفصل به بين خمس عشرة وتمييزه المنتصب به،...وإنما قبح الفصل بين هذه الأعداد وتمييزاتها،لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولة في العمل على الصفة المشبهة،والصفة المشبهة محمولة في عملها على اسم الفاعل،واسم الفاعل محمول في عمله على الفعل)) [٦] .

الثانية : أن البحتري جعل تمييز "أربعون" جمعاً وهو "حججاً" ،قال ابن السراج : ((قال أبو العباس : ولا يجوز « عندي عشرون دراهم يافتى»)) [٧] .

وقال : ((فإذا ضاعفت أدنى العقود وهو عشرة كان له اسم من لفظه ولحقته الواو والنون والياء والنون،نحو : عشرون وثلاثون،إلى تسعين،والذي يُبَيَّن به هذه العقود لا يكون إلا واحداً نكرة،تقول : عشرون ثوباً،وتسعون غلاماً)) [٨] .

وقال ابن مالك : ((ودل قولي : بواحد،على أن جمعه وهو تمييز لا يجوز مطلقاً)) [٩] .

وقال أيضاً : ((ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع)) [١] .

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٤ ، ١٨٥ .
(٢) شرح التسهيل ٣٩٦/٢ ، وانظر أوضح المسالك باب العدد ٢٢٩/٤ .
(٣) ديوان البحتري ٧٧،٧٨/١١٧٤/٢ .
(٤) هكذا في الديوان وقد أشكلت على المحقق فلم يتبينها .
(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩٣ .
(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٣ ، ٢٠٤ .
(٧) الأصول في النحو ٢٢٣/١ .
(٨) الأصول في النحو لابن السراج ٣١٢/١ .
(٩) شرح التسهيل ٣٩٢/٢ .

الفصل العاشر

إنابة حروف الجر بعضها عن بعض

يقرر النحاة أن لكل حرف من حروف المعاني معنى يؤديه لا يقوم به غيره من الحروف ،ويرى بعض النحاة أنه لا يقوم حرف مقام حرف آخر في معناه،ويرى نحاة آخرون جواز ذلك ويرى غيرهم أن هذا من باب المجاز،وقد تطرق ابن عصفور لهذه المسألة ولخص الآراء في ذلك بقوله : ((فهذه الأبيات وأمثالها فيها خلاف بين النحويين،فأهل الكوفة يحملونها على ما يعطيه الظاهر من وضع الحرف موضع غيره،وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذي عُهد فيه،إما بتأويل يقبله اللفظ،أو بأن يجعلوا العامل مُضَمَّناً معنى ما يعمل في ذلك الحرف إن أمكن،ويرون أن التصرف في الأفعال بالتضمين أولى من التصرف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض،لأن الحروف بابها أن لا يُتَصرف فيها،وأيضاً فإن الفعل إذا عُدي تعدى غيره بالتضمين الذي ذكرناه كان لذلك سبب،وهو كون الفعلين يؤولان إلى معنى واحد،وإذا قُدِّر أن أحد الحرفين وُضِع موضع الآخر من غير تضمين للعامل فيه معنى ما يتعدى بذلك الحرف،كان وضعه موضعه لغير سبب فإن لم يمكن التأويل ولا التضمين اعتقدوا إذ ذاك أن أحد الحرفين موضوع موضع الآخر)) [٢]

ثم يذهب ابن عصفور إلى شرح كلامه هذا بالتطبيق على الشواهد التي سردها ،كما يرى ابن عصفور أن هذا الموضع ليس مختصاً بالضرورة الشعرية فقط،وإنما يأتي في سعة الكلام،وقد ورد منه كثير في القرآن الكريم [٣]، ولكن السبب في جعله من الضرائر هو قلته في الكلام قلة لا تجيز القياس عليه قال : ((وإنما أورد هذا النوع في الضرائر،وإن كان قد جاء في الكلام لأن مجيئه في الشعر كثير واسع،ومجيئه في الكلام قليل لا يجوز القياس عليه)) [٤] .

ومما ورد في شعر البحتري من وضع الحرف موضع غيره قوله [٥]:

أمِيْلُ إلَيْكَ عَنْ وُدٍّ قريبٍ فتُبْعِدني عَلَى النَّسَبِ البَعِيدِ

فجعل (على) بمعنى (إلى)،أي : فتُبْعِدني إلى النسب البعيد .

وقوله [٦]:

وَمَا شَطَــطَ أنْ أتْبِعَ الرُّغْبَ أهْلَـــــهُ وأنْ أطْلُبَ الجَدْوى إلى وَاهِبِ الجَدْوَى

جعل "إلى " بمعنى "من"،أي : من واهب الجدوى .

وقوله [٧]:

فَمَنْ شَاءَ فَلْيَبْخَلْ،وَمَنْ شَاءَ فَلْيَجُدْ، كَفَانِي نَدَاكُمْ مِنْ جَمِيعِ المَطَـالِبِ

يريد : عن جميع المطالب،فجعل "من" بمعنى "عن".

وقوله [١]:

---

(١) المرجع السابق ٣٩٣/٢ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٦ .
(٣) من نحو قوله تعالى : { وَدَخَلَ المَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا } القصص :١٥ . أي في حين غفلة ، وقوله تعالى {قَالَ عِيسَي ابْنُ مَرْيَم للحَوَارِينَ مَنْ أَنْصَارِي إلى اللهِ } الصف : ١٤ . أي مع الله .
(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٩ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٥٧٧ / ٦
(٦) ديوان البحتري ١ / ٥٧ / ٤٠ .
(٧) ديوان البحتري ١ / ٩١ / ١٣ .

رَضِيتُ اتِّحَادِي بِالغَرَامِ وَلَمْ أرِدْ إلى وَقْفَتي في الدَّارِ أنْ يَقِفَ الرَّكْبُ

جعل "إلى" بمعنى الباء أي : بوقفتي

وقوله [٢]:

سَرَّكَ اللهُ،بَلْ سُرُورُكَ فِيمَا أَنْتَ فيهِ مِنْ النَّدَى وَالجُودِ

جعل (بل) بمعنى الواو .

وقوله [٣]:

أَجْفَرَ غُرْمُولُهُ فَقَدْ كَثُرَتْ أَشبَاهُ غِلْمانِهِ عَلَى وَلَدِهْ

جعل "على" بمعنى "الباء" أي : بوَلَدِهْ .

وقوله [٤]:

وَلَمْ نَفْتَرِقْ حَتَّى ثَنَى الدِّيكُ هَاتِفاً وَقَامَ المُنادِي بالصَّلاةِ يُنـــــادِي

التقدير: قام الديك للصلاة ينادي،فجعل الباء في معنى اللام .

وقوله [٥]:

سَأَشْكُرُ مِنْ "عُبَيْدِاللهِ" نُعْمَى تَقَدَّمَ عَائدٌ مِنْـــهَا وَبـــــاَدِ

أي : سأشكر لعبيد الله نعمى،فجعل "من" بمعنى اللام .

وقوله [٦]:

ومَنْجَنيقي بِرَأسِهِ حَجَرٌ أَنَا مُزْجِيهِ فَاحْذَرِ الحَجَرا !

أي : في رأسه،فالباء بمعنى في .

وقوله [٧]:

مِنْ لَفَا هَذَا إِلى مَخْسُوسِ ذَا، وِمِنَ الذّوْدِ إِلى الذّوْدِ إِبِلْ !

فقوله : من الذَّود إلى الذَّود إبل،يريد الذَّود مع الذَّود إبل،وهذه الجملة مَثَلٌ من كلام العرب [٨] .

وورد في الصحاح :((وفي المثل : الذود إلى الذود إبل،قولهم:(إلى) بمعنى (مَعَ) أي: إذا جمعت القليل مع القليل صار كثيراً)) [٩].

وقوله [١٠]:

---

(١) ديوان البحتري ١ / ١٢٣ / ٧ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ٦٩٢ / ٦ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٥٣٧ / ٤ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٥٦٢ / ١٥ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٦١٣ / ٩ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ١١٠٣ / ٣ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٧١٤ / ٢٤ .
(٨) مجمع الأمثال للميداني ٢٧٧/١ المثل رقم ١٤٥٦ .
(٩) الصحاح (ذود) ٤٧١/٢ .
(١٠) ديوان البحتري ٢ / ٨٣٨ / ٥ .

فَاخْلَعْ عَلَيَّ سُرُوراً بِكَوْنِكَ الْيَوْمَ عِنْدِي !

أي : لكونك،فجعل الباء بمعنى اللام .

وقوله [1] :

سَأصْبِرُ صَبْرَ الضَّبِ في الماَءِ أَوْ كَمَا يَعِيشُ بِدَيْمُومِ الصَّرِيمَةِ حُوتُـــــهَا

يريد : صبر الضب على الماء،فجعل (في) بمعنى (على) .

وقوله [2] :

تَصَدَّتْ لَنَا دَعْدٌ وَصَدَّتْ عَلَى عَمْدِ وَأَقْبِلْ بِهَا عَنْدَ التَّصَدِّي وَفي الصَّدِّ

فقال: صَدَّت على عمد،والمعروف صَدَّ عن ،وقد جاء في اللسان : صَدَّ عنه وصَدَّ عن الأمر [3]،فجعل (على) بمعنى (عن) .

وعلى كلام ابن عصفور نجد للبحتري رخصة في هذه الاستخدامات لورود أمثالها عن العرب،وما قيل عن مجيء نحو منه في القرآن الكريم .

---

(1) ديوان البحتري ٣/٣٨٩/١ .
(2) ديوان البحتري ١/٨٣٣/٢ .
(3) انظر اللسان (صدد) ٢٤٥/٣ .

الفصل الحادي عشر

الجر على المجاورة

وردت ظاهرة الجر على المجاورة في شعر البحتري في قوله[١] :

ذَمَمْنَا عَهْدَهُ لـمَّا بَـلَـوْنَـا لئَيمَ سَجِـيّـةٍ لِـحْـزٍ بَخِيل

اللِحْز واللَحْز : البخيل الذي لا يكاد يعطي شيئاً [٢]، وهي صفة للئيم،ولَئِيم مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وكان حق "لحز" أن تنصب مثل "لئيم" لكن البحتري جرها لمجاورتها "سجية" الواقعة مضافاً إليه،وهذا النوع من الجر يسميه النحاة الجر بالمجاورة .

قال المعرِّيّ : ((كان في النسخة على ما ثبت،ويجوز أن يكون قد لحقه تغيير،ولعله قال : «سَجيَّتَيْ لحزٍ بخيلِ»، أو نحو ذلك،فإن كان قاله فهو جائز على الوجه الذي يسمى "المجاورة"،ويضعفه أن لفظ "سجية" مؤنث ولفظ "لحز" مذكر، وقد أنشدوا قول ذي الرمة خفضاً :

تُــرِيكَ سُــنَّةَ وَجْهٍ غَيرِ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيسَ بِهَا خَالٌ وَلا نَدَبُ)) [٣]

وقد أثر شيء من ذلك عن العرب ،قال سيبويه : ((وقد حملهم قرب الجوار على أن جَرُّوا : «هذا جحرُ ضبٍ خربٍ »ونحوه)) [٤]،وقال أيضاً: ((ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : «هذا جحرُ ضبٍ خربٍ »، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم،وهو القياس،لأن "الخرب" نعت "الجحر"،و"الجحر" رفع،ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت للضب،ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب،ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد)) [٥].

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر كثير من الشعراء،قال الحطيئة :

فَإيَاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَاد هَمُوزِ النَّابِ لَيسَ لَكُمْ بِسِيّ

فجر "هموز" وهي نعت لـ "حية" المنصوبة وجر لمجاورته لأحد المجرورين وهو "بطن" أو "واد" .

وفي قول دريد بن الصمة :

فَجِئْتُ إلَيهِ وَالرِّمَــاحُ تَنُوشُــــهُ كَوَقْعِ الصَّيَاصِي في النَّسِيجِ المُمَدَّدِ

وَكُنْتُ كَذَاتِ البَوِّ رِيْعَتْ فَأَقْبَلَتْ إلى جِلْدٍ مِنْ مَسْكِ سَقْبٍ مُقَـدَّدِ

فَدَافَعْتُ عَنْــهُ الخَيْلَ حَتَّى تَبَدْدَتْ وَحَتَّى عَلانِي حَالِكُ اللَونِ أسْـوَدِ

و "أسود" نعت لـ"حالك" ،وجر لمجاورته المجرور .

وفي قول الشاعر :

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٦٦٦ / ٥ .
(٢) اللسان (لحز) ٤٠٤/٥ .
(٣) عبث الوليد ٣٧٨ ، ٣٧٩ .
(٤) الكتاب ٦٧/١ .
(٥) الكتاب ٤٣٦/١ . ومذهب الخليل منع الجر بالمجاورة إذا كان المتجاوران مختلفين في التذكير والتانيث والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع ، أما سيبويه فيجيز الجر على المجاورة وان اختلف المتجاوران إذا لم يشكل المعنى .

يَاصَاحِ بَلِّغْ ذَوي الزّوْجَاتِ كُلِّهِـــــمُ أنْ لَيسَ وَصْلٌ إذَا انْحَلّتْ عُرَى الذَنَبِ

جر "كُلِّهِم" وهو توكيد لـ"ذوي" المنصوب لمجاورته الزوجات المجرورة بالإضافة.

وقول الآخر :

كَأنَّمَا ضُرِبَتْ قُدَّامَ أعْيُنِهَا قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأوْتَارِ مَحْلُوجِ

و "محلوج" نعت لـ "قطناً" لكنه جر لمجاورته الأوتار المجرورة .

وفي قول ذي الرمة :

تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيرِ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيسَ بِهَا خَالٌ وَلا نَدَبُ

روى "غيرِ" بالجر لمجاورته "وجه" مع أنه نعت "سنة" المنصوبة .

ومع كل هذه الشواهد فقد أنكر بعض النحاة هذه الظاهرة،ومن هؤلاء السيرافي والنحاس [١]، وابن جني،قال ابن هشام : ((أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار،وتأوّلا قولهم : "خَرِبٍ" بالجر،على أنه صفة لـ"ضب" .

ثم قال السيرافي : الأصل : «خَرِبٍ الجُحْرُ منه»،بتنوين "خرب" ورفع "الجحر" ثم حذف الضمير للعلم به،وحُوِّلَ الإسناد إلى ضمير الضب،وخفض الجحر كما تقول : «مررت برجلٍ حسنٌ الوجه»، بالإضافة،والأصـــل : «حسنٌ الوجهُ منه»،ثم أتي بضمير "الجحر" مكانه لتقدم ذكره فاستتر .

وقال ابن جني : الأصل : «خَرِبٍ جُحْرُه»،ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر)) [٢] .

وقد ناصر السيرافيَّ وابنَ جني بعضُ النحاة المحدثين،فهذا عباس حسن يتشدد في إهمال هذا النوع من الجر ويضعفه،فيقول: ((والآخر الجر على المجاورة والواجب التشدد في إغفاله وعدم الأخذ به مطلقاً ،أما الداعي لاتخاذه سبباً للجر عند القائلين به فوروده في أمثله قليلة وبعضها خطأ أو مشكوك في صحة نقله عن العرب،قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة منها : «هذا جحرُ ضبٍ خربٍ »،بجر كلمة "خرب" مع أنها صفة لكلمة "جحر" ولا تصلح صفه لكلمة "ضب" لأن الضب لا يوصف بأنه خرب .

ومنها قول الشاعر القديم :

يَاصَاحِ بَلِّغْ ذَوي الزّوجَاتِ كُلِّهِم ..... [٣]

بجر كلمة "كُلّ" مع أنها توكيد لكلمة "ذوي" المنصوبة،إذ لو كانت توكيداً لكلمة الزوجات لقال : "كُلَّهُنَّ" .

وقد تَأَوَّل النحاة المثال الأول بأَنَّ أصله : «هذا حجرُ ضبٍ خربٍ الحجر منه» أو «خربٍ جحره»،ثم حذف ما حذف،وبقى ما بقي،واشتد الجدل في نوع المحذوف وصحته وعدم صحته على الوجه المبين في المطولات .

وقالوا في المثال الثاني : إنه خطأ أو ضرورة .

واتفق كثير من الأئمة على أن الجر بالمجاورة ضعيف،أو ضعيف جداً،وعلى هذا لا يصح القياس عليه،وإنما يقتصر على الوارد فيه،المسموع عن العرب،كما جاء في خزانه الأدب للبغدادي،وجاء في كتاب (مجمع البيان لعلوم القرآن) ما نصه: إن المحققين من النحويين نَفَوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزا في كلام العرب،وكما في المحتسب لابن جني ونصه : إن الخفض بالجوار - أي المجاورة - في غاية الشذوذ)) [٤] .

---

(١) انظر : اعراب القران للنحاس ٣٠٧/١ .
(٢) مغني اللبيب ٨٩٦ .
(٣) انظر الخزانة ١٦/٥ ، ١٧ .
(٤) النحو الوافي ٤٣٢/٢ .

وقد أيد ابن هشام في كتابه مغني اللبيب هذه الظاهرة،ووضع لذلك عنواناً قال فيه: ((**القاعدة الثانية** : إن الشيء يُعْطَى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم : هذا جحرُ ضبٍ خربٍ،بالجر والأكثر الرفع)) [1] . وحمل عليه بعض الآيات مثل قوله تعالى : {وَحُورٍ عِينٍ } [2]، وقوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إلى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى المَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إلى الكَعْبَين } [3]، قال : ((وقيل في {وَأَرْجُلِكُم } بالخفض : إنه عطف على { أَيْدَيَكُم } لا على { رُؤوسِكُم } إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة،ولكنه خفض لمجاورته (رُؤوسِكُم))) [4] .

وكأن الذين يمنعون هذا النمط من الجر يذهبون إلى أن الجر قد تقررت عوامله،وهي الإضافة وحروف الجر والتبعية لا غير،ومن قال بالجر على المجاورة كأنه يجعل المجاورة عاملاً بمقتضى ما تقرر عند النحاة في نظرية العامل،من أنه لا عمل بلا عامل،فإن قلنا مالعامل في الجر هنا ؟،فإن قلت : ليس هناك عامل،كان ذلك باطلاً ، وإن قلت : إن العامل هو الجوار فقد جعلت الجوار عاملاً من العوامل النحوية سوف يترتب على طرده اختلال النظام النحوي بكامله،لأنه سوف تأخذ كل كلمة حركة ما قبلها،ولم يقل أحد من النحاة بذلك .

وعلى هذا فإن ما ورد من شعر البحتري على هذه الظاهرة على قلته مستنكر من كثير من النحاة،خلا سيبويه الذي أثبت أن هذا من كلام العرب كما تقدم،واستخدام البحتري له،ربما يكون محاكاة لهذا القليل الوارد عن العرب و بعض الشعراء،ولاسيما أنه ورد في بيت واحد فقط .

---

(1) مغني اللبيب ٨٩٤ .
(2) سورة الواقعة آية ٢٢ .
(3) سورة المائدة آية ٦ .
(4) مغني اللبيب ٨٩٥ .

الفصل الثاني عشر

القســــــــــــــم

أولاً :استقبال القسم بـ(لن) :

لما كان القسم يذكر توكيداً إما للحمل على الفعل،وإما للمنع منه،وإما لإثبات الصدق عند السامع،لم يكن له بَدٌّ من جملة خبرية مُؤكِدة مُقْسَم عليها،وهي الجواب وحرف يربط الجملة المقسم عليها بالمقسم بها،يكون كل منهما مستقلاً بنفسه وهي أربعة أحرف : (اللام وإن) وهما للإثبات و(لا وما) وهما للنفي،ومنهم من يزيد (إن) النافية فتصير خمسة أحرف،ويعلل هذه الزيادة بأن حروف القسم لما كانت خمسة جعل الجواب بإزائها كذلك [١] .

وجملة جواب القسم إما أن تكون اسمية أو فعليه،والاسمية إما أن تكون منفية أو موجبة،والفعلية إما أن تكون منفية أو موجبة كذلك،والذي يعنينا في هذا هو جملة جواب القسم الفعلية،والتي يكون فعلها فعل مضارع،فهي إما أن تكون مثبتة وإما أن تكون منفية ويستعمل في نفيها الحرفين (ما أو لا)، واختص هذان الحرفان بالتصدر في نفي الجملة الفعلية لأن الحرف (ما) يخلص الفعل للحال،نحو : «والله ما يقوم زيد الآن»،والحرف (لا) يخلصه للاستقبال،نحو : «والله لا يقوم زيد غداً » [٢] .

أما غير هذين الحرفين فلا يُسْتَقْبَل بها القسم،وذلك مثل : (لم) و(لن)،لأن (ما) و(لا) حرفان غير عاملين،و(لن) و(لم) حرفان عاملان،قال الرضي : ((ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم)) [٣] .

وقال ابن هشام في المغني : ((ولا تفيد (لن) توكيدَ النفي ... وتلقِّى القسم بها وبـ(لم) نادر جداً،كقول أبى طالب :

واللهِ لَنْ يَصِلُوا إلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوَسَّدَ في التُّرَابِ دَفِيْنَا

وقيل لبعضهم:«ألك بنُون» ؟ فقال: نعم،وخالقِهِم لم تقُمْ عن مثلهم مُنجِبة)) [٤] .

وقال: ((لأن القسم لا يجاب بـ(لن) إلا في الضرورة)) [٥].

ويعلل الرضي لعدم استقبال جملة القسم (بلن ولم) مع أنهما بمعني الحرفين (لا) و(ما) من حيث إفادتهما للنفي،فيقول:((لأنهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار ...، والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله وإن أبطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف)) [٦].

ومن هنا يتضح لنا أن قول البحتري [٧]:

إِيْ وَسَعْي الحَجِيجِ حِين سَعَوْا شُعْـ ـثـاً،وَصَفِّ الحَجِيجِ ساعةَ صَفُّوا !

لَنْ يَنـــالَ المَشِيـــبُ حُـظْـــوَةَ وُدٍّ حَيْثُ يَسْجُو لَحْظَ ويَحْوَرُّ طَـرْفُ

حيث جعل جواب القسم «لن ينال المشيب» مصدرة بـ(لن) مما يعده النحاة من الضرورة أومن الندور ،كما قال ابن هشام [١] .

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معط ١ / ٤٣٤ .
(٢) المرجع السابق ١ / ٤٣٤ .
(٣) شرح الكافية ٢ / ٣٣٩ .
(٤) مغني اللبيب ٣٧٤ ، ٣٧٥ .
(٥) المرجع السابق ٨٠٥ .
(٦) شرح الكافية ٢ / ٣٣٩ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٣٧٢ / ٨ ، ٩ .

وقد علق المعرِّيّ على هذا البيت بقوله : ((استقبل القسم بـ(لن)،لأنه قال :« إيْ وسعي الحجيج» وهذا عند النحويين لا يجوز لأن (لن) لا يُستقبل بها القسم،ويجوز أن يكون قائل البيت قاله كما في النسخة ،لو قال : (لا ينال) لاحتمل،ولن يبعد في القياس أن يُوضع (لن) موضع (لا) في هذا الموضع،لأنهما في النفي متشاركان،ولعل أبا عبادة لم يقل إلا (لا)) [٢] .

وهنا نرى أن رأي المعرِّيّ يناقض قول الرضي وغيره من النحاة،فالمعرِّيّ يجيز استقبال القسم بلن،لأن (لن) بمعنى (لا) في النفي ،والرضي يمنعه من جهة أن جملة الجواب قد تُنفى بحرف غير عامل يجوز حذفه مثل (لا) فإنها تحذف في جملة الجواب،نحو قوله تعالى: { تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ } [٣] فحذف (لا) مع بقاء معناها،والتقدير: «تَاللهِ لا تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُف»،أما (لن ولم) فإنه لا يجوز حذفها،لأن حذفها يؤدي إلى بقاء معمولها بلا عامل،وفي هذه الحالة إما أن يرفع الفعل ويذهب معني النفي،وإما أن يبقى الفعل على حاله من النصب أو الجزم،وكلا الحالتين لا تخلوان من التعسف والضرورة المستقبحة .

ولعل الذي ألجأ البحتري إلى استعمال (لن) بدلاً من (لا) داعٍ بلاغي،إذ أن (لن) أبلغ في نفي المراد من (لا) لأن (لن) تنفي الحاضر والمستقبل كما قال تعالى : { وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَداً } [٤]، والزمخشري يجعلها لتوكيد النفي وتأبيده [٥]، واعترض عليه [٦]،وقد جاءت آية أخرى بنفس اللفظ ولكن بـ(لا) بدلاً من (لن) وهي قوله تعالى : { وَلا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَداً } [٧]، ففي الآية الأولى نفي للحال والاستقبال ،والآية الثانية للحال،وأما الاستقبال فَمُسْتَفَادٌ من لفظة (أبداً)،ولوسبقت الآيتان بالقسم لكانت الأولى أبعد في النفي من الثانية .

والفراء يجعل أصل (لن) هو (لا) وعلى هذا يكون شأنهما واحداً،ولم تفترق (لن) عن (لا) في شيء،وقد رُدَّ هذا الرأي [٨].

ثانياً : اقتران جواب القسم المنفي باللام

دَلَّ استقراء كلام العرب على أن جملة جواب القسم الفعلية إذا كانت منفية بالحرف (ما) أو (لا) أو (إنْ) وجب تجردها من اللام سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً، نحو : «والله ما يفلح الظالم»،و «والله ما فلح ظالم»،وذلك لأن فائدة اللام توكيد مضمون الجملة المثبتة وإزالة الشك من معناها،الأمر الذي يتعارض مع النفي، قال ابن هشام في المغني: ((نظيره [٩]في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفى بـ (ما) بها كقوله :

أمَا وَالّذِي لَوْ شَـــاءَ لمْ يَخْلُقِ النّوَى لَئنْ غِبْتَ عَنْ عَيْني لَمَا غِبْتَ عَنْ قَلْبي))[١٠]

وقد ورد نظيره في شعر البحتري في قوله [١١] :

وَلَئِنْ أسأتُ كَمَا تُسِـ ـيءُ لَمَا وَدِدْتُكَ حَقَّ وُدِّكْ

وقوله [١٢] :

لَئِنْ حَشَدَ الرِّجالُ عَلَيْك دُونِي لـمَا حَشَدُوا عليك بِمِثْلِ شِعْرِى

وقوله [١٣] :

لَئِنْ أوْحَشَتْنِي"جَبُّلٌ" وخِصَاصُهَا لَمَا آنَسَتْني "وَاسِطٌ" وقُصُورُهَا

---

(١) أنظر مغني اللبيب ٣٧٥ .
(٢) عبث الوليد ٣٢٥ .
(٣) سورة يوسف آية ٨٥ .
(٤) سورة البقرة : ٩٥ .
(٥) انظر : الكشاف ٢٩٧،٢٩٨/١ .
(٦) انظر : مغني اللبيب ٣٤٧ .
(٧) سورة الجمعة : ٧ .
(٨) انظر : مغني اللبيب ٣٧٣ .
(٩) يريد نظير اقتران جواب (لو) المنفي باللام ، انظر مغني اللبيب ٣٥٨ .
(١٠) مغني اللبيب ٣٥٨ .
(١١) ديوان البحتري ٢/ ٧٠٥ / ٥ .
(١٢) ديوان البحتري ٢/ ٨٦٣ / ٧ .
(١٣) ديوان البحتري ٢/ ١٠٠٠ / ١٧ .

وقوله [1]:

وَلَئِنْ بَنَيْتَ ذُرَى العُلاَ لَهُمُ لَمَا انْـــ ـفَكُّوا أَصُولاً للعُلاَ وفُرُوعَـــــا

وقوله [2]:

لَئِنْ طَالَ لَيْلِي في هَواكَ ولَوْعَتي لَمَا كَانَ حَظّي في هَواكَ بِطَائلِ

---

(1) ديوان البحتري ٢/ ١٢٥٥ /٢٢ .
(2) ديوان البحتري ٣ / ١٨٩٨ / ٨ .

الفصل الثالث عشر

الإضـــــافـــة

أولاً : حذف المضاف:

وهو إما أن يقام المضاف إليه مكانه أو لا،وكل ذلك معدود من الضرورة [١]

ومن حذف المضاف في شعر البحتري قوله [٢]:

سَلاَمٌ عَلَـــى الحَيِّ الّذِين تَحَمَّلوا ! وعَجْلاَنُ من غُرِّ السَّحَابِ مُجَلْجِلُ

يريد : أهل الحي،فحذف المضاف بدليل قوله : تحملوا،فأعاد ضمير الجمع على المحذوف،وذلك أنه لم يلقِ السلام علـــى الحـــي بل علـــى أهلـــه،كما قال تعالى : { وَاسْأَلِ القَرْيَة } [٣].

وقوله [٤]:

إِلَيْكِ مَا أنا مِنْ لَهْوٍ ولا طَرَبِ مُنِيتِ مِنيِّ بقَلْبٍ غيرِ مُنْقَلِبِ !

يريد : ما أنا من أصحاب لَهْوٍ، ولكنه حذف المضاف .

وقوله [٥]:

بِلهِ أنتَ ! وأنتَ تُحْرِزُ واهِباً سَبْقَيْـنِ : سَبْقَ محَاسِنٍ ومَوَاهِبِ

اضطر الشعرُ البحتري اضطراراً أن يحذف سبق الثانية فجاء المعنى ملتبساً،وذلك أنه قال : "سبقين" وهما سبق محاسن وسبق المواهب،فلمـــا حذف أوهـــم أن قـــوله : سبق محاسن ومواهب أنه سبق واحد،والأمر ليس كذلك،وهذا حذف مضاف مماثل .

وقوله [٦]:

ورِياضاً بين العُبَيْدِيِّ،فالقَصْـ ـرِ،فأَعْلَى سِمْعانَ فالمُسْتَراحِ

أراد:"دير سمعان" ،فحذف المضاف،قال ابن منظور:((ودير سَمْعَان: موضع)) [٧].

قوله [٨]:

---

(١) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٥ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٧٨٨ / ٣ .
(٣) سورة يوسف آية ٨٢ ، قال النحاس في إعراب القران ٣٤١/٢ : ((أي أهل القرية ، قال سيبويه : ولا يجوز كلّم هنداً، وأنت تريد غلام هند،لأن هذا يشكل)) .
(٤) ديوان البحتري ١ / ١١٩ / ١ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ١٦١ / ٣٦ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ٤٥٨ / ١٦ .
(٧) اللسان (سمع) ١٦٨/٨ .
(٨) ديوان البحتري ٢ / ٩٥٩ / ٤ .

وَمَا أَهْلُ المَنَازِلِ غَيْرُ رَكْبٍ مَطَايَاهُمْ : رَوَاحٌ وابْتِكَـــارُ

أي : «ذات رواح وذات ابتكار» .

قال أبو العلاء المعرِّيّ : ((هذا على حذف المضاف،كأنه قال : مناياهم ذات رواح وذات ابتكار،ونظيره قول الخنساء :

تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ذَكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَـــالٌ وإِدْبـــَارُ

المعنى فإنما هي ذات إقبال وذات إدبار فحذف (ذات) وعلى هذا النحو جاءت المصادر التي هي صفات كقولهم : «قوم خصم»،مصدر خصم يخصم خصماً،فكأن المعنى: قوم ذوو خصم،وكذلك قوم عدل وزور،وجميع هذا الباب،فإذا حمل المعنى على هذا القول فالمنايا غير الرواح والابتكار،ويجوز أن يجعل الرواح والابتكار هو مناياهم كما يقال: البقاء هلاك الإنسان أي يؤديه إلى ذلك،وكما يقال : كان حتفه العسل أي أَدَّاه أكله إياه إلى الهلكة)) [١].

غير أن عبدالقاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز يرى غير ذلك،وذكر كلاماً جميلاً في هذا يحسن بنا أن نورده هنا،لأن الشعر كلام يظهر معناه من الْتِآمِ مفرداته بعضها ببعض لا بتفكيكه وتفريق أجزائه،فهو يرى أن بيت الخنساء ليس من باب حذف المضاف،وإنما هو من المجاز الحكمي،وهو بذلك ينحو به منحى بلاغياً فيقول : ((ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَـــــــارُ

...واعلم أنه ليس بالوجه أن يعد هذا على الإطلاق معد ما حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه مثل قوله عز وجل:{وَاسْأَلِ القَرْيَةَ }[٢]،ومثل قول النابغة الجعدي :

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خَلاَلَتُـــــــهُ كَأَبِي مَرْحَبِ

وقول الأعرابي :

حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتي عَنَاقاً وَمَا هَيَ وَيْبُ غَيرِكَ بِالعَنَاقِ

وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف،ويقولون : إنه في تقدير « فإنما هي ذات إقبال وإدبار » ذلك لأن المضاف المحذوف من نحو الآية والبيتين في سبيل ما يحذف من اللفظ ويراد في المعنى،كمثل أن يحذف خبر المبتدأ،أو المبتدأ إذا دَلَّ الدليل عليه إلى سائر ما إذا حذف كان في حكم المنطوق به، وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء،لأنا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا قلنا : فإنما هي ذات إقبال وإدبار،أفسدنا الشعر على أنفسنا،وخرجنا إلى شيء مغسول،وإلى كلام عامي مرذول . . . فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع،وأن تجعل الناقة كأنها صارت بجملتها إقبالاً وإدباراً حتى كأنها قد تجسمت منهما لكان حقه حينئذ أن يجاء فيه بلفظ الذات فيقال : إنما هي ذات إقبال وإدبار،فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك وعلـــى تنزيله منزلـــة المنطوق به حتى يكون الحال فيه كالحال في :

حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتي عَنَاقاً .....

حين كان المعنى والقصد أن يقول : «حسبت بغام راحلتي بغام عناق»،فمما لا مساغ له عند من كان صحيح الذوق صحيح المعرفة نسابة للمعاني)) [٣].

وهذا الكلام ينطبق على بيت البحتري إذ أنه أراد : أنه من كثرة ما المنايا تخبط فيه في كل ساعة صارت المنايا كأنها الـــرواح والابتكار نفســـه،وهذا أفضل من قولنا : ذات رواح وذات ابتكار،والجرجاني بذلك يجلي الفكرة التي أشار إليها المعرِّيّ .

وعلى رأي المعرِّيّ الأول فإن قول البحتري [٤]:

وذَكَّرْتَنا حتى أَلَنْتَ قُلُوبَنَـــــا بِمَوْعِظَةٍ فَصْلٍ يَلِينُ لها الصَّخْرُ

---

(١) عبث الوليد ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
(٢) سورة يوسف ٨٢ .
(٣) دلائل الإعجاز ١٩٨، ١٩٩ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ٩٩٣ / ١٨ .

فقوله : «بموعظة فصل»،على رأي المعرِّيّ من باب حذف المضاف،أي بموعظة ذات فصل،ويري غيره أن هذا من باب النعت بالمصدر [١] .

ومن حذف المضاف أيضاً قوله [٢]:

والمـــــرْءُ طاعَةُ أيَّامٍ تُنَقِّلُهُ تَنَقُّلَ الظِّلِّ مِنْ حَالٍ إلى حَالِ

قال المعرِّيّ : ((يجوز أن يجعل "طاعة أيام" خبر المرء،والمعنى : المرء صاحب طاعة للأيام،أي يطيعها،وهم يستعملون مثل ذلك في المصادر كثيرا فيقولون : إنما هو سير،أي صاحب سير . . .)) [٣].

ومن حذف المضاف كذلك قول البحتري [٤]:

وَإنَّ بَنِي حَرْبٍ وَمَرْوَانَ أصْبَحُوا بِدَارِ هَوَانٍ قَدْ عَرَاهُمْ نَكَالُهَا

يريد : بني حرب وبني مروان ولكنه حذف المضاف .

ثانياً: إضافة الشيء لما اتحد في معناه

قال ابن مالك [٥]:

وَلا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى،وَأوِّلْ مُوهِماً إذَا وَرَدْ

((المضاف يتخصص بالمضاف إليه أو يتعرف به،وعلى هذا لا بد أن يكون غيره إذا لا يخصص الشيء المنكر أو يتعرف بنفسه،ولذا لا يضاف الاسم لما به اتحد في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته فلا يقال : قمح بر،و لا رجل قائم، وما ورد موهماً لذلك مؤول كقولهم : «سَعِيدُ كُرْزٍ»، فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه،لأن المراد بـ"سعيد" و"كرز" فيه واحد،فيؤول الأول بالمسمى،والثاني بالاسم،فكأنه قال : «جَاءَني مُسَمَّى كُرْزٍ» أي مسمى هذا الاسم،وعلى ذلك يُؤَوَّل ما أشبه هذا من إضافة المترادفين كـ «يوم الخميس»)) [٦].

ويقول ابن الحاجب في الكافية : ((ولا يضاف موصوف إلى صفته ولا صفة إلى موصوفها،ونحو : «مسجد الجامع»،و«جانب الغربي»،و«صلاة الأولى» و«بقله الحمقاء» متأول،ومثل «جَرْدُ قَطِيْفَةٍ» و«أَخْلاقُ ثِيَابٍ» مُتَأَوَّلٌ،ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص كـ"ليث" و"أسد"،و"حَبْسٍ" و"مَنْعٍ" لعدم الفائدة،بخلاف «كُلّ الدراهم»،و«عَينُ الشيء »، فإنه يختص،وقولهم «سَعِيْدُ كُرْزٍ» مُتَأَوَّلٌ)) [٧].

وأما ما ظاهره إضافـــة الموصـــوف إلى صفتـــه،فَمُؤَوَّلةٌ علـــى حذف المضاف إليه،الموصوف بتلك الصفة كقولهم : «حبة الحمقاء»،و«صلاة الأولى»،والأصل «حبة البقلة الحمقاء» و«صـــلاة الساعة الأولى»، فـ"الحمقـــاء" : صفة للبقلـــة لا للحبـــة،و"الأولى" صفة الساعة لا الصلاة،ثم حذف المضاف إليه وهو "البقلة" و"الساعة" وأقيمت صفته مقامه،فصارا «حبة الحمقاء » و«صلاة الأولى» , فلم يُضَفْ الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره .

وقال الأشموني : ((أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين،ووافقه ابن الطراوة وغيره،ونقله في النهاية عن الكوفيين،وجعلوا من ذلك ما ورد في الآيات القرآنية من نحو : {وَلَدَارُ الآخِرَة } [٨]، {وَحَقُّ اليَقِيْن } [١]، { حَبْلُ الوَرِيْد}[٢]،{وَجَنَّاتٍ وَحَبَّ وَحَبَّ الحَصِيْـد } [٣]، وظاهر التسهيـل وشرحـــه موافقته))[٤].

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١٧١/٢ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٧١٧ / ٩ .
(٣) عبث الوليد٣٩٨ .
(٤) ديوان البحتري ١٩/١٦٢٧/٣ .
(٥) شرح ابن عقيل ٤٤/٢ .
(٦) شرح ابن عقيل ٤٤/٢ ، ٤٥ .
(٧) الكافية لابن الحاجب ١٢٥ .
(٨) سورة الانعام : ١٦٩ .

وقد وقع الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة [٥]، فالكوفيون أجازوا إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس،في نحو : «مسجد الجامع»،و«جانب الغربي»،و«جرد قطيفة»،وغير ذلك، ((لأن الصفة لما كانت دالة على معنى زائد على الذات وهو الحدث كانت مغايرة للموصوف بهذا الاعتبار،ولا تمنع الإضافة لحصول التغاير،ولأن الأصل عدم التقدير)) [٦] .

والبصريون قالوا لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس،وذلك لأن الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد،فهو إضافة الشيء إلى نفسه .

وقال الرضي : ((وقال المصنف : لا يجوز ذلك،لأن توافق الصفة والموصوف في الأعراب واجب،وليس بشيء،لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ... ويجوز عندي أن يكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب : « طُورِ سِيْنَاء »،وذلك بأن يجعل "الجامع" مسجداً مخصوصاً،و"الغربي" جانباً مخصوصاً، و"الأولى" صلاة مخصوصة،و"الحمقاء" بقله مخصوصة،فهي من الصفات الغالبة،ثم يضاف "المسجد" و"الجانب" و"الصلاة" و"البقلة" -المُحْتَمَلة - إلى هـذه المختصـة لفائدة التخصيـص،فيكون «صلاة الأولى» كصلاة الوتيرة،و«بقلة الحمقاء» كبقلـة الكزبرة،و«جانب الغربي» كجانب اليمين .

وأما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة كـ« شحط النوى»،و«ليث أسد»،فالفراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف،قال : إن العرب تجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان كقوله:

فَقُلْتُ انْجُوا عَنْهَا نَجَا الجِلْدِ إِنَّهُ سَيُرْضِيْكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُه

و"النَجَا" هو "الجِلْد" .

والإنصاف أن مثله كثيرٌ لا يمكن دفعه)) [٧].

ومما جاء في شعر البحتري من هذا القبيل قوله [٨]:

وَمَا عَامُكَ المَاضِي وَإِنْ أَفْرَطَتْ بهِ عَجَائبُهُ إِلاّ أَخُو عَـامِ قَابِـلِ

فأضاف "قابل" إلى العـام،قال أبو العـلاء المعرِّيّ : ((المعروف أن يقـال : «عام قابل»،فَيُنْعَت "عام " بقابل،كما قال الراجز :

** مِنْ عَامِنَا العَامَ وَعَاماً قَابِلا **

وقد أضاف "عاماً" إلى "قابل" ،وذلك جائز،وهو مجانس لقوله : { حب الحصيد } [٩]،ولقولهم : «صلاة الأولى»،وإنما الكلام : «الصلاة الأولى» و«الحب الحصيد»،وإذا قال القائل : «عام قابل»،فزعم أبو علي الفارسي أن مثل هذا يحسب من إضافة الشيء إلى اللفظ،ويشبهه بقول الشاعر :

بُثَيْنَةُ مِنْ آلِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا يَكُنَّ لأَدْنَى لا وِصَالَ لِغَائبَ

وكذلك قول الكُمَيْت :

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبيِّ تَطَلَّعَتْ ضَمَائرُ مِنْ نَفْسِي تِبَاعٌ وَأَلْبُبُ)) [١٠].

وعلى كلام الرضي:((إن مثله كثير)) [١] يكون للبحتري فسحة في هذا الاستعمال .

---

(١) سورة الحاقة : ٥١ .
(٢) سورة ق آية ١٦ .
(٣) سورة ق آية ٩ .
(٤) شرح الأشموني ٣١١/٢ .
(٥) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٦١) ، ٤٣٦/٢ .
(٦) شرح ألفية ابن معط ٧٣٨/١ .
(٧) شرح الكافية ٢٨٨/١ .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١٨٦٠ / ١٧ .
(٩) سورة ق : ٩ .
(١٠) عبث الوليد ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

ثالثاً : إدخال الألف واللام على المضاف

قال ابن مالك [٢]:

وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا المُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي :كَـ«الجَعْدِ الشَّعَرْ»

أَوْ بِالَّذِي لَـــهُ أُضِيْفَ الثَّانِـــي كَـ« زَيْدٌ الضَّـــارِبُ رَأْسِ الجَانِـــي»

((لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة،فلا تقول هذا «الغلامُ رَجُلٍ»،لأن الإضافة مُنَافِيَةٌ للألف واللام،فلا يُجْمَعُ بينهما)) [٣] .

ومما ورد في شعر البحتري من هذا القبيل قوله [٤]:

المِائـةُ الدِّينَارِ مَنْسِيَّة في عِدَةٍ أَشْبَعْتَها خُلْفَا

فأدخل الألف واللام على المضـــاف،وهو "المائة" ،وهـــو غير جـــائز إلا في : «الجعد الشعر»،و«الحسن الوجه»،لأن المضاف ليس مشتقاً،قال أبو العلاء المعـــري : ((«المائة الدينار»،رديء عند البصريين،وقد أجازه غيرهم،وإذا أرادوا تعريف مثل هذا قالوا: «مائة الدينار»،ولا يجمعون بين الألف واللام والإضافة إلا في (الحسن الوجه) ولا يجوز رفع (الدينار) لأنه لا يمكن أن يكون بدلاً من المائة،كما أمكن أن يكون "الأثواب" بدلا من "الخمسة" إذا قلت : « ما فعلت الخمسة الأثواب»)) [٥] .

وقال الرضي : ((وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف إليه معاً شذوذاً،نحو : الثلاثة الأثواب،وعند الكوفيين هو القياس)) [٦].

قال الزمحشرى : ((وقضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف وما تقبله الكوفيون من قولهم : «الثلاثة الأثواب» و«الخمسة الدراهم» فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء)) [٧].

ومن ذلك أيضاً قوله [٨]:

تَسْتَنْصِرُ اللهَ عَلَى سَيِّدٍ أَزَالَ عَنْكَ المِائَتَيْ صَفْعَـه !

قال المعرِّيّ : ((إن أضاف إلى القافية فرديء لا يجوز عند البصريين،وقد أجازه بعض الناس،وإن نصب القافية على التمييز وحذف النون ساغ عند أهل البصرة،ويكون حذف النون هاهنا مثل حذفها في قوله :

هُمَا خُطَتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

على رأي من رفع "إسارٌ" ،ولم يجعل قوله : "خُطَّتَا" مضافة إلى "إسَارٍ")) [٩].

والذي جعل المعرِّيّ يضع هذين الاحتمالين كون الهاء ساكنة،فاحْتَمَلَتْ الوجهين، ولكن كلاهما لا يخلو من شذوذ،فالأول فيه شذوذ الإضافة إلى مافيه (أل) غير المشتق فتكون الإضافة محضة،وإبقاء الألف واللام في المضاف وهو ما قال عنه : إنه رديء عند

---

(١) شرح الكافية ٢٨٨/١ .
(٢) شرح ابن عقيل ٤٢/٢، ٤٣ .
(٣) المرجع السابق ٤٣/٢ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٣٩١ / ٥ .
(٥) عبث الوليد ٣١٢ .
(٦) شرح الكافية ١٥٦/٢ .
(٧) شرح المفصل ٤٣ ، ٨٤ .
(٨) ديوان البحتري ٢ / ١٣٢٣ / ٣ .
(٩) عبث الوليد ٢٨٧ .

البصريين،وأما الوجه الثاني : وهو نصب "صَفْعَة" على التمييز فإن الشذوذ فيه هو حذف نون "مائتين" بدون إضافة،وهذا شذوذ آخر مرفوض إذ أن النون لا تحذف إلا عند الإضافة [١].

ومن إبقاء الألف واللام في الإضافة المحضة عند البحتري قوله [٢]:

حَمَتْهُ الدَّهَاقِينُ الرُّبَى،وَتَسَافَلَتْ بِقُطْرُبُلٍ أَعْلاجُهُ وَأَنَابِطَه

فقوله : الدَّهَاقِينُ الرُّبَى،إضافة محضة لأن كلمة "الدهاقين" ليست بمشتقة حتى تدخلهما (أل) عند الإضافة .

رابعاً : عدم حذف نون المثنى عند الإضافة

وذلك في قوله [٣]:

وَمَا قَاضٍ لَهُ مِائتانِ أَلْفاً مِنَ الأَرْزَاقِ في شَهْرٍ بِغالٍ

!

ففي قوله : "مائتان ألفاً" ضرورة وهي أنه نصب التمييز والوجه في التمييز المضاف أن يكون مجروراً،التقدير: له مائتا ألفٍ .

قال سيبويه : ((وذلك قولك : « مِائَةُ دِرْهَمٍ »،و« مَائَةُ الدِّرْهَمِ»،وذلك إن ضاعفته قلت : « مِائتا درهمٍ» و«مائتا الدينارِ» .

وكذلك العقد الذي بعده،واحداً كان أو مثنى،وذلك قولك : « أَلْفُ درهمٍ» و«أَلْفَا درهمٍ» .

وقد جاء في الشعر بعض هذا منوناً،قال الربيع بن ضَبُع الفزاري :

إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً فَقَد أَوْدَى المَسَرَّةُ والفَتَاءُ))

[٤] .

قال الأعلم : ((الشاهد فيه إثبات النون في "مائتين" ضـــرورة ونصب ما بعدهـــا،وكان الوجه حذفها وخفض ما بعدها،إلا أنها اشبهت في الضرورة بالعشرين ونحوها مما تثبت نونه وينصب ما بعده)) [٥] .

وكذلك جعل القزاز إزالة الإضافة وإدخال النون في العدد من الضرائر السائغة للشـــاعر قال: ((ومما يجوز له : إزالة الإضافة وإدخال النون في العدد،إذا قال «مائة درهمٍ» و «مائتَا درهمٍ»،فيجوز له أن يقول : «مائةٌ درهماً» و«مائتان درهماً »،كمـــا قال الأول :

إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ اللّذَاذَةُ والفَتَاءُ

---

(١) انظر : ص
(٢) ديوان البحتري ١٠/١٢٣٠/٢ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٨٦٣ / ٣ .
(٤) الكتاب ٢٠٧،٢٠٨/١ .
(٥) تحصيل عين الذهب ١٦٨ .

فقال : «مائتين عاماً» ،وكان الوجـــه أن يقول : «مائتي عامٍ»،علـــى ما ذكرنا، ولكنه جاز اضطراراً،ومثله:

أَنْعَتُ عَيْـرًا مِنْ حَمِيرِ خَنْزَرَهْ
في كُلِّ عَيْرٍ مِائَتَانِ كَمَـــرَهْ

فقال : «مائتان كَمَره»، والحقّ أن يقول «مائتا كَمَرَه»» [١] .

وعلى هذا فيكون البحتري قد اضطر إلى ذلك ضرورة مُسَوَّغَةً باستعمال مَنْ سبقه

ومثل ذلك قوله [٢]:

مِئُونَ عَيْناً تولّيْتَ حَتَّى انثَنَتْ لأَبِي العبَّاسِ
الثَّوَابَ بِهَا آلاَفَا

قوله : "مئون عيناً" ،فيها الضرورة التي في سابقتها،وكان الوجه أن يقول "مئو عينٍ" ،فيحذف النون للإضافة،لأن هذه النون بمنزلة نون مسلمون .

وعلى هذا فإن إثبات النون في المثنى والجمع ونصب التمييز ضرورة وشذوذاً .

قال الرضي : ((مع أنه قد جاء في الشذوذ على الأصل «خمسة أثواباً»،و« مائتين عاماً»)) [٣].

خامساً : إبدال ياء الإضافة ألفاً

قال القزاز : ((ومما يجوز له : إبدال ياء الإضافة ألفاً في قولك : « يا غلامي» فيقولون: «يا غُلامَا » ،فيبدلون من الياء ألفاً ،لأن الألف أَخَفُّ من الياء والفتحة أَخَفُّ من الكسرة،ومنه قول الشاعر:

** يَا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي وَاهْجَعِي **

أراد : «يا ابنة عَمِّي»،فأبدل الياء ألفاً .

وقد زعم قوم أن هذا ليس من الاضطرار،لأنه يجوز له أن يرد الياء ولا ينكسر الوزن .

وقال قوم : يجوز هذا في الشعر والكلام لأنه أحد لغات الإضافة،وهو أنه يجوز أن يقول القائـــل :«ياغُلامِيَ» ،و«غُلامِيْ» ،و«يا غُلامِ» ،و«يا غُلامـــَا»، و«يا غُلامُ»،وهو يريد الإضافة ولكل هذه عِلَلٌ)) [٤].

ومن صنيع البحتري في ذلك قوله [٥]:

مُنِيتُ بأَوْضَعِ الثَّقَلَيْنِ قَدْراً ؛ فيا هُلْكَى هُنَاكَ وَيَا دَمَارَى !

يريد : يا هلاكي ويا دماري،وقوله كذلك [١]:

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٨،١٧٩ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٣٨٠ / ٣٧ .
(٣) شرح الكافية ٢١٧/١ .
(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩٥ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٦٣ / ٦ .

يا أمَّتَا ! أبْصَرَني رَاكِـبٌ يَسِيرُ في مُسْحَنْفِرٍ لاَحِبِ

فقال : «يا أمتا» وهو يريد : "يا أمتي" فقلب الياء ألفاً،ويمكن أن يقال : إن هذا من قبيل لغات الإضافة .

وقوله [٢]:

فإذَا قَضَيْتُ،فَنَادِ : يَا حَزَنا هَذَا قَتيلُ الصَّدِّ والهَجْـرِ !

يريد : «يا حزني» ،وكذلك قوله [٣]:

يا سَوْءَتَا مِنْ طِلاَبِ نَائلِهِمْ ومَدْحِ رَغْثَانَ أزغَبَ الرَّقَبَـهْ

يريد : «يا سوأتي»،وقوله :

أمُوتُ شَوْقاً وَلا أَلْقَاكُمُ أبَـدَا يَا حَسْرَتَا وَيَا شَوْقَا وَيَا أسَفَا

فقوله : «يا حسرتا» و«يا شوقا» و«يا أسفا» ،قلب فيها ياء الإضـــافة ألفاً، يريد : «ياحسرتي» و«يا شوقي» و«يا أسفي» .

وقد ورد من ذلك في القرآن الكـــريم في قولـــه تعـــالى : { يَا أَسَفَا عَلَى يُوسُف } [٤] ، قال الزجاج : ((معناه «يا حزناه» والأصل «يا أسفي» إلا أن (يا) الإضافة يجوز أن تبدل ألفاً لخفة الألف والفتحة)) [٥].

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٣٠١ / ١ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ١٠٢٠ / ٣ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٢٨٧ / ٣ .
(٤) سورة يوسف آية ٨٤ .
(٥) معاني القرآن واعرابه ١٢٥/٣ .

الفصل الرابـع عشر

أسلوب المدح والذم

أولا : وصف فاعل (نِعْمَ)

قال القزاز : ((ومما يجوز له : أن العرب لا تقول : «نِعْمَ الرَّجُلُ الظَّريفُ زَيْدٌ» ولا «بِئْسَ الرّجل الفاسقُ عمرٌو »،ولكن إذا اضطرّ إليه الشّاعر جاز له،كما قال الأوّل :

نِعْـــمَ الْفَتَى الْـمُرِّيُّ أنْتَ إذَا هُمُ حَضَرُو لَدَى الحجرَاتِ نَـارَ الـمَوْقِدِ

فـ"الـمّريّ" من نعت الفتى جاء به اضطراراً)) [١].

والرضي يرى جواز ذلك قال : ((ويجوز تـأكيده لفظاً نحو: «نِعْمَ الرجل الرجل زيد»،وقد يوصف كقوله تعالى: { بِئْسَ الرِّفْدُ المَرْفُود } [٢]وقال :

ونِعْـمَ الْفَتَى الْـمُرِّيُّ أنْت ... .

خلافا لابن السراج،قال لأن الصفة مخصصة،والمقصود العموم والإبهام،وقال إن "المرفود" مذموم و"الْـمُرِّيُّ" بدل من الفتى،وليس بشيء لأن الإبهام مع مثل هذا التخصيص باق،إذ المخصص لا يعين، فهو كقـوله تعـالى : { وَلَعَبْدٌ مُؤْمِن[٣] })) [٤].

قال ابن السراج : ((ولا يجوز توكيد المرفوع بـ(نِعْمَ) . قالوا : وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير:

نِعْمَ الفتَى الـمُرِّىُّ أنْتَ إذَا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الحجرَاتِ نَارَ الـمَوقِدِ

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت،فكأنه قال:« نِعْمَ الْـمُرِّيُّ أنت»)) [٥].

وقد ورد وصف فاعل (نِعْمَ) في شعر البحتري في قوله[٦]:

لَنِعْمَ الدَّمُ الـمَسْفُوحُ لَيْلَةَ "جَعْفَرٍ" هَرَقْتُمْ وَجُنْحُ الليل سُودٌ دَيـاجِرُهُ

فنعت "الدم" بقوله : "الـمَسْفُوح" وهو ما رده ابن السراج وغيره، لكنه مقبول على رأي آخرين غيره .

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩٠،١٩١ .
(٢) سورة هود آية رقم ٩٩ .
(٣) سورة البقرة آية رقم ٢٢١.
(٤) شرح الكافية ٣١٧/٢ .
(٥)الاصول لابن السراج ١٢٠/١ .
(٦) ديوان البحتري ٢/ ١٠٤٩ / ٣٠ .

ثانيا : تقديم المخصوص بالمدح على الفاعل

قال الرضي : ((والأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل)) [١].

قال أيضاً: ((وقد يتقدم المخصوص على نِعْمَ وبِئْسَ نحو : زيد نِعْمَ الرجل وهو قليل)) [٢].

ولكن البحتري قدم المخصوص على الفعل و الفاعل في قوله [٣] :

هِيَ نِعْمَ الرَّقِيقُ لِي إِنْ دَهَتْنِي نَائِبَاتُ الزّمَانِ والأحْـزَانِ

فقدم المخصوص بالمدح،والتقدير: نِعْمَ الرفيق هي،والعلة في تقديم المخصوص كما يقول الرضي هي أن: ((يحصل التفسير بعد الإبهام -كما مر - فيدخله عوامل المبتدأ مؤخرًا،نحو : نِعْمَ الرجل كنت،وقوله :

يميناً لِنِعْمَ السيِّدَانِ وُجِدْتُمَـــا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ)) [٤].

ثالثاَ : دخول (من) على التمييز في أسلوب المدح والذم :

قال ابن عصفور : ((لا يجوز دخول (من) عليه إلا في شذوذ من ا لكلام أو في ضرورة،نحو قوله :

تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْـــدِلْ ســـَواهُ فَنِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي)) [٥].

فأدخل (من) في التمييز،التقدير: «فنِعْمَ المرء رجلاً تهاميًا» .

ومما ورد في شعر البحتري من إدخال (من) على التمييز قوله [٦]:

نِعْمَ مَوْلَى كِفَايَةٍ مِنْ أمِينٍ أوْ مُؤَدي أمَانَةٍ مِنْ كَافِ

وقوله [٧]:

حَبَّذَا أنْتَ مِنْ كَرِيمٍ وإِنْ كِدْ تَ تُـدَانِي شَأْنِي وتُخْمِلُ ذِكْرِي

فأدخل (من) في تمييز (نعم) وهو "أمين"،وعلى تمييز (حَبَّذَا) على تقدير : حَبَّذَا أنت كريماً،كما في قوله [٨]:

أيُّها الدَّهْرُ،حَبَّذَا أنتَ دَهْراً ! قِفْ حَمِيداً،وَلاَ تُوَلِّ حَمِيدا !

وقوله [٩]:

حَبَّذا أنْتَ مِنْ مُتَمِّمِ بِـرٍّ يُفْرِحُ النَّفْسَ أو مُعَظِّمِ رِفْدِ !

فقال : «حَبَّذَا أنت من متمم»،حيث أدخل (من) في تمييز (حَبَّذَا)،والتقدير:«حَبَّذَا أنت متمم بِرٍّ» .

رابعاً: الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر

---

(١) شرح الكافية ٣١٥/٢ .
(٢) شرح الكافية ٣١٥/٢ .
(٣) ديوان البحتري ٥ / ٢٦٨٠ / ٥ .
(٤) شرح الكافية ٣١٥/٢ .
(٥) المقرب ٦٩/١ .
(٦) ديوان البحتري ٢١/١٣٨٣/٣ .
(٧) ديوان البحتري ٢/ ٩٧٢ / ٢٨ .
(٨) ديوان البحتري ١/ ٥٩٠ / ٤ .
(٩) ديوان البحتري ١/ ٥٦٠ / ١٢ .

قال ابن عصفور :((لا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل،فأما قول جرير :

والتَّغْلِبِونَ نِعْمَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلاءُ مَنْطِيـقُ

فانتصاب "فحل " على أنه حال مؤكدة لا تمييز،وأما قوله :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فيخرج على أن يكون "زادا" المنصوب معمولاً لتزود)) [١].

وقال الرضي:((وقد يجيء عند المبرد وأبي على بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد،قال:

تَزَوَّدْ مِثْــلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وقال تعالى : { ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً } [٢] أي : ذراعها،إذ المصدر لا يخبر عنه بأنه سبعون ذراعاً،وهذا كمجيء الحال في (قُمْ قائماً) و(تَعَالَ جَائياً) للتأكيد،ومنع سيبويه ذلك،لأن وضع التمييز لرفع الإبهام،وتأول البيت بـ(تزوّد مثل زاد أبيك)على أن (مثل) حال من مفعـــول (تزود) وهو (زادا)،وقوله تعالى:{ذَرْعُهَا } مصدر بمعنى المفعول أي: مذروعهـــــــا،أي : طولها سبعون ذراعا)) [٣].

((وفصّل بعضهم فقال : إن أفاد التمييز فائدةً زائدةً على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو : « نِعْمَ الرَّجُلُ فَارِساً زَيْدٌ » وإلا فلا،نحو :« نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ » .

فإن كان الفاعل مضمراً،جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً، نحو:« نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ»)) [٤].

والحقيقة أن التمييز إنما يجاء به لدفع الإبهام والتفسير في غياب الفاعل،فإذا كان الفاعل موجوداً لم يؤت بالتمييز إلا إذا أفاد فائدة زائدة على الفاعل،وإذا لم يدل على معنى زائد فلا حاجة إلى وجوده .

ومن ذلك قول البحتري [٥] :

حَبَّذَا أنْتَ مِنْ مُتَمِّمِ بِـرٍّ يُفْرِحُ النَّفْسَ أو مُعَظِّمِ رِفْدِ !

فقد جمع بين الفاعل والمخصوص والتمييز فالفاعل (ذا) والمخصوص (أنت) والتمييز (من متمم)،فأدخل من على ا لتمييز.

وقوله [٦]:

حَبَّذَا أَنْتَ مِنْ كَرِيمٍ وإِنْ كِدْ تَ تُـدَانِي شَأْنِي وتُخْمِلُ ذِكْرِي

وقوله [٧] :

أَيُّها الدَّهْرُ،حَبَّذَا أنتَ دَهْراً ! قِفْ حَمِيداً،وَلاَ تُوَلِّ حَمِيدا !

فقد جمع بين الفاعل والمخصوص والتمييز.

وابن الأنباري يرى جواز ذلك في فعل حَبَّذَا يقول : ((فإن قيل : فعلى ماذا تنتصب النكرة بعده ؟ قيل: إنما تنتصب النكرة بعده على التمييز، ألا ترى أنك إذا قلت: "حَبَّذَا زيد رجلاً،وحَبَّذَا عمرو راكباً" يحسن فيه تقدير (من) كأنك قلت : من رجل،ومن راكب،كما قال الشاعر:

---

(١) المقرب ٦٨/١، ٦٩ .
(٢) سورة الحاقة رقم ٣٢ .
(٣) شرح الكافية ٣١٦/٢ .
(٤) شرح ابن عقيل ١٤٢/٢ .
(٥) ديوان البحتري ١/ ٥٦٠ / ١٢ .
(٦) ديوان البحتري ٢/ ٩٧٢ / ٢٨ .
(٧) ديوان البحتري ١/ ٥٩٠ / ٤ .

يا حَبَّذَا جَبَل الرّيان مِنْ جبَلٍ وحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَانِ مَنْ كَانَا)) [1].

([1]) أسرار العربية لابن الانباري ١١٠،١١١ .

الفصل الخامس عشر

النعت

أولاً : حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه

جعل ابن جني وابن عصفور حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه ضرورة على خلاف سيبويه فإنه لم يعده من الضرورة، حيث قال : ((وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا،وإنما يريد : ما منهم واحد مات، ومثل ذلك قوله تعالى جده : { وإنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوتِه }[١])) [٢]،وقد تكلم السيرافي عن هذا الحذف وجعله من خصائص الشعر التي لا تجوز في السعة، قال:((منه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في الموضع الذي يقبح ذلك فيه في سعة الكلام) [٣]، وجعل نداء ما فيه (أل) بدون(أي) من هذا الباب حيث أن الشاعر حذف الموصوف لأي وأقام الصفة وهى المنادى المعرف بـ(أل) مقامه،وتابعه ابن عصفور في ذلك[٤] .

وقال ابن جني : ((إن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض ... فأما قوله:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيهِ بِشَنِّ

فإنما جاز ذلك في ضرورة الشعر)) [٥] .

و((قال المبرد : قال أبو الحسن : حق النعت أن يأتي بعد المنعوت، فلا يقع في موقعه حتى يدل عليه، فيكون خاصاً له دون غيره،تقول : جاءني إنسان طويل، فإن قلت : جاءني طويل،لم يجز لأن "طويلاً" أعم من قولك : "إنساناً" ،فلا يدل عليه، فإن قلت: جاءني إنسان متكلم،ثم قلت بعده : جاءني متكلم،جاز لأنك تدل به على إنسان)) [٦].

ويشترط بعض النحاة شروطاً لحذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه،وذلك في ثلاثة مواضع [٧].

<u>الأول</u>: صفة المنادى

<u>الثاني</u> : أن تكون الصفة غير حقيقة إلا في موضعين مع (من) و (في) فيجوز في الكلام، وغيرهما مقيس في الضرائر،وهو أن يكون المحذوف مرفوعاً ،وغير مقيس وهو ما ليس بمرفوع .

<u>الثالث</u> : أن يحذف ويقام مقامه،ولا تكون خاصة ولا مستعمله استعمال الأسماء ولا تقدمها ما يدل عليها وينقاس في الضرائر .

ومما جاء في شعر البحتري وقد حذف الموصوف وأبقى الصفة مكانه قوله [٨]:

مَا مِنْهُمُ إلا مَرِيضُ الحَشَا بِغَيْضِهِ مَخْتَنِقٌ شَاجِ

---

(١) سورة النساء : ١٥٩ .
(٢) الكتاب ٣٤٥/٢ .
(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٤٧ .
(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٩ .
(٥) سر صناعة الإعراب ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .
(٦) الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ٣٤٢ .
(٧) الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ٣٤٢ .
(٨) ديوان البحتري ١٣/٤١٠/١ .

وقوله [١]:

وَمَا مِنْهُمَا إلا زُنَيْدِيقُ قَرْيَةٍ يُلاكِنُ "مَانِي" حُمْقُهُ وَيَعَافِطَه

ففي البيتين السابقين حذف البحتري الموصوف وأقام الصفة مكانه،يريد : ما منهم واحد،وهذا الاستعمال رواه سيبويه عن ثقات من العرب في سعة الكلام،فيكون للبحتري أيضاً سعة فيه وإن جُعِل من الضرائر .

وقوله [٢]:

متَى لاح بَرْقٌ، أو بَدَا طَلَلٌ قَفْرُ جَرَى مُسْتَهِلٌّ لابَكِيءٌ ولا نَزْرُ

قال : «جرى مستهلٌ»، حيث حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه،والتقدير: «جرى دمع مستهلٌ »،ولو نصبها على الحال لخلص من الضرورة .

وقوله [٣]:

ما مُنْعِمٌ لَمْ يُضَمِّنْ شُكْرَ أنْعُمِهِ وإنْ أشادَ بها مُثْنٍ بمَشْكُـــورِ

أي : «أشاد بها مثنٍ بكلام مشكورٍ» فحذف الموصوف وأقام الصفة .

وقوله [٤]:

كَسَرْتَهُمُ كَسْـــــرَ الزّجَاجَةِ بَعْدَهُ وَمَنْ يَجْبُرُ الوَاهِي الّذي أنْتَ كاسِرُهُ !؟

فيحتمل المحذوف أن يكون الرجل أو العظم الواهي، فحذف الموصوف وأقام الصفة .

وقوله [٥]:

وقَدَّمْتَ سَعْـــياً صالحاً لَكَ ذَخْرُهُ، وَكُلُّ الذي قَدَّمْتَ مِنْ صالِحٍ ذَخْرُ

أي : «قدمت من سعى صالح»،وهنا تقدم ما يشير إليه وهو سعي الأولى .

وقوله [٦]:

وَهُمُ خافِضُونَ في ظِلِّ عـــالٍ مُشْرِفٍ يَحْسِرُ العُيونَ ويُخْسِي

أي : «في ظل طود أو جبل عال»، ويحتمل أن يكون قصد الممدوح من غير استعارة،ولكن ما جعل البحتري يحذف الموصوف لأنه يريد أن يجانس بين خافضون وعال،فحذف الموصوف.

ومن حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه ايضاً عند البحتري قوله [٧] :

وَكَمْ عَانَيْتُ قَبْلَكَ مِنْ جَمِيْلٍ قَبِيحِ الفِعْلِ عَنْدَ الإجْتَدَاءِ

فقال "جميل" وهو يريد : «رجلٍ جميل»،ولكنه حذف الموصوف وأقام الصفة مكانها،دل عليه قوله : قبيح الفعل،ولا يقصد البحتري بقوله "جميل" أي المعروف،أو "جميل" الصفة .

---

(١) ديوان البحتري ١٨/١٢٣١/٢ . (ماني) هو ماني الثنوي اسم لرجل .
(٢) ديوان البحتري ٢/ ٨٤٣ / ١ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ١٠٢٨ / ٢٠ .
(٤) ديوان البحتري ٢/ ٨٨٠ / ٣٢ .
(٥) ديوان البحتري ٢/ ٩٩٢ / ٩ .
(٦) ديوان البحتري ٢/ ١١٥٤ /١٤ .
(٧) ديوان البحتري ٣٠/٤٧/١ .

ثانيا : الفصل بين الصفة والموصوف

وذلك في قوله [١]:

حَلَفْتُ لَهَا باللهِ يَوْمَ التَّفَرُّقِ وَبِالْوَجْدِ مِنْ قَلْبِي بِهَا الـمُتَعَلِّقِ

قال في المثل السائر : ((فصل بن الصفة والموصوف، وتقديره : «من قلبي المتعلق بها»

فلما فصل بين الموصوف الذي هو " قلبي" والصفة التي هي « المتعلق» بالضمير الذي هو(بها) قبح ذلك)) [٢] .

والفصل بين الصفة والموصوف يعده كثير من النحاة من الضرائر، قال ابن عصفور : ((ومنه الفصل بين الصفة والموصوف بما ليس معمولا لواحد منهما، نحو قوله :

أَمَرَّتْ مِنْ الكِتَّانِ خَيْطاً وَأَرْسَلَتْ رَسُولاً إلى أُخْرَى - جَرِيئاً - تُعِينُهَا

يريد : وأرسلت إلى أخرى تعينها رسولاً جريئاً ،ففصل بين "رسول" وصفته بالمجرور،وفصل بين المجرور بـ(إلى) و صفته وهي "تعنيها" بصفة رسول وهي "جريئاً" وقول الآخر:

أَقُولُ لِقَوْمٍ في الكَنِيفِ تَرَوَّحُوا عَشِيَّةَ بِتْنَا عِنْدَ مَاوَان رُزَّحِ

يريد : أقول لقوم رُزَّحٍ في الكنيف تروحوا عشية بتنا عند ماوان)) [٣] .

ثم قال :((فإن كان الفصل بينهما بمعمول أحدهما جاز في الكلام والشعر، نحو قوله تعالى { ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِير } [٤] التقدير : ذلك حشر يسير عينا،ففصل بين"حشر" وصفته بـ"علينا" لأنه معمول للصفة)) [٥] .

و((قال أبو حيان لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي إلا إن كان جملة اعتراض، ولا يفصل بغير ذلك إلا في ضرورة)) [٦].

ومن الفصل بين الصفة والموصوف أيضاً عند البحتري قوله [٧]:

يَا أَبَا نَهْشَلٍ ! وَأَبْلِ الجَدِيدَيـــــ ـــنِ بِعُمْرٍ -عُمْرَ اللَيَالي- جَدِيدِ

فقد فصل بين الصفة "جديد" والموصوف "عمر" بجملة «عمر الليالي» .

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٥٠٤ / ١ .
(٢) المثل السائر ٤٥٠ .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
(٤) سورة ق : ٤٤
(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٥ .
(٦) الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ٣٨٤ .
(٧) ديوان البحتري ٢/٦٩٢/٢ .

الفصل السادس عشر

التوكيد

أولاً : تقديم التوكيد على المؤكد :

التوكيد هو أحد التوابع الأربعة الأصلية والتي تشترك في عدة أمور تجمعها،ومن هذه الأمور الترتيب فلا يجوز تقدم التابع على متبوعه قال الأشموني : ((لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد،وهو على حاله في التوكيد،إلا "جميعاً" و"عامة" مطلقاً،فتقول : «قام القوم جميعُهم» وعامتُهم،و«رأيت جميعَهم» وعامتَهم،و«مررت بجميعهم» وعامتِهم،وإلا كلا وكلتا مع الابتداء بكثرة،ومع غيره بقلة)) [١].

قال الصبان معلقاً على قول الأشموني : ((قوله : وهو على حاله في التوكيد،أي : من إفادة التقوية ورفع الاحتمال،واحترز بذلك عن نحو : «طابت نفس زيد»،و«فقأت عين عمرو»،فإن المراد بالنفس الروح،وبالعين الباصرة،فليسا على حالهما في التوكيد)) [٢].

وفي أمالي ابن الشجري :((ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا في العطف،دون الصفة والتوكيد والبدل ... وإنما جاز في الضرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه،ولم يجز ذلك في الصفة والتوكيد والبدل،لأن المعطوف غير المعطوف عليه،والصفة هي الموصوف،وكذلك المُؤكِّد عبارة عن المُؤكَّد،والبدل إما أن يكون المبدل أو بعضه أو شيئاً ملتبساً به)) [٣].

وقال محمد الخضر حسين في كتاب القياس في اللغة العربية :((إذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للأخرى من جهة المعنى . فالتناسب الطبيعي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ،ومن ثم قرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف والمؤكد يتقدم على التوكيد والمنصوب يتقدم على النصب،والمبين يتقدم على البيان)) [٤] .

ومما قدم فيه البحتري التوكيد على المؤكد قوله [٥]:

وإِذَا ما الشّرِيفُ لَمْ يَتَوَاضَعْ لِلأخِلاّءِ فَهْوَ عَيْنُ الوَضِيعِ

وقال [٦]:

ما لي أرَى الأدباءَ أحْرَزَ جُلهُمْ خَصَلَ الثَّرَاءِ وأنتَ عَيْنُ المُفْلِسِ

فقدم (عين) في البيت الأول والثاني على المؤَكَّد وهو الوضيع والمفلس،والتقدير : «فهو الوضيع عينه» و«هو المفلس عينه» .

وقد رأى بعض النحاة أن هذا الاستخدام سائغ وقد حكى سيبويه : ((نزلت بنفسِ الجبلِ ونفسُ الجبلِ مقابلي)) [٧] .

وعباس حسن يري أن هذا الموضع ليس من باب تقديم التوكيد على المؤكد وإنما هو من باب حذف المؤكد قال : ((وأما (نفس) و (عين) فالصحيح عند فقد المؤكد وقوعها معمولين أحياناً لبعض العوامل وإفادتهما التوكيد المعنوي مع امتناع إعرابها توكيداً،ومن الأمثلة قوله تعالى : { كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ } [١]،ونحو : جاءني عين الكتاب)) [٢].

---

(١) شرح الأشموني ٤١٢/٢ .
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٨٤/٣ .
(٣) الأمالي الشجرية ٢٧٥،٢٧٦/١ .
(٤) القياس في اللغة العربية ٨٥ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ١٢٨١ / ٢٠ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ١١٤٠ / ٥ .
(٧) الكتاب ٣٧٩/٢ .

ثانياً : لفظة (كُلّ)

(كُلّ) من ألفاظ التوكيد،ويرى بعض النحاة أنه لا يجوز أن يقال : "الكُلُّ" و"البعض" فيدخل الألف واللام عليها .

قال الجوهري في الصحاح : ((و"كُلّ" و"بعض" معرفتان،ولم يجئ عن العرب بالألف واللام وهو جائز،لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضف)) [٣].

قال المعرِّيّ : ((كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون إدخال الألف واللام على (كُلٍّ) و(بعض) وروى عن الأصمعي أنه قال كلاماً معناه : قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيها لحناً إلا في موضع واحد،وهو قوله: العلم أكثر من أن يحاط بكله فخذوا البعض، وكان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يجيز إدخال الألف واللام على (كُلّ) إلا أنه ما لفظ بذلك ،ولكنه يستدل عليه بغيره،والقياس يوجب دخول الألف واللام على (كُلٍّ) و(بعض) وقد أنشد بعض الناس قول سحيم عبد بني الحسحاس:

رَأيتُ الغَـــنَّي وَالفَقِيرَ كِلَيْهِمَـــا إلى المَوتِ يَأتي المَوتُ **للكل** مُعْمِدا))[٤]

((وفي كتاب (ليس) لابن خالويه،العوام وكثير من الخواص يقولون : الكُلُّ والبعضُ،وإنما هو (كُلٌّ) و(بعض)،لاتدخلهما الألف واللام لأنهما معرفتان في نية إضافة،وبذلك نزل القرآن،وكذلك في أشعار القدماء)) [٥] .

إلا أن هناك من يجوز هذا الاستخدام،فابن الشجري في أماليه أفاض في أثبات جواز دخول (أل) على (كُلٍّ) و(بعض)،ونسب من منع ذلك إلى الخطأ،قال : ((فقد ثبت أن دخول الألف واللام على (كُلٍّ) و (بعض) جائز من جهتين : أحدهما أنك لا تقدرهما مضافين إلى المعرفة،وإذا لم تقدر إضافتهما إلى المعرفة جريا مجرى "نِصْف" وغيره من النكرات المتصرفة .

والجهة الأخرى : أن يكون (كُلٌّ) على ما ذكره أبو الحسن من استعمالهم إياه حالاً بمعنى "جميعاً"،فيجوز دخول الألف واللام عليه كما دخلا في الجميع،فقد ثبت

بهذا أن من امتنع من دخول الألف واللام عليهما مخطئ)) [٦] .

وجاء في اللسان :((وكُلٌّ وبعضٌ معرفتان،ولم يجئ عن العرب بالألف واللام،وهو جائز،لأن فيهما معنى الإضافة،أضفت أو لم تضف)) [٧] .

فعلى هذا فإن دخول الألف اللام على (كل) و(بعض) غير مسموع،ولكن القياس لايمنعه،مما شجع بعض العلماء على استخدامها بالألف واللام،فهذا ابن عصفور يقول ((ووجه ذلك أن العرب قد توقع على الجزء اسم الكل)) [٨]،وفي القاموس المحيط قال : ((وبَأَيْتُ أبْأَى بَأْباً : لغة في الكلِّ)) [٩].

ومما جاء به البحتري من إدخال (أل) التعريف على هذه الألفاظ قوله [١٠]:

وكنّا نَرَى بَعْضَ النّدَى بَعْدَ بَعْضِهِ فلمَّا انْتَجَعْنَاهُ دُفِعْنـــا إلى **الكُلِّ**

وهذا يسوغ للبحتري هذا الاستعمال .

---

(١) سورة الانعام :١٢ .
(٢) النحو الوافي ٥١٥/٣ .
(٣) الصحاح (كلل) ١٨١٢/٥ .
(٤) عبث الوليد٤٣٠ ، ٤٣١ .
(٥) المزهر ١٥٨/٢ .
(٦) أمالي ابن الشجري ٢٣٧/١ .
(٧) اللسان (كلل) ٥٩١/١١ .
(٨) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥٦ .
(٩) القاموس المحيط (بأى) ١٦٢٩ .
(١٠) ديوان البحتري ١٧/١٨٠٣/٣ .

الفصل السابع عشر

العطف

أولا : تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

تقديم المعطوف على المعطوف عليه وبخاصة إذا كان حرف العطف الواو عدته كتب الضرائر من ضرورات الشعر .

فالقزاز يجعله من تقديم واو العطف على المعطوف عليه،قال : ((ومما يجوز له: تقديم واو العطف على المعطوف عليه ،كما قال الشاعر :

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيبَةً وَنَمِيْمَةً خِصَالاً ثَلاثاً لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوي

وإنما يجوز هذا عند أكثرهم في المنصوب،ولا يجوز في المجرور عند جميعهم ،لا يجوز أن تقول : «مررت وعمرٍو بزيدٍ»،وذاك لأن الفعل لا يدل عليه،ويقبح عندهم في المرفوع إذا قلت:« قَامَ وزيدٌ عمرٌو» .

فإذا قالوا :« فيك وعَيْبٌ شرٌ»،و« عليكَ ورحمةُ اللهِ السلامُ »،يريدون : « فيك شرٌ وعيبٌ »،و« عليك السلامُ ورحمةُ اللهِ »،لم يجزه البصريون في شعر ولا غيره،وأجازه الكوفيون في الشعر،وعلته عند البصريين أن هذه الأسماء ترتفع بالابتداء، فكما لا يجوز : «عمرٌو زيدٌ منطلقان»، كذا لا يجوز هذا،وأنشد الكوفيون في جوازه قول الشاعر:

ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

يريد :« عليكِ السَّلامُ وَرَحْمَةُ اللهِ»،وهذا لا يجوز عند البصريين على ما ذكرنا)) [١].

وقال ابن جني : ((كما قبح « وزيدٌ قامَ عمرٌو» لكنه يجوز،«جاء والطيالسةَ البردُ»،كما نقول : «ضربتُ وزيداً عمراً» .

قال :

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيبَةً وَنَمِيْمَةً ثَلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمَرْعَوِ)) [٢] .

وقال في الخصائص أيضاً : ((ولا يجوز تقديم الصلة ولاشيء منها على الموصول ،ولا الصفة على الموصوف،ولا المبدل على المبدل منه،ولا عطف البيان على المعطوف عليه،ولا العطف الذي هو نَسَق على المعطوف عليه، إلا في الواو وحدها [٣]، وعلى قلته أيضاً،نحو:«قام وعمرٌو زيدٌ»،وأسهل منه : « ضربتُ وعَمْراً زيداً،لأن الفعل في هذا قد استقل بفاعله،وفي قولك : «قام وعمر عمرو زيدٌ»،اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام، فأما قوله:

ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها :« عليكِ السَّلامُ ورَحمَةُ اللهِ »،وهذا وجه،إلا أن عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير، من قِبَل العطف،وهو أن يكون "رحمة الله" معطوفاً على الضمير في"عليك" ،وذلك أن "السلام" مرفوع بالابتداء،وخبره مقدم عليه وهو "عليك"،ففيه

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٦٥،٢٦٦ . .
(٢) الخصائص ٣٨٥/٢ .
(٣) نقل السيوطي أن الكوفيين يجيزون هذه الظاهرة في الاختيار ، و يستوي في ذلك أن يكون العاطف الواو أو الفاء أو(ثُمَّ) ، أو (أو)، أو (لا) .
انظر : همع الهوامع ١٤٠/٢، ١٤١ .

إذاً ضمير منه مرفوع بالظرف ،فإذا عطفت "رحمة الله" عليه ذهب عنك مكروه التقديم ؛ لكنْ فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له،وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه)) [١].

ويزيد ابن عصفور [٢] شروطاً لهذا التقديم وهي ألا يكون المعطوف مخفوظاً ،وألا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدراً،أو إلى أن يلي عاملاً غير متصرف ؛ وبابه - مع كل هذه الشروط - الشعر ،نحو قول حسان بن ثابت [٣] :

لَعَنَ الإلَهُ وَزَوْجَهَا مَعَهَا هِنْدَ الهُنُودِ طَوِيلَةَ البَظْرِ

ومما ورد في شعر البحتري من باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه قوله [٤]:

كَشَفَتْ لَنَا سِيَرُ الأميرِ مُحَمَّدٍ عَنْ أمرِ ناهٍ بالسَّدَادِ وآمِـــــرِ

قال د . محمد رشاد في كتابه «نقد كتاب الموازنة بين الطائيين» ما نصه: ((فقولـــه : « عَنْ أَمْرِ نَاهٍ بالسَّدادِ وآمِرِ »، كلام محال،قلب عن وجهه،ولعله احتذى حذو الأحوص في قوله:

ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

أي:« سلامُ اللهِ عليكَ ورحمَتُه»،ويعنى البحتري نفس ما عناه الأحوص،وهو عطف المؤخر على المقدم لضرورة الشعر،فتأويل كلامه إذن : هو آمِرٌ بالسداد وناهٍ،لكن قول الأحوص خَالٍ من اللبس،في حين أن تعبير البحتري مليء باللبس في الغرض لإمور هي :

- أن كلمة "ناه" أُتْبِعَتْ مباشرة بكلمة "بالسداد"،وحيث أن الباء تأتي بمعنى (عَنْ)، وهو معروف،ورد في القرآن والشعر بكثرة،ومنه قوله تعالى { السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ} [٥] أي عنه، { فَسْأَلْ بِهِ خَبِيْرا }[٦] ،أي : عنه،فإنه يمكن جعل "بالسداد" من متعلقات "ناه"،بل أحد مفاعيله وهو المفعول بالواسطة على حد قول الشاعر:

..... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

فيكون معنى الجملة أن الممدوح ينهي عن السداد والرشاد وهو ما لم يرده البحتري أصلا.

-أن النهى في البيت خَالٍ من القيد إذ لم يفرغ في شيء،مما يمكن حمله على أنه نَهْيٌ عن الشر والمآثم،وعلى أنه نهي عن المحمدة والخير،فقد استعمل في الخير والشر،قال تعالى: { وَنُهُوا عَنْ المُنْكَر } [٧]، { إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَى عَنْ الفَحْشَاءِ } [٨]،وقال أيضاً : { وَيَنْهَونَ عَنْ المَعْرُوف } [٩]، { أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْداً إِذَا صَلَّى } [١٠] .

ومن ثم فإنَّ جملة « عن أمر ناهٍ بالسدادِ وآمرِ» حتى وإن حملت علي أنها من باب العطف المُؤَخَر على المُقَدَّم مثل قول الأحوص :«عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ، يبقى ذا وجهين قابلاً

ليحمل على الذم وعلى المدح سواء بسواء،وهذا هو النقص في البيت)) [١١] .

---

(١) الخصائص ٣٨٧/٢، ٣٨٨ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٠ .
(٣) ديوان حسان بن ثابت ٢٢٩ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ١٠١٧ / ١٣ .
(٥) سورة المزمل : ١٨ .
(٦) سورة الفرقان : ٥٩ .
(٧) سورة الحج : ٤١ .
(٨) سورة العنكبوت ٣٥ .
(٩) سورة التوبة ٦٧ .
(١٠) سورة العلق : ٩ .
(١١) نقد كتاب الموازنة بين الطائيين ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

وقد نستطيع أن نُخَرِّجَ بيت البحتري على وجه آخر وهو أن الباء هنا ليست بمعنى (عَنْ) كما ذكر الدكتور محمد رشاد، وإنما هي لمعنى الاستعانة وهو من المعاني الرئيسة للباء،كما تقول نهيك بالمعروف،أي جعلت المعروف وسيلة لنهيك وكيفيةً له،فيكون على هذا معنى بيت البحتري : أنه يتخذ السداد وسيله للنهى وأمرٌ به،وبذلك يخلص من الضرورة.

ومن ذلك قوله [١]:

وَرزِيئَةٌ حَمَلَ الخَلِيفةُ شَطْرَهَا والمُسْلِمُونَ،وشَطْرَهَا الإِسلامُ

هذا البيت يحتمل معنيين :

الأول : أن يكون التقدير : ورزيئةٌ حمل الخليفة والمسلمون شطرها،وحمل الإسلام شطرها الآخر .

الثاني : أن يكون التقدير : ورزيئة حمل الخليفة شطرها،وحمل الإسلام والمسلمون شطرها الآخر،وعلى هذا يكون البحتري قدم المعطوف على المعطوف عليه،وهذا التأول أرجح من الأول،لأننا لو قدرنا الأول لم يكن هناك فضل مدح للمدوح،حيث أنه حمل هو والمسلمون نصف المصيبة،والمؤكد أن هذا المعني لم يكن يقصده البحتري لأنه يريد أن يبرز دور ممدوحه وهو الخليفة،فجعله يتحمل نصف المصيبة ونصفها تحمله غيره،وبغير هذا لم يفد البحتري من مدحه شيئاً.

ثانياً : العطف على الضمير المتصل دون توكيد

يقول ابن مالك [٢]:

وَإِنْ عَلَـــــى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ

أَوْ فَاصِـــــلٍ مَا،وَبِلا فَصْلٍ يَرِدْ في النَّظْمِ فَاشِياً، وَمَنْعــهُ اعْتَقِــدْ

قال الشارح ابن عقيل : ((إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل، وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء،ويقع الفصل كثيراً بالضمير المنفصل،نحو قوله تعالى:{لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ في ضَلالٍ مُبِين } [٣]،فقوله : "وآباؤكم" معطوف على الضمير في (كنتم) وقد فصل بـ (أنتم)) [٤] .

والعطف على الضمير المنصوب جائزٌ بغير شروط،ولا يحسن العطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد توكيده بضمير منفصل،أو بوجود فاصل ما، كما قال ابن مالك،((وإنما قبح العطف على الضمير المتصل من غير تأكيد ولا طول يقوم مقامه، لأن الضمير - ضمير الرفع المتصل - جعلته العرب بمنزلة الجزء من الفعل،كذلك جعلوا إعراب الفعل بعد الضمير في : (تفعلان وتفعلون وتفعلين) ،ألا ترى أنه لو لم يكن كالجزء من الفعل لكنت قد حُلْتَ به بين الفعل وإعرابه،وذلك غير سائغ ؛ فلما كان كالجزء من الفعل امتنع أن يقال :« قمتُ وزيدٌ»، وأمثاله،لأن حرف العطف إذ ذاك يكون كأنه لم يتقدمه معطوف عليه،وفي ذلك إخراج له عن وضعه،فإذا وُكِّدَ قام التأكيد مقام ذكر المعطوف عليه،لأنه هو في المعنى، ألا ترى أنَّ (أنت) من قولك : « قُمْتَ أنت وزيدٌ»،هو التاء في المعنى،وجعلوا الطول في قولك : قمت اليومَ وزيدٌ، عوضاً عن التأكيد،ولذلك أجازوا العطف معه من غير تأكيد،قال تعالى: { أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُون } [٥]،فعطف على المتصل بـ (كان) من غير تأكيد لقيام الطول بخبرها مكانه))[٦].

ويرى ابن جني سهولة ذلك لمجيئه كثيراً في الشعر يقول: ((فأما قوله:

ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها :« عليكِ السَّلامُ ورَحمَةُ اللهِ »،وهذا وجه،إلا أن عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبَل العطف،وهو أن يكون "رحمة الله" معطوفاً على الضمير في"عليك" ،وذلك أن "السلام" مرفوع بالابتداء،وخبره مقدم عليه وهو "عليك"،ففيه

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٩٤٥ / ٤ .
(٢) شرح ابن عقيل ١٩٩/٢ .
(٣) سورة الأنبياء ٥٤ .
(٤) شرح ابن عقيل ٢٠٠/٢ .
(٥) سورة النمل : ٦٧ .
(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨١، ١٨٢ .

إذاً ضمير منه مرفوع بالظرف ،فإذا عطفت "رحمة الله" عليه ذهب عنك مكروه التقديم ؛ لكنْ فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له،وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه)) [١].

وهذا النوع من الحذف إذا ما وقع معدودٌ من الضرورة، قال ابن عصفور : ((ومنه العطف على ضمير الرفع المتصل من غير أن يؤكد بضمير رفع منفصل،أو يكون في الكلام طول يقوم مقام التأكيد،نحو قوله،أنشده الفراء :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يَصْلُبُ عُودُهُ وَلا يَسْتَوي وَالخِرْوِعُ المُتَقَصِّفُ

...كان الوجه في البيت الأول أن يقال :« ولا يستوي هو والخروع » ... إلا أنَّ ضرورة الوزن أوجبت حذف الضمير المؤكد)) [٢] .

ومما جاء في شعر البحتري من هذا الباب قوله [٣]:

وكنتُ وأرْوَى والشَّبَابُ عُلالةٌ كَنَشْوَانَ مِنْ سُكْرِ الصَّبَابةِ أونَشْوَى

فقال : « وكنت وأروى »،حيث عطف "أروى" على الضمير المتصل (التاء) في (كنت) دون أن يأتي بفاصل،والتقدير : وكنت أنا وأروى .

وكذلك قوله [٤]:

حَرَامٌ عَلَيَّ غُزْوُ "بَذّ" وأَهْلِهَا إِذَا سِرْتُ والعِشْرُونَ أَلْفاً وَرَائِيَا

فقال : سرت والعشرون ألفاً،حيث عطف "العشرون"على التاء في "سرت" دون أن يعيد الضمير منفصلا،والوجه أن يقول : « سرت أنا والعشرون » حتى يحسن العطف على الضمير،لأنه في هذه الحالة سوف يلتبس العطف بجملة الحال فلا يُعْرَف هل أراد العطف أو أراد الحال .

وقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام،وحجتهم في ذلك مجيئه في كتاب الله الكريم ،وفي الشعر،وفي النثر، ومن ذلك قوله تعـالى: { ذُوْ مِرَّةٍ فَاسْتَوى وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى } [٥]،وما رواه البخاري عن علي أنه قال : ((كنت أسمع رسول رسول الله ﷺ يقول : كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ)) [٦] .

ورُوي عن عمر بن الخطاب أنه قال:« كُنْتَ وَجَارٌ لي مِنْ الأنْصَارِ» [٧]، وقول الأحوص :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

ومن ذلك قول العرب : « مَرَرْتُ برجلٍ سَوَاءٌ وَالعَدَمُ،ولهذا ذهب ابن مالك في شرح التسهيل[٨] إلى موافقة الكوفيين،وإن كان قد رجح مذهب البصريين في الألفية [٩].

فدل على جوازه كالعطف على الضمير المنصوب المتصل .

وقد رد البصريون هذه الأدلة وذهبوا إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر،وقالوا إن قوله تعالى:{ ذُوْ مِرَّةٍ فَاسْتَوى وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى } [١٠] أن الواو واو حال لا عطف،وما جاء في الشعر فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به ولا يقاس عليه ،لأن العطف على الضمير المرفوع

---

(١) الخصائص ٣٨٧/٢، ٣٨٨ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨٠، ١٨١ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٥٤ / ٥ .
(٤) ديوان البحتري ٤ / ٢٤٥٦ / ٨ .
(٥) سورة النجم ٦ ، ٧ .
(٦) مختصر صحيح البخاري للزبيدي ، كتاب(فضائل أصحاب النبي رضي عنهم) ، حديث رقم ١٥٢٨ ص ٣٤٢ .
(٧) مختصر صحيح البخاري للزبيدي ، كتاب العلم ، باب التناوب في العلم ، الحديث رقم ٧٨ ص ٤١ ، وروايته : ((كنتُ أَنَا وَجَارٌ لي)) .
(٨) انظر شرح التسهيل ٣٧٤/٣.
(٩) انظر الانتصاف من الانصاف ٤٧٥/٢ ، ٤٧٦ ، وانظر : شرح التسهيل ٣٧٣/٣ ، ٣٧٤ .
(١٠) سورة النجم ٦، ٧ .

المتصل لا يخلو من أن يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به،فإن كان مقدراً فكأنه عطف اسماً على فعل،وإن كان ملفوظاً فالضمير ينزل بمنزلة الجزء من الفعل،فهما كالكلمة الواحدة،فيكون هذا أيضاً من باب عطف الاسم على الفعل وهو لا يجوز،ثم قالوا إن تشبيه الضمير المتصل المرفوع بالضمير المنصوب لا وجه له [١].

وعلى هذا فإننا قد نجد للبحتري مخرجاً في استعماله على رأي الكوفيين،ولوروده في القرآن والأحاديث .

وعطف الاسم الظاهر على الضمير المستتر مثله مثل العطف على الضمير المتصل ،يقول ابن عقيل : ((والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل،نحو : « اضرب أنت وزيد »،ومنه قوله تعالى:{ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّة } [٢]، فـ"زوجك" معطوف على الضمير المستتر في "اسكن"،وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو (أنت)) [٣].

والعطف على المتصل والمستتر قضية واحدة، ولذا نجد أن من تكلم عن المتصل شفعه بالحديث عن العطف على المستتر.

فذهب الكوفيون إلى جواز العطف في اختيار الكلام مستدلين بقوله تعالى : { ذُوْ مِرَّةً فَاسْتَوى وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى } [٤]،والمعنى : فاستوى جبريلُ ومحمد بالأفق،وهو مطلع الشمس،قال ابن جني:((وذهب بعضهم في قوله تعالى : { فَاسْتَوى وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى}[٥] إلى أن (هو) معطوف على الضمير في (استوى)) [٦].

أما البصريون فقَبَّحوا ذلك وقصروه على لغة الشعر،إلا أن يكون هناك فاصلاً ما كالضمير المُؤَكِد في قوله : { اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُكَ فَقَاتِلا } [٧]، وكـ(لا) النافية في قوله:{ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤنَا } [٨]،أو طولاً في الكلام وهو ما يراه أكثر النحاة .

ويقول ابن معط [٩]:

والمُضـــمَرُ المَرْفُوعُ إنْ وَصَلْتَهُ فَاعْطِفْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا أَكَّدْتَـــهُ

كَمِثْلِ :« سِرْنَا نَحْنُ وَالغُلامُ» وَ«لا تَسِرْ أَنْتَ وَلا الأَقْـــوَامُ»

فذَكَر العطف على المتصل، ومَثَّل له بقول : « سِرْنَا نَحْنُ وَالغُلامُ»،والمستتر بقوله : «لا تَسِرْ أَنْتَ وَلا الأَقْـــوَامُ»،فـ(أنت) تأكيد للضمير المستكن، وهو فاعل "تسر" و"الأَقْـــوَامُ" معطوف عليه .

((وإنما لم يجوزوا العطف من غير تأكيد لأنه إن كان مستتراً كان العطف عليه كعطف لفظ الاسم على لفظ الفعل، كقوله :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

فضرورة لا يقاس عليه)) [١٠] .

ومما ورد في شعر البحتري من عطف الاسم الظاهر على المستتر قوله[١١]:

مَهيباً كَنَصْلِ السَّيفِ لو قُذِفَتْ به ذَرَى "أجإٍ" ظَلّتْ وأعْلامُه وهْدُ

فقال : « ظَلَّتْ وأعْلامُه وهْدُ »،حيث عطف "أعلامه" على الضمير المستتر في"ظلَّت" وكان حق القاعدة عليه أن يقول : « ظلت هي وأعلامه وهد »،ولعل الذي جعل البحتري يعطف على الضمير المستتر تقدم الفاعل الذي هو في المعنى، وهو (ذرى أجأ) فكأنه جعل ذلك على نية التأخير فعطف عليه،كأنه أراد: ظلت ذرى أجأ وأعلامه وهد،وإلا التبس المعطوف بجملة الحال .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٦٦ ص ٤٧٤-٤٧٨ .
(٢) سورة البقرة ٣٥ .
(٣) شرح ابن عقيل ٢٠٠/٢ .
(٤) سورة النجم :٦ .
(٥) سورة النجم ٦ ، ٧ .
(٦) الخصائص ٣٨٨/٢ .
(٧) سورة المائدة : ٢٤ .
(٨) سورة الأنعام ١٤٨ .
(٩) شرح ألفية ابن معط ٧٩٣/٢ .
(١٠) شرح ألفية ابن معط ٧٩٣/٢ .
(١١) ديوان البحتري ٢ / ١١/٧٤٢

ومن ذلك قوله [١]:

لم يَصْطَحِبْ في طَرِيقٍ والْبَخِيلُ،ولم يُولَدْ وجِبْسٌ من الأقوَامِ في عَـــامِ

التقدير : «لم يصطحب هو والبخيلُ في طريق»،فعطف الاسم الظاهر على الضمير المستتر دون أن يؤكد،وكذلك قوله : «ولم يولد وجبس من الأقوام»،أي : لم يولد هو وجبس من القوام،فلم يؤكد مع العطف،و"الجبس" هو الجبان واللئيم والفاسق والثقيل الروح .

وقوله [٢]:

إذا الْتَقَى والشَّرُوطَ أَقْبَلَ قُبْـــ ـلَ الأرْضِ حَتَّى يُصِيبَها ذَقَنُهْ

أي : التقى هو والشروط،والشروط جمع شرط .

وقوله [٣]:

وَمَا كَانَ مَحْرُوماً مِنْ النّصْرِ في الوَغَى وَلَكِنّهَا الحَرْبُ اغْتَدَتْ وَسَجَالُهَـــا

أي : اغْتَدَتْ هي وَسَجَالُهَا.

وكذلك قوله [٤] :

وَقَدْ بَزَّ أَدْهَمَهُ لَوْنُهُ فَرَاحَ سَوَاءً وَبِرْذَونُهُ

فقوله : « سَوَاءً وَبِرْذَونُه » ، برفع كلمة "برذونه" فعطف بها على الضمير المستكن في "سواء" دون أن يؤكد بالضمير المنفصل،وهذا يشبه قولهم : «مررت برجل سواءٍ والعدمُ»،وهو ما قبحه بعض النحاة،قال سيبويه:وأما قوله : «مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ»،فهو قبيح حتى تقول:«هو والعدمُ») .

ومما أجيز في هذه القضية العطف مع الفاصل نحو قول البحتري [٥]:

وَذَرَاهُ فيهِ الحَمِيْمُ سَوَاءٌ حَينَ يَعْفُوهُ وَالنّزِيْعُ الجَنِيْبُ

الحميم : الرجل المقرب المحبوب،ويعفوه : يذهب إليه طالباً عطاياه،والنزيع : الغريب،والجنيب : الأجنبي .

وقوله [٦]:

وافَيْتَهُ والوَرْدُ في وقتٍ مَعاً ونَزَلْتَ فيهِ مع الرَّبِيع النَّازِلِ

وقوله [٧]:

لو تَرَاني والنَّدَامَى من مُحِمٍّ و مُفَـدٍّ

حيث فصل في البيت الأول بالظرف (حين يعفوه) ، والبيت الثاني بهاء المفعول وفي البيت الثالث بياء المتكلم.

ثالثاً: العطف بالفاء في موضع يختص به الواو

---

(١) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٩٨ / ٢٦ .
(٢) ديوان البحتري ٤ / ٢٣٣٦ / ٣٢ .
(٣) ديوان البحتري ١٩/١٦٨٨/٣ .
(٤) ديوان البحتري ٢/٢٣١٨/٤ .
(٥) ديوان البحتري ٣٠/٣٥٢/١ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٦٤٥ / ٣٠ .
(٧) ديوان البحتري ٢ / ٧٨٨ / ١ .

قال ابن معط [١]:

الوَاوُ للجَمْعِ بِلا تَرْتِيبِ وَالفَاءُ للتَرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ

فالواو أصل حروف العطف، فهي تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب،وقال بعضهم تفيد الترتيب،أما الفاء فإنها تفيد الترتيب والتعقيب .

وقد قرر النحاة أن لكل حروف من حروف المعاني وظيفة يؤديها لا يقوم بها غيره من الحروف،ورد بعضهم نيابة حرف عن حرف،أو يكون بمعناه،لأنه لا فائدة حينئذ من تعدد حروف المعاني إذا كان حرف يقوم بمعنى حرفين أو ثلاثة،ولَكَفَى حرف واحد ،ومن ذلك حروف العطف الواو والفاء،فالواو تختص بعطف مالا يُسْتَغْنَى عنه نحو : « اختصم زيدٌ وعمرو»،و« هذان زيدٌ وعمرو»،و« المال بين زيدٍ وعمرو»،ولا يقال : «اختصم زيدٌ فعمرو»،على معنى الخصومة بينهما،أو « المال بين زيد فعمرو»، ولهذا زعم الأصمعي أن الصواب في بيت امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بَسِقْطِ اللّوى بين الدَّخُول فحَوْمَلِ

هو روايته بالواو،لأنه لا يجوز :« جلست بين زيدٍ فعمرو»،وأجيب بأن التقدير : بين مواضع الدَّخُول فمواضع حَوْمَل،كما يجوز :« جلست بين العلماء فالزهاد»،وقال بعض البغداديين : الأصل (ما بين) فحذف (ما) دون (بين) [٢] .

و الكسائي يجعل الفاء في مثل (بين الدَّخُول فحَوْمَل) عاطفة، و((قال الجرمي : إن الفاء لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار، بدليل قوله:« بين الدَّخُول فحَوْمَل»،وقولهم: «مُطِرْنَا مكان كذا فمكان كذا »، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحـــــد)) [٣] .

((وقال الفراء : إنها لا تفيد الترتيب مطلقاً)) [٤]، قال ابن هشام قوله : ((إن الواو تفيد الترتيب غريب)) [٥]،وابن هشام يرى أنها من نيابة الحروف الحروف عن بعضها،يدل على ذلك نقله لهذا الرأي وعدم الاعتراض عليه،يقول: ((وقيل تقع الفاء تارة بمعنى (ثم) ... وتارة بمعنى الواو كقوله:

.... بين الدَّخُول فحَوْمَل)) [٦].

في حين اعترض على نيابة الفاء عن (إلى)،فقال :((والفاء نائبة عن (إلى)،ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال : وصحت إضافة (بين) إلى الدَّخُول لاشتماله على مواضع،أو لأن التقدير : «بين مواضع الدَّخُول»،وكون الفاء للغاية بمنزلة (إلى) غريب)) [٧] .

ويدل على ذلك أيضاً قوله : ((ولهذا كان الأصمعي يقول :

....بين الدَّخُول وحَوْمَل

لا فحَوْمَل،وأجيب بأن التقدير : بين نواحي الدَّخُول،فهو كقولك : « جلست بين

الزيدين فالعُمَرَين »، أو بأن الدَّخُول مشتمل على أماكن)) [٨] .

ومما ورد في شعر البحتري من وضع الفاء موضع الواو قوله [٩]:

لَيَالِيَنَـــا بين اللّـــــوَى فَزَرْودِ مَضَيْتِ حَمِيداتِ الفَعالِ فَعُودِي !

وقوله [١٠]:

---

(١) شرح ألفية ابن معط ٧٧٦/١ .
(٢) انظر : مغني اللبيب ٢١٥ .
(٣) مغني اللبيب ٢١٤ .
(٤) المرجع السابق ٢١٤ .
(٥) المرجع السابق ٢١٤ .
(٦) المرجع السابق ٢١٥ .
(٧) المرجع السابق ٢١٥ .
(٨) مغني اللبيب ٤٦٦ .
(٩) ديوان البحتري ٢ / ٧٧٧ / ١ .
(١٠) ديوان البحتري ٢ / ١٠٦١ / ١ .

لَيَالِيَنـــــا بين اللّـــوَى فَمَحَجّرِ سُقِيتِ الحَيَا من صَيِّبِ الـمُزْنِ مُـمْطِرِ

وقوله [١]:

بَيْنَ الشّقِيقَةِ، فالّلوَى،فالأجْرَعِ دِمْنٌ حُبِسْنَ عَلَى الرِّيَاحِ الأرْبَـعِ

وقوله [٢]:

إِنَّ بَيْنَ الكَثِيبِ فالْجِزْعِ فَالآ رَامِ رَبْعا لآلِ هِنْدٍ مُحِيـــلا

وقوله [٣]:

ورِياضاً بين العُبَيْدِيِّ،فالقَصْـــ ـرِ،فأعْلَى سِمْعانَ فالمُسْتَرَاحِ

فنلاحظ في أبيات البحتري السابقة ملاحظتين :

الأولى : إن وضعه للفاء في موضع الواو في سياق مسبوق بـ(بين) التي تقتضي التشريك بين أمرين،وهذا التشريك يتطلب الواو لأنهم يقولون كان الشيء بين كذا وكذا،وليس كذا فكذا،ولعل هذا ما جعل الأصمعي يجزم بأن الاستعمال الفصيح هو: بين كذا وكذا،وليس (بين كذا فكذا).

الثانية : وهي أن إدخال الفاء في موضع الواو خاصة في مطالع القصائد أو في البيت الأول من القصيدة أسلوب شائع ليس البحتري فيه بدعاً من الشعراء، فنجد أن الشعراء الجاهلين كانوا يسيرون على هذا النمط،وكأنه تقليد مُعْتَرَفٌ به من ضمن تقاليد القصيدة العربية أو قصيدة المدح لا مُحال عنه، يدلنا على ذلك استقراء المعلقات حيث نرى أن مطالعها تكون على هذا النهج عند ذكر البقاع والأماكن،فنرى امرأ القيس يقول[٤]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بَسِقْطِ اللّوى بين الدَّخُول فحَوْمَلِ

فَتُوضِحُ فَالمقْرَاةُ لَمْ يَعْفُ رَسْمُـهَا لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ

وقال [٥]:

سَمَا بِكَ شَوقٌ بَعْدَمَا كَانَ أقْصَرا وَحَلّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍ فَعَرْعَرَا

وفي معلقة زهير [٦]:

أمِنْ أمِّ أوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلّمِ بِحَومَانَةِ الدُّرَّاجِ فَالمُتَثَلّمِ

ومن معلقة لبيد بن ربيعة [٧]:

عَفَتْ الدِّيَارُ مَحَلّهَا فَمُقَامُهَا بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلَهـــا فَرِجَـامُهـــا

فَمَدَافِعُ الرَّيَّانِ عُرِّيَ رَسْمُهَا خَلَقاً كَمَا ضَمِنَ الوُحِيَّ سِلامُهَا

ومن معلقة عنترة [٨]:

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ١٢٨٦ / ١ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٧٦٢ / ٣ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٤٥٨ / ١٦ .
(٤) ديوان أمريء القيس ١١٠ .
(٥) المرجع السابق ٥٩ .
(٦) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ٩٩ .
(٧) شر ح المعلقات العشر ٨٧ .
(٨) شرح المعلقات العشر ١١٠ .

وَتَحُلُّ عَبْلَةُ بِالجِوَاءِ وَأَهْلُنَا بِالحَزْنِ فَالصَّمَّانِ فَالمُتَثَلَّمِ

ومن معلقة الحارث بن حِلِّزَة [١]:

بَعْدَ عَهْـدٍ لَنَا بِبُرْقَةِ شَمَّـا ءَ فَأَدْنَى دِيَارَهَا الخَلْصَـاءُ

فَالـمُحَيَّاةُ فَالصِّفاحُ فَأَعْنَاقُ فِتَاقٍ فَعَاذَبٌ فَالوَفَـاءُ

فَرِيَاضُ القَطَا فَأَوْدِيَةُ الشّـرْ بُبِ فَالشَّعْبَتَانِ فَالأَبْـلاءُ

ومن شعر الأعشى [٢]:

شَاقَتْكَ مِنْ قَتْلَةَ أَطْلالُهَا بِالشّطِّ فَالوِتْرِ إلى حَاجِرِ

فَرُكْـنِ مِهْرَاسٍ إلى مَارِدٍ فَقَاعِ مَنْفُوحَةَ ذِي الحَائِرِ

وقال [٣]:

بَانَتْ سُعَادُ وَأَمْسَى حُبْلُهَا انْقَطَعَا وَاحْتَلّتِ الغَمْرَ فَالجُدَّينِ فَالفَرَعَا

وقال النابغة الذبياني [٤]:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ

وقال عبيد بن الأبرص [٥]:

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُ فَالقُطَبِيَّاتُ فَالذِّنُـوبُ

فَـرَاكِـسٌ فَثَعَيْلِبَـاتٌ فَذَاتُ فَرْقَينِ فَالقَلِـيْبُ

فَعَـرْدَةٌ فَقَفَـا حِبَـرٍّ لَيسَ بِهَا مِنْهُمُ عَرِيْبُ

وكثير غير هذا من شعر الأقدمين ينحو هذا النحو،مما يجعلنا نقول : إن البحتري لم يكن بدعاً من الشعراء،ولم يأت بجديد في هذا الباب،وخاصة إذا عرفنا أن البحتري أعرابي الشعر على مذهب الأقدمين وكان كثيراً ما يقتفي أثرهم ،وخاصة في المقدمة الطللية.

ويرى ابن الخباز أن مجيء الفاء في موضع الواو من باب التوسع،قال : ((وقيل وضع الفاء موضع الواو توسعاً)) [٦] .

ومن وضع الفاء موضع الواو عند البحتري قوله [٧]:

قد تَلاَفَى القَرِيضَ جُودُك فارْتَـ ـثّ لَقًى مُشْفِياً عَلَى الانْقِرَاضِ

قال الدكتور محمد رشاد : ((عطف بالفاء،وقال : فارتث جودك،والفاء أداة عطف للترتيب مع الإنفصال،والتلافي لا يكون إلا بعد الارتثاث،وهذا هو الخطأ،والصواب أن يقول : وارتث،ولكنه أخطأ فاستعمل الفاء في مكان يجب أن يستعمل فيه الواو)) [٨] .

---

(١) المرجع السابق ١٢١ .
(٢) ديوان الأعشى ٩٢ .
(٣) المرجع السابق ١٠٥ .
(٤) شرح المعلقات العشر ١٤١ .
(٥) المرجع السابق ١٥٢ .
(٦) شرح ألفية ابن معط ٧٧٨/١ .
(٧) ديوان البحتري ٢ / ١٢١١ / ٣٤ .
(٨) نقد كتاب الموازنة بين الطائيين ٤٧٦ .

رابعاً: وضع الواو في موضع الفاء

ومثل وضع الفاء في موضع الواو يكون وضع الواو في موضع الفاء، لأنه كما قدمنا أن لكل حرف موضع مختص به يعطى معناه، وأن التناوب في الأماكن قد رفضه بعض النحاة لضبط قواعد اللغة،وقد ذكر ابن هشام في المغني أن الفاء تكون بمعنى الواو [١] ولم يذكر في حرف الواو أنها بمعنى الفاء [٢] .

ومما ورد في شعر البحتري من مجيء الواو بمعنى الفاء قوله [٣]:

خَلَتْ، ورأتْنِي مُغرَماً فَتَجَنَّبَتْ ؛ وشَتَّانَ في حُبٍّ : خَلِيٌّ ومُغْـــرَمُ !

فقال : «خلت ورأتني » ،فجعل الواو بمعنى الفاء،يريد : خلت فرأتني،فإن قيل: لم جعلت مراد البحتري بالواو هو الفاء،فنقول : إن البحتري يريد أن يرتب الرؤية بعد الخُلُوَّ تحديداً لا لمطلق الاشتراك،وهذا من اختصاص الفاء لا الواو لأن تجنبها كان بعد خُلُوِّها،وهذا ماعناه البحتري .

خامساً : حذف حرف العطف

قال القزاز : ((ومما يجوز له عند بعض النحويين : حذف واو العطف، فأجاز أن يقول الشاعر إذا اضطر «رأيت زيداً عمراً »، على غير البدل،ولكن على معنى «رأيت زيداً وعمراً» ثم يحذف الواو،وأنشدوا في ذلك :

كَيْفَ أصْبَحْتَ كَيْفَ أمْسَيْتَ مما يُثْبِتُ الوُدَّ في فُؤَادِ الكَـــــرِيمِ

يريد : كَيْفَ أصْبَحْتَ و كَيْفَ أَمْسَيْتَ، ثم حذف الواو على ما ذكرنا)) [٤] .

وقال ابن عصفور : ((ومنه حذف حرف العطف إذا دل المعنى عليه)) [٥] .

وقال ابن جني :((هذا هو القياس : ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى .

أما حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو قولهم :« أكلت لحماً ،سمكاً ،تمراً، وأنشد أبو الحسن :

كَيْفَ أصْبَحْتَ كَيْفَ أمْسَيْتَ مما يُثْبِتُ الوُدَّ في فُؤَادِ الكَرِيـــــــمِ

يريد : كيف أصبحت،وكيف أمسيت،وأنشد ابن الأعرابي :

وَكَيْفَ لا أبْكِي عَلَى عَلاَّتِي صَبَائحِي،غَبَائقِي،قَيْلاَتِي

أي : صَبَائحِي و غَبَائقِي و قَيْلاَتِي،وقد يجوز أن يكون بدلاً)) [٦].

ويقول ابن هشام إن حذف حرف العطف ((بابه الشعر كقول الحطيئة:

إنَّ امْرَأ رَهْطَهُ بالشَّامِ مَنْزِلُهُ بِرَمْلِ يَبرِينَ جَاراً شَدَّمَا اغْتَرَبَا

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢١٥ .
(٢) انظر مغني اللبيب ٤٦٣ ، ٤٨٢ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٩٢٤ / ٩ .
(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٥ ، ٢١٦ .
(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦١ .
(٦) الخصائص ٢٨٢/٢ .

أي : «و مَنْزِلُهُ بِرَمْلِ يِبرِينَ »،كذا قالوا، ولك أن تقول : الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة ؛ وحكى أبو زيد "أكلتُ خبزاً، لحماً، تمراً " ،فقيل : على حذف الواو وقيل : على بدل الإضراب،وحكى أبو الحسن :« أعطه درهماً ، درهمين،ثلاثة »،وخُرِّج على إضمار (أو)،ويحتمل البدل المذكور، وقد خرج على ذلك آيات :

أحدها: { وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ} [١]،أي : و وجوه،عطفاً على { وُجُوهُ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ } [٢] .

والثانية : { أنَّ الدِّينَ عَنْدَ اللهِ الإسْلامُ } [٣]، فيمن فتح الهمزة أي : وَأنَّ الدين،... والثالثة : { وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوكَ لِتَحْمِلَهُم قُلْتَ لا أَجِدُ } [٤] ،أي : وقلت)) [٥].

ونستشف من قول ابن هشام : ((قيل)) [٦] أنه يُضَعِّف ذلك ،وابن مالك والسيوطي يجيزون الحذف خلافاً لابن جني والسهيلي وابن الضائع[٧] .

.

ومما ورد في شعر البحتري من حذف واو العطف قوله[٨] :

هُمُ ونَحْنُ سَوَاءٌ ،غَيْرَ أنَّهُمُ أضْحَوْا لنا سَلَفا نُمْسِي لَهُمْ تَبَعَا

أي : ونمسي لهم تبعا.

وقوله [٩]:

ثانَي اللّيل،ثالثَ البِيدِ والسَّيْـ ـرِ،نديمَ النَّجوم،تِرْبَ السُّهَادِ

أي : «ثاني الليل وثالث البيد والسير» .

وقوله [١٠]:

أقمنا،أكلنا أكل استلاب هناك وشربنا شرب بدار

يريد : «أقمنا وأكلنا»،فحذف الواو .

وقوله [١١]:

سيِّدَةُ النَّاسِ حقّا بَعْد سَيدِهِمْ ومَنْ لها المأثَرَاتُ السُّبَّقُ الأوَلُ

أي: «والسبق الأول»،ويصح أن يجعل "المأثرات" هي السبق الأول ،فتكون بدلاً أو صفة ، وقوله [١٢]:

وما عُذْرُهُمْ في أنْ تَغِلَّ صُدُورُهُمْ عَلى ناشِرِ الإحسانِ فِيهِمْ مُشِيعِهِ ؟

أي : على ناشر الإحسان ومشيعه .

---

(١) سورة الغاشية : ٨ .
(٢) سورة الغاشية : ٢ .
(٣) سورة آل عمران :١٩ .
(٤) سورة التوبة :٩٢ .
(٥) مغني اللبيب ٨٣١ ، ٨٣٢ .
(٦) المرجع السابق ٨٣١ .
(٧) انظر الضرورة الشعرية في النحو العربي ٣٦٠ .
(٨) ديوان البحتري ٢ / ١٣٢٦ / ٢٥ .
(٩) ديوان البحتري ١ / ٦٢٠ / ٨ .
(١٠) ديوان البحتري ٢ / ٩٦٠ / ١١ .
(١١) ديوان البحتري ٣ / ١٨٨٣ / ٦ .
(١٢) ديوان البحتري ٢ / ١٢٧٨ / ٢٧ .

وقوله [١]:

قد وَجَدْنَ السُّلْوَّ بَـرْداً سَلاَماً إِذْ وَجَدْنَا الهَوَى عَذَابـاً أَلِيمَا

أي : « وَجَدْنَ السُّلْوَّ بَـرْداً وَسَلاَماً»، كما قال تعالى : { يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلاماً } [٢]، ويحتمل أن تكون "سلاماً" صفة ثانية كما قال ابن ابن جني وابن هشام .

وقوله [٣]:

أَيذْهبُ هذا الدهرُ لم يُـرَ مَوْضِعي، لم يدْر ما مِقدار حلّي ولا عَقْدِي !؟

يريد : ولم ير موضعي ولم يدر ما مقدار حلي .

وقوله [٤]:

بلَغَ الإِرادةَ أنْ فَدَاك بِنَفْسِهِ وَوِدِدْتَ لَوْ تَفْدِيهِ لا يَفْدِيكا

أي : لو تفديه ولا يفديكا .

سادساً :الفصل بين المتعاطفين

عده ابن عصفور من الضرائر فقال : ((ومنه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قول لبيد:

فَصَلَقْنَا في مُرَادٍ صَلْقَةً وَصُدَاءٍ ألحَقَتْهُم بالثَّلَلْ

يريد : فَصَلَقْنَا في مُرَادٍ ووَصُدَاءٍ صَلْقَةً،وقول البعيث :

وَجَدْتُ أَبَاهَا رَاضِياً بي وَأُمَّهَا فَأَعْطَيْتُ فيهَا الحُكْمَ حَتَّى حَوَيْتُهَا

يريد : وَجَدْتُ أَبَاهَا وَأُمَّهَا رَاضِياً)) [٥].

ومما هو من الفصل بين المتعاطفين عند البحتري قوله [٦] :

أَجْرَينَ دَمْعِي لَدَى النَّوَى وَدَمِي ظَلْماً،وَعَذَبْتني بِهِجْرَانِ

يريد : «أَجْرَينَ دَمْعِي وَدَمِي لَدَى النَّوَى ظلماً» ففصل بينهما .

ومن ذلك أيضاً قول البحتري [٧]:

فأقْسَمْتُ بالبَيْتِ الحَرَامِ وَمَنْ حَوَتْ أباطِحُهُ مِنْ مُحْرِمٍ وأخاشِبُهْ

يريد : وَمَنْ حَوَتْ أَباطِحُهُ وأَخاشِبُهْ مِنْ مُحْرِمٍ .

وقوله [١]:

---

(١) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٥٧ / ٥ .
(٢) سورة الأنبياء : ٦٩ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ٧٤٧ / ٧ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٥٧٦ / ١٨ .
(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
(٦) ديوان البحتري ١/٢٧٣٧/٥.
(٧) ديوان البحتري ١ / ٢١٧ / ٣٠ .

يُناهِبْنَ أجْـوَازَ الفَيَافِي بِأرْجُلٍ عِجَالٍ إلى طَيِّ الفَيَافِي وأذْرُعِ

يريد : بِأَرْجُلٍ وأَذْرُعِ عِجَالٍ إلى طَيِّ الفَيَافي، يصف المطايا.

وقوله [٢]:

خَلَفَـــتْ دارَها بِحُزْوَى،وَبَاتَـتْ بَينَ سَحْرِي شَرْوَى الضَّجيعِ ونَحْرِي

يريد : بَينَ سَحْرِي ونَحْرِي شَرْوَى الضَّجيعِ،والسَّحْر : الرِّئة،يصور هيأتها وهي على صدره .

وقوله [٣]:

وَكَانَ يَدِي شُلَّتْ،ونَفْسِي تُخُرِّمَتْ ودُنْيَايَ بَانَـتْ يَوْمَ بَانَ،وَدِينِـــــي

يريد : ودُنْيَايَ وَدِينِي بَانَا يَوْمَ بانَ،إلا أن الفصل هنا أبلغ لأنه عندما فصل لم يساوي بين المتعاطفين وهما الدين والدنيا،فكأنه جعل الذي بان يوم بان محبوبه هي الدنيا فقط وليس دينه ودنياه جمعياً .

وقوله [٤]:

بِأبِي أنتَ عَاتِبـــــاً ! وقَلِيْلٌ لَكَ مِنِّي أبِي - فِدَاءً - وأمِّي !

يريد : وقَلِيْلٌ مِنِّي لَكَ فِدَاءً أَبِي وأُمِّي .

وقوله [٥]:

فعَلَى عَيْشِنـــــا السَّلامُ وأيَّا مٍ تَوَلَّتْ ؛ لَوْ أنَّ عَيْشاً يَدُومُ

يريد : فعَلَى عَيْشِنَا وأَيَّامٍ تَوَلَّتْ السَّلامُ .

وقوله [٦]:

وَسَاكِنَةُ الأرْجـــَاءِ يُمْرِضُ طَرْفُهَا وإنْ هِي لم تَعْلَمْ،ويُمْرِضُ جِيْدُهَا

يريد : يُمْرِضُ طَرْفُهَا ويُمْرِضُ جِيْدُهَا وإنْ هِي لم تَعْلَم .

<u>سابعاً : زيادة حرف العطف</u>

اختلف الكوفيون والبصريون حول زيادة الواو،فجَوَّز الكوفيون وقوع العاطفة زائدة وشايعهم في هذا الرأي من البصريين الأخفش والمبرد وابن برهان،وحجتهم في ذلك السماع فقد ورد منه كثير في كتاب الله وفي كلام العرب، كقوله تعالى : { حَتَّى إِذَا جَاءوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا } [٧]،يريد : "فتحت" بدليل آية قبلها تشابهها هي قوله تعالى : { حَتَّى إِذَا جَاءوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا } [٨] .

وكذلك من الآيات التي حذف منها الواو قوله تعالى: { حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأجُوجُ وَمَأجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُـون } [٩] .

وكذلك ما جاء في الشعر نحو قول الشاعر وهو امرئ القيس :

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ١٢٣٩ / ١٥ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ٩٧٠ / ٧ .
(٣) ديوان البحتري ٤ / ٢١٨٢ / ١٠ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٩٣٨ / ٢٦ .
(٥) ديوان البحتري ٤ / ٢١٠٩ / ٩ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ٦٥١ / ٦ .
(٧) سورة الزمر :٧٣ .
(٨) سورة الزمر :٧١ .
(٩) سورة الأنبياء : ٩٦ .

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَانْتَحَـــى بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَـــلِ

وغير ذلك .

ومنع البصريون هذا، وقالوا : إن الواو حرف وضع لمعنى خاص، وفَنَّدوا ما ذهب إليه الكوفيون، وما استشهدوا به يمكن أن يحمل فيه على أصله [١]،وقال ابن جني: ((ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف نحو قوله عز وجل:{حَتَّى إِذَا جَاءوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا }[٢]، قالوا الواو هنا زائدة مخرجة عن العطف،التقدير : عندهم فيها : حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها .

وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون ،لكنه عندهم على حذف الجواب)) [٣] .

ولم يجعل أحد [٤]زيادة الواو من الضرورة غير ابن عصفور قال : ((فمن زيادة الواو قول أبي خراش:

لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ المُرِبّةِ غُـــدْوَةً عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعَتِ عَلَى لَحْمِ

وَلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ تَطْعَمِ الطَّيْرُ مَثْلَهُ عَشِيَّةَ أَمْسَى لا يُبِينُ مِنَ البَكْـمِ

يريد:لَحْمِ امْرِئٍ،وهو بدل من لحم المتقدم، إلا أنه اضطر فزاد الواو بين البدل والمبدل منه

وقول الآخر،أنشده الفراء :

فَإِنَّ رَشِيْداً وَابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ حَتَّى يُصْدِرَ الأَمْرَ مُصْدَرَا

يريد : إِنَّ رَشِيْد بْنَ مَرْوَان،فزاد الواو بين الصفة والموصوف)) [٥].

ومما هو من قبيل زيادة الواو عند البحتري قوله [٦]:

قُلْ لأَبِي جعْفَرٍ،وإِنَّ لهُ يَداً يَنَالُ البعِـــيدُ نائلَهَا

فزاد الواو،ووجه الكلام « قل : لأبي جعفرٍ إن له يداً»،بدليل كسر همزة (إنَّ) .

وقوله [٧]:

إِنْ رَدَّهَا السَّعْيُ والدُّوؤُبُ فَقَدْ وَفَيْتُ في السَّعْي أَشْهُراً عَشَرَهْ

يريد : السَّعْيُ الدُّوؤُبُ،فزاد الواو بين الصفة والموصوف .

ثامناً : عطف المرفوع على المنصوب

العطف بالواو يقتضي التشريك والمطابقة،فيقتضي إشراك ما بعد الأداة في ما قبلها في الحكم،وكذلك يقتضي المطابقة في الإعراب لأَنَّ المعطوف من التوابع التي يطابق فيها التابع متبوعه في الإعراب،فإذا كان مرفوعاً وجب رفع المعطوف،كذلك إنْ كان منصوباً أو مجرورا تابعه،ولا تصح المخالفة في ذلك، وينطبق هذا الكلام على المتعاطفين سواء كانا اسمين أو فعلين ما دام قَصَد مشاركتهما في الحكم،قال ابن جني في اللمع : ((فهذا الحروف تجتمع كلها في إدخال الثاني في إعراب الأول)) [٨].

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٦٤) ٤٥٦/٢ .
(٢) سورة الزمر :٧٣ .
(٣) الخصائص ٤٦٢/٢ .
(٤) قال ذلك البغدادي في الخزانة ٤١٥/٤ .
(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ٧١ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٨٦٦ / ١ .
(٧) ديوان البحتري ٢ / ١٠٠٩ / ١١ .
(٨) اللمع في العربية ١٤٩ .

ومما خالف فيها البحتري هذا الكلام قوله[١]:

هَلْ لَكَ في الصُّلْحِ فَأَعْفِيَكَ مِنْ نِصْفٍ ،وتَسْتَأْنِفُ لي نِصْفَـــــا ؟

أو تَتْرُكَ الــوُدَّ عَلَـــى حالِهِ وتَسْتَـوِي أقدَامُنــا صَفَّـــــا

فقد عطف بالواو الفعل "تَسْتَأْنِفُ" على الفعل "فَأُعْفِيَكَ" ، والفعل "فَأُعْفِيَكَ" منصوب بـ(أنْ) المضمرة بعد فاء السببية،ولكن البحتري رفع الفعل"تَسْتَأْنِف" .

قال أبو العلاء المعرِّيّ : ((يجوز رفع "تَسْتَأْنِف" ونصبها، فالرفع علىالاستئناف،والنصب على أن تعطف على "فَأُعْفِيَكَ"،ويجوز أن تعطف على

"الصُّلْحِ"،فيكون المعنى : هل لك في الصلح وأن تستأنف)) [٢] .

وكلام المعرِّيّ جيد،لكن البحتري عاد مرة أخرى ليعطف بالنصب على الفعل "فَأُعْفِيَكَ" بالفعل "تَتْرُكَ" مما يدل على أنه أراد العطف مع"تَسْتَأْنِف"،وليس الاستئناف.

ومن عطف المرفوع على المنصوب قوله [٣]:

ولم يَكُ وَاعِداً وَعْداً كَذَوباً وَلا قُوَلٌ يَقُولُ بِلا وَفَاء

حيث عطف "قُوَل" المرفوعة على "واعداً" المنصوبة لأنها خبر (يك) .

ومن ذلك قوله [٤]:

وَقَالـــوا : مَا الّذي يُرْضِيكَ منهُ وَأنْتَ تقولُ : لاتُطِل السُّكُوتَا ؟

فَقُلْتُ : رِضايَ في الإِحْسَانِ عَنْهُ فقالوا : ليس تَرْضَى أو تَمُوتَـا !

فنصب الفعل (تموت) وهو فعل مضارع غير مسبوق بناصب،ولكنه معطوف على الفعل (ترضى)،والفعل (ترضى) أيضاً غير مسبوق بناصب،و(ليس) لا تنصب المضارع،ولا يضمر الناصب بعد (أو) إلا إذا كان العطف على اسم صريح،ويحتمل أن يكون البحتري نصب على تقدير حذف الناصب ،وذلك ضرورة أيضاً [٥] .

ومن ذلك قوله [٦]:

سأرْحلُ عَنْكَ مُعْتَصِماً بيَأْسٍ وأقْنَعُ بالذي لي فيه قُوتُ

وآمُلُ دَوْلـــةَ الأيَّامِ حَتّـــى تجيء بما أؤَمِّلَ أو أمُوتُ

الفعل "تجيء" غير مضبوط في الديوان،وذلك لأن المحقق لم يرجح إعراب الفعل هل هو منصوب بـ(أنْ) المضمرة بعد (حتى)، أو أنه مرفوع كما جَوَّدَه المعرِّيّ [٧] على قراءة من قرأ : { حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ } [٨] برفع "يَقُول"،و على مذهب من رفع في قول امرئ القيس:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غُزَاتُهُم وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأرْسَانِ

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٣٩١ / ٨ ، ٩ .
(٢) عبث الوليد ٣١٢ ،٣١٣ . .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٤٧ /٢٣ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٣٨٥ / ١ ، ٢
(٥) انظر : ص
(٦) ديوان البحتري ١ / ٣٨٧ / ١ ، ٢ .
(٧) عبث الوليد ١١١ .
(٨) سورة البقرة : ٢١٤ ، القرطبي 248/2 :((قرأ نافع { حتى يقولُ} بالرفع ، والباقون بالنصب)) .

ويجوز أن تنصب "يجيء" ويجعل قوله : "أو أموت" عطفاً على قوله "وأؤمل"، وذلك أن الفعل"أموت" مرفوع لأن القافية مرفوعة ،وهو معطوف على أحد الفعلين قبله وهما "تجيء" المنصوب بأن المضمرة بعد (حتى)،أو على الفعل "أؤمل" المرفوع،لكن عطفه على (أؤمل) مرجوح لأن (أو) تفيد التخير بين أمرين لابد من أحدهما، والبحتري يريد أن يُخَيرِّ بين حصول مراده بقوله "تجيء بالذي أؤمل" وبين الموت،كناية عن التصميم على تحقيق الأمل لا التخير بين الأمل والموت،دل عليه قوله : "سَأَرْحَل" و"أَقْنَع" ،وعلى هذا يكون البحتري قد عطف الفعل المرفوع على الفعل المنصوب،والاحتمال الآخر قائم لا يُنفي إلا أنه ضعيف في البلاغة .

تاسعاً :الفصل بين العاطف والمعطوف

يقول ابن مالك : ((وقد يفصل بين العاطف والمعطوف - إن لم يكن فعلا - بظرف أو جار ومجرور،ولا يختص بالشعر خلافا لأبي علي)) [١]،وذلك نحو قول الأعشى [٢]:

وَفي كُلِّ عَامٍ أَنْتَ جَاشِمُ غـَزْوَةٍ تَشُدُّ لأَقْصَاهَا عَزِيْمَ عَـزَائِكَـا

مُوَرِّثَةٍ مَالاً وَفي الحَمْدِ رِفْعَـــةً لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَا

الشاهد قوله : مُوَرِّثَةٍ مَالاً وَفي الحَمْدِ رِفْعَـــة، حيث فصل بين حرف العطف الواو وبين المعطوف "رِفْعَة" بالمجرور التقدير: مَالاً ورِفْعَة في الحَمْدِ .

قال ابن عصفور : ((وقول الأعشى أيضاً:

يَومًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَة الـــــ ـعَصْبِ وَيَوْماً أَدِيمَهَا نَغِـــلا

وهو عند الفارسي والمحققين من قبيل الضرائر، لما فيه من الفصل بين حرف العطف والمعطوف،لأن حرف العطف عَطَفَ ثلاثة أشياء على ثلاثة أشياء : فعطف "يَوْماً" على "يوم" المتقدم الذكر،و"أَدِيمَهَا" على الضمير المنصوب المتصل بـ"تَرَى" و "نَغِلا" على موضع (كَشِبْهِ أَرْدِيَة العصب)،التقدير : تَرَاهَا يَومًا كَشِبْهِ أَرْدِيَة العصب،وتَرَى يَوْماً أَدِيمَهَا نَغِـــلا.

وإذا عُطف بحرف عطف اكثرَ من اسم واحد على مثله، لم يسعْ أن يقال : أنه قد فصل بالمعطوف الأول بين حرف العطف وما بعده،بدليل أنك تقول: « أعطيت زيداً درهماً وبكراً ديناراً» في فصيح الكلام ؛ فالجواب أَنْ تقول: إنَّ حروف العطف قد تنزلت من المعطوف منزلة جزء منه، بدلالة قولهم: و(هُو) و (هُي) يسكنون الهاء في فصيح الكلام تشبيها لها بـ"عَضْد" و "كَبْد"، فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة،كذلك لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف الذي يجب له أن يكون متصلاً بحرف العطف وأعنى بذلك الاسم الذي ليس بظرف ولا مجرور ؛ دليل ذلك أن العامل إذا كان له معمولان أحدهما ظرف أو مجرور،كانت مرتبة المفعول أن يتقدم عليه،فكما أن مرتبة ما ليس بظرف ولا مجرور أن يلي العامل،فكذلك مرتبته أن يلي ما يقوم مقام العامل، وهو حرف العطـــف)) [٣] .

ومما جاء من الفصل فيه بين العاطف والمعطوف في شعر البحتري قوله [٤]:

مِنْ قُبَاذٍ و يَزْدَجِرْدَ و فَيْرُو زٍ وَكِسْرَى وَقَبْلَهُمْ أَرْدَشِيرِ

قال المعرِّيّ: ((هذا على التقديم والتأخير،وفرق بين واو العطف و"أَرْدَشِير" بقوله : "قَبْلَهُمْ"،وإنما الحد أن يقول : « وكِسْرَى وَ أَرْدَشِيرِ قَبْلَهُمْ »، إلا أنه اضطر إلى ذلك كما قال ثعلبة بن صُعَير المازني :

أَعُمَيرُ مَا يُدْرِيكَ أَنْ رُبَّ فِتْيَةٍ بِيْضِ الوُجُوهِ وَفي الحُرُوبِ مَسَاعِرُ

أي : وَ مَسَاعِر في الحروب،وقال القطامي:

في المَجْدِ وَالشَّرَفِ العَالي ذَوي أَرَبٍ وَفي الحَيَاةِ وَفي الأَمْـــوَالِ زُهَّـــادِ

أي : وَ زُهَّـــادٍ في الحَيَاةِ وَ الأَمْـــوَال)) [١] .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٧٩ .
(٢) ديوان الأعشى ١٣٢ .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٦ ، ٢٠٧ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ٨٨٦ / ٢٨ .

وتفسير بيت البحتري مع البيت الذي قبله [٢]:

عِيــدُ آبائك المُلُوكِ ذَوِي الْتيـــ ـــجانِ، أَهْلِ النَّهَى،وأَهْلِ الخِيرِ

مِنْ قُبَــاذٍ و يَزْدَجِـــرْدَ و فَيْرُو زٍ وَكِسْرَى وَقَبْلَهُــمْ أَرْدَشِــيرِ

يقول : إن المهرجان عيد لآبائك من عهد قباذ ويزدجرد وفيروز وكسرى وقبلهم أردشير،فيجعل أردشير قبل قباذ ويزدجرد وفيروز وكسرى،وإنما هو بعدهم،وهذا المعنى لم يعنه أبو عبادة، بل عنى أن كسرى وأردشير قبل قباذ ويزدجرد وفيروز،وهذا هو الثابت في التاريخ [٣].

---

(١) عبث الوليد ٢١٨ ، ٢١٩ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ٨٨٦ / ٢٧ .
(٣) انظر تاريخ اليعقوبي ١ / ١٥٨ - ١٧٧ .

عاشراً : العطف على التوهم

العطف على التوهم معناه أن الشاعر عندما يعطف يتوهم أن العامل قد دخل على المعطوف عليه،وهو منه براء فيعرب المعطوف مثل أعراب المعطوف عليه في حالة دخول العامل عليه،ويكون ذلك في الرفع والنصب والجر،كما في بيت زهير التالي وهو من شواهد سيبويه :

بَدَا ليَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقِ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائيَا

فكلمة "سابق" تحتمل ثلاثة أوجه إعرابية :

الأول : الرفع على تأويل : "ولا أنا سابقٌ" فتكون خبراً لمبتدأ محذوف،الثاني : النصب عطفاً على "مُدْرِكَ" لأنه خبر (ليس)،الثالث :الجر على توهم دخول الباء في خبر (ليس) لأن الباء تدخل في خبر (ليس) كثيراً،قال سيبويه : ((فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً)) [١].

ويكون العطف على التوهم كذلك في الجزم،كما في قوله تعالى:{فَأَصَّدَقَ وَأَكُنْ}[٢] بالجزم في "أكن"، فعطف بالجزم على توهم الجزم في "أصدق" على أنها جواب "لولا"، وقال آخرون إنه مجزوم بالعطف على محل "فأصدق" كأنه قيل : "إنْ أخرتني أصدقْ وأكنْ".

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر البحتري في بيت واحد هو قوله [٣]:

يَا مَادِحَ "الفَتْحِ" وَيَا آمِلَهُ لَسْتَ امْرَءاً خَابَ وَلا مُثْنٍ كَذَبْ

فقد جر "مثن" عطفاً على توهم دخول الباء على خبر (ليس) وهو "امرءاً" وذلك لكثرة دخول الباء عليه،قال أبو العلاء المعرِّيّ : ((""مُثْنٍ" يجوز أن يكون في موضع نصبٍ ورفعٍ وخفضٍ، فإذا اعْتُقِدَ أنه منصوب بالعطف على "امرىء" فهو ضرورة عند سيبويه،ولغة عند الفراء [٤] ليس ضرورة،وإذا جعل في موضع خفض فهو على توهم الباء،كأنه قال : لستَ بامريءٍ خَابَ، ومن ذلك البيت الذي أنشده سيبويه :

مَشَائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحين قَبِيلَةً وَلا نَاعِبٍ إلا بِبَينِ غُرَابِها)) [٥] .

والذي جعل أبا العلاء يضع الاحتمالات الثلاث في إعراب "مُثْنٍ" كونه اسماً منقوصاً حذفت ياؤه التي يكون الإعراب عليها ،ولذا عند حذفها والتعويض عنها بتنوين الجر خَفِيَ إعراب "مُثْنٍ" فاحتمل ثلاثة أوجه :

الأول: النصب عطفاً على خبر (ليس) الذي هو "امرءاً" ،وهذا الوجه بعيد لأنه لو أراد النصب لقال "مثنياً" لأن المنقوص لا تحذف ياءه إلا في حالتي الرفع والجر، أما في حالة النصب فإنها تبقى،ويلحقها تنوين النصب،ويكون النصب ظاهراً على آخر الاسم، إلا أن يكون ذلك ضرورة أخرى فيحذف ياء المنقوص في حالة النصب،ولذا قال أبو العلاء : ((فإذا اعتقد انه منصوب بالعطف على "امرئ"

---

(١) الكتاب ٣٠٦/١ .

(٢) سورة المنافقين : ١٠، البحر المحيط ٢٧٥/٨ : ((قال الزمخشري:و"أكن" بالجزم عطفاً على محل " فأصَّدَق"، كأنه قيل:إن أخرتني أصَّدَق وأكنْ وقال ابن عطية :عطفاً على الموضع،لأن التقدير : إن تؤخرني أصَّدَق وأكنْ ، هذا مذهب أبي علي الفارسي ، وأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا وهو أنه جزم "وأكن" على توهم الشرط الذي يدل عليه بالتمني ، ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر ، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى:{وَمَنْ يُضْلِلِ الله فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُم} من قرأ بالجزم عطف على موضع " فلا هادي له " لأنه لو وقع هنالك فعل كان مجزوماً ، والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أن العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود)) .

(٣) ديوان البحتري ١ / ١٩/١٥٥ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧/٢ .

(٥) عبث الوليد ٩٠ ، ٩١ .

فهو ضرورة عند سيبويه، لغة عند الفراء ليس بضرورة» [1]، ولا يقصد أن العطف على النصب هو الضرورة،بل يقصد أن حذف ياء المنقوض في النصب هو الضرورة .

والكوفيون يجعلون حذف ياء المنقوص لغة وعلى رأسهم الفراء،وهذا بعيد من بيت البحتري إلا أن نجعله من باب الضرورة .

الثاني: الرفع على تقدير مبتدأ محذوف هو (أنت)،كأنه قال : ولا أَنْتَ مُثْنٍ كَذَب.

الثالث : الجر فإنه سيكون على توهم دخول الباء في "امرءاً" .

والعطف على التوهم لا يراه بعض النحاة أسلوباً فصيحاً،فهذا سيبويه يعده من الغلط،قال : «واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون،وإنَّك

(1) عبث الوليد ٩٠ .

وَزيدٌ ذاهبان، وذلك على أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال : (هم) ،كما قال:

بَدَا ليَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائيَــا» [1] .

وقالوا : إن مراد سيبويه بالغلط هنا التوهم،قال ابن هشام :«ومراده بالغلط ما عبَّر عنه غيره بالتوهم،وذلك ظاهر كلامه،ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنه متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن تثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر : إن قائله غلط» [2] .

ويقول ابن الأنباري : «وأما ماحكوه عن بعض العرب "إنك وزيد ذاهبان" فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب،وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه،كما قالوا : ما أغفله عنك شيئاً،وكما قال زهير ويقال صرمه الأنصاري :

بَدَا ليَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائيــَا

... وقال الأحوص الرياحي :

مَشَائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحين قَبِيلَةً وَلا نَاعِبٍ إلا بِبَينِ غُرَابِها .

فقال : "ناعبٍ" بالجر،وكان الوجه أن يقول :(ناعباً) بالنصب، وقد تُؤُوِّل ذلك بما لا يُلْتَفتُ إليه ولا يقاس عليه، فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رَوَوْه مع قلته في الاستعمال وبعده عن القياس على ما وقع فيه الخلاف» [3] .

وابن عصفور يجعل ذلك من الضرورة التي تباح للشاعر،قال : «ومنه العطف على التوهم، نحو قوله:

أَجدكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَائيَ رَامَــــةٍ وَلا عَاقــــِلٍ إلاّ وَأَنْتَ حَـــــبِيبُ

وَلا مُصْعِدٍ في المَصْعِدينَ لِمَنْعِـــــجٍ وَلا هَابِطٍ مَا عِشْتُ هَضْبَ شَطِيبِ

ألا ترى أن "مصعدًا" و"هابطاً" - كانا حكمهما أن ينصبا لعطفهما على «رائي رامة» وهو منصوب لأنه خبر (ليس)،لكن الكسائي رواهما بالخفض بدل النصب، على توهم ما من عادته أن يزاد في خبر (ليس)، وهو الباء . ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول في

---

(1) الكتاب ١٥٥/٢ .
(2) مغني اللبيب ٦٢٢ .
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩١ - ١٩٤ .

الكلام : «لست الدهر برائي رامة»» [١].

وممن رفض هذه الظاهرة من المحدثين عباس حسن قال : ((يتردد في مواطن مختلفة من كتب النحو ما يسمى : العطف على التوهم وهو نوع يجب الفرار من محاكاته قدر الاستطاعة ... ومن العجيب أن يتوهم ويتخيل مالا وجود له،ويبني عليه آثاراً،وهذا أمر يجب الفرار منه - كما قلنا - لما فيه من البعد المعيب والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية لا خير فيها، بل فيها الضرر،فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن تقتصر عليه في الوارد ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاتها، بل إن اللبس والإفساد كامنان في القياس عليها وهذا هو الرأي السديد المنسوب إلى بعض النحاة الأقدمين، وإليه تستريح النفس)) [٢] .

وبيت البحتري إن خُرّج على عطف "مثن" على "امرأ" فله في الشعر المستشهد به نظير،وإن خُرّج على أنه خبر لمبتدأ منوي ففي اللغة منه كثير،بيد أن اعتباره منصوباً عطفاً على لفظ "امرأ" بعيد جداً في التقدير،لكن يبقى القول بأن ذلك قد حدث في شعر شاعر،وقد قاله،وعلينا نحن أن نبحث له عن النظير .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٩ ، ٢٨٠ .
(٢) النحو الوافي ٦٠٩/١ ، ٦١٠ .

الفصل الثامن عشر

الظـــــــــــروف

أولاً : (بَيْنَ)

(بَيْنَ) : ظرف ((بمعنى وَسْط،تقـــول : «جلســـت بَيْنَ القـــوم»،كما تقول : وَسْطَ القوم بالتخفيف،وهو ظرف،وإن جعلته اسماً أعربته)) [١]، فهو يعطي معنى التنصيف أو التشريك ،ويضاف إلى أكثر من واحد ،وإذا أضيف إلى الواحد عطف عليه بالواو نحو : المنزل بَيْنَ خالد وبكر،وتكـــرارها مـــع المضمر واجب نحـــو : الكتاب بَيْني وبَيْنَك .

أما تكرارها مع المظهر ففيه خلاف،ومن مظاهر تعامل البحتري معها ما يلي :

(أ) : إضافتها إلى طرف واحد :

بما أن (بَيْنَ) تعني كون الشيء واقعاً بَيْنَ شيئين أو عدة أشياء منع النحاة أن تضاف (بَيْنَ) إلى طرف واحد،لأن هذا منافٍ لما وضعت له،قال الحريري : ((والعلة فيه أن لفظة (بَيْنَ) تقتضي الاشتراك فلا تدخل إلا على مثنى أو مجموع،كقولك:«المال بَيْنَهما»،و«الدار بَيْنَ الإخوة »)) [٢]، ويدخل في هذا كل لفظ مفرد دل في أصله على أكثر من واحد،مثل : اسم الجنس واســـم الجمـــع وغيره،قال الراغب في مفرداته : ((ولا تستعمل (بَيْنَ) إلا فيما كان له مسافة،نحو :« بَيْنَ البلدين»،أو له عدد ما اثنان فصاعداً،نحو : الرجلين،وبَيْنَ القوم،ولا يضاف إلى ما يقتضي معنى الوحدة إلا إذا كُرر))[٣] ، ولا يعطف عليه إلا بالواو لأنه لا يكون إلا بَيْنَ اثنين .

ولكن البحتري استعملها مضافة إلى طرف واحد فقال [٤]:

لـــــو أنَّ ذَاكَ الشَّرِيفَ وَازَنَ بَيـــ ـــنَ اللفْظِ وَاخْتَارَ لَمْ يَقُلْ : شَجَبُهْ

فقوله : «بين اللفظ»،يحتمل أربعة معانٍ :

الأول : أن يكون أراد باللفظ الكلام فتكون (بين) حينئذ مضافة إلى متعدد .

الثاني : أن يكون البحتري أراد باللفظ الألفاظ،فيكون قد وضع المفرد موضع الجمع .

الثالث : أن يكون البحتري حذف الطرف الثاني على تقدير : بين اللفظ واللفظ أو اللفظ والكلام مما يسوغ تقديره .

الرابع : أن يكون البحتري أضاف (بين) إلى طرف واحد،وهو الأقرب،لأن الاحتمال الأول والثاني بعيدان،لأن البحتري أرد باللفظ لفظة واحدة بعينها،وهي كلمة " شَجَبُه "،حيث قال : «لم يقل شَجَبُه»،و" الشَّجَب " هو الحزن والهلاك،والبحتري في هذا البيت ينتقد قول عبيدالله بن طاهر في بيت من قصيدة له يقول فيه :

وَالثَّكْلُ وَاليُتْمُ مَحْدِقَانِ بِهِ فَلَيْتَهُ بَتَّ عُمْرَهُ شَجَبه [٥]

ولم يرد معنى الكلام ولا الألفاظ .

وقوله [١]:

---

(١) الصحاح (بين) ٢٠٨٤/٥ .
(٢) درة الغواص ١٠١ .
(٣) مفردات ألفاظ القرآن ١٥٦ .
(٤) ديوان البحتري ١٧/٢٠٩/١ .
(٥) انظر : ديوان البحتري ٢٠٩/١

يَا طَلْوعَ العَدُوِّ،مَا بَيْنَ إِلْفٍ، يَا غَرِيباً أَتَى عَلَى مِيْعَـــادِ

" الإلف " هو الأليـــف الذي تألفـــه ويألفك،وهو واحد فأضافه البحتري إلى (بَيْنَ)،ويحتمل أن يكون البحتري حذف الطرف الثاني على تقدير : بين إلفٍ وإلفِ .

ومثل ذلك قوله [٢]:

كُلُّ مَشْهُورَةٍ تُؤلَفُ مَنْهَا بَيْنَ دُرِّيَّةِ الكَوَاكِبِ نَظْمِي

أما قوله [٣]:

بَيْنَ دَيْرِ العَاقُولِ مُرْتَبَعٌ يُشْـــ ـرِفُ مُحْتَلُّهُ إلى دَيْرِ قُنَّى

وقوله [٤]:

مـــنْزِلٌ كَانَ بَيْنَ دِجْلَةَ فِيهِ لَكَ صَحْنٌ تَرْعَى بِهِ العَيْنَانِ

فيحتمل أن يكون البحتري أضاف إلى واحد غير متعدد،ويحتمل أن يكون قصده المكان : وسط مكان دير العقول،ووسط المكان الذي فيه دجلة .

وقد ورد في القران الكريم ما ظاهره الإضافـــة إلى الواحـــد،نحو قولـــه تعالى { مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ } [٥]،وقوله تعالى : { لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ } [٦]، وقد فُسّر ذلك بأن ما أضيفت إليه يـــدل على أكثر من طرف ويستغـــرق الجنس كـــاملاً [٧]، وفي أبيات البحتري لا نستطيع أن نقول أنه أراد الجنس .

(ب) : تكرارها بَيْنَ ظاهرين :

يشترط النحاة لـ (بَيْنَ) أن تكون مضافة إلى أكثر من واحد حتى يتحقق الغرض الذي من أجله وضعت ،وهي إما أن تضاف إلى ضمير أو إلى اسم ظاهر،فإذا أضيفت إلى ضمير وجب تكرارها معطوفة بالواو نحو قوله تعالى : { رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَومِنَا بالحَقِّ}[٨]، أما إذا أضيفت إلى اسم ظاهر فالمختار عند النحاة إلا تكرر ويكتفى بعطف الأسماء بعضها على بعض بالواو فتقول : الدار بَيْنَ محمد وعلي،ولا تقول : الدار بَيْنَ محمد وبَيْنَ علي،فتكرر (بَيْنَ)،كما قال تعالى : { وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ المَرْءِ وَقَلْبِه }[٩] .

قال الحريـــري : ((والصـــواب فيه أن يقال : «بَيْنَ زيد وعمر» كما قال سبحانه : { مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ}[١٠])) [١١] .

ومما ورد في شعر البحتري من تكرار : (بَيْنَ) بَيْنَ ظاهرين قوله [١٢]:

مَضَى جَعْفَرٌ وَالفَتْحُ بَيْنَ مُرَمَّلٍ وبَيْنَ صَبِيغٍ في الدِّمَاءِ مَضَرَّجِ

وقوله [١]:

---

(١) ديوان البحتري ٣/٧٩٨/٢ .
(٢) ديوان البحتري ٢١/١٩٣٨/٣ .
(٣) ديوان البحتري ٣٤/٢١٤٧/٤ .
(٤) ديوان البحتري ١٠/٢٣٦٨/٤ .
(٥) سورة النساء : ١٤٣ .
(٦) سورة البقرة : ٢٨٥ .
(٧) انظر درة الغواص ١٠١ .
(٨) سورة الأنعام : ٨٩ .
(٩) سورة الأنفال : ٢٤ .
(١٠) سورة النحل : ٦٦ .
(١١) درة الغواص ٧٩ ، ٨٠ .
(١٢) ديوان البحتري ١ / ٤١٨ / ٢٦ .

يَغْتَدِي جَيشُـهُ فَتَغْدُو الـمَنَايَا بَيْنَ رَايَاتِهِ وَبَيْنَ البُنُـــــودِ

وقوله [٢]:

وقَطَعْتُ أطْوَالَ البِلاَدِ وعَرْضَهَا مَا بَيْنَ سِنْدَانٍ وبَيْنَ سِـــجَاسِ

وقوله [٣]:

أَمَلٌ تَرَجَّحَ بَيْنَ عامٍ أوَّلِ في أنْ أرَاكِ وبَيْنَ عامٍ قَابلِ

ففي الأبيات السابقة أتى البحتري بـ (بَيْنَ) مكررة بَيْنَ اسمين ظاهرين على غير ما صوبه الحريري .

ولعل السبب في منع تكرار (بَيْنَ) بَيْنَ اسمين ظاهرين هو أن المعنى المراد من (بَيْنَ) هو التشريك والتنصيف وقد تم بالعطف فلم يُحْتَج إلى تكرار (بَيْنَ) مـــرة أخـــرى،ويكون التكرار زيادة لا فائدة منها .

وابن بري يجعل هذه الزيادة للتوكيد كما في قوله تعالى : {وَلا الضَّآلِين}[٤]،وقول حميد الأرقط :

مَا بَيْنَ لُقْمَتِهِ الأولَى إذَا انْحَدَرَتْ وبَيْنَ أخْرَى تَلِيهَا قَيْدَ أظْفُـــورِ

وقول عبدالله بن الزبير الأسدي :

جَمَعَ ابْنُ مَرْوَانَ الأغَرِّ مُحَمَّدٌ بَيْنَ ابْنِ أشْتَرِهِمْ وبَيْنَ المُصْعَبِ

وقول الفرزدق:

فَمَا بَيْنَ مَنْ لَمْ يُعْطِ سَمْعاً وَطَاعَةً وبَيْنَ تمَيمٍ غَيْرُ حَزِّ الحَلاَقِـــمِ

ويقول بأن هذه الزيادة لا تفسد المعنى لأنه لا فرق بين الاسم المضمر والمظهر،ولو فسد المعنى بإعادة (بين) في قولك : «المال بَيْنَ زيد وعمرو» لفسد المعنى في قولك : «المال بيني وبَيْنَ عمرو» [٥].

إلا أن قياس الاسم المضمر على المظهر قياس بعيد،لأن للاسم المضمر خصائصه،وللاسم المظهر خصائه أيضاً ،فلكل خصائصه التي يتميز بها عن الآخر .

وقد أورد الفيروزآبادي هذا الأسلوب في القاموس،فقال :((ونهر بين بغداد وبين دفاع)) [٦] فكرر (بَيْنَ) بين ظاهرين .

وعلى هذا فإنه سائغ للبحتري استعماله هذا حيث يؤيدها الاستعمال العربي الصحيح .

(ج) : إبدال الواو حرفاً آخر بَيْنَ طرفي ما تضاف إليه :

كذلك استعمل البحتري (بَيْنَ) ظرفاً للمكان بشكل آخر حيث يقول [٧]:

وَلِي بَيْنَ القُصُورِ إلَى قُوَيْقٍ أليفٌ أصْطَفِيهِ ويَصْطَفِينِي

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ٨١٠ / ٤٩ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ١١٦٧ / ٢٤ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٦٤٣ / ٨ .
(٤) سورة الفاتحة : ٧ .
(٥) انظر حواشي بن بري على الدرة
(٦) القاموس المحيط (بين) ١٥٢٦ .
(٧) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٦٧ / ٩ .

فحذف واو العطف وأبدل منها (إلى) بدلاً من قول : بَيْنَ القصور وقويق قال بَيْنَ القصور إلى قويق،أي : ولي أليف في المكان الذي بَيْنَ القصور وقويق،وهذا على كلام الراغب الأصفهاني أوضح،حيث يقول : ((ولا تستعمل (بَيْنَ) إلا فيما كان له مسافة))[١]،فكأن البحتري أراد المنطقة التي بين القصور وقويق،أو المنطقة التي تشملهما معاً

ومن ذلك قوله [٢]:

وتِلْكَ سَحابَاتُ مَرْوَانَ،وَقَدْ تَرَى تَفَاوُتَ ما بَيْنَ الرَّذاذِ إلى الهَطْــلِ

أي ما بَيْنَ الرذاذ والهطل،ونستطيع أن نفسر استعمال البحتري لـ(إلى) بدلاً من الواو أن البحتري أراد أن يحدد مسافة معنوية بين الرذاذ والهطل فجاء بالحرف الذي يدل على انتهاء الغاية أو المسافة وهو (إلى)،كأنه أراد أن هناك فارقاً ومسافة كبيرة بين الرذاذ والهطل .

ومن ذلك أيضاً قوله [٣]:

بَيْنَ الـمُلُوكِ إلى الأسَاوِرَةِ انتَهَى شَرَفَانِ في عَلْيَاك يجْتَمِعَــــانِ

أي : بَيْنَ الملوك والأساورة ،فهو يريد أن يبين أن هناك مسافة بين الملوك والأساورة،أو أنه جعل (بَيْنَ) بمعنى (مِنْ)،والاحتمال الأول أقرب إلى الصواب لأنه لايعرف أنّ (مِنْ) تأتي بمعنى (بَيْنَ) .

(د) : مجيء (بَيْنَ) اسماً :

(بَيْنَ) ظرف مكان غير متصرف لا يخرجه من الظرفية إلا ضرورة شعرية،ومن مجيء (بَيْنَ) اسماً عند البحتري قوله [٤]:

إذَا تَشَاكَلَتِ الأخْلاقُ واقْتَرَبَتْ دَنَتْ مَسافةُ بينَ العَجْمِ والعَرَبِ

ضبطت (بَيْنَ) بالفتح مع ضم " مسافة" بضمة واحدة مما جعل الكلام ملتبساً لأنه لو حرك " مسافة" بالتنوين لانكسر البيت،لأن البيت من البسيط،وسوف تزيد تفعيلة (فَعِلُن) الأولى ساكناً لتعود إلى (فاعلن)،وهذا يحتمل عدة أوجه :

١- أن يكون البحتري حذف تنوين (مسافة) ضرورة .

٢- أو أن يكون حذف (ما) على تقدير : مسافة ما بَيْنَ العجم والعرب .

٣- أن يضيف (بَيْنَ) إلى مسافة ويجعلها اسماً كما قال المعرِّيّ : ((إذا وقعت (بَيْنَ) في هذا الموقع فالاختيار خفضها،وكذلك ترفع إذا وقعت في موقع رفع كما جاء في الكتـــاب العزيـــز { لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُم }[٥]،أكثر القراء على الرفع،ويجوز النصب،فقال قوم : يكون الاسم مضمراً كأنه قال : لقد تقطع الوصل بَيْنَكم،وقال قوم تضمر (ما) كأنه قال : لقد تقطع ما بَيْنَكم وحسن حذف (ما) ها هنا كما حسن حذف (لا) إذا قيل : والله أفعل،أي والله لا أفعل،قال امرؤ القيس :

كلاّ يَمِينَ الإلَهِ يَجْمَعُنَا شَيءٌ وَأخْوَالَنَا بَني جُشَمَا

أي لا يجمعنا،وهذا البيت ينشد بخفض (بَيْنَ) ونصبها :

---

(١) مفرادت الراغب ١٥٦ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٨٠٦ / ١٥ .
(٣) ديوان البحتري ٤ / ٢٣٤٥ / ٥ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٢٥٤ / ٧ .
(٥) الأنعام:٩٤ ، القرطبي ٤٣/٧ : ((قرأ نافع والكسائي وحفص بالنصب على الظرف على معنى : «لقد تقطع وَصْلُكُم بَيْنَكُم» ، ودل على حذف الوصل قوله : { وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُم الَّذِينَ زَعَمْتُم } ... وفي حرف ابن مسعود ما يدل على النصب فيه : { لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُم } وهذا لايجوز فيه إلا النصب لأنك ذكرت المتقطع وهو (ما) ، كأنه قال : لقد تقطع الوصل بينكم ، وقيل : المعنى : لقد تقطع الأمر بينكم ، والمعنى متقارب ، وقرأ الباقون "بينُكُم" بالرفع على أنه اسم غير ظرف)) .

يُدِيرُونَني عَنْ سَالِمٍ وَأُدِيرُهُم وَجِلْدَةُ بَيْن العَينِ وَالأنْفِ سَالِمُ

فالخفض على الإضافة والنصب على تقدير (ما))) [١].

ثانياً: (حَيْثُ)

(أ): جرها بحروف الجر

(حَيْثُ) : ظرف مبني على الضم،وهو في المكان كـ (حين) في الزمان وقَدْ يرد للزمان،والغالب كونه في محل نصب ظرف مكان نحو:« اجلس حَيْثُ ينتهي بك المجلس»، أو خفض بـ(من) نحو قوله تعالى:{وَمِنْ حَيْثُ خَـرَجْتَ فَـوَلِّ وَجْهَـكَ } [٢].

أما جرها بحرف غير (من) فإنه شاذ،قال السيوطي في حَيْثُ : ((ولا تستعمل غالباً إلا ظرفاً وندر جرها بالباء في قوله :

** كَانَ هُنَا **بِحَيْثُ** يُعْكَى الإزَارُ **

وبإلى في قوله [٤]:

** إلى **حَيْثُ** أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَم **

كما جرّت بفي بقولهم [٥] :

** فَأَصْبَحَ في **حَيْثُ** الْتَقَيْنَا شَرِيدُهُم **)) [٣].

وَقَدْ أورد البحتري (حَيْثُ) مجرورة بالباء اثنتي عشرة مرة .

وذلك في قوله [٤]:

أَمَّا العُفَاةُ فَقَدْ حَطّوا رِحالَهُمُ **بحيثُ** تَتّسِعُ الدُّنيا وتَنْفَسِـحُ

وقوله [٥]:

فأتْبَعْتُها أُخـــرَى فأظْلَلْت نَصْلَهَا **بِحَيْثُ** يَكُونُ اللّبُّ والرُّعْبُ وَالحِقْدُ

وقولـه [٦]:

يُعْظِمُ المَالَ مَعْشَرٌ،وأرَى المَـا لَ **بحيْثُ** ازْدِراؤُهُ وَاحْتِقَـارُهْ

وقوله [٧]:

وقَدْ غَـدَتْ ضَيْعَتي مُنَوَّطَـةً **بِحَيثُ** نِيطَتْ للنّاظِرِ الزَّهَـرَهْ

وقوله [١]:

---

(١) عبث الوليد ٧٦ ، ٧٧ .
(٢) سورة البقرة آية ١٥٠ .
(٣) همع الهوامع ٢٠٧/٣ ، ٢٠٨ .
(٤) ديوان البحتري ١/ ٤٣٩ / ٣ .
(٥) ديوان البحتري ٢/ ٧٤٤ / ٣١ .
(٦) ديوان البحتري ٢/ ٥٠٧ / ١٤ .
(٧) ديوان البحتري ٢/ ١٠٠٩ / ٨ .

فَغِيثَتْ رفَاقُ الـمُحْرِمِين **بِحَيْثُ** لا، غِيَـاثٌ يُرَجَّى لابَكِيٌّ ولا نَـــــزْرُ

وقـوله [٢]:

وحُصَّـتْ أمانِي الـمُعْتَفِين **بِحَيْثُ** لا، يُحَاذَرُ بأسَاءُ الحياةِ وَلا الفَقـــــرُ

وقـوله [٣]:

بِحَيْثُ الثَّرَى رَطْبٌ يَــرِفُّ نَبَاتُهُ ◌رفِيْفاً،وَعَهْدُ الدَّهْرِ لَيْسَ بخَائِسِ

وقـوله [٤]:

تَؤُمُّ القُصُـورَ البِيْضَ مِنْ أَرْضِ " بَابِلٍ " **بِحَيْثُ** تَلاقَى " غَرْدُهَا " و " بَدِيعُهَا "

وقـوله [٥]:

أَبَعْدَ مَسْـراىَ إنْ رُمْـتُ النزُولَ عَلَى حَيٍّ **بِحَيْثُ** جِبالُ التَّلْـــــجِ تَأْتَلِقْ

وقـوله [٦]:

بِحَيْثُ العَطَايَا مُومِضَاتٌ سَـوافِرٌ إلى كُل عافٍ والـمَواعِيدُ فُـرَّقُ

وقـوله [٧]:

يُدَبِّرُهُـمْ مُسْتَرْعِفُ السَّيْفِ فَارِســـــاً **بِحَيْثُ** الوَغَى مسْتَحصِدُ الرَّأيِ راجِلا

وقـوله [٨]:

أَذَمُّ إِلَيْكَ مَنْ أَحْمَـدْتُ إنْ لَمْ يَكُنْ عَـدَدٌ **بِحَيْثُ** هُـمُ قَلِيــلُ

أما جرها بـ(إلى) فقَدْ ورد خمس مرات :

وذلك في قوله [٩]:

ولو أَنَّ لِي مِنْ مَطْلَعِ الشمسِ بُكْرَةً إلى **حَيْثُ** تَنْأى بالعَشِي فتَغْـرُبُ

وقوله [١٠] :

فَتىً رَفَعَـــتْ بَيْتَـــهُ " وائلٌ " إلى **حَيْثُ** تَرْتَقى النَّجُومُ الزَّهُرْ

وقوله [١]:

---

(١) ديوان البحتري ٢/ ١١٠٠ / ١٢ .
(٢) ديوان البحتري ٢/ ١١٠٠ /١٥ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ١١٢٦ / ٢٩ .
(٤) ديوان البحتري ٢/ ١٢٩٧ / ٩ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٤٦٥ / ٦ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٤٩١ / ١٥ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٦٠٢ / ٢٣ .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١٨٢٠ / ١٤ .
(٩) ديوان البحتري ١/ ٢٧/٣٠٩ .
(١٠) ديوان البحتري ٢/ ٩٢٥ / ٢٣ .

إذا بَعَثْنَاهُــنَّ ذَدْنَ الكـــــرَى عنّا إلى **حَيْثَ** أطْبَاهُ الضَّجُوعُ

وقوله [٢] :

يُهِلّونَ مِنْ **حيْثَ** ابْتَدَا الصُّبْحُ يَرْتَقِي سنَاهُ إلى **حيثَ** انْتَهَى اللّيلُ يُظْلِــمُ

وقوله [٣] :

تَقِفُ المَكْرُمَاتُ لا يتَوَجَّهْـــــــ ـــنَ لِوَجْهٍ إلاّ إلى **حَيْثُ** يُومِــي

وأما جرها بـ(في) فقَدْ وردت في شعر البحتري خمس مرات كذلك :

وذلك في قوله [٤] :

في **حَيْثُ** لا يُلْفِي الشّرِيفُ مُناسِباً يَحْنُـــو عَلَيهِ برأفـةٍ وتَحَـــدُّبِ

وقوله [٥] :

في **حَيْثُ** يعْتصَرُ النّدَى مِنْ عُودِهِ ويُرَى مكانُ السُّؤْددِ المَنشُـــــودِ

وقوله [٦] :

عُذِلَ الـمَشُوقُ،وإنَّ مِنْ شِيَمِ الهَوَى في **حَيْثُ** يَجْهَلُهُ لَجَـــاجَ العُـــذّلِ

وقوله [٧] :

عَجِبْتُ لأيْدٍ أحْدَرتْهُ ولم تَعُدْ رَمَائمَ في **حَيْثُ** اسْتَقَرتْ رَمائِمُهْ

وقوله [٨]:

مُتَعَتِّــبٌ في **حَيْثُ** لا مُتَعَتِّــبٌ إنْ لَـمْ يَجِدْ جُرْماً عَليَّ تَجّرمَا

ومذهبهم في (حَيْثُ) وعدم جرها بحرف غير(من) هو أن الظروف حقها النصب، لأنها أوعية للأحداث،ولذلك لا تدخل عليها حروف الجر إلا ما استعملته العرب كجر (حَيْثُ) بمن وهو كثير،قال ابن هشام : ((قال الأخفش : والغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن ،وقَدْ تخفض بغيرها كقوله :

..... لـدى **حَيْثَ** ألقتْ رحلها أمُّ قَشْعَم)) [٩].

ولذلك نجد أنهم أيضاً منعوا جر الظروف الأخرى بغير (من) مثل (سوى) و (فوق) و(تحت)،قال ابن مالك : ((ومن الظروف العادمة التصرف (فوق) و(تحت))) [١٠] .

---

(١) ديوان البحتري ٢/ ١٢٥٨ / ١٦ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٩٢٤ / ١٢ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٩٣٤ / ١٩ .
(٤) ديوان البحتري ١/ ٣٤٠ / ٧ .
(٥) ديوان البحتري ٢/ ٦٩٩ / ١٤ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٧٣٨ / ٦ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٩٥١ / ٢٢ .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١٩٥٥ / ٦ .
(٩) مغني اللبيب ١٧٦ .
(١٠) شرح التسهيل ٢/٢٣٤ .

وقال أيضاً : ((نص على ذلك الأخفش فقال : اعلم أَنَّ العرب تقول : « فوق رأسك »،فينصبون الفوق،لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفاً،ثم قال : «وتقول تحتك رجلاك»،لا يختلفون في نصب (التحت)،هذا نصه .

وقد جاء جر (فوق) بـ(على) في قول أبي صخر الهذلي :

فَأَقْسِمُ بِاللهِ الَّذِي اهْتَزَّ عَرْشُهُ عَلَى فَوقِ سَبْعٍ لا أَعَلِّمُهُ بُطْلا

وهذا نادر)) [1] .

والذي حَسَّنَ جر الظروف بمن دون غيرها ومنها (حَيْثُ) هو أن (حَيْثُ) و(فوق) و(تحت) هي ظروف مكان و(من) تأتي لمعنى بداية الغاية المكانية ،فإن قال قائل: فإن (إلى) أيضاً تأتي للغاية المكانية نقول : نعم ،إنها تأتي للغاية المكانية ولكن إلى نهاية الغاية المكانية،و(حَيْثُ) في معناها المكان فعندما تقول : «اذهب إلى حَيْثُ أمرتك»، فإنك لا تقصد إلى نهاية المكان الذي أمرتك،ولذا فإنها لا تدل على نهاية الغاية المكانية .

ثم إن هناك أمراً آخر وهو أن (إلى) تستطيع أن تقدر سقوطها فتقول :« اذهب حَيْثُ أمرتك »،بعكس (مِنْ) .

وأما قول ابن هشام : ((وقَدْ تخفض بغيرها . . .)) [2] فإن ظاهر استشهاده بهذا البيت :

..... لدى **حَيْثُ** أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَم

يدل على أنه لم يقصد الخفض بالحرف،حَيْثُ إن لهذا البيت رواية أخرى وهي :

..... إلى **حَيْثُ** أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ

لكن ما يدل عليه استشهاده بتلك الرواية أنه يقصد الخفض بالإضافة حَيْثُ إنَّ (لدى) اسم وليس حرفاً للجر ،ومنه نستشف أن ابن هشام أيضاً يرى أن جرها بحرف غير (مِنْ) غير وارد أو شاذ .

(ب): مجيء الاسم بعد (حَيْث) :

يقبح ابتداء الاسم بعد (حَيْثُ) إذا أوقعت الفعل على شيء مِنْ سببه أي إذا كان في الفعل ضمير يعود على الاسم، والنصب في الاسم هو القياس،تقول : «حَيْثُ زيداً تجده فأكرم أهله» .

ويقبح - كما قال سيبويه [3]- ابتداء الاسم بعد (حَيْثُ) إذا كان بعده الفعل ولو قلت : « اجلس حَيْثُ زيدٌ جَلَسَ » كان أقبح مِنْ قولك : «اجلس حَيْثُ يجلس» و«حيث جلس» .

وإنما الجائز عندهم أن تضاف حَيْثُ إلى الجملة الاسمية، قال : ((والرفع جائز لأنك قَدْ تبتدئ الأسماء بعده فتقول : « اجلس حَيْثُ عبدالله جالس»)) [4].

ومما ورد مِنْ شعر البحتري فيه الاسم بعد (حَيْثُ) وبعده فعل مشتمل على ضمير

يعود عليه قوله [5]:

أَبَعْدَ مَسْرَاىَ إنْ رُمْتُ النزُولَ عَلَى حَيٍّ **بَحيْثَ** حِبالُ الثَّلْـــــجِ تَأْتَلِقُ

---

(1) المرجع السابق ٢٣٤/٢ .
(2) مغني اللبيب ١٧٦ .
(3) انظر الكتاب ١٠٦/١ .
(4) انظر الكتاب ١٠٦/١ .
(5) ديوان البحتري ٣ / ١٤٦٥ / ٦ .

والتقدير: «بحيث تأتلق جبال الثلج» فقدم الاسم وأَخَّر الفعل مع بقاء الضمير عائداً عليها وهذا ما قَبَّحَهُ سيبويه ،ومَثَّل لـه بقوله : « اجلس حَيْثُ زيد جلس » .

ومِنْ ذلك أيضاً قوله [1]:

فَغِيثَتْ رفَاقُ الـمُحْرِمِيَن **بِحَيْثُ** لا، غِيَـاثٌ يُرَجَّى لابَكِيٌّ وَلا نَـزْرُ

ثالثاً :(سوى)

مذهب سيبويه والجمهور أن كلمة " سوى " ظرف مكان ملازم للنصب لا تخرج عن ذلك إلا في الضرورة،قال سيبويه : ((وجعلوا مالا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء،وذلك قول المرَّار بن سلامة العِجليّ :

وَلا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلا مِنْ سَوَائنَا

وقال الأعشى :

..... وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لسَوَائكَا

فعلوا ذلك لأَنَّ معنى (سَواء) معنى " غير "))[2] .

وقال أيضاً : ((ومن ذلك أيضاً : هذا سَواءَك،وهذا رجلٌ سَوَاءَك . فهذا بمنزلة مكانَك إذا جعلته في معنى بدلك،ولا يكون اسماً إلا في الشعر،قال بعض العرب لما اضطُرَّ في الشعر جعله بمنزلة (غيرٍ)،قال الشاعر وهو رجل من الأنصار :

وَلا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ إِذَا قَعَدُوا مِنَّا وَلا مِنْ سَوَائنَا

وقال الآخر (هو الأعشى) :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائكَا))[3].

قال الأعلم عند شرح الشاهد الأول في قوله : « ولا من سَوائنا » : ((أراد : «من غيرنا »، فوضع (سواء) موضع " غير" ضرورة،وكان ينبغي ألا يُدْخِل (مِنْ) عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً،ولكنه جعلها بمنزلة " غير" في دخول (مِنْ) عليها لأن معناها كمعناها))[4] .

وهذه قضية خلافية بين البصريين والكوفيين ،فـ((عند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء،قال :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر .

---

(1) ديوان البحتري ٢/ ١١٠٠ / ١٢ .
(2) الكتاب ٣١،٣٢/١ .
(3) المرجع السابق ٤٠٧،٤٠٨/١ .
(4) تحصيل عين الذهب ٦٨ .

وزعم الأخفش أن (سواء) إذا أخرجوه عن الظرفية أيضاً نصبوه استنكاراً لرفعه،يقولون : «جاءني سَوَاءَك»،و«في الدار سواءَك»)) [١] .

ويحتج البصـــريون على الكوفيـــين بقولهم : ((إنا قلنا بلزوم ظرفيتها لأنها في الأصل صفة ظرف،والأولى في صفـــات الظروف إذا حَذَفْتَ موصوفاتهـــا النصب قـــال تعـــالى : { فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوعِداً لا نُخْلِفُهُ نَحْـــنُ وَلا أَنْتَ مَكَاناً سُوًى}[٢]، أي : مكاناً مستوياً،ثم حذف الموصوف وأُقِيمت الصفة مكانه .

والدليل على ظرفيتها وقوعها صلة نحو : «جاء الذي سواك» بمعنى جاء الذي مكانك،مع أن الصلة إما أن تكون جملة أو مؤولة بالجملة،ولو كانت (سوى) بمعنى "غير" للزم كون الصلة مفردة هنا لأن المعنى حينئذ «جاء الذي غيرك» .

كما سُمع : «جاء الذي سَوَاءَك» بالمد وفتح الهمزة ولو كان (سواء) خبراً له محذوفاً لارتفع)) [٣] .

قال ابن هشام في المغنى :((ولا يمنع الخبرية قولهم : "سواءَك" ،بالمـــد والفتـــح،لجواز أن يقال : إنها بنيت لإضافتها إلى المبني كما في "غير")) [٤] .

فهذه حجة البصريين،أما الكوفيون فردوا على قول البصريين بقولهم : أنها ترد بالوجهين فتكون اسماً وتكون ظرفاً،ويحتجون على ذلك بدخول حرف الخفض عليها،ولهم شواهدهم على ذلك، كما حكوا عن أبي ثوران أنه قال : « أتاني سواك » .

وقد ردها البصريون وقالوا عنها : إنها شاذة غريبة [٥].

وقالوا عن ما رواه الفراء عن بعض العرب : « أتاني سواؤك » : ((فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان وهي رواية شاذة غريبة فلا يكون فيها حجة)) [٦].

وممن قال بأن مجيئها اسماً خاصاً بالشعر ابن جني [٧] والقزاز[٨] وابن عصفور [٩].

---

(١) شرح الكافية ٢٤٨/١ .
(٢) سورة طه :٥٨ .
(٣) سيبويه والضرورة الشعريه ٢٨٢ .
(٤) مغني اللبيب ١٨٨ .
(٥) انظر : الانصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٣٩) ٢٩٤/١ .
(٦) المرجع السابق ٢٩٨/١ .
(٧) قال : ((فأما قول الهذلي :

فَلَمْ يَبْقَ مَنْهَا سوى هَامِدٍ وَغَيْرِ الثَّمَامِ وَغَيْرِ النَّوِىِّ

. . . والآخر أن يكون استعمل " سوي " للضـــرورة اسما فرفعه ، وكأن هذا أقوى ، لأن بعـــده "وَغَيْرِ الثُّمَامِ وَغَيْرِ النَّوِى " ، فكأنه قال : لم يبق منها غير هامدٍ)) .
الخصائص ٣٧١/٢ .
(٨) قال : ((ومما يحوز له إجراء مالا يكـــون إلا ظـــرفاً مُجـــرى غيره من الأسمـــاء ، من ذلك أن "سواك " لا يكـــون إلا ظرفـــاً ، تقـــول : «جاءني رجل سواك » أي : يقوم مقامك " وزيدٌ سواك " مثله منصوب على الظرف لأنه لم يتمكن في الأسـمـاء ، فإذا جعلته بمعنى "غير" أدخلته في الأسماء وأدخلت عليه حروف الجر)) .
ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٥ .
(٩) قال ابن عصفور في ضرائر الشعر ٢٩١،٢٩٢ : ((ومنه قول المرار بن سلامة العجلي :

وَلا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلا مِنْ سِوائِنَا

فاستعمل " سواء " اسماً بدليل إدخال حرف الجر عليها ، وحكمها في سعة الكلام أن لا تستعمل إلا ظرفاً ، وكذلك " سوى " لا يخرج عن الظرفية إلا في الضرورة ، ...وحكى الكوفيون أن أبا ثروان قال : " أتاني سواك " ، فاستعمل " سوى " اسماً في سعة الكلام . وذلك شاذ يُحفظ ولا يقاس عليه)) .

ومما ورد من شعر البحتري مُسْتَعْمِلاً فيه (سوى) اسماً متصرفاً ما يلي :

(أ) : جر (سوى) بحرف الجر

١- جرها بحرف الجر (من) وذلك في قوله [١]:

خَيَــالٌ أَلَمَّ لَهَا مِنْ "سِوًى" وَنَحْنُ هُجُودٌ عَلَى "بَطْنِ مَرّ"

وقوله [٢]:

مِنْ كُمَيْتٍ تَولّتِ الشَّمْسُ مِنْهَا مَا تَوَلّتْهُ مِنْ سِوَاهَا النَّـــــارُ

وقوله [٣]:

وَقَدْ مُلِّيَتْ فَخْراً "رَبِيعةُ" أنْ سَعَــى لَهَا مِنْ سِوَى "بَكْرِ بْنِ وائِلِهَا" بَكْرُ

وقوله [٤]:

أعْوَزتْ مِنْ سِوَاك عارِفَةُ الجُو دِ،وَخَابَتْ في غَيْرِك الآمَالُ

٢- جرها بحرف الجر(عن) وذلك في قوله [٥]:

حَتَّى تُعُورِفَ مِنِّي غَيْرُ مُعْتَـــذِرٍ تَحوُّزِي عَنْ سِوَى قَوْمِي وتَنْكيبي

فجر (سوى) بحرف الجر (عن) .

وقوله[٦] :

وَكَيْفَ شُكْرِيكَ عَنْ سَوَاءٍ وَمَا يُدَانِي نَدَاكَ شُكْــرُ

٣- جرها بحرف الجر (في) وذلك في قوله [٧]:

عَذَلَتْني في قَوْمِهَا واسْتَرَابَتْ جَيْئَتي في سِوَاهُمُ وذَهَابي

فجر (سوى) بحرف الجر (في) .

وقوله:[٨]

لَوِ الأمْرُ يَضْحَي في سِوَى آلِ هَاشِمٍ لَكَانَ بلا شَكٍّ يكونُ لَهُ الأمْرُ

وقوله [٩]:

مَا النَّدَى في سِوَاكَ غَيْرُ حَدِيثٍ مِنْ أنَاسٍ بادُوا،وفِعْلٍ مَاضِ

٤- جرها بحرف الجر (إلى) وذلك في قوله [١]:

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ٨٤٩ / ٢ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ٩٦٩ / ٤ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ٨٧٣ / ٢٧ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٨٠٩ / ٣٣ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٩٥ / ١٨ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ١٠٥١ / ١٨ .
(٧) ديوان البحتري ١ / ٨٤ / ١١ .
(٨) ديوان البحتري ٢ / ١١٠١ / ٢٧ .
(٩) ديوان البحتري ٢ / ١٢١١ / ٣٣ .

مَنْ عَدَتْهُ العُيُونُ وأنْصَرَفَتْ عنــ ـه الْتِفاتاً إلى سِوَاهُ الْخدودُ

فجر (سوى) بحرف الجر (إلى) .

وقوله [٢]:

مِلْتَ عَنِّـــــي إلى سِوَاىَ بأفْوَا فِ حَدِيثٍ كَالجَوْهَرِ المَنْظُومِ

٥- جرها بحرف الجر (على) وذلك في قوله [٣]:

أَلْفَى أَبَاهُ عَلَى نَهْجٍ فَطَاوَلَهُ عَلَى السَّوَاءِ،وَجَارَاهُ إلى الأَمَدِ

٦- جرها بحرف الجر الباء وذلك في قوله [٤]:

صَرَفُوكَ عَنْ حَرْبِ " الثّغورِ "،بِقَدْرِ مَا عَرَفُوك يابْن محمَّدٍ، بِسِوَاكَا !

<u>(ب): جعل (سوى) في موقع الرفع</u>

وقوله [٥]:

وسِوَاك ياابْنَ الأكْرَمِينَ عُلاً وَهَبَ النَّوَالَ وَكَرَّ يَرْتَجِعُهْ

فجعل (سوى) في موضع الابتداء،ومثلها قوله [٦]:

سِوَايَ مُرَجِّى سَلْوَةٍ أو مَرِيـــدُهَا إذَا وَاقِدَاتُ الحُبِّ حُبَّ خُمُودُها

حيث جعل (سوى) في موضع الابتداء .

قوله [٧]:

فقالَ : فَمَنْ أبْكَاكَ إنْ كُنْتَ صَادِقَـــاً فَقُلْتُ : الّذِي أهْوَى،فَقَالَ : سَوَائي ؟

فـ"سوائي" خبر لمبتدأ محذوف .

<u>(ج): جعل (سوى) في موقع النصب</u>

ومن ذلك قوله [٨]:

فكيف تُنَكِّبُ عَنْ مَذْهَبٍ إذَا مَا تَعَاطَى سِوَاهُ شُدِخْ ؟ !

فجعل (سوى) مفعولاً لـ(تعاطى) .

وقوله [١]:

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٥٠٢ / ٥ .
(٢) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٦١ / ٤ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ٦٦١ / ٢٦ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٥٦٥ / ٦ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ١٢٥١ / ٣٠ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ٥٣١ / ١ .
(٧) ديوان البحتري ١ / ٤٣ / ٤ .
(٨) ديوان البحتري ١ / ٤٨٨ / ١١ .

أطْلُبَا ثالثاً سِوَايَ فإنِّـــــي رَابِعُ العِيسِ والدُّجى والبيد !

فجعل (سوى) صفة لثالث .

وقوله [٢]:

مَتَى هِجْتُموهُ لا تَهِيجُوا سِوَى الرَّدَى، وإنْ كَانَ خِرْقاً مَا يُحَلُّ لَهُ عَقْـــدُ

جعل (سوى) مفعولاً به .

وقوله [٣]:

ظَلَمْتُكَ إنْ جَعَلْتُ سِوَاكَ قَصْدِي أوِ اسْتَكْفَيْتُ غَيْرَك عُظْمَ شَانـــي

جعل (سوى) مفعولاً أولاً لـ(جعل) .

وقوله [٤]:

مَلَنَا، أمْ نَبَا بنَا أمَ جَفَانـــَا أمْ قَلاَنا،فاعَتاضَ مِنَّا سِوَانَا ؟!

جعل (سوى) مفعولاً به .

وعلى هذا فإن استخدام البحتري لـ (سوى) اسماً هو من الضرورة الشعرية،وإن جوزه الكوفيون .

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٦٣٣ / ١٠ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ٧٤١ / ١٠
(٣) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٣١ / ٢٣ .
(٤) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٦٥ / ١ .

الفصل التاسع عشر

الأسماء الملازمة للنداء

هناك من الأسماء مالا يستعمل إلا في النداء نحو "يافلُ" أي يا رجل و"يالُؤمَان" للعظيم اللؤم و "يانومان" للكثير النوم وهو مسموع .

يقول ابن مالك [١]:

و(فُلُ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بالنِّدَا (لُؤمَانُ، نَومَانُ) كَذَا وَاطّرَدَا

.... وَجُرَّ في الشِّعرِ (فُلُ)

قال ابن عقيل : ((وأشار بقوله : «وجُرَّ في الشعر فُلُ» إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء ضرورة ،كقوله :

تَضِـــلُّ مِنْهُ إبِلِي بالهَوْجَلِ في لَجَّةٍ أمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ)) [٢]

الشاهد قوله : (عن فُلِ) حيث استعمل (فُل) في غير النداء وجره بالحرف (عن) وذلك ضرورة لأن من حقه ألا يقع إلا منادى .

وفي الصحـاح : ((ولا تقل : رجلٌ نَومَانٌ،لأنه يختص بالنداء)) [٣].

ومما ورد في شعر البحتري من هذا الضرب قوله [٤]:

ولكنْ وَرِثْتَ عَنِ **المَلأمَانِ :** فَهْماً غَليظاً وَرأياً رَكِيكَا

حيث قـــال : «عن الملأمَان» ،و"الملأمَان" من الأسمـــاء التي تلازم النـــداء فيقال : «يامَلأمَان». ولكن البحتري هنا استعملها في غير النداء وسبقها بحرف الجر كما قال الشاعر :

تَضِـــلُّ مِنْهُ إبِلِي بالهَوْجَلِ في لَجَّةٍ أمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ

وهذا من الضرورة حيث جاء بها في غير النداء ثم جرها بحرف الجر، و"ملأمَان" وصف بمعنى لئيم على وزن (مَفْعَلاَن)، وأصل مادته تدل على أمر مذموم،قال الجوهري: ((يقال منه للرجل : يا مَلأمَان)) [٥].

وقال الفيروزآبادي : ((ويا مَلأمَان ويا مَلأمُ ويالأمان ويضم،أي : يالئيم)) [٦].

وفي اللسان : ((وقالوا في النداء : يا ملأمان،خلاف قولك : يامكرمان،ويقال للرجل إذا سُبَّ : يا لُؤمَان ويا مَلأمَان ويامَلأم)) [٧].

ويرى بعض النحاة عدم جواز القياس على هذه الألفاظ،واستعمالها كما وردت والاقتصار على ذلك .

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٣٤/٢ .
(٢) المرجع السابق ٢٣٥ .
(٣) الصحاح (نوم) ٢٠٤٦/٥ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٥٧٩ / ٣ .
(٥) الصحاح (لأم) ٢٠٢٥/٥ .
(٦) القاموس المحيط (لأم) ١٤٩٢ .
(٧) اللسان (لأم) ٥٣٠/١٢ .

الفصل العشرون

الترخيم

الترخيم هو حذف آخر المنادى طلباً للخفة في الكلام،قــال سيبويه:((والترخيمُ: حذف آخر الأسماء المفردة تخفيفاً ،كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً)) [١] .

و قال ابن مالك [٢]:

تَرْخِيْماً احْذِفْ آخــرَ المُنَادَى كَـ(يَا سُعَا)، فِيمَنْ دَعَا (سُعَادَا)

ولذا فإن الترخيم قياساً مختص بالنداء وليس بغيره،فلا يرَخَّم إلا ما يصلح للنداء،أما أن يرَخَّم الاسم في غير نداء فإن ذلك معدود من الضرورة،قال سيبويه : ((واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء ،إلا أن يضطر شاعر)) [٣] .

قال ابن مالك [٤]:

وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُوْنَ نِدَا مَا لِلْنِّدَا يَصْلُحُ نَحْو : أَحْمَدَا

ولقد عقد سيبويه باباً للترخيم ،كما استقصى مواضع الترخيم في تضاعيف أبواب أخرى من كتابه غير هذا الباب [٥].

وقد اجمع النحاة على أن الترخيم من غير نداء داخل في الضرورة،قال سيبويه : ((هذا باب يكون الاسم بعد ما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم ينصرف في الكلام لم تكن فيه هاء قط وذلك قول بعض العرب وهو عنترة العبسي :

يَدْعُونَ عنترُ والرِّمَاحُ كأنّها أشْطَانُ بيرٍ في لَبانِ الأدْهَمِ

جعلوا الاسم "عنترا "وجعلوا الراء حرف الإعراب،وقال الأسود بن يعفر تصديقاً لهذه اللغة :

ألا هَلْ لهذا الدَّهرِ مِنْ مُتَعَلِّلِ عَنِ النّاسِ مَهْمَا شَاءَ بالنّاسِ يَفْعَلِ

ثم قال :

وهـــذا رِدَائي عنده يَسْتَعِيرهُ لِيَسْلُبَني حَقْي أمالِ بنَ حَنْظَلِ

وذلك لان الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء،فلما رَخَّم جعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاء)) [٦] .

وقال القزاز : ((ومما يجوز له : الترخيم في غير النداء وذاك أن النداء باب حذف واستخفاف فجاز الترخيم فيه،لأنه حذف من الاسم،وليس كذا غيره من الكلام،ولكن الشاعر إذا اضطر جاز له ذلك في غير النداء ،كما قال الأول :

إنَّ ابْنَ حَارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤيَتِهِ أوْ أمْتَدِحْهُ فَإنَّ النّاسَ قَدْ عَلِمُوا

يريد : "حارثة"،فرَخَّم في غير النداء .

---

(١) الكتاب ٢٣٩/٢ .
(٢) شرح ابن عقيل ٢٤٣/٢ .
(٣) الكتاب ٢٣٩/٢ .
(٤) شرح ابن عقيل ١٤٩/٢ .
(٥) انظر الكتاب٥٣/١ ، ٢٤٧/٢ ،٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ .
(٦) الكتاب ٢٤٥/٢ ، ٢٤٦ .

ومثله قول الآخر :

أَلا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَـــامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامَا

يريد : "أُمامة"،فرَخَّم في غير النداء،وأشبع الفتحة فصارت ألفاً للإطلاق .

ومثله قول الآخر :

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلْقٌ وَعَـــمَّارٌ وَآوانةُ أَثَالا

يريد : "أُثالة"،فرَخَّم وفعل به في الإطلاق ما ذكرنا .

ومثله :

** وَقَدْ وَسَطّتُ مَالِكاً وَحَنْظَلا **

يريد : "حنظلة" .

وكذا قال الآخر :

خُذَوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحِـــمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

يريد : "عكرمة"،فرَخَّم،هذا كله في غير النداء على ما ذكرنا)) [١].

غير أن العرب لها في عملية الترخيم طرائق وقواعد استقاها النحاة من شعرهم نستطيع أن نقسم الحديث عنها إلى الأقسام التالية :

أولاً : ترخيم الاسم المنادى

ينقسم الاسم في الترخيم إلى قسمين :

القسم الأول : أن يكون آخره هاء،وذلك نحو فاطمة ومعاوية وغيرهما،فهذا القسم يرَخَّم بحذف هائه فقط،وقد رَخَّم البحتري اسماً واحداً مختوماً بالهاء وهو اسم "علوة" [٢] أربع عشرة مرة،منها ست مرات في غير نداء والباقي في النداء .

أما التي في غير النداء فهي قوله [٣]:

فلو عَلِـمَتْ (عَلْوٌ) بما كانَ بيْنَنا لقد كانَ منها بعضُ ما كنتُ أرْهَبُ

وقوله [٤]:

ألاَ جعَـــلَ اللهُ الفِدَا كلَّ حُرَّة لـ(ـعَلْوَ) المُنَى إنِّي بها لَـــمُعَذّبُ

وقوله [٥]:

فإنْ تَكُ (عَلْوٌ) بَعْدَنا قد تَغَيَّرَتْ وأصْبَـــحَ باقِي حَـــبْلِهَا يتقضَّبُ

وقوله [١]:

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩٢،١٩٣ .
(٢) علوة : هي صاحبة البحتري والتي عُرف بها أول غرامه .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٣٠٨ / ١٨ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٣٠٨ / ١٩ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٣٠٩ / ٢١ .

وأبْكِي على (عَلْوٍ) بعَيْنٍ سَخينةٍ وإنْ زَهِدَتْ فيـــنا فإنّا سَـــــنْرَغَبُ

وقوله [٢]:

ألاَ إنَّ (عَلْواً) أفْسَدَتْني عَلَى أهْلِي وقد صِرْتُ من(عَلْو) عن النّاسِ في شُغْل

ونلاحظ أَنَّ البحتري قد صرف الاسم بعد ترخيمه فنونه وجره بالكسرة مع أنه كان قبل الترخيم غير مصروف للعلمية والتأنيث اللفظي فقال : علوٌ وعلواً وعلوٍ،وذلك أنه لما رَخَّمه لم يبق فيه إلا علة واحدة غير مانعة من الصرف وهي العلمية فصرفه،وأيضاً صار علماً مؤنثاً ثلاثياً سالكن الوسط،إلا في موضع واحد،وهو قوله [٣]:

ألاَ جعَلَ اللهُ الفِدَا كلَّ حُرَّة لِـ (عَلْوَ) المُنَى إنِّي بها لَمُعَذّبُ

فقد جر الاسم بحرف الجر ثم رَخَّمه وأبقى الفتحة على الحرف الأخير من الاسم المرَخَّم،وهذا يحتمل احتمالين :

الأول : أن يكون البحتري عامل الاسم المرَخَّم في الصرف معاملته قبل الترخيم فمنعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة .

الثاني : أن يكون البحتري عامل الاسم معاملة المرَخَّم،ولكن على لغة من ينتظر فأبقى الفتحة وذلك في غير النداء ،وهذا النوع من الترخيم جائز عند سيبويه وغير جائز عند المبرد،كما قال الراجز :

** وَقَدْ وَسَطّتُ مَالِكاً وَحَنْظَلا **

أراد : "حنظلة" : فرَخَّم بحذف الهاء في غير النداء ضرورة،وفتحة اللام تحتمل أن تكون فتحة البناء التي في "حنظلة" على لغة من ينوي رد المحذوف،كما تحتمل أن تكون نصباً على لغة التمام بالعطف على قوله : مالكاً،والألف في "حنظلا" على الاحتمال الأول للإطلاق،وعلى الثاني بدل من التنوين [٤].

وقد لخص ابن عصفور هذا الخلاف بين سيبويه والمبرد بقوله : ((واختلفوا في الترخيم على لغة من نوى رد المحذوف فأجازه سيبويه وغيره من متقدمي النحويين، وأنشدوا شاهداً على جواز ذلك قول زهير:

خُذَوا حَظّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أوَاصِرَنَا وَالرَّحِـــمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

يريد : عكرمة، فحذف التاء وأبقى المحذوف الذي كان من قبلها على فتحه لأنه نوى رد التاء المحذوفة،ومنه قول جرير :

ألا أضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَـــامَا وَأضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أمَامَا

يريد : "أُمَامَة" .

وأنكر ذلك أبو العباس المبرد،وتأول البيت الأول على أن يكـــون قد ذهـــب بـ(عكرم) فيه مذهب القبيلة،فمنع الصرف للتأنيث والتعريف وزعم أن الرواية في البيت الثاني :

..... وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِك يَا أمَامَا

وما تأوله في " عكرم " ممكن،وأما البيت الثاني فحجة عليـــه،وما ذكر أنه رواه :

..... وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِك يَا أمَامَا

ليس فيه طعن على رواية غيره)) [٥] .

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٣٠٩ / ٢٦ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٨٨٦ / ١ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٣٠٨ / ١٩ .
(٤) سيبويه والضرورة الشعرية ٩٣ ، ٩٤ .
(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٨ .

القسم الثاني : ألا يكون آخر الاسم المراد ترخيمه هاءً،وذلك نحو:"حارث" و"مالك" و"هند"،وغيرها فيكون ترخيمه بحذف حرف أو حرفين من آخره،وقد جاء البحتري باسم مرَخَّم في غير النداء في موضعين :

الأول قوله [١]:

عَذِيريَ من (حارِ) بْنِ كعْبٍ تَعسَّفَتْ من الظّلْمِ صَعْداءً مَهُولاً صُعودُها

الثاني قوله [٢]:

أَمَا وَأبِي بَنِي (حَارِ) بْنِ كَـعْب لَقَدْ طَرَدَ الزَّمَانُ بِهِم فَسَادُوا

أراد : «حارث بن كعب»،فرَخَّم،وأبقى الكسرة على الراء والاسم مجرور فهي تحتمل أن تكون كسرة الجر،أو حركة الاسم المرَخَّم على لغة من ينتظر،والاحتمال الثاني أقوى لأن البحتري في هذا الاسم خاصة متابع للعرب في استعماله مرَخَّماً،وقد كثر ترخيم هذا الاسم عند الشعراء حتى صار ترخيمه مألـــوفاً،ومن ذلك قـــول الشاعر [٣]:

يا حارِ مَنْ يغدرْ بِذِمَّةِ جارِهِ مِنْكُمْ فإنَّ محمداً لم يَغْدُرْ

وقول امريء القيس بن حجر الكندي وهو من شواهد الكتاب [٤]:

أحارِ ترى بَرْقاً أَرِيكَ وَمِيضُهُ كلمْعِ اليدينِ في حُبِّي مُكَلّلِ

وقال مهلهل بن ربيعة وهو من شواهد الكتاب [٥]:

يا حارِ لا تجهَلْ على أشْيَاخِنا إنّا ذوو السْورَاتِ والأحْلامِ

إلا أن البحتري رَخَّمه في غير النداء كما قلنا لكثرة استعماله مرَخَّماً في النداء،قال

سيبويه : ((وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر،وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر،وأكثروا التسمية بها للرجال)) [٦] .

وقال أيضاً : ((واعلم أن كل شيء جاز في الاسم الذي في آخره هاء بعد أن حذفت الهاء منه في شعر أو كلام يجوز فيما لا هاء فيه بعد أن يحذف منه،فمن ذلك قول أمريء القيس :

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بنُ مالِ لَيْلَةَ الجُوعِ والخصرِ

جعل ما بقي بعدما حذف بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء،كما جعل ما بقي بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم تكن فيه هاء)) [٧] .

ثانياً : الترخيم على لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر

قال ابن مالك [٨]:

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ٦٥١ / ٩ .
(٢) ديوان البحتري ١٩/٩٦١/٢ .
(٣) البيت لحسان بن ثابت أنظر ديوانه ١٣٧/١ .
(٤) ديوان أمريء القيس ١٢١ ، برواية أصاح ترى ... ، وأورده ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ١٥٨ برواية : أحار . وانظر الكتاب ص ٢٥٢/٢ .
(٥) الكتاب ٢٥١/٢ .
(٦) الكتاب ٢٥١/٢ .
(٧) الكتاب ٢٥٤/٢ .
(٨) شرح ابن عقيل ٢٤٧/٢ .

وَإنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بمَـــا فِيْهِ ألِـفْ

وَاجْعَلْهُ إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا لَو كَانَ بالآخِرِ وَضْــعاً تُمِّـــمَا

ومفهوم كلام الناظم أنك إذا رَخَّمت على لغة من ينوي رد الحرف المحذوف فإنك تبقي آخر الاسم المرَخَّم على حركته قبل الترخيم،وإن رَخَّمت على لغة من لا ينتظر رد الحرف المحذوف فتبنيه على الضم وتعامله معاملة الاسم التام .

وقد استعمل البحتري القسمين في شعره فقال على القسم الأول [١]:

يا (عَلْوَ) يا زينَة الدُّنيا وبَهْجَتِها أنْضَجْتِ قلبي وألْبَستِ الهَوى كَبِدِي !

وقال [٢]:

إن كان سَفكُ دَمِي بِغَيْرِ جِنَايةٍ يا (عَلْوَ) منكِ عِبَادَةً فَتَعبَّدِي

وقال [٣]:

يا(عَلْوَ) ! لو شِئْتِ أبْدَلْتِ الصُّدودَ لنا وَصْلاً،ولاَنَ لِصَبٍّ قَلْبُكِ القاسِي

وقال [٤]:

يا عَلْوَ ! إنَّ اعْتِلاَلَ القَلْبِ لَيْسَ له آسٍ يُدَاوِيهِ إلاّ خُـلَّةٌ تَصِلُ

وقال [٥]:

(عَلْوَ)،يا قُرَّةَ عَيْني ، ومُنَي نَفْسِي،وَهَمِّي

وقال [٦]:

وإنْ كُنْتِ قد بُلِّغْتِ يا (عَلْوَ) باطلاً بِقَوْل عَدُوٍّ،فاسْألِي ثم عاقِبِي !

وقال على القسم الثاني وهي لغة من لا ينتظر [٧]:

يا (عَلْوُ) ! عَلَّ الزَّمَانَ يُعْقِبُنَا أيَّامَ وَصْلٍ نَظَلُّ نَشْكُرهَا

وقال [٨]:

أَلَمْ تَعْلَمِي يا (عَلْوُ) أنِّي مُعَذَّبُ بِحُبِّكُمُ،والحَيْنَ للمَرءِ يُجْلَبُ

وقال [٩]:

لأبْكاكِ مِنِّي ما ترَيْنَ تَوَجُّعا كأنك بي يا (عَلْوُ) قد قامَ نادِبي

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ٧٦١ / ٣ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ٧٦٢ / ٦ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ١١٤٧ / ٤ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٧٢٠ / ٦ .
(٥) ديوان البحتري ٤ / ٢١١٤ / ٣ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ٣١٠ / ٦ .
(٧) ديوان البحتري ٢ / ١٠٧٤ / ٣ .
(٨) ديوان البحتري ١ / ٣٠٧ / ١ .
(٩) ديوان البحتري ١ / ٣١٢ / ٢٣ .

فقد جاء بالاسم (علوُ) مبنياً على الضم على لغة من لا ينتظر،وهذا الاستعمال أقل من الأول قال سيبويه : ((واعلم أن ما يجعل بمنزلة اسم ليس فيه هاء أقل في كلام العرب،وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تحذف الهاء أكثر،من قبل أن حرف الإعراب في سائر الكلام غيره،وهو على ذلك عربي،وقد حملهم على أن رَخَّموه حيث جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه)) [١] .

ونلاحظ من أبيات البحتري السابقة أن الأسماء التي رخمها على لغة من لا ينتظر جعلها جميعاً في النداء،أما التي على لغة من ينتظر فقد جاء ببعضها في النداء وبعضها بغير النداء،وذلك مسوغ من قبل النحاة،أما المرخم في غير النداء فذلك للضرورة كما ذكرنا .

ثالثاً: ترخيم ما ليس بعلم

الاسم المرَخَّم إما أن يكون مختوماً بالتاء،أو أن يكون بدون تاء،فإن كان مختوماً بالتاء فقد مضى الحديث عن كيفية ترخيمه،أما إذا كان غير مختوم بالتاء فإن النحاة يشترطون لترخيمه ثلاثة شروط وهي [٢]:

١- أن يكون علماً .

٢- ألا يكون مركباً تركيب إضافة أو إسناد .

٣- أن يكون رباعياً فأكثر .

فالشرط الأول أن يكـــون علماً،وما ليس بعلم فإنه لا يرَخَّم قال ابن عصفور : ((وكأن ما جاء من ذلك مشبه بما شذوا فيه في النداء فرَخَّموه وهو نكرة ليست فيه تاء،نحو قولهم : يا صاح،يريدون : يا صاحب،والترخيم في هذا النوع أقل من الترخيم فيما قبله)) [٣] .

ومما ورد من ترخيم الاسم المضاف قول البحتري [٤]:

فَخُرَاسَانَ -صاح- فالْيَمَنِ النَّـــا زِحِ صَـنْعَائِها فـــأهْلِ تـــبُوكِ

فقوله : صاح،يريد : "صاحبي "، على رأي الجوهري : قال : ((وقولهم في النداء : يا صاح،أي : «يا صاحبي»)) [٥]، وقال ابن الأنباري : : ((والثاني : أنه قد حذف حرفين للضرورة هما الباء والياء من "صاحبي ")) [٦] .

أما على رأي سيبويه فإن المراد : «يا صاحب»،قال سيبويه : ((إلا أنهم قد قالوا: يا صاح وهم يريدون : يا صاحب،وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف)) [٧] .

ومحمد العدناني يرى أن "صاح" أصلها "صاحب" وليس "صاحبي"،فيقول: ((ويقول النحاة والمعاجم : إن هنالك كلمة مضافة واحدة تشذ عن هذه القاعدة هي كلمة: «يا صاحبي»،التي تصبح في الترخيم : «يا صاح»،وأنا لا أرها شاذة،وأرى أن أصلها هو «يا صاحب»،فرَخَّمناها بحذف الباء،فصارت : «يا صاح»،كقولنا : يا ياسِ،ويا رامِ،ويا سامِ،ويا غالِ،ويا حارِ،بدلاً من : يا ياسر،ويا رامز،ويا سامر،ويا غالب،ويا حارث .

ولست أدري لماذا لجأ النحاة إلى الشاذ،وافترضوا أن أصل «يا صاحِ»،قبل الترخيم،هو «يا صاحبي»،وليس : يا صاحب)) [٨] .

ورأي العدناني هذا ليس جديداً فقد قال به سيبويه عندما قال : ((إلا أنهم قد قـــالوا : يا صاح وهم يريدون : يا صاحب)) [٩].

إلا أنه يبقى وجه آخر من شذوذ هذه الكلمة وهو أنها ليست بعلم كما شرط النحاة لذلك .

---

(١) الكتاب ١٥٠/٢ .
(٢) شرح ابن عقيل ٢٤٥/٢ .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤١ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٥٨٩ / ١٣ .
(٥) الصحاح (صحب) ١٦١/١ .
(٦) الانصاف في مسائل الخلاف ٦٨٦/٢ .
(٧) الكتاب ٢٥٦/٢ .
(٨) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٣٦٨ .
(٩) الكتاب ٢٥٦/٢ .

ومن ترخيم الاسم المركب المزجي في غير نداء قول البحتري [١]:

وعمَرُو بْنُ مَعْدِي إنْ ذَهبْتَ تَهِيجُهُ وأَوْسُ بنُ سُعْدى إنْ ذَهبْتَ تُكَايدُهُ

وترخيم الاسم المركب تركيباً مزجياً يكون بحذف عجزه ، قال ابن مالك [٢]:

والعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبِ ....

قال ابن عقيل : ((وأما ما ركب تركيب مزج فيرَخَّم بحذف عجزه،وهو مفهوم من كلام المصنف لأنه لم يخرجه،فتقول فيمن اسمه «معدي كرب» : يا مَعْدِي)) [٣] .

والبحتري لم يرد بقوله : "معدي" إلا «معدي كرب»،فلما اضطر حذف عجز الاسم في غير النداء،والعرب لا تستعمل هذا الاسم إلا ومعه "كرب"،وهو من الأسماء التي جعل اثنان منها واحداً،قال المعرِّيّ : ((وقوله : "معدي" فحذف داخل في باب الترخيم لأن الاسم الثاني بمنزلة هاء التأنيث)) [٤] .

ومراد المعرِّيّ أن (معدي كرب) رُخِّم بحذف "كرب" منه لأنها بمنزلة الهاء في مثل: عائشة وفاطمة، فيحذف الجزء الأخير كما تحذف الهاء من العلم المختوم بالهاء،إلا أن

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٥٨٥ / ٢٦ .
(٢) شرح ابن عقيل ٢٤٧/٢ .
(٣) المرجع السابق ٢٤٥/٢ .
(٤) عبث الوليد ١٧٤ .

البحتري رَخَّمه في غير النداء وهذا معدود من الضرورة وفيه ضرورتان .

الأولى : أنه رَخَّمه وهو فاقد لشروط الترخيم،وهي الا يكون مركباً تركيب إضافة أو إسناد .

الثانية : أنه رَخَّمه في غير نداء .

الفصل الحادي والعشرون

أسلوب التحذير

ورد أسلوب التحذير في شعر البحتري في أربعة أبيات كالآتي :-

البيت الأول قوله [١]:

إياك والنّاسَ أنْ تُحمِّلَهُـــمْ فوْقَ الّذي الآدمِيُّ يَحْتَمِلُ

البيت الثاني قوله [٢]:

إياك والبُخلَ عِندَ مَكْرُمــةٍ وإنْ رأيْتَ الرِّجَالَ قد بَخِلُوا

البيت الثالث قوله [٣] :

إيَّاكَ أن تَطْمَعَ في حاسِد في كُلِّ ما يُبْدِيه مِنْ وُدِّهِ

البيت الرابع قوله[٤] :

إيَّاك تَغْتَـــرَّ أوتَخْدَعْكَ بارِقَـــــةٌ مِنْ ذِي خِدَاعٍ يُرِي بِشْراً وإلْطَـافا

ويرى النحاة أن أسلوب التحذير لابد أن يتكون من :

ضمير النصب و والواو و أَنْ و فعل مضارع،نحو : «إياك وأَنْ تكذب» .

أو

ضمير النصب و الواو و اسم منصوب،نحو : «إياك والكذب» .

وعلى هذا فإن البيتين الأول والثـــاني من أبيـــات البحتري يتمشيان مع القياس،ولكن البيت الثالث والرابع فيهما مخالفة أثارت جدلاً واسعاً بين المتأدبين من حيث التعليل،فنجده في البيت الثالث حذف الواو والقياس يقضي بأن يقول : «إياك وأَنْ تطمع» ،والبيت الرابع حذف الواو و(أن) ونصب الفعل المضارع والقياس يقتضي أن يقول : «إياك وأن تغتَرَّ» .

فما موقف النحاة من ذلك ؟ .

سيبويه إمام ا لنحاة يرى إجازة هذه الظاهرة في الشعر في مثل قول الشاعر :

إيّاك إيّاك المـــِرَاء فإنّه إلى الشرِّ دَعَّـاءُ وللشّـرِّ جالِبُ

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٩١٢ / ١٨ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٩١٢ / ١٩ .
(٣) ديوان البحتري ٤ / ٢٥٦١ / ١ .
(٤) ديوان البحتري ٤ / ٢٦٠٣ / ١ .

قال:((كأنه قال:"إيّـاك"،ثم أضمر بعد (إياك) فعلاً آخر،فقال :« اتّقِ المِرَاءَ »)) [١] .

وقال : ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : إيّاك زيداً، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسَك الجِدارَ، حتى تقول : « من الجدار» أو «والجدارَ»، وكذلك : «أن تفعل » إذا أردت : إيّاك والفعلَ، فإذا قلت : إيّاك أن تفعلَ ،تريد: إياك أعِظُ مخافة أنْ تفعلَ، أو من أجل أن تفعل جاز، لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول)) [٢].

أما المبرد فيرى جواز ذلك في الشعر،تشبيها للمنصوب الصريح بالمصدر المؤول في قولك : «إياك أن تقرب كذا»، بيد أنه قال بعد ذلك ما قاله سيبويه من أنه أضمر بعد إياك فعلا آخر على كلامين، لأنه لما قال (إياك) أعلمه أنه يزجره،فأضمر فعلاً، يريد : "اتقِ المِرَاءَ يا فتى" [٣] .

ويرى ابن يعيش أن المراد:«والمراء»، بحذف العطف، أو من المراء، بحذف حرف الجر [٤].

ونقل ابن منظور عن ابن برى قوله : ((الممتنع عند النحويين :« إياك الأسد» لابد في مثله من الواو، فـــأما (إياك أن تفعل) فجـائز على أن تجعله مفعولاً من أجله،أي: مخافة أن تفعل)) [٥] .

وابن قتيبة يقول : ((وتقول : إياك وأن تفعل كذا،ولا تقول : إياك أن تفعل كذا

بلا واو،ألا ترى أنك تقول : إياك وكذا،ولا تقال : إياك كذا)) [٦] .

في حين أن ابن هشام يرى أنك تقول : ((إياك من الأسد ،والأصل باعد نفسك من الأسد، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف، وقيـــل التقدير: أحذرك من الأسد، فنحو: «إياك الأسد» ممتنع على التقدير الأول،وهو قول الجمهور،وجائز على الثاني وهو رأي ابن الناظم، ولا خلاف على جواز «إياك أن تفعـــل» لصلاحيته لتقدير من)) [٧] .

ويرى أبو العلاء ا لمعرى أن مثل: "إياك الهوى" أن الهوى يؤدي معنى "أن تهوى" فهو مصدر صريح قيس عـــلى المصـــدر المؤول فصح حذف الواو من (الهوى)،كما يصح مع "وأن تهوى" [٨] .

ويرى اللغويين أنه في مثل «إياك إن تفعل» لابد له من الواو،والعلة في ذلك أن لـ (إياك) فعلاً نصبه،وكذلك للاسم بعد (إياك) فعلٌ مقدر ينصبه غير الفعل الذي نصب (إياك)،وهو معطوف عليه بالواو فإذا قلنا: إياك والشر، فالتقدير: احفظ نفسك واتق الشر.

وورد في الصحاح قوله : ((وتقول : إياك وأن تفعل كذا،ولا تقل إياك أن تفعل كذا بلا واو)) [٩].

وملخص القضية أن حذف الواو بـين رأيين،رأي النحـاة، ورأي اللغـــويين، فالنحاة أجازوا "إياك أن تفعل" ولكن اختلفوا في تأويلها،فمنهم من قال أنها على تقدير حذف حرف الجر والتقدير : "إياك من أن تفعل" [١٠] .

---

(١) الكتاب ٢٧٩/١ .
(٢) المرجع السابق ٢٧٩/١ .
(٣) المقتضب ٢١٣/٣ ، قال المبرد : ((فإن اضطر شاعر جاز ، لأنه يُشبهه للضرورة بقوله : " أن تقربا " ، وعلى هذا :

إيّاك إيّاك الـمِرَاء فإنّه إلى الشرِّ دَعَّـاءُ وللشّـرّ جالِبُ

فأضمر بعد قوله : " إيَّاك " فعلاً آخر على كلامين ، لأنه لما قال (إياك) أعلمه أنه يزجره فأضمر فعلاً يريد:" إتق المِراءَ يافتى")) .
(٤) شرح المفصل ٢٥/٢ .
(٥) اللسان (إيَّا) ٤٣٨/١٥ .
(٦) أدب الكاتب ٢٧٢ .وانظر اللسان (إيَّا) ٤٣٨/١٥ .
(٧) أوضح المسالك ٧٦/٤ .
(٨) ديوان أبي تمام ١٥/١ .
(٩) الصحاح (إيَّا) ٢٥٤٦/٦ .
(١٠) شرح الكافية ١٨٣/١ .

كما اختلفوا في مـــحل جملة "أن تفعل" هل هي في محل نصب أم في محل الجر،والنصب هل هو على نزع الخافض أو على تقدير فعل .

أما القول بأنها في محل جر بحرف الجر المحذوف فقد قال به الخليل والكسائي وقد رد هذا القول بأن حرف الجر ضعيف العمل وهو محذوف [١].

والرأي الثالث رأي ابن بري فهي عنده على تقدير : من أجل أن تفعل ،فهي مفعول لأجله [٢].

ومعنى هذا أنهم لا يجيزون حذف حرف العطف مطلقا فجملة «إياك أن تفعل» ليست هي «إياك وأن تفعل»،بل هي إما « إياك من أن تفعل»،أو « إياك من أجل أن تفعل» .

قال الرضي: ((إذا جاء الـمُحَذَّرُ منه بعد الـمُحَذَّرِ فإما أن يكون مع (أن) أولا معها،والذي بغير (أن) نحو : "إيَّاك والأسد"،يجوز فيه وجهان : كونه مع الواو ومع (مِنْ)،وقد عرفت معـــنى العطـــف،وأمـــا (مِنْ) فهـــو متعلق بالفعل المُقدر،أي : بَعِّد نفسك من الأسد،والذي مع (أنْ) يجوز فيه هذان الوجهان : نحو «إياك وأن تحذف» و«إياك من أن تحذف»، ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لأن (أن) حرف موصولة، طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدهـــا بتـــأويل اسم ،فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياساً بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد،وكذا (أن) المصدرية ،وبعد حذف الحرف صـــارت (أن) مع صلـــتها في مـــحل النصب عند سيبويه نحو : « اللهِ لأفعلن »،وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر،والأول أولى لضعف حروف الجر عن العمل مقدرة،ونحو : «اللهِ لأفعلن » نادر،وحذف حرف الجر مع غير (أنَّ) و(أنْ) سماعٌ،نحو«استغفرت الله ذنباً»،أي : من ذنب،وبغاه الخير أي : بغى له، وقال الأخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياساً إذا تعين،وإن كان مع غير (أنَّ) و(أنْ) ولم يثبت ،فلهذا لم يجز حذف الجار من « إياك من الأسد » إذ ليس بقياسٍ ولم يُسمع)) [٣].

وأما اللغويون : فعندهم أن جملة "إياك أَنْ تفعل" هي "إياك وأنْ تفعل" حذف منها العاطف،وهو غير جائز، قال الجوهري : ((ولا تقل إياك أن تفعل بلا واو)) [٤] .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا،لِمَ كان عند اللغويين أن "إياك أن تفعل" هي "إياك وأن تفعل" ؟،ولِمَ لم تكن كذلك عند النحاة،وإنما هي " إياك من" أو عن،أو "من أجل أن تفعل" ؟ .

فنقول إنه تقرر عند الجميع نحاة ولغويين أنه لا يجوز حذف الواو لأنها لازمة في الأسلوب نحو : « إياك والأسد » بلا خلاف ، أما إذا كان الـمُحذر منه مؤول بمصدر نحو : « أن تفعل كذا » ، فاللغويون لا يجيزون حذف الواو،ويرون أن الجملة هي «إياك وأن تفعل »،لأن الـمُحذر منـــه في تأويل الـــمصدر،كأنه قال : "إياك والفعل"،وهذا مخالف لما قالوه،والمعرِّيّ والمبرد يجيزان ذلك .

أما النحاة فيقولون إن الجملة ليست هي الجملة،والمحذوف ليس الواو وإنما هو حرف جر لأن الواو لا تحذف، قال ابن الحاجب : ((«إياك أن تفعل كذا»،و«إياك مِنْ أن تفعل كذا»، و« عن أَنْ تفعل كذا»،كل ذلك جائز فإن قلت : «إياك أن تفعل كذا» جاز على إسقاط الجار لا على إسقاط حرف العطف،لأنَّ حروف الجر تُحذف مع (إنْ وأنَّ) قياساً مطرداً، وحروف العطف لا تحذف)) [٥] .

ويقول الرضي : ((فإن قيل فاحذف العاطف،قلت حذفه أيضاً لا يجوز وهو أشذ من حذف حرف الجر،لأنه قياس مع (إنْ وأنَّ)،شاذ كثير في غيرهما،وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادراً كما قال أبو على في قوله : { وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوكَ لَتَحْمِلَهُم قُلْتَ }[٦] أي : وقلت .

---

(١) شرح الكافية ١٨٢/١، ١٨٣ .

(٢) اللسان (إيَّا) ٤٣٨/١٥ .

(٣) شرح الكافية ١٨٢/١ ، ١٨٣ . .

(٤) الصحاح (إيا) ٢٥٤٦/٦.

(٥) الأمالي النحوية لابن الحاجب ١٧/٤ .

(٦) سورة التوبة ٩٢ .

وأما قول الشاعر:

إيّاك إيّاك الـمِـــــــرَاء فإنّه إلى الشرِّ دَعَّـاءُ وللشّـرِّ جالِبُ

فأما لضـــرورة الشعـــر،وأمـــا لأن «إياك إياك» من بـــاب «الأسد الأسد» أي : الـمُحذر منه مكرر و" المِراء" منصوب بـ" احذر"،وهذا قول سيبويه،وأما لأن "المِراء" مصدر بمعنى أن تماري فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ،ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه)) [١] .

ورد هذا القول بعض النحاة لضعف عمل الجار محذوفاً،وقال به آخرون،قال ابن هشام : ((فأُجري المصدر مجرى أن يفعل في حذف الـــجار)) [٢]،وقال ابن عقيـــل : ((«إياك أنْ تَفْعَلَ كذا» أي : «إياك من أن تفعل كذا»)) [٣].

والأمر في ذلك كله لا يعدو كونه تخريجا لما عارض القاعدة المقررة عند النحاة .

أما إعراب المحذر منه،فقد اخْتُلِف فيه أيضاً،فإذا كان مفرداً نحو : «إياك والأسد» فسيبويه ومن وافقه يضمرون فعلا بعد (إياك) .

((وذهب ابن الطاهر الأندلسي المتوفى ٥٨٠هـ في إعراب الشر في قولهم :«إياك والشر »،إلى أنه مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره : احذر الشر،وعند جمهور النحاة،معطوف)) [٤] .

وقال السيوطي: ((ذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر،والتقدير : إياك باعد من الشر واحذر الشر،فيكون الكلام جملتين،وعلى الأول يكون جملة واحدة،والتقدير : إيّاك باعد من الشر،والشر منك،فكل منهما مباعد عن الآخر)) [٥].

أما إذا كان المحذر منه جملة نحو : «إياك أن تفعل» أو مـــؤولاً نحو : «إياك الفعل»،فذهب الخليل والكسائي على أنها في محل الجر،وسيبـــويه على أنهـــا في محل النصب،وابن بري يجعلها مفعولاً لأجله لأنه يقدر المحذوف بكلمة (من أجل) .

وبحسب ما تقدم نرى أن الجميع نحاة ولغويين لا يجزون حذف الواو في سعة الكلام،ويجوز للشاعر عند الاضطرار أن يحذف الواو،ولذا فإن حذف البحتري للواو في البيتين من باب الضرورة التي تباح للشاعر كما قال سيبويه والمبرد .

أما حذف البحتري لـ(أن) في البيت الرابع فهذه ضرورة أخرى سنتحدث عنها في مكان آخر [٦] .

وعلى هذا فإن حذف البحتري للواو في قوله : «إياك أن تطمع» مرفوض سواء من النحاة أو اللغويين وإن اختلفوا في التخريج وبعضهم نسبه للضرورة .

أما قوله : « إياك تغترَ » فهو أردأ من سابقه وذلك لاشتماله على مخالفتين :

الأولى : حذف الواو،والثاني : حذف (أن) وإبقاء عملها مما يفقده كثيراً من خصائص أسلوب التحذير .

---

(١) شرح الكافية ١٨٣/١ .

(٢) مغني اللبيب ٨٩٠ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٥٥/٢ .

(٤) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٤٤٤ .

(٥) همع الهوامع ٢٥/٣

(٦) انظر ص ٤٩٢

الفصل الثانـي والعشرون

الشـــــرط

أولاً : الرابط في جملة جواب الشرط

(أ) الحاجة إلى الربط

يذهب السيرافي إلى أن الذي أحوج إلى الربط بالفاء هو ((أن أصل الجواب أن يكون فعلا مستقبلاً و(إن) هي التي تربط فعل جواب الشرط وفعل الشرط ثم عرض أن ينوب عن الجواب الابتداء والخبر و(إن) لا تعمل فيها،لذا أتى بحرف يقع بعده الابتداء والخبر واختيرت الفاء دون الواو و(ثم) لأن حق الجواب أن يكون عقيب (الشرط))) [١].

وابن جني يبدأ بالسؤال فيقول :((فإن قيل : وما كانت الحاجة إلى الفاء في جواب الشرط ؟)) [٢] ويجيب على هذا السؤال فيقول : ((إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر،أو الكلام الذي يجوز أن تبدأ به،فالجملة في نحو قولك : إن تحسن إليَّ فالله يكافئك)) [٣].

ويعلل السيرافي لهذه الحاجة أيضاً بقوله : ((وإنما كانت الفاء واجبة هي هنا لأن جواب الشرط قد كان جملة أو فعلاً مرفوعاً لم يكن بُدٌّ من الفاء لأنها إنما أُتِيَ بها لئلا يسلط ما قبلها على ما بعدها)) [٤] .

ولكن لماذا كانت الفاء للربط من بين جميع الحروف ؟ يقول ابن جني : ((لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره،وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال . لأنه إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره،وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف بل هو من الحروف أبعد،فما لم يرتبط أول الكلام بآخره لأن أوله فعل وآخره اسمان ،والأسماء لا يعادل بها الأفعال أدخلوا هناك حرفاً يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله لا معنى للعطف فيه،فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدها فلذلك اختصوها من بين حروف العطف : فلم يقولوا : إن تحسن إليَّ والله يكافئك،ولا : ثُمَّ الله يكافئك)) [٥].

(ب) : رابط الجملة الشرطية الجازمة

وجد النحاة من خلال استقرائهم للغة عدة مواضع يجب اقتران جواب الشرط فيها بالفاء وغايتها أنه إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون شرطاً وجب الاقتران بالفاء وقد حدد النحاة لذلك مواضع تتلخص فيما يلي :

إذا كانت جملة جواب الشرط اسمية أو طلبية أو فعلية مصدرة بفعل جامد نحو (نعم و بئس) أو فعلية مصدرة بـأحد الأحرف التالية : (ما) أو (لن) أو (قد) أو السين أو (سوف)، وقد نظمت هذه المواضع في البيت التالي :

اسْمِيَةٌ طَلَبِيَةٌ وَبِجَامِدٍ وَبما وَقَدْ وَبِلَنْ وَبالتَنْفِيسِ

---

(١) هامش كتاب سيبويه ٢٢٠/٣ .
(٢) سر صناعة الإعراب ٢٥٢/١ .
(٣) المرجع السابق ٢٥٢/١ .
(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٥ ، ١٣٦ .
(٥) سر صناعة الإعراب ٢٥٢ .

فإذا كانت جملة الجواب أحد المواضع السابقة وجب دخول حرف الفاء في الجواب،وإذا لم تكن امتنع دخول الفاء،يقول سيبويه : ((وسألته عن قوله : «إن تأتي أنا كريم»،فقال لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر،من قبل أن «أنا كريم»،يكون مبتدأ، والفاء و(إذا) لا يكونان إلا معلقين بما قبلها،فكرهوا أن يكون هذا جواباً،حيث لم يشبه الفاء،وقد قاله الشاعر مُضطراً يشبهه بما يُتكلم به من الفعل ،قال حسّان بن ثابت :

مَنِ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُ بِالشَّرِ عَنْدَ اللهِ مثلان

وقال الأسدي :

بَنِي ثَعَلٍ لا تَنْكَعُـوا العَنْزَ شِرْبَهَا بَنِي ثَعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ)) [١].

يريد « فالله يشكرها » و « فهو ظالم » فهما جملتان اسميتان يجب فيها الاقتران بالفاء لعدم صحة وقوعها شرطاً .

وقد يحذف الشاعر هذا الرابط مع وجوبه في الجملة إلا أن ذلك معدود من

الضرورة التي لا تسوغ في الكلام وهذا مذهب الخليل [٢]وسيبويه [٣]وتبعهم السيرافي [٤] وابن هشام [٥]، وابن عصفور [٦]والقزاز [٧] وغيرهم،قال ابن هشام : ((حذف فاء الجواب، هو مختص بالضرورة)) [٨]، وقال : ((وقول بعضهم إنه جواب على إضمار الفاء مثل { إنْ تَرَكَ خَيراً الوَصِيَّةُ لِلوَالدَيْن } [٩] مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة)) [١٠].

وذهب جماعة منهم الأخفش وابن مالك إجازة ذلك في السعة،وذلك لمجيئه في كتاب الله وفي أحاديث صحيحة عن الرسول ﷺ،وفي كلام العرب فمن ذلك قوله تعالى: { وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصَيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُم } [١١]، في قراءة نافع وابن عامر من السبعة وأبي جعفر يزيد بن القعقاع من العشرة ، ((ومن ذلك قوله ﷺ :" إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة "،أي فهو خير،وقوله ﷺ في شأن اللقطة : " فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها "،أي فإن جاء صاحبها أخذها وإلا يجيء فاستمتع بها وقولهﷺ لهلال بن أميه : " البينة وإلا حَدٌّ في ظهرك "، أي أحضر البينة وإلا تحضرها فجزاؤك حَدٌّ في ظهرك)) [١٢] .

ومن الشعر ما ذكره سيبويه [١٣] .

قال الأخفش سعيد بن مسعده: ((الوصية [١٤] على الاستئناف كأنه والله اعلم : إنْ تَرَكَ خَيراً فَالوَصِيَّةُ لِلوالِدَين وَالأقْرَبِين بِالمَعْرُوفِ حَقّاً)) [١٥].

---

(١) الكتاب ٣/٦٥،٦٤ .
(٢) الكتاب ٣/ ٦٤ ، ٦٥ .
(٣) مغني اللبيب ٣/٦٤، ٦٥ .
(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٤ ، ١٣٥ .
(٥) مغني اللبيب ١٣٣ .
(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٠
(٧) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٩ .
(٨) مغني اللبيب ٨٣٢ .
(٩) سورة البقرة : ١٨٠ .
(١٠) مغني اللبيب ١٣٣ .
(١١) سورة الشورى :٣٠ . قال القرطبي عند هذه الآية ١٦/٣٠ :((قرأ نافع وابن عامر : { بماكَسَبَتْ } بغير فاء ، الباقون (فبما) بالفاء ، واختاره أبو عبيد وأبو حاتم للزيادة في الحرف والأجر ، قال المهدوي : إن قدرت أن (ما) الموصولة جاز حذف الفاء وإثباتها ، والإثبات أحسن،وإن قدرتها التي للشرط لم يجز الحذف عند سيبويه وأجازه الأخفش واحتج بقوله: { وإنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إنَّكُمْ لمُشْرِكُون } ، وقوله تعالى : { كُتِبَ عَلَيكُمْ إذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوتُ إنْ تَرَكَ خَيراً الوَصِيَّةُ للوَالِدَين وَالأقْرَبِينَ بالمَعْرُوفِ } .
(١٢) سيبويه والضرورة الشعرية ١٦٨ .
(١٣) الكتاب ٣/٦٥،٦٤.
(١٤) سورة البقرة : ١٨٠ .
(١٥) معاني القرآن للأخفش ١/١٥٨ .

وقال ابن مالك : ((ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق،وضيق حيث لا تضيق،بل هو في غير الشعر قليل وهو فيه كثير)) [١] ،قال ابن هشام : ((وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادراً،ومنه حديث اللقطة (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها)) [٢].

ونُقِل عن المبرد في هذا الحذف قولان :

أحدهما: يمتنع حذفها مطلقاً في شعر أو نثر،نقل ذلك ابن هشام،قال : ((وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر وزعم أن الرواية :

مَنْ يَفْعَلِ الخَيرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُه .....)) [٣] .

الآخر:جواز حذفها للضرورة،قال في المقتضب :((وأما قول عبد الرحمن بن حسان:

مَنِ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُ بِالشَّرِ عَنْدَ اللهِ مِثْـــلانِ

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء،لان التقديم فيه لا يصلح))[٤] .

وقال في موضع آخر :

((ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز)) [٥].

وذكر أبو الحسن الأشموني قولاً ثالثاً وهو أن المبرد يجيز حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط في الاختيار قال : ((وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار)) [٦].

قالوا [٧]: وهذا سهو من الأشموني،لأن ابن هشام نقل عن المبرد عدم جواز ذلك حتى في الشعر، وغير رواية البيت،والذي قال بالجواز في الاختيار هو الأخفش وابن مالك

ومما ورد في شعر البحتري من حذف الفاء مع وجوب إثباتها عدة أبيات منها :

١- قوله [٨]:

فإنْ أنَا لَمْ أصْدَعْ بِشُكرِكَ إنّني وحَاشَايَ مِنْ خُلْقِ البَخِيلِ - بَـخِيلُ

فقد حذف الفاء من جواب الشرط يريد : فإنَّني بخيل والجملة اسمية.

٢ قوله [٩]:

أوْثَقُ مَنْ تُصْطَفَى عُرَاهُ فإنْ حَلَّ بعيداً شَرْوَاكَ في حَسَبِهْ

أي : فشرواك في حسبه،فحذف الفاء والجواب الجملة الإسمية .

٣- قوله [١٠]:

وإنْ خَدمُوكَ بالأبدانِ إنِّي لأبْلَغُ خِدْمةً مِنْهُمْ بفِكْري

---

(١) شواهد التوضيح ١٣٤ .
(٢) مغني اللبيب ١١٩ .
(٣) المرجع السابق ٢١٨ .
(٤) المقتضب ٦٩/٢ .
(٥) المرجع السابق ٧١/٢ .
(٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٥٨٨/٣ .
(٧) انظر : سيبويه والضرورة الشعرية ١٧٠ .
(٨) ديوان البحتري ٤ / ٢٦٣٧ / ٦ .
(٩) ديوان البحتري ١ / ٢٤٢ / ١٤ .
(١٠) ديوان البحتري ٢ / ٨٦٣ / ٨ .

التقدير : وإن خدموك بالأبدان فإني،فحذف الفاء والجملة اسمية.

والذي يطمئن إليه البحث من كل ما تقدم من الآراء ما ذهب إليه ابن مالك من كون حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط كثير في الشعر قليل في الاختيار،اعتماداً على ما ورد منه في كتاب الله وفي الحديث الصحيح مما يسوغ للبحتري استعماله ذاك .

(جـ): رابط الجملة الشرطية غير الجازمة .

رابط الجملة غير المجزومة إذا كانت الأداة (لو) أو (لولا) اللام وسمّاَها ابن هشام لام الجواب . قال في المغني : ((لام جواب لو نحو : { لَو تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا }[١]،{ لَو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتَا } [٢]، ولام جواب لولا نحو : { وَلَولا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتْ الأَرْضُ } [٣])) [٤].

وجواب (لو) الشرطية : إما ماضٍ معنى نحو : " لو لم يخف الله لم يعصه "،أو وضعاً وهو إما مثبت فاقترانه باللام أكثر،نحو قوله تعالى :{ لَو نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أُجَاجاً} [٥]، وأما منفي بـ(ما) فالأمر بالعكس فيكون الأكثر عدم اقترانه باللام نحو قوله تعالى :{ وَلَو شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ } [٦].

وقد ورد في شعر البحتري على الوجهين ،فورد مجيء جواب الشرط في (لو) غير مقترن باللام في المواضع التالية قوله [٧]:

ولو شاوَرَ الأَيَّامَ قَبْلَ خُروجِهِ نَهَيْنَ ابْنَ أَمِّ الكَلْبِ أَنْ يَتَورَّدَا

فقد حذف اللام من الجواب "نهين" والتقدير لنهين .

وقوله [٨]:

فَلَوْ دَامَ شَيءٌ آخِر الدَّهْرِ سَرَّنَا غِنًى عَنْهُ مَوْجُودٌ،ودُمْتَ مُخَلّداً

التقدير : لسرنا .

وقوله [٩]:

ولو أنَّ الْبَقَاءَ يَخْتَارُ فِينَا كَانَ مَا تَهْدِمُ اللّيالي تَشِيدُهُ

فحذف اللام من الجواب والتقدير : لكان .

وقوله [١٠]:

لَو نفّسَتهُ الخَيْل لَفتَةَ ناظِرٍ مَلأَ البِلادَ زَلازِلاً وفُتُوقَا

أي : لملأ،فحذف اللام .

وقوله [١١] :

---

(١) سورة الفتح : ٢٥ .
(٢) سورة الأنبياء : ٢٢ .
(٣) سورة البقرة :٢٥١ .
(٤) مغني اللبيب ٣٠٩ .
(٥) سورة الواقعة : ٧٠ .
(٦) سورة الأنعام ١١٢ .
(٧) ديوان البحتري ٢ / ٦٧٣ / ٣٦ .
(٨) ديوان البحتري ٢ / ٦٧٢ / ٢٧ .
(٩) ديوان البحتري ٢ / ٧٥٣ / ٩ .
(١٠) ديوان البحتري ٣ / ١٤٥٢ / ٤٣ .
(١١) ديوان البحتري ٢ / ٦٥٤ / ٣٣ .

وَجدْنَا خِلاَلَ الخَيْرِ عِنْدَكَ كُلّهَا لَو طَلِبَتْ في الغيْثِ عَزّ وُجُودُها

أي : لعز وجودها،فحذف اللام .

وقوله [١]:

لَو بِتِّ تَخْلجُكِ الهُمومُ أَوَيْتِ لي، ولَكَانَ لَيْلِي مِنْكِ لَيْلَ الرَّاقِدِ

حذف الرابط من الجواب : "أويت" أي : لأويت لي،ثم أعاده في الجملة المعطوفة على جملة الجواب فقال : ولكان .

(د)أما دخول اللام في جواب (لو) المنفي فقد ورد فيه عدة أبيات منها قوله [٢]:

دَفَعْتَ عَنِ الإسلامِ مَا لَوْ يُصِيبُهُ لَـمَا زالَ شَخْصـاً بَعْدَها مُتَضَائلاَ

فأدخل اللام على (ما) في جواب الشرط المنفي .

وقوله [٣]:

وَهَبْتَ الّذي لَوْ لم تَهَبْهُ لَـمَا الْتَوَى بِكَ اللّوْمُ ؛ إِنَّ العُذْرَ عند التَّعَذّرِ

وقوله [٤]:

وَمَا لِـيَ عُذْرٌ في جُحُودِكَ نِعْمَةً وَلو كَانَ لي عُذْرٌ لـمَا حَسُنَ العُذْرُ

وقوله [٥] :

مدَحْتُ امْرَأ لَو كَانَ بالغَيْثِ مَا بِهِ لَـمَا بَلَّ وَجْهَ الأرضِ مِنْ قَطْرِهِ وَبْلُ

وعلى هذا نجد أن البحتري أيضاً لم يكثر من استعمال هذه الأساليب وإنما جاءت قليلة أيضاً كما جاءت في لغة العرب قليلة حيث وردت ثلاثة أبيات في اقتران الجواب المنفي باللام وستة أبيات في عدم الاقتران في الجواب المثبت من جملة ٥٠ بيتاً جاءت فيه (لو) .

(هـ) تجرد جواب لولا المثبت من اللام

ومثل (لو) (لولا) في حكم دخول اللام على جوابها المثبت فهو قليل،وقد ورد في شعر البحتري شيء منه وذلك في قوله [٦] :

وتَوَاضُعٌ لَوْلاَ التّكَرُّمُ عاقَـهُ عنْهُ عُلُوُّ لم يَنَلْهُ الفَرْقَدُ

وقوله [٧]:

لَوْلاَ دِفَاعُكَ كَانَ المُلْكُ مُهْتَضَماً، والشّعْبُ مُنفَرِجاً،والأمْرُ مُخْتَلِفَا

ومن دخول اللام على جواب لولا المنفى قوله [٨]:

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ٨٢٩ / ٨ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٦٠٤ / ٤٢ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ٨٩١ / ١٨ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ٨٤٧ / ٤٠ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٦٦٥ / ٢ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ٦٢٩ / ١٩ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٤٣٦ / ٤٢ .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١٨٥٩ / ٧ .

وَلَوْلاَ اهْتِمَامِي بالْعُلاَ وانْعِكَاسِهـا لَـمَا ارْتَعْتُ ذَعْراً مِنْ تَعَلّى الأسافِلِ

(و) وقوع (إذاً) في جواب لولا

(إذاً) يجوز أن تدخل في جواب (لو) وذلك لتقوية المعنى وتوكيده،أمَّا (لولا) فإنه لما كان جوابها ممتنع الوقوع فإنه يتعارض مع ما يقوى الجواب،وقد جاء البحتري بـ (إذاً) في جواب (لولا)،وذلك في قوله [1]:

هُوَ الجَبَلُ الذي لَولا ذَرَاهُ إذاً وَقَعَتْ عَلَى الأرْضِ السَّمَاءُ

ثانياً : دخول الفاء في جواب الشرط الجازم بغير مسوغ

في بداية موضوع الرابط ذكرنا أن النحاة قد حددوا لدخول الفاء في جواب الشرط الجازم مواضع ثمانية،وعدوا عدم دخول الفاء في حالة توفر شرطها خطأ أو ضرورة،غير أن البحتري تجاوز المواضع التي حددها النحاة هذه ليأتي بالفاء في مواضع لا تحتاج إليها فيه،ومن ذلك قوله [2]:

فإنْ تَنَاسَيْتُ نُعْمَاهُ الّتي قَدُمَتْ فكُنْتُ مِثْلَك في الدُّنيا وفي الدِّينِ !

فجاء بالفاء في الجواب "كنت " بلا مسوغ وهذا البيت هو آخر بيت في القصيدة والتقدير : كنت مثلك في الدنيا وفي الدين،إلا أنه لما اضطر إلى ذلك شبه الجملة بالجمل التي تتطلب دخول الفاء فأدخلها .

ونلاحظ أن فعل الجواب في بيت البحتري فعل ماض،وجملة الجواب إذا كانت مصدرة بفعل ماض كانت له أحوال منها أنه إذا كان فعل الجواب ماضيا متصرفاً،مجرداً من (قد) و(ما) وغيرها مما يتصل به،ويجب اقترانه بالفاء فله ثلاثة أضرب :

الأول : إن كان ماضيا لفظاً ومعنى فالواجب اقترانه بالفاء على تقدير (قد) قبله إن لم تكن ظاهرة،لتقربه من الحال القريب إلى الاستقبال،كقوله تعالى في سورة يوسف : { إن كان قميصه قد من قبل فصدقت } [3]، أي : فقد صدقت .

وإن قصد بالماضي الذي معناه المستقبل وعد أو عيد،جاز اقترانه بالفاء على تقدير: (قد) إجراء له مجرى الماضي لفظاً ومعنى للمبالغة في تحقق وقوعه،وأنه بمنزلة ما وقع ومنه قوله تعالى : { وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُمْ في النَّارِ } [4]، وجاز عدم إقرانه مراعاة للواقع للواقع وأنه مستقبل في حقيقته وليس ماضياً . ويندرج تحت الوعد والوعيد ما كان غير صريح في أحدهما ولكنه ملحوظ في الكلام مرادٌ منه،فدخل الدعاء بنوعية (الخير والشر) .

وإذا أردنا التأويل في بيت البحتري على حذف(قد) فنرى أن المعنى لا يستقيم حيث إن البيت الذي قبل هذا البيت يقول :

بَقَيَّةٌ مـــِنْ عَطَاءِ البَحْرِ رَغَّبَنِي بِهَا عَنْ الطَّحْلُبِ المخُضُرِّ وَالطَينِ

فهو يعِّرض ويذم دحمان بن نهيك لعدم إعطائه بمدح شخص آخر،ويقول له : إن تناسيت عطاء ذلك ونعماه عليّ سأكون مساوياً لك في أخلاقك السيئة .

كما تقول لشخص سيئ : إن فعلتُ هذا الأمر فأنا مثلك أو أكون مثلك ومساوياً لك في أخلاقك فالمعنى ليس فيه دعاء كما قال الشاعر :

وَإذَا ارْتَحَلْتَ فَشَيَّعَتْك سَلامَة حَيثُ اتَّجَهْتَ وَدِيمَةٌ مِـدْرَارُ

أما على تقدير : إذا ثبت فقد كنت مثلك،على جعل الفعل ماضياً معنى ومستقبلاً حقيقة فهو غير متحقق في بيت البحتري لأنه لا يقصد إنه إذا ثبت أنه تناسي النعمى فقد كان مثله في الدنيا والدين على ما وضحناه من أنه يريد المساواة معه في الحال والصفة لا المستقبل والماضي .

فالفعل في بيت البحتري لا يحسن فيه تقدير (قد) لان قد تفيد التحقيق وتقريب الماضي إلى الحال أو الاستقبال.

---

(1) ديوان البحتري ٤/٣٦/١ .
(2) ديوان البحتري ٤ / ٢٣٢١ / ١١ .
(3) سورة يوسف ٢٧ .
(4) سورة النمل ٩٠ .

قال عباس حسن عند الآية :{ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ } [١]، والآية { إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ } [٢] : ((إذ المراد فيهما : إن يثبت في المستقبل أني قلته فقد علمتَه،وإن يثبت في المستقبل أن قميصه قُدَّ، ومثل هذا التأويل حسن إن استقام عليه المعنى، فيجدر الاقتصار عليه في هذه الصورة المعنية،ومنع إباحته إن لم يستقم عليه المعنى،وبهذا التقيد تمنع الصور الأخرى الخالية من (قد) لفظاً والتي يقع الوهم الخاطئ والاعتبار الفاسد اشتمالها على (قد) تقديراً مع أنها مفقودة)) [٣].

وهذا كلام حسن إذ أننا لا نستطيع أن نؤول بيت البحتري بهذه التأويلات التي منها : إن يثبت أني تناسيت نعماه فقد كنت مثلك في الدنيا والدين،فتقدير (قد) ردَّ الجملة إلى الإخبار بما وقع في الماضي وتقريره .

وأيضاً لا يحسن التقدير على الدعاء فيبعد أن يقول : إن تناسيت نعماه فاللهم اجعلني مثله في الدنيا والدين .

والأحسن ما ذكرناه من أن الفاء داخلة بلا مسوغ،والتقدير : إن تناسيت نعمى ممدوحي كنت مثلك في سوء دينك ودنياك .

ومن دخول الفاء بلا مسوغ عند البحتري قوله [٤]:

فإِنْ تَنْفَرِدْ عنَّا قُشَيْرٌ بِمَجْدِهِ، فَلَمْ تَنْفَرِدْ عنَّا بنائِلِهِ الجَزْلِ

فقد أدخل البحتري الفاء في جواب الشرط « لم تنفرد » وهو جملة فعلية مسبوقة بـ(لم) وهذا الموضع لم يذكره النحاة في مواضع وجوب الاقتران بالفاء وإنما الموضع المذكور هو أن تسبق الجملة الفعلية بـ(لن) وليس بـ(لم) .

ثالثاً :اقتران جواب (لولا) بـ(قد)

ورد اقتران جواب لولا بقد في شعر البحتري في ثلاثة أبيات وهي قوله [٥]:

وَلِي جَلَيسٌ لَوَلا خَسَاسَتُهُ لَقَدْ أَقَامَ الهِجَاءَ مِنْ أَوَدِه

وقوله [٦]:

وَلَولا غَرَامِي بالعَفْوِ قَدْ لَقِيَ الظّـ ـالمُ شَرّاً وَسَـاءَ مُنْقَلَبُـهْ

وقوله [٧]:

ولوْلاَ مَكَانُ أبيـكَ الدَّنِـيُّ لَقَدْ كَانَ شِعْرُك وَشْياً مَـحُوكَا

وهذه الظاهرة معدودة من الظواهر الشاذة،قال ابن هشام في المغني : ((ونظيره في الشذوذ اقتران (لولا) بها كقول جرير أيضاً :

كَانُـوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَة لَولا رَجَاؤكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلادِي)) [٨].

ولعل السر في منع هذا التركيب هو أن (قد) مع الفعل الماضي تفيد التحقيق،مع أنَّ (لولا) فيها معنى عدم التحقق لامتناع مُوجِبه فيتعارضان (قد) و(لولا) عند اجتماعهما،ولأن دخول (قد) قد يوهم بانقطاع الجملة عن (لولا) مع أنَّها هي جواب لها

---

(١) سورة المائدة :١١٦ .
(٢) سورة يوسف ٢٧ .
(٣) النحو الوافي ٤٦٨/٤ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٨٠٣ / ١٦ .
(٥) ديوان البحتري ٢/٢٢٤/١ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ٢٠٨ / ٨ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٥٧٩ / ٢ .
(٨) مغني اللبيب ٣٥٩ .

رابعاً :(لو)

(أ) : دخول (لو) على المبتدأ والخبر :

قال ابن هشام: ((وهنا مسائل :

أحدهما : أن (لو) خاصة بالفعل،وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده . . . فالأول كقولهم :" لو ذات سوارٍ لطمتني " ،وقول عمر رضي الله عنه : " لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة "))[1]،فيكون التقدير : لو قالها غيرك قالها .

هذا في حالة أنْ يلي (لو) اسم مرفوع،فتُأول بحذف معمول، أما إذا وليها جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر فإن هذا مما لا يجيزه النحاة ويعدونه شذوذاً .

قال ابن مالك : ((ويندر المجيء باسمين مرفوعين بعد (لو)))[2]،وقال ابن هشام : ((الرابع : نحو قوله :

لَو بِغَيرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِق كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي

وقوله :

لَو في طَهَّيَةَ أحْلامٌ لمَاَ عَرَضُوا دُونَ الَّذِي أَنَا أرْمِيهِ وَيَرْمِيني

واختلف فيه،فقيل : محمول على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً .

كما قيل في قوله :

.... فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وقال الفارسي : هو من النوع الأول،والأصل : لو شرق حلقي هو شَرقٌ، فحذف الفعل أولاً،والمبتدأ آخراً))[3].

وقد لُحنَّ المتنبي في قوله[4]:

وَلَو قَلمٌ أَلقَيتُ في شقِّ رَأسِهِ مِنْ السُّقْمِ مَا غيَّرَتُ مِنْ خَطَ كَاتِبِ

((لأنه لا يمكن أن يقدر " ولو ألقى قلم "،وأقول : رُوي بنصب (قلم) ورفعه،وهما صحيحان والنصب أوجه ... والرفع بتقدير فعل دلَّ عليه المعنى،أي : ولو حَصَلَ قلمٌ،أي: وَلَو لُوبِسَ قلمٌ))[5]، والأمر فيه من التكلف ما ترى .

ومما ورد في شعر البحتري من مجيء الجملة الإسمية بعد (لو) قوله[6] :

حَتَّى تُبَلَّ مَنَازِلٌ لَو أَهْلُهَا كُتُبٌ لَرُحْتُ عَلَى جَوًى مَبْلُولِ

فجاء بكلمة «أهلُها كُتب»، وهي جملة اسمية بعد (لو)،قال المعرِّيّ : ((« لو أهلها كُتُب»،أوقع بعد (لو) الابتداء والخبر،وإنما جرت العادة أن يليها الفعل أو (أن)، وإذا وليها اسم وجب أن يضمر لها فعل ،كما قال جرير :

لَو غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزَّبَيرُ بِحَبْلِه أَدَّى الجِوَارَ إلى بَني العَوَّامِ

---

(1) مغني اللبيب ٣٥٣ .
(2) شرح التسهيل ٩٨/٤ .
(3) المرجع السابق ٣٥٤ .
(4) المرجع السابق ٣٥٤ ، ٣٥٥ .
(5) مغني اللبيب ٣٥٥ .
(6) ديوان البحتري ٣ / ٨/١٨٣٩ .

فـ(غير) يرتفع بفعل مضمر يفسره قوله: عَلِقَ الزبير،والنصب في (غير)،أشبه على إضمار فعل أيضاً،وهي تجري في ولاية الفعل مجرى (إذا) وحروف الجزاء)) [١].

(ب) : دخول (قد) على جواب (لو)

قال ابن هشام في المغني : ((وقد ورد جواب (لو) الماضي مقروناً بـ(قد) وهو غريب،كقول جرير:

لَوشِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الحَوَائمَ لايَجِدْنَ غَلِيلا)) [٢] .

وقد ورد في شعر البحتري على هذا المثال قوله [٣]:

صَبَابَةُ مُغْرَمٍ لَو رَاعَ قَلْبي لَقَدْ أَتْبَعْتُهَا بِنُزُوعِ سَالِ

وقوله [٤]:

لَو كَانَ يَكْفِيكَ عِلْمُ الشّيءِ تجَهَلُهُ لَقَدْ كَفَاك مِنَ التّصْرِيحِ تَعْـرِيضُ

وقوله [٥]:

فَلَـــو عَلِمَتْ "عَلْوٌ" بمَا كَانَ بيْنَنَا لَقَدْ كَانَ مِنْهَا بَعْضُ مَا كُنْتُ أَرْهَبُ

وقوله [٦]:

لَو لَمْ يَكُنْ لي في زَمَاعِي سَائقٌ لَقَدْ كَانَ لي مِنْ مَكْرُمَاتِكَ قَائدُ

وقوله [٧]:

لَو يُكَلّفْنَ بالخُلودِ لَقَدْ كَا نَ قَمِيناً بِبَعْضِهِنَّ الخُلُــودُ

وقوله [٨]:

لَوْ أَنّهُ نَائِلٌ غَمــرٌ يجُادُ بِهِ لَقَدْ تَطَلّبْتُه عِنْدَ ابنِ بِسْطَامِ

وقوله [٩]:

وَدَّ قَوْمٌ لَوْ سَاجَلُوهُ وَلَوْ سُو جِلَ قَدْ خَابَ جَاهِلٌ وتَعَنّى

فقد قرن البحتري في هذه الأبيات جواب (لو) بـ (قد) وهو ما قال عنه ابن هشام: إنه غريب،أي أن هذا الاستعمال شاذ .

---

(١) عبث الوليد ٤٣٥ .
(٢) مغني اللبيب ٣٥٨ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ٨/١٧٠٥ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ٦/١٢١٧ .
(٥) ديوان البحتري ١ / ٣٠٨ /١٨
(٦) ديوان البحتري ٢ / ٦/٧٨١ .
(٧) ديوان البحتري ١ / ٣٠/٥٠٤ .
(٨) ديوان البحتري ٤ / ٨/٢٠٩٦ .
(٩) ديوان البحتري ٤ / ٢٧/٢١٤٦ .

ولعل السر في منع هذا الاستعمال وعدم وروده هو التنافي الذي تحدثه (قد) بين (لو) وجوابها،ففي الوقت الذي تدل فيه (لو) على عدم حدوث الفعل لدلالتها على امتناع حدوث الفعل لامتناع جوابه فإن (قد) تؤكد حدوثه،وهذا فيه من التعارض ما ترى،إلا أننا نجد أن البحتري قد استعمل هذا التركيب سبع مرات يمكن تفسيره بأن البحتري يدخل (قد) لتوكيد جواب (لو) لا لإحداث التعارض بين (لو) وجوابها .

الفصل الثالث والعشرون

اتصال ضمائر الجر والنصب بـ (لولا)

قضية دخول ضمير النصب على (لولا) كقضية دخوله على (عسى) [١]وهذه القضية هي وقوع الضمير في غير موقعه الذي يقع غالباً فيه، ففي الحين الذي يرى النحاة فيه أن القاعدة تقتضي أن يلي "لولا" اسم مرفوع أو ضمير رفع منفصل لاختصاصها بالرفع نجد أن هناك شواهد تخالف ذلك،فيلي الأداة غير ما تختص به،ومن هنا يذهب النحاة في ذلك مذاهب شتى،فمنهم من يُغَلِّط هذا الأسلوب،ومنهم من يرده،ومنهم من يؤوّله ومنهم من يجيزه، وهذا ما حدث في (عسى) و(لولا) [٢].

((ومذهبُ سيبويه أنها من حروف الجر،لكن لاتجرُّ إلا المضمر، فتقـــول: "لَوْلاَيَ"، وَ"لَوْلاَكَ" وَ"لَوْلاَهُ"،فالياءُ والكافُ والهاء- عند سيبويه-مجروراتٌ بـ(لَوْلاَ)) [٣]، وزعم سيبويه أن هذا هو مذهب الخليل ويونس،قال : ((هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أُظهر بعـــده الاســـم،وذلك لولاك ولولاي،إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ،وإذا أظهرت رُفع،ولو جاءت علامة الإضمار على القيـــاس لقلت : لولا أنت،كمـا قال سبحانه : { لَولا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤمِنِين} [٤] ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً .

والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضـــمر مرفوع،قال الشـــاعر،يزيد بن الحكم :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأجْرَامِـهِ مِنْ قُنَّةِ النِّـــيقِ مُنهوِي

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس)) [٥] .

((وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء،ووُضِعَ ضميُر الجر موضع ضمير الرفع،فلم تعمل (لولا) فيها شيئاً،كما لا تعمل في الظاهر نحو : "لَوْلاَ زَيْدٌ لأَتَيْتُكَ" .

وزعم المبرد أن هذا التركيب - أعنى (لَوْلاَكَ) ونحوه - لم يَرِدْ من لســـان العرب)) [٦]، ويرى أنه لايجوز أن يليها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع [٧] .

والحقيقة أن هذه القضية فيها ما فيها من التأوّل،فسيبويه يجعل (لولا) حرف جر،وكثير من النحاة لا يرى ذلك،ومنهم ابن مالك، قال ابن عقيل : ((ولم يَعُدّ المصنف في هذا الكتاب (لولا) من حروف الجر، وذكرها غيره)) [٨].

أما المبرد فإنه ينفي ورودها عن العرب،ويؤيده القران الكريم في ذلك،فإنه لم يرد فيه هذا الأسلوب،وما ورد مخالف فيه لذلك نحو قوله تعالى:{لَوْلا أَنْتُم لَكُنَّا مُؤمِنِين} [٩].

ولكن رد عليه بورود ذلك عن العرب نحو قول عمرو بن العاص :

أَتُطْمِعُ فِيَنا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَـا وَلَوْلاَكَ لَمْ يَعْرِضْ لأِحْسَابِنَا حَسَنْ

وقول العرجي :

---

(١) **انظر ص** ٣١٠ .
(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢٧٦-٢٧٩ .
(٣) شرح ابن عقيل ١١/٢
(٤) سورة سبأ : ٣١ .
(٥) الكتاب ٣٧٣/٢ ، ٣٧٤
(٦) شرح ابن عقيل ١١/٢ .
(٧) انظر : الكامل ٣٤٥/٣ ، والمقتضب ٧٣/٣ .
(٨) شرح ابن عقيل ١٠/٢
(٩) سورة سبأ : ٣١ .

** لَوْلاَكَ في ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجِ **

وقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأجْرَامِـهِ مِنْ قُنَّةِ النِّـيقِ مُنهوِي [١]

إلا أن ذلك وإن ورد عن العرب الموثوق بعربيتهم فإنه قليل غير شائع شيوع وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد (لولا) .

قال ابن هشام : ((وسمع قليلاً (لولاي)،و (لولاك)،و (لولاه)) [٢] .

ومما ورد على هذا القليل من شعر البحتري قوله [٣]:

ولَوْلاكَ ما رِمْتُ "القَطِيعةَ" بَعْدَما وقَفْتُ عليها وَقْفَةَ الـــــمُتَحيِّرِ

وقوله [٤]:

ولَوْلاَكَ ما أسْخَطْتُ "غُمَّى" ورَوْضَها ونَهْرَ "دُجَيْل" بالّذي رَضِيَ "الثّغرُ"

وقوله [٥]:

وَلَوْلاَهُ طَلّتْ بالعُقُوقِ دِمَاؤُكُمْ فَلاَ قَوَدٌ يُعْطَى الأذَلُّ ولا عَقْلُ

فادخل على (لولا) ضمائر النصب،وهي الكاف والهاء،واستعمال البحتري هذا يمكن أن يحمل على القليل الذي قال به ابن هشام،لكن قلتة لا تمنع استعماله ما دام أنه لم يصل إلى حد الشذوذ والخروج على الاستعمال الفصيح،والتخريج ليس من شأن الشاعر .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١٠/٢

(٢) وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن الكريم ثلاث مرات فقط ، وهي قـــوله تعالى : { لَولا كِتَابٌ سَبَق } الأنفال: ٦٨ ، وقـــوله تعـــالى:{ لَوْلا دُعَاؤكُم فَقَدْ كَذَّبْتُم فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً } الفرقان:٤٦ ، قوله تعالى : { لَوْلا أَنْتُم لَكُنَّا مُؤمِنِين} سبأ :٣١ .

(٣) ديوان البحتري ٢ / ٨٨٩ / ٦ .

(٤) ديوان البحتري ٢ / ٨٩٤ / ٩ .

(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٦١٥ / ٣٢ .

الفصل الرابع والعشرون

التقديم والتأخير

قال البحتري [١]:

وقَلّما عـارِفةٌ لم يَكُنْ مَقُولُها بادِيَ مَفْعُولِهَا

"قَلَّ" و "رُبَّ" لا تدخلان على الأفعال،وإنما تختصان بالأسماء فتقول : «قل رجل يفعل»،و« رُبَّ رجلٍ لقيت»،ولكن عندما أرادوا أن يدخلوها على الأفعال،ألحقوا بها (ما)،فألغت اختصاصها بالأسماء وأصبحت مختصة بالأفعال،فلا تليها الأسماء،وقد يضطر الشاعر فيولي "قلّ ما" و"رب ما" الأسماء .

قال سيبويه :((ويحتملون قُبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه،لأنه مستقيم ليس فيه نقض،فمن ذلك قوله :

صَدَدْتِ فأطولتِ الصُدودَ وقلّما وِصالٌ على طَولِ الصُدود يَدومُ

وإنما الكلام : «قلَّ ما يَدوم وصالٌ»)) [٢].

وقال في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل،ولا تغير الفعل عن حاله: ((ومن تلك الحروف (رُبّمَا،وقلّما) وأشباهُهما،وجعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة،وهيئوها لِيُذْكَر بعدها الفعل،لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى «رُبَّ يقول» ولا إلى «قَلَّ يقولُ»،فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل ... وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم،قال :

صَدَدْتِ فأطولتِ الصُدودَ وقلّما وِصالٌ على طَولِ الصُدود يَدومُ)) [٣].

قال الأعلم في شرح هذا الشاهد : ((أراد :«وقلَّما يدومُ وصال» فقدم وأَخَّرَ مضطراً لإقامة الوزن،والوصال على هذا التقدير : فاعِلٌ مقدم،والفاعل لا يتقدم في الكلام، إلا أن يبتدأ به،وهو من وضع الشيء في غير موضعه)) [٤].

وهذا أسهل في مذهب الكوفيين لأنهم يجيزون تقديم الفاعل على الفعل،

قال ابن هشام : ((وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل،تمسكاً بنحو قول الزَّبَاء :

ما للجِمَالِ مَشْيُها وَئيدَا .....

وهو عندنا ضرورة،أو "مَشْيُـهَـا" مبتدأ حُذف خبره،أي : يظهر وئيداً كقولهم : «حكمك مُسَمَّطاً»،أي حكمك لك مثبتاً،قيل: أو "مشيـها" بدلٌ من ضمير الظرف))[٥] .

والبصريون لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر .

وتابع القزاز أيضاً سيبويه وجعل هذا من باب : ((وضع الكلام في غير موضعه)) [٦]،وعدها ابن عصفور [١] من باب الفصل بين (قلما) والفعل .

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٧٨٢ / ١٢ .
(٢) الكتاب ٣١/١ .
(٣) المرجع السابق ١١٥/٣ .
(٤) تحصيل عين الذهب ٦٧ .
(٥) أوضح المسالك ٨٠/٢ ، وانظر مغني اللبيب ٧٥٧،٧٥٨ .
(٦) ثم قال : ((ومما يجوز له : وضع الكلام غيَر موضعه ، كما قال الشاعر :

وقد اختلف النحاة في تخريج هذا الشاهد على أربعة أوجه :

الأول : أن يكون على التقديم والتأخير،أي : «وقلما يدوم وصال على طول الصدود»، وهو تخريج سيبويه وقد ارتضاه أكثر العلماء منهم الفارسي [٢]وابن يعيش[٣]، وقال عنه الأعلم : ((وهذا أسهل في الضرورة)) [٤].

الثاني: رأي ابن السراج وهو : أن يُضْمَرَ الفعل (يكون) على تقدير : وقلما يكون وصال ،قال : ((والكلام : قل ما يدوم وصال ،وليس يجوز أن يرفع (وصال) بيـــدوم وقد أخَّره،ولكن يجوز هذا عنـــدي على إضمار (يكون)،كأنه قال : قَلَّ ما يكون وصال يدوم على طول الصدود،وحق (ما) إذا دخلت كافة في مثل هذا الموضع فإنما تدخل ليقع الفعل بعدها،وكذلك يكون مع الحرف نحو:{ رُبَمَا يَوَدُّ الذِينَ كَفَرُوا}[٥]، و«إنما يقومُ زيدٌ»،وما أشبه ذلك مما لا يجوز أن يليه الفعل،فإذا كُفَّ بـ(مَا) وبُنَي معها وَلِيَهُ الفعلُ)) [٦]،ولكن البغدادي ضَعَّف رأي ابن السراج هذا،وقال : ((ولا يخفى أن هذا ليس من مواضع حذف (كان))[٧] .

الثالث : أن تكون (ما) زائدة غير كافة للفعل (قلَّ) عن الرفع،فيكون (وصال) فاعلاً مرفوعاً به،وقد ذهب إليه المبرد قال : ((ما) تدخل على ضربين : أحدهما : أن تكون زائدة للتوكيد،فلا يتغير الكلام بها عن عمل معنى،والتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى حيثما وإذما،... وكذلك (رُبَّ) ... وكذلك (قلَّ)،تقول : «قَلَّ رجلٌ يقول ذلك»،فإن أدخلـــت (ما) امتنعـــت من الأســـماء وصـــارت للأفعـــال، فقلت : «قلما يقوم زيد»،ومثل هذا كثير)) [٨]،كما نسب إليه ذلك ابن هشام،قال : ((وزعم المبرد أن (ما) زائدة)) [٩]،والتقدير عنده : وقلَّ وصالُ يدوم على طول الصدود .

كما ذهب إلى هذا الرأي المعرِّيّ قال عند بيت البحتري : ((كان في النسخة «وقلَّما عارفةٍ » بالخفض وذلك غلط،وإنما يجب أن يكون "قلَّمـــا عارفةٌ" برفعِ "عارفةٌ"،وتـرفع "عارِفةٌ" بفعلها،وتـجعل (ما) زائدة)) [١٠].

وقد ضَعَّف هذا الوجه الأعلم قال : ((وقد يتجه أن تقدر (ما) في (قلَّما) زائدةً مؤكدةً فيرتفع الوصال بـ(قلَّ)،وهو ضعيف لأن (ما) إنما تُزاد في (قلَّ) و(رُبَّ) لتليهما الأفعال وتصيرا من الحروف المخترعة لها)) [١١].

الرابع : أن تكون (ما) مصدرية صلتها الجملة الاسمية بعدها،والمصـــدر فاعل (قلَّ)،قال ابن هشام : ((وزعم بعضهـــم أن (ما) مع هذه الأفعال مصـــدرية لا كـــافة)) [١٢]،وقد رده ابن خلف وقال : ((لا يجوز أن تكون ما مصدرية لأنها معرفة،و(قلَّ) تتطلب النكرة)) [١٣].

والمترجح من هذه الأقوال هو قول سيبويه،وعليه يمكن تخريج بيت البحتري حيث نجعل الاسم الذي ولي (قلَّما) وهو (عارفة) حقه التأخير على تقدير : وقلما لم يكن عارفة،والبحتري لم يتوسع في هذا الضرب حيث لم ترصد من هذا الخروج سوي بيت واحد من مجموع ستة أبيات جاءت فيها (قلما) [١٤].

صَدَدْتِ فأطولتِ الصُّدُودَ وقلّما وِصالٌ على طَولِ الصُّدُودِ يَدومُ

أي : وقلما يدوم وصال على طول الصدود)) .
ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٤٩ .
(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٢ .
(٢) انظر : البغداديات ٢٩٦ .
(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٨ .
(٤) تحصيل عين الذهب ٦٧ .
(٥) سورة الحجر : ٢ .
(٦) الأصول في النحو لابن السراج ٤٦٦/٣ ، ٤٦٧ .
(٧) الخزانة ٢٨٨/١٠ .
(٨) المقتضب ٥٣،٥٤/٢ .
(٩) مغني اللبيب ٤٠٤ .
(١٠) عبث الوليد ٤٢٥ ، ٤٢٦ .
(١١) تحصيل عين الذهب ٦٧ .
(١٢) مغني اللبيب ٤٠٤ .
(١٣) لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب قطعة ٢/أ مخطوطة بمكتبة حسن حسني بتونس رقم ١٨٤٧٥ ومصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٥٤٩) .
(١٤) وقد وردت لفظة قلما في شعر البحتري ست مرات وهي :

الفصل الخامس والعشرون

الزيادة

للنحاة كلام طويل حول زيادة الحروف في الكلام،فمن قائل أن هناك حروفاً تُزاد في الكلام،وتكون حشواً،ودخولها في الكلام كخروجها،ومنهم من يقول : إنه لا يدخل حرف في الكلام إلا لمعنىً مقصود،ولا يدخل عبثاً ،ويعترضون على القائلين بالزيادة بورود ذلك في القرآن الكريم،ويقولون : كيف تقولون إنَّ في القرآن الكريم أحرفاً زائدةً لا معنلها والقرآن الكريم منزه عن ذلك،كما أنه نزل بلغة العرب وعلى نمط كلامهم .

ومن الأحرف التي قيل بزيادتها "الباء و الواو و الفاء و اللام وغيرها"،فمثلاً يقول القزاز عن زيـادة اللام على (لقد):((فأدخـل لاماً على (لقد)،وهذا ممتنـع في الكلام)) [١].

ويقول ابن عصفور أيضاً عن زيادة اللام على (لـما) :((فزاد على لام الجر لاماً أخرى للتأكيد)) [٢] .

وأما القول بعدم زيادة الحروف في الكلام فقد قال به ابن الأنباري،قال عن زيادة الواو العاطفة : ((الواو في الأصل حرف وُضع لمعنىً،فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجْرَى على أصله)) [٣] .

وقال ابن يعيش : ((وأما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو ويتأولون جميع ما ذكر)) [٤]،وجمهور البصريين على القول بعدم الزيادة،وما جاء من ذلك يعد مخالفاً .

ويفصل الرضي الكلام عن زيادة الحروف في الكلام ومعناها وفائدتها فيقول : ((قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية،فالمعنوية لتأكيد المعنى كما تقدم في (من) الاستغراقية،والباء في خبر (ما) وليس .

فإن قيل فيجب أن لا يكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية .

قيل : إنما سميت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى،بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد

كان الهوى خِذْنِي ، فقد ودَّعْتُـهُ ؛ وقَلّما يعودُ شيءٌ قد ذَهَبْ ! ٤/١٥٤/١ .

فمِن دُمــوعِ عُيـونٍ قَـلّما دَمَعَتْ ومن وجِيبِ قُلُوبٍ قَلّما تَجِبُ ١٤/١٧٠/١ .

وفي الخُـــدورِ بُدُورٌ قَلّمـا طَلَعَتْ إلاَّ تَصَرَّمَ ضَوْءُ البَدْرِ أو كُسِفا ٤/١٤٣٣/٣ .

وقَلّمـــا عـارِفـــــةٌ لم يَكُنْ مَقُولُهـــا بادِيَ مَفْعـــُولِهَا ١٢/١٧٨٢/٣ .

قَلّمَـــا لا تَتَصَبَّانِي الدِّمَـــــنْ وتُعَنِّيـني بِذِكْـــرَى مِنْ شَجَنْ ١/٢١٥٣/٤ .

يا دَهْـــــرُ قَدْكَ ! وقَلّما يُغْنِي قَدِ وأرَاكَ عِشْرَ الظّمْءِ مُرَّ المَوْرِدِ ١/٢٥٥٢/٤ .

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٤٠ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٩ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٩/٢ .
(٤)شرح المُفَصَّل ١٩٣/٩ .

المعنى الثابت وتقويته،فكأنها لم تفد شيئاً لَمَّا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها)) [١].

ويقول : ((وأما الفائدة اللفظية فهي تزين اللفظ،وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة والكلام بسببها مهيأً لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السمع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية،ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً،وإلا لعدت عبثاً،ولا يجوز في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه وأئمته عليهم السلام،وقد يجتمع الفائدتان في حرف،وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى)) [٢].

ويقول : ((وإنما سميت هذه الحروف زوائداً لأنها قد تقع زائدة لا لأنها لا تقع إلا زائدة،بل وقوعها غير زائدة أكثر،وسميت أيضاً حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك)) [٣].

ومن الحروف التي قيل بزيادتها في مواضع معينة ما يلي :

أولاً : زيادة الباء :

الباء لا تزاد في سعة الكلام إلا في فاعل (كفى) ومفعوله،وفاعل فعل التعجب وخبر (لا) أو (ليس) وماعدا هذه المواضع لا تزاد إلا في ضرورة أو شذوذ ،يقول ابن عصفور : ((ومنها : زيادة حرف الجر في المواضع التي لا تزاد فيها في سعة الكلام،نحو قول قيس بن زهير :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَني زِيَادِ

فزاد الباء في فاعل "يأتي" ،ألا ترى أَنَّ المعنى : «ألم يأتيك ما لاقت لبون بني زياد» ... وقول امريء القيس :

كَذَلِكَ لا خَيرٌ وَلا شَرٌّ عَلَى أحَدٍ بدائِمْ

التقدير : «لا خير ولا شر على أحدٍ دائماً»،فزاد في الباء في خبر (لا)،وبالجملة لا تنقاس زيادة الباء في سعة الكلام إلا في خبر (ما) وخبر (ليس) وفاعل "كفى" ومفعوله وفاعل (أفْعِل) بمعنى ما (أَفْعَلَه)،نحو قولك : «ما زيد بقائم»،و«ليس عمرو بذاهب» و{كفى بِاللهِ شَهِيْداً } [٤]، أي : كفى الله شهيداً،{وَكَفَى بِنَا حَاسِبِين } [٥] ، «أحْسِنْ بزيد»،تريد : «ما أحسنه»،ويلزم زيادتها في فاعل (أفْعِلْ) بمعنى «ما أفعله»،وماعدا هذه المواضع لا تزاد فيه الباء إلا في ضرورة أو شاذ من الكلام يُحفظ ولا يقاس عليه)) [٦] .

ومن زيادة الباء في شعر البحتري في غير مواضع الزيادة قوله [٧]:

تَبَاشَرَ قُطْرَاها،وأضْعَفَ حُسْنَها بأنَّ أميرَ المؤمنين يَـــــزُورُهـــا

فزاد الباء قبل (أن)،وألاَ ترى أن المعني :

تَبَاشَرَ قُطْرَاها،وأضْعَفَ حُسْنَها أنَّ أميرَ المؤمنين يَـــــزُورُهـــا

فالمعنى مستقيم بدون الباء .

ومن زيادة الباء عند البحتري في غير مواضـــع الزيادة زيادتها في مفعول (عَلِمَ)،وكذلك في مفعول ما اشتق منه .

ومن ذلك قوله [٨] :

---

(١) شرح الكافية ٣٨٤/٢ .
(٢) شرح الكافية ٣٨٤/٢ .
(٣) شرح الكافية ٣٨٤/٢ .
(٤) سورة الرعد : ٤٣ ، الإسراء : ٩٦ .
(٥) سورة الأنبياء : ٤٧ .
(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٢،٦٤ ،
(٧) ديوان البحتري ٢ / ٩٤٤ / ٨ .
(٨) ديوان البحتري ٢ / ٨٦٤ / ١١ .

عَلِمْتَ بأنَّ ما قَدَّمْتَ عِنْدِي حَرِيٌّ أنْ يُبِرَّ عليهِ شُكْرِي

وقوله [١]:

لِيَعْلَمَ مَنْ هابَ السُّرى خَشْيَةَ الرَّدى بأنَّ قَضـــَـــاءَ اللهِ ليس لـــهُ ردُّ

وقوله [٢]:

ولقد عَلِمْتُ بأنَّ هَمَّكَ يَعْتَلِي في صاعدٍ حتَّى تُنَفِّذَ صاعِدَا

وقوله [٣]:

كُلُّهمْ عـــــالِمٌ بأنَّكَ فيهمْ نِعْمَةٌ ساعَدَتْ بها الأقدارُ

وقوله [٤]:

وَهَلْ يَعْلَمَنَّ بأنِّـــــي امْرُؤٌ عَلَى ما يَسُوءُهُمُ مُقْتَدِرْ ؟

وقوله [٥]:

ألَم تعْلَمْ بأنَّ "بَني فُرَاتٍ" أولُو العَلْيَاءِ والشَّرَفِ الكبيرِ

وقوله [٦]:

واعْلَـــمْ بأنَّ مَسَرَّتي لو أنَّ فيها ما يَضُرُّكْ

ومن زيادة الباء ضرورة في غير مواضع الزيادة زيادتها في فاعل "كَفَى" التي بمعنى "أجزأ" المُقَدَّر بواحد،وقد ذكر ابن هشام ثلاثة أنواع للفعل "كفى" :

الأولى : "كفى" التي بمعنى "اكتفِ"،وهذا النوع يكثر دخول الباء في فاعله،وتكون زائدة جيء بها لتزين اللفظ نحو قوله تعالى : {كفى بِاللهِ شَهِيْداً } [٧] .

الثانية : (كفى) بمعنى (أجزأ) المتعدية لواحد فهذه لا يجوز أن يدخل في فاعلها الباء،وقد يدخل في مفعولها كما في الحديث " كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع " [٨] الثالثة : "كفى" التي معنى "وقى" المتعدية لمفعولين فلا يجوز دخول الباء في فاعلها .

قال ابن هشام :((ولا تُزاد الباء في فاعل "كفى" التي بمعنى "أجزأ" ولا التي بمعنى "وقى"،والأولى متعدية لواحد كقوله :

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي،وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لا يُقَالُ لَهُ قَلِـيلُ

والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى { وَكَفَى اللهُ المؤمِنِينَ القِتَالَ }[٩] { فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ }[١٠]،ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل "كفى" المتعدية لواحد قال :

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ٧٤٥ / ٣٩ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ٨٢٥ / ٤٥ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ٨٥٦ / ٤٦ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ٩٢٤ / ١٧ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ٩٤٢ / ٤ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ١١٠٤ / ٢ .
(٧) سورة الرعد : ٤٣ ، الإسراء : ٩٦ .
(٨) انظر : مغني اللبيب ١٤٨ ، والحديث في سنن أبي داود ٢٩٨/٤ ، وفي مقدمة صحيح مسلم " كفى بالمرء كذباً " .
(٩) سورة الاحزاب ٢٥ .
(١٠) سورة البقرة ١٣٧ .

كَفَـــى ثَعـَلاً فَخْراً بأنّـكَ مِنْهُمُ وَدَهْرٌ لأنْ أمْسَيتَ مِنْ أهْلِهِ أهْلُ

ولم أر من انـتقد عليه ذلك،فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة،أو لجعلهم هذه

الزيادة من قبيل الضرورة)) [١].

وقد جاء ذلك في شعر البحتري في قوله [٢]:

كَفَاني إذا ما غِبْتَ عنِّي بأن أرَى رَسُولي بأنْ قـــد كلّمَتَهُ ورآكَـا

فزاد الباء في "أن أرى"،وهو مؤول بمصدر يكون فاعلاً لكفي، و التقدير : كفاني رؤية رسولي،ومن زيادة الباء في هذا البيت أيضاً قوله : (بأن قد كلمته) حيث زاد الباء قبل (أنْ)،والتقدير :أن أرى رسولي قد كلمته،فـالباء هنا لا محل لها فهي حشو في الكلام .

وأقرب احتمال لزيادة البحتري للباء في فاعل (كفى) التي بمعنى (أجزأ) أن يكون البحتري قاسها على (كفى) التي بمعنى (اكتفِ) ،وهو قياس غير صحيح إلا أن نجعل معنى (كفاني) أي اكتفي بروية رسولي ...

ثانياً :زيادة الباء في خبر (كان)

دخول الباء في خبر (كان) قليل،ولذا كان العطف على التوهم بالجر في خبر (كان) شـاذاً،لقلة دخول الباء في خبر (كان)،ولذا لم يحسن العطف بالجر على التوهم على خبرها،(بخلاف خبري (ليس) و (ما)، ((نحو : « ليس زيد قائماًولا قاعدٍ » بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر،وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حُسْنه كثرة دخوله هناك،ولهذا حسن قول زهير :

بَدَا ليَ أنيِّ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيئاً إذَا كَانَ جَـــائياً

وقول الآخر :

مَا الحَازِمُ الشَّهمُ مِقْداماً وَلا بَطَلٍ إنْ لَمْ يَكُنْ للهَوَى بالحَقِّ غـلاّبا

ولم يحسن قول الآخر:

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فيهِمُ وَلا مُنمِشٍ فيهمُ مُنمِلٍ

لقلة دخول الباء على خبر (كان)،بخلاف خبري (ليس) و(ما)،والنَيْرَب : النميمة،والمُنْمِل : الكثير النميمة،والمُنْمِش : المفسد ذات البين)) [٣].

وقال أيضاً : ((﴿ وَمَارَبُّكُ بِغَافِلٍ ﴾[٤] تحتمل (ما) الحجازية والتميمية .

وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظناً أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضي نفيه لامتناع الباء في « كان زيد قائماً » وجوازها في :

. . . . . ولمْ أكنْ بأعجلهمْ . . . . . .

وفي «ما إن زيدٌ بقائمٍ»)) [٥] .

---

(١) مغني اللبيب ١٤٥ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٥٨٣ / ٤ .
(٣) مغني اللبيب ٦١٩، ٦٢٠ .
(٤) سورة الانعام آية ١٣٢ .
(٥) مغني اللبيب ٧٢٧،٧٢٨ .

ومقصوده أن الباء لا تدخل على خبر كان الماضية المثبتة وتدخل على قلة في المضارع المنفي كما في بيت الشنفرى، قال ابن عقيل :((وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر (لا) كقوله :

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاذَو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عــن سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وفي خبر مضارع (كان) المنفية بـ(لم) كقوله:

وإنْ مُدَّتِ الأيدِى إلى الزّادِ لَمْ أكُنْ بِأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ))[1] .

قال ابن مالك [2]:

وبَعْدَ (مَـا) وَ(لَيْسَ) جَرّ الْبَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ (لاَ) وَنَـفْـيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرّ

قال المحقق الشيخ محمد محي الدين : ((واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله : "نفي كان" نفى هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه (التسهيل) : "وبعد نفي فعل ناسخ"، لأن الفعل الناسخ يشمل (كان) وأخواتها و(ظن) وأخواتها بأي صيغة كانت هذه الأفعال)) [3] .

ومما ورد في شعر البحتري من دخول الباء في خبر (كان) المنفية قوله[4]:

لَئِنْ طَالَ لَيْلي في هَواكَ ولَوْعَتي لَمَا كَانَ حَظّي في هَواكَ بِطَائِلِ

وقوله [5]:

مَا كَانَ نَصْرُكُمُ بِمَذْمُومٍ وَلا إِحْسَانُكُم بالسيِّئاتِ مَشُوبَـا

وقوله [6]:

وسَوَادُ العُيونِ لَوْ لَمْ يُحَسَّنْ بِبَياضٍ مَا كَانَ بالـمَوْمُوقِ

وقوله [7] :

أخُو إِخْوةٍ مَا كَانَ مَحْمُودُ سَعْيِهِمْ بِوَانٍ عَنِ الحُسْنى ولا بـمُواكِلِ

وقوله [8]:

وإِنَّ بَقَائي بَعْدَهُ لَخِيَانَـــــةٌ وما كُنْتُ يَوْماً قَبْلَـهُ بِخَئونِ

وقوله [9]:

وَمَا كَانَ السَّحَابُ عَلَى أذَاتِي بِمُتَّهَمِ البُكُـــــورِ ولا ظَنِينِ

وقوله [1]:

---

(1) شرح ابن عقيل ٢٦٣/١ .
(2) شرح ابن عقيل ٢٦٢/١ .
(3) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٦٤/١ .
(4) ديوان البحتري ٣ / ١٨٩٨ / ٨ .
(5) ديوان البحتري ١ / ١٨٨ / ٤٢ .
(6) ديوان البحتري ٣ / ١٤٨٢ / ٦ .
(7) ديوان البحتري ٣ / ١٨٦١ / ٢٩ .
(8) ديوان البحتري ٤ / ٢١٨٣ / ١٣ .
(9) ديوان البحتري ٤ / ٢١٨٦ / ٤ .

وما كانَ بُقْرَاطَ بْنُ آشُوطَ عِنْدَهُ بأوّلِ عَبْدٍ أوْبَقَتْهُ جَـــرائـــرُهْ

وقوله [٢]:

لم يكُنْ سعْيُهُ هُنَاك بِمرْضـــ ـــي وَلا كَانَ أمْرُهُ برَشيدِ

ودخول الباء في خبر (كان) المنفية كثير،وذلك أنه إذا دخلت أداة النفي على فعل ناسخ غير (ليس) و (زال) وأخواتها الثلاثة،فإن النفي يقع على خبرها،فتزول النسبة الراجعة إلى الاسم،فإذا أردنا إثبات الخبر مع دخول النفي على عامله أتينا بكلمة (إلا) نحو: ما كان زيدٌ إلا رجلاً،لأنها تنقض معنى النفي وتزيل أثره عن الخبر متى اقترنت به،أما إذا بقي منتفياً فإنه النفي ينصب على الخبر فتشبه (ليس) و(ما) ولذا جاز دخول الباء في خبرها وهذا تفسير قول ابن مالك [٣]:

وَبَعْدَ(مَـا) وَ(لَيْس) جَـرّ الْبَـا الْخَبَرْ وَبَعْدَ (لاَ) وَنَفْيِ (كَانَ) قَـدْ يُجَرّ

فابن مالك يجوز دخول الباء في خبر (كان) المنفية وخاصة إذا كانت في صيغة المضارع المسبوق بلم نحو : "كلمتني فلم أكن بمشغولٍ عنك"،لأنها في هذه الحالة شابهت الأدوات التي تفيد النفي ويدخل الباء في خبرها،ولكن ذلك على قلة،يفهم من قول ابن مالك (قد يجر) على التقليل،ويؤيده كلام ابن هشام :((لقلة دخول الباء في خبر كان)) [٤]، قال الدكتور فتحي عبدالفتاح عند قول تأبط شراً :

وإنْ مُدَّتِ الأيدِى إلى الزَّادِ لَمْ أكُنْ بِأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ

قال:((فالشاهد قوله «بأعجلهم » حيث جاء بزيادة حرف الجر في خبر (أكُنْ) مضارع (كان) وهو قليل،والقليل كما ذكرت ضرب من الشاذ)) [٥].

ومما جاء في شعر البحتري من هذا الضرب قوله[٦] :

سَرَقْتَ سِهَامَ الـمُسْلِمِيَن ولم تَكُنْ لَهُم يَوْمَ زَحْفِ الـمُشْرِكِين بحاضِرِ !

وقوله[٧] :

أسْلَـــمَتْهُ إلى الرُّقَادِ رِجَالٌ لم يَكُونوا عَنْ وِتْرِهمْ بِرُقُـودِ

وقوله [٨]:

صَلّى الإلهُ على "سَدُومَ" فَلَمْ يَكُنْ في جَنْبِ قِصَّتِنا "سَدُومُ" بِجَائـــــرِ

وقوله [٩]:

إذا ما صَديقِي رابَنِي سُوءُ فِعْلِهِ ولمْ يَكُ عَمّا رَابَني بِمُـــفِيقِ

وقوله [١٠]:

نامَتْ بَنُو العَبّاس عنهُ،ولم تَكُنْ عنهُ أمَيَّـةُ لَـــــوْ رَعَتْ بنِيَـامِ

وقوله [١]:

---

(١) ديوان البحتري ٢ / ٨٧٨ / ٢٠ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ٧٢٩ / ١٦ .
(٣) شرح ابن عقيل ٢٦٢/١ .
(٤) مغني اللبيب ٦٢٠ .
(٥) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٥٢٥ .
(٦) ديوان البحتري ٢ / ٨٩٦ / ٤ .
(٧) ديوان البحتري ٢ / ٨١٠ / ٥٦ .
(٨) ديوان البحتري ٢ / ٩٤٥ / ٤ .
(٩)ديوان البحتري ٣ / ١٥٥٦ / ١ .
(١٠) ديوان البحتري ٣ / ٢٠٣٢ / ٤ .

ولَعَمــرى لقد تَدَّبرْتُ مَعْرُو فَكَ عندى فلم يَكُنْ بعجيبِ !

وقوله [٢] :

لماذا أرَدْتِ الهَجْرَ مِنِّي،ولم أكنْ لِعَهْدَكمُ لي بالـمَذْوُق الـمـُوَارِبِ

فاستخدام البحتري هذا لم يخرج فيه عما فعله الشعراء السابقون،فضلاً عن وقوع الخبر في سياق النفي وهو السبب الأساس في دخول الباء في خبر (ليس) وخبر (ما) .

ثالثاً : زيادة اللام على الفعل (كان) الماضي

قال الرضي : ((وشذ أيضاً دخولها على (كان) و(لولا) قال :

فَبَادَ حَتّـــــى لَكَانَ لَمْ يَكُنْ فَاليَومَ أبْكِي وَمَتَى لَمْ يُبْكِني)) [٣].

ومما ورد من شعر البحتري قوله [٤]:

حَتّى لَكَانَ الصَّفْحُ أثْقَلُ مَحْمَلاً مِمّا تَخَوَّفَهُ المُسِــيءُ العَامـــــِدُ

فأدخل اللام على (كان) وهو شاذ .

رابعاً : زيادة (أنْ)

ذكر النحاة لزيادة (أنْ) مواضع منها دخولها في خبر النواسخ مثل (كاد وعسى وأوشك وغيرها) وكذلك حذفها من بعض أخبار النواسخ وخاصة في أفعال كان وأخوتها، وجعلوا من ذلك قسماً يقترن بأن وقسماً لا يقترن وقسماً ثالثاً يجوز الاقتران وعدمه، يقول ابن هشام: ((ينقسم باعتبار اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام:

أحدهما : ما يجب اقترانه بها وهو حرى واخلولق.

القسم الثاني : ما الغالب اقترانه بها وهو عسى وأوشك.

القسم الثالث : ما يترجح تجرد خبره من (أن) وهما فعلان كاد وكرب.

القسم الرابع : ما يمتنع اقتران خبره بأن،وهي أفعال الشروع :طفق وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهب وهلهل)) [٥].

وقد تدخل (أنْ) في مواضع غير خبر (كاد) وأخواتها إما على سبيل التوكيد، وإما على سبيل الضرورة،وإما على سبيل الشذوذ،مثل قول ابن صريم اليشكري:

وَيَوماً نُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّـــــمٍ كَأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطَو إلى وَارِقِ السَّلَمِ

فقال : «كأنْ ظبيةٍ»، فزاد (أنْ) بين الكاف العامل للجر و"ظبية" الاسم المجرور على رواية جر "ظبية " .

قال ابن عصفور : ((ومنها زيادة (إنْ) و (أنْ) على طريق التأكيد في موضع لا تزادان فيه في فصيح الكلام)) [١]وذكر بيت ابن صريم اليشكري السابق .

---

(١) ديوان البحتري ١ / ١٧٥ / ٧ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ٣١٠ / ٤ .
(٣) شرح الكافية ٣٥٦/٢ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٦٠٣ .
(٥) شرح شذور الذهب ٢٦٧ .

ثم قال: ((وقول الآخر:

حَمُومُ الشّدِ شَائلَةُ الذَنَابي وَهادِيهَا كَأنْ جِذْعٍ سَحُوقِ

ألا ترى (أن) زيدت في البيتين بين الكاف والاسم المجرور بها)) [٢].

ومن ذلك قول البحتري [٣]:

كَفَاني إذا ما غِبْتَ عنِّى بأنْ أرَى رَسُولي بأنْ قد كلّمــتَهُ ورآكَا

فزاد (أن) في قوله : بأن قد كلمته،ألا ترى أَنَّ وجه الكلام : أن أرى رسولي قد كلمته ورآكا.

خامساً : زيادة (مِنْ) في الإيجاب

متى تزاد (مِنْ) ؟ !

يشترط جمهور النحاة لزيادة (من) شرطين :

الأول : أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام خاصة بـ(هل).

الثاني : أن يكون مجرورها نكرة.

وزاد ابن هشام شرطاً ثالثاً وهو كون مجروره فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ [٤].

يقول ابن عقيل : ((ولا تزاد عند جمهور البصريين إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون المجرور بها نكرة .

الثاني : أن يسبقها نفي أو شبهه ... ولا تزاد في الإيجاب،ولا يؤتى بها جارة للمعرفة،فلا تقول : جاءني من زيدٍ،خلافاً للأخفش،وجعل منه قوله تعالى : { يَغْفِر لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُم } [٥]، وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها،ومنه عندهم : قد كان من مطر،أي قد كانَ مطرٌ)) [٦] .

أما زيادتها خلاف هذه الشروط فمعدود من الضرورة [٧] .

ومن زيادتها في شعر البحتري قوله [٨]:

لَــو بَدَا حُسْنُهُ لِجِنٍّ سُلَيْمَا نَ لَخَرُّوا مِنْ رُكّعٍ وسُجُودِ

فزاد (من) قبل الحال التقدير : لخروا ركعاً وسجوداً.

وزيادتها هنا مخالفة للشروط التي وضعها النحاة فهي لم تسبق بنفي ولا استفهام وكانت زيادتها قبل الحال .

ومن ذلك قوله [١]:

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٩ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٠ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٥٨٣ / ٤ .
(٤) مغني اللبيب ٤٢٦ .
(٥) سورة التوبة : ١٢٧ .
(٦) شرح ابن عقيل ١٤/٢، ١٩ .
(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٤ .
(٨) ديوان البحتري ٢/ ٧٣٠ / ٢٤ .

أحاطَتْ بآفَاقِ الــمَعَالِي وأشْرَفَت بها نَخْوَةٌ من أنْ يُحِيطَ بها وَصْفُ

التقدير : «وأشرفت بها نخوة أن يحيط بها وصف» .

ومن ذلك قوله [٢]:

يَفْدِيكَ من مَوْلىً،وتَفْدِيهِ مِنْ عَبْدٍ لِمَا تأمُرُ مُنعـــــــاجِ !

أي : يفديك مولاً فزادها قبل الحال .

سادساً : زيادة(إنْ) بعد (ما) الداخلة على (زال)

تزاد (إنْ) في مواضع كثيرة،فهي تزاد بعد (ما) النافية الداخلة على جملة فعلية،كما قال الشاعر وهو النابغة:

مَا إنْ أَتَيْتُ بِشَيءٍ أنْتَ تَكْرَهُهُ إذَنْ فَلا رَفَعْتْ سَوطِي إلىَّ يَدِي

أو بعد (ما) النافية الداخلة على جملة اسمية ،كقول الشاعر فروة بن مسيك :

وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدُولَة آخَرِينَا

كما تزاد بعد الموصولات الاسمية كما في قول جابر بن رألان الطائي :

يُرَجّي المـــرءُ مَا إنْ لايُلاقِي وَتَعْرِضُ دُونَ أدْنَاهُ الخُطُوبُ

وبعد (ما) المصدرية كما في قول الشاعر:

وَرَجِّ الفَتَى للخَير مَا إنْ رَأيتهُ عَلى السِّنِ خَيراً لايَزَالُ يَزِيدُ

وبعد (ألا) الاستفتاحية،كقول الآخر [٣]:

ألا إنْ سَرَى لَيْلَى فَبِتُّ كَئِيبَا أحَاذِرُ أنْ تَنْأى النَّوى بِغَضُوبَا

أما زيادتها بين(ما) والفعل (زال) فإنها غير واردة،إلا أن البحتري أورد هذا الاستعمال تسع مرات هي:

قوله [٤]:

ما إنْ تَزَالُ تَكِيدُهُ مِنْ جانب أبَداً،وتَسْرِقُ شِعْرَهُ من جانبِ

وقوله [٥]:

ما إنْ تزالُ يَداهُ تُوليانِ يداً بيضاءَ أيْدِيهِمُ عن مِثْلها جُمُدُ

وقوله [٦]:

ما إنْ تَزَالُ لهُ - وإنْ أحْبَبْتُهُ - عِنْدِي إسَاءَةُ مُخْطِيءٍ أوْ عَامِدِ

وقوله [١]:

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٣٥٥ / ٢٩ .
(٢) ديوان البحتري ١/ ٤١٠ / ٢١ .
(٣) انظر الشواهد في مغني اللبيب ٣٨ .
(٤) ديوان البحتري ١/ ١٢٨ / ٢ .
(٥) ديوان البحتري ١/ ٤٩٦ / ١٢ .
(٦) ديوان البحتري ١/ ٥٨٨ / ٦ .

أَمَّا أَيَادِيك عِنْدِي فَهْيَ وَاضِحَةٌ مَا إِنْ تزَالُ يَدٌ مِنْهَا تَسُوقُ يَدَا

وقوله [٢]:

ما إِنْ يَزَالُ عدُوُّهُمْ في نِعْمَةٍ مِنْ مالِهِمْ،وصدِيقُهُمْ في بُوِس

وقوله [٣]:

دَهْيُ عَوْدٍ مَا إِنْ يَزَالُ يُغَوِّي غَمْرَةً مَا يَخُوضُها ابْنُ مَخَاضِ

وقوله [٤]:

ما إِنْ يزَالُ يَجُرُّ من أَشْعَارِهِ جِيَفاً،فكَيْفَ أَقولُ في الجَيَّافِ

وقوله [٥]:

وَمَا إِنْ زَالَ مَكْتُوماً هوَاهُمْ وَعِنْدَ البَيْنِ بُحْتُ بما أَلاَقِي

وقوله [٦]:

مَا إِنْ يَزَالُ النّدى يُدْنِي إِلَيْهِ يَداً مُمْتَاحَةً مِنْ بعِيدِ الدَّارِ والرَّحِمِ

وقوله [٧]:

مَا إِنْ نَزَالُ إلى وَصْفٍ لأَنْعُمِهِ فِينَا وشُكْرٍ لِمَا أَوْلاَهُ مُرْتَهَنِ

فنجد أنه في هذه الأبيات فصل بين (ما) النافية والفعل (زال) مع عمل (زال) في الجملة التي بعدها وقد اشترط النحاة لعمل الأفعال الناقصة الأربعة(زال- برح - فتيء -انفك) أن يسبقها نفي أوشبه نفي ولا يحذف النفي منها إلا في القسم،ولذا فإنَّ فَصْلَ (ما) عن (زال) غير مقبول .

ولعل السبب في منع الفصل بين (ما) والأفعال الناسخة التي تدخل عليها هو أن (ما) وما دخلت عليه صارا كالكلمة الواحدة وصار لهما معنى واحد فـ(ما) لم تعد للنفي و (زال) لم تعد في معناها الأول وهو الزوال والتحول،وصار لهما معنى جديد يعطيانه هو معنى الاستمرار والدوام،لا النفي،لأن (ما) للنفي وزال فيها معنى التقليل فكأنها في إطار النفي،فكأنه اجتمع نفيان ونفي النفي إثبات فإذا فصلا عن بعضهما فات ذلك المعنى .

إلا أن البحتري لم يلتفت إلى هذا الأمر وقاس «ما إن تزال» على «ماإن رأيته» لمجيئها في مثل هذا الموضع كثيراً وبخاصة أن المعنى لم يفسد بإقحامها بين الأداتين .

سابعاً : زيادة الفاء

---

(١) ديوان البحتري ٢/ ٧١٩/ ٢١ .
(٢) ديوان البحتري ٢/ ١١٤٤ / ٥ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ١٢١٠ / ٢٤ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٤٢٨ / ٣ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٥٥١ /١١ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٩٧٠ / ١٤ .
(٧) ديوان البحتري ٤ / ٢١٦٠ / ١٩ .

(أ) زيادة الفاء العاطفة

الفاء من حروف المعاني،وتأتي لعدة معانٍ منها الربط بين أجزاء الكلام فتكون رابطة للشرط ،وتأتي سببية،وتأتي عاطفة وغير ذلك، قال ابن جنى: ((واعلم أن الفاء إذا وقعت في أوائل الكلم غير مبنية من أصلها فإنها في الكلام على ثلاثة أضرب :

- ضرب تكون فيه للعطف والإتباع جميعاً.

- وضرب تكون فيه للإتباع مجرداً من العطف.

- وضرب تكون فيه زائدة دخولها كخروجها)) [١].

وزيادة الفاء ثابتة عند الكوفيين في الكلام، مثلها في ذلك مثل الواو، وقد خصها ابن عصفور بالشعر، قال :((ومن زيادة الفاء قوله :

يَمُوتُ أُنَاسٌ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُم وَيحدثُ نَاسٌ وَالصّغِيرُ فَيَكْـــبَرُ

يريد : والصغير يكبر،وقول أبي كبير :

فَـــرَأيتُ مَا فيـــه فَثَمَّ رَزَيتُهُ فَلَبِثْتُ بَعْدكَ غَيرَ رَاضٍ مَعْمَرى

يريد : ثُمَّ رزيته،وقول الأسود بن يعفر :

فَلَنَهْشَلٌ قَـوْمِى وَلِي في نَهْشَلٍ نَسَبٌ لَعَمْرُ أبيكَ غَيرُ غِلابِ

زاد الفاء في أول الكلام،لأن البيت أول القصيدة)) [٢] .

ومن زيادتها في شعر البحتري قوله [٣]:

أَهْدَي إِلَيْكُمْ على نَأيٍ تَحِيَّتَهُ حَيُّوا بأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ فَرُدُّوهَا

يريد : «أو ردوها»،ولعل البحتري أراد أن يضمن قوله تعالى : { وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَن مِنْهَا أَوْ رُودُّوهَا } [٤] فلما فاتته الفاء في "حيّوا" أعادها في "ردوها" وهذا من إدخال الحرف على الحرف، نحو قول الشاعر :

فَرَأيتُ مَـــا فيـــه فَثَمَّ رَزَيتُهُ فَلَبِثْتُ بَعْدكَ غَيرَ رَاضٍ مَعْمَرى

فزاد الفاء على أختها (ثم) وهو يريد "رزيته "، غير أن الخلاف بين هذا الشاهد وبيت البحتري أن الفاء في بيت البحتري بعد (أو) وفي الشاهد قبل(ثُمَّ) مما يقتضي أن تكون إحداهما زائدة،أما في الشاهد فلا يكون الترجيح متساوياً،لأن الحكم بزيادة (أو) لا يصح لأن المعنى سوف يختل وسيكون فاسداً.

ومن زيادة الفاء عند البحتري قوله [٥]:

راحَ فِيمَـــنْ يُشَيِّعُ الأظعَانَـــا رَبِّ فاحْفَظْهُ والهَوَى حَيْثُ كَانَا

فزاد الفاء،التقدير : «رب احفظه» .

(ب) زيادتها في خبر المبتدأ

من الوظائف التي تؤديها الفاء الربط بين الكلام،يقول ابن جني : ((لأن الفاء حكمها أن تأتى رابطة ما بعدها بما قبلها)) [١]، وخاصة في المكان الذي لا يرتبط أوله بآخره كالشرط مثلاً .

---

(١) سر صناعة الاعراب ٢٥١/١ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ٧٣ .
(٣) ديوان البحتري ٥ / ٢٧٤١ / ٢ .
(٤) سورة النساء : ٨٦ .
(٥) ديوان البحتري ٤ / ٢٣٨٦ / ١ .

ويقول أيضاً وهو يتحدث عن نحو : «إن تحسن إليَّ فالله يكافِئُكَ»: ((فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره، لأن أوله فعل وآخره اسمان، و الأسماء لا يُعادل بها الأفعال، أدخلوا هناك حرفاً يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدها،فلذلك اختصوها من بين حروف العطف)) [٢] .

أما في المواضع المتسقة والتي ينتظم الكلام فيها أوله مع آخره، فإنه لا يحتاج إلى رابط،وكل حرف داخل فيه فهو من قبيل الزيادة في الجملة .

ومن أمثلة ذلك زيادة الفاء بين المبتدأ والخبر،فإنه لما كان الكلام منتظماً لم يحتج الخبر إلى رابط يربطه بالمبتدأ .

والمبتدأ في هذه القضية نوعان :

نوع يكون كوناً عاماً يصلح للشرطية مثل الاسم الموصول، أو النكرة الموصوفة،والنوع الآخر ليس كوناً عاماً ولا يصلح للشرطية،مثل "محمد" و "الباب" وغيرها .

فأما اللفظ العام فإنه يصح أن يرتبط خبره بالفاء،قال سيبويه : ((ولو قلت : «زيد فله درهم» لم يجز،وإنما جاز ذلك لأن قوله : «الذي يأتيني فله درهم» ، في معنى الجزاء، دخلت الفاء في خبره، كما تدخل في خبر الجزاء،. . .، ومن ذلك قولهم : «كلُّ رجل يأتيك فهو صالحٌ»،و«كلُّ رجل جاء فله درهمان»،لأن معنى الحديث الجزاء)) [٣] .

وابن السراج يقول : ((وكذلك لو قلت : كلُّ إنسان فله درهم لم يجز ... وتقول «الذي يأتيني فله درهم»،و«الذي في الدار فله درهم» فدخول الفاء لمعنى المجازاة)) [٤] .

أما النوع الآخر فإنه لا يجوز ارتباط خبره بالفاء لأنه لا يصح فيه الشرط،ولا يكون مجيئه إلا عن طريق الشذوذ،وإذا وجد كان ذلك ظاهرة غير مستقيمة،وليست من باب ما يضطر إليها الشاعر، ولذا فإنها لم ترد في كتب الضرائر،يقول سيبويه : ((وسألته عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان،لِمَ جاز دخول الفاء هاهنا، و« الذي يأتيني» ، بمنزلة "عبدالله" ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : «عبدالله فله درهمان» ؟، فقال : إنما يحسن في (الذي) لأنه جعل الآخر جواباً للأول،وجعل الأول به يجب له الدرهمان،فدخلت الفاء هاهنا،كما دخلت في الجزاء إذا قال : «إن يأتني فله درهمان»،وإن شاء قال: «الذي يأتيني له درهمان»،كما تقول : «عبدالله له درهمان)) [٥].

فسيبويه هنا يصرح بعدم جواز (عبدالله فله درهمان)، لأنها ليست كجملة (الذي يأتيني فله درهمان)، لعدم تضمنها معنى الشرط والجزاء،ويسير على هذا النهج في منع هذا الأسلوب الزجاج [٦]، والمبرد [٧]،ومن نحا نحوهم .

وعلى ما سبق نعلم رأي النحاة في مسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ .

ونقل بعض النحاة عن الأخفش جواز غير ذلك،منهم ابن السراج،يقول: ((وتقول: «الذي يأتيني فله درهم»،«والذي في الدار فله درهم»،فدخول الفاء لمعنى المجازاة، ولايجوز: «ظننتَ الذي في الدار فيأتيك»،تريد : «ظننتُ الذي في الدار

يأتيك»،والأخفش يجيزه على أن تكون الفاء زائدة)) [٨].

كذلك أسند إليه أبو على الفارسي في البغداديات [٩]وابن جنى في سر صناعة الإعراب مثل ذلك قال : ((وأما وجه زيادتها فقد جاء مجيئاً صالحاً، أخبرنا أبو على أن أبا الحسن حكى عنهم :"أخوك فوجدَ" يريد : "أخوك وجد")) [١٠] .

---

(١) سر صناعة الاعراب ٢٥١/١ .
(٢) سر صناعة الاعراب ٢٥٣/١ .
(٣) الكتاب ١٣٩/١ ، ١٤٠ .
(٤) الأصول في النحو لابن السراج ٢٩٩/١ .
(٥) الكتاب ١٠٢/٣ .
(٦) معاني القران واعرابه ٣٥٨/١ .
(٧) المقتضب ١٩٥/٣ .
(٨) الأصول في النحو لابن السراج ١٦٨/٢ .
(٩) البغداديات ٣٠٩ .
(١٠) سر صناعة الاعراب ٢٦٠/١ .

وقال ابن هشام :((وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً، وحكى "أخوك فَوَجِدَ"، وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً)) [١] .

ولعل الذي دعا النحاة أن ينسبوا هذا الرأي إلى الأخفش قوله في المعاني: ((وقوله: { أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ }،فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة (ما) ويكون الذي بعد الفاء بدلاً من "أَنَّ" التي قبلها وأجود أن تكسر (إن) وأن تجعل الفاء جواب المجازاة،وزعموا أنهم يقولون : «أخوك فوجد ،بل أخوك فجهد،يريدون: «أخوك وجد» وبل «أخوك جهد» فيزيدون الفاء)) [٢] .

والفاء الداخلة على "أَنَّ" إن سلمنا بأنها زائدة ليست داخلة على الخبر، هذا فيما يتعلق بالآية الكريمة .

أما « أخوك فوجد» و « بل أخوك فجهد » فقد صدرهما الأخفش بقوله : وزعموا أنهم يقولون،أي أنه ينقل كلام غيره .

وقد قال الأخفش في موضع آخر من المعاني عند قوله تعالى : { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا } [٣] و {وَالزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ منهُمَا }[٤] قال: ((ليس في قوله "فاقطعوا" و "فاجلدوا" خبر مبتدأ،لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء،ولو قلت : «عبدالله فينطلق»،لم يحسن،وإنما الخبر المضمر الذي فسرت لك من قوله : ومما نقص عليكم ...)) [٥] .

ومما سبق نعلم رفض النحاة لدخول الفاء في خبر المبتدأ، حتى عند الأخفش،وأنه لا يجوز أن تقول : «زيد فمنطلق»، فتدخل الفاء على الخبر،لأن المبتدأ ليس لفظاً عاماً يجعله صالحاً للشرطية،وقد أورد البحتري هذا الأسلوب المرفوض في عدة أبيات :

<u>البيت الأول</u> وهو قوله [٦]:

وأنْتَ فَعَارِفٌ سَلَفِـي وَجَدِّي فَقِيهُ الأرْضِ في حَشْدِ المُلاَءِ

فأدخل الفاء في الخبر "عارف" دون أن يكون له شبهة في صحتها، فالجملة : "أنت فعارف" مبتدأ وخبر، ولم تتسق الجملة مع ما شرطه النحاة لهذا الأسلوب، وهو كون المبتدأ لفظاً عاماً يصلح أن يكون شرطاً ، أو على شرط الفراء والأعلم وهو أن شرط اقتران الخبر بالفاء كون الخبر أمراً أو نهياً، وشاهدهم [٧]:

وَقَائلةٍ : خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم وأكْرُومَةُ الحَيَّينِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

أما من ناحية الضرورة فإن هذا البيت من بحر الوافر ودخول الفاء ضرورة، لأن تقطيع الشطرة الأولى على هذا النحو :

وأنت فعا رفن سلفي وجـددي

مفاعلتن مفاعلتن فعولن

وما يحدث في هذا البحر هو أن يسكن الحرف الخامس وهو اللام في التفعيلة ،ويقابلها الفاء التي زادها البحتري،فإذا سكنت اللام تصبح (مفاعلْتن) وتنتقل إلى (مفاعيلن) وهو حسن في الحشو والعروض ويسمونه العصب .

أما إذا حذفنا هذا الحرف من التفعيلة فتصير (مفاعتن) وتحول إلى (مفاعلن) وهو قبيح ولكنه جائز،ويسمون هذا الحذف العقل،ومن هنا نعترف أن البحتري فَرَّ من قبح في الزحاف إلى شذوذ نحوي مرفوض الاستعمال [٨].

ويمكن تخريج بيت البحتري هذا على وجه آخر وهو أن البحتري حذف (أما) الشرطية التقدير : وأما أنت فعارف .

---

(١) مغني اللبيب ٢١٩ .
(٢) معاني القرآن الأخفش ١/ ١٢٤،١٢٥ .
(٣) سورة المائدة ٣٨ .
(٤) سورة النور ٢.
(٥) المرجع السابق ٨٠/١ .
(٦) ديوان البحتري ١ / ٣٧/٤٨ .
(٧) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد سيبويه ، انظر الكتاب ١٣٩/١ .
(٨) راجع : معالم العروض والقافية ٣٩ .

أما **البيت الثاني** فهو قوله [١]:

والْفخرُ فهْوَ اثْنانِ أحَرَزَ واحِداً أخوَالُهُ،والآخَرَ الأعْمَـــــامُ

فقد أدخل الفاء في الخبر "الجملة الاسمية (هو اثنان)" دون أن يكون هناك مسوغ لذلك،والبيت من بحـر الكامل .

وتقطيع الشطرة الأولى على هذا النحو:

والفخـر فـه واثنان أح رز واحدن

مستفعلن مستفعلن متفاعلن

وأصل التفعيلة الأولى والثانية (متفاعلن) ولكن حدث فيها إضمار وهو تسكين الحرف الثاني (التـاء) من التفعيلة (متفاعلن) ، فتصبح (مستفعلن)،وإذا حذفنا حرف الفاء الزائد الذي أدخله البحتري وهو الحرف الذي يقابل اللام فإن التفعيلة تكون (مستفعن) وهو قبيح ،ففر البحتري من هذا الزحاف إلى الشذوذ وهو إدخال الفاء في الخبر .

البيت الثالث فهو قوله [٢]:

والبَوَاقِي عَلَى اللّيالِي وإنْ خَـا لَفْنَ شيئاً فَمُشْبِهَاتُ الـمَوَاضِي

فأدخل الفاء في الخبر مشبهات دون مسو غ لذلك.

قال أبو العلاء المعرِّيّ عن هذا البيت وروايته:

والبَوَاقِي عَلَى اللّيالِي وإنْ خَـــا لَفْنَ شيئاً فَمُشْبِهَاتُ الـمَوَاضِي

قال:((ويُروى "شُبِّهاتُ الـمَواضِي"، والذي رَوَى "فَمُشْبِهاتُ الـمَواضِي" بالفاء ضعيف الرواية، لأن هذا موضع ليس من مواضع الفاء،لأن قوله "مُشْبِهاتُ الـمَواضِي" خبر "البواقي من" الليالي ،ويقْبُح أن يُقال : زيدٌ فمنطلقٌ، وإنما استحسنه من رواه،لأن الكلام طال وجاءت (إن) التي للجزاء، ومن عادتها أن تجيء الفاء في جوابها،وليست هذه الرواية بخطـأٍ، ولكن الأجود أن تُعدم الفاء في هذا الموضع)) [٣].

فمن كلام المعرِّيّ نرى أنه لا يجيز دخول الفاء في الخبر دون المسوغات التي ذكرناها ،ويضعف رواية الفاء ولكنه لا يخطئها، وإنما وهم من روى ذلك أنها جواب "وإن خالفن" . ويمكن أن يلتمس لبيت البحتري تخريج آخر وهو أن نجعل (أل) التي في المبتدأ "بواقي " موصولة موصوفة بكلمة "بواقي " جمع "باقية " فيكون المعنى : والتي بقيت،وبذا آل المبتدأ إلى المعنى الذي سوغ به النحاة دخول الفاء في الخبر .

البيت الرابع فهو قوله [٤]:

وَأنْتَ فَلا حَالِـــــــفٌ بالعِتَا قِ،وَلاحانِثٌ في طَلاَقِ الحَرَجْ

فالبحتري في هذا البيت أدخل الفاء في خبر المبتدأ مع تغيير بسيط على الخبر فقد جعله منفياً بـ (لا) ولا يخرج هذا الأسلوب عن ما تقدم .

البيت الخامس : قوله [٥]:

---

(١) ديوان البحتري ٤ / ٢٤/٢١١٢ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ٤/١٢٠٧ .
(٣) عبث الوليد ٢٦٢ .
(٤) ديوان البحتري ١ / ٢٧/٤٢١ .
(٥) ديوان البحتري ٨/٧٨٦/٢ .

كأنّـــي إذا بانَ الصَّدِيقُ عَدُوُّهُ وحِينَ ألاقِيه فأطْوَعُ مِنْ عَبْدِ

إن جملة و"حين ألاقيه فأطوع من عبد" فيها عدة مسائل :-

الأولى: أن هذه الجملة تضمنت معنى الشرط فقد رتب الطاعة على الملاقاة،وإذا لم تكن ملاقاة فلا طاعة،دل عليه قوله في أول البيت كأني إذا بان الصديق عدوه.

الثانية: أن معنى الشرط إنما جاء من لفظة (حين)كأنه قال (إذا) .

الثالثة : أن هذه اللفظة وصفت بالفعل (ألاقيه) وهو ما شرطه النحاة في الصلة .

الرابعة: حذف البحتري المبتدأ بعد الفاء،والتقدير : فأنا أطوع،فجملة (أطوع) هي الخبر،وعلى هذا تكون الفاء داخلة على جملة الخبر.

على هذا هل لنا أن تقول أن البحتري جعل من لفظ (حين) لفظاً عاماً دالاً على الشرطية ،ولذا أدخل الفاء في الخبر.

لا يمنع ذلك كون (حين) ظرفاً ،لأنه جعله لفظا عاما بمعنى وقت أو متى ،التقدير : متى ألآقيه .

البيت السادس : قوله [1]:

كلُّ ذَوْئبٍ مِنْ "فَارِسٍ" مِنْ عَطاءٍ فَهْوَ في"تُسْتَرٍ" و"جُبَّى" جُمُودُ

الأصل : «كلّ ذوئب هو في تستر»، فجعل الفاء في خبر المبتدأ، مع فقده لأكثر الشروط، فـ "كلّ" لفظ عام ومضاف إلى نكرة ،ولكن هذه النكرة ليست موصوفة بفعل ولذا لم تتضمن معنى المجازاة وأشبهت : زيد فمنطلق،الذي رده أكثر النحاة ولم يرتضوه ،فالبحتري فيه خارج عن قاعدة نحوية مقررة ،وهي عدم جواز دخول الفاء بلا مسوغ مما هو مذكور.

ثامناً : زيادة لام الابتداء

زيادتها في خبر (لكن)

وردت هذه الظاهرة في شعر البحتري مرة واحدة فقط وذلك في قوله[2] :

وَلَكِنـــني وَالخَالِقِ البَارِيءِ الّذِي يُـــزَارُ لَهُ البَيتُ العَتِيقُ المُحَـجَّبُ

لأمْتَسِـــــكَنْ بِالودِّ مَا ذَرَّ شَارِقٌ وَمَا نَاحَ قُمْرِيٌّ وَمَا لاحَ كَوْكَبُ

والأصل أن هذه اللام تدخل على المبتدأ أو على ما أصله المبتدأ،وهي مفتوحة وفائدتها توكيد مضمون الجملة المثبته،وإزالته الشك عن معناها المثبت،لذلك لا تدخل على حرف النفي ولا على فعل النفي ولا على المنفي بأحدهما،ولكنها تدخل على الاسم المفيد لمعنى النفي،وإذا دخلت هذه اللام على الخبر فقد يسميها بعض النحاة اللام المزحلقة،((ويقولون في سبب تسميتها : إن مكانها في الأصل الصدارة في الجملة الاسمية فلما شغل المكان بكلمة (إنَّ) وهي التي لها الصدارة أيضاً كـ(لام) الابتداء ،والتي تفيد التوكيد مثلها والتي تمتاز بأنها

---

(1) ديوان البحتري ١ / ٣٢/٥٠٤ .
(2) ديوان البحتري ١ / ٣٠٩ /٢٤،٢٥ .

عاملة تقدمت في صدر الجملة وزحلقت اللام من مكانها الذي تكثر فيه إلى مكان بعده في الغالب هو (الخبر) ولكن السبب الحق هو استعمال العرب)) [١] .

وقد قرر النحاة أن اللام هذه لا تدخل إلا على خبر (إنَّ) المكسورة قال الرضي : ((ولا تجيء لام الابتداء من جملة الحروف الستة إلا بعد (إنَّ) المكسورة)) [٢] ، وقال ابن مالك[٣] :

وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ لامُ ابْتِدَاءٍ نَحْو : إنِّي لَوَزَرْ

واختلف في دخولها في خبر الحروف الناسخة الباقية (لكن، وأن، ولعل،وكأن)،فذهب البصريون إلى أن دخولها في غير خبر (إنَّ) شاذ ولا يقاس عليه وما يهمنا في هذا الأمر هو دخولها على خبر (لكن) فقد اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة،فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر (لكن) كما يجوز في خبر (إنَّ) نحو: «ما قام زيدٌ لَكِنَّ عمرٌ لقائم»، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر (لكن)،وإن دخلت فهو شاذ لا يقاس عليه .

((أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا الدليل على أنه يجوز دخول اللام في خبر (لكنّ) النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء عن العرب في إدخال اللام في خبرها قول الشاعر:

*** وَلَكِنَني مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ ***

وأما القياس فلأن الأصل في (لكنَّ) هي (إنَّ) زيدت عليها (لا) والكاف فصارت جميعاً حرفاً واحداً كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر :

لَهِنَّكِ مِـــــنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَة عَلَى هَنَواتِ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

فزاد اللام والهاء على (إنَّ) وكذلك ها هنا زاد عليها (لا) والكاف فإن الحرف قد يوصل في أوله وآخره)) [٤]

ومن هنا نرى أن الكوفيين يرون أن (لكنّ) أصلها (إنَّ) زيدت عليها (لا) والكاف،ولهذا جاز دخول اللام على خبرها قياساً على (إنَّ)،قالوا والذي يدل على أن (لكنَّ) أصلها (إنَّ) على ما بينا أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع (إنَّ) فدل على أن الأصل فيها (إنَّ) زيدت عليها (لا) والكاف،وكما يجوز دخول اللام في خبر (إنَّ) فكذلك يجوز دخولها في خبر (لكن) .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين،وعلى كلا المذهبين لا يستقيم دخول اللام في خبر (لكن)،وذلك لأنها إنْ كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى،لأن كل واحدة منهما للتأكيد، وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى، وإن كانت لام القسم فإنما حسن مع (إنَّ) لأن (إنَّ) تقع في جواب القسم كما إن اللام تقع في جواب القسم،وأما (لكن) فمخالفة لهما في ذلك لأنها لا تقع في جواب القسم،فينبغي ألا تدخل اللام في خبرها .

ويخلص ابن الأنباري من هذه المسألة إلى منع دخول اللام في خبر (لكن) ويرجح قول البصريين على قول الكوفيين،ويرى أَنَّ (لكنّ) ليس أصلها (إنَّ) زيدت عليها (لا) والكاف ،قال : ((وأما قولهم : إن الأصل في (لكنّ) (إنَّ) زيدت عليها (لا) والكاف فصارتا حرفاً واحداً . قلنا لا نُسَلِّم . فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى)) [٥]، ثم قال : ((أما الجواب على كلمات الكوفيين في شاهدهم :

*** وَلَكِنَني مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ ***

فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه،ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلام العرب وأشعارهم كما جاء ذلك في خبر (إنَّ)،وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه)) [٦] .

---

(١) النحو الوافي ٦٥٩/١ .
(٢) شرح الكافية ٣٥٧/٢ .
(٣) شرح ابن عقيل ٣٠٥/١ .
(٤) الانصاف في مسائل الخلاف ٢٠٩ ، ٢١٠ .
(٥) المرجع السابق ٢١٤ .
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٤/١ .

وأيضاً يلخص الرضي هذه المسألة وموقف المذهبين منها فيقول : ((ولا يجيء لام الابتداء من جملة الحروف الستة إلا بعد (إنَّ) المكسورة،وألحق الكوفيون به (لكنّ) مستدلين بقوله :

** ولكنني من حبها لعميد **

قالوا إنما قلنا ذلك لأنها لا تغير معنى الابتداء كـ(إنَّ) ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع،وأما البصريون فقالوا كان حق اللام ألاَّ تجامع (إنَّ) المكسورة أيضاً لأنها تسقط بسببها عن مرتبتها من التصدر،لكن جاز مجامعتها لها لشدة تناسبهما بكونهما بمعنى واحد فاغتفر لذلك سقوطها عن مرتبتها،بخلاف (لكن) فإنها لا تناسبها معنى فلم يغتفر معها سقوطها عن مرتبتها،وما أنشده الكوفيون فإما أن يكون شاذًا كما في قوله :

** أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه **

وإما أن يكون في الأصل (لكن إنني) فخفف بحذف الهمزة ونون (لكنّ) كما خففت في قوله تعالى: { لَكِنَّا هُوَ اللهُ } [1]، اتفاقاً منهم بحذف الهمزة،وأصله : لَكِنّ أَنَا)) [2] .

قال ابن هشام في المغني : ((ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين، احتجوا بقوله :

** وَلَكِنَني مِنْ حُبِّهَا لَعمِيدُ **

ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام أو على أن الأصل : لكن إنني،ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون (لكن) للساكنين)) [3].

وقال ابن عقيل : ((لا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات (إنَّ) فلا تقول : لعل زيداً لقائم،وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لكن) وأنشدوا :

يَلُومُنَني في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِل وَلَكِنَني مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيـــــدُ

قال : وخرج على أن اللام زائدة)) [4] .

وعلى هذا فاستعمال البحتري خارج عن القياس قليل في الاستعمال،حتى إن الكوفيين لم يعضدوا كلامهم إلا بشاهد واحد هو نصف بيت،قيل : إنه لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير،كما ذكر ابن هشام .

---

(1) سورة الكهف : ٣٨ .
(2) شرح الكافية ٣٥٧،٣٥٨/١ .
(3) مغني اللبيب ٣٨٥ .
(4) شرح ابن عقيل ٣٠٦/١ .٣٠٧ .

الفصل السادس والعشرون

الفصل بين المتلازمين

التلازم ويسميه البعض [١] التظام ويُعَرَّف بأنه ((كل لفظين أو بابين أو لفظ و تركيب،أو لفظ ومحل إعراب،بينهما اقتضاء ضروري (افتقاري) أو غير ضروري (اعتباري)) [٢]، ويرى الدكتور محمد حماسه عبد اللطيف أن مدلول "التظام" أعم مِنْ لفظ "التلازم" والذي يتداول في كتب النحو،وقد عبر ابن جنى أيضاً بكلمة التظام عن بعض المعاني التي تجتمع أدواتها في جملة واحدة،فالاستفهام والتعجب حينما يتضادان يستحيل الكلام إلى خبر[٣]، مثل : ((«مررت برجل أي رجل»،فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهماً)) [٤]، والتلازم يقتضي أشياء عدة مِنْها الإعراب والرتبة والتقديم والتأخير وعدم الفصل وغير ذلك مِنْ الأمور التي تترتب على التلازم،فمثلا نجد أن المضاف والمضاف إليه يترتب على تلازمهما مِنْ الأمور السابقة ما يلي :

- الحركة الإعرابية فنجد أن المضاف إليه يأخذ حركة الجر،وذلك بسبب ملازمته للمضاف،فإذا افترقا زال موجب الجر إلا أن يبقيه الشاعر ضرورة،ولا يجوز في سعة الكلام .

- التقديم والتأخير فلا يتقدم المضاف إليه على المضاف .

- عدم الفصل فلا يصح عند كثير مِنْ النحاة الفصل بينهما إلا في ضرورة أو لمسوغ،كما أن فصل العامل عن معموله يضعف عمله،وبالجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قوي قُبْح الفصل بينهما .

ونحن في هذا الموضع سوف نتحدث عن الفصل بين المتلازمين،وما قد يترتب على هذا الفصل مِنْ فقد للأمور المترتبة على هذا التلازم وعلاقة ذلك بلغة الشعر .

أولاً : الفصل بين قد والفعل :

ونقصد بقد (قد) الحرفية وهي مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد مِنْ جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء الواحد فلا يفصل بينهما بشيء، وقد فصل البحتري بين قد والفعل الداخلة عليه بشيئين:

الأول : القســـــــم

وهو جائز شعراً ونثراً [٥]، واتصالهما أحسن،وقد بلغ الفصل بالقسم عند البحتري عشر مرات [٦]،منها قوله [٧]:

قد- لَعَمْرِي- أضْحى الزّمَانُ حَميداً بابْنِ طَوْقٍ مُحَمّـــدِ الـــمَأْمُولِ

قال أبو العلاء المعرِّيّ :((فصل بين (قد) و بين الفعل بالجملة المعترضة،وهو قوله "لعمرى" وذلك جائز سائغ إلا أن اتصال (قد) بالفعل أحسن،لأن حقيقة اتصالها إنما هو بالأفعال،وإنما يفصل بينهما وبين الفعل بما يكون كالفضلة مثل الظرف والقسم ونحو ذلك)) [١] .

---

(١) الضرورة الشعرية في النحو العربي ٣٣٦ .
(٢) المرجع السابق ٣٣٦
(٣) المرجع السابق ٣٣٦ .
(٤) الخصائص ٣٩٠/٢ .
(٥) انظر مغني اللبيب ٢٢٧ .
(٦) انظر : ديوان البحتري (١/ ٢٦ / ٧ ، ٥٩٥ / ٤١) ، (٢/ ١/٨٢٧ ، ١٩/١٢٤٤، ١/١٢٨٢، ٣/١٣٤٣) .
(٣/ ١٧٠٨ / ٨) (٤ / ٢٠٥٨ / ٧) ، (٥ / ٢٦٨٥ / ٣).
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٦٧٤ / ١٠ .

الثاني : الفصل بكان:

وقد ورد هذا الفصل في شعر البحتري في عدة أبيات على النحو التالي :

قوله [٢]:

قد كان مالَ عن المَطالبِ ناظِرِي وعَزمْتُ كلَّ العَزْمِ ألاّ أجْتَـــدِي

وقوله [٣]:

وَلَيَ الوِزارةَ مُبْقِياً في أمَّـــــــةٍ قد كان شارَفَ هُلْكُها أنْ يأفِدَا

وقوله [٤]:

يا بانِـــيَ المجـــدْ الّذِي قد كان قُوِّضَ فـانْهَـدَمْ

وقوله [٥]:

مُحَلّقةٌ يُـنْبِي عنِ النَّصْر نُطْقُهـــا وقَبْلَكَ ما قَدْ كانَ طالَ وُجُومُها

وقوله [٦]:

قد كانَ ناكَدَني فيه امْرُؤٌ سَلَكَتْ آبَاؤُهُ،وجَرَى في عِرْقِهِ اللّـــومُ

فإن قال قائل : إن قد هنا دخلت على الفعل وهو (كان) وليس ثمة فصل بينها وبين الفعل،قلنا : إن كان هنا زائدة و(قد) ليست داخلة عليها حقيقية يدل على ذلك جواز حذف كان ولا يختل المعني .

فـ(قد) في الأمثلة السابقة متعلقة بالفعل المحال بينه وبينها بـ(كان)،واللفظ إذا كان دخوله كخروجه كان زائداً،قال ابن مالك عند كلامه على زيادة (من) : ((وإذا دخلت (من) على (قبل) و(بعد) و(لدن) و(عن) فهي زائدة،لأن المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد)) [٧] ، فدل على أن اللفظ إذا كان دخوله وخروجه في الكلام واحداً كان ذلك اللفظ مـــن قـــبيل الزيادة أو الحشو،وهذا ما ينطبق على (كان) في أبيات البحتري السابقة،ولهذا نقول إنها فَصَلت بين (قد) والفعل .

ثانياً : الفصل بين (كَمْ) الخبرية ومميزها

يطالعنا في هذه القضية رأيان ينبني عليهما الخلاف في الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها،وهذان الرأيان هما :

الرأي الأول : وهو رأي البصريين وعلى رأسهم سيبويه،وهذا الرأي يقول إن العامل في تميز (كَمْ) هو (كَمْ) نفسها،فهو مجرور بالإضافة إليها .

الرأي الثاني : رأي الفراء،وهو القائل بأن العامل في تميز (كَمْ) حرف الجر (مِنْ) مقدرة،وإن كان حرف الجر لا يعمل محذوفاً،إلا أن كثرة مجيئها في هذا الموضع سوَّغ عملها مقدرة،وقد اعْتَرَضَ سيبويه على هذا الرأي فقال : ((فإن قال قائل : أُضمرُ (مِنْ) بعد (فيها)، قيل له : ليس في كل موضع يُضمر الجار، ومع ذلك إنّ وقوعها بعد (كَمْ) أكثر،وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز على قول الشاعر:

---

(١) عبث الوليد ٣٨٤ .
(٢) ديوان البحتري ٢/ ٦٩١ / ٢٢ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ٨٢٣ / ١٧ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٩٩٥ / ١٤ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ٢٠٢٠ /١٩ .
(٦) ديوان البحتري ٤ / ٢١١٩ / ٣ .
(٧) شرح التسهيل ٣/١٤٠ .

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وكريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَـــه

الجر والنصب والرفع على ما فسرناه)) [١] .

وعلى هذين الرأيين ينبني الخلاف حول الفصل بين (كَمْ) ومميزها،فسيبويه ومن وافقه يذهبون إلى أن الفصل بين (كَمْ) ومميزها فصل بين العامل ومعموله،لذا وجب نصب التمييز حملاً على (كَمْ) الاستفهامية ،ولا يجوز فيه الجر،وحجتهم هـــي أن (كَمْ) هي العاملة للـــجر فيما بعدها، لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة، لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام،فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما كما قال الشاعر :

كَمْ نَالَني مِنْهُم فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إذْ لا أَكَادُ مِنَ الإقْتَارِ أَحْتَمِـلُ

التقدير :«كَمْ فضلٍ »، إلا أنه لما فَصَل بينهما «ينالني منهم » نصب "فضلاً" فراراً مِنْ الفصل بين الجار والمجرور .

وقال ابن السراج : ((وإذا فصلت بين (كَمْ) وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت،أو لم يستغن،فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون،وانصب لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور)) [٢] .

وقال : ((وهو قبيح لأنك قد فصلت بين (كَمْ) وبين ما عملت فيه)) [٣] .

وهو بذلك يُشَبَه بنزع الخافض،لأنه عندهم إذا فُقِد عامل الجر لا يصح أن يبقى المعمول مجروراً فينتصب الممعمول،وذلك لضعف عامل الجر عن العمل محذوفاً،وكذلك في حال الفصل بين (كَمْ) ومعمولها .

والفراء مع الكوفيين يجيزون جر الاسم مع الفصل،واحتجوا بالنقل والقياس .

((أما النقل فقد قال الشاعر :

كَمْ بِجُودِ مُقْرِفٍ نَالَ العُلا وَشَرِيْفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَـــه

فخفض "مُقْرِف" مع الفصل .

وقال الآخر :

كَمْ في بَني بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيْعَةِ مَاجِدٍ نَفَّـــاعِ

وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد (كَمْ) في الخبر بتقـــدير (مِنْ)،لأنك إذا قلت: «كَمْ رجلٍ أكرمت»، و«كَمْ امرأة أهنت» ،كان التقدير فيه : كَمْ مِنْ رجلٍ أكرمت،وكَمْ مِنْ امرأة أهنت،بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده)) [٤].

وعلى ضوء هذه الآراء ننظر إلى أبيات البحتري،فنجد أنه قد ورد بيت فيه فصل بين (كم) ومميزها وهو قوله [٥]:

كَمْ سَرَى مُنْفِراً لِهَامِ رِجَالٍ سَاكِنٍ بَاتَتْ السُّيُوفُ تُطِيرُه

فقد فصل بين (كَمْ) وتميزها (ساكن)،التقدير : كَمْ سَاكِنٍ سرى منفراً لهام الرجال باتت السيوف تطيره .

أما بقية الأبيات فقد ورد فيها فصل (كم) عن مميزها،ولكن مع إعادة (من) مع التمييز وهذه الأبيات هي قوله [٦]:-

فكَمْ ثَمَّ مِنْ إجْلابَةٍ تَحْتَ خَفْتَـةٍ وَمِنْ جمْرةٍ مَخْبُوءَةٍ في رَمَادِهـَا

---

(١) الكتاب ١٦٦،١٦٧/٢ .
(٢) الاصول في النحو ٣١٩/١ .
(٣) المرجع السابق ٣٢٧/١ .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٣،٣٠٤/١، ٣٠٥ .
(٥) ديوان البحتري ٢٢/٩١٠/٢ .
(٦) ديوان البحتري ٢/ ٦٧٨ / ٣٥ .

وقوله [١]:

وكَمْ لَكَ مِنْ يَدٍ بَيْضَاءَ عِندِي لهَاَ فَضْلٌ كفَضْلِكَ والأيَــادِي

وقوله [٢]:

وَكَمْ لَكَ في النَّاسِ مِنْ حَاسِدٍ ؛ وفي الحَسَدِ النَّزْرِ حَظّ الحَســودِ

وقوله :[٣]

فَكَمْ في الدُّجـَى مِنْ فَرْحَةٍ بِلِقائِها وَمِنْ تَرْحَةٍ بالبَيْنِ مِنْهَا لَدَى الفَجْر !

وقوله [٤]:

وأغَـــرَّ يَرْفَعُهُ أَبُوهُ ؛ وَكَمْ لِكَريمِ قَوْمٍ مِنْ أَبٍ يَضَعُهْ !

وقوله [٥]:

وكَمْ لعُبَيْدِ اللهِ مِنْ يَــوْمِ سُؤْدُدٍ يُجَلّي طَخَا الأيَّـامِ ضَوْءُ شُعَاعِهِ !

وقوله [٦]:

كَمْ بالكَثِيبِ مِنْ اعْتِرَاضِ كَثِيبِ، وقَوَامِ غُصْنٍ في الثِّيَابِ رَطِيبِ !

وقوله [٧]:

كَمْ حُزْنَ مِنْ ذِكْرٍ لغُفْلٍ خَامِلٍ وبَنَيْنَ مِنْ حَسَبٍ لغَيرِ حَسِيبِ !

وقوله [٨]:

كَمْ له مِنْ أَبٍ يَتِيـهُ بأثْـــــوَا ب الـمَعَالي مُـؤَزّراً أو مُرَدَّى

وقوله [٩]:

وَكَمْ لِيَ مِنْ محْبُوكَةِ الوَشْي فيكُمُ إذا أنشِدَتْ قَامَ امْرُؤُ يَسْتَعِيدُهَــا

وقوله [١٠]:

وَكَمْ لَكَ عِنْدِي مِنْ يَـدٍ صامِتِيَّـةٍ يَقِلُّ لها شُكْرِي ويَعْيَا بِهَا وَصْفِي

وقوله [١]:

---

(١) ديوان البحتري ٢/ ٧٢٦ / ٣٠ .
(٢) ديوان البحتري ٢/ ٧٦٦ / ١٣ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ١٠٠٤ / ٥ .
(٤) ديوان البحتري ٢/ ١٢٥٠ / ٢١ .
(٥) ديوان البحتري ٢/ ١٣١٩ / ١٨ .
(٦) ديوان البحتري ١/ ٢٤٥ / ١ .
(٧) ديوان البحتري ١/ ٢٤٨ / ٢٦ .
(٨) ديوان البحتري ١/ ٥٧٢ / ٢٥ .
(٩) ديوان البحتري ٢/ ٦٥٥ / ٤٦ .
(١٠) ديوان البحتري ٣ / ١٣٩٨ / ٣٤ .

وَكَمْ قَدْ أغْفَلَ العُذّالُ عِنْدِي مِنَ اسْتِثْنَاقِ بَثٍّ واشْتِيَاقِ !

وقوله [٢]:

وَكَمْ قَدْ أعْتَقَتْ مِنْ رِقٍّ مُكْثٍ خُطَى هَذِي الـمُخَزّمَةِ العِتَـاقِ

وقوله [٣]:

فَكَمْ لَكَ في الأمْوَالِ مِنْ يَوْمِ وَقْعَـةٍ طَوِيل - مِنَ الأهْوالِ فِيهِ- عَوِيلُهَا

وقوله [٤]:

وَكَمْ لَكَ مِنْ وَسْمِيٍّ عُرْفٍ تُعرَّ فَتْ لَهُ سِمَةٌ زَهْرَاءُ في طَالِبٍ غُفْـــلِ !

وقوله [٥]:

كَمْ لَكَ فِيهَا مِنْ نَائلٍ ونَدَىً سُدْتَ بِهَا بَكْرَها وَ وَائِلَهَ !

وقوله [٦]:

فَكَمْ أذَلَلْتَ مِنْ رَجُلٍ عَـزيـزٍ ! وَكَمْ أعْـزَزْتَ مِنْ رَجُلٍ ذَلِيلِ !

وقوله [٧]:

وَكَمْ جاءَني عَنْكَ مِنْ مَنْطِـقٍ يَكادُ الـحَلِيمُ لَـهُ يَجْهَـــلُ

وقوله [٨]:

كَمْ في بَنِي الرُّوم مِنْ أعْجُوبَـةٍ مَثَلٍ وفي بَنِي العُرْبِ مِنْ ذِي نَجْدَهٍ بَطَلِ !

وقوله [٩]:

كَمْ فيهُمُ مِنْ حاتِمٍ في النّدَى يُـبِرُّ أفْضَالاً عَلَى حاتِـــمِ !

وقوله [١٠]:

وَكَمْ بالجَزِيرةِ مِنْ رَوْضَةٍ تُضَاحِكُ دِجْلَةُ ثَغْبَانَها !

وقوله [١١]:

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٥٢٢ / ٨ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٥٢٣ / ٢٢ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٧٧٨ / ٣١ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٨٠٣ / ٢٢ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٨٦٦ /٦ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٩٠٩ / ٥ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٩١٥ / ٥ .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١٩١٦ / ١ .
(٩) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٧١ / ٦ .
(١٠) ديوان البحتري ٤ / ٢١٧٦ / ١٦ .
(١١) ديوان البحتري ٤ / ٢١٢٧ / ٧ .

كَمْ للنّوَى والهَوَى في القَلْبِ مِنْ طَـلَلٍ لَمْ تُبْلِـهِ سَوْرَةُ الأيّــامِ وَالقِـــدَمِ !

ونلاحظ في الأبيات السابقة أن البحتري فصل بين (كَمْ) الخبرية ومميزها.

والفصل بـين (كَمْ) ومميزها مختص بالشعر يقول سيبويه : ((وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز،فتقول : كَمْ فيها رجلٍ،كما قال الأعشى:

إلا عُلالـــةَ أوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الجُزَارَة

فإن قال قائل : اضمر (مِنْ) بعد (فيها)، قيل له : ليس في كل موضع يضمر الجار، ومع ذلك إن وقوعها بعد (كَمْ) أكثر،وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز على قول الشاعر:

كَمْ بِجُودِ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وَكَرِيْمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَـــعَهْ

الجر والنصب والرفع على ما فسرناه)) [1] .

---

(1) الكتاب ١٦٦/٢، ١٦٧ .

الفصل السابع والعشرون

الحذف

أولاً : حذف العامل وإبقاء عمله

قام النحو العربي في مرتكزاته على نظرية العامل،وأنه لابد لكل سبب من مسبب ولكل حركة من فاعل،ولهذا العامل أثر على الكلمات يظهر على شكل ضمة أو فتحة أو سكون أو كسرة أو غير ذلك،ومهما كان اختلاف النحاة حول العامل وأثره فإنهم أجمعوا على أنَّ دوره وأثره ثابت،على خلاف القلة التي ردت هذا الأمر [1].

وقد قسم النحاة العامل إلى قسمين :

عامل لفظي : وهو الظاهر في الكلام وأغلب العوامل ظاهرة .

عامل معنوي : وينحصر في رافع المبتدأ والفعل المضارع وما عدا ذلك فهي عوامل لفظية،وقسموا أيضاً العوامل من حيث عملها إلى أقسام :

عامل قوى : وهي الأفعال وعامل دونه وهي الأسماء وعامل ضعيف وهي الحروف

واشترطوا لعمل العامل اللفظي أن يكون ظاهراً فلا يعمل في غيبه،وما كان خلاف ذلك عُدَّ من الشواذ أو الضرورة،فإذا ما اضطر شاعر أن يحذف العامل ويبقى أثره جاز له ذلك،على خلاف بين النحاة،ومن حذف العوامل وإبقاء عملها عند البحتري مايلي :

(أ) : حذف (أنْ) وإبقاء عملها

(أنْ) المصدرية تدخل على الفعل المضارع فتعمل فيه النصب،وقد يضطر الشاعر فيحذف (أنْ) ويبقى الفعل المضارع منصوباً دون أن يعوض عنها بشيء تشبيهاً لها بإضمارها وجوباً بعد الحروف مثل (حتى) ولام الجحود وفاء السببية وواو المعية و(أو) التي بمعنى (إلا) التي جعلت عوضاً عنها،مثل قول عامر بن الطفيل :

فَلَمْ أرَ مِثْلَهَا خُبَاسَـــةَ وَاحِـــــدٍ وَنَـهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

يريد : أنْ أفعلَه،بنصب الفعل (أفعله) .

وقول ذي الرمة :

وَحَقَّ لِمَنْ أبُو بَكْرٍ أبُوهُ يُوَفِّقَهُ الّذِي رَفَعَ الجِبَالا

يريد : أنْ يُوَفِّقَه،وقول طَرَفَه :

ألا أيُّهَذَا الزّاجِـرِي أحْضُرَ الوَغَـــى وَأنْ أشْهَدَ اللذَاتِ،هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي ؟

في رواية من رواه : "أحْضُرَ" ،بالنصب،يريد : "أَنْ أَحْضُرَ" [1].

([1]) انظر : الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ١٦ .

((ولا يجوز ذلك في سعة الكلام،فإن جاء شيء منه حفظ ولم يقس عليه لشذوذه،وقد حكى من كلامهم :« مُرْهُ يَحْفِرَها »، و« لابُدَّ مِنْ تَتْبَعَهَا »، و« خُذِ اللصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »،بنصب "يحفرها" و"تتبعها" و"يأخذك")) [٢].

((وزعم الطبري أَنَّ العرب تقول :« تَصْنَعَ مَاذا » و« تَفْعَلَ مَاذا » بنصب "تَصْنَع" و"تَفْعَل" ،لأن معناه : «تُرِيدُ أَنْ تَصْنَعَ مَاذا»،و« تُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ مَاذا،فنصبوه بهذا المعنى،فإذا قالوا : « تريد ماذا ؟ »،لم ينصبوا "تريد" لأنه لا يستقيم أن تقول : « تريد أَنْ تريد ماذا »، لأن الإرادة لا تراد،وهذا شيء لا أعلم أن أحداً حكاه غيره)) [٣].

((قال الفراء أراد : "أفْعَلُها" ،فحذف الألف وفتح اللام،ليدل على أنه حذف الألف،لأن الفتحة من جنس الألف .

وهذا يفسد عند سائر الناس لأن الفتحة يجب أن تكون على الهاء،واللامُ فعليها الإعراب مستحيلٌ أن يُسْقَطَ ويُوتى بما لا يلزم أن يدخله،ولا يكون دليلاً فيه،لأن الهاء حائل بينهما .

وأيضاً هذا لا يجوز إلا فيما كان قبل آخره ساكنٌ فَتُرَدُّ حركة الهاء عليه،كما أنشد سيبويه :

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرَبُهْ

كان الوجه: « لَمْ أَضْرِبْه »،ثم ردَّ حركة الهاء على الباء الساكنة،وسَكَّن الهاء والذي قاله سيبويه في هذا البيت : إنما حملوه على أن الشعراء يستعملون (أنْ) هاهنا كثيراً، كأنه قال : « بَعْدَ ما كِدْتُ أنْ أَفْعَلَهُ » .

وهذا أيضاً عند أصحابه غلطٌ، وذاك أن (كاد) لا يجوز أن تدخل معها (أنْ) إلا في الشعر،لأن معناها المقاربة،ومنها قوله جَلَّ وَعَزَّ : { مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيْغُ قُلُوبُ فَرِيْقٍ مِنْهُم } [٤]، فكيف تضمر مع ما لا تدخله ثم تعمل،وهي لا تضمر في غير هذا الموضع،حتى يكون في الكلام دليل عليها ؟،كما قال الشاعر :

ألا أيُّهَذَا الزّاجِـــــرِي أحْضُرَ الوَغَـى وَأنْ أشْهَدَ اللّذَاتِ،هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي ؟

فأراد : «أَنْ أَحْضُرَ»،ولكن حذف لما كانت (أنْ) الثانية في قوله : « وأنْ أشْهَدَ اللذات » ،تدل على ذلك .

على أن بعض النحويين لم يُجِزْ في هذا إلا الرفع،وقال : إذا فُقِدت (أنْ) رُفِعَ الفعل،فهذا وأمثاله يضعف ما قال سيبويه عندهم .

وقال قوم:«بعد ما كدت أفعلنَّه »، ثم حذف النـــون،فبقيت اللام على فتحها .

وقد زعم بعض النحويين أن هذا أيضاً غلطٌ،لأن النون إذا كانت في هذا الكلام لم يجب حذفُها،إذ لا علة أوجبت ذلك،فإن كان الذي أوجبها اضطرار الوزن وجب أن يزول عن البناء إلى الإعراب،لأن النون ليست بشيء لازم المعنى،واستحسن صاحبُ هذا القول قولَ سيبويه،وصَوَّبَه)) [٥].

وهذه الظاهرة خلافية بين أهل البصرة والكوفة وقد عقد لها ابن الأنباري المسألة (٧٧) من الأنصاف تحت عنوان (هل تعمل (أن) المصدرية محذوفة من غير بدل)،وملخص المسألة :

أن الكوفيين يذهبون إلى أنَّ (أنْ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل .

وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل،ولكل حججه [١] .

---

(١) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥١
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٢ .
(٣) المرجع السابق ١٥١.
(٤) سورة التوبة آية ١١٧ .
(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٢،٢٣٣،٢٣٤ .

وخَلُصَ ابن الأنباري إلى القول في النهاية برجحان قول البصريين،و رَدَّ على حجج الكوفيين بإن قراءة عبدالله بن مسعود : { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بَني إسْرَائيلَ لا تَعْبُدُوا إلا اللهَ} [٢] شاذة وليست بحجة،ورواية بيت طَرَفَه بالرفع ، أما بيت الطفيل فقال : إنَّ الجواب عنه على وجهين :

الوجه الأول: أنه نَصْبَه "أفعلَه" على طريق الغلط،كأنه تَوَهَّم أنه قال : «كدت أنْ أفْعَلَه »،لأنهم قد يستعملونها مع (كاد) في ضرورة الشعر .

و**الوجه الثاني** : أنه أراد بقوله : « بعدما كدتُ أفْعَلَه »،«بعد ما كدت أفعلها » فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها .

والحقيقة أنَّ أكثر النحاة يعترض على تأويل سيبويه لهذا البيت من حيث أنه داخل بين ضرورتين،ذلك أنَّ الأصل تجرد المضارع بعد (كاد) من (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع [٣]، فدخول (أنْ) على (كاد) ضرورة،ثم حذفها مع بقاء عملها من غير عوض ضرورة أخري .

---

(١) واحتج الكوفيون على قولهم بقراءة عبد الله بن مسعود : { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بَني إسْرَائيلَ لا تَعْبُدُوا إلا اللهَ } (البقـــرة :٨٣) بنصب "لا تعبدوا " بـ(أنْ) مقدرة لأن التقدير فيها : أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف (أنْ) وأعملها مع الحذف فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف ، وبقول طَرَفَه :

ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أحْضُرَ الوَغَى وَأنْ أشْهَدَ اللذّاتِ ، هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

وقول عامر بن الطفيل :

فَلَمْ أرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أفْعَلَهْ

فنصب " أفعله " لأن التقدير فيه : «أن أفعلَه» ، فدل على أنها تعمل مع الحذف ، وهذا على أصل البصريين ألزم لأنهم يزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر، والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعَرْض ، وكذلك بعد الواو واللام و(أو) و(حَتَّى) ، فكذلك ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب مـــن عوامـــل الأفـــعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغي أنْ لا تعمل مع الحذف من غير بدل ، وقالوا أيضاً : إنَّ (أنَّ) المشددة لا تعمل مع الحذف وهي أصل (أن) الخفيفة وهي محمولة عليها ، وهي كذلك من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فأولى بالخفيفة ألا تعمل مع الحذف وهي من عوامل الأفعال الأضعف .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٩/٢ ـ ٥٧٠ .

(٢) سورة البقره : ٨٣ ، قال القرطبي ١٣/٢ :((قال سيبويه ، "لا تعبدون " متعلق بِقَسَمٍ ، والمعنى : وإذ استخلفاهم والله لا يعبدون ، وأجازه المبرد والكسائي والفراء ، وقرأ أُبَيّ وابن مسعود "لا تعبدوا " على النهي ، ولهذا وُصِلَ الكـــلام بالأمر فقال : « وقوموا ، وقولوا ، وأقيموا ، وآتوا» ، وقيل : هو في موضع الحال ، أي أخذنا ميثاقهم موحِّدين ، أو غير معاندين ، قاله قطرب والمبرد أيضاً ، وهذا إنما يتجه على قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي "يعبدون" بالياء من أسفل ، وقال الفراء والزجاج وجماعة : المعنى أخذنا ميثاقهم بألا يعبدوا إلا الله وبأن يحسنوا للوالدين ، وبألا يسفكوا الدماء ، ثم حذفت (أنْ) والباء فارتفع الفعل لزوالهما كقوله : { أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي} ، قال المبرد : هذا خطأ ، لأن كل ما أضمر في العربية فهو يعمل عمله مظهراً ، تقول : وبلدٍ قطعت ، أي رُبَّ بلدٍ .

قلت : ليس هذا بخطأ ، بل هما وجهان صحيحان وعليهما أنشد سيبويه :

ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أحْضُر الوَغَى وَأنْ أشْهَدَ اللذّاتِ ، هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

بالنصب والرفع ، فالنصب على إضمار (أنْ) والرفع على حذفها)) .

(٣) انظر ص ٣٠٠ .

وهذا فيه مخالفة لرأي جمهور البصريين الذين يمنعون حذف (أنْ) من غير عِوَض مطلقاً في شعر أو نثر، قال القزاز : ((على أن بعض النحويين لم يجز في هـــذا إلا الـــرفع،وقال : إذا فقدت (أن) رفع الفعل)) [١]،وقال أيضاً : ((والذي قاله سيبويه في هذا البيت : إنما حمـــلوه على أن الشعراء يستعملون (أنْ) هاهنا كثـــيراً،كأنه قـــال: «بَعْدَ ما كِدتُ أنْ أفْعَلَهُ »،وهذا أيضاً عند أصحابه غلطٌ،وذاك أنَّ (كاد) لا يجوز أنْ يدخل معها (أنْ) إلا في الشعر،لأن معناها معنى المقاربة)) [٢].

وملخص القول في هذه المسألة هو أن حذف (أن) المصدرية وإبقاء عملها من غير تعويض ضرورة كما قال الأعلم : ((وقد يجوز النصب بإضمار (أنْ) ضرورة)) [٣].

وقد ورد في شعر البحتري على هذا النمط بيت واحد أضمر فيها البحتري (أنْ) ونصب الفعل بعدها وهو قوله [٤]:

إِيَّاك **تَغْتَرَّ** أوتَخْدَعكَ بارِقـــــةٌ مِنْ ذِي خِدَاع يُرِي بِشْراً و إِلْطَافا

حيث حذف (أنْ) ونصب الفعل "تَغْتَرَّ" وهذا في أسلوب التحذير حيث أن قياس الجملة : «إياك وأنْ تغترَ »، لكنه حذف (الواو وأن) وأبقى على الفعل منصوباً ضرورة،ولو رفع الفعل مع إضمار (أنْ) لكان ذلك أسهل من نصبه مع حذفها،لأن رفع الفعـــل المضـــارع مع تقدير (أنْ) محذوفة كثيرٌ،وقد خُرِّجت عليه بعض الآيات منها :قوله تعالى : { وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً } [٥]. وذكروا أن ذلك رديء،قال ابن هشام : ((وإذا رُفِعَ الفعل بعد إضمار (أن) سهل الأمر،ومع ذلك لا ينقاس)) [٦].

ومن هذا القبيل أي رفع المضارع مع حذف (أنْ) قول البحتري [٧]:

أمَّا مُصَافَحَـــــةُ الوَدَاعِ فإنَّهَـــا ثَقُلَتْ فَمَا اسْطَاعَتْ **تَنُوءُ** بها يَدِي

قال المعرِّيّ : ((التقدير : « فما اسطاعت يدى أن تنوء بها »،فحذف (أنْ) وحذفها جائز،وإذا حذفها فما بعدها واقع موقع المفعول كما يقال : ما استطعت الخروج ولا النهوض،ولا يمتنع أن يجعل الكلام على غير حذف،ويكون قوله : «تنوء بها »، في موضع الحال كأنه قال : «ما أطاقت يدي »،ويكون المفعول في النية ،وإذا كانت (أن) وما بعدها في موضع نصب فالحذف حسن،فإذا وقعت موقع رفع فحذفها مكروه،كقولك: «حَانَ لك أن تقومَ »،وقبح : «حَانَ لك تقومُ)) [٨].
وكذلك قوله [٩]:

وَقَدْ زَعَمَتْ لا يَقْرَبُ اللهْوَ ذَوالحِجَى وَقَدْ يَشْهَدُ اللهْوَالذي يَشْهَدُ النَّجْوَى

يريد : زعمت ألا،المكونة من (أنْ) و(لا)،لأنهم يقولون : «زعمت أنَّ»،و«زعمت أنْ»قال الله عز وجل : { زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا } [١٠]،وقال تعالى : { وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيْكُمْ شُرَكَاءَ } [١١]، وقال : { بَلْ زَعَمْتُمْ أَنْ لَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدا } [١]، وقال :{ يَا أَيُّها الَّذينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءَ للهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوا الموْتَ } [٢] .

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٤ .
(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٣ .
(٣) تحصيل عين الذهب ٤٢٤ .
(٤) ديوان البحتري ٤ / ٢٦٠٣ / ١ .
(٥) سورة الروم : ٢٤ ، قال القرطبي ١٨/١٤ : ((قيل المعنى : أن يريكم ، فحذف (أن) لدلالة الكلام عليه)) .
(٦) مغني اللبيب ٨٣٩ .
(٧) ديوان البحتري ٢ / ٦٩١ / ٢٦ .
(٨) عبث الوليد ١٨٤ .
(٩) ديوان البحتري ٦/٥٤/١ .
(١٠) سورة التغابن :٧ .
(١١) سورة الأنعام : ٩٤ .

ومن حذف (أن) عند البحتري أيضاً قوله [٣]:

لِتَعْلمَ أنَّ الوُدَّ يجْمَعُنا عَلَى صَفَاءِ التّصَافي قَبْلَ **يَـجْمَعُنا** عَمْرُو

التقدير : « قبل أنْ يجمعَنا عمرُو »،دَلَّ عليها قوله في الشطر الأول : « لتعلم أن

الود يجمعنا » .

وكذلك قوله [٤]:

بَدَائعُ تَأْبَى أنْ تَدِينَ لِشَاعِرٍ سِوَايَ إذا ما رَامَ يَوماً يَقُولهُا

التقدير : «أَنْ يَقُولَهَا» ،وفائدة هذا التقدير هو أنه يُبْعِد الوهم بأَنَّ "يقولها" هي جواب (إذا) وهي من صلتـــها،قال المعرِّيّ : ((أراد : «أنْ يقولها» ،فحذف (أنْ)،وهو جائز إلا أنه رديء،ومن جنسه قول طرفة :

ألا أيُّهَذَا الزّاجِرِي أحْضُرُ الوَغَى وَأنْ أشْهَدَ اللذّاتِ،هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

وبعض الناس يَفِرُّ من حذف (أنْ) فينشد :

** أَلا أَيُّهَا اللاَّحِي أَنْ أَحْضُرَ الوَغَى **

وقال ذو الرُّمَة :

وَحَقَّ لِمَنْ أبُو مُوْسَى أبُوهُ يُوَفِّقُهُ الّذِي رَفَعَ الجِبَالا

أراد : « أَنْ يُوَفِّقَه»،وإذا كانت (أنْ) وما بعدها في موضع نصب واقعةً موقع المفعول،فحذفها أحسن منه إذا كانت في موضع رفع كالخبر أو المبتدأ .

وقولهم : « تسمع بالمُعَيْدِيِّ لا أنْ تراه »،وهو مما حذفت فيه (أنْ) ،ولكن المثل يجوز فيه ما يجوز في ضرورة الشعر،لأن استعماله يَكْثُر،وبعض الرواة يظهر (أنْ) فيقول : «أن تسمع بالمُعَيْدِيِّ»)) [٥].

لكن البحتري لما حذف (أنْ) ورفع الفعل بعدها وهو في موضع النصب كان رفعه رديئاً قليلاً في الكلام،ولونصب الفعل مع الحذف كان ضرورة،وهذا على مذهب سيبويه أقيس،حيث يقول : ((ولو قلت : « مُرْهُ يَحْفِرُهَا » على الابتداء كان جيداً ؛ وقد جاء رفعُه على شيء هو قليلٌ في الكلام،على : مُرْهُ أَنْ يَحْفِرَهَا،فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في « عَسَيْنَا نَفْعَلُ » ؛ وهو في الكلام قليلٌ،لايكادون يتكلمون به ؛ فإذا تكلموا به فالفعلُ كأنه في موضع اسم منصوب ،كأنه قال : « عَسَى زيدٌ قائلاً»، ثم وضع "يَقُولُ" في موضعه،وقد جاء في الشعر،قال طَرَفَة بن العبد :

ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أحْضُرُ الوَغَى وَأنْ أشْهَدَ اللذّاتِ،هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي))[٦] .

قال الأعلم : ((الشاهد في رفع "أَحْضُرُ" لحذف الناصب وتَعَرِّيْهِ منه،والمعنى «لأَنْ أَحْضُرَ»)) [٧] .

فإن قال قائل : لِمَ قدرت أنَّ (أنْ) في أبيات البحتري الأربعة الأخيرة محذوفة،مع أن الفعل المضارع مرفوع،وإنما ساغ تقدير (أن) محذوفة لتسويغ نصب الفعل المضارع بلا عامل ظاهر ؟ .

---

(١) سورة الكهف : ٤٨ .
(٢) سورة الجمعة : ٦ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ٨٩٤ / ١١ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٧٧٨ / ٣٤ .
(٥) عبث الوليد ٤٢٠ ،٤٢١ ، ٤٢٢ .
(٦) الكتاب ٩٩/٣ .
(٧) تحصيل عين الذهب ٤٢٤ .

قلنا لأن (أنْ) في مثل هذه الجمل يتطلبها المعنى،فهي وإن لم تظهر فهي في النيــة،ولازمة معنى وإنْ رفضت صناعة عند رفع الفعل،يدل على ذلك أنَّ الاستقراء لكلمة (قَبْلَ) والتي بعدها فعل مضارع مثل قول البحتري « قَبْلَ يجمعُنا عمرو» وبخاصة فيما ورد في القرآن الكريم أن جميعها كانت مسبوقةً بـ(أنْ) ،وكذلك قوله : زعمت فإن الغالب في مفعولها أن يكون (أَنْ أو أَنَّ وصلتها) مما يدل على أن هذا التركيب يشترط له (أن) فإن ورد بغيرها فهي مقدرة أو منوية سواء ارتفع الفعل أم انتصب .

وعلى هذا فاستعمال البحتري للفعل (تغترَ) منصوباً بغير (أن) جائز على مذهب الكوفيين ضرورة عند البصريين،ولعل الذي جعل البحتري يحذف (أنْ) هو علم المخاطب بها ولا سيما أنها في أسلوب معروف التركيب وهو أسلوب التحذير .

أما الأبيات الأربعة الأخيرة فإذا قررنا لزوم (أن) فيها فإن حذفها ورفع المضارع بعدها لا ينقاس كما قال ابن هشام [١].

(ب) : حذف حروف الجر

١- حذف حرف الجر وإبقاء عمله

وردت هذه الظاهرة في شعر البحتري مرة واحدة،وهي قوله [٢]:

فَلاَبُدَّ مِنْ نَجْرَانِ تَثْلِيثَ إنْ نَأَوْا، وإنْ قَرُبُوا شَيئاً فَنَجْرَانِ لَعْلَعَـــاً

بكسرة تحت آخر "نجران" وقد تكلم المعرِّيّ عن هذا البيت،فقال : ((«نجرانِ لَعْلَع»،يجوز فيه الرفع والنصب،الـــرفع على تقدير المبتدأ،والنصب على إضمار فعل،ومعنى الرفع أن يكون : المقصـــد "نجرانُ لعلع" ،أو نحـــو ذلك،ومعنى النصب : «قصدنا نجرانَ لعلع» أو نحوه،والخفض قبيح،وهو على قبحه جائز، ويسهل في مذهب الكوفيين أكثر من سهولته في مذهب أهل البصرة،لأن حروف الخفض لا تضمر إلا أن يدل عليها شيء،وقد دل عليها قوله : «فلابد من نجرانَ»،فيكون المعنى فإن قربوا شيئاً فلابد من نجرانِ لعلع)) [٣].

وحذف حرف الجر وإبقاء عمله من غير أن يعوض منه شيء من أقبح الضرائر ((ولا يجوز شيء من ذلك في سعة الكلام إلا في اسم الله تعالى في القسم،فإنه قد يحذف منه حرف الجر ويبقى عمله تخفيفاً لكثرة الاستعمال فيقال : اللهِ لأفعلن،بخفض اسم الله، ومن ذلك قوله :

ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ اللهِ نَاصِح وَمَنْ قَلْبُهُ لي في الظَبَاءِ السَّوَانِحِ)) [٤].

وذلك أن حرف الجر من العوامل الضعيفة التي لا تقوى على العمل إلا وهي موجودة في الكلام،ومتصلة بمجرورها من غير فاصل،أو أن هناك ما يدل عليها، قـال سيبويه : ((وليس كل جار يضمر،لأن المجرور داخل في الجار،فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد،فمن ثم قبح،ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم،لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج)) [٥] .

وسيبويه يعني بجواز الحذف إذا دل عليه دليل،أما إذا لم يدل عليه دليل فلا،قال ابن الأنباري في الإنصاف : ((وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف،وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض،ولم يوجد ها هنا فبقينا فيما عداه على الأصل)) [٦].

وابن مالك يجعله من المسموع الذي لايطرد،وذلك من نحو قول جرير :

إذَا قِيْلَ : أيُّ النّاسِ شَرُّ قَبِيْلَةٍ أشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأكُفِّ الأصَابِعُ

وقول الآخر :

---

(١) انظر : مغني اللبيب ٨٣٩ .
(٢) ديوان البحتري ٢ / ١٢٦٤ / ١٥ .
(٣) عبث الوليد ٢٧٦ .
(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٥ .
(٥) الكتاب ١٦٣/٢ .
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٦/١ .

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آل قَيْسٍ أَلَفْتُهُ حَتّى تَبَذّخَ فَارْتَقَى الأعَلامِ

كما أنه أورد بعض الأحاديث فيها حذف حرف الجر وإبقاء عمله،قال : ((وفي صحيح البخاري قول النبي ﷺ " صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمسٍ وعشرين ضعفاً " على تقدير الباء،ومثله من جامع المسانيد على أحد الوجهين قول النبي ﷺ " خير الخيل الأدهمُ،الأقرح،الأرثم المحجل ثلاثٍ " على أن يكون المراد المحجل في ثلاثٍ)) [١].

والواقع أن جعل ابن مالك لهذا الحذف من المسموع الذي لا يقاس عليه مع إيراده لأحاديث صحيحة فيه نظر .

أما ابن هشام فانه يجوز ذلك،حتى في حال السعة إلا أن ذلك قليل لمجيئه على قلة في كلام العرب شعراً ونثراً،قال : ((وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة - وقد قيل له: كيف أصبحت - خيرٍ عافاك الله)) [٢].

فقوله : «قد يحذف» يفيد القلة .

والمعرِّيّ في بيت البحتري جوز وجه الجر على قبح،لأن الوارد من ذلك قليل،وإن جعلها أحد الوجوه الإعرابية لـ"نجران" إلا أنها ضبطت في نسخة الديوان بالجر،فعلى شواهد ابن مالك من الأحاديث النبوية يمكن لنا أن نسوغ للبحتري هذا الاستعمال، وإن لم يجعله بعض النحاة من اللغة العالية .

<u>٢- حذف حرف الجر وتغيير عمله</u>

وهو ما يسمى بنزع الخافض وبعضهم يسميه الحذف والإيصال[٣]، وفي كتاب "ما يجوز للشاعر في الضرورة"،حذف الإلزاق [٤] قال ابن ابن عصفور : ((ومنه حذف حرف الخفض من المعمول ،ووصول العامل إليه بنفسه للضرورة تشبيهاً له بالعامل الذي يعمل بنفسه نحو قول جرير :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ

يريد : على الديارِ)) [٥].

وغالباً ما تكون هذه الظاهرة في حروف الجر،لأنها غالباً ما يُعدى بها الفعل القاصر،فإذا حذف الجار فإن الاسم الذي بعدها إما أن يبقى مجروراً،فيكون بهذا قد أبْقي العمل مع حذف العامل،وهذا يرفضه غالب النحاة ويعدونه من الضـــرائر القبيحة،لأن حرف الجر من العوامل الضعيفة ولا يقوى على العمل محذوفاً .

وإما أن يتعدى الفعل بعد حذف الجر فينصب الاسم،وهذا ما يسميه النحاة **النصب على نزع الخافض** ،قال سيبويه:((وإنما فَصْلُ هذا أنها أفعال تُوصل بحروف الإضافة،فتقول: اخترت فلاناً من الرجال،وسميته بفلان،كمـــا تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها،وأستغفر الله من ذلك،فلما حذفوا حـــرف الجـــر عمل الفعل))[٦].

وعُد أيضاً من هذه الظاهرة قولهم : ذهبت الشام،ودخلت الدار،وغيرها .

وتعددت الآراء حول هذه الظاهرة،فسيبويه يعدها من القليل،أو أنها لغة لبعض العرب،قال : ((وليست "أستغفر الله ذنباً"،و"أمرتك الخيرَ"،أكثر في كلامهم جميعاً،وإنما يتكلم بها بعضهم)) [٧] .

وابن عصفور يجعله ضرورة [٨]، ورَدَّ البغدادي ذلك وقال : إنه شاذ،قال عند الشاهد :

---

(١) شرح التسهيل ١٩٣/٣ .
(٢) مغني اللبيب ٨٣٩ .
(٣) النحو الوافي ١٥٩/٢ .
(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٣ . .
(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٥ .
(٦) الكتاب ٣٨/١ .
(٧) الكتاب ٣٨/١ .
(٨) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٥، ١٤٦

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ

((على أن حذف الجار منه على سبيل الشذوذ . . . وعد ابن عصفور حذف الجار وإيصال الفعل إليه ضرورة،والصحيح ما ذهب إليه الشارح والمحقق بدليل ما أورده من آيات)) [١] .

وابن هشام يرى أن ذلك من باب الاتساع ،قال : ((السابع : إسقاط الجار توسعاً نحو { وَلَكِنْ لا تُوَاعِدُوهُن سِرّاً } [٢] ،أي : على سر،أي : نكاح . . .

وقوله :

. . . . كَمَا عَسَلَ الطّرِيقَ الثعلبُ

أي : في الطريق)) [٣] .

وابن عقيل يُخْرِج هذه الظاهرة من القياس إلى السماع،قال : ((ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير(أَنَّ)،و (أَنْ) بل يُقتصر فيه على السماع،وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير،إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً،فيجوز عنده حذف الباء فتـــقول: « بَرَيْتُ القلمَ السكينَ »،فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو « رغبت في زيد »،فلا يجوز حذف (في) لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ هل التقدير: « رغبت عن زيداً» أو « في زيد »،وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يـــجز نحو : « اخترتُ القومَ من بني تميم » فلا يجوز الحذف،فلا تقول : « اخترتُ القومَ بني تميم » ؛ إذ لا يُدْرَى : هل الأصل : «اخترت القومَ من بني تميم »، أو« اخترت من القومِ بني تميم»)) [٤] .

ومما ورد في شعر البحتري من انتصاب الاسم لحذف حرف الجر قوله [٥]:

البَائِتُونَ قَرِيْباً مِنْ دِيارِهِم وَلَوْ يَشَاؤُون آبُوا الْحَيَّ أو طَرَقُوا

فقوله : « آبو الحَيَّ »،التقدير : آبُو إلى الحيِّ،أي : رجعوا إليه،وآبَ فعل قاصر يتعدى بحرف الجر، فتقول : أُبْتُ إلى كذا،وأُبْتُ من كذا،وجاء في الصحاح: ((و«أبت إلى بني فلان» و« تأوبتهم »)) [٦] ،كما جاء في اللسان : ((وقول ساعِدةَ بن عَجْلان :

ألا يَا لَهْفَ : أَفْلَتَني حُصَيْبٌ فَقَلْبي مِنْ تَذَكّرِهِ بَلِيْـــدُ

فَلَوْ أَنِّي عَرَفْتُكَ حِينَ أَرْمِي لآبَكَ مُرْهَفٌ مِنْهَا حَدِيْدُ

يجوز أن يكون "آبَك" متعدياً بنفسه،أي جاءك مُرْهَفٌ،نَصْلٌ مُحَدَّد،ويجوز أن

يكون أراد : «آبَ إليك» فحذف وأوصل)) [٧] .

والاحتمال الثاني من كلام ابن منظور أرجح في بيت البحتري،لأن "الحَيَّ" مما يفعل فيه أو إليه كالدار،والديار والطريق والشام وغيرها . ولا يصح أيضاً الحذف هنا على مذهب الأخفش لأن الحرف المحذوف لم يتعين،فلم يعرف هل هو آب من الحي،أم آب إلى الحيِّ .

ثانياً : حذف ضمير الفصل (العماد)

---

(١) الخزانة ١١٨/٩ .
(٢) سورة البقرة : ٢٣٥ .
(٣) مغني اللبيب ٦٨١ .
(٤) شرح ابن عقيل ٤٤٨/١ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٤٦٥ / ٤ .
(٦) الصحاح (أوب) ٨٩/١ .
(٧) اللسان (أوب) ٢١٨/١ .

فائدة ضمير الفصل هي ((الإعلام من أول الأمر بأن مابعده خبر لاتابع،ولهذا سمى فصـــلاً . لأنه فصـــل بين الخـــبر والتـــابع،وعِمَاداً لأنه يعتمد عليه معنـــى الكـــلام)) [1]،أي : حتى لايتوهم السامع أن الخبر صفة وأنه مـــا زال في انتظار الخبر، قال ابن هشام : ((وذِكْر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو{كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيهِم } [2]، والضمائر لاتوصف)) [3] .

قال الزمخشري : ((فائدته الدِلالة على أن الوارد بعده خبر لاصفة)) [4] .

فإذا حُذف هذا الضمير تُوُهِّم أن الخبر صفة،ولذا وجب عدم حذفه .

وقد حذفه البحتري في قوله [5]:

كأَنَّ جِنَّ سُلَيْمَان الذين وَلْوا إبْدَاعَها فأَدَقُّوا في مَعَانِيهَا

فحذف ضمير الفصل (هم)، التقدير :كأن جِنَّ سليمان هم الذين ولوا إبداعها،ولكنه عندما حذف الضمير ألبس في الكلام، فتوهم أن جملة "الذين ولوا إبداعها" صفة لجن سليمان ، مع أنها خبر (كأن)، وإذا لم تقدر ضمير الفصل فإن ذلك يُلجئ إلى ضررورات بعيدة،وذلك أن خبر كأن سيكون جملة "فأدقوا"،وعليه فإن الشاعر يكون قد أدخل الفاء بلا مُسوغ في خبر (كأن) ،ويكون التقدير : كأن جِنَّ سليمان الذين ولوا إبداعها أدقوا في معانيها، والذي جعل العبارات مبهمة هو أن الاعراب لا يظهر على الاسم الموصول حتى يتضح هل هو خبر أو تابع ؟ .

ثالثاً : حذف بعض أجزاء الكلمة

وذلك أن الشاعر إذا اضطر حذف حرفاً أو حرفين من الكلمة على الأشكال التالية :

أولاً : أن يضطر الشاعر لذلك فيحذف،إما من آخـــر الكلمة أو من وسطها، وذلك كحذف الياءات من آخر الكلمات أو حذف النون من آخر الاسم الموصول،أو حذف صلة الضمائر مثل : هو وهي وغير ذلك .

ثانياً : أن يحذف من أصول الكلمة عدة أحرف ضرورة بما لم تجر به عادة الاستعمال،وقد عدّ بعض النحاة هذا النوع من الحذف من الترخيم في غير النداء للضرورة ،فالسيرافي يعد قول لبيد :

** دَرَسَ المَـنَا بِمُتَالِعٍ فَـأَبَانِ **

يريد : المنازِل،وقول علقمة بن عبدة:

كَأَنَّ إِبْـرِيْـقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مُفَدَّمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُـــوْمُ

يريد : بسبائب الكتان،وقول الآخر :

قُلْنَا لَـــهَا قِفِي لَـنَا قَالَتْ قَـافْ

لاَ تَحْسَبِـي أَنَّـا نَسِـيْـنَا الإِيْجَافْ

يعدها من أنواع الترخيم [6] .

وأبو على الفارسي لا يراها كذلك،قال : ((ومن قبيح الضرورة قول الشاعر :

---

(1) مغني اللبيب ٦٤٤ .
(2) سورة المائدة :١١٧ .
(3) مغني اللبيب ٦٤٤ .
(4) الكشاف ١٤٦/١ .
(5) ديوان البحتري ٤ / ٢٤١٧ / ١٥ .
(6) انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ .

مفدم : مشدود الفم ، ملثوم أي : ملثم .

** مِثْلَ المَحَالِيجِ بِأَيْدِي التِّلامِ **

قالوا يريد : التلاميذ،فحذف .

وقد أعلمتك أن ذلك لايكون على الترخيم فيما تقدم،إلا أنه قد جاء من هذا النحو ما لا يكون في الترخيم كقوله :

** دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فَأَبَانِ **

قالوا يريد : المنازل)) [١] .

وابن جني يجعل مرة هذا تخفيفاً، ومرة يجعله من التحريف [٢]، وابن سيده يقول :((إنه من شاذ الحذف)) [٣] .

ومن فعل البحتري في حذف بعض الحروف الأصلية من الكلمات عدة مظاهر للحذف نراها في الأبيات التالية :

قوله [٤]:

وَلَلصُّوفُ أَوْلَى بالأئمةِ مِنْ سَبَا الـ ـحَرِيرِ وَإِنْ رَاقَتْ بصِبْغِ جِسَادِهَا

أراد سبائب الحرير فحذف،ولعله متأثر في ذلك بقول علقمه :

كَأَنَّ إِبْـرِيْـقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مُفَدَّمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُـــوْمُ

فقال بسبا الحرير،والسبائب جمع سبيبة،وهي الشقاق،وتكون من القماش سواءً كتاناً أو حريراً .

ويعلق المعرِّيّ على هذا البيت بقوله : ((الرُّواة يزعمون أن "السَّبَا" في معنى السَّبائِب ،وهي جمع سبيبة أي : شُقَّةٍ،وكذلك قالوا في قول علقمة :

أَبْيَضُ أَبْرَزَهُ لِلضَّح راقِبُـــهُ مُنَطَّقٌ بِسَبا الكَتَّانِ مَفْـدومُ

وهذا يذكر في الشواذ ،وهو مثل قول لبيد :

** طَرَقَ الـمَنَا بِـمُتَالِـعٍ فـأَبَانِ **

يريد المنازل،وأكثرُ مِنْ هذا الحذف ما جاء في الحديث : "كَفَى بِالسَّيْفِ شَا" يريد : شاهداً،وقد حُكِي ما هو أَشَدُّ من هذا مثل قولهم : (ألاتـا) يريدون : ألا تذهب ؟ يقول السامع : بلى (فا)، واستعملوا ذلك في المنظوم،وأنشدوا قول الراجز :

قَد وَعَدَتْـنِي أمُّ عَمْرٍو أَنْ تا

تَغْسِل رَأْسِي وتُـفَلِّيْنِـــي وَا

وَتمْسَحَ القَفْاءَ حَتَّى تَـنْتَــا)) [١].

([١]) المسائل العسكريات ٢١٦ ، ٢١٧ .

([٢]) قال ابن جني :((وقد يحذفون بعض الكلم استخفافاً،حذفاً يُخِلُّ بالبقية ويعرض لها الشبه ، ألا ترى إلى قول علقمة :

كَأَنَّ إِبْـرِيْـقَهُمْ ظَبْيّ عَلَى شَرَفٍ مَفَدَّمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُوْمُ

أراد السبائب ، وقول لبيد :

** دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فَأَبَانِ **

أراد المنازل)) .

الخصائص ٨١/١ .

([٣]) المخصص ١٦٧/١٥ .

([٤]) ديوان البحتري ٢ / ٦٧٧ / ٢٥ .

وقال ابن جني معلقاً على هذه الأبيـــات بعد أن ذكرها:((فإن قلت : فقد قال:

قد وعدتني أم عمرو ... الأبيات

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر ولأنه قد أعاد الحرف في أول البيت الثاني)) [٢] .

((والجدير بالذكر أن المبرد ذكر بيت علقمة السابق في الفاعل على أنه من التشبيه الحسن جداً دون أن يعـــترض على قولـــه "بسبا الكتان" أو يشير إليـــه مجرد إشـــارة،وكذلك فعل بعض النقاد المحدثين أيضاً)) [٣].

ومن الحذف أيضاً في شعر البحتري قوله [٤]:

أَوَعْكُ "مَنُونَـاً" صَارَ للمَوتِ مَوْرِداً وَكَانَ ارتَقابُ الموتِ مِنْ وَعْكِ"خَيْبَرِ"

فقال : "منوناً"،وأصلها "منونيا"،قال ياقوت: ((منونيا" : قرية من قرى نهر الملك كانت أولاً مدنية ،ولها ذكر في أخبار الفرس،وهي على شـــاطئ نهر الملك، وينسب إليها من المتأخرين حماد بن سعيد أبو عبدالله الضرير المقريء المنوني،قدم بغداد وقرأ القرآن ورُوي عنه أناشيد)) [٥] .

ومن الحذف أيضاً قوله [٦]:

رِبَاعٌ نَشَتْ فيها الخِلاَفَةُ غَضَّـةً وخُـيِّمَ فيها الـمُلْكُ طَلْـقاً فَخَيَّمَا

قال : "نشت" يريد :نشأت،حذف الهمزة من آخر الفعل ووصل بهـــا التـــاء،فقال : "نشت" .

ومثل ذلك قوله [٧]:

إذا مـَا رَحَـلْنا يَسَّرتْ زَادَ سَـفْرِنا وإمّا أقَمْنَا وطَّتِ الرَّحْلَ والـمَأوَى

حذف البحتري همزه "وطأت" وهذا ليس بتسهيل إذ لو كان تسهيلاً لقلبها ألفاً أو جعلها بين بين ،ويحتمل أن يكون البحتري سهلها ثم حذف الألف .

وقوله [٨]:

هَمَّ عَنْ دَعْوَتي،ومَنْ سَاءَ سَمْعاً -في مَوَاضِي أمثالهمْ -ساءَ جَابَـهْ

يريد : سَاء إجَابة، فحذف الهمزة في أول الكلمة،وهذا مثل من أمثال العرب حكاه البحتري .

وقوله [٩]:

كأقْطَعِ الكَفِّ هَادٍ عِنْدَ رُؤْيَتِـها فإنْ نَـأتْ هاجَـهُ ضُـرٌّ وأسْـقَامُ

يريد: "هاديءٌ"،وهنا أبو عبادة خفف همزة " هاديء" فأصبحت "هادي" وشبهها بالمنقوص، فحذف الياء وعوض عنها التنوين كما يعوض في "قاضٍ" و"واعٍ" .

---

(١) عبث الوليد ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،١٣٧ .
(٢) الخصائص ٢٩١/١ .
(٣) الضرورة الشعرية في النحو العربي ٢٦٥ .
(٤) ديوان البحتري ٢ / ١٠٥٩ / ١٨ .
(٥) وذكر المحقق للديوان أنه كان في النسخة ب (منونا) وفي نسخه هـ (منونيا) قـــال:وهي أصح ، ثم قـــال في موضع آخـــر:((منونا هي منونيا،واضطر إلى حذف الياء لوزن الشعر)) . وانظر معجم البلدان لياقوت الحموي ٢١٧/٥ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ٢٠٤٠ / ٢٦ .
(٧) ديوان البحتري ١ / ٥٧ / ٤٢ .
(٨) ديوان البحتري ١ / ١٤٥ / ١٥ .
(٩) ديوان البحتري ٤ / ٢١٣٦ / ٩ .

ومن ذلك قوله [١]:

غَرَائبُ الرِّيحِ تَحْدُوهَا وَيَجْنُبُهَا هَادٍ مِنَ المَاءِ مُنْقَادٌ بِلاَ رَسَنِ

يريد : "هاديءٍ" .

ويرى ابن عصفور أن هذا من باب البدل قال : ((وقول ابن هرمة :

إنَّ السِّبَاعَ لَتَهْدَا عَنْ فَرَائسِهَا وَالنَّاسُ لَيسَ بِهَادٍ شَرُّهُم أَبَداً

يريد : "بهاديء"،فأبدل من الهمزة ياء، ليكون ذلك سبباً إلى حذفها لاجتماعها مع التنوين وهما ساكنان،لما اضطر إلى ذلك)) [٢]

.

ويجوز أن يكون البحتري أراد "هادٍ " من هدى يهدي،فيكون في ذلك حذف مضاف تقديره : مجرى هادٍ من الماء . وعلى هذا التقدير فلا حذف في الكلمة .

ومن أمثال هذا الحذف قوله [٣]:

لِيَهْنِ ابْنَـهُ،خَيْرَ البَنِيَن "مُحمَّداً" قُدُومُ أَبٍ عَالِي المَحَلِّ جَلِيلِهِ

يريد : "ليهنئ" ،بدليل بقاء الكسرة على النون دليلاً عليها،والبحتري هنا سَهَّل الهمزة فشابهت الياء في المنقوص،فلما جزم الفعل بلام الدعاء حذفها كما يحذف في "يرمى" واجتزأ عنها بالكسرة،كما فعل أبو بكر الصولي حينما كتب في بعض الأيام (لم يج) وهو يريد : لم يجيء، فقد خفف همزة (يجئ) فشابهت يرمي،فلما جزم توهم أنها مثل ياء "يرمي" فحذفها،قال أبو العلاء المعري : ((كان في النسخة "لِيَهْنِ" بغير ياء،وهذا جائز على لغة من قال في الماضي : هناك فلم يهمز، فأما من خفف وهو يريد : "لِيَهْنئْ" بالهمز فحقه أن يُثبت الياء لأنه يجعل الهمزة ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ثم يستقبلها الساكن الذي في قوله "ابنه" فيحذف الياء في اللفظ كما حُذفت في قوله تعالى : { يَقْضِ الحقَّ وَهْوَ خَيْرُ الفاصِلِينَ } [٤] .

وقول أبي تمام :

يَهْنِي الرَّعِيَّـةَ أنَّ الله مُقْتَـدِراً أعْطاهُمُ بِـأَبِي إسحقَ مَا سَألوا

---

(١) ديوان البحتري ٤ / ٢١٩٤ / ١١ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٩ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٦٣١ / ٢٣ .
(٤) الأنعام : ٥٧ ، قال أبو حيان في البحر المحيط ١٤٣/٤ : (({ يَقْضِي الحَقَّ } ، هي قراءة العربيين والأخوين ... وقيل حذف الباء ، والأصل (بالحق) ، ويؤيده قراءة عبدالله وأبي وابن وثاب والنخعي وطلحة والأعمش {يَقْضِي بِالحَقِّ } ، بباء الجر ، وسقطت الياء خطاً لسقوطها لفظاً لالتقاء الساكنين .

وقرأ مجاهد وابن جبير : { يَقْضِي بِالحَقِّ وَهَوَ خَيْرُ الفَاصِلِين } ،وفي مصحف عبدالله { وَهَوَ أَسْرَعُ الفَاصِلِين } .

وقرأ أبن عباس والحرميان وعاصم {يَقُصُّ الحَقَّ} من قص الحديث كقوله:{نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ القَصَصِ}، أو من قص الأثر أي : أتبعه،وحُكى أن أبا عمرو بن العلاء سئل : أهو يَقُصُّ الحَقَّ أو يَقْضِي الحَقَّ ؟ ، فقال لو كان يقص لقال وهو خير القاصين ، أقرأ أحد بهذا ؟ ، وحيث قال وهو خير الفاصلين فإنما يكون الفصل في القضاء))

وقال القرطبي ٤٣٩/٦ : (({يَقُصُّ الحَقَّ } : وهي قراءة نافع وابن كثير وعاصم ومجاهد والأعرج وابن عباس ... والباقون : { يَقْضِ الحَقَّ } بالضاد المعجمة ، وكذلك قرأ علي رضي الله عنه وأبو عبدالرحمن السلمي وسعيد بن المسيب ، وهو مكتوب في المصحف بغير ياء .. قال مكي : وقراءة الصاد أحب إليَّ لاتفاق الحرمين وعاصم على ذلك ، ولأنه لو كان من القضاء للزمت الباء فيه كما أتت في قراءة ابن مسعود ، قال النحاس : وهذا الاحتجاج لا يلزم ، لأن مثل هذه الباء تحذف كثيراً)) .

ينبغي أن تُكتب بالياء،وهو على لُغة من قال : هَناكَ ،فَخَفَّفَ وأجراها مجْرى رَماكَ)) [١].

ويحتمل أن يكون استعمال البحتري الفعل (هَنَا) على لغة التزمها إذا علمنا أن لفظة (هَنَا) وردت في شعر البحتري بغير همز في عدة مواضع منها قوله [٢]:

هَنَاكَ أنَّ أعَـــــــزَّ الناسِ كُلِّهِـم عليكَ غَـادَي الغَدَاةَ الرَّاحَ مُصْطَبِحَا

وقوله [٣]:

لا هَنَاكَ الشَّغْلُ الجديدُ بِـ"حُزْوَى" عَنْ رُسُـــومٍ بـ"رَامَتَيْنِ قِفَـــــارِ

فاستعمل الفعل (هنا) غير مهموز .

ومن ذلك قوله [٤]:

إنِّي لأرْضَى بَخطَ سَطْرٍ أوْ أنْ يَجِيْنِي لَهُ رَسُول

فقوله : " يجيني" من الفعل (جاء،يجيء)،لكن البحتري حذف الهمزة التي هي لام الفعل،فاصبح الفعل (جاء) في المضارع (يجي) بياء دون همزة،وهذا حذف لا مسوِّغ له،قال أبو العلاء المعرِّيّ : ((يَجِيني" لغة رديئة ،وكأنَّ من يقولها في المضارع يقول في الماضي (جَا) في وزن (رَا)،وجوازها على أَنَّ المضارع نُقِلتْ حركة همزته إلى الياء،فقيل : يَجِيُكَ،ثم استثقلت الضمة على الياء فَسُكِّنَتْ،وعيب على أبي بكر الصولي أنه كتب في بعض الأيام (لَمْ يَجِ)،فحذف الياء،وحذفها رديء في الخط لأنه إخلال،والذين قالوا : يَجِي، بالتخفيف،لا يمتنع أن يحذفوا الياء،ولكن حذفها بعيد لأنها ليست مثل الياء في "يقي" و"يفي" لأن تلك لاحظ لها في الهمز وليست مخففه عنه)) [٥] .

ومن الحذف أيضاً قوله [٦]:

يَجْذِبُـهُ الثَّـقْلُ حِينَ يَنْهَضُ مِنْ وَرَائهِ والخُفُوفُ مِنْ أَمَـــمِهْ

يريد : من أمامه، فحذف الألف .

وقد علل النحاة لسبب الحذف بعدة علل،قد توافق الصحيح أو لا توافقه،فهذا ابن عصفور يرى أن السبب هو اضطرار الشاعر لا غير،فيقول : ((وقد يجيء الحذف في حشو الكلمة إذا اضطر إلى ذلك،إلا إن يكون من الندور بحيث لا يلتفت إليه،نحو قوله :

حِينَ أَلْقَتْ بِقُبَاءٍ بَرْكَهَـــــا وَاسْتَحَرَّ القَتْلُ في عَبْدِ الأشَلْ

يريد : عبد الأشْهَل من الأنصار .

ووجه ذلك أنه شبه الهاء بالهمزة لمقاربتها لها في المخرج ،فحذفها وألقى حركتها على الساكن قبلها،كما يفعل في الهمزة في "شمأل" و "ملأك"،ونحوهما ألا ترى أنك إذا خففت الهمزة منهما قلت : شمل وملك)) [٧].

ونظيره قول البحتري : منونا في منونيا،ولعله استخف حرف الياء لأنها مسبوقة بكسرة يمكن أن تجزيء عنها وبعدها ألف ساكنة خفيفة فاستساغ حذفها فحذفها .

كذلك الحذف في آخر الكلمة نحو : ألا تا،وألا فا،قال ابن عصفور : ((إنما ساغ للضرورة)) [٨] .

---

(١) عبث الوليد ٣٦٤ ، ٣٦٥ .
(٢) ديوان البحتري ١ / ٤٤١ / ١٧ .
(٣) ديوان البحتري ٢ / ٩٨٦ / ٢ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٧٧٩ / ٥ .
(٥) عبث الوليد ٤٢٣ .
(٦) ديوان البحتري ٤ / ٢٠٦٢ / ٥ .
(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٣ ، ١٤٤ .
(٨) المرجع السابق ١٨٥

والمعرِّيّ يري أَنَّ السبب في حذف الياءات،أنهم يتوهمون أَنَّ الاسم لم تكن فيه ياء أو يشبهونه بما ليس فيه يـــاء فيحذفونهـــا [١]، والقـــزاز يوافق المعـــرَّيّ في ذلك،يقول : ((ومما يجوز له: أَنَّ الياء تحـــذف مع التنـــوين في قولك "قاضٍ" و"جوارٍ"،للشاعر أن يحذفها مع غير التنوين ،كأنه يتوهـــم أن ذاك الـــحذف أصل فيها)) [٢] .

وكلام المعرِّيّ والقزاز مسبوق بكلام سيبويه حين يقول : ((وحذف مالايحذف يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفاً)) [٣] .

ويقول محمد حماسة معلقاً على هذا الحذف بقوله : ((ومهما يكن من أمر فإن هذه الاستعمـــالات خاصة بالشعر،ولم أجد أحداً من النحاة يرى لها وجهاً آخر غير ذلك،إلا أستاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس،فإنه يعد هذا مظهراً من مظاهر السرعة في

النطق لدى بعض القبائل البدوية اقتصاداً في الجهد العضلي،أو إن شئت فسمه كسلا))[٤]

ويرد الدكتور حماسه على إبراهيم أنيس بأن حياة البدوي لا تتناسب مع ما ادعاه من الكسل والخمول [٥].

ومهما كانت المسوغات لهذا الحذف فإن الضرورة الشعرية عنصر مهم في عملية الحذف عند الشعراء الأقدمين مما يشجع المتأخرين على احـــتذاء حذوهم في حـــال السعة،كما نرى عند البحتري فانه كان كثيراً ما يقتفي أثر أبي تمام وغيره من الشعراء،ولعل البحتري لم يكن ليجرؤ على الحذف في السبائب إلا عندما قالها علقمه .

ومن حذف الياءات في أواخر الكلمات دون مسوغ قوله [٦]:

وَلَو احْتَضَنْتَهُمُ بـأَيْـدِكَ لالْتَقَتْ مِنْ خَلْفِ أمواجِ "الخليجِ" يَداكَا

فقد حذف الياء من كلمة "الأيدي" ،وقد يعد هذا من قبيل الاجتزاء بالحركة عن الحرف .

وقوله [٧]:

يَتَكَفّا النّخْلُ في حَافَاتِهَا بالقَمَارِي تُغَنّي أوْ تُبَـكّ

وقوله [٨]:

إنْ رَقَّ لي قَلْبُـــكِ مِمَّا ألاَقْ مِنْ فَرْطِ تَعْذِيبٍ وفَرْطِ اشْتِيَاقْ

فنجد أنه حذف الياء من "تبكي و ألاقي" دون مسوغ .

وقوله [٩]:

يا صَيْقَلَ الشِّعْرِ الـمُقَلّدُ في الّذي يُخْتَارُ مِنْ قَلْعِيِّـــهِ ويَمَـــانِه

فحذف الياء من "يمانيه"

ومن الحذف في الكلمة قوله "اسمعيل" في اسماعيل،فيحذف الألف قال [١]:

---

(١) عبث الوليد ٥١٤
(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩١ .
(٣) الكتاب ٢٦/١ .
(٤) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٢٩٦ .
(٥) المرجع السابق ٢٩٦ .
(٦) ديوان البحتري ٣ / ١٥٦٦ / ١٠ .
(٧) ديوان البحتري ٣ / ١٥٦٠ / ١٢ .
(٨) ديوان البحتري ٣ / ١٥١٠ / ١ .
(٩) ديوان البحتري ٤ / ٢٢٦٣ / ٨ .

وإذا أشْكَلَ الصَّوَابُ عَلَى ضنِّـــــــــكَ، فانْظَرْ مَاذَا يَرَى "اسْمعِيلُ"

قال المعرِّيّ :((أجود ما يُصنع في هذا البيت أن تُسْقُطَ همزة " إسماعيل" كما حُذِفَتْ همزةُ (إبراهيم) في البيت المنسوب إلى عبدالمطلب ابن هاشم وهو :

نَحْنُ آلُ اللهِ في كَعْبَتِـــــــه لَمْ يَزَلْ ذاكَ عَلَى عَهْدَ ابْرَهَمْ

ومثل هذا قليل رديء في الشعر الفصيح،ولو ظهرت الهمزة لكان في البيت كسـرٌ)) [٢] .

---

(١) ديوان البحتري ٣ / ١٨٤٦ / ٣ .
(٢) عبث الوليد ٤٣٩ .

الفصل الثامن والعشرون

إما

أولاً : عدم تكرار (إما)

(إما) هذه تفيد التخيير لأحد شيئين [١] أو أشياء ولا تكون في أقل من شيئين كما قال تعالى: { فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً } [٢]، وتتكرر (إما) مع كل طرف من أطراف التخيير تكراراً واجباً وبعدد تلك الأطراف،فإن كانا طرفين كُررت (إما) مرتين كما في الآية،وإن كانوا ثلاثة أطراف كُررت (إما) ثلاث مرات نحو : «إقرأ إما شعراً وإما قصة وإما جريدة»،وهكذا ولا تحذف من الكلام دون أن يكون هناك ما يؤدي معناها إلا في ضرورة الشعر ، قال ابن عصفور : ((ومنه استعمال (إمَّا) غير مكررة من غير أن يأتي معها شيء يؤدى عن معناها فيُستغنى به عن تكرارها)) [٣].

ومما ورد في شعر البحتري من عدم تكرار (إمَّا) قوله [٤] :

وَعَليكَ مَنْ حَالاَهُ وَاحِدةٌ في اليُسْرِ إمَّا كُنْتَ والعُسْرِ

فقال : «إمَّا كنت»،فهو في هذا البيت مخُيرٌ،والبيت فيه تقديم وتأخير التقدير : إمَّا كنت في اليسر وإمَّا كنت في العسر فعليك . . . فلم يعد (إمَّا) .

ثانياً : إبدال (أو) من (إمَّا) الثانية

ومن ذلك قوله [٥]:

إمَّا غَنِيٌّ زَادَ في إغْنَـــائهِ أوْ مُقْترٌ يُعْدَى عَلَى إقْتَارِهِ

قال أبو العلاء المعرِّيّ : ((جاء بـ(إمَّا) ثم جاء بعدها بـ(أو)،وإنما الوجه أن تكرر في التخيير والشك والإباحة،فيقال : «جاءني إمَّا فلانٌ،وإمَّا فلانٌ »،و«جالس إمَّا أخاك،وإمَّا جارك»، و«اشرب إمَّا العسل وإمَّا اللبن»،و(أو) ضعيفةٌ في هذه المواضع كلها)) [٦].

وقوله [٧]:

إمَّا قَتِيلاً يَخُوضُ السَّيْفُ مُهْجَتَـهُ أوْ نَازِعاً لَيسَ يَنوي عَوْدَةً أبـداً

قال أبو العلاء : ((الأحسن إذا بدئ بـ(إمَّا) أن تعاد مرة ثانية،فيقال : « أتاني إمّا أخوك وإمَّا أبوك »، وإن استُعملت (أو) في موضع الثانية فجائز وهو قليل ، وأنشد الفراء :

فَقُلْتُ لَهُـــنَّ امْشِينَ إمَّا نُـلاقِـهِ كَمَا قَالَ أوْ نَشْفِي النَّفُوسَ فنُعْذَرا

وهو فيما طال من الكلام،أحسن منه فيما قصر،وربما تركوها في أول الكلام وجاءوا بها في آخره،كما قال ذو الرمة،وهو من إنشاد الفراء أيضاً :

---

(١) انظر إعراب القران للنحاس ٢٣٤/٢ .
(٢) سورة محمد آية ٤ . وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن ثمان مرات .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦١ ،١٦٢ ، ١٦٣
(٤) ديوان البحتري ٢/ ١١٠٢ / ٦ .
(٥) ديوان البحتري ٢ / ١٥/٨٦٧ .
(٦) عبث الوليد ٢٢٨ .
(٧) ديوان البحتري ٢/ ٧١٩ / ١٨ .

فَيا مَنْ لِنَفْسٍ كُلّمَا قُلْتُ أشْرَفَتْ عَلَى البُرْءِ مِنْ دَهْماءَ هِيضَ انْدِمالُها

تُهــاضُ بِدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُهــا وإمَّا بأمْـــواتٍ أَلَمَّ خَيــالُهـــا

وأحسن من هذا أن يُبْتَدأ بـ(إمَّا) في الأوَّلِ ثم تُحذف كما قال العبدي :

فإمَّا أنْ تَكُـــونَ أخِي بِحَقٍّ فأعْرِفَ مِنْكَ غثِّي مِنْ سَمِينِي

وإلاّ فاطّرحِنْـــي واتَّخِذْنِـي عَـدُوّاً أتَّقِيـــكَ وتتَّقِيـــني)) [1].

وقد ذكر السيوطي في الهمع نقلاً عن النحاس أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرار،قال : ((ونقـل النحاس أن البصريين لا يجيـزون فيه إلا التكـرار،وأن الفـراء [2] أجاز إجراء ها مجرى (أو) في ذلك)) [3].

ومن ذلك أيضاً قول البحتري [4] :

أغَشَى الخُطُوبَ فإمَّا جِئْنَ مَأرَبَتي فيمَا أسَيَّرُ أو أحْكَمْنَ تأدِيـــبي

وقوله [5]:

---

(1) عبث الوليد ١٩٢-١٩٤ .

(2) قال عند قوله تعالى { إمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ المُلْقِين } سورة الأعراف : ١١٥ : ((أدخل (إن) في (إمَّا) لأنها في موضع أمر بالاختيار ، فهي في موضع نصب في قول القائل : اختر ذا أو ذا ، ألا ترى أن الأمر بالاختيار قد صلح في موضع (إمَّا) ، فإن قلت : إن (أو) في المعنى بمنزلة (إمَّا و إمَّا) فهل يجوز أن يقول : يا زيد أن تقوم أو تقعد؟ قلت : لا يجوز ذلك ؛ لأن أول الاسمين في (أو) يكون خبراً يجوز السكوت عليه ، ثم تستدرك الشك في الاسم الآخر فتُمضي الكلام على الخبر ، إلا ترى أنك تقول : قام أخوك ، وتسكت وإن بدا لك قلت : أو أبوك ، فأدخلت الشك ، والاسم الأول مكتفٍ يصلح السكوت عليه ؛ وليس يجوز أن تقول : ضربت إمَّا عبدالله ، وتسكت، فلما آذنت (إمَّا) بالتخيير من أول الكلام أحدثت لها (أن) ؛ ولو وقعت (إمَّا و إمَّا) مع فعلين قد وصلا باسم معرفة أو نكرة ولم يصلح الأمر بالتمييز في موقع (إمَّا) لم يحدث فيها (أن) ؛...ولا تُدخِلَنَّ (أو) على (إمَّا) ولا (إمَّا) على (أو)؛ولربما فعلت العرب ذلك لتآخيهما في المعنى على التوهم ، فيقولون:عبدالله إمَّا جالس أو ناهض، ويقولون:عبدالله يقوم وإمَّا يقعد ، وفي قراءة أُبَي { وَإنَّا وَإيَاكُم لإمَّا عَلَى هُدى أَوْ في ضَلالٍ } ، فوضع (أو) في موضع (إمَّا) ، قال الشاعر :

فَقُلْتُ لَهُنَّ امْشِينَ إمَّا نُـلاقِـهِ كَمَا قَالَ أوْ نَشْفِ النَّفُوسَ فنُعْذَرا

وقال آخر :

فَكَيْفَ بِنَفْسٍ كُلّمَا قُلْتُ أشْرَفَتْ عَلَى البُرْءِ مِنْ دَهْماءَ هِيضَ انْدِمالُها

تُهـــاضُ بِدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُهــا وإمَّا بأمـــوْاتٍ أَلَمَّ خَيالُـــهـــا

فوضع (وإمَّا) في موضع (أو) ، وهو على التوهم إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرقت بينهما بشيء هنالك يجوز التوهم ؛كما تقول: أنت ضاربُ زيدٍ ظالماً وأخاه؛حين فرقت بينهما بالظالم جاز نصب ''الأخ'' وما قبله مخفوض)) .

معاني القرآن للفراء ٣٨٩/١ ، ٣٩٠ .

(3) همع الهوامع ٥ / ٢٥٤ .

(4) ديوان البحتري ١/ ٩٤ / ٩ .

(5) ديوان البحتري ١/ ٢٨٢ / ١ .

إمَّا أَلَـمَّ فبَعْدَ فرْطِ تَجَنُّبِ أو آبَهُ هَمٌّ فمِنْ مُتـــــأَوِّبِ

وقوله [1]:

إمَّا أغَـــرُّ تَشُقُّ غُرّتُـهُ الدُّجى أو أرْثَمٌ كَالضَّاحِكِ الـمُسْتَغْرِبِ

ففي هذه الأبيات السابقة نرى أن البحتري أبدل من(إمَّا) (أو) وهى تقوم مقام تكرار (إمَّا)،ولكن على رأي البصريين والمعرى[2] فإن الوجه هو إعادة تكرار (إمَّا) .

أما البيت الأخير فإن البحتري اشتبه عليه (إذا ما) بـ(إمَّا) التي يجب تكرارها فشبه إذا ما بـ (إمَّا) فأعاد(إمَّا) للتخير في الشطرة الثانية .

---

(1) ديوان البحتري ١/ ٢٨٤ / ٢٤ . الأرثم : الذي في أنفه بياض .
(2) انظر عبث الوليد ١٩٢ .

الفصل التاسع والعشرون

استعمال (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)

استعمل البحتري (إنَّ) بمعنى "نَعَمْ" في قوله [١]:

إذا أَتْبَعَ الرُّمْحُ المُرَكَّبُ رأسَهُ عليهِ بِلَعْنٍ قُلْتَ : إنَّ وراكِبُهْ

فجعل (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) .

وقد افترق النحاة في صحة هذا الاستعمال إلى فريقين :

الفريق الأول : ويقول إنَّ (إنَّ) تأتي بمعنى (نَعَمْ)،ويجعلها لغة لبعض العرب، وقد قيل إنَّها حكيت عن الكسائي وسيبويه ،قال النحاس : ((منها : أن يكون (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)،كما حكى الكسائي عن عاصم،قال : العرب تأتي بـ(إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) وحكى سيبويه أن (إنَّ) تأتي بمعنى (أجل)،وإلى هذا القول كان محمد بن يزيد وإسماعيل بن إسحاق يذهبان)) [٢].

وذكر النحاس أيضاً بسند له إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال : ((لا أحصى كم سمعت رسول الله ﷺ : يقول على منبره : إنَّ الحَمدُ لله نحمده ونستعينه ،ثم يقول : أنا أفصح قريش كلها وأفصحها بعدي أبان بن سعيد بن العاص)) [٣] .

ثم قال : ((قال أبو محمد الخفاف قال عمير : إعرابه عند أهل العربية في النحو : إنَّ الحمدَ لله، بالنصب،إلا أن العرب تجعل (إنَّ) في معنى (نَعَمْ)،كأنه أراد ﷺ : نَعَمْ الحمدُ لله،وذلك أن خطباء الجاهلية كانت تفتتح في خطبتها بنَعَمْ . وقال الشاعر في معنى "نَعَمْ" :

قَالُوا : غَدَرْتَ،فَقُلْتُ : إنَّ وَرُبمَّا نَالَ العُلى وَشَفَى الغَلِيلَ الغـادِرُ

وقال ابن قيس الرقيات :

بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبُـو حِ يَلُمـنَنِي وألُومُهُنّـهْ

ويَقُلْنَ شَيَبٌ قَدْ عَـلا كَ وَقَدْ كَبِرتَ فَقُلْتُ : إنَّهْ

فعلي هذا جائز أن يكون قول الله عز وجل : { إنَّ هَذَانِ لَسَحِرَانِ } [٤] بمعنى (نَعَمْ))) [٥].

وممن ذهب هذا المذهب أيضاً الزجاج قال : ((والذي عندي - والله أعلم - وكنت عرضته على عالِمَيْنَا - محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه،وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا،وهو (إن) قد وقعت موقع نَعَمْ،وأن اللام وقعت موقعها،وأن المعنى : هذان لهما ساحران)) [٦].

ونقل ابن هشام أن المبرد حمل الآية { إنَّ هَذَانِ لَسَحِرَانِ } على ذلك [٧].

---

(١) ديوان البحتري ١ / ٢٢٢ / ٣٣ .
(٢) إعراب القران للنحاس ٤٤/٣ .
(٣) إعراب القران للنحاس ٤٤/٣ .
(٤) سورة طه : ٦٣ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤٤/٣ .
(٦) معني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٣/٣ .
(٧) مغني اللبيب ٥٧ .

الفريق الثاني: وينفي أن تكون (إنَّ) في لغة العرب بمعنى (نَعَمْ)،وقد قال بهذا الرأي مكي بن أبي طالب قال : ((وقيل : (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)، وفيه بُعْد لدخول اللام في الخبر،وذلك لا يكون إلا في الشعر)) [١] .

وقال ابن هشام : ((وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ { إنَّ هَذَانِ لَسَحِرَان} [٢]، واعترض بأمرين :

أحدهما : أَنَّ مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) شاذ،حتى قيل إنَّه لم يثبت .

والثاني : أَنَّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ)) [٣].

وقد ورد أيضاً رأي ابن هشام في قوله : ((الثاني : أن تكون حرف جواب بمعنى "نَعَمْ" ،خلافاً لأبي عبيدة،استدل المثبتون بقوله :

ويَقُلْنَ شَيَبٌ قَدْ عَـــــلا كَ وَقَدْ كَبِرتَ فَقُلتُ : إنّهْ

ورد بأن لا نُسَلِّم أن الـــهاء للسكت،بل هي ضمير منصوب بها،والخبر محذوف أي : إنه كذلك،والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضي الله عنه لمن قال له : " لعن الله ناقة حملتني إليك"،قال : (إنَّ وراكبها)،أي : نَعَمْ ولعن راكبها،إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً)) [٤].

وابن هشام يخرج هذه الآية على حذف ضمير يكون مبتدأً تقديره : لهما ساحران قال : ((وأما الأول : قال جماعة في { إنَّ هَذَانِ لَسَحِرَان } [٥] : إن التقدير : لهما ساحران،فحذف المبتدأ وبقيت اللام)) [٦] .

وقال في موضع آخر : ((روابط الجملة بما هي خبر عنه ،وهي عشرة :

أحدها : الضمير،وهو الأصل ولهذا يربط بين مذكوراً كزيد ضربته،ومحذوفاً نحو{إن هَذَانِ لَسَحِرَانِ} [٧]،إذا قدر : لهما ساحران)) [٨] .

وعليه فإنَّ استعمال البحتري لـ(إنَّ) بمعنى "نَعَمْ" شاذ على رأي ابن هشام صحيح على لغة في رأي غيره .

أما ما حُكِي عن سيبويه فالحقيقة أن سيبويه لم يصرح بأن (إنَّ) تكون بمعنى (نَعَمْ)،وإنَّما الذي قاله سيبويه هو إن (إنَّ) تأتي بمعنى (أجل)،قال سيبويه : ((وأما قول العرب في الجواب : إنَّه،فهو بمنزلة أَجَلْ ؛ وإذا وصلت قلت : إنَّ يا فتى،وهي التي بمنزلة أجَل،قال الشاعر :

بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبُـــو حِ يَلُمـــْنَنِي وألُومُهُنّـــهْ

ويَقُلْنَ شَيَبٌ قَدْ عَـــــلا كَ وَقَدْكَبِرتَ فَقُلتُ : إنَّهْ)) [٩].

وقال : ((ومثل ما ذكرت لك من قول العرب : (إنَّه) وهم يريدون (إنَّ) ومعناها أجَل،قال :

ويَقُلْنَ شَيَبٌ قَدَ عَلا كَ وَقَدْ كَبِرتَ فَقُلتُ : إنَّه)) [١٠]

---

(١) مشكل أعراب القران ٤٦٦/٢ .
(٢)سورة طه : ٦٣ .
(٣) مغني اللبيب ٥٧ .
(٤) مغني اللبيب ٥٧ .
(٥) سورة طه : ٦٣ .
(٦) مغني اللبيب ٣٠٣ .
(٧) سورة طه : ٦٣ .
(٨) مغني اللبيب ٦٤٧ .
(٩) الكتاب ١٥١/٣ .
(١٠) الكتاب ١٦٢/٤ .

والذي حَكَى عن سيبويه فهم ذلك من كلامه اعتماداً على أن (أجَل) هي من معاني (نَعَمْ) ؛ والحقيقة أن ظاهر كلام سيبويه لا يعطي هذا المعنى،بل على العكس تماماً،لأن سيبويه لو أراد أن (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) لصرح بذلك،ولأن (نَعَمْ) تخالف (أجل) من حيث أن (أجل) وإن كانت من معاني (نَعَمْ) لكنها ليست هي،إذ أن (أجل) هي تصديق لكلام لا يتردد بين الصدق والكذب أو بين (نَعَمْ) و (لا)،وأقوال النحاة واستشهاد سيبويه يؤيد ذلك،قال ابن هشام : ((أجل : بسكون اللام : حرف جواب مثل (نَعَمْ) فيكون تصديقاً للمخبر،وإعلاماً للمستخبر،ووعداً للطالب،فتقع بعد نحو : قام زيد،ونحو : أقام زيد،وقيد المالقيّ الخبر بالمثبت،والطلب بغير النهي ؛ وقيل : لا تجيء بعد الاستفهام ؛ وعن الأخفش : هي بعد الخبر أحسن من (نَعَمْ)،و (نَعَمْ) بعد الاستفهام أحسن منها،وقيل تختص بالخبر،وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة،وقال ابن خروف : أكثر ما تكون بعده)) [1]، بخلاف (نَعَمْ) التي تكون جواباً لما يتردد فيه الخبر بين بين (نَعَمْ) أو (لا)،وشواهد سيبويه ليس فيها استفهام .

أما قول العرب (إنَّه) فاحتمال أن تكون (إنَّ) هي (إنَّ) الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر أقوى،وخبرها محذوف تقديره : كذلك،وقد قاله ابن هشام [2]، فيكون التقدير : إنَّه كذلك،لتعطي في مجملها معنى كلمة (أجل) .

---

(1) مغني اللبيب ٢٩ .
(2) مغني اللبيب ٥٧ .

الفصل الثلاثون

ذو

أولاً :إضافة (ذو) إلى الضمير

(ذو) اسم من الأسماء الستة،وأحكامه كأحكام الأسماء الباقية،إلا أنه لا يكون إلا مضافاً،وإضافته لا تكون إلا إلى الاسم الظاهر،لأنه إنما تأتي للتوصل بها إلى وصف الأسماء بالأجناس،كما يدخل الاسم الموصول للتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، أما الإضافة إلى الصفة أو المضمر فقد منعه بعض النحاة ،قال ابن معط [١]:

أخٌ،أبٌ،حَمٌ،هَنٌ،وَفُوهُ ذَو المَالِ قُلْ،وَلا يَجُوزُ "ذَوهُ "

قال الشارح : ((ولا يجوز إضافته إلى المضمر،وهو معنى قوله : ولا يجوز ذوه،لأنه إنما جيء به توصلاً إلى الوصف بالأجناس،كما توصل إلى وصف المعارف بالجمل بـ(الذي)،وإلى نداء ما فيه الـلام بـ(أي)،والمضمر لا يوصف به فلا يضاف إليه (ذو)، ولأن المضمر لا يشعر بالجنسية)) [٢].

وقال ابن عصفور : ((ومنه قوله :

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَانَ ذَوي أرُوَمَتِهَا ذَووهَا

فـ"ذوو" جمع "ذو" بمعنى صاحب،وحكمها في الكلام أن تضاف إلى الظاهر، فأضافها لما اضطر إلى الضمير بدلاً لها من الظاهر، إجراء لها في ذلك مجرى ما هي في معناه،وهو (صاحب) ،وقول الآخر،أنشده الكوفيون :

وَإنّا لَنَرْجُو عِلاجاً فِيكَ مِثْلَمَا رَجَوْناه قِدْماً في ذَويكَ الأوَائل

وقول الآخر،أنشده الفارسي :

إنما يَعْرِفُ ذَا الفَضْـــــــــلِ مِنَ النّاسِ ذَووهُ)) [٣].

((والذي جرّأهم على ذلك أنه لما حذف الموصوف معها أُجريت مُجرى أصحاب فأضيفت إلى الضمير كإضافة أصحاب إليه)) [٤] .

وقال الجوهري : ((ولا يجوز أن تضيفه إلى مضمر ولا إلى زيدٍ وما أشبهه)) [٥].

وقد أجاز المبرد[٦] إضافتها إلى الضمير تمسكاً بقول الشاعر :

أهْنَأ الـمَعْـرُوفِ مَا لَمْ تُبْتَذَلْ فِيـهِ الوُجـــوهُ

إنما يَعْرِفُ ذا الفَضْـلِ مِنَ النَّـــــاسِ ذَوُوهُ

حيث أضاف (ذو) إلى الضمير،وبقول الآخر :

---

(١) شرح ألفية ابن معط ١ / ٢٥٠
(٢) المرجع السابق ١ / ٢٥٤ .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٣ .
(٤) شرح ألفية ابن معط ١ / ٢٥٥ .
(٥) الصحاح ٢٥٥١/٦ (ذا ، باب الألف اللينة) ، وانظر مختار الصحاح ٢٢٤ (ذو) .
(٦) انظر شرح ألفية ابن معط ١/ ٢٥٤ .

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أبَانَ ذَوي أرُومَتِهَا ذَووهَا

حيث أضاف (ذو) في موضعين هما "ذوي" و "ذووها" .

ومما جاء به البحتري في هذه المسألة قوله [١]:

بِالسَّيْرِ مرْفُوعاً إلى سَيِّدٍ مَكانُـهُ فَوْقَ **ذَوِيه** رَفِيعْ

وقوله [٢]:

تَطَولُ يَدَاهُ عِندَ أوْسَعِ سَعْيَهَمْ ذَوِي الطَّوْلِ مِن أكْفَائِهِ وَ**ذَوِيه**

فقد أضاف البحتري الضمير إلى "ذو" بدلاً من الاسم الظاهر،وهو سائغ للبحتري وإن منعه الجوهري فقد أجازه المبرد .

ثانياً : ذو الطائية

سميت ذو بـ (ذو) الطائية لأن طيئاً تستعملها استعمالاً يغاير ما استعملته سائر القبائل،فـ(ذو) في أصلها اسم من الأسماء الخمسة، إلا أن قبيلة طيّئ تستعملها اسماً موصولا فتدخلها علي الأفعال والجمل،قال الشاعر سِنَانُ بن الفَحْل :

فَإنَّ المَاءَ مَاءُ أبي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذَو حَفَرْتُ وَذَو طَوَيْتُ

فتكون بمعنى الذي والتي،والبحتري الشاعر الطائي جاء بهذا الاستعمال مرة واحدة في شعره،وهو قوله [٣]:

مَهْلاً ! فَذَاكَ أخُوكَ **ذو ألْهَيْتَـهُ** عن لَهْوِهِ،وشَغَلْتَـهُ عن غُمْضِهِ

فأدخل "ذو" على الفعل "ألهيته" على طريقة طيّئ،وقد زعم المعرِّيّ أن البحتري كان متابعاً لأبي تمام في هذا الموضع،قال : ((... لغة طيّئ،وإنما اتبع أبا تمام،لأنه كان يقفو أثره،وبيت حاتم معروف :

إذَا مَا أتَى يَوْمٌ يُفَرِّقُ بَيْنَنَا بِمَوْتٍ فكُنْ ياوَهْمُ ذَو يَتَأخّرُ)) [٤].

وكلام المعرِّيّ هذا فيه نظر،إذ أن البحتري طائي،وأبا تمام كذلك فكيف يدعي المعرِّيّ أن البحتري كان مقلداً لأبي تمام خاصة في هذا الموضع الذي هو من لغته ويستشهد على ذلك ببيت حاتم الطائي .

وإذا نظرنا إلى هذه الظاهرة في شعر الطَّائِيَين نجد أنها تكررت في شعر أبي تمام ثلاث مرات[٥] في حين أنها لم ترد في ديوان ديوان البحتري الذي هو أكبر من ديوان أبي تمام سوى مرة واحدة،وعلى هذا فلا غرابة أن يأتي البحتري في شعره بما هو من لغته،دون أن نقول أنه قلد أحداً من الشعراء،وموضع الخلاف هنا أن هذا الاستعمال مقصور على قبيلة بعينها أم أنه شذوذ نحوي ؟ .

والحقيقة أنها لغة لقوم بعينهم وهم طيّئ،قال ابن منظور : ((ومن أمثال العرب: أتى عليه ذُو أتى على الناس،أي الذي أتى ،قال أبو منصور : وهي لغة طيّئ، وذو بمعنى الذي)) [١].

---

(١) ديوان البحتري ٢/ ١٢٥٨ / ١٧ .
(٢) ديوان البحتري ٤ / ٢٣٩٩ / ١٤ .
(٣) ديوان البحتري ٢/ ١١٩٧ / ١٤ .
(٤) عبث الوليد ٢٥٦ .
(٥) ورد هذا الاستعمال في شعر أبي تمام ثلاث مرات وهي قوله :

إذَا أنْتَ وَجَّهتَ الرِّكَابَ لِقَصْدِهِ تَبَيَّنْتَ طَعْمَ المَاءِ ذَو أنْتَ شَارِبُه ٢٣٣/١

أنَا ذَو عَرَفْتِ فَإنْ عَرَتْكِ جَهَالَـةٌ فَأنَا المُقيـــمُ قِيَامَةَ العُـــذّال ٧٦/٣

أنَا ذُو كَسَاكَ مَحَبَّةً لا خُلَّـــــةً جِبَرَ القَصَائِـــد فُوِّفَتْ تَفْويفـا ٣٨٥/٢

الفصل الحادي والثلاثون

(رَغْمَ)

جاء في الصحاح :((فعلتُ ذاك على الرَغْمِ من أنفه)) [٢]، وفي اللسان :((وقال ابن شميل : عَلَى رَغْمِ مَنْ رَغِم ... وتقول : ذلك على الرغم من أنفه)) [٣]، وفي القاموس :((ورَغَمْتُه : فعلت شيئاً على رَغْمِه)) [٤].

((والرَّغَام بالفتح : التراب،و" أرْغم" الله أنفه ألصقه بالرَّغَام، . . ورغم أنفي لله عز وجل،قلت : معناه ذل وانقاد، ولأنْ أمَسَّ به التُّراب)) [٥]، ويقال : «رَغِمَ أنف فلان» كناية عن الذلة والخضوع،كما جاء في أساس البلاغة: ((وفعلت ذلك على رغم أنفه،وعلى الرغم منه،قال زهير :

فَرَدَّ عَلَيْنَا العَيْرَ مِنْ دُونِ إِلْفِهِ عَلَى رَغْمِهِ يَدْمَى نَسَاهُ وَفَائِلُه .

على رغم العير، وإلفه : الأتان)) [٦] .

فقوله : «فعلته على رَغْمِ أنفه»،كأنه قال فعلت ذلك وأنفه في التراب،كناية عن إذلاله،وفِعْل الأمر دون رضاه . كما يقال : «أرغمت فلاناً» أي : جعلته يَفْعَل ما أريد بغير رضاه .

ومما سبق نرى أن هذا الاستعمال ورد في صورة معينه وهي أن تسبق كلمة "رَغْمِ" بحرف الجر (على) وليس غيره،فيقولون : على الرغم من كذا،وعلى رَغْمِ كذا .

و(على) هنا بما فيها من معنى الاستعلاء تناسب كلمة الرغم والإرغام،إذ أنك عندما تجعل غيرك يفعل ما تريد بغير رضاه فكأنك في وضع ومنزلة أعلى منه،وهو في وضع أقل منك جعلتك ترغمه على ما تريد،ولذا ناسبت (على) أكثر من غيرها من الحروف هذا المعنى،ولذا فإنه لم يرد استعمال (رَغْمِ) بغير (على) أو بحرف آخر كالباء أو (من) مثلاً ، كذلك خلو (رَغْمِ) من الحرف (على) يفقدها ذلك المعنى الاستعلائي الذي تعطيه (على).

وقد وردت هذه اللفظة في شعر البحتري ست مرات على النحو التالي :

قوله [٧]:

فَلاَ زَالَتْ نُجُومُكَ طَالِعَاتٍ عَلَى **رَغْمِ** الحَوَاسِدِ وَالعِدَاءِ

وقوله [٨]:

لَمْ تَزَلْ تُوضِـــحُ العِنَايَـةَ حَتَى وَضَحَ النَّجْحُ لي **بِرَغْمِ** الخُطُوبِ

وقوله [٩]:

---

(١) اللسان (ذو) ٤٦٠/١٥ .
(٢) الصحاح (رغم) ٥ / ١٩٣٥ .
(٣) اللسان (رغم) ٢٤٦/١٢ .
(٤) القاموس المحيط (رغم) ١٤٣٩.
(٥) مختار الصحاح (رغم) ٢٤٩.
(٦) أساس البلاغة (رغم) ١٦٩.
(٧) ديوان البحتري ١/ ٤٧ / ٢٨
(٨) ديوان البحتري ١/ ١٧٥ / ٩
(٩) ديوان البحتري ١/ ٥٨٨ / ٧

ضَيَّعْتَ مِنِّي خُلّـةً ،في حِفْظِها كَبْتُ العَدُوِّ ورَغْمُ أنْفِ الحاسدِ

وقوله [1]:

إنْ أكُنْ حُبْـتُ في سُؤَالِ بَخِـــيلٍ فَبِكرْهِي -ذاك السُّؤَالُ - ورغْمِي

وقوله [2]:

قَدْ تَحدَّثتِ بِرَغْمٍ مِنْـــــهُ عن أمْرٍ رَشيدِ

وقوله [3] :

صَفِيُّكَ مِنْ أهْلِ القَوافي بِرغْمِهِم وَأنْتَ صَفِيٍّ دَونَ أهْلِ المَوَاهِبِ

ونلاحظ في هذه الأبيات أن البحتري قد جاء بلفظة (رَغْمِ) في أساليب مختلفة منها بيت واحد جاء به على القاعدة الأصلية،أي مسبوقة بالحرف (على)،وهو قوله :

فَلا زَالَتْ نُجُومُكَ طَالِعَاتٍ عَلَى رَغْمِ الحَواسِدِ وَالعِدَاءِ

وثلاثة أبيات سبقت فيها بحرف الباء،وبيت رابع يحتمل فيه الباء لعطفها على ما فيه باء وهو قوله : ورَغْمِي،لأنه عطفها على قوله : فبكرهي،وبيت واحد بدون حرف .

أما البيت الذي جاء فيه (برَغْم) مسبوقة بالحرف (على) فهذا ما ذكره اللغويون

ولم يغلطوه بل هو الشائع في اللغة .

أما الأبيات التي جاء فيها بـ(رَغْم) مسبوقة بحرف الجر الباء فهو مما لم يورده اللغويون في مصادر اللغة، فهو إما أن يكون أسلوباً خاطئاً،أو أن تكون الباء في معنى (على) ،وهذا الموضع وارد في اللغة وفي القرآن الكريم،نحو قوله تعالى : { مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَار } [4] أي : على قنطار،بدليل قوله سبحانه : { هَلْ آمَنُكم عَلَيهِ إلا كَمَا أمِنْتُكُمْ عَلَى أخِيْهِ مِنْ قَبْلُ [5] } .

وهذا القول أوجه،وإن كان يصطدم مع القائلين بعدم نيابة الحروف عن بعضها، لأن القول الأول فيه تعسف،إذ أننا لا نستطيع أن نقول إنَّ كل استعمال لم يردنا في اللغة هو استعمال خاطيء مادمنا نستطيع حمل كلام المتكلم على وجه مقبول من وجوه العربية

وكذلك قوله : ورَغْمِي،فإن تقدير الباء أوجه من جعلها مما حذف منه البحتري حرف الجر (على) .

أما البيت الذي جاء فيه البحتري بـ(رَغْم) غير مسبوقة بحرف جر فهو قوله [6]:

ضَيَّعْتَ مِنِّي خُلّـةً ،في حِفْظِهَا كَبْتُ العَدُوِّ ورَغْمُ أنْفِ الحَاسِدِ

فقال : «ورغم أنف الحاسد»،وهذا الاستعمال يحتمل أن تكون (رغم) اسماً،بمعنى إرغام على تقدير : في حفظها كبت العدو ،وإرغام أنف الحاسد،والواو عاطفة،والاحتمال الآخر أن تكون (رغم) هي نفسها (على الرغم) حذف منه الحرف (على) .

وفي نهاية هذه المسألة نقول : إن قال قائل إن التخريج لاستعمال البحتري ما هو إلا هروب من ضرورة أو شذوذ إلى ضرورة أخرى،فحمل الظاهرة على نيابة الحروف عن بعضها،ضرورة أيضاً وهناك من يقول بذلك .

فنقول : وإن قال أحد بأن هذا الحمل هو حمل على ضرورة فهناك من يرد ذلك،وليس كل استعمال لم يرد في اللغة نرفضه بل يحمل على أوجه العربية ما احتملت ذلك،وأنَّ إخراج الاستعمال من ضرورة إلى ضرورة أخف أحسنُ و أليق والشواهد كثيرة.

---

(1) ديوان البحتري ٣ / ١٩٣٩ / ٢٨
(2) ديوان البحتري ٢/ ٧٨٤ / ٢
(3) ديوان البحتري ١٥/٩١/١ .
(4) سورة آل عمران : ٧٥ .
(5) سورة يوسف : ٦٤ .
(6) ديوان البحتري ١ / ٥٨٨ / ٧ .

الفصل الثاني والثلاثون

(قَـــــــدْ)

أولاً : معاني (قد)

ذكر النحاة لـ (قَدْ) عند دخولها على الفعل المضارع ثلاثة معان،هي :

الأول : التقليل،قال ابن هشام : ((المعنى الثالث : التقليل وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل نحو : « قد يصدُقُ الكذُوبُ » و « قد يجودُ البخيلُ »، تقليل متعلقه نحو : قوله تعال :{ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيهِ} [١]، أي:ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه)) [٢].

الثاني : التكثير،وقد نُسب ذلك إلى سيبويه،قال ابن هشام : ((الرابع : التكثير،قاله سيبويه)) [٣]،ويقصد ابن هشام بذلك قول سيبويه حين قال : ((وتكون (قد) بمنزلة (ربما)،وقال الشاعر :

قَدْ أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَراً أنَامِلُهُ كَأنَّ أثْوَابَهُ مَجَّتْ بِفِرْصَادِ

كأنه قال : ربما)) [٤]،غير أن ظاهر كلام سيبويه لا يدل على أن (قد) تفيد التكثير،بل يوحي بعكس ذلك،فقد جعل سيبويه (قد) بمعنى (ربما)،و(ربما) فيها الشك والشك فيه التقليل،كما في التهذيب ،قال : ((وتكون (قد) في موضع تشبه (ربما) وعندها تميل إلى الشك،وذلك إذا كانت مع الياء والتاء والنون والألف في الفعل،كقولك: قد يكون الذي تقول)) [٥]، وقد رد أبو حيان أن تكون (قد) للتكثير،قال: ((وكون (قد) إذا دخلت على المضارع أفادت التكثير قول بعض النحاة،وليس بصحيح، وإنما التكثير مفهوم من سياق الكلام في المدح،والصحيح في (رُبَّ) أنها لتقليل الشيء أو تقليل نظيره،فإن فُهم تكثيرٌ فليس ذلك من (رُبَّ) ولا (قد)، وإنما من سياق الكلام)) [٦].

الثالث:التأكيد،قـــال الزمخشري عند قـوله تعـالى{ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيه} [٧]: ((أدخل (قد) ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق،ومرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيد،ذلك أن (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى (ربما) فوافقت (ربما) في خروجها إلى معنى التكثير)) [٨]،وكأن الزمخشري فهم من كلام سيبويه أن (قد) التي بمعنى (ربما) تفيد التكثير،والتكثير يفيد التأكيد،كما قال عند قوله تعالى:{قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ} [٩] :((أي ربما نـرى،ومعناه كثـرة الرؤية)) [١٠]، والأمر ليس كذلك .

وإذا حققنا في هذه المعاني وجدنا أن المعنى الثاني وهو التكثير والثالث وهو التأكيد يؤولان إلى معنى واحد وهو التأكيد،وهذا المعنى مرجوح لما ذكرناه وأن التأكيد يعني التحقيق ومعني التحقيق يكون إذا دخلت (قد) على الماضي،قال أبو حيان : ((قد) تدل على التحقيق في الماضي)) [١١].

وقال ابن هشام:((التحقيق،نحو:{قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا}[١٢]))[١٣]،كما أن ابن هشام شكك في مجيء (قد) مع المضارع للتحقيق عندما قال:((قوله تعالى:{ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيهِ}[١]، أي :ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه،وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها

---

(١) سورة النور: ٦٤ .
(٢) مغني اللبيب ٢٣٠ ، ٢٣١ .
(٣) المرجع السابق ٢٣١ .
(٤) الكتاب ٢٢٤/٤ .
(٥) تهذيب اللغة ٢٦٧/٨ .
(٦) البحر المحيط ٤٧٧/٦ .
(٧) سورة النور :٦٤ .
(٨) الكشاف ٧٩/٣ .
(٩) سورة البقرة : ١٤٤ .
(١٠) الكشاف ٣١٩/١ .
(١١) البحر المحيط ٢٦٢/٨ .
(١٢) سورة الشمس : ٩ .
(١٣) مغني اللبيب ٢٣١ .

للتحقيق،وأن التقليل في المثالين الأولين لم يُستفد من (قد)،بل من قولك:البخيلُ يجودُ،والكذوبُ يصدقُ، فإنه إن لم يُحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً إذ آخر الكلام يناقض أوله)) [٢]، فقول ابن هشام:"زعم" يدل على عدم اقتناعه بهذا القول .

وعلى ضوء ما تقدم ننظر إلى بيت البحتري التالي [٣]:

وَكَيْفَ يؤُوبُ مَنْ تُمْضِي المَنَايا وَقَدْ يَمْضِي الشَّبَابُ فما يَؤُوبُ

فإن قلت إنها لتقليل الفعل ،كان ذلك مخالفاً للواقع،إذ أن الشباب يمضي لا محالة،وإن قلت لتقليل المتعلق،وهو " فما يؤوب" كان ذلك مخالفاً أيضاً، لأن الشباب فعلاً لا يؤوب،والراجح أن البحتري جاء بها ليؤكد على حقيقة واقعة وهي أن الشباب يذهب ولا يعود،أي أنه يجعل (قد) للتحقيق أو للتوكيد ،وقد مضى رفض النحاة لذلك،وليس هناك ثمة تخريج لبيت البحتري إلا أن نحمل الفعل المضارع على الماضي كما فُسر قوله تعالى:{قدْ يعلمُ ما أنتم عليه}[٤]،وقوله تعالى:{وَقَدْ تَعْلَمُون أَنِّي رَسُولُ اللهِ إلَيْكُم} [٥]، على أن المراد بالمضارع الماضي،قال القرطبي : ((يعلم هنا بمعنى عَلِمَ)) [٦]، وقال أبو حيان : ((قد) تدل على التحقيق في الماضي،والتوقع في المضارع،والمضارع منا معناه المضي،أي : وقد علمتم،كقوله :{ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيه }،أي : قد علم،{ قَدْ نَرَى } [٧]، وعَبَّر عنه بالمضارع ليدل على استصحاب الفعل)) [٨]، فيكون مراد البحتري أن ذهاب الشباب موتٌ،والذي يموت لا يعود وقد مضى شبابه ولن يعود ذلك الشباب،فهو كالميت .

ومن ذلك أيضاً قوله [٩]:

وَأرْسَلْتُ أفْوَافَ القَوَافي شَوَافِعاً إليكَ وَقَدْ يُجْدِي لَدَيْكَ رَسُولُهَا

فقال : وقد يجدي لايحسن حمله على التقليل لأن هذا يوهن المدح في البيت،لأن البحتري يريد أن يؤكد على أن القوافي ستشفع له وسوف يجدي رسولها،وبغير هذا التفسير يكون معنى البيت ضعيفاً .

ومثل ذلك قوله [١٠]:

أيْبَسَ العَيْشُ بَعْدَهُنَّ وَقَدْ يُعْـــــ ـــهَدُ فِيْهِنَّ وَهُوَ غَضٌّ رَطِيْبُ

قرر البحتري في بداية البيت أن العيش قد يبس وذوى بعدهن،لكنه عاد فقال : وقد يعهد فيهن وهو رطيب،فهو يريد أن يقرر حقيقة أخرى وهي طيب ذلك العيش الماضي فلا يحسن التقدير إلا بجعل معنى قد يعهد : قد عُهِدَ،كما في الآيه .

كذلك قوله [١١]:

فَإذَا مَا سَمِعْتِ مِنْ نحْوِ أرْضِي هَائماً قَدْ يَمُوتُ أوْ قِيْلَ كَادَا

قوله:«قد يموت» في بيت البحتري هذا مساوية في المعني لقوله «كاد يموت» وبين الجملتين تخيير بـ(أو)،والتخيير لا يكون إلا بين شيئين مختلفين،لذا لابد أن يكون أحدهما مختلفاً عن الآخر،ولا يحسن هذا إلا بجعل قد يموت بمعنى قد مات،فيكون التقدير : قد مات أو كاد يموت فهي بمعنى المضي .

<u>ثانياً : مجيء (قد) بمعنى (هل)</u>

---

(١) سورة النور : ٦٤ .
(٢) مغني اللبيب ٢٣١ .
(٣) ديوان البحتري ١ / ٢٥٧ / ٢٢ .
(٤) سورة النور : ٦٤ .
(٥) سورة الصف :٥ .
(٦) تفسير القرطبي ٣٢٣/١٢ .
(٧) سورة البقرة :١٤٤ .
(٨) البحر المحيط ٢٦٢/٨ .
(٩) ديوان البحتري ٣٥/١٧٧٤/٣ .
(١٠) ديوان البحتري ٣/١١٢/١ .
(١١) ديوان البحتري ٣/٧٩٤/٢ .

قال البحتري [١]:

وَقَدْ يُتَوَقَّعُ مَوْتُ الحِمَا رِ إلا بِبَعْضِ مَنَايَا الحُمُر؟

لو قال البحتري:«وَقَدْ يُتَوَقَّعُ مَوْتُ الحِمَارِ» ووقف ولو أكمل بغير ما أكمل به في الشطرة الثانية لكان الكلام مستقيماً لا شية فيه،ولكن عندما أكمل بقوله:إلا بِبَعْضِ مَنَايَا الحُمُر، أحدث خللاً تركيبياً في الكلام،وأشبه كلامه هذا نوعاً من أساليب الاستثناء ألا وهو الاستثناء المفرغ،وشرط التفريغ أن يكون الاسلوب مسبوقاً بنفي أو نهي أواستفهام،والبحتري في هذا البيت يريد التفريغ،ولكنه جاء بـ(قد) بدلاً من (هل)،وقد ذكر النحاة أن (هل) تأتي بمعنى (قد) مع الماضي، قال ابن مالك:((هل حرف استفهام، تجيء مع الماضي بمعنى (قد)،كقوله تعالى {هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ}[٢]،قال المفسرون :المعنى:قد أتى على الإنسان حين من الدهر)) [٣]،ولكنهم لم يذكروا أنه يأتي العكس فتأتي (قد) بمعنى(هل)،وتقديركلام البحتري:وهل يتوقع موت الحمار إلا ببعض منايا الحمر .

---

(١) ديوان البحتري ٣/٩٢٣/٢ .
(٢) سورة الانسان : ١ .
(٣) شرح التسهيل ١٠٩/٤ .

الفصل الثالث والثلاثون

(قَـــطّ وأبـــداً)

أولاً : قَطُّ

ويشترط النحاة لفصاحة استعمالها شرطين :

الشرط الأول : اختصاصها بالنفي،قال ابن هشام : ((قطّ :على ثلاثة أوجه :-

أحدهما : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى،وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات ،وتختص بالنفي، يقال : "ما فعلته قطّ " والعامة تقول: لا أفعله قطّ،وهو لحن، واشتقاقه من قَطَطْتُه، أي : قطعته، فمعنى ما فعلته قط : ما فعلته فيما انقطع من عمري، لأن الماضـــــي منقطع عن الحال والاستقبال)) [١] .

وقال السيوطي : ((وتختص هـــي و " عَـــوْض " بالنفي،نحو :« ما أفعله عَوْض»،و«لا فعلته قط»،فلا يستعملان في الإيجاب)) [٢].

الشرط الثاني : اختصاصها بالماضي فلا تكون في المستقبل،قال الجوهري : ((كما أن " قَطُّ " للماضي من الزمان،لأنك تقول : «عَوْض لا أفارقك»،تريد : لا أفارقك أبداً،كما تقول في الماضي :« قَطُّ ما فارقتك» ؛ ولا يجوز أن تقول :« عَوْض ما فارقتك»،كما لا يجوز أن تقول : قَطُّ ما أفارقك)) [٣].

والحريري يجعل استعمالها في المستقبل أسلوباً غير فصيح ،ويعده من أخطاء الخواص وأوهامهم فضلاً عن العامة،قال : ((ومن أوهامهم في هذا الفن قولهم : « لا أكلمه قَطُّ »،وهو من أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه،وذلك أن العرب تستعمل لفظة " قط " فيما مضى من الزمان)) [٤] .

وقال الرازي في مختار الصحاح : ((وقَطُّ : معنـــاها الزمـــان الماضـــي،يقال:ما رأيته قَطُّ،ولا يجوز دخولها على المستقبل،فلا تقول:ما أفارقه قَطُّ)) [٥].

وقال الفيروزبادي : ((وتختص بالنفي ماضياً،وتقول العامة : لا أفعله قَطُّ)) [٦].

---

(١) مغني اللبيب ٢٣٣ .
(٢) همع الهوامع ٢١٤/١ .
(٣) الصحاح (قطط) ١٠٩٣/٣ .
(٤) درة الغواص ١٦،١٧ .
(٥) مختار الصحاح (قطط) ٥٤٢ .
(٦) القاموس المحيط (قطط)٨٨٢ .

وقد استعمل البحتري هذه اللفظة مخالفة للشروط التي ذكرهـا أهـل اللغـة في قـوله [١]:

لَو جَـلَّ خَلْقٌ قَطّ عَنْ أَكْرُومَةٍ تُثْنَـى جَلَلْتَ عَنْ الـثَّدَى والْبَاسِ

حيث جاء بها غير مسبوقة بنفي .

ولكن ليس كل النحاة مجمعون على وجوب تحقق هذه الشروط فهذا الفيروزبادي ينقل ورودها بعد المثبت في عدة أحاديث ،يقول : ((وفي مواضع من البخاري جاء بعد المثبت،منها في الكسوف : " أطول صلاة صليتها قَطُّ "،وفي سنن أبي داود:" توضأ ثلاثاً قَطُّ "،وأثبته ابن مالك في الشواهد لغة،قال:وهي مما خفي على كثير من النحاة)) [٢] .

وقال ابن بري : ((إن هذا ليس من أوهام العوام فضلاً عن الخواص)) [٣] .

ولورود هذا الاستعمال في أحاديث صحيحة كان سائغاً للبحتري هذا الاستعمال .

ثانياً : أبداً

وكما اشْتُرط لـ (قَطُّ) النفي اشترط لـفصاحة " أبداً " أن تختص بالمستقبل،قال الحريري : ((كما تستعمل لفظة " أبـداً " فيما يستقبلك،فيقولون : «ما كلمته قط»،و«لا أكلمه أبداً»)) [٤].

وقال الفيروزبادي : ((ولا آتيهم أبد الآبدية وأبد الآبدين)) [٥].

ومما جاء في شعر البحتري على غير المصحح قوله [٦] :

لَمْ تَلْقَ فيهَا صَــدُوقاً صَادِقاً **أَبَداً** وَلا أخاً يَبْذَلُ الإنْصَافَ إنْ صَافَى

فقال : لم تلق فيها صدوقاً صادقاً أبداً،فجعلها في الماضي لأن (لم) تقلب زمن المضارع إلى المضي،ولو استعمل البحتري (لن) في موضع (لم) لساغ له .

ومما أورده البحتري أيضاً في استعمال " أبداً " دون أن يسبقها بالنفي في عدة أبيات،منها قوله [٧] :

حَتَّى يَتِمَّ لَكَ الثَّنَاءُ مُخَلَّدَا أَبَداً كَمَا تَمَّتْ لَيَ النَّعْمَاءُ

وقوله [١]:

---

(١) ديوان البحتري ١٩/١١٣٦/٢ .
(٢) القاموس المحيط (قطط) ٨٨٢ .
(٣) حواشي ابن بري على الدرة ٥٤ .
(٤) درة الغواص ١٦،١٧ .
(٥) القاموس المحيط (أبد) ٣٣٧ .
(٦) ديوان البحتري ٢٦٠٣/٤ /٣.
(٧) ديوان البحتري ١٧/٢٢/١

فَتًى في كَفِّـــهِ أَبَداً فُرُاتٌ يَفِيْضُ عَلَى الرِّجَالِ مَعِ النِّسَاءِ

(1) ديوان البحتري ١/٤٦/٢٠ .

الفصل الرابع والثلاثون

إضمار (كم) الخبرية

ورد إضماركم في شعر البحتري في موضعين هما:

الموضع الأول : قوله [1]:

أمــُولَعَــةٌ بالبــَيْنِ رُبَّ تَفــَرُّقٍ جَرَحْتِ بهِ قَلْبــاً بِحُبــِّكِ مُولَعَا

ومِنْ عَاثِرٍ بالشَّيْبِ ضاعَفَ وَجْدَهُ عَلى وَجْدِهِ أنْ لم تَقُولِي لـهُ : لَعَا !

والموضع الثاني : قوله [2]:

كَمْ مِــنْ يَدٍ بيضاءَ أَشْكُرُ غِبَّها منهمْ،وفيهم من أخٍ ليَ صالحِ !

ففي الموضع الأول قال : ومن عاثر بالشيب،يريد : وكم من عاثر،فأضمر (كَمْ)،والذي اضطر البحتري إلى أن يضمر (كَمْ) هو قوله : « رُبَّ تفرق »، فجاء بـ(رُبَّ) ثم قال : «ومن عاثر»،فعطف في موضع لا يصح فيه العطف لعدم وجود المعطوف عليه فلو جعل البحتري (كَمْ) في موضع (رُبَّ) وقال : « كَمْ من تفرق »،لصح أن يعطف بـ «من عاثر » على « من تفرق » كما فعل في البيت الثاني،ولكنه عندما جاء برب اضمر (كَمْ) وذلك قليل مفقود ،كما قال المعرِّيّ،قال ما نصه : ((إن صحت الرواية فهو لفظ رديء لأنه قال : «رُبَّ تفرقٍ»، ثم قال : «ومن عاثرٍ »، وإنما هذا من مواضع (كَمْ) فيصح اللفظ إذا قال : «كم من تفرق»،وإذا كانت الرواية على ما وُجد احتاج أن يضمر (كَمْ) وذلك قليل مفقود،وقد يجوز فيه وجوه غير هذا الوجه، ولكن الشعر لا يحتملها،لأن مذهب القائل معروف،ولو قال:«وكم عاثرٍ»، لسلم الكلام من التعسف)) [3].

كما أن وجود (كَمْ) ضروري في الكلام وحذفها يفوت الغرض منها،لأن إضمارها يؤدي إلى إضمار العامل وإبقاء عمله،وذلك مردود من النحاة وخاصة في العوامل الضعيفة،فالنحاة على أن العامل في نصب التميز هو (كم) وحذفه مع بقاء التمييز يؤدى إلى بقاء العمل مع فقد العامل [4].

وكذلك فإن (كم) هي التي يقوم عليها المعنى وهو الكناية عن العدد،فإذا فُقدت فات هذا المعنى وحدث اللبس.

أما الموضع الثاني فقد حذف البحتري منه (كم) على تقدير : «وكم منهم من أخ لي صالح »،ولكن هذا الموضع أخف وطأة من الموضع الأول،وذلك لتقدم (كَمْ) الأولى فيكون «من أخ » عطف على قوله :« من يد »، وبذلك يخلص من الإضمار وإلا فان الوجه الآخر هو أن يجعل (من) زائدة،التقدير : «ومنهم أخ لي صالح »،وهذا فيه تعسف لزيادة (من) في الإيجاب [5].

---

(1) ديوان البحتري ٢/ ١٢٦٣ / ٨ ، ١٢٦٤ / ٩ .
(2) ديوان البحتري ١/ ٤٦٨ / ٣ .
(3) عبث الوليد ٢٧٥ .
(4) انظر مبحث الحذف في الباب الثاني ص ٤٩٠
(5) انظر ص ٤٦٩

الفصل الخامس والثلاثون

تقديم هاء التنبيه

ورد تقديم (ها) التنبيه في شعر البحتري ست مرات وذلك في قوله [١]:

هَا إنّهَا عُصْبَةٌ جَاءَت مُخَالِفَةً بَعْضٌ لِبَعْضٍ فَخِلْنَا أنَّهَا عُصَبُ

وقوله [٢]:

هَا هُوَ الشّيْبُ لائِماً فَأفِيقِي ! واتْرُكِيهِ إنْ كَانَ غَيْرَ مُفِيقِ !

وقوله [٣]:

هَا إنّهُ،وَعَطَاؤُك الجَمُّ اللّهَى أخَوَانِ، ذَا فَانٍ،وَهذَا بَاقِ !

وقوله [٤]:

فَـ**هَا** أنَا إنْ تُطْلِقْ سَبِيلِي مُيَسَّراً إلى بَلَدِي أطْلِقْ لَدَيْكَ سَبِيلَهَـــا

وقوله [٥]:

هَا إنّها نِعْمَـــــةٌ إذا ذَكِرَتْ كَانَتْ عَطاءً،وكُنْتَ بَاذِلَهَا

وقوله [٦]:

هَا إنَّ نَجْمَكُمُ عَلَى كَرْهِ العِدَى يَعْلُو،ورِيحَكُمُ تَزيـــدُ هُبوبـَـا

ويشترط ابن هشام وغيره من النحاة لهذا التقديم أن تكون (هـا) مقدمة على ضمير خبره اسم إشارة نحو قوله تعالى : { هَاأَنْتُمْ أُوْلاءِ }[٧]،قال: ((والثالث : أن تكون للتنبيه،فتدخل على أربعة. . .،والثاني : ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة نحو:{هَا أَنْتُمْ أُوْلاءِ } [٨]، وقيل إنما كانـــت داخلة على الإشارة فَقُدمت،فَرُد بنحو : { هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءْ }، فَأُجِيب بأنها أُعِيدت توكيداً)) [٩] .

وقال صاحب القاموس :((الثالث بأن تكون للتنبيه فتدخل على أربعة ...،والثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة نحو : { هَاأَنْتُمْ أُوْلاءِ })) [١٠].

ويقول الحريري : ((ويقولون : «هوذا يفعل»،و« هو ذا يصنع»،وهو خطأ فاحش،ولحن شنيع،والصواب فيه أن يقال : «ها هو ذا يفعل» .

وكان أصل القول : «هو هذا يفعل»،فنزع حرف التنبيه الذي هو (ها) من اسم الإشارة الذي هو (ذا)،وصُدِّرَ في الكلام،وَأُقْحِمَ بينهما الضمير،ويسمى هذا التقريب، إلا أنه إذا قيل «ها هو ذا» كُتِبَ حرف التنبيه بإثبات الألف لئلا يبقى على حرف واحد))[١].

---

(١) ديوان البحتري ١/ ١٧٠ / ٧ .
(٢) ديوان البحتري ٣ / ١٤٨١ / ١ .
(٣) ديوان البحتري ٣ / ١٥٤٤ / ٧ .
(٤) ديوان البحتري ٣ / ١٧٩٤ / ٢٤ .
(٥) ديوان البحتري ٣ / ١٨٦٧ / ٨ .
(٦) ديوان البحتري ١/ ١٨٩ / ٤٥ .
(٧) سورة آل عمران : ١١٩ .
(٨) سورة آل عمران :٦٦، النساء : ١٠٩، محمد: ٣٨ .
(٩) مغني اللبيب ٤٥٦ .
(١٠) القاموس المحيط (باب الألف اللينة) ١٧٤٧ .

ورأي ابن هشام وصاحب القاموس والحريري موافق لرأي القزاز ومخالف لرأي سيبويه،فسيبويه يرى أن (هـا) المقدمة ليست هي التي في اسم الاشارة،في حين أن ابن هشام يرى أنها هي،قُدِمت زيادة في التنبيه .

يقول سيبويه : ((وقد تكون (ها) في " ها أنت ذا "،غير مقدمة ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في (هذا) يدلك على هذا قوله عز وجل : { هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءْ } فلو كانت (ها) ها هنا هي التي تكون أولاً إذا قلت : هؤلاء،لم تعد (ها) ها هنا بعد أنتم)) [٢].

والقزاز يرى أن الهاء هي التي في اسم الإشـــارة ويجـــعل الفصل بينهما من الضرورة،قال : ((ومما يجوز له : تقديم (ها) التنبيه على بعض الكلام ،كما قال الشاعر:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَينِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لها: هَذا لَهَا،هَا وَذا لِيَا

فقدم الهاء على واو العطف،والتقدير : «فقلت لها هذا لهاوهذا لِيَا»، ففصل الهاء من (هذا)،وحال بينها وبين (ذا) بالواو التي هي للعطف .

وكذا قول الآخر :

تَعَلَّمَنْ هَا لعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظَرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وإنما أراد : «تَعَلَّمَنْ لعمر الله،هذا ما أقسم به»،ففصل الهاء من (هذا) ووصلها

بـ"تَعَلَّمَن" وفرق بينها وبين (ذا) بـ «لَعَمْرُ الله»)) [٣].

وقد ورد تقديم (ها) في القران الكريم في أربعة مواضع،ثلاث منها بلفظ واحد،وهي قوله تعالى : { هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءْ } [٤]، ومرة مختلفـــة،وهـــي قـــوله تعالى: { هَا أَنْتُمْ أُوَلاءِ } [٥].

ولكي نعالج استعمالات البحتري السابقة نقول إن تقديم (ها) يكون على أربعة أنماط على النحو التالي :

١- «هـا أنت ذا»،«هـا أنذا»،«ها هو ذا» .

٢- «هـا أنا» ،«هـا أنت»،«هـا هو» .

٣- «هـا أنت هذا»،«ها هو هذا»

٤- «هـا إن محمد» .

أما تفصيلها فهو على النحو التالي :

<u>النمط الأول</u> : هو " هـا أنت ذا،هـا أنذا " .

فهذا النمط على رأي القزاز أنه من باب الفصل بين (هـا) واسم الإشارة،يدل على ذلك استشـــهاده بـ« فقلت لها هذا لها،ها وذا ليا »، وقولـــه : « ها لعمر الله ذا» [٦]، وابن هشام يشـــترط أن يكون تقـــديم (هـا) على ضـــمير خبره اسم إشارة [٧]، وكأنه يوافق القزاز على مبدأ الفصل وليس التقديم،قال المعرِّيّ : ((إلا أنه قليل في كلامهم أن يجيئوا بـ(ها) وليس معها (ذا)،والعامة تستعمل ذلك كثيراً،فيقولون : ها فلان،وليس بأبعد منهم)) [٨] .

---

(١) درة الغواص ١٢٢ .
(٢) الكتاب ٣٥٤/٢، ٣٥٥ .
(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٦٥،٢٦٤ .
(٤) سورة آل عمران ٦٦، النساء ١٠٩، محمد ٣٨ .
(٥) سورة آل عمران ١١٩ .
(٦) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٤٦ .
(٧) مغني اللبيب ٤٥٦ .
(٨) عبث الوليد ٢٤٧،٢٤٦ .

وعلى هذا يكون عندهم (هـا) جزء من اسم الإشارة فُصل بينها وبينه،والفاصل على رأي ابن هشـــام لابد أن يكـــون ضـــميراً،وعلى هذا جاءت الآيات،ولا يشترط القزاز ذلك لتمثيـــله بقول الشـــاعر : " ها لعمر الله ذا "،وهذا الرأي يخالف رأي سيبويه الذي لا يقول بالفصل بين (هـا) التي للتنبيه وبين اسم الإشارة،ويرى أن (هـا) المقدمة غير تلك التي في اسم الإشارة،قال : ((وقد تكون (هـا) في " هـا أنت ذا " غير مقدمة،ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في (هذا))) [١].

والقول بالفصل قال به الخليل،قال سيبويه : ((وزعم الخليل رحمه الله أن (هـا) هنا هي التي مع " ذا " إذا قلت " هذا "،وإنما أرادوا أن يقولوا : هذا أنت،ولكنهم جعلوا "أنت" بين (هـا) و(ذا)،وأرادوا أن يقولوا : أنا هذا،وهذا أنا،فقدموا (هـا) وصارت "أنا" بينهما .

وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون : أنا هذا،وهذا أنا .

ومثل ما قال الخليل رحمه الله في هذا قول الشاعر :

وَنَحْنُ ا قْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَينِ بَينَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ : هَذا لَهَا،هَا وَذَا لِيَا

كأنه أراد أن يقول : وهذا لي،فَصَّير الواو بين (هـا) و (ذا) .

وزعم أن مثل ذلك،أي : «ها الله ذا»،إنما هو هذا)) [٢].

وخالف سيبويه فلم ير هنا فصلاً قال : ((فلو كانت (هـا) ها هنا هي التي تكون أولاً إذا قلت " هؤلاء " لم تُعَد (هـا) ها هنا بعد أنتم)) [٣].

<u>النمط الثاني</u> : هـا أنا،هـا أنت،هـا هو .

ورفضه ابن هشام لأنه يرى أن (هـا) جزء من اسم الإشارة يجوز أن يفصل بينها وبينه بالضمير،وفي هذا النمط ليس هناك اسم إشارة بعد الضمير،والمفهوم من تمثيل القزاز لايشي بذلك لتمثيله بالقسم فاصلاً، ومثله لو كان خبر الضمير اسماً غير اسم الإشارة مثل: هـا أنا منطلق،أو هـا أنت واقف .

<u>النمط الثالث :</u> هـا أنت هذا .

على رأي ابن هشام أن هذا النمط مثله مثل النمط الأول " هـا أنت ذا "،الذي هو القياس،ولكن الهاء في (هذا) هي نفسها المقدمة أُعيدت للتوكيد كما في قوله تعالى : {هـا أنتم هؤلاء}، قال:((فرد نحو {هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءْ} فأُجيب بأنها أُعيدت توكيداً)) [٤]، ويرى سيبويه أنها أنها ليست هي قال : ((فلو كانت (هـا) ها هنا هي التي تكون أولاً إذا قلت " هؤلاء " لم تُعَد (هـا) ها هنا بعد أنتم)) [٥].

<u>النمط الرابع :</u> ها إنَّ محمداً ...

وهذا النمط الذي تكون فيه (ها) متقدمة في أول الكلام دون أن تكون متلوة بضمير ولا اسم إشارة،لم يذكره ابن هشام في الأوجه التي ذكرها للـ (ها) وكذلك الفيروزبادي،فماذا تكون يا ترى ؟! .

على رأي سيبويه أن (ها) لمجرد التنبيه وليست جزءاً من اسم الإشارة فهي هنا حرف لوحده يكون للتنبيه وقد يدخل على أي جملة فتستطيع أن تقول : ها محمد،وتقول:ها عُدْ إلى صوابك،فتكون (ها) لمجرد التنبيه،وهذا الكلام يؤيده حديث ورد في صحيح البخاري عن الرسول ﷺ،قال : ((عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت رسول الله ﷺ يشير إلى المشرق، فقال : ها،إن الفتنة هاهنا،من حيث يطلع قرن الشيطان)) [٦].

---

(١) الكتاب ٣٥٤/٢ ، ٣٥٥ .
(٢) الكتاب ٣٥٤/٢ .
(٣) الكتاب ٣٥٤/٢ ، ٣٥٥ .
(٤) مغني اللبيب ٤٥٦ .
(٥) الكتاب ٣٥٥/٢ .
(٦) مختصر صحيح البخاري ، كتاب بدء الخلق حديث رقم ١٣٨٦ ص ٣١١ .

وإذا عدنا إلى أبيات البحتري نجد أنه جاء ببيتين على النـــمط الثاني،وهـــي قوله: ها هو،وفها أنا،وهذا النمط قد رده ابن هشام،ولكن حملها على كلام سيبويه أسهل،كما أن بعضهم جوزها،كما نجد أن البحتري جاء ببيت فيه بعض الإشكال،وهو وقوله [1]:

هَا إنّهُ،وَعَطَاؤُك الجَمُّ اللّهَى أخَوَانِ، ذَا فَانٍ،وَهذَا بَاقِ !

حيث قدم (ها) ثم جاء بـ(ذا) في الشطرة الثانية بغير الهاء،ثم جاء بـ(هذا) بعدها،فهل نقول إن (ها) المقدمة مأخوذة من اسم الإشارة (ذا)،أم أنها غيرها ؟ .

في الحقيقة أن طول الفاصل بين الـ(ها) واسم الإشارة (ذا) يُبْعِد احتمال أن تكون هي،أما بقية الأبيات فهي على النمط الرابع .

وقد ناقش محمد العدناني هذه القضية في معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ذاهباً إلى جواز هذا الأسلوب مستدلاً بوروده عن العرب،قال : ((واختلفوا في قولنا : ها أنا منطلقٌ إلى القدس . فمن النحاة من قال بأن العرب لا يكادون يقولون : هـا أنا ،ويقولون : ها أنذا، وذلك قول الفراء [2].

وقال صاحب التسهيل بأن الأكثر هو استعمال أداة التنبيه (هـا) مع الضمير أو اسم الإشارة [3] .

وقال ابن هشام بأن استعمال:«هـا أنا هو» من الشذوذ،وجارى هؤلاء في آرائهم كلٌّ من الخليل،وسيبويه،والحريري في درة الغواص،والأشموني،والألوسي في كشف الطرة .

ولكن : قال أبو بكر الهذلي،الشاعر الجاهلي الذي أدرك الإسلام،وقيل إن الشاعر هو عوف بن محلم :

وُلُوعاً،فَشَطَتْ غُرْبَةَ دارُ زَيْنَب فَهَا أنَا أبْكي وَالفُؤَادُ جَريـــحُ

وقال سُحَيْم من شعراء صدر الإسلام :

لَو كَانَ يَبْغِي الفِدَاءَ قُلْتُ لَـــهُ هَا أنَا دُونَ الحبَيبِ يَا وَجَعُ

وقال مجنون ليلى :

وَعَرْوَةُ مَاتَ مَوْتاً مُسْتَرِيحاً وَهَا أنَا مَيُّتٌ في كُلِّ يَومٍ

وقال المتنبي :

وَكُنْتُ مِنَ النّاسِ في مَحْفِلٍ فَهَا أنَا في مَحْفِلٍ مِنْ قُرودِ

وروى أبو علي القالي في (ذيل الأمالي والنوادر) :

فَهَـــا أناَ للعُشّـــاقِ يَا عَـــزَّ قَائدٌ وَبي تُضْرَبُ الأمْثَالُ في الشّرْقِ وَالغَرْبِ

وهناك أمثلة كثيرة أخرى في الشعر للبحتري،والعباس ابن الأحنف،وإبراهيم الصـــولي،وأبي فـــراس الحمداني،وأبي العـــلاء المعـــري، وأبي بكـــر الخوارزمي، والحريري .

فإذا قال قائل : ربما كانت ضرورة الوزن في الشعر،هي التي فرضت على الشعراء حذف اسم الإشارة بعد الضمير،ووضع (ها) التنبيه قبله،فإن الأمثلة الكثيرة في النثر تزيل

---

(1) ديوان البحتري ٣ / ١٥٤٤ / ٧ .
(2) انظر : معاني الفراء ٢٣٢/١ .
(3) انظر شرح التسهيل ٢٤٥/١ .

شَكَّهُ .

قال ابن المقفع في كليلة ودمنة : وها أنا قائم بين يديك،وقال المبرد في الكامل : ها هي عندي،والحريري الذي قال في (مقدمة درة الغواص) : وها أنا قد أودعته من النخب كل لباب،هو الذي ينهي عنها الكتاب نفسه،ويجيزها مراراً في مقاماته :

(أ) قال في المقامة الحلوانية : وها أنا قد عرضت خبيئتي للاختبار .

(ب) وقال في المقامة القطيعية :

وها أنا قد عَزَمْتُ على انتِصافٍ أساقِي فيه خِلّي ما أساقِـــي

(ج) وقال في المقامة التبريزية : وها نحن قد تساعينا إلى الحاكم .

(د) وجاء في المقامة البكرية : وها هو من المبصرين .

وقال ابن منظور في اللسان:ومن اللغويين من أثبت أنهم قالوا: ها أنت تفعل كذا .

وقال الفيروزبادي في القاموس : وها هو عرض عين،أي قريب .

فهذه الأمثلة كافية للدلالة على أن (ها) التنبيه يجوز دخولها على الضمير دون أن يكون الخبر اسم إشارة .

ثم وافق مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة،في دورة عام ١٩٧٣،على قرار لجنة الألفاظ والأساليب،والذي جاء فيه : ((ترى اللجنة أنه يجوز دخول (ها) التنبيه على الضمير،دون أن يكون الخبر اسم إشارة،نحو : ها أنا أفعل،وها أنت تفعل،مستدلة على صحة ذلك بالشواهد الكثيرة التي وردت في كلام العرب الذين يُحْتَجُّ بقولهم،كقول خالد بن الوليد : ثم هاأنا أموت على فراشي،وما ينسب إلى المستورد بن علفة الخارجي : وها أنتم تعلمون ما حدث .

ولهذا لا سبيل على الكاتب أن يكتب : ها أنا،وها أنت،وها هو،وما يشبه ذلك من الضمائر .

ومع كل هذا يرى النحاة واللغويون أن ذكر اسم إشارة بعد ضمير الرفع المنفصل أعلى من حذفه .

وأنا أرى أن حذف اسم الإشارة أعلى،لأن في الحذف إيجازاً بلاغياً،ولأن المعنى - بعد حذفه - يبقى كما كان قبل الحذف،ومن شاء أمثلة أخرى،أُحيله على الصفحة ١٠٨ من الجزء الثامن والعشرون من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،ففيه أمثلة كثيرة تجيز لنا أن نقول : ها أنا منطلق إلى القدس، كما أُجيز لنا قول:ها أنذا منطلق إلى القدس)) [١].

كذلك نرى أيضاً أن ابن هشام والفيروزبادي اللذين منعا هذا الاستعمال قد استعملوه في كتبهم، فقد قال ابن هشام في خطبة كتابه المغني:((وها أنا بائح بما أسررته))[٢]، وقال الفيروزبادي في خطبة كتابه القاموس المحيط : ((وها أنا أقول إن احْتَمَلَه مني اعتناءً)) [٣].

أما التي على النمط الرابع فحملها على كلام سيبويه يخرجها من الضرورة،كما يسوغ للبحتري استعمالها ورودها في حديث في صحيح البخاري [٤].

وخلاصة القول في هذه المسألة هو أن حمل أبيات البحتري على كلام سيبويه،مخرج سهل قليل المؤنة والكلفة .

---

(١) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٦٨٩،٦٩٠ .
(٢) مغني اللبيب ١٣ .
(٣) القاموس المحيط ٣٩ .
(٤) انظر ص ٥٤١ .

الفصل السادس والثلاثون

(ولاسِيَّمَا)

هناك رأيان متضادان حول كلمة " ولاسيما " :

الأول ويرى ابن هشام فيه أن " وَلاسيما " تتكون من ثلاثة أجزاء لابد أن تكون مجتمعة وهي الواو وتشديد الياء ودخول (لا) عليها،فقال : ((وتشديد يائه ودخول (لا) عليه ودخول الواو على (لا) واجب)) [١].

ونقل عن ثعلب أنه لا يُجَوِّزُ غير ذلك،قال : ((من استعمله على خلاف ما جاء في قوله :

..... وَلاسيَّمَا يوُمٍ بِدَارَةِ جُلجُلِ

فهو مخطيء)) [٢].

أما **الرأي الثاني** : فإنه يجيز تخفيفُ يـــائه وحذف الـــواو منـــها،قال ابن هشام: ((وذكر غيره أنه قد يُخفَّف،وقد تحذف الواو كقوله :

فِهْ بِالعُقُودِ وَبِالأيمانِ،لاسيَما عقد وفاءٌ بهِ مِنْ أعْظَمِ القُرَبِ)) [٣].

وقال الرضي: ((وتُصرِّفَ في هذه اللفظـــة تصرفات كثيرة لكثـــــرة استعمـــالها،فقيل : " سيمَا "،بحذف (لا) و " لاسيما" بتخفيف الياء مع وجود (لا) وحذفها)) [٤].

ونقل السيوطي أن التخفيف مَحْكَي عن الأخفش وابن الأعرابي وآخرين،وإن منعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم على حرفين [٥].

وبين المؤيد والمعارض نجد أن البحتري لم يلتفت إلى الخلافات النحوية هذه فجاء بها على جميع الأوجه في هذه الآبيات:-

البيت الأول : قوله [٦]:

مَضَى وَهْو مَفْقُودٌ،وَمَا فَقْدُ كَوْكَبٍ **وَلاسِيَّمَا** إذْ كَانَ يُفْدَى بِهِ البَـــدْرُ

وقد جاء بها على ما ابتغاه ثعلب وابن هشام من توافر الأجزاء الثلاثة وهي الواو و(لا) وتشديد الياء.

والبيت الثاني : قوله [٧]:

لاسِيَّما في بَدْءِ عَدْلٍ لَمْ يَخُـنْ فيهِ أمانَتَهُ الإمَـــامُ النَّاصـــرُ

ففي هذا البيت حذف البحتري الواو فقط وأبقى على (لا) والياء مشددة .

---

(١) مغني اللبيب ١٨٦
(٢) مغني اللبيب ١٨٦ .
(٣) مغني اللبيب ١٨٦ .
(٤) شرح الكافية ٢٤٩/١ .
(٥) انظر همع الهوامع ٢٣٥/١ .
(٦) ديوان البحتري ٢/ ١٠٠٣/ ٤ .
(٧) ديوان البحتري ٢/ ٩٠٤ / ٦ .

البيت الثالث : قوله [1]:

لا تَعْدُ أرْبُعَهَا السُّقْيَا،**ولاسِيَمَا** رَبْعاً تـأَبَّدَ مغْناهُ عَلَى إضَمـا !

ففي هذا البيت خَفَّف البحتري الياء على رأي القائل :

فِهْ بالعقُودِ وبالأيمانِ،لاسيَما عقد وَفاءٌ بهِ مِنْ أعْظَمِ القُرَب

البيت الرابع : قوله [2]:

سِيمَا وَمَـــا أوْلَـيْتَـــــهُ بالأمْسِ كَانَ عَلَى ابتَدائِكْ

فنجد أنه في هذا البيت حذف الواو مع (لا)،وخَفَّف الياء،فأتى بكل ما قيل إنه ممتنع في رأي فريق من النحاة .

وذهب السيوطي إلى القول بأَنَّ حذف (لا) من (لاسِيَّمَا) شاذ ،قال : ((ولا تُحذف (لا) من (لا سِيَّمَا) لأنه لم يُسمع إلا في كلام المولدين كقوله :

سِيَّمَا مَنْ حَالتْ الأحـــــــــــ ـــراسُ مِنْ دُونَ مُنَاه)) [3].

والحقيقة أَنَّ تصرف الشعراء في (ولا سِيَّمَا) هو من باب التغيير في الجرس الموسيقي للكلمة لتضفي على البيت نغمة موسيقية أجمل،إذ أن التصرف في الكلمة لا يُغير في معناها بزيادة أو نقص،فهي تدل في جميع حالاتها على ((أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد،ولكن نصيب ما بعدها أكثر و أوفر من نصيب ما قبلها،ولذا يقول النحاة إن (لاسيّ) معناها : لا مثل ،يريدون أن ما بعدها ليس مماثلاً لما قبلها في المقدار الذي يخصه من الأمر المشترك بينهما)) [4] .

وعلى هذا فلا حرج على البحتري في هذا الاستعمال،وخاصة في وجود من يرى جواز هذه الاستعمالات كما يقول الرضي [5]، [5]، كما أن الجمال الموسيقي في البيت مطلب ينشده جميع الشعراء،وخاصة إذا لم يغيّر في المعاني المرادة ويُلْبِسُ فيها .

---

(1) ديوان البحتري ٣ / ٢٠٤٣ / ٤ .
(2) ديوان البحتري ١/ ٣٤/ ١٢ .
(3) همع الهوامع ٢٩٤/٣ .
(4) النحو الوافي ٤٠١/١ ، ٤٠٢ .
(5) انظر : شرح الكافية ٢٤٩/١ .

الخاتمه

وبعد في ختام هذه الدراسة عن شعر البحتري أود أن ألخص بعض الملاحظات التي ظهرت لي من خلال رصد مخالفات البحتري في بعض الأساليب والتراكيب النحوية والصرفية التي قال عنها بعض العلماء والنحاة إنها خارجة عن القواعد النحوية،مشيراً إلى استقراء بسيط لإسلوب البحتري ولغته،لإنه ليس من بغيتي في هذا البحث دراسة أسلوب البحتري ولغته دراسة استقرائية،والخروج بنتائج منها .

فمن هذه الملاحظات ما يلي :-

أولاً : إنَّ قرب عهد البحتري بعهد قوة اللغة دراسة واهتماماً كان ظاهراً على لغته وذلك من خلال قلة الأساليب الركيكة والمخالفات الفاحشة .

ثانياً : أنَّ مخالفات البحتري كانت تدور في إطار مخالفات وضرورات سابقيه من الشعراء في عصور الاحتجاج والفصاحة من تشديد مخفف أو تخفيف مشدد وغيرها .

ثالثاً : أن البحتري كان كثيراً ما يقلد أبا تمام حتى في بعض المخالفات،وقد ذكر ذلك الآمدي في الموازنه،قال :((قال صاحب أبي تمام كيف يجوز لقائل أن يقول : إن البحتري أشعر من أبي تمام،وعن أبي تمام أخذ وعلى حذوه احتذى ومن معانيه استقى وباراه حتي قيل : الطائيّ الأكبر والطائيّ الأصغر)) [١] .

وقال : ((قال صاحب أبي تمام : إلا أنه مع هذا لاينكر أن يكون قد استعار بعض معاني أبي تمام لقرب البلدتين وكثرة ما كان يطرق سمع البحتري من شعر أبي تمام فيعلق شيئاً من معانيه معتمِداً للأخذ أو غيَر معتمد)) [٢] .

وقال ص50 : ((قال صاحب أبي تمام : أفتنكرون كثرة ما أخذه البحتري من أبي تمام،وأغراضه في الاستعارة من معانيه ؟. فأيهما أولى بالتقدمة :المستعير أو المستعار منه ؟ .

قال صاحب البحتري : قد أبتدانا بالجواب عن هذا في صدر كلامنا،ونحن نتمه في هذا الموضع إن شاء الله تعالى : أما ادعاؤكم كثرة الأخذ منه فقد قلنا : إنه غير منكر أن يكون أخذ منه من كثرة ما كان يرد على سمع البحتري من شعر أبي تمام فيعلق معناه،قاصداً الاخذ أو غير قاصد)) [٣] .

وذكر المعرِّيّ أيضاً ذلك وخاصة في المخالفات التى تابع فيها البحتري أبا تمام في أكثر من موقع من كتاب عبث الوليد،فقد قال :((وإنما تعرض لقول حبيب بن أوس :

ورحب صدر لو أنَّ الأرْضَ واسعة كوسعه لم يضق عن أهله بلد)) [٤]

وقال:((وانما يتبع أبا تمام في كثير مما يستعمل فكأنه أخذ مد " الضماء " من قوله :

يكفيكه شَوقٌ يُطِيلُ ضماءه فإذا سَقَاهُ سَقَاهُ سُمَّ الأسَاود)) [٥]

وقال: ((كان أبو عبادة يتقرى آثار حبيب في ألفاظه مثل مده " الشام " وغير ذلك،وقوله " اطأدت " إنما سمعها في قول ابن أوس :

بالقائم الثامن المستخلف اطأدت قواعد الملك ممتداً لها الطول)) [٦]

وقال :((ذو ألهيته ... لغة طيّئ،وإنما اتبع أبا تمام لانه كان يقفو أثره)) [٧].

---

(١) الموازنة ١٢/١ .
(٢) السابق ١٣/١
(٣) الموازنة ٥٠/١ .
(٤) عبث الوليد ٤٠ .
(٥) السابق ٨٧ .
(٦) السابق ٢٤٢ .
(٧) السابق ٢٥٥، ٢٥٦ .

وقال: ((و" امراته "،بالتخفيف جائز رديء،وانما يكثر في أشعار المحدثين، ولكن أبا عبادة سمعه في شعر أبي تمام فاتبعه)) [١] .

وقال : ((وإنما كان يتبع في ذلك مذهب العرب،وقد أكثر منه جداً، وحسن ذلك عنده أن أبا تمام كان ربما جاء به كقوله :

أرسلك الله في الأعداء منتقما)) [٢] .

فهذه ستة مواضع صرح فيها أبو العلاء المعرِّيّ بأن أبا عبادة قد كان يتابع أبا تمام في تلك الاستعمالات الخارجة عن مألوف القواعد،لأن المتابعة في مألوف الاستعمال لا يعد بها متميزاً ولا متابعاً أيضاً .

ومن خلال المقارنة بين أبي تمام والبحتري وجدت أن أكثر الاستعمالات التي عدت خارجة عن القاعدة عند أبي تمام وجدت عند البحتري،وإن كان أبو تمام والبحتري يشتركان في أكثرها مع غيرهم من الشعراء .

رابعاً : مخالفات البحتري في الأبواب الرئيسة من النحو قليلة مثل نصب الخبر ورفع اسم كان وخبرها مما ليس له نظير عند المتقدمين وليس مسبوقاً فيه،مما يخرجه من دائرة الضرورة إلى الخطأ واللحن .

خامساً : جاء البحتري بعدة استعمالات جارية على لغة طيّئ قبيلته مثل جعل (ذو) اسماً موصولاً،والإتيان بالمرفوع الظاهر مع الفعل ذي العلامة الخاصة به وغيرها .

سادساً : أن البحتري كغيره من الشعراء الذين تركوا مساقط رؤوسهم في مرابع قبيلتهم وجاءوا إلي حاضرة الدولة الاسلامية فتركوا كثيراً من خصائص لغاتهم التى تميزها عن اللغة العالية،فلم يظهر منها على شعرهم الا النزر اليسير .

سابعاً : أن فشو العامية ليس كثيراً في عصر البحتري،ويلحظ ذلك من خلال العدد القليل من الكلمات العامية وغير الفصيحة عند البحتري مع أنه شديد التوقي في شعره وذلك من نحو استعماله لكلمات مثل "البِرْطِيل" [٣] في معنى الرشوة [٤] ، واستخدامه لـ" كِشْخَانَة" [٥] بمعنى الدَّيوثَة [٦] ، و"الطَّبَخْشِية" [٧] بمعنى التابع الذي ليس له موضع [٨]، وكذلك قوله: البَظْرَمَه [٩] .

ثامناً :التزام البحتري بعض الاستخدامات المعينة والمَعَيَّبَة من النحاة في جميع شعره، مثل إلغاء عمل القلوب وغيرها،وإن كان ذلك يحتاج إلى استقراء تام للحكم بذلك .

تاسعاً : أن هناك بعض المخالفات أكثر منها البحتري وبعضها لم تكثر عنده،مما يوحي ببعض الدلالات لهذه التصرف،مثل الاتيان بـ(قد) في جواب (لو) وقطع همزة الوصل في المصادر وغير ذلك .

عاشراً : أن البحتري يراوح في بعض الأحيان بين إيراد الاستخدام الفصيح والاستخدام المخالف،وقد يحمل هذا على أنه من تعدد اللغات،وقد قالوا إن الشاعر ربما يأتي في شعره بوجهين للاستخدام .

---

(١) السابق ٢٦٦ .
(٢) السابق ٤٠١ .
(٣) في قوله :
وَرَحَضْتَ قِنِّسْرِينَ حَتَّى أُنْقِيَتْ جَنَبَاتُها مِنْ ذَلِكَ البِرْطِيلِ ٢١/١٨٣٧/٢ .
(٤) انظر : عبث الوليد ٤٣٦، ٤٣٧ .
(٥) في قوله :
وَكَيْفَ تُجَارِي إلى غَايَةٍ وَأُمُّكَ كِشْخَانَةٌ مِنْ أَبِيْكَا ٩/١٥٨٠/٢ .
(٦) انظر : اللسان (كشخ) ٤٩/٣ .
(٧) في قوله :
إنِّي لآمُلُ صُنْعَ اللهِ في حَسَن وَابْنُ الطَّبَخْشِيةِ اللَّكْعَاءِ مَذْمُومُ ١/٢١١٩/٤ .
(٨) انظر عبث الوليد ٤٨٩ .
(٩) انظر ص ١٩٠ .

الفهارس الفنية ٥٨٦-٦٤١

أولاً : فهرس الآيات ٥٨٦-٥٩٨

ثانياً : فهرس الأحاديث ٥٩٩-٦٠٠

ثالثاً : فهرس الأبيات المستشد بها ٦٠١-٦١٩

رابعاً : فهرس المصادر والمراجع ٦٢٠-٦٣٠

رابعاً : فهرس الموضوعات ٦٣١-٦٤١

سورة الفاتحة

- ٧ ٣١،٤٠٦

سورة البقرة

- ٦ ١٣٨،١٤٠،١٤١،١٤٥
- ٣٥ ٣٨١
- ٧١ ٣٠١
- ٨٣ ٤٩٥
- ٩٥ ٣٥٠
- ١٠٢ ٦٣
- ١٣٥ ٣٣٣
- ١٣٧ ٤٦٣
- ١٤٤ ٥٢٩،٥٣٠
- ١٥٠ ٤٠٩
- ١٧٣ ١٢
- ١٨٠ ٤٤،٤٤٢
- ١٨٦ ٥٠،٥٣
- ١٨٧ ٢٥٨،٢٩٠
- ٢١٤ ٣٩٦
- ٢٢١ ٣٦٣
- ٢٣٥ ٥٠٣
- ٢٥١ ٤٤٣

- ٢٥٨ ١٩٥
- ٢٥٨ ٤٠
- ٢٨٥ ٤٠٥

سورة آل عمران

- ١٩ ٣٩٠
- ٦٦ ٥٣٩
- ٧٥ ٥٢٧
- ١١٩ ٥٣٧،٥٣٩
- ١٧٣ ١٨٤

سورة النساء

- ٧٢ ٣١٨
- ٧٩ ٢٢٣
- ٨٦ ٤٧٣
- ٩٠ ٣٢٩
- ١٠٩ ٥٣٧،٥٣٩
- ١٤٣ ٤٠٥
- ١٤٦ ٥٣
- ١٥٩ ٣٦٧

سورة المائدة

- ٦ ٣٤٧
- ٢٤ ٣٨٢
- ٥٠ ٩٧

- ٥٢ ٣٠٧،٣١٠
- ٦٩ ٢٩٢،٢٩٤
- ٧١ ٣٢١
- ١١٦ ٢٧٨،٤٤٧
- ١١٧ ٥٠٤

سورة الأنعام

- ٥ ٢٢
- ١٢ ٣٧٢
- ٥٧ ٥٠٩
- ٥٩ ٤٦
- ٧٧ ١١٧
- ٧٦، ٧٧، ٧٨ ١٣٨
- ٨٩ ٤٠٥
- ٩٤ ٤٠٨،٤٩٧
- ١١٢ ٤٤٤
- ١١٩ ١٢،٣٢٩
- ١٢٤ ٢١٦
- ١٣٢ ٤٦٥
- ١٤٣ ١٣٥
- ١٤٨ ٣٨٢
- ١٥٨ ١١٦
- ١٦٩ ٣٥٦

سورة الأعراف

- ٧٣ ٨٤
- ١١٣ ١٣٧
- ١١٤ ١٣٧
- ١١٥ ٥١٦
- ١٤٥ ٥٩

سورة الأنفال

- ٢٤ ٤٠٥
- ٤٢ ٢٢٧
- ٦٨ ٤٥٤

سورة التوبة

- ٧ ٢٩٩
- ٣٥ ٢٩٠
- ٦٦ ١٨٤
- ٦٧ ٣٧٧
- ٩٢ ٣٩٠،٤٣٦
- ١٠٩ ٢٤٣
- ١١٧ ٣٠١،٤٩٤
- ١٢٧ ٤٧٠

سورة يونس

- ٤ ٣٣٢
- ١٦ ٣١

سورة هود

- ٤٠ ٣٣٥
- ٦٨ ٨٤
- ٩٩ ٣٦٣
- ١٠٨ ٢٠٠

سوررة يوسف

- ١٠ ١١٦
- ٢٥ ٢٧٨
- ٢٧ ٤٤٦،٤٤٧
- ٤٣ ٣٣٧
- ٤٦ ٣١٧
- ٦٤ ٥٢٧
- ٨٢ ٣٥٢،٣٥٣
- ٨٤ ٣٦٢
- ٨٥ ٢٨٧،٢٨٨،٣٤٩

سورة الرعد

- ٩ ٥٤
- ٢٩ ٢١١،٢٢٧
- ٤٣ ٤٦٢،٤٦٣

سورة إبراهيم

- ٣٧ ٥٩
- ٤٤ ٢٧٨

سورة الحجر

- ٢ ٤٥٧
- ٤ ٣٣١،٣٣٢
- ١١ ٢٢
- ٤٩ ٣٣٢

سورة النحل

- ٤٨ ١٧٩
- ٥٩ ١٣٥
- ٦٦ ٤٠٥

سورة الإسراء

- ٣١ ١٠٢
- ٤٤ ٢٢
- ٧٩ ٢٨٦
- ٨٣ ٢٤١
- ٩٧ ٥٥،٢٨٦
- ٩٦ ٤٦٢،٤٦٣

سورة الكهف

- ١٧ ٥٤،٥٥
- ٢٤ ٢٨٦
- ٣٤ ٢٠٧
- ٢٨ ٢٩٠
- ٣٨ ٤١،٤٨٣

- ٣٩ ٤٠
- ٤٨ ٤٩٧
- ٥٠ ٢٢١،١٧٩
- ٦٤ ٥٣

سورة مريم

- ٢٣ ٣١٨
- ٨٢ ١٧٩
- ١١٧ ٢٩٨

سورة طه

- ٥٨ ٤١٥
- ٦٣ ٢٧٨،٥١٩،٥٢٠

سورة الأنبياء

- ٣ ٢٢١،٢٢٣
- ٢٢ ٣٢٧،٤٤٣
- ٤٠ ١٩٥
- ٤٧ ٤٦٢
- ٥٤ ٣٧٩
- ٦٩ ٣٩١
- ٩٦ ٣٩٤

سورة الحج

- ٣٦ ٤٥
- ٤١ ٣٧٧

سورة المؤمنون

- ١٠٠ ٣١٧

سورة النور

- ٤٣ ١٠٠
- ٦٣ ٢٩٠
- ٦٤ ٥٢٨،٥٢٩،٥٣٠

سورة الفرقان

- ٤٦ ٤٥٤
- ٥٩ ٣٧٧

سورة الشعراء

- ٢٢ ١٣٨
- ١١١ ٣٢٩
- ٢١٠ ١٧٦

سورة النمل

- ٢٢ ٨٥
- ٣٤ ٢٢
- ٣٥ ١٨٤
- ٤٥ ٨٤
- ٦٧ ٣٧٩

- ٩٠ ٤٤٧

سورة القصص

- ١٥ ٣٤٠
- ٢٩ ٣١٧

سورة العنكبوت

- ٣٥ ٣٧٧

سورة الروم

- ٢٤ ٤٩٦
- ٢٧ ٢١٣

سورة السجدة

- ١-٣ ١٤٢
- ٣ ١٤٢

سورة الأحزاب

- ٢٥ ٤٦٣
- ٤٣ ٢٩٠
- ٥٦ ١٩٤

سورة سبأ

- ١٣ ٥٥
- ٣١ ٤٥٣،٤٥٤

سورة ص

- ٥ ٦٧
- ٣٣ ٣٠

سورة الزمر

- ٥٦ ١١٨
- ٥٩ ١١٨
- ٧١ ٣٩٤
- ٧٣ ٣٩٤

سورة غافر

- ١٥ ٥٣،٥٥
- ٣٢ ٥٣،٥٤،٥٥،٥٦
- ٣٦ ٣١٧،٣١٨

سورة فصلت

- ٥١ ٢٤١

سورة الشورى

- ٣٠ ٤٤١

سورة محمد

- ٨ ٢٢٧
- ٣٨ ٥٣٧،٥٣٩

سورة الفتح

- ٢٤ ٢٩٠
- ٢٥ ٤٤٣

سورة الحجرات

- ٤ ١٣٣١،١٨٤

سورة ق

- ٩ ٣٥٦،٣٥٧
- ١٦ ٣٥٦
- ٤١ ٥٣

سورة النجم

- ٩ ١٤٩
- ٦ ، ٧ ٣٨٠،٣٨١،٣٨٢

سورة الرحمن

- ٢٤ ٥٢
- ٣٩ ٣١

سورة الواقعة

- ٢٢ ٣٤٧
- ٧٠ ٤٣٤

سورة الممتحنة

- ١ ٤٢

سورة الصف

- ٥ ٥٣٠
- ١٤ ٣٤٠

سورة الجمعة

- ٦ ٤٩٧
- ٧ ٣٥٠

سورة المنافقون

- ٦ ١٣٨،١٤١

سورة التغابن

- ٧ ٤٩٧

سورة الحاقة

- ٣٢ ٣٦٥
- ٥١ ٣٥٦

سورة نوح

- ١٧ ١٢٦

سورة المزمل

- ٨ ١٢٦
- ١٨ ٢٧٧

سورة القيامة

- ١٥ ٤٥،٥٩

سورة الإنسان

- ١ ٥٣١

سورة الأعلى

- ١٧ ٢١٧

سورة الغاشية

- ٢ ٣٩٠
- ٨ ١٦٤،٣٩٠

سورة الفجر

- ٤ ٤٥
- ٢٧ ١١٨

سورة البلد

- ١١ ١٩٧

سورة الشمس

- ٩ ٥٢٩

سورة العلق

- ٩ ٣٧٧

سورة القارعة

- ١٠،١١ ٤٢

سورة الهمزة

- ٩ ١٦٣

سورة الكافرون

- ٦ ٥٠

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية والآثار المستشهد بها

النص	الصفحة
أطول صلاة صليتها قَطُّ	٥٣٣
أليس قد صليت معنا	٢٧٩،٣٢٩
أن رجلا قال : إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فَأَقْضِيه	١٣٧
أَنَّ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ يقرئكِ السَّلام	٢٤٦
إن أول ما خلق الله القلم ، فقال : اكتب ، فقال ما اكتب ، قال اكتب القدر ما كان وما هو كائن إلى الأبد	١٨٣
إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة	٤٤١
إنك لن تُخَلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة ، ثم لعلك أن تخلّف حتى ينتفع بك أقوام ، ويضرّ بك أخرون.	٣٠٥
استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان لها	١٦٩
اطلبوا الحوائج إلى صباح الوجوه	١٦٩
البينة وإلا حَدٌّ في ظهرك	٤٤١
بيعاً أم عطية - أو قال أم هبة - ، قال : لا ، بل بيع	١٤٤
توضأ ثلاثاً قَطُّ	٥٣٣
رفعت الأقلام وجفت الصحف	١٨٣
صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمسٍ وعشرين ضعفاً	٥٠١
خير الخيل الأدهمُ ، الأقرح ، الأرثم المحجل ثلاثٍ	٥٠١
عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير إلى المشرق ، فقال : ها ، إن الفتنة هاهنا ، من حيث يطلع قرن الشيطان	٥٤١
فأقول في نفسي : هل حرك شفتيه برد السلام علي أم لا	١٤٦
فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها	٤٤١،٤٤٢

فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إلى مَنَازِلَنَا ٣٠٢

في حديث ابن عمر رضي الله عنه : " بردة فَلُوت" ١٧٢

كَادَ الفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرَاً..... ..... ٣٠١،٣٠٢

كَادَ أَنْ يُسْلِمِ ٣٠٢

كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِير ٣٠٢

النص **الصفحة**

كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع..... ٤٦٣

كَفَى بِالسَّيْفِ شَا ٥٠٧

كُنْتَ وَجَارٌ لي مِنْ الأنْصَارِ ٣٨١

لا أحصى كم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم : يقول على منبره :

إِنَّ الحَمدَ لله نحمده ونستعينه ، ثم يقول : أنا أفصح قريش كلها

وأفصحها بعدي أبان بن سعيد بن العاص ... .٥١٨

لعلك أن تخلف فَيُنْتفع بك أقوام ، ويضَّر بك آخرون ٣٠٥

لن تُخلّف بعدي فتعمل عملاً تريد به وجه الله إلا ازددت به رفعة و درجة،

ولعل أن تخلّف بعدي حتى ينتفع بك أقوامٌ ، ويضرّ بك آخرون ٣٠٥

لو لم يخف الله لم يعصه ٤٤٣

المؤمنون كنفس واحدة ١٧٩

مَا كِدّتُ أَنْ أُصَلِّي العَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُب ٣٠٢

هل تزوجت بكراً أم ثيباً ١٣٧

يَا أَبَا ذَرٍ عَيَّرْتَه بأُمِّه ، أراد أعيرته؟ ١٣٧

يَتَعَاقَبُونَ فيْكُم مَلائكةٌ بالليل وَمَلائكةٌ بالنهار .....٣٢٠،٣٢١،٣٢٢

ثالثاً: فهرس الأبيات الشعرية المستشهد بها

الألف اللينة

عَلَـــى مِثْلِ البَعُوضـــةِ فَاخْـــمِشِي	لَكِ الوَيْلُ حُرِ َ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى	٥٣

الهمزة

فَلَمْ يَبْقَ مَنْهَا سوى هَامِدٍ	وَغَيْرِ الثَمَامِ وَغَيْرِ النَّوَى	٤١٦
إِذَا عَاشَ الفَتَى مائَتَيْنِ عَاماً	**فَقَد أَوْدَى المَسَرَّةُ والفَتَاءُ**	**٣٦١**
بَعْدَ عَهْـدٍ لَنَا بِبُرْقَةِ شَمَّـاءَ	فَأَدْنَى دِيَارَهَا الخَلْصَـــاءُ	٣٨٩
فَالـمُحَيَّاةُ فَالصَّفاحُ فَأَعْنَاقُ	فِتَاقٍ فَعَاذَبٌ فَالوَفَـــاءُ	٣٨٩
فَرِيَاضُ القَطَا فَأَوْدِيَة الشَّـرْ	بُبِ فَالشَّعْبَتَانِ فَالأَبْـلاءُ	٣٨٩
سَيُغْنِينِي الذى أغناك عَنّي	فلا فَقْرٌ يـــــدومُ ولاغِنَاءُ	٩٩
كَأَنَّ سَبِيئَة مِنْ بَيْتِ رَأسٍ	يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ	٢٧٢،٢٧٣،٢٨٠
فَلَرُبَّما فَـضَحَ الرِّجَـــا	لَ ذَوي اللَحَى كَشْفُ اللَحَاءِ	١٠٥
فَكُلّهُم مُسْتَقْبِحٌ لِصَوَابِ مَنْ	يُخَالِفُهُ مُسْتَحْسِنٌ لِخَـطَائِهِ	٩٩،١٠١

الباء

جاءَ بِصيْدٍ عَجَبٍ منَ العَجَبْ	أَزَيْرِقِ العَيْنَيْنِ طَوَّالِ الذَنَبْ	٦٧
مَا الحَازِمُ الشَّهمُ مِقْدَاماً وَلا بَطَلٍ	إنْ لَمْ يَكُنْ للهَوَى بالحَقِّ غَلاّبا	٥٦٧
ألا إنْ سَرَى لَيْلَى فَبِتَّ كَئيبَا	أَحَاذِرُ أَنْ تَنْأى النَّوى بِغَضُوبَا	٤٧١
فَمُوشِكَة أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ	خِلافَ الأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَابَا	٩١٤
فإنْ كَانَ هَذا المَطْلُ فيكَ سَجِيَّةً	**فَقَدْ كُنْتُ في طَوْلِي رَجَاءَكَ أَشْعَبَا**	**١٢٧**
مَنْ إنْ رَآكَ غَنِيّاً لاَنَ جَانِبُهُ	وَإنْ رَآكَ فَقِيراً نَاءَ وَاغْتَرَبَا	٢٤١
إنَّ امْرَأً رَهْطَهُ بالشّامِ مَنْزِلُهُ	بِرَمْلِ يَبرِينَ جَاراً شَدَّمَا اغْتَرَبَا	٣٩٠
إيّاك إيّاك الـمـــِرَاء فإنّه	إلى الشرِّ دَعَّـاءُ وللشّرّ جالِبُ	٤٣٣،٤٣٦
وَالثَّكْلُ وَاليُتْمُ مَحْدِقَانِ بِهِ	فَلَيْتَهُ بَتَّ عُمْرَهُ شَجَبه	٤٠٤
فَقَلْتُ انْجُوا عَنْهَا نَجَا الجِلْدِ إِنَّهُ	سَيُرْضِيْكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُه	٣٥٧

وَالقَومُ في إثْرِي ظَنَنْتُ فَإنْ يَكُنْ	مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ نَجَوتُ وَخَابُوا	٢٩٦
كَذَاكَ أَدَبْتُ حَتّى صَارَ مِنْ خُلُقِي	أنّي وَجَدَّتُ مِلاكَ الشّيمَةِ الأدَبُ	٢٩٧
يُـرَجّي المـرءُ مَا إنْ لايُلاقِي	وَتَعْرِضُ دُونَ أدْنَاهُ الخُطُوبُ	٤٧١
طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلى البِيْضِ أطْرَبُ	وَلا لَعِباً مِنّي وَذُو الشّيْبِ يَلْعَبُ	١٤٠
تُـرِيكَ سُـنّة وَجْهٍ غَيرِ مُقْرِفَةٍ	مَلْسَاءَ لَيسَ بِهَا خَالٌ وَلا نَدَبُ	٣٤٤،٣٤٥
فَقَالَتْ لَنَا : أهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ	جَنَى النّحْلِ بَلْ مَا زَوَدَتْ مِنْهُ أطْيَبُ	٢٠٧
أقْفَرَ مِنْ أهْلِهِ مَلْحُوبُ	فَالقَطَيّاتُ فَالذَّنُـوبُ	٣٨٨
فَـرَاكِـسٌ فَثَعَيْلِبَـاتٌ	فَذَاتَ فَرْقَينِ فَالقَلِـيْبُ	٣٨٨
فَعَـرْدَةٌ فَقَفَـا حِبـرٍّ	لَيسَ بِهَا مِنْهُمُ عَرِيْبُ	٣٨٨
وَلِيَ بِبِلادِ الهِنْدَ عَنْدَ أمِيرِهَا	حَوَائجٌ جماتٌ وَعَنْدِي ثَوَابُهَا	١٦٩
بِهَا جِيَفُ الحَسْرَى فَأمَّا عِظَامُهَا	فَبِيضٌ وَأمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ	١٧٨
إنَّ الفَنِيقَ الذي أبُوهُ أبُو الـــ	ـعَاصِي عَلَيهِ الوَقَارُ وَالحُجُبُ	١٨٣
خَلِـيفَةَ الله في بَـــــرِيَتِه	جَفَتْ بذَلِكَ الأقْلامُ وَالكُتُبُ	١٨٤
عَفَا بَطِحـــانُ مِنْ قُرَيشٍ فَيَثْـــرِبُ	فَمُلْقَى الجِمارِ مِنْ مِنًى فَالْمُـحَصَّبُ	٩٣
وَلَكِنْ دِيَافيٌّ أبُـــوهُ وَأمُّـــه	بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقَارِبُه	٣٢١،٣٢٢،٣٢٤
أجْدَّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَائيَ رَامَـــةٍ	وَلا عَاقِـــلٍ إلاّ وَأنْتَ حَـــبِيب	٤٠١
وَلا مُصْعِدٍ في المَصْعِدينَ لِمَنْعِـــجٍ	وَلا هَابِطٍ مَا عِشْتُ هَضْبَ شَطِيب	٤٠١
وَمُصْعَبُ حِيْنَ جَدَّ الأمْـــ	ـــر أكْثَرُهَا وَأطْيَبُهَا	٨٤
وَأنْتُمْ حِيْنَ جَدَّ الأمْـــ	ـــر أكْثَرُهَا وَأطْيَبُهَا	٨٤
فَهَـــا أنَا للعُشّـــاقِ يَا عَـــزّ قَائدٌ	وَبي تُضْرَبُ الأمْثَالُ في الشّرْقِ وَالغَرْبِ	٥٤٢
فِهْ بِالعُقُودِ وَبِالأيمانِ ، لاسيَما	عقد وفاءٌ بِهِ مِنْ أعْظَمِ القَرَبِ	٥٤٥
جَمَعَ ابْنُ مَرْوَانَ الأغَرِّ مُحَمَّدٌ	بَيْنَ ابْنِ إشْتَرِهِمْ وبَيْنَ المُصْعَبِ	٤٠٦
وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أصْبَحَتْ	خَلالَتُـــــهُ كَأبِي مَرْحَبِ	٣٥٣
بُثَيْنَةَ مِنْ آلِ النِّسَاءِ وَإنّمَا	يَكُنَّ لأدْنَى لا وِصَالَ لِغَائبَ	٣٥٨
إلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النّبيِّ تَطَلّعَتْ	ضَمَائرُ مِنْ نَفْسِي تِبَاعٌ وَألْبُبُ	٣٥٨
إنَّ مَنْ لامَ في بَنِي بِنْتِ حَسّا	نَ ألْمَهُ وَأعْصِهِ في الخُطُوبِ	٤٧١
فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاذُو شَفَاعَةٍ	بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَـن سَوَادِ بْنِ قَارِبِ	٤٦٥
فَلَنَهْشَلٌ قَوْمِي وَلي في نَهْشَلٍ	نَسَبٌ لَعَمْرُ أبيكَ غَيرُ غِلابِ	٤٧٣

يَرْثُمُ أنْفَ الأرْضِ في ذَهَابِهِ	يَكَادُ أنْ يَنْسَلَّ مِنْ إهَابِهِ	٣٠٣
أبْرَزُوهَا مَثْلَ المَهَاةِ تَهَادَى	بَيْنَ خَمْسِ كَوَاعِبِ أتْرَابِ	١٣٤
ثَمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ، قُلْتُ : بَهْراً	عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ	١٣٣
يَاصَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُـــمُ	أنْ لَيسَ وَصْلٌ إذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ	٣٤٥،٣٤٦
سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسَولَ اللهِ فَاحِشَةً	ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ	٢٨
كَأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا	حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أرْضٍ مِنْ الذَّهَبِ	٢١٣
صَاحِ هَلْ رَيْتَ أوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ	رَدَّ في الضَّرْعِ مَا قَرَي في الحلاب	٢٣٦،٢٣٩
أتَرْجُو أمَّةً قَتَلَتْ حُسَيناً	شَفَاعَةَ جَدِّهِ يَومَ الحِسَابِ	٢٦٠
وَلَو قَلَمٌ أَلقَيتُ في شقِّ رَأسِهِ	مِنْ السُّقْمِ مَا غَيَّرَتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبِ	٤٥٠
مَشَائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحين قَبِيلَةً	وَلا نَاعِبٍ إلا بِبَينِ غُرَابِها	٤٠٢
أمَا وَالَّذِي لَوْ شَـــاءَ لمْ يَخْلُقِ النَّوَى	لَئنْ غِبْتَ عَنْ عَيْني لَمَا غِبْتَ عَنْ قَلْبي	٣٥١
فَإمَّا تَرَيْ لمَّتي بُدِّلَتْ	فَإنَّ الْحَوَادِثَ أوْدَى بِهَا	١١٣،٢٤٦

التاء

مَنْ دَعَا لى غَزَيْلِي	أرْبَحَ اللهُ تَجَـارَتَهْ	٤٧
وَخضـــابٌ بِكَفِّهِ	أسْوَدَ اللَّوْنِ قَارَتَهْ	٤٧
حشَّ الـــوَلائدُ بالوَقودِ جُنُوبها	حَتّى اسْوَأدَّ من الصّلَى صَفَحَاتها	٣٠
فَإنَّ المَاءَ مَاءُ أبي وَجَدِّي	وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ	٥٢٧
ياأيها الراكب المزجي مطيته	سَائِلْ بنى أسَدٍ ماهذه الصَّوْتُ	١١٤
قَتَلْتُ مجُاشِعاً وأسَرتُ عَمْراً	وَعَنْتَرَةَ الفَوَارِسِ قَدْ قَتَـلْتُ	٢٦٤
وَجَدْتُ أبَاهَا رَاضِياً بي وَأمَّهَا	فَأعْطَيْتُ فيهَا الحُكْمَ حَتّى حَوَيْتُهَا	٣٩٤
وَللأرْضِ أمَّا سُـــودُها فَتَجَلَّلت	بَيَاضاً وَأمَّا بِيْضُهَا فَاسْوَأدّتِ	٣١
قَمَرُ تَبَسَمَ عَنْ جُمانٍ نَابِتٍ	فَظَللتُ أرْمُقَهُ بِعَيْنِ البَاهِتِ	١٩٤،١٩٦
تَخَلْهُ فَلَسْطِيًا إذَا ذُقْتَ طَعْمَهُ	عُلَى نَيِّرَاتِ الظَّلْمِ حُمْشٍ لِثَاتِها	١٧٣
نَضَّرَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوها	**بسجستانَ طَلْحَةَ الطَّلَحات**	**٨٨**
خَلِيْلَيَّ إنَّ الحَاجِبِيَّةَ طَلَّحَت	**قَلُوصِيْكُمَا وَنَاقَتي قَدْ أكَلَّتِ**	**٢٥٣**

الجيم

أخْلِقْ بِذِي الصَّبرِ أنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ	وَمُدْمِنُ القَرْعِ للأبْوَابِ أنْ يَلِجَا	٢٢٢
كَأنَّمَا ضُرِبَتْ قَدَّامَ أعْيُنِهَا	قَطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأوْتَارِ مَحْلُوجِ	٣٤٦
وَمُرْسَلٍ وَرَسُـــولٍ غَيْرَ مُتَّـــهَمٍ	وَحَاجَةٍ غَيْرِ مُزْجَاةٍ مِنَ الحَاجِ	١٦٩

الحاء

مَنْ عَائِدِي اللَّيْلَةَ أمْ مَنْ نَصِيحْ	بِتَّ بَهَمٍّ فَفُؤَادِي قَـــرِيحْ	٥٤
فَطَرْتُ بِمَنْصِلِي في يَعْمَلاتٍ	دَوَامِي الأيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيْحَا	٥٤،٥٦
وُلُوعاً ، فَشَطَتْ غُرْبَةً دارُ زَيْنَب	فَهَا أنَا أبْكي وَالفُؤَادُ جَرِيـــحُ	٥٤٦
لَعَمْرُ أبِي دَهْمَاءَ زَالتْ عَزِيزَةً	عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَلَ الزَّنْدَ قَادِحُ	٣٩٠
إذَا سَايَرَتْ أسْمَاءُ يَوماً ظَعِينَةً	فَأسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَعِينَةِ أمْلَحُ	٢٧٠
وَإنِّي لأكْنُو عَنْ قَذُورَ بِغَيْرِهَا	**وَأعْلِنُ أحْيَاناً بِهَا فَأُصَارِحُ**	**٢٤٧**
ألا رُبَّ مَنْ تَغَشَّتْهُ اللهِ نَاصِح	وَمَنْ قَلْبُهُ لي في الضِّبَاءِ السَّوَانِحِ	٥٠٣
أقُولُ لِقَوْمٍ في الكَنِيفِ تَرَوَّحُوا	عَشِيَّةَ بِتْنَا عِنْدَ مَاوَان رُزَّحِ	٣٧٢

الدال

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أبِيكَ فِينَا	فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أبِيكَ زَادَا	٣٦٧
إنَّ السِّبَاعَ لَتَهْدَا عَنْ فَرَائِسِهَا	وَالنَّاسُ لَيسَ بِهَـادٍ شَرُّهُم أبَداً	٥١٢
أرِيني جَوَاداً مَاتَ هَزْلاً لَعَلَّنِي	أرَى مَا تَرَيْنَ أوْ بَخِيلاً مُخَلَّدا	٣١٧
وَأبْرَحُ مَا أدَامَ اللهُ قَومِي	بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيدا	٢٨٧
في خَمْسَ عَشرَةَ - مِنْ جُمَادَى - لَيْلَةً	لا أسْتَطِيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَادا	٣٣٩
رأيت الغـــني والفقير كليهمـا	إلى الموت يأتي الموت للكل معمدا	٣٧٥
فَتًى لَوْ يَنَادي الشَّمَسَ أَلْقَتْ قِنَاعَهَا	**أَوْ القَمَرَ السَّارِي لأَلْقَى المَقَـــالِدا**	**٩٠**
إذَا تَجاوَبَ نَـــوْحٌ قَامَتا مَعَهُ	ضَرْباً أليماً بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدا	٩٧
غَلَبَ المَسَامِيحَ الوَلِيدُ سَمَاحَةً	وَكَفَّ قَرَيْشَ المُعْضِلاتِ وَسَادَهَا	٨٤
ألا يَا لَيلُ وَيْحَكِ نَبِّئِينَا	فَأمَا الجُودُ مَنْكِ فَلَيسَ جُودُ	٣٨١
وَرَجٍّ الفَتَى للخَير مَا إنْ رَأتيهُ	عَلى السِّنِ خَيراً لايَزَالُ يَزِيدُ	٤٧٤
يَلومُنَني في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِل	وَلَكِنَني مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيـــدُ	٤٨٦
ألا يَا لَهْفَ : أفْلَتَني حُصَيْبٌ	فَقَلْبي مِنْ تَذَكّرِهِ بَلِيْـــدُ	٥٠٦

فَلَوْ أَنّي عَرَفْتُكَ حِينَ أَرْمِي	لآبَكَ مُرْهَفٌ مِنْهَا حَدِيْدُ	٥٠٣
وَلَيْسَ الغِنَى وَالفَقْرُ مِنْ حِلْيَةِ الفَتَى	وَلَكِنْ أَحَاظٍ قَسِّـــمَتْ وَجُدُودُ	١٧٠
فَجَاءَتْ إلينَا وَالدَّجَى مُرْجَحِنّة	رَغُوتُ شِتَاء قَدْ تَقَوَّب عُودُهَا	١٨٠
وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنْ الحَيَاةِ وَطُولِهَا	وَسُؤَالِ هَذَا النّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ ؟	١٨٢
أَبَنِى لَبَيْنَى إِنَّ أُمَّكُمُ	أَمَةٌ وإِنَّ أَبَاكُمُ عَبْدُ	٩٥
نِعْـــمَ الْفَتَى الْـمُرِّيُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ	حَضَرُو لَدَى الحجرَاتِ نَـارَ الـمَوْقِدِ	٣٦٥
وَكُنْتُ مِنَ النّاسِ في مَحْفِلٍ	فَهَا أَنَا في مَحْفِلٍ مِنْ قَرودِ	٥٤٦
إِنَّ الّذِي حَانَتْ بِفَلْـــجٍ دِمَاؤُهُم	هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَـا أُمَّ خَالِدِ	١٦٢
لَعَمْرُكَ إِنّ الْمَوْتَ مَا أَخْطَـأَ الْفَتَى	لَكَالطَوَلِ الـمُرْخَى وثِنْيَـاهُ باليَدِ	٦٢
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي	بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ	٤٦٤
مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ	إِذَنْ فَلا رَفَعَتْ سَوطِي إلى يَدِي	٤٧٣
كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيه	إِذَا غَدا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُـرُودِ	٣٠٣
كَانُــوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَة	لَولا رَجَاؤكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلادِي	٤٥١
ألا أَيُّهَذَا الزّاجِـرِي أَحْضُرَ الوَغَـــى	وَأَنْ أَشْهَدَ اللذَاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟	٤٩٦،٤٩٧،٥٠١
ورحب صدر لو ان الارض واسعة	كوسعه لم يضق عن أهله بلد	٥٥٣
فَجِئْتُ إِلَيهِ وَالرِّمَـــاحُ تَنُوشُـــهُ	كَوَقْعِ الصَّيَاصِي في النّسِيجِ المُمَدَّدِ	٣٤٦
وَكُنْتُ كَذَاتِ البَوِّ رِيْعَتْ فَأَقْبَلَتْ	إلى جِلْدٍ مِنْ مَسْكِ سَقْبٍ مُقَـدَّدِ	٣٥٤
فَدَافَعْتُ عَنْـهُ الخَيْلَ حَتّى تَبَدَدَتْ	وَحَتّى عَلانِي حَالكُ اللَونِ أَسْوَدُ	٣٥٤
كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَـــامَةٍ نَجْدِيَهٍ	وَمَسَحْتُ بِاللَثَتَينِ عِصْفَ الأَثْمُدِ	٥٠،٥٢،٥٦
وَأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأ يَصْرِمْنَهُ	وَيَعُدْنَ أَعْدَاءَ بُعْيْدَ وِوَادِ	٥١
فَطَلْعَةَ الشّعْرِ أَقْلَي في عِيونِهِم	وَفي صُدُورِهِم مِنْ طَلْعَةِ الأَسَدِ	٢٠٤
وَكُلُّ خَلِيـلٍ رَاءَني فَـهوَ قَـائلٌ	مِنْ أَجْلِكَ هَذا هَامَةَ اليَومِ أَوْ غَدِ	٢٣٦،٢٣٩،٢٤٠
يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ	أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ	٣٩٠
في المَجْدِ وَالشّرَفِ العَالي ذُوي أَرَبٍ	وَفي الحَيَاةِ وَفي الأَمْـــوَالِ زُهَّـــادِ	٤٠٠
أَعْدَدْتُ للحَرْبِ خَيْفَانَة	جَـــوَادَ المَحثَةِ وَالمرَودِ	١٩٨
إِذَا الفَوَارِسُ مِنْ قَيْس بِشكتّهِم	حَوْلِي شُهُودٌ وَمَا قَوْمِي بشُهَّاد	١٦٦
نَصَحْتُ لِعَارِضٍ وَاصْحَابِ عَارِضٍ	وَرَهْطِ بَنِي السَّوْدَاءِ وَالقَوْم شُهَّدِي	١٦٦
فَأَبْتُ بِنُعْمَى مِنْهُ بَيْضَاءَ لَدْنَة	كَثِيرة قَرْحٍ في قَلَوبِ الحَوَاسِدِ	١٦٨

فَتًى هَزَّ القَنَا فَجَرَى سَنَاءً بِهَا لا بالأَحَاظِي وَالجُدُودِ ١٧٠
وَمِثْلُكِ مُعْجَبَةٌ بالشَّبَا بِ صَاكَ العَبِيرُ بأَجْسَادِهَا ١٨٢

يَكْفِيكَهُ شَوقٌ يُطيلُ ظَمَاءَهُ فإذا سَقَاهُ سَقَاهُ سَمَّ الأَسْوَدِ ١٠٤

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَراً أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مَجَّتْ بِفِرْصَادِ ٥٣٢

رَدَّتْ عليه أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبٌ بِالْمَسْحَاةِ في الثَّأَدِ الْوَلِيدَةِ ٩٠

الراء

لاوَأَبِيْكِ ابْنَةَ العَامِرِيِّ (م) لا يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أَفِرْ ٦٨

فَأَصْبَحْتُ فِيْهِم آمِناً لا كَمَعْشَرٍ أَتَوْنِي وَقَالُوا مِنْ رَبِيْعَةَ أَمْ مُضَر ١٤٠

لَهَا مَتْنَتَان خَظَاتَا كَمَا أَكَبّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ ١٦٠

أَصَحَوْتَ اليَوْم أَمْ شَاقَتْكَ هِرْ وَمِنَ الحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ ٦٨

أَبَا الأَرَاجِيزِ يَابْنَ اللؤُمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خُلْتُ اللّؤمُ وَالخَوَر ٢٩٦

يا حارِ مَنْ يغدرْ بِذِمَّةِ جارِهِ مِنْكُمْ فإنَّ محمداً لم يَغْدِرْ ٤٢٨

برهرهة رخصه رؤدة كخرعوبة البانه المنفطر ١١٧

إلا عُلالَـــةَ أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الجُزَارَة ٤٩٤

مكثت حولا ثم جئت قاشرا لا حملت منك كـــــراع حافرا ١٣٨

أَلَيْسَ أَبِي النَّظْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خُزَاعَةَ أَزْهَرا ١٣٩

نِعْمَ امْرَأ هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَراً ٣٣١،٣٣٢

سَمَا بِكَ شَوقٌ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرا وَحَلّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍ فَعَرْعَرَا ٣٨٩

فَإِنَّ رَشِيْداً وَابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ حَتّى يُصْدِرَ الأَمْرَ مُصْدَرَا ٣٩٦

أَلَسْنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْن طَرًّا وَأَعْظَمَهُم بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارَا ٧٧

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي بَعْدَ المَشِيبْ كَفى ذَاكَ عَارَا ٤١

فَقُلْتُ لَهُنَّ امْشِينَ إمَّا نُـلاقِـهِ كَمَا قَالَ أَوْ نَشْفِ النَّفوسَ فَنُعْذَرا ٥١٩

قَالَوا : غَدَرْتَ ، فَقُلْتُ : إنَّ وَرُبمَّا نَالَ العُلى وَشَفَى الغَلِيلَ الغـــادِرُ ٥٢٢

هُمَا خُطَتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ ٣٦٠

لَهَفِي عَلَيك للهفة مِنْ خَائفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيسَ مُجِيرُ ٢٨١

فَإِنْ قَصَدُوا لحقٍ حَقَّ فَاقْصِد وَإِنْ جَارَوا فَجُرِ حَتَّى يَصيرُوا ٢٨١

تَمِيْمُ بْنُ مُرٍّ وَأَشْيَاعَهَا وَكِنْدَةَ حَوْلِي جَمِيْعاً صُبُر ٦٨

يَمُوتُ أنَاسٌ أوْ يَشِيبُ فْتَاهُم	وَيحدثَ نَاسٌ وَالصّغِيرُ فَيَكْـــبَرُ	٤٧٦
وَجَدتُ فُؤَادِي كَادَ أنْ يَسْتَخِفَهُ	رَجِيعُ الهَوى مِنْ بَعْضِ مَا يَتَذَكَرُ	٣٠٢
وَإذَا ارْتَحَلْتَ فَشَيَّعَتْك سَلامَة	حَيثَ اتّجَهْتَ وَدِيمَة مِـدْرَارُ	٤٤٩
وَإنّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِـــــزّةٌ	كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلّلَهُ القَطْرُ	٣٣٠
تَرَى الرَّجُلَ النّحِيْفَ فَتَزْدَرِيْهِ	وَفي أثْوَابِهِ أسَدٌ يَزِيرُ	٢٤
والنَّيب إنْ تَعْرُ مني رمَّة خَلقاً	بعد الممات فإني كنت أتّئِرُ	٢٨
بَلَى صَبَرْنا ولم تَقِرُّوا	وَلَيْتَنَا لَمْ نَكُنْ نُتَار	٢٨
خُذُوا حَظّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمُ وَاذْكُرُوا	أوَاصِرَنَا وَالرَّحِـــمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ	٤٢٥،٤٢٧
أعُمَيْر مَا يُدْرِيكَ أنْ رُبَ فِتْيَةٍ	بِيْضِ الوُجُوهِ وَفي الحُرُوبِ مَسَاعِرُ	٤٠٠
مِنْ الزّمِرَاتِ أسْبَلَ قادماها	وَضرتها مركنة دَرُورُ	٢٣١
وَإذَا ذُكِرْت أبَاكَ أوأيَّامَهُ	أخْزَاكَ حَيثَ تُقَبّلُ الأحْجَارُ	١٨٢
لَعَـمْرِي لَئِنْ كَانَتْ بجِيلَة زَانَهَا	جَرِيرُ لَقَدْ أخْزَى كُلَيباً جَرِيرُهَا	٢٥٦
فأوفَضنَ عَنْهَا وَهِي تَرْغُو حُشَاشَة	بِذِي نَفْسِهَا والسَّيفُ عُرْيَانُ أحْمَرُ	٨٦
إنّ القَوَافي يتَّلِجْنَ مَوَالِجَا	تَضَايقُ عَنْهَا أنْ تُوَلَّجها الإبْرُ	٩٠
مِنَ المَالِ أثْنَاءً وجُذْعاً كَأنَّهَا	عَذَارَى عَلَيْهَا شَارَةٌ وَمَعَاصِرُ	٩٢
إذَا مَا أتَى يَوْمٌ يُفَرِّقُ بَيْنَنَا	بِمَوْتٍ فكُنْ ياوَهْمُ ذُو يَتَأخّرُ	٥٢٨
فَكَانَ مَجِنّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أتّقِي	ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ	١١٣،١١٥،١٢١
إنِ امرءاً غَرَّهُ منكنَّ واحدةٌ	بعدى وبعدكِ في الدنيا لَمَغْرُورُ	١١٩
فَإنّكَ لا تُبَالي بَعْدَ حَوْلٍ	أظَبْيٌ كَانَ أمُّـكَ أمْ حِمَـارُ	٢٧٢
أسَكِرَانُ كَانَ ابنَ المَرَاغَةِ إذْ هَجَا	تَمِيماً بِجَوفِ الشّامِ أمْ مُتَسَاكِرُ	٢٧٢
مَا بَيْنَ لُقَمَتِهِ الأولَى إذَا انْحَدَرَتْ	وبَيْنَ أخْرَى تَلِيهَا قَيْدَ أظْفَـــورِ	٤٠٨
تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتّى إذَا ذُكَرَتْ	فَإنّمَا هِيَ إقْبَـــالٌ وإدْبـــَارُ	٣٥٤
فَـــرَأيتُ مَا فيـــه فَثَمَّ رَزَيتُهُ	فَلَبِثْتُ بَعْدكَ غَيرَ رَاضٍ مَعْمَرى	٤٧٦
لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وَإنْ كُنْتُ دَارِياً	شعيثُ ابن سَهْمٍ أمْ شعيثُ ابن مِنْقَرِ	١٣٩
رَأيْتُكَ لَمَّـــا أنْ عَـرَفْتَ جِلادَنَـــا	رَضِيْتَ وَطِبْتَ النّفْسَ يَازَيْدُ عَنْ عَمْرِو	٣٣٦
أمَا تَرْضَى عَدَوَتِ دَوْنَ مَوْتِي	لِمَا في القَلْبِ مِنْ حَنَقِ الصُّدُورِ	٤٩
وَسَوَاعِيْدُ يَخْتَلِيْنَ اخْتِلاءً	كَالمَغَالِي يَطِرْنَ كُلَّ مَطِيْرِ	٥٧

خَلِيلَي مَا أحْرَى بِذِي اللّبِ أنْ يُرَى	صَبُوراً ، وَلَكِنْ لا سَبِيلَ إلى الصَّبرِ	٢٢٢
وَلَسْتَ بِالأكْثَرِ مِنْهُم حَصَىً	وَإنّمـــا العـــزَةُ للكَاثـــرِ	٢٠٩
لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ	طَرِيفُ بنُ مالِ لَيْلَة الجُوعِ والخصرِ	٤٢٩
إذَا أنْتَ حَارَبْتَ الرِّجَالَ فَلا تَزَلْ	**عَلَى حَذَرٍ لاخَيرَ في غَيرِ حَاذِرِ**	**١٢٩**
ألا مـــَنْ مـُبْلِغٌ عَنّـى خُزَيماً	وَزَبَّانَ الذِي لَمْ يَرْعَ صِهْرِي	٢٤٢
بأنّـــي قَـدْ أتَانِي مَا فَعَلْتُمْ	وَمَا رَشّحْتُمُ مِنْ شِعْرِ بـــَذْرِ	٢٤٢
لَعَنَ الإلَهُ وَزَوْجَهَا مَعَهَا	هِنْدَ الهُنُودِ طَوِيلَة البَظْرِ	٣٧٨
شَاقَتْكَ مِنْ قُتْلَة أطْلالُهَا	بِالشّطِ فَالوِتْرِ إلى حَاجِرِ	٣٨٩
فَرُكّنِ مِهْرَاسٍ إلى مَارِدٍ	فَقَاعِ مَنْفَوحَة ذِي الحَائِرِ	٢٨٩
وإذا الرِّجَال رأوا يزيد رأيتهم	خضع الرقاب نواكس الأبصار	١٦٦،١٦٨
وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً	وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأوْبَرِ	٢٥٨،٢٥٩،٣٧٩
فَرَضِيتُ عنها بالرِّضَاءِ لِمَا أتَتْ	مِنْ دُونِ غضبة صَعْبِها وَيَسَارِ	٩٩
فلا تجعلوا حَرْبَاتِكُمْ في صدوركم	**كما شُدَّ في عَرْضِ الرِّتَاجِ المَسامِرِ**	**٨٨**
وإنّ كلاباً هذه عَشْرُ أبْطُنٍ	وأنت بَرِيءٌ من قبائلها العَشْرِ	١١٥،١٢١
لَو بِغَيرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِق	كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي	٤٥١

الزاي

لَنَـــا أعْنُزٌ لَبْنٌ ثَلاثٌ فَبَعْضُهَا	لأوْلاَدِنَا ثِنْـتَا وَفِي بَيْـتِنَـا عَنْـزُ	١٦٠

السين

وَأنْسَى نَشِيبَة وَالجَاهِلُ الـــ	ـمُغَمِّرُ يَحْسَبُ أنّي نَسِي	٢٨٧
فَإيَاكُمْ وَحَيَّة بَطْنِ وَاد	هَمُوزِ النّابِ لَيسَ لَكُمْ بِسِيّ	٣٤٦
لماّ تَذَكّرْتُ بالدَّيْرَيْنِ أرَّقَنِي	صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرْعٌ بالنّوَاقِيْسِ	١٥١
الوَارِدُونَ وَتَيْمٌ في ذُرَى سَبَأ	قَدْ عَضَّ أعْنَاقَهُم جِلْدُ الجَوَامِيسِ	٨٥

الصاد

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفّوا	فَإنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ	١٧٩
وَمَالِى لاَ أحِبُّهُمُ وَمِنْهُمْ	قَرَابِينُ النّبِي بَنُو قَصَـــــىِّ	١٧٥

العين

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وكريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَـــه ٤٩٠،٤٩٤

كَمْ بِجُودِ مُقْرِفٍ نَالَ العُلا وَشَرِيْفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَـــه ٤٩٤

لَعَلّكَ يَـــوماً أنْ تُلـــمَّ مُلِمَّة عَلَيكَ مِنْ اللاتِي يَدَعْنَكَ أجْدَعَا ٣٠٤

وَمَا خُنْتُ ذَا عَهْدٍ وَأبْتُ بِعَهْدِهِ وَلَمْ أحْرِمِ المُضْطَرَّ إنْ جَاءَ قَانِعاً ٢٥١

وَخَيْرُ الأمرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْه وَلَيسَ بِأنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَـــا ١٢٥

أَكُفْراً بَعَدَ رَفْعِ المَوْتَ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكِ المائةَ الرِّتَاعَا ١٢٧

بَانَتْ سُعَادُ وَأمْسَى حُبْلُهَا انْقَطَعَا وَاحْتَلّتِ الغَمْرَ فَالجُدَّينِ فَالفَرَعَا ٣٩٠

تَبَيَّنَهُمْ ذُو اللّبِ حِينَ يَرَآهُم بِسِيمَاهُم بِيضاً لِحَاهُم وَأصْلَعَا ١٧٩

كَأنَّ نُسُوعَ رِجْلَي حِينَ ضُمَّتْ حَوَالِبَ غزراً وَمِعىً جِيَاعَاً ١٧٩

وَمَارَكِبْتُ عَلَى أَكْتَادِ مَهْلَكَة وأَخَّرَ الأمرُ إلاّ فَرَّ لِي جَذَعَا ٩٢

لَو كَانَ يَبْغِي الفِدَاءَ قَلْتُ لَـــهُ هَا أنَا دُونَ الحبَيبِ يَا وَجَعُ ٥٤٦

وَلَو سُئلَ النّاسُ التّرَابَ لأوشَكُوا -إذَا قِيلَ هَاتُوا - أنْ يَمَلّوا وَيَمْنَعُوا ٣١٢،٣١٥

إذَا قِيْلَ : أيُّ النّاسِ شَرُّ قَبِيْلَةٍ أشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأكُفِّ الأصَابِعُ ٥٠٤

رَاحَتْ بِمَسْلَمَة البِغَالُ عَشِيَّة فَارْعَى فَزَارَةَ لاهَنَاكَ المَرْتَعُ ١٠٨،٢٢٩،٢٣٠

فَألحَقْتُ أخْرَاهُم طَرِيْقَ ألاَهُمُ كَمَا قِيْلَ نَجْمٌ قَدْ خَوَى مُتَتَابِعُ ٤٤

وَقَالوا قَدْ زُهِيْتَ فَقُلْتُ كَلاّ وَلَكِني أعَزّنِـــيَ القَنَـــوعُ ٢٥١

فَمِنْهُم سَعِيدٌ آخِذٌ بِنَصِيبِهِ وَمِنْهُم شَقِيٌّ بِالمَعِيْشَةِ قَانِعُ ٢٥١

عَشِيَة ضَحَّاكُ بْنُ سُفْيانَ قَائمٌ بِسَيْفِ رَسَولِ اللهِ والمِوْتُ كَانِعُ ٢٦٠

كالتّوْأمِيَّة إنْ بَاشَـــرْتَهَـــا قَرَّتِ العَينُ وَطَابَ المضْطَجَعُ ١٥٩

كَمْ في بَني بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيْعَةِ مَاجِدٍ نَفّـــاعِ ٤٩١

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إيهِ عَنْ أمِّ سَالمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيْمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ ٨٤

لانَسَبَ اليَوْمَ وَلا حُرْمَةَ إتّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِع ٣٧

لَمَالَ المَرْءِ يُصْلِحُهُ فَيُغْني مَفَاقِرُهُ أعَفُّ مِنْ القَنُوعِ ٢٥١

الفاء

وجُلَنْدَاءَ في عُمَـــــانَ مُقِيماً ثُمَّ قَيْساً في حَضْرَمَوْت المنيف ١٠٩

لاتَعْجَلا بِالبُكَاءِ وَلا أَمِيرَيْكُمَا في ٩١

اليَوْمَ مُطَرِفاً	**الدَّارِ إِذْ وَقَفَا**	
وَلجَّ بِـكَ الهُجْـــرَانُ حَتّى كَإِنَّـــمَا	تَرَى المَوْتَ في البَيْتَ الذي كُنْتَ تَألَفُ	٢٧
وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلى قَرَابَة	فَمَا عَطَفَتْ يَوْماً عَلَيْكَ العَوَاطِفُ	٥٠
أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يَصْلَبُ عُودُهُ	وَلا يَسْتَوي وَالخِرْوِعُ المُتَقَصِّفُ	٣٨٢
إِلَيكَ يَاسَعيدَ الخَيرِ جُبْتُ مَهَامِهاً	يُقَابِـــلُني آلٌ بِـــــهَا وَتُنُوفُ	٢٦٤
تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ	نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ	٥٧
أَلَمَّ خَيَـــــالُ مِنْ عُلَيَّةَ بَعْدَمَا	**رَجَا لِيَ قَوْمِي أَلْبُرْءَ مِنْ دَاءِ دَانِفِ**	**١٢٩**

القاف

والتَّغْلِبِونَ نِعْمَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ	فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلاءُ مَنْطِيـقُ	٣٦٧
يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ	في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقَهَا	٣١٢
وها أنا قد عَزَمْتُ على انتِصافٍ	أساقِي فيه خِلّي ما أساقِـــي	٥٤٧
حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتي عَنَاقاً	وَمَا هَيَ وَيْبُ غَيرِكَ بِالعَنَاقِ	٣٥٥
وإلا فَاعْلَمُوا أنّا وَأَنْتُم	بُغَاةَ مَا بَقِينَا في شِقَاقِ	٢٩٢
تَاللهِ آمنُ أَنْثَى بَعْدَمَا حَلَفَتْ	أَسْمَاءُ بِاللهِ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقِ	١٣٥،٢٨٩
حَمُومُ الشّدِ شَائِلَةَ الذُّنَابي	وَهادِيهَا كَأَنْ جِذْعٍ سَحُوقِ	٤٧٢
وَجَنَوا بِالعُلى المُشيزات للحَمْـ	ـدِ وَتَرْك المُحَقّرات الدِّقَاقِ	٢٥
لا صُلْحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوهُ وَلا	بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي	٥٢
سَيْفِي وَمَـادُمْنَا بِنَجْدٍ وَمَا	قَرْقَرَ قَمْرُ الوَادِ بَالشّاهِقِ	٥٢
في فِتْيَةٍ كَسِيُوفِ الهِنْدِ قَدْ حَسَرُوا	أَيْدِي السَّرَابِيلِ عَنْ حَدِّ المَرَافِيْقِ	٥٨

الكاف

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتي	وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا	٤١٦
وَفي كُلِّ عَامٍ أَنْتَ جَاشِمُ غَـزْوَةٍ	تَشُدُّ لأَقْصَاهَا عَزِيْمَ عَـزَائِكَـا	٣٩٩
مُوَرِّثَةٍ مَالاً وَفي الحَمْدِ رِفْعَـــةً	لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَا	٣٩٩
وَإِذَا حَبَوْتَ اللَّيْمَ مِنْكَ صَنِيْعَةً	غَلَبَ الصَّنِيْعَةَ لُومُه فَلَوَاكَها	٢٥
تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً	فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ	٥٤٢
أَهْوَى لَـــهَا أَسْفَعُ الخَدَّينِ مُطَرِقٌ	رِيشَ القَوَادِمِ لَمْ يُنْصَبْ لَهَا شَرَكُ	٣٣٦
فَبَادَ حَتّـــى لَكَانَ لَمْ يَكُنْ	فَاليَومَ أَبْكِي وَمَتَى لَمْ يُبْكِنِي	٤٧١

اللام

ألاَ لاَ أرى إثنين أكْرَمَ شِيمَة	عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرَ مِنّي وَمِنْ جُمَلْ	٣٤
فَصَلَقْنَا في مُرَادٍ صَلْقَة	وَصُدَاءٍ ألحَقَتْهُم بالثَّلَلْ	٣٩٤
لها كَبِـــدٌ مَلْسَـــاءُ ذاتُ أسِرَّةٍ	وَكَشْحَانِ لم ينقض طَوَاءَهُمَا الَحَبلْ	٩٩
فَأقْسِمُ بِاللهِ الّذِي اهْتَزّ عَرْشُهُ	عَلَى فَوقِ سَبْعٍ لا اعْلَمُهُ بَطَلا	٤١٤
أبَنِي كُلَيْبٍ إنّ عَمَّيَّ اللّذَا	قَتَلاَ الـمُلُوكَ وَفَكّكَا الأغْلاَلاَ	١٦٠،١٦٢
إنْ كُنْتَ أزْنَنْتَنِي بِهَا كِذْباً	جُزْءٌ فَلاقَيْتَ مِثْلَهَا عَـجَلاَ	١٣٣
أفْـــرَحُ أنْ أرْزَأ الكِرَامَ وَأنْ	أورَثَ ذَوْداً شَصَائِصاً نَبَلاَ	١٣٣
وَحَقَّ لِمَنْ أبُو بَكْرٍ أبُوهُ	يُوَفَقَهُ الّذِي رَفَعَ الجِبَالا	٤٩٦،٥٠١
كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أمْ رَأيْتَ بِوَاسِطٍ	غَلَسَ الظّلامِ مِنْ الرَّبَابِ خَيَـــالاَ	١٣٩،١٤١
أقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَادَامَ حَزْمُهَا	وَأحْرِ- إذَا حَالَتْ -بِأنْ أتَحَوَّلا	٢٢٢
أبُو حَنَشٍ يُوَرِّقَنَا وَطَلْقٌ	وَعَـمَّارٌ وَآوانة أثَالا	٤٢٥
قَلّتْ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى	كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا	٣٨٣،٣٨٤
يَومًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أرْدِيَة الـــــ	ـعَصبِ وَيَوْماً أدِيمَهَا نَغِـــلا	٣٩٩
تَعــرَّضُ تَصْـــرِفُ أنْيَابُهَا	وَيَقْذِفْنَ فَوقَ اللّحَاءِ الثَفَالا	١٠٥
القارحُ العِدا وكُلّ طِمِرَّةٍ	ما إن تنالُ يدُ الطويلِ قَذَالَها	١٠٨
فلا مُزنة وَدَقَتْ وَدْقَهَا	ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالها	١١٣،١١٧
لَوشِئْتِ قَدْ نَقعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ	تَدَعُ الحَوَائمَ لايَجِدْنَ غُلِيلا	٤٥٢
كَمْ نَالَني مِنْهُم فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ	إذْ لا أكَادُ مِنَ الإقْتَارِ أحْتَمِـلُ	٤٩٠
فَلَمْ أرَ مِثْلَهَا خُبَاســـَةَ وَاحِـــــدٍ	وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أفْعَلَهْ	٤٩٥
هي الشّفَاءُ لِدائي لو ظَفِرتُ بِهَا	وَلَيسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ	٢٨٣
وَقَوْلي إذَا مَا أطْلَقَوا عَنْ بَعِيرِهِم	تُلاقونَهُ حَتّى يَؤُوبَ المُنَـــخّلُ	٢٨٧،٢٨٩
تَزَالُ جِبَالٌ مُبْرَمَاتٍ أعُدُّهَا	لَهَا مَا مَشَى يَوماً عَلَى خُفَهِ جَمَلُ	٢٩٠
أرْجُو وَآملُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا	وَمَا أخَالُ لَدَينَا مِنْكِ تَنْويلُ	٢٩٧
قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِيني ، وَلَكِنْ	قَلِيلُكَ لا يُقَالُ لَهُ قَلِـــيلُ	٤٦٦
كَفَـــى ثَعَـلاً فَخْراً بأنّـكَ مِنْهُمُ	وَدَهْرٌ لأنْ أمْسَيتَ مِنْ أهْلِهِ أهْلُ	٤٦٦
وإنْ مُدَّتِ الأيدِى إلى الزّادِ لَمْ أكُنْ	بِأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ	١٦٨،٤٧٠
لَهِنّكِ مِـــــنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَة	عَلَى هَنَواتِ كَاذِبٍ مَنْ يَقولَهَا	٤٨٤

بالقائم الثامن المستخلف اطأدت	قواعد الملك ممتدا لها الطول	٥٥٣
يُقَنَّنُـــــه ماء اليَرنَّا تحتـــــه	شَكِيرُ كأطرافِ الثَّغامَة ناصِلُ	٢٦
لَقَدْ لَقِيَتْ قَرَيْظة مَا سَآهَا	وَحَلَّ بِدَارِهَا ذُلٌّ ذَلِـــيلُ	٢٦
وَأَنْتَ ابْنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مَصْدَقاً	إِذَا مَا احمَأَرَّتْ بِالأَكُفِ العَوَامِلِ	٣٠
فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدْتُهُ	وَلا وَجَدَ العُذْرِيُّ قَبْلِ جَمِيْلُ	٤٩
فَلا تَلــحَنِي فِيـهَا فَإِنَّ بِحُبِهَا	أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُه	٢٢١
وَلا عَيبَ فِيهَا غَيرَ أَنَّ سَرِيعَهَا	قَطُوفٌ وَأَنْ لا شَيء مِنْهُنَ أَكْسَلُ	٢٠٨
فَأَكْسَبَنِي حَمْداً وَأَكْسَبْتُهُ قِرىً	وَأَرْخِصْ بِحَمْدٍ كَانَ كَاسِبَهُ أَكْلُ	٢٤٥
وَإِنَّا لَنَرْجُو عِلاجاً فِيكَ مِثْلَمَا	رَجَوْنَاه قِدْماً فِي ذُويكَ الأَوَائل	٥٢٦
فَرَدَّ عَلَيْنَا العَيْرَ مِنْ دُونِ إِلْفِهِ	عَلَى رَغْمِهِ يَدْمَى نَسَاهُ وَفَائِلُه	٥٢٩
أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنِيَّ ابنُ صَاحِبِ صَوْأَرٍ	وَعَنْدِي حُسَامَا سَيْفِهِ وَحَمائِلَهْ	١٥٠
إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبِعَيِّ حَاجِبُهُ	وَالْعَيْنُ بِالإِثْمِدِ الْحَارِيِّ مَكْحُولُ	١١٣
فَيا مَنْ لِنَفْسٍ كُلَّمَا قَلَتْ أَشْرَفَتْ	عَلَى البُرْءِ مِنْ دَهْماءَ هِيضَ انْدِمالُها	٥١٩
تُهــاضُ بِدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُهــا	وإِمَّا بِأَمْـــواتٍ أَلَمَّ خَيــالُهــا	٥١٩
فَيَارَبِ هَلْ إلا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى	عَلَيهِم وَهَلْ إلا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ	٢٧٥
وَلَقَدْ يَغْنَى بِهَـــا جِيرَانُك الـ	ـمُمْسِكُوا مِنْكَ بِحَبْلٍ للْوِصَالِ	١٦٠
يَهْنِي الرَّعِيَّـة أَنَّ اللهَ مُقْتَدِراً	أَعْطاهُمُ بِـأَبِي إسحقَ مَا سَأَلوا	٥١٣
حِينَ أَلْقَتْ بِقَبَاءَ بَرْكَهَـــا	وَاسْتَحَرَّ القَتْلُ فِي عَبْدِ الأَشَلِ	٥١٤
وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ	وَلا مُنمِشٍ فِيهِمُ مُنمِلِ	٤٦٧
أَبَيتُــم قَــبُولَ السِّلمِ مِــنَّا ، فَكِدْتُم	لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السِّيوفَ عَنْ السَّل	٣٠٣
ولا يُبَادرُ فِي الشتَاءِ وَلِيْدُنَا	أَلقدرَ يُنْزِلُهَا بغير جِعَالِ	٣٤،٣٧
أَلاَ لاَ بَارَكَ اللهُ فِي سُهَيْلٍ	إِذَا مَا اللهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ	٤٦
أَلا هَلْ لِهذا الدَّهرِ مِنْ مُتَعَلِّلِ	عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ	٤٢٤
وهـــذا رِدَائِي عنده يَسْتَعِيرهُ	لِيَسْلُبَنِي حَقَّي أَمالِ بنَ حَنْظَلِ	٤٢٥
أَحارِ ترى بَرْقاً أَرِيكَ وَمِيضُهُ	كلمْعِ اليدينِ فِي حُبِي مُكَلَّلِ	٤٢٨
سَقَى قَوْمِي بَنِى مَجْدٍ وَأَسْقَى	نُـمَيراً والغَطَارِفَ مِـنْ هِلالِ	٢٤٣
قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ	بَسِقْطِ اللَوى بين الدَّخُول فحَوْمَلِ	٣٨٧،٣٨٩
فَتُوضِحُ فَالمقْرَاةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُـهَا	لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ	٣٨٧

فَلَمَا أجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَانْتَحَـى	بِنَا بَطْنُ حقفٍ ذِي قفافٍ عَقَنْقَـلِ	٣٨٧
النَّاسُ حَوْلَ قِبَابِهِ	أَهْلُ الحَوَائجِ والمَسَائل	١٦٩
بَنِي رَبِّ الجَوَادِ فَلا تَفِيلَوا	فَمَا أنْتُمْ فَنَعْذِرَكُمْ لِفِيلِ	٢٣٢
يَطِيرُ الغُلامُ الخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِه	وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ العَنِيفِ المُثَقَّلِ	١٨٣
تَخَاطَأتِ النَّبْلُ أحْشَاءَهُ	وأخَّرَ يَوْمِي فَلمَ يَعْجَلِ	١٠٢
أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِه	**خُفُوفاً ورَقَّصَاتُ الهوى في المفاصل**	**٨٩**
نَهَارُ المَرْءِ أمْثَلُ حَيْنَ يَقْضِي	حَوَائِجَهُ مِنَ اللَّيْلِ الطَّوِيلِ	١٦٩
تَضَـلُّ مِنْهُ إبِلِي بالهَوْجَلِ	في لَجَّةٍ أمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ	٤٢٢
فَإنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أجْهَلُ فِيكُمُ	فَإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ	٢٩٧

الميم

نَحْنُ آلُ اللهِ في كَعْبَتِـــــه	لَمْ يَزَلْ ذاكَ عَلَى عَهْدَ ابْرَهَمْ	٥١٧
كَذَلِكَ لا خَيرٌ وَلا	شَرٌّ عَلَى أحَدٍ بدائِمْ	٤٦٤
ياأيَّهَا المُـــضْمِرُ هَمّاً لا تُهَمْ	إنَّكَ إنْ تُقْدَرْ لَكَ الحُمَّى تُحَمْ	١٨٣
قَدْ قَضَى الأمْرُ وَقَدْ جَفَّ القَلَمْ	وَخُطَّ أيَامُ الصِّحَاحِ والسَّـقَمْ	١٨٣
كلاّ يَمِينَ الإلَهِ يَجْمَعُنَا	شَيءٌ وَأخْوَالَنَا بَنِي جُشَمَا	٤١٠
كَفَاكَ كَفٌّ مَاتَلِيْقُ دِرْهَماً	جُوْداً وَأخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا	٥٢
وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ : تَقَدَّمُوا	وَأحْبِبْ إلينَا أنْ تَكُونُ المُقَدَّمَا	٢٢٢
أثَمَّ غَـــدَوتَ بَعْـــدَ ذَاكَ تَلُومُنِي	فَسَائل ذَوي الأحْلامِ : مَنْ كَانَ أَلْوَمَا ؟	٢٠٥
ألا أصْبَحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَـــامَا	وَأصْبَحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أمَامَا	٤٢٥،٤٢٧،٤٢٨
أنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُوْنِي	حُمَيْدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا	٤١
عَلَى كُلِّ ذِي مَيْعَةٍ سَابِحٍ	يُقَطِّعُ ذُو أبْهَرَيْه الحِـــزَاما	١٥٠
فَجَاؤوا بِشَوْشَاةٍ مِزاقٍ تَرَى بها	نُدُوباً مِن الأنْسَاعِ ، فَـــذّاً وتوأما	١٥٨
مَنْ عَايَنَ الأخَوَيْنَ كَالـــــ	ـــغُصْنَينِ أمْ مَنْ رَاهُمَا	٢٣٨
ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي	يَرْمِي وَرَائي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَه	٢٣٢
صَدَدْتِ فأطولتِ الصُدودَ وقلّما	وِصالٌ على طَولِ الصُدود يَدومُ	٤٥٨
يَدِيرُونَنِي عَنْ سَالِمٍ وَأدِيرُهُم	وَجِلْدَةُ بَيْنَ العَينِ وَالأنْفِ سَالِمُ	٤١٠
كَأنَّ إبْـرِيْـقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ	مَفْدَّمٌ بِسَبَا الْكَتَانِ مَلْثَـــوْمُ	٥٠٨

أبْيَضُ أبْرَزَهُ لِلضَّح راقِبُـــهُ	مُنَطّقٌ بِسَبا الكَتّانِ مَفْـدومُ	٥٠٩
بَنِي ثَعَلٍ لا تَنْكَعُـوا العَنْزَ شَرْبَهَا	بَنِي ثَعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ	٤٤٢
أمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبرته	إثْرَ الأحِبَّـــةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْـــكُوم	١٣١
تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا	كَلامُكمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ	٥٠٥
أنِيخَتْ فَألْقَتْ بَلْدَةً فَوقَ بَلْدَةٍ	قَلِيلٌ بِهَا الأصْوَاتُ إلاّ بُغَامُهَا	٣٢٧
أوْ مَذْهَبٌ جُدَدٌ عَلَى ألْوَاحِهِ	ألنّاطِقُ المَبْرُوزُ والمَخْتُومُ	٣٧
وَأعْتَقَ مِنْ أوْلادِ ذِرْوَة لَمْ أفَدْ	بِإعْطَائهِ عَاراً وَلا أنَا نَادِمُ	٢٠٩
إنَّ ابْنَ حَارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤيَتِهِ	أوْ أمْتَدِحْهُ فَإنَّ النّاسَ قَدْ عَلِمُوا	٤٢٥
وَحْفٌ كَأنَّ النَّدَى وَالشّمْسُ مَاتِعَة	إذَا تَوَقَّدَ فِي أفْنَانِهِ التّومُ	٢٥٥
ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ	عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ	٣٧٧-٣٨١
عَفَتْ الدِّيَارُ مَحَلّهَا فَمُقَامُهَا	بِمِنًى تَأبَّدَ غَوْلَهـــا فَرِجَـامُهـا	٣٨٩
فَمَدَافِعُ الرَّيَّانِ عُرِّي رَسْمُهَا	خَلَقاً كَمَا ضَمِنَ الوحيَّ سَلامُهَا	٣٨٩
اقْرَأ عَلَى الوَشَلِ السَّلامِ وقُلْ لَهُ	كُلُّ المَشَارِبِ مُذْ هَجَرْتَ ذَمِيمُ	٢٤٥
كُتِبَتْ لَهُ وَلأوَّلِيهِ وِرَاثَة	فِي اللّوحِ حَتّى جَفَتْ الأقْلامُ	١٨٤
تَوَلى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ	وَقَدْ أسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ	٣٢٠،٣٢٢
يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النّخِيـــــ	ـــــــلِ أهْلِي فَكُلّهُمُ ألَوَمُ	٣٢٣
لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوءٍ	على باب استها صُلَب وشَام	١١٩
تخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْـــدِلْ ســـواهُ	فَنِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تُهَامِي	٣٦٦
وَعَرْوَةُ مَاتَ مَوْتاً مُسْتَرِيحاً	وَهَا أنَا مَيِّتٌ فِي كُلِّ يَومٍ	٥٤٦
فَمَا بَيْنَ مَنْ لَمْ يُعْطِ سَمْعاً وَطَاعَة	وبَيْنَ تمَيمٍ غَيْرُ حَزِّ الحَلاَقِـــمِ	٤٠٨
يميناً لنِعْمَ السيِّدَانِ وُجِدْتُمَـــا	عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ	٣٦٦
وَيَوماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّـــمٍ	كَأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمِ	٤٧٢
مِنْ خَمْرِ بَيسَانَ تَخَيَّرتُهَا	تِرْيَاقَة تُوشِك فَتْرَ العِظَامِ	٣١٦
وَكَرِيمَةٍ مِنْ آل قَيْسٍ أَلَفْتُهُ	حَتّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأعَلامِ	٥٠٤
أمِنْ أمِّ أوْفَى دَمْنَة لَمْ تَكَلّمِ	بِحَومَانَةِ الدَّرَّاجِ فَالمُتَثَلَّمِ	٣٨٩
لا أنْزُرُ النائلَ الخليلَ إذا	ما اعتَلَّ نَزْرُ الظّهُور لمَ تَرَمِ	٢٤
يَدْعُونَ عنترُ والرِّمَاحُ كأنّها	أشْطَانُ بيرٍ فِي لَبانِ الأدْهَمِ	٤٢٤
يا حارِ لا تجهَلْ على أشْيَاخِنا	إنّا ذوو السُورَاتِ والأحْلامِ	٤٢٨

لَدَى أسَدٍ شَاكِى السِّلاحَ مُقَاذِفٍ لَهُ لَـبَدٌ ، أظْفَارُهُ لَـــمْ تُقَـلَّمِ ٢٤٣

جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بظُلْمِهِ سَرِيعاً وَإلا يُبْدَ بالظّلمِ يَظْلِمِ ٢٢٨

وَتَحْلُّ عَبْلَةَ بِالجِوَاءِ وَأهْلُنَا بِالحَزْنِ فالصّمّانِ فالمُتَثَلَّمِ ٣٨٩

كَيْفَ أصْبَحْتَ كَيْفَ أمْسَيْتَ مما يُثْبِتُ الوُدَّ في فُؤَادِ الكَـــــرِيمِ ٣٩١

لَعَمْرُ أبِي الطَّيْرِ المُرِبَةِ غُـــدْوَةً عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعَتِ عَلَى لَحْمِ ٣٩٦

وَلَحْمِ امْرِئ لَمْ تَطْعَمِ الطَّيْرُ مَثْلَهُ عَشِيَّةَ أمْسَى لا يُبِينُ مِنَ البَكْـمِ ٣٩٦

تَهْوَى حَيَاتي وَأهْوَى مَوْتَهَا شَفَقاً وَالموتُ أكْرَمُ نَزّالٍ عَلَى الحُرَمِ ١٩٣

فيهَا الرِّمَاحُ وَمِنْهَا كُلُّ سَابِغَةٍ بَيضَاءَ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسْجِ سَلامِ ٢٣١

كـأنَّ فُـــاهَا إذَا تَنَسم في طيبِ مُشَمٍ وَحُسْنِ مُبْتَسَمِ ٢٣١

ركبَ في السَّامِ الزّبيب أقَا حِي كَثيبٍ تَنْدى مِنْ الرَّهَمِ ٢٣١

فَتُنْتِجُ لَكُمْ غِلْمَانَ أشَأمَ كُلّهُمْ كَأحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعْ فَتُفْطِمِ ٢٣٢

فَإنَّ قُرَيشَ الحَقِّ لا تَتْبَعُ الهَوَى وَلَنْ يَقْبَلُوا في اللهِ لَوْمَةَ لائمِ ٢٦٤

لَشَتّانَ مَا بَينَ اليَزِيدَينِ في النّدَى يَزِيد سلَيمٍ وَالأغَرِّ ابنِ حَاتِمِ ٢٦٥

رَأيْت عَوْدَكَ مِنْ نَبْعٍ أرُوَمَتُهُ مَافي جَوَانِبِهِ لِينٌ وَلا وَصَم ٩٥

لَوْ عُدَ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كَانَ أكْرَمَهُم بَيْتاً وَأبْعَدَهُم عَنْ مَنْزِلِ الـــذّام ١٤٧،١٥٨

لَو غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزّبَيرُ بِحَبْلِه أدَّى الجِوَارَ إلى بَني العَوَّامِ ٤٥٢

إذا ما المَرْءُ كَانَ أبُوهُ عَبْسٌ فَحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ إلى الكَلامِ ٢٧٣،٢٧٤

النون

وَمَا بالذّي أبْصَـــرَتْهُ العُيُو نُ مِنْ قَطْعِ يَأسٍ وَلا مِنْ يَقَنْ ١٢٦

يا حَبَّذَا جَبَل الرّيان مِنْ جبَلٍ وحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَانِ مَنْ كَانَا ٣٦٨

وَإذَا الفَتَى طَـرَحَ الكَلامَ مُعَرِّضَـاً في مَجْلِسٍ أخَذَ الكَلامَ "اللذ" عَنّا ١٦١

فَإنْ تَسْتَنْكِرِي عَمــْراً فَإني أنَا ابْنُ عَدَيٍّ حَقاً فَاعْرِفِينَا ٨٣

نَامَ الخَلِيُـــونَ عَنْ لَيْلِ الشّجِيِّنا شَأنُ السُلاةِ سِوى شَأنِ المُحِبِّينا ٦٥

وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدُولَةَ آخَرِينَا ٤٤٧

عَلَيْنَا البِيْضُ وَاليَلَبُ اليَمَانِي وأسْيَافٌ يَقَـــمْنَ وَيَنْحَنِيـنَا ٢٣١

لاتُنْكِرُوا القَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا ١٧٨

واللهِ لَنْ يَصِلُوا إلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتّى أوَسَّدَ في التّرَابِ دَفِيْنَا ٣٤٩

بَكَرَ العَوَاذِلُ في الصَّبُـــو حِ يَلَمــْنَنِي وألَومُهُنّـــهْ ٥٢٢،٥٢٤

ويَقَلّنَ شَيَبٌ قَدْ عَـــلا	كَ وَقَدْ كَبِرتَ فَقُلتُ : إنّهْ	٥٢٣،٥٢٤
وَلا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ	إذَا جَلَسُوا مِنّا وَلا مِنْ سَوَائِنَا	٤١٦
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا	نِ دِنّاهُمْ كَمَا دَانُوا	٤١٧
أتُطْمِعُ فِيْنا مَنْ أرَاقَ دِمَاءَنَـا	وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لإحْسَابِنَا حَسَنْ	٢٦٠،٤٥٦
تَنْفَكَّ تَسْمَعُ مَاحَيِيـــ	ـــتَ بِهَالِكٍ حَتّى تَكُونُه	٢٨٨
أمَرَّتْ مِنْ الكِتّانِ خَيْطاً وَأرْسَلَتْ	رَسُولاً إلى أخْرَى - جَرِيئاً - تُعِينُهَا	٣٧٢
إذَا جَاوَزَ الإثْنَينِ سِرٌ فَإنّهُ	بنَشْرٍ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ	٣٤،٣٨
إذَا جَاوَزَ الإثْنَينِ سِرٌ فَإنّهُ	بنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ	٣٥
وَلَسْتُ بِمَنْ أدَّعِي لَهُ أنْ تَفَتّحَتْ	عَلَيْهِ دَمَامِيْلُ اسْتِهِ وَحُبُونُهَا	٥٨
ألا مَـنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنّي	أسِحْرٌ كَانَ طِبُّكَ أمْ جُنُونُ	٢٧٢
فَأصْبَحُوا وَالنّوَى عَالي مُعَرَّسِهِمْ	وَلَيسَ كُلَّ النّوَى تُلْقِي المَسَاكِين	٢٨٢،٢٨٣
خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإنّي وَأنْتُمَا	وَإنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوى دَنِفَانِ	٢٩٤
رَأيْتُ عَرَابَـةَ اللّوْسِيَّ يَسْمُو	إلى الغَاياتِ مُنْقَطِعَ القَرِينِ	٦٣
مَنِ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا	وَالشّرُ بِالشّرِ عَنْدَ اللهِ سِيَّان	٤٤٣،٤٤٤
بَدَا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِيْنَ جَمَّرَتْ	وَكَفٌ خَضِيْبٌ زُيِّنَتْ بِبِنَانِ	١٤٠
فَوَاللهِ مَا أدْرِي وَإنْ كُنْتُ دَارِياً	بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمَانِ	١٤١
عَلا زَيْدُنَا يَومَ النّقا رَأسَ زَيْدِكُم	بِأبْيَضَ مَاضِي الشّفْرَتَينِ يَمَانِ	١٦٤
كَأنّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أقَيْشٍ	يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيهِ بِشَنِّ	٣٦٩
وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ	**لَعَمْرُ أبِيكَ إلا الفَرْقَدَان**	**٣٢٩**
وَقَدْ تُخْرِجُ الحَاجَاتُ يَا أمَّ مَالِكٍ	كَرَائِمَ مِنْ رَبٍّ بِهِـــنَّ ضَنِينِ	١٦٩
وخَرْقٍ كَجَوفِ العَيرِ قَفْرٍ مُضِلَّة	قَطَعْتُ بِسَامٍ سَاهِمِ الوَجْهِ حُسَانِ	٢٣١
فَلِمْ دَفَنْتُمْ عُبيدَاللهِ في جَدَث	**وَلِـمْ تَعَجَّلْتُمُ وَلِـمْ تَرُوحُونَا**	**٩٤**
فَإمَّا أنْ تَكُونَ أخـــي بِحَقٍّ	فَأعْرِفَ مِنْكَ غَثّي مِنْ سَمِيني	٥١٩
وإلاّ فَاطّرِحنْـــي واتّخِذْنِي	عَدُوّاً أتّقيـــكَ وتتّقِيـــني	٥١٩
وَلِي نَفْسٌ أقُولُ لَهَا إذَا مَا	تُنَازِعُني لَعَلّي أوْ عَسَانِي	٣١١
لَو في طَهَّيةَ أحْلامٌ لمَاَ عَرَضُوا	دُونَ الّذِي أنَا أرْمِيهِ وَيَرْمِيني	٤٥١
ومهول ، من	**ذي عراقيب آجنٍ**	**١٩٧**

الهاء

أنْزَلَ النّاسَ بالظّوَاهِرِ مِنْها	وَتَبَوا لِنَفْسِه بَطْحَـــاها	١٠٧
صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ	أبَانَ ذوي أرُوَمَتِهَا ذُووهَا	٥٢٦
إهْنَأ الـمَعْـرُوفَ مَا لَمْ	تَبتَدِلْ فِيـهِ الوُجـــوهُ	٥٢٧
إنما يَعْرِفُ ذا الفَضْلِ	مِنَ النّـــــاسِ ذُوُوهُ	٥٢٧
سِيَّمَا مَنْ حَالتْ الأحـــــــــ	ــراسُ مِنْ دُونَ مُنَاه	٥٥٠

الواو

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى	بِأجْرَامِـهِ مِنْ قَنّةِ النَّـــيقِ مُنهوِي	٤٥٥،٤٥٦
جَمَعْتَ وَفْحْشاً غِيبَةً وَنَمِيْمَةً	خِصَالاً ثَلاثاً لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوي	٣٧٧

الياء

فَأنّكَ مُوشـــكٌ ألاتَـرَاهَا	وَتَعْدُوا دَونَ غَاضِرةَ العَوَادِي	٣١٢
وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَينِ بَينَنَا	فَقَلْتُ لها: هَذا لَهَا ، هَا وَذا لِيَا	٥٤٢،٥٤٤
بَدَا لِيَ أنيِّ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى	وَلا سَابِقٍ شَيئاً إذَا كَانَ جَـــائياً	٢٩٢،٤٠١،٤٠٣
وَقَائلةٍ : خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم	وأكْرُومَةَ الحَيَّينِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا	٤٨٠
وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةَ عَبْسِيَّةَ	كَأنْ لَمْ تَرَ قَبْلِيَ أسِيْرًا يَمَانِيَا	٥٥
تَرَامَتْ بِهِ النَّسْوَانَ حَتّى رَمَوا بِهِ	وَرَا طَرُقِ الشّامِ البِلادَ الأقَاصِيا	١٠٧،١٠٩
وَمَنْ رَا مِثْلَ مَعْدَانَ بنِ لَيْلَى	إذَا مَا النَسْعُ جَالَ عَلَى المَطِيَّةِ	٢٣٦
رَمَيتِيـــــهِ فَأصْمَيتِ	فَمَا أخْطَأتِ الرَّمِيةِ	٥٩
تَقَطّــعُ بَيْنَنَا الحَاجَاتِ إلا	حَوَائجَ يعتسفْنَ مَعَ الجريِّ	١٦٩

الباء

ياحُسْنُها في الرِّضَاءِ وَالغضب	٩٩
تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْب	١٥٤
لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُباً	١٦٤
وَكَذَا عَبَيْدٌ حَيْنَ أَوْجَسَ ضَرْبَةً	٩١
وَكَذا طَرَيْفَة حَيْنَ أَوْجَسَ ضَرْبَةً	٩٢
كَأَنَّهُ وُجْهُ تُرْكِيَين قَدْ غَضِبَا	١٥٥
كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثعلبُ	٥٠٣
أَكْسَبَهُ البَأْوَ غَيْرَ مُكْتَسَبِه	٢٤٥
كَأَنَّ قَتِيْرَيْهَا عُيُونُ الجَنَادِبِ	١٥١

الدال

والأَعْشَيَيْنِ وَطَرْفَةَ وَلَبِيْدَا	٩١
وإن شِئْتُم تَعاوَدنا عِوَادا	١٢٥

الراء

لابُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَر	١٠٨
إِذَا مَا العَوَالي بِالعَبِيطِ احمَأَرّت	٣١
روَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارا	١٥٤
كَانَ هُنَا بحَيْثَ يُعْكَى الإِزَارُ	٤٠٩
مَنْ يَفْعَلِ الخَيرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُه	٤٤٠،٤٤٢
وَلَقَدْ تُخْفِ شِيْمَتِي اعْسَارِ	٥٢

الصاد

أَقَبُّ كَكَرِّ الأَنْدَرِيِّ خَمِيْصُ	١٧٣

العين

وَلا يَكُ مَوقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا	٢٧٣
فَهَلاّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا	٤٥٢

الفاء

يَا دَارَ هَنْدٍ عَفَتْ إلا أثَافِيْهَا ٩٠،٩١

فَكَيْفَ يَكُوْنَ انْتِحاليْ القوافِي ٤١،٤٣

القاف

مُشْتَبِهِ الأعْلاَمِ لَمَّاعِ ٱلخَفَقْ ٩٥

الكاف

يَا أبَتَا عَلّكَ أوْ عَسَاكَا ٣١١

اللام

وَبإذْنِ اللهِ رَيْثِي وَعَجَلْ ٥٤

وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكاً وَحَنْظَلا ٤٢٣،٤٢٥

كَمَا شَفِقَتْ عَلى الزّادِ العِيَالُ ١٩٢

وَلاسيَّمَا يوُمٍ بِدَارَةِ جُلجُلِ ٥٤٥

الميم

فَأصْبَحَ في حَيْثُ الْتَقَيْنَا شَرِيدُهُم ٤٠٩

ثُمَّ أضْحَوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِم ٢٧٨

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلَقَ الأضْخَمَّا ٦٤

أرسلك الله في الإعداء منتقما ٥٤٩

وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِك يَا أمَامَا ٤٢٥،٤٢٦

إلى حَيْثَ ألْقَتْ رَحْلَهَا أمُّ قَشْعَم ٤٠٩

لـدى حَيْثُ ألقتْ رحلها أمُّ قَشْعَم ٤١٢،٤١٣

مِنْ نَسْجِ دَاودٍ أبِي سلامِ ٢٣٢

مِثْلَ المَحَالِيجِ بِأيْدِي التّلامِ ٥٠٥

النـون

دَرَسَ المَـنَا بِمُتَالعٍ فَـأبَانَـا ٥٠٥

.... مَابَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ٨٣

وَالشَّيخُ عُثْمَانُ أبُو عَفَان ٢٣٢

شَرِبَتْ بمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ ١٤٨

الهاء

بَلَى أيْرُ الحِمَارِ وَخُصْيتَاه ١٥٤

سُبّي الحَمَاةَ وأبْهَتي عَلَيْها ١٩٤

الياء

كَأنّهُمْ أسْيُفٌ بَيْضٌ يَمَانِيَة ١٦٤

الألف اللينة

قَد وَعَدَتّنِي أمُّ عَمْرٍو أنْ تا ٥٠٧

تَغْسِل رَأسِي وتُفَلِّيَنِـــي وَا ٥٠٧

وَتمْسَحَ القَتْفاءَ حَتّى تَنْتَـــا ٥٠٧

الهمزة

هَلْ تعرف الرَّبْعَ عَفَتْ جوَاؤُه ٢٣٩

وَحَاتِمُ الطّائِيُّ وَهَّابُ الْـمِئِـي ١٦١

قَدْ عَلِمتْ أخْتُ بَنِـــى السَّعْلاَءِ ٩٨

وَعَلِـــمَتْ ذَاكَ مَعَ الْـــــجَراءِ ٩٨

أنْ نِعْمَ مَأكُولاً على الْخَـــوَاءِ ٩٨

يالك من تَمْـــرٍ وَمِنْ شِيـــشَاءِ ٩٨

يَنْشَبُ فِي الْمَسْـــعَلِ واللّهـــاءِ ٩٨

الباء

أمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه ٤٨٣

هَبَّتْ الـــرِّيحُ بِمُـــوْرٍ هَبَّا ٤٨٣

تَتْرُكُ مَا أبْقَى الـدُّبَى سَبْسَبَّا ٦٤

كَأنَّهُ السَّيـْلُ إذَا اسْلَـــحَبَّا ٦٤

أوْ كَالحَرِيْقِ وَافَقَ القَـــصَبَّا ٦٤

وَالتِّبْـــنَ وَالحَلْفَـــاءَ فَالتَهَبَّا ٦٤

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ ٤٩٣

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أضْرَبُهْ ٤٩٣

التاء

وَكَيْفَ لا أبْكِي عَلَى عَلاّتِي ٣٩٠

صَبَائحِي ، غَبَائقِي ، قَيْلاَتِي ٣٩٠

الحاء

عَدِمْتُ أمّـــاً وَلَدَتْ رَبَاحَـــا ١٢٦

جَاءتْ بِهِ مَفْرَكَحاً فِرْكَاحَـــا ١٢٦

تَحسبُ أنْ قَدْ وَلَدَتْ نَجَاحَا ١٢٦

أشْـهَدُ لا يَزِيدُهَا فَلاَحَـــا ١٢٦

قَدْ كَانَ مِنْ طَولِ البِلَي أنْ يَمْصَحَا ٣٠١،٣٠٢

الدال

ما للجِمَالِ مَشْيُها وَئيدَا ٤٥٧

إنّكَ لَوْ ذُقْتَ الكُشَى بِالأكْبَادْ ٥٤

لَمَا تَرَكْتَ الصَبَّ يَعْدُو بِالوَادِ ٥٤

الراء

أَنْعَتُ عَيْـرًا مِنْ حَمِيرِ خَنْزَرَهْ ٣٦٠

في كُلِّ عَيْرٍ مِائَتَانِ كَمَـــرَهْ ٣٦٠

يَاقَاسِمَ الخَيرَاتِ وَابْنَ الأخْيَرِ ٢٦٤

مَا سَاسَنَا مِثْلَكَ مِنْ مُـــوَمَّرِ ٢٦٤

السين

على محالات عُكِسْنَ عَكْسَا ٩٣

إذا تَسَدَّاهَا طِلاباً غَلْسَا ٩٣

أنْجَبُ عِرْسٍ وُلِدَا وعِرْسِ ١٥٧

الصاد

يَكَادُ لَوْلا سَيرِهِ أنْ يملصَا ٣٠٣

العين

إذا سُهَيْلٌ مَغْرِبَ الشَّمْسِ طَلَع ٩٢

فَابْنُ اللَبُونِ الحِقَّ وَالحِقَّ جَذَع ٩٢

يَا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي وَاهْجَعِي ٣٦١

الفاء

قُلْنَا لَـــهَا قِفِي لَـنَا قَالَتْ قَـافْ ٥٠٥

لاَ تَحْسَبِـي أنـَّا نَسِيْـنَا الإيْجَافْ ٥٠٥

القاف

سَوَّى مَسَاحِيهِن تَقْطِيطَ الحُقَقْ ٩٠

كَأنَّ أيْدِيْهِنْ بِالقَاعِ القَرِقْ ٩٠، ٩٤

أيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ ٩١

يَا نَفْسُ صَبْراً كُلُّ حَيٍّ لاقِ ٣٤

وَكُلُّ إثْنَـــينِ إلى افْـــتِرَاقِ ٣٤

الكاف

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلٍّ ضَنْكْ ١٥٧

كِلاَهُـمَا ذُو أشَرٍ وَمَحَكْ ١٥٧

كَأنَّ بَيْنَ فُكِّـهَا وَالفَـــكِّ ١٥٧

فَأرَةُ مِسْكٍ ذُبِحتَ فِي سُكِّ ١٥٧

اللام

والمـرءُ يبـــليه بِلاَءَ السِّرْبَالْ ٩٩

تَنَاسْخُ الإهلالِ بَعْدَ ألإهْلاَلْ ٩٩

أقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ عِنْـدِ الله ٤٦

يَحْرُدُ حَرْدَ الجَنَّةِ المُـــغِلَّةْ ٤٦

ثُمَّ صَبَرْتُ وَاعْتَصَمْـتُ بِاللهْ ٤٦

نَفَساً بِحَمْلِ العِبءِ مُسْتَقِلَّهْ ٤٦

مِنْ عَامِنَا العَامَ وَعَاماً قَابِلا ٣٥٧

مِثْلَ الفِرَاخِ نُتِفَتْ حَوَاصِلَهْ ١٨٠

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَلِ ٢٦٤

تَعرّضَتْ لِي بِمَكَانٍ حِلِّ ٦٢

تَعَرُّضَ الـمُهْرَةِ فِي الطَوَلِّ ٦٢

تَرُوحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي ٢١٧
غَداً بِجَنْبى بدارٍ ظَلِيلِ ٢١٧

كَأَنَّ خُصْيَيهِ مِـــنْ التَّدَلْدُلِ ١٥٤

ظَرْفُ عجوزٍ فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ ١٥٤،١٥٥

النون

يا عُمَرَ الخَيرِ جُزِيتَ الجَنّة ٢٦٥

أَكْسُ بُنَياتِـــــي وَأمَّهُنّهْ ٢٦٥

قَـطَـنّة مِنْ أَجْوَدِ القَطْنِّ ٦٢

وأَنْتَ يَـا بُـنَـيّ فَاعْلَمْ أَنّــي ٦٢

أحِبُّ مِنْكَ مَعْقِدَ الوُشْحَنِّ ٦٢

وَصَّانِي العَجَّاجُ فِيْمَا وَصَّني ٤٤

الهاء

مُبَارَكٌ هَوَ وَمَنْ سَمَّاهُ ٣٧

عَلَى اسْمِكَ اللهُمَّ يَا أَللهْ ٣٧

الواو

وَعَزّ شَأوَ المغْرِبِيَن شَاوِه ٢٣٩

الياء

يَأكُلُ أَيَّـامَ الـهُزَالِ والسِّنِي ١٦١

رابعاً: فهرس المراجع والمصادر

١-أدب الكاتب لابن قتيبة شرحه وقدم له علي قاعور-دار الكتب العلمية -ط١-١٤٠٨ .

٢-أساس البلاغة للزمخشري - عبدالرحيم محمود-دار المعرفة-بيروت

٣-أسرار العربية -ابن البركات الأنباري - تحقيق محمد بهجة البيطار -مطبعة الرقي -١٣٧٧ -دمشق

٤-الأصول في النحو -لابن السراج تحقيق عبدالمحسن الفتلي -مؤسسة الرسالة - ط٣-١٤٠٨-بيروت .

٥-إعراب القرآن -لأبي جعفر النحاس - تحقيق زهير غازي زاهد -عالم الكتب - ط٣-١٤٠٩-بيروت .

٦-إعراب ثلاثين سورة من القرآن -لابن خالويه-عالم الكتب -١٤٠٦-بيروت .

٧-أمالي ابن الشجري -لهبة الله بن علي بن محمد تحقيق محمود محمد الطناحي-مكتبة الخانجي-القاهره .

٨-الأمالي -لأبي علي القالي - دار الكتب العلمية -بيروت .

٩-أمالي الزجاجي-طبعة المؤسسة العربية .

١٠-أأمالي النحوية -لابن الحاجب - تحقيق هادي حسن حمودي -عالم الكتب - ١٤٠٢ -بيروت .

١١-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك -ابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد -المكتبة العصرية -١٤١٦ -بيروت .

١٢-إملاء ما من به الرحمن -العكبري-دار الفكر -ط١-١٤٠٦-بيروت .

١٣-الإملاء والترقيم -عبدالعليم ابراهيم -مكتبة غريب -١٣٩٥-القاهرة

١٤-الإنصاف في مسائل الخلاف -لابن البركات الأنباري - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد -١٩٨٢ .

١٥-الإيضاح في علوم البلاغة -الخطيب القزويني -المكتبة الفيصلية -ط١-مكة المكرمة .

١٦-الاشتقاق-لعبدالله أمين -مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر -ط١ -١٣٧٦ -القاهرة .

١٧-الانتصاف من الإنصاف-محمد محي الدين عبدالحميد-حاشية على الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٩٢ .

١٨-البحر المحيط -لابن حيان الأندلسي -دار الكتاب الإسلامي -ط٢ -١٤١٣- القاهرة .

١٩-البغداديات-لأبي علي الفارسي- تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي-نشر إحياء التراث الإسلامي بوزارة الشئون الدينية ببغداد .

٢٠-البلغة في الفرق بين الؤنث والمذكر-لأبي البركات الأنباري- تحقيق رمضان عبد التواب-دار الفكر المصرية .

٢١- تاريخ اليعقوبي - اليعقوبي - دار صادر - ١٣٧٩- بيروت .

٢٢-تأويل مشكل القرآن -لابن قتيبة - تحقيق السيد أحمد صقر -المكتبة العلمية - ط٣-١٤٠١-بيروت .

٢٣-تاج العروس من جواهر القاموس-محمح مرتضى الزبيدي - تحقيق الترزي وحجازي والصحاوي والعزباوي -إحياء التراث العربي .

٢٤-تاج اللغة وصحاح العربية-إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبدالغفور عطار -دار العلم للملايين -ط٤ -١٩٩٠ -بيروت

٢٥-التبصرة والتذكرة -للصميري-تحقيق فتحي أحمد-مركز أحياء التراث-١٤٠٢

٢٦--تحصيل عين الذهب معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب-الأعلم الشنتمري - تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان -مؤسسة الرسالة -ط٢-١٤١٥- بيروت .

٢٧-التذيل والتكميل في شرح التسهيل-حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - الحلبي -١٣٥٩ .

٢٨- التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهري - تحقيق عبدالفتاح بحيري ابراهيم - الزهراء للإعلام العربي - ط١ - ١٤١٨- مصر .

٢٩-تهذيب اللغة -لأبي منصور الأزهري - تحقيق عبدالسلام هارون -القاهرة .

٣٠-الجامع لأحكام القرآن -القرطبي - تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني -دار الكتب المصرية -ط٢-١٣٧٣.

٣١-الجمل المنسوب للخليل- تحقيق علي توفيق الحمد -مؤسسة الرسالة -ط٢- ١٤٠٥-بيروت .

٣٢-الجملة الإسمية عند الأخفش الأوسط -شعبان صلاح -ط١ - ١٤١٠-دار الثقافة العربية-القاهرة .

٣٣-الجملة الشرطية عند النحاة العرب -أبو أوس ابراهيم الشمسان -مطابع الدجوي -ط١ -١٤٠١ -القاهرة .

٣٤-جمهرة لغة العرب -لابن دريد-دار صادر .

٣٥-الجنى الداني في حروف المعاني - الحسن بن قاسم المرادي- تحقيق د/فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل - المكتبة العربية - ط١- ١٣٩٣ - حلب .

٣٦-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك -للشيخ محمد بن علي الصبان -الحلبي -القاهرة .

٣٧- حجة القرآءات - أبي زرعة - تحقيق سعيد الأفغاني - ط٢- مؤسسة الرسالة - بيروت .

٣٨-خزانة الأدب -لعبدالقادر البغدادي - تحقيق عبدالسلام هارون -دار الكتاب العربي و مكتبة الخانجي -القاهرة .

٣٩-الخصائص -لابن جني - تحقيق محمد علي النجار -الهيئة المصرية العامة للكتاب-ط٣-١٤٠٦ -القاهرة .

٤٠-الخلاف بين النحويين لسيد رزق الطويل-ط١ -١٤٠٥- الفيصلية - مكة المكرمة .

٤١-دراسات في فقه اللغة -صبحي الصالح -ط١١-دار العلم للملايين-بيروت .

٤٢-درة الغواص في أوهام الخواص -للحريري - تحقيق الشريف عبدالله علي الحسني-الفيصلية-ط١-١٤١٧-مكة المكرمة

٤٣-دلائل الإعجاز -عبدالقاهر الجرجاني-صححه السيد محمد رشيد رضا -المكتبة التجارية -مكة المكرمة .

٤٤-ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي- تحقيق محمد عبده عزام -دار المعارف -القاهرة .

٤٥-ديوان الأعشى -دار صادر -بيروت .

٤٦-ديوان إمرئ القيس-ضبطه وصححه مصطفى عبدالشافي-دار الكتب العلمية-ط١-١٤٠٣-بيروت .

٤٧-ديوان البحتري - تحقيق حسن كامل الصيرفي -دار المعارف -ط٣ -القاهرة

٤٨-ديوان البحتري-نشر وتوزيع دار بيروت -١٤٠٣-بيروت .

٤٩-ديوان حسان بن ثابت -تحقيق وليد عرفات - دار صادر - بيروت

٥٠-ديوان زهيربن أبي سلمى - قدم له وعلق عليه سيف الدين الكاتب و أحمد عصام الكاتب -دار مكتبة الحياة -١٩٨٦ -بيروت .

٥١-ديوان الشماخ - تحقيق صلاح الدين الهادي -دار المعارف - القاهرة -١٩٧٧ .

٥٢-ديوان الفرزدق-شرحه وضبطه علي قاعور-دار الكتب العلمية - بيروت- ١٤٠٧ .

٥٣-ديوان علقمة-نشر وتوزيع دار الفكر - بيروت -١٩٦٨ .

٥٤- ديوان لبيد - تحقيق احسان عباس - الكويت - ١٩٦٢ .

٥٥-الرد على النحاة-لابن مضاء القرطبي - تحقيق شوقي ضيف-دار المعارف .

٥٦-رسالة الملائكة -لأبي العلاء المعري - تحقيق لجنة من العلماء -دار الأفاق الجديدة -ط٣ -١٩٧٩ -بيروت .

٥٧- السبعة في القرآءات - ابن مجاهد - تحقيق شوقي ضيف - ط٢ - دار المعارف - مصر .

٥٨-سر صناعة الاعراب -لابن جني - تحقيق حسن هنداوي -دار القلم -ط٢ - ١٤١٣ -دمشق .

٥٩-سر الفصاحة -ابن سنان الخفاجي -دار الكتب العلمية -ط١ -١٤٠٧ -بيروت .

٦٠- سنن أبي داود - اعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس - دار الحديث - ط٢- ١٣٩١ .

٦١-سيبويه والضرورة الشعرية -ابراهيم حسن ابراهيم -مكتب ابن حسان -ط١- ١٤٠٣-القاهرة .

٦٢-شرح ابن عقيل - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد -دار الخير -مكتبة طيبه-ط١ -١٤١٠ -دمشق .

٦٣-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك -للشيخ علي بن محمد الأشموني - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد-مكتبة النهضة المصرية-ط١-القاهرة .

٦٤-شرح ألفية ابن معط -ابن الخباز - تحقيق علي موسى الشوملي -مكتبة الخريجي -ط١-١٤٠٥-الرياض .

٦٥-شرح التسهيل -لابن مالك - تحقيق عبدالرحمن السيدومحمد البدوي المختون -هجر -ط١-١٤١٠-القاهرة .

٦٦-شرح شافية ابن الحاجب -الرضي الاسترابادي - تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزخراف و محمد محي الدين عبدالحميد- دار الكتب العلمية .

٦٧-شرح شذور الذهب -لابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد -دار الفكر .

٦٨-شرح القصائد التسع -لأبي جعفر النحاس -تحقيق أحمد خطاب -١٣٩٣ -بغداد .

٦٩-شرح الكافية في النحو -الرضي الاسترابادي -دار الكتب العلمية -١٤٠٥- بيروت .

٧٠-شرح مشكلات ديوان أبي تمام - لأحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي - تحقيق عبدالله سلمان الجربوع -مكتبة التراث -ط١ -١٤٠٧-مكة المكرمة .

٧١- شرح المعلقات العشر - أحمد الأمين الشنقيطي- دار الكتب العلمية - بيروت

٧٢-شرح المفصل -ابن يعيش -نشر المطبعة المنيرية .

٧٣-شرح المقصور والممدود -لابن دريد - تحقيق ماجد حسن الذهيبي وصلاح محمد الخيمي -دار الفكر -١٤٠٢-دمشق .

٧٤-شعر أبي تمام دراسة نحوية -شعبان صلاح -دار الثقافة العربية -ط٢- ١٤١١-القاهرة .

٧٥-الشعر والشعراء-لابن قتيبة -عالم الكتب -ط١ -١٢٨٢ -بيروت .

٧٦-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح-ابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي-دار الكتب العلمية-بيروت .

٧٧-الصاحبي -أحمد بن فارس - تحقيق السيد أحمد صقر -مطبعة عيسى البابي الحلبي-القاهرة .

٧٨- صحيح مسلم بشرح النووي - دار إحياء التراث العربي -ط٢- ١٣٩٢- بيروت .

٧٩-ضرائر الشعر -ابن عصفور - تحقيق السيد ابراهيم محمد -دار الأندلس-ط١- ١٩٨٠.

٨٠-الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي -عبدالعال شاهين -دار الرياض -١٤٠٢- الرياض .

٨١-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر-للسيد محمود شكري الألوسي -دار صعب .

٨٢-الضرورة الشعرية في النحو العربي -محمد حماسة عبداللطيف -مكتبة دار العلوم -ط١ .

٨٣-ظاهرة الشذوذ في النحو العربي -فتحي عبدالفتاح الدجني -وكالة المطبوعات -ط١ -١٩٧٤ -الكويت .

٨٤-عارضة الأحوذي : شرح صحيح الترمذي - ابن العربي المالكي - مكتبة المعارف .

٨٥-عبث الوليد -لابي العلاء المعري - تحقيق ناديا علي الدولة -الشركة المتحدة للتوزيع -ط١ -دمشق .

٨٦-العروض-الأخفش الأوسط - تحقيق أحمد عبد الدايم-الفيصلية-١٤٠٥ -مكة المكرمة .

٨٧-العمدة -لابن رشيق - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد -دار الجيل -ط٤- ١٢٧٤-بيروت .

٨٨-فتح الباري : شرح صحيح البخاري-لابن حجر العسقلاني-ط٢- دار إحياء التراث العربي - ١٤٠٢ بيروت .

٨٩-القاموس المحيط -الفيروزآبادي -مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - مؤسسة الرسالة -ط٢ -١٤٠٧ -بيروت .

٩٠-قطر الندى وبل الصدى -ابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد -المكتبة التجارية -القاهرة .

٩١-القياس في اللغة العربية-لمحمد الخضر حسين -المطبعة السلفية ومكتبتها-ط١-١٣٥٣-القاهرة .

٩٢-الكافية في النحو -لابن الحاجب - تحقيق طارق نجم عبدالله -مكتبة دار الوفاء -ط١ -١٤٠٧ -جده .

٩٣-الكامل في الأدب -المبرد -دار الفكر .

٩٤-الكتاب-سيبويه- تحقيق عبدالسلام هارون -عالم الكتب -ط١ -بيروت + طبعة بولاق .

٩٥-الكشاف -للزمخشري - تحقيق محمد العادة ، المحمادي الحلبي -١٣٩٢ - القاهرة .

٩٦-لحن العامة -للزبيدي - تحقيق د / عبدالعزيز مطر -دار المعارف -١٩٨١ - القاهرة .

٩٧-لحن العوام-محمد بن حسن الزبيدي- تحقيق رمضان عبدالتواب-المكتبة الكمالية-ط١-١٩٦٤-مصر .

٩٨-لسان العرب -لابن منظور -دار صادر -ط١ -١٤١٠ -بيروت .

٩٩-اللغة العربية معناها ومبناها-تمام حســان-الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٩٧٣ .

١٠٠-اللمع في العربية -لابن جني - تحقيق حامد المؤمن -عالم الكتب -ط٢ -١٤٠٥-بيروت .

١٠١-ما تلحن فيه العامة -للكسائي - تحقيق رمضان عبدالتواب -مكتبة الخانجي -ط١-١٤٠٣-القاهرة .

١٠٢-ما يجوز للشاعر في الضرورة -القزاز القيرواني - تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي-الزهراء للإعلام العربي -ط١-١٤١٢ .

١٠٣-ما يحتمل الشعر من الضرورة -أبي سعيد الحسن بن عبدالله الصيرفي - تحقيق عوض بن احمد القوزي-ط١-١٤٠٩-الرياض .

١٠٤-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر -ضياء الدين بن الأثير - تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة -دار الرفاعي -ط٢ -١٤٠٣ -الرياض .

١٠٥-مجالس ثعلب- تحقيق عبدالسلام هارون -دار المعارف -ط٣-مصر .

١٠٦-مجمع الأمثال-للميداني -دار الفكر -ط٣ -١٣٩٣ -دمشق .

١٠٧-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآءات -لابن جني - تحقيق علي النجدي وآخرين -الممجلس الأعلى للشئون الإسلامية-١٩٦٩ -القاهرة .

١٠٨-مختار الصحاح -الرازي -دارالكتاب العربي -١٤٠١ -بيروت .

١٠٩-مختصر صحيح البخاري -للزبيدي - تحقيق ابراهيم بركة -دار النفائس - ط٤-١٤١١ -بيروت .

١١٠-مختصر صحيح مسلم -لمسلم بن الحجاج القشيري- تحقيق محمد ناصر الدين الألباني-لجنة إحياء السنة-أسيوط .

١١١-المخصص-لابن سيده-دار الكتب العلمية .

١١٢-المزهر في علوم اللغة وأنواعها -عبدالرحمن جلال الدين السيوطي- تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم-دار الفكر .

١١٣-المسائل العسكرية -لابن علي الفارسي - تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد-مطبعة المدني -ط١ -١٤٠٣ -القاهرة .

١١٤-مشكل إعراب القرآن -مكي بن أبي طالب - تحقيق حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة -ط٤ -١٤٠٨ -بيروت .

١١٥-مشكلات لغوية - شوقي النجار -ط١-١٤٠٤-تهامة للنشر والتوزيع-

١١٦-معالم العروض والقافية -عمر الأسعد -الوكالة العربية -ط١ -١٩٨٤-الأردن .

١١٧-معاني القرآن -يحى بن زياد الفراء - تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار -دار السرور -بيروت .

١١٨-معاني القرآن للأخفش الأوسط -أبي الحسن سعيد بن مسعده - تحقيق فائز فارس -ط٢ -١٤٠١ .

١١٩-معاني القرآن واعرابه -لأبي اسحاق الزجاج - تحقيق عبدالجليل عبده شلبي -عالم الكتب -ط١ -١٤٠٨-بيروت .

١٢٠-معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة -محمد العدناني -مكتبة البيان -ط١-١٩٨٤ -بيروت .

١٢١-معجم البلدان-ياقوت الحموي-دار صادر-١٣٩٧ -بيروت .

١٢٢-معجم القواعد العربية في النحو والصرف -عبدالغني الدقر -دار القلم -ط١ - ١٤٠٦ -دمشق .

١٢٣-معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع-عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي- تحقيق مصطفى السقا-عالم الكتب -بيروت.

١٢٤-معجم مقاييس اللغة -أحمد بن فارس-عبدالسلام هارون-دار إحياء الكتب العربية-ط١ .

١٢٥-مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب-لابن هشام الأنصاري - تحقيق مازن مبارك و حمد علي عبدالله -دار الفكر -ط٦ -١٩٨٥ -بيروت .

١٢٦-مفردات ألفاظ القرآن الكريم -الراغب الأصفهاني - تحقيق صفوان عدنان داوودي -دار القلم ، الدار الشامية -ط١-١٤١٢-دمشق .

١٢٧-المفصل في العربية -للزمخشري -دار الجيل -ط٢ -بيروت .

١٢٨-المقتضب -للمبرد - تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة -المجلس الأعلى للشئون الاسلامية -ط٢ -١٣٩٩-القاهرة .

١٢٩-المقرب -لابن عصفور - تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري -مطبعة العاني-ط٢ -١٩٧٢-بغداد .

١٣٠-من أسرار اللغة-إبراهيم أنيس-مكتبة الأنجلو المصرية-ط٢ .

١٣١-منجد الطالبين -أحمد ابراهيم عماره -الجامعة الإسلامية -ط٤ -١٤٠٨- المدينة المنورة .

١٣٢-منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل -لمحمد محي الدين عبدالحميد (حاشية على شرح ابن عقيل) -مكتبة طيبة -ط١-١٤١٠ .

١٣٣- المنصف : شرح تصريف المازني - ابن جني - تحقيق ابراهيم مصطفى و عبدالله أمين - ط١-١٣٧٣- الحلبي - مصر .

١٣٤-الموازنة-الآمدي - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد -المكتبة العلمية - بيروت .

١٣٥-النحو الوافي -عباس حسن -دار المعارف بمصر -ط٢ -القاهرة .

١٣٦-نقد كتاب الموازنة بين الطائيين -محمد رشاد محمد صالح -دار الكتاب العربي -ط٢ -١٤٠٧ -بيروت .

١٣٧-همع الهوامع وشرح جمع الجوامع-جلال الدين السيوطي - تحقيق عبدالعال سالم مكرم-دار البحوث العلمية-ط١-١٤٠٠ .

١٣٨- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع -عبدالفتاح عبدالغني القاضي -مكتبة السوادي -ط٤ -١٤١٢-جده .

خامساً : فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

مقدمة ٢

تمهيد ويشمل :

أولا : التعريف بالبحتري وديوانه وأهمية الدراسة ٨

أ- التعريف بالبحتري وديوانه ٨

ب- أهمية الدراسة.....٩

ج - أهمية دراسة شعر البحتري ١٠

ثانياً : الضرورة الشعرية بين التنظير والتطبيق ١٢

١- تعريف الضرورة ١٢

أ- المعنى اللغوي ١٢

ب- المعنى الاصطلاحي ١٤

٢- آراء بعض العلماء في الضرورة ١٦

أ- رأي سيبويه ١٦

ب- رأي ابن مالك ١٧

٣- حدود الضرورة ١٩

٤- علاقة الضرورة ببعض المصطلحات ٢٠

الباب الأول : الظواهر الصرفية .....٢٢_٣٥٥

الفصل الأول : الهمز..... .....٢٢_٣٩

أولاً : تخفيف الهمز..... .....٢٤

ثانياً : همز غير المهموز..... .....٢٩

ثالثاً : قطع همزة الوصل ٣٢

الفصل الثاني : إثبات ألف (أنا) في الوصل..... .....٤٠_٤٣

الفصل الثالث : التقصير والمطل في الحركات والحروف ....٤٤_٦١

أولاً : تقصير الحركة الطويلة ٤٤

ثانياً : مطل الحركة القصيرة ٥٦

الفصل الرابع : التشديد والتخفيف ....٦٢_٧٠

أولاً : تشديد المخفف وتغير البناء ٦٢

(أ) تشديد المخفف في القوافي..... .....٦٢

(ب) تشديدالمخفف في حشو الكلام ٦٣

ثانياً : تخفيف المشدد..... .....٦٧

الفصل الخامس : صرف الممنوع ومنع المصروف .....٧١_٨٧

أ- صرف ما لا ينصرف ٧١

أولاً : العلمية ووزن الفعل ٧٢

ثانياً : العلمية والعجمة ٧٤

ثالثاً : العلمية والتأيث ٧٤

رابعاً : صيغة منتهى الجموع ٧٨

خامساً : الصفة التي علىوزن (فعلان) التي لا يكون مؤنثها بالتاء ... .٧٨

سادساً : الوصف الدال على اللون والعيب ٧٩

سابعاً : ما كان على وزن (أفعل منك) ٨٠

ب- ترك صرف ما ينصرف ٨٢

الفصل السادس : التسكين والتحريك..... .....٨٨_٩٧

أولاً : تسكين المتحرك..... .....٨٨

ثانياً : تحريك الساكن..... .....٩٥

الفصل السابع : المدوالقصر ....٩٨_١١٠

أولاً : مد المقصور ٩٨

ثانياً : قصر الممدود ١٠٧

الفصل الثامن : التأنيث والتذكير ....١١١_١٢٤

أولاً : تأنيث المذكر ١١٤

ثانياً : تذكير المؤنث ١١٧

ثالثاً : مطابقة العدد للمعدود في التذكير والتأنيث..... .....١٢٠

رابعاً : استعمالات مخطأة في التأنيث ١٢٢

الفصل التاسع : المصادر..... .....١٢٥_١٢٨

أولاً : صياغة المصادر ١٢٥

ثانياً : استعمال الاسم في موضع المصدر ١٢٧

ثالثاً : إعمال اسم المصدر ١٢٧

رابعاً : جمع المصدر ١٢٨

خامساً : وضع المصدر موضع الاسم ١٢٨

الفصل العاشر : مجيء الصيغ بمعنى صيغ أخرى ....١٢٩_١٣٠

أولاً : فاعل بمعنى فَعِل ١٢٩

ثانياً : صيغة فَاعَل ١٢٩٠

ثالثاً : فَاعَل بمعنى أفعل ١٣٠

الفصل الحادي عشر : أسلوب الاستفهام ....١٣١_١٤٦

أولاً : مجيء الاسم مقدماً على الفعل بعد أداة الاستفهام ١٣١

ثانياً : حذف همزة الاستفهام ١٣٢

١- حذفها دون أن يدل عليها شيء ١٣٣

٢ الحذف مع وجود دليل ١٣٩

٣- وضع (أو) موضع (أم) المعادلة للهمزة في الاستفهام .....
.....١٤٤

ثالثاً : مجيء (هل) بدلاً من الهمزة في الاستفهام ١٤٥

الفصل الثاني عشر : المثنى ....١٤٧_١٦٢

أولاً : تثنية ما ليس له ثان ١٤٨

ثانياً : تثنية المؤنث..... .....١٥٢

ثالثاً : عدم التثنية ١٥٦

رابعاً : حذف النون في الجمع والتثنية بغير إضافة ١٦٠

الفصل الثالث عشر : الجموع..... .....١٦٣_١٨٦

أولاً : جموع التكسير ١٦٣

ا- جموع غير قياسية ولكنها مسموعة ١٦٣

ب- جموع شاذة..... .....١٦٦

ثانياً : جمع المذكر السالم ١٧٣

معاملة بعض الأسماء معاملة جمع المذكر السالم ١٧٣

أولاً : فلسطين ١٧٣

ثانياً : نصبين ١٧٣

ثالثاً : صفين ١٧٤

رابعاً : القرابين ١٧٥

ثالثاً : جمع المؤنث السالم ١٧٦

١- جمع الممدود ١٧٦

٢- جمع (أم) على (أمات) ١٧٧

رابعاً : وضع المفرد موضع الجمع ١٧٨

خامساً : وضع الجمع موضع المفرد ١٨٢

الفصل الرابع عشر : المشتقات .....١٨٧_٢١٨

أولاً : الصياغة من أسماء الأجناس ١٨٧

ثانياً : النحت ١٩٠

ثالثاً : اسم الفاعل ١٩١

رابعاً : اسم المفعول..... .....١٩٧

خامساً : أفعل التفضيل ٢٠١

١- : طريقة صياغة افعل التفضيل ٢٠٢

٢- : الصياغة من فاقد الشروط ٢٠٣

(ا) الصياغة من الاسماء ٢٠٣

(ب الصياغة من المبني المجهول ٢٠٤

٣-: (من) في اسم التفضيل ٢٠٧

(ا) تقديم (من) على أفعل التفضيل ٢٠٩

(ب) الجمع بين (أل) و (من) في اسلوب التفضيل ٢٠٩

٤- : المطابقة في أسلوب التفضيل ٢١٠

(أ) المطابقة في التعريف والتنكير ٢١١

(ب) التذكير والتأنيث ٢١٢

(ج) المطابقة في الإفراد والجمع ٢١٣

(د) الصياغة مما استغني عنه ٢١٣

٥ - : إظهار فاعل اسم التفضيل ٢١٤

٦- : حذف (من) من أسلوب التفضيل ٢١٧

الفصل الخامس عشر : التعجب ....٢١٩_٢٢٤

أولاً : صياغة فعل التعجب ٢١٩

ثانياً : الفصل بين أركان التعجب..... .....٢٢٠

ثالثاً : التعجب من النكرة ٢٢٢

رابعاً: حذف الباء من صيفة التعجب (أفعل به)..... .....٢٢٣

الفصل السادس عشر : الإعلال والإبدال.....٢٢٥_٢٣٤

أولاً : الإعلال ٢٢٥

ثانياً : الإبدال ٢٢٨

(أ) ابدال حرف من حرف ٢٢٨

(ب) ابدال كلمة من كلمة أخرى ٢٣١

الفصل السابع عشر : القلب المكاني..... .....٢٣٥_٢٤٣

الفصل الثامن عشر : استعمالات لغوية مخطأة ....٢٤٤_٢٥٥

أولاً : في الأفعال ٢٤٤٠

ثانياً : في الأسماء..... .....٢٥٠

الباب الثاني : الظواهر النحوية .....٢٥٧_٥٥١

الفصل الأول : العلم ....٢٥٧_٢٧٠

أولاً : إدخال (أل) التعريف على العلم ٢٥٧

ثانياً : حذف الألف واللام من العلم ٢٦١

ثالثاً : إضافة العلم..... .....٢٦٣

الفصل الثاني : الجملة الإسمية ....٢٧١_٢٧٦

أولاً : المبتدأ نكرة والخبر معرفة ٢٧١

ثانياً : تقديم الخبر في أسلوب الحصر ٢٧٤

الفصل الثالث : النواسخ ....٢٧٧_٢٩٩

أولاً : كان وأخواتها ٢٧٧

١- نصب اسم كان ٢٧٧

٢-وقوع الفعل الماضي خبراً لـ(ليس) ٢٧٨

٣- رفع خبر (ليس) ٢٧٩

٤- حذف خبر (ليس) ٢٨٠

٥- استعمال (ليس) حرف نفي غير عامل ٢٨١

٦- توسط خبر الناسخ ٢٨٥

ثانياً : حذف حرف النفي من الناسخ ٢٨٧

ثالثاً : العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر ٢٩١

رابعاً : إلغاء عمل أفعال القلوب..... .....٢٩٥

خامساً : وقوع (مادام) في بداية الجملة ٢٩٨

الفصل الرابع : أفعال المقاربة ....٣٠٠_٣١٦

أولاً : دخول (أن) على خبر (كاد) ٣٠٠

ثانياً : دخول (أن) على خبر (لعل) ٣٠٤

ثالثاً : مجئ خبر (لعل) فعلا ماضيا ٣٠٦

رابعاً : حذف (أن) من خبر (عسى) ٣٠٦

خامساً : اتصال (عسى) بضمير النصب ٣١٠

سادساً : (أوشك) ....,٣١٢

١- حذف (أن) من خبر (أوشك) ....,٣١٢

٢- مجي اسم الفاعل من (أوشك) ....,٣١٤

٣- مجيء الفعل الماضي من (يوشك)..... .....٣١٥

٤- مجيء خبر (أوشك) مفرداً ٣١٦

الفصل الخامس: لحوق نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الحرف الناسخ..... ٣١٧_٣١٩

الفصل السادس : لغة أكلوني البراغيث ....٣٢٠_٣٢٥

الفصل السابع : الاستثناء .....٣٢٦_٣٢٨

الفصل الثامن : الحال .....٣٢٩_٣٣٤

أولاً : مجيء الحال جملة ماضوية غير مقترنة بقد ٣٢٩

ثانياً : مجيء الجملة الحالية بعد (إلا) مقترنة بالواو..... .....٣٣٠

ثالثاً : مجيء الحال من المضاف إليه ٣٣٢

رابعاً : العدول عن الحال ٣٣٤

الفصل التاسع : التمييز ....٣٣٥_٣٣٩

أولاً : مجيء التمييز معرفة ٣٣٥

ثانياً : تمييز واحد واثنين ٣٣٥

ثالثاً : مجئ التمييز جمعاً سالماً ٣٣٧

رابعاً : الفصل بين التمييز والمميز ٣٣٨

الفصل العاشر : إنابة حروف الجر بعضها عن بعضها .....٣٤٠_٣٤٣

الفصل الحادي : عشر : الجر على المجاورة.....٣٤٤_٣٤٧

الفصل الثاني عشر : القسم .....٣٤٨_٣٥١

أولاً : استقبال القسم بلن ٣٤٨

ثانياً : اقتران جواب القسم المنفي باللام ٣٥٠

الفصل الثالث عشر : الإضافة ....٣٥٢_٣٦٢

أولاً : حذف المضاف ٣٥٢

ثانياً : إضافة الشيء لما اتحد في معناه ٣٥٥

ثالثاً : ادخال الألف واللام على المضاف ٣٥٨

رابعاً : عدم حذف نون المثنى عند الإضافة..... .....٣٦٠

خامساً : ابدال ياء الاضافه الفاً ٣٦١

الفصل الرابع عشر: اسلوب المدح والذم ....٣٦٣_٣٦٦

أولاً : وصف فاعل (نعم) ٣٦٣

ثانياً : تقديم المخصوص بالمدح على الفاعل ٣٦٤

ثالثاً : دخول (من) على التمييز في اسلوب المدح والذم ٣٦٤

رابعاً : الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ٣٦٥

الفصل الخامس عشر : النعت..... .....٣٦٧_٣٧٠

أولاً : حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه ٣٦٧

ثانياً : الفصل بين الصفة والموصوف ٣٦٩

الفصل السادس عشر : التوكيد ....٣٧١_٣٧٤

أولاً : تقديم التوكيد على المؤكد ٣٧١

ثانياً : لفظة (كل)..... .....٣٧٢

الفصل السابع عشر : العطف ....٣٧٥_٤٠٢

أولاً : تقديم المعطوف على المعطوف عليه ٣٧٥

ثانياً : العطف على الضمير المتصل دون توكيد ٣٧٨

ثالثاً : العطف بالفاء في موضع يختص بالواو..... .....٣٨٤

رابعاً : وضع الواو في موضع الفاء ٣٨٨

خامساً : حذف حرف العطف ٣٨٩

سادساً : الفصل بين المتعاطفين ٣٩٢

سابعاً : زيادة حرف العطف ٣٩٣

ثامناً : عطف بالمرفوع على المنصوب ٣٩٥

تاسعاً : الفصل بين العاطف والمعطوف ٣٩٧

عاشراً : العطف على التوهم ٣٩٩

الفصل الثامن عشر : الظروف ٤٠٣-٤١٩

أولاً : بين ٤٠٣

(أ) : اضافتها إلى طرف واحد ٤٠٣

(ب) : تكرارها بين ظاهرين ٤٠٥

(ج) : ابدا الواو حرفاً آخر بين طرفي ما تضاف اليه ٤٠٧

(د) : مجيء (بين) اسماً ٤٠٨

ثانياً :حيث..... .....٤٠٩

(أ) : جرها بحروف الجر ٤٠٩

(ب): مجيء الاسم بعد (حيث) ٤١٣

ثالثاً : سوى ٤٤

(أ) : جر سوى بحرف الجر ٤١٦

(ب): جعل سوى في موقع الرفع ٤١٨

(ج) : جعل سوى في موقع النصب ٤١٨

الفصل التاسع عشر : الاسماء الملازمة للنداء ٤٢٠-٤٢١

الفصل العشرون : الترخيم ٤٢٢-٤٣١

أولاً : ترخيم الاسم المنادى ٤٢٤

ثانياً : الترخيم على لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر ٤٢٧

ثالثاً : ترخيم ما ليس بعلم ٤٢٩

الفصل الحادي والعشرون : أسلوب التحذير ٤٣٢-٤٣٨

الفصل الثاني والعشرون : الشرط ٤٣٩-٤٥٢

أولاَ : الرابط في جملة الجواب ٤٣٩

(أ) الحاجة إلى الرابط ٤٣٩

(ب) رابط الجملة الشرطية الجازمة ٤٤٠

(ج) رابط الجملة الشرطية غير الجازمة ٤٤٣

(د) دخول اللام في جواب (لو) المنفي ٤٤٥

(هـ) تجرد جواب (لولا) المثبت من اللام ٤٤٥

(و) وقوع (إذاً) في جواب (لولا) ٤٤٦

ثانياً : دخول الفاء في جواب الشرط الجازم بغير مسوغ ٤٤٦

ثالثاً : اقتران جواب (لولا) بقد ٤٤٨

رابعاً : لو ٤٤٩

(أ) : دخول (لو) على المبتدأ والخبر ٤٤٩

(ب) : دخول قد على جواب (لو) ٤٥٠

الفصل الثالث والعشرون : اتصال ضمائر النصب والجر بـ (لولا) ٤٥٣-٤٥٥

الفصل الرابع والعشرون : التقديم والتاخير ٤٥٦-٤٥٩

الفصل الخامس والعشرون : الزيادة ٤٦٠-٤٨٣

أولاً : زيادة الباء ٤٦١

ثانياً : زيادة الباء في خبر كان ....٤٦٤.

ثالثاً : زيادة اللام على الفعل (كان) الماضي ٤٦٨

رابعاً : زيادة (ان) ٤٦٨

خامساً : زيادة (من) في الايجاب .....، ٤٦٩

سادساً : زيادة (ان) بعد (ما) الداخله على (زال) ٤٧٠

سابعاً : زيادة الفاء ٤٧٣

(أ) زيادة الفاء العاطفة ٤٧٣

(ب) زيادتها في خبر المبتدأ ٤٧٤

ثامنا : زيادة لام الابتداء ٤٨٠

زيادتها على خبر لكن ٤٨٠

الفصل السادس والعشرون : الفصل بين المتلازمين ٤٨٤-٤٩١

أولاً : الفصل بين (قد) والفعل ٤٨٥

ثانياً : الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها ٤٨٦

الفصل السابع والعشرون : الحذف ٤٩٢-٥١٣

أولاً : حذف العامل وابقاء عمله ٤٩٢

أ-حذف (أن) وابقاء عملها ٤٩٢

ب- حذف حروف الجر ٤٩٥

١ - حذف حروف الجر وابقاء عمله ٤٩٩

٢-حذف حروف الجر وتغير عمله ٥٠١

ثانيا : حذف ضمير الفصل (العماد) ٥٠٤

ثالثا : حذف بعض اجزاء الكلمة ٥٠٥

الفصل الثامن والعشرون : إما ٥١٤-١١٧

أولاً : عدم تكرار (إما) ٥١٤

ثانياً : إبدال (أو) من (إما) الثانية ٥١٤

الفصل التاسع والعشرون : استعمال (إن) بمعنى (نعم).... .....٥١٨-٥٢١

الفصل الثلاثون : ذو ٥٢٢-٥٤٤

أولاً : إضافة (ذو) إلى الضمير ٥٢٢

ثانياً : (ذو) الطائية ٥٢٣

الفصل الحادي والثلاثون : رغم ٥٢٥-٥٢٧

الفصل الثاني والثلاثون : قد ٥٢٨-٥٣١

١- معاني (قد) ٥٢٨

٢- مجيء (قد) بمعنى (هل) ٥٣١

الفصل الثالث والثلاثون : قط وأبداً ٥٣٢-٥٣٤

أولاً : قط ٥٣٢

ثانياً : أبداً ٥٣٣

الفصل الرابع والثلاثون : إضمار (كم) الخبريه ٥٣٥-٥٣٦

الفصل الخامس والثلاثون : تقديم هاء التنبيه ٥٣٧-٥٤٤

الفصل السادس والثلاثون : ولاسيما ٥٤٥-٥٤٧

الخاتمة ٥٤٨-٥٥١

الفهارس الفنية ٥٥٣-٦٠٥

أولاً : فهرس الآيات ٥٥٣-٥٦٣

ثانياً : فهرس الأحاديث ٥٦٤-٥٦٥

ثالثاً : فهرس الأبيات المستشد بها ٥٦٦-٥٨٣

رابعاً : فهرس المصادر والمراجع ٥٨٤-٥٩٤

رابعاً : فهرس الموضوعات ٥٩٥-٦٠٥

تصويب الأخطاء المطبعية

١١/١	أختلال	اختلال

١١/١	أختلال	اختلال
٤/٢	التخطأة	التخطئة
١٤/٤	مناقشتها	ومناقشتها
٢٥/٤	السبعة	السبع
٢٤/٥	الأيات	الآيات
٥/٧	٢٠٤	٢٠٦
١٥/٧	ابواب	أبواب
١٥/٧	صدقات	صداقات
٢٢/٨	يبنبئ	ينبئ
٢٣/٨	للالفاظ	للألفاظ
٢/٩	وأستخدامها	واستخدامها
٢/٩	ودلائلها	ودلالاتها
١٧/٩	الاسلوب	الأسلوب
٢٤/٩	امثاله	أمثاله
٦/١٠	٢٠٤	٢٠٦
٩/١٠	سمى	سُمّو
٥/١٣	اشاعر	الشاعر

١٨/١٣	هو	هي
١٤/١٤	لطاقة	لطاقه
٢٢/١٤	الإرتجال	الارتجال
٢٤/١٤	الإرتجال	الارتجال
١/١٥	الإبتعاد	الابتعاد
٣/١٥	أن	إن
١٠/١٧	يعنى	يعني
١٠/١٧	النحويين	النحويون
٧/١٨	كيفة	كيفية
١٠/١٩	قبل	قبيل
١٤/١٩	احتياجة	احتياجه
٢١/١٩	معنية	معينة
٤/٢٢	أم	أو
٢/٢٤	الوم	ألوم
٢٠/٢٦	كَإنَّمَا	كأنّما
٦/٢٨	إنطفأت	انطفأت
١٢/٢٩	حض	حظ
٣/٣١	الإقتصار	الاقتصار
١٩/٣٤	إنصاف	أنصاف
١٩/٣٦	أبو العلا	أبو العلاء
١٤/٣٧	العشرة	العشر

٤/٤٠	آيضاً	أيضاً
٢٢/٤١	أَحْيَ وَأَمِيت	أَحْي وَأَمِيت
٢٦/٤١	فأن	فإنَّ
٩/٤٢	إضطر	اضطر
١٣/٤٣	كثير	كثيراً
١٤/٤٤	الإعتداد	الاعتداد
١٤/٤٤	الإعتزاز	الاعتزاز
٩/٤٨	اللهَ	اللهُ
٨/٤٩	الْتغير	التَّغير
١٨/٥٠	عَدَوَتِ	عَدُوَّتِ
٢/٥٢	بُعْيْدَ	بُعَيْدَ
٤/٥٣	المَدَّارُ	المَدَّارُ
١٠/٥٣	فاما	فأما
١٩/٥٣	تاركاً الكسرة	تاركاً مكانها الكسرة
١٩،٢٠/٥٣	الحرف مكانها	الحرف
٢٥/٥٣	وحذ الياء	وحذف الياء
٢/٥٤	تُغَنى أو تُبَكّ	تُغَنِّي أو تُبَكّ
٢/٥٥	رؤس	رؤوس
٢٠/٥٧	اطالة	إطالة
١٧/٦٠	ضروره	ضرورة
١٨/٦٠	ماذكرة	ما ذكره

١٦/٦٧	الأقتضاب	الاقتضاب
٣/٦٩	اوَأبِيْكَ	لا وَأبِيْكِ
١٩/٦٩	التشديد القوافي	التشديد في القوافي
٢٥/٧٣	أقترب	اقترب
١٦/٨٩	بيتُ	بيتٌ
٢/٩٤	الْعقِيقْ	العَقِيق
١٣/٩٤	بِحِضْنَيْ	بِحِضْنَي
١٩/٩٤	عَكَسَا	عَكَسا
٥/٩٩	في الحُكْم كما	في الحُكْم وهو ساكن كما
٩/١٠٩	أوما	أومأ
٢/١١٧	فعملت	فعلمت
٢٤/١١٧	سر صناعة الإعراب ٤١٧/٢	سر صناعة الإعراب ١١،١٢/٢
٢/١٣١	الصميرى	الصيمري
١٥/١٣٢	خيالُ	خيالٌ
١٤/١٣٣	أنكرتني للحسناء	أنكرته الحسناء
١٧/١٣٣	ديوان البحتري ٣/	ديوان البحتري ١١/١٣٧٢/٣
١٥/١٣٨	حينِ	حينٍ
١٢/١٤٤	«انراه»	«ما نراه »
١/١٥٢	قواع	قواعد
١٠/١٥٣	برامتين	رامتين
١٢/١٥٣	البحتيري	البحتري

٩/١٥٦	الاتقاق	الاتفاق
٢٣/١٥٦	قال:((وفي المعنى على رأي	قال:((وبقولي:وفي المعنى على رأي
٢/١٦١	أَشَرٍ	أَشَرٍ
٢١/١٦١	ليست	ليس
٦/١٦٦	قياساً	قياساً
١٨/١٦٦	ذات	ذات سُقْم
٢٠/١٦٧	وردت هذا	ورد هذا
١٩/١٦٩	إجتنبوا	اجتنبوا
٧/١٧٣	وَأَفْرَي	وَأَفْرَى
٣/١٧٦	فَلَسْطِيّاً	فِلَسْطِيّاً
٢٣/١٧٦	ص ٣٧٩	ص ٨٧٩
٢٤/١٧٦	كتبه الأحمر	كتبه بالأحمر
٨/١٨٣	الخليخ	الخليج
١٠/١٨٦	عبدل	عبدلي
١٢/١٨٨	لا يقال «أَشْفَقْتُ	لا يقال إلا «أَشْفَقْتُ
١٢/١٩٨	أَسَوء	أسوأ
٥/٢٠١	ما لم يسمى	ما لم يسمَ
١٨/٢٠٣	مقترناً بـ(أل)	مقترناً بـ(أل) أو مضافاً
١٠/٢١٦	ممن	مما
٣/٢١٨	أفعل	فِعْلَي
٤/٢١٨	أفعل	فِعْلَي

٦/٢١٨	أفعل	فعل
٣/٢٢٨	قدم الهمزة وأخّر الألف	قدم الألف وأخّر الهمزة
٢١/٢٢٨	سُرَّ مَنْ رَأء	سُرَّ مَنْ رَاء
٢٧/٢٢٨	سُرَّ مَنْ رَأى ، وسُرَّ مَنْ رَأى	سُرَّ مَنْ رَأى ، وسُرَّ مَنْ رَأى
١٩/٢٤٧	نفذْ	منذْ
٤/٢٤٩	أطول	أطوال
٩/٢٥٦	ما قال	كما قال
١٨/٢٥٦	للشّعْرِ	للشِّعْرِ
٢٧/٢٥٦	انظر ص	انظر ص ٢٥٤،٢٥٥
٢٨/٢٥٦	ديوان البحتري ٤/١٤٢٩/٣	ديوان البحتري ٤/١٤٢٥/٣
١٠/٢٦٣	سعدٍ	سعدِ
٢١/٢٧٣	بتخفيف (أن)	بتخفيف (إن)
٢٧/٢٧٣	انظر حاشية المحقق	انظر حاشية المحقق ص ٩٩٢/٢
٥/٢٧٨	مجالاً	مجالٌ
٦/٢٨٢	ويعمل	يعمل
١٩/٢٨٤	توالى	تولى
٢/٢٨٧	التميمي	التميميين
١٧/٢٩٥	مفعولاً ثانياً	مفعولاً أولاً
٢٦/٣٣١	المالى	الأمالي
٢٣/٣٣٨	تعال	تعالى
٣/٣٤٨	ألجا	ألجأ

٢٢-١٥/٣٥٥	يحذف لأن (العاشر) صفة وليس مضافاً إليه	
٢٢/٣٥٧	الألف اللام	الألف واللام
١٤/٣٦٠	الممسكوا	الممسكو
١٥/٣٦٠	الممسكوا	الممسكو
٣/٣٦٦	كذلك	وكما
١٦/٣٦٩	مُسْتَهِلٌّ	مُسْتَهِلٌّ
٧/٣٧٤	كاملا	كلاماً
١٩/٣٧٤	لم تقد	لم تقدر
١٤/٣٧٩	المسلون	المسلمون
٥-٢/٣٨٥	ينقل إلى سطر ١٤ حيث إن الشاهد على العطف مع الفاصل	
١/٣٩٥	يريد : " وفتحت"	يريد : " فتحت"
٢٠/٣٩٩	وفيروز كسرى	وفيروز وكسرى
٥/٤٠٣	المصيب	المعيب
٢٠/٤١٩	إياك أِنْ تفعل	إياك أَنْ تفعل
١/٤٢١	البعض	بعضُ النحاة
٢/٤٢٧	شطرته الأولى	شطره الأول
١٦/٤٢٧	الدنيا	الآخرة
١/٤٣٨	ابن عصفور	وابن عصفور
٩،١٠/٤٤٠	على ورد	على ما ورد
٩/٤٤٥	البحتير	البحتري
٢/٤٤٨	ويرى أن	ويرى أنه

١٤/٤٥٧	وقي	وقى
٤/٤٦١	خبره	خبرها
٥/٤٦٦	أفعال كان	أفعال كاد
١١/٤٨٤	واحد	واحداً
٤/٤٩٠	وأنه ولكل	وأنه لابد لكل
٦/٤٩٠	أو كسر	أو كسرة
١٩/٤٩٠	مثل (كي) و(حتى)	مثل (حتى)
١١/٤٩٦	يُوَفَّقَهُ	يُوَفِّقُهُ
٢٦/٤٩٦	المرجع السابق	عبث الوليد
٣/٤٩٨	يكون المقصد " نجرانُ لعلع"	يكون : «المقصد نجرانُ لعلع»
٤/٤٩٨	قصدنا " نجرانَ لعلع"	«قصدنا نجرانَ لعلع»
١٧/٥٠٦	هاديءٍ	هاديءٌ
٣/٥٠٨	لفظه	لفظة
٢/٥٠٩	اضطر	اضطرار
٢٠/٥٢٥	خصائه	خصائصه
١٨-١٧/٥٤٣	يحذف لأنه ليس فية شاهد	
٧/٥٥٧	نَائِلُ	نَائلٌ
٢١/٥٦٢	أن هي	أن تكون هي
٦/٥٦٣	ها أنا هو الشذوذ	«ها أنا هو» من الشذوذ
٣/٥٦٤	أوعيته	أودعته
١٦،١٢،١١،١٠،٥/٥٦٤		تحذف أقواس التنصيص

٢/٥٦٥	أحيله	أحيله
٧/٥٦٥	المغن	المغني
٦/٥٦٨	العاني المراد	المعاني المرادة
١٧/٥٧١	ومُزْرَاه	ومُزْرَاةٌ
١٨/٥٧١	وتَزَري	وتَزَرَّى
١٧/٥٧٣	عَنَسَت	عَنَّسَت
١٧/٥٧٣	بالفتح	بفتح العين
٤/٥٨١	الصرفية	والصرفية
٨/٥٨١	أن	إنَّ
٨/٥٨١	أهتماماً	اهتماماً
١٢/٥٨١	أن	إنَّ
٦/٥٨٢	يتيع	يتبع
١٠/٥٨٣	لغتاتهم	لغاتهم
١٢/٥٨٣	أن	إنَّ
٢٣/٥٩٥	الدنيا	الآخرة
١٩،٢٠/٥٩٩	خير الخيل الأدهمُ ، الأقرح، الأرثم المحجل ثلاثٍ " على أن يكون المراد المحجل في ثلاثٍ	خير الخيل الأدهمُ ، الأقرحُ، الأرثمُ المحجلُ ثلاثٍ
١٦/٦٢٠	أأمالي	الأمالي
١٦/٦٢١	الؤنث	المؤنث
٦٢١	رقم الصفحة خطأ كتب ٦١٨ والصحيح ٦٢١	
١٧/٦٣١	المصطلاحات	المصطلحات

١٢/٦٣٢	التأيث	التأنيث
٦/٦٣٨	عطف بالمرفوع	العطف بالمرفوع
٢٤/٦٣٩	عمله	عملها
٢٥/٦٣٩	عمله	عملها
٦/٦٤٠	ابدا	إبدال